محمود حسين

الصراع الطبقي في مصر

من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠



دار الطليعة - بيروت

الطبعة الاولى

نيسان (ابريــل) ١٩٧١

محمود حسين

الصّراع الطبقيّ في مصر

من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٨

نقله الى العربية

عباس بزي و أحمد واصل

دارُ الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

كتب حول ج.ع.م.
صدر من هذه الكتب :

النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة
الدكتور رفعت محجوب

دراسات في الواقــع المصري المعاصر
لطفــــي الخولي

ثلاث سنوات : يونيو ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠
احمد بهاء الدين

مصر : مجتمع جديد يبنيه العسكريون
الدكتور انور عبد الملك

دراسات في الثقافــة الوطنية
الدكتور انور عبد الملك

الى الذين ماتوا وهم يحاربون الباغين على الشعب المصري ، أجانب ومحليين ، والذين تشكل انتصاراتهم اليوم وهزائمهم وموتهم نفسه تراثنا الأغلى .

الى ذاك الذي كان نضاله محملا بأنقى القيم الثورية والذي بقي اسمه منقوشا باجلال في قلب طبقتنا العاملة ،

الى مصطفى خميس



تقديم

ينطلق تحليلنا من الاقتناع بأن الجماهير الشعبية هي التي تصنع التاريخ ، وبأن التقدم التاريخي يتحدد بتقدم الجماهير الواسعة على طريق الأخذ بناصية الوعي والتوحد والتحرر من سائر اشكال القمع السياسي والايديولوجي والاقتصادي .

فللجماهير ـ التي تتشكل على الجملة من الطبقات الكادحة ـ مصلحة أساسية في التمرد على الاستغلال ، الأجنبي منه والمحلي ، وعلى القمع السياسي والقهر الايديولوجي اللذين تثقل كاهلها بهما الطبقات المستغِلة . وفي حاجة الجماهير الى التمرد ، في قدرتها على تحطيم بنى الاستغلال والقهر وعلى خلق بنى جديدة ، أثناء ذلك ، تكون اقرب فاقرب الى مصالحها ، تكمن القوة التي تحرك التاريخ .

وحرية الجماهير ، هي قدرتها على اكتساب مزيد من الاستقلال لحركتها ـ سياسيا وايديولوجيا وعسكريا وانتاجيا ـ امام الطبقات المستغِلة ، اي على تحطيم اجهزة الدولة وعلاقات الانتاج والأفكار التي تستخدمها هذه الطبقات في استعباد الجماهير ، وذلك في آن سوية ، هذه الحرية هي ، في نهاية الأمر ، قدرة الجماهير على بناء عالم دون استغلال ، بخلقها أطرا للانتاج الاجتماعي تستطيع مبادرتها الخلاقة الجماعية الواعية ان تنمو ضمنها في جميع الحقول .

هذه القدرة لا يمكن أن تعطى من الخارج ، ولا بد أن تصنعها الجماهير نفسها خلال معاركها المتتابعة ضد اشكال الاستغلال والقهر المتتابعة ، فهي لا تعدو أن تكون تجربة الجماهير الخاصة في النضال والوحدة ، مبلورة في الأفكار الصحيحة وفي اشكال التنظيم الثوري التي تنتجها .

لكن قهر الجماهير واستغلالها هما صنيع الطبقات التي تنبع مصالحها من ذاك القهر وهذا الاستغلال .

لذا فان تقدم الجماهير يتم ضد الطبقات التي تقف في وجهه لدى كل مرحلة من مراحل النضال ، لأنه يعارض امتيازاتها او يكنسها .

فالجماهير لا تستطيع أن تتقدم ، على طريق تحررها الكامل ، الا عبر صراع

الطبقات وبمقدار ما تتحكم في قوانين هذا الصراع .

ونمو صراع الطبقات يكون في صالح نمو النضال الشعبي سياسيا ، بينما تكون كل محاولة لشل صراع الطبقات واسد المسالك امامه خدمة للطبقات ذات المصلحة في شل نمو الحركة الجماهيرية وسد المسالك امامها .

والشكل الارقى الذي تتخذه حرية الجماهير الشعبية هو استيلاؤها على السلطة السياسية ـ اي املاكها القدرة على قمع اعدائها الطبقيين بالعنف . هذه القدرة تستلزم ان تتعلم الجماهير استعمال العنف وان تنظم صفوفها لخوض حرب ثورية وتحطيم اجهزة القمع الرجعية ـ من جيوش امبريالية ومحلية وشرطة ومنظمات شبه عسكرية مختلفة قائمة على خدمة الطبقات الرجعية ، الخ ...

في سياق صراع الطبقات وخاصة في سياق النضال الثوري العنيف للاستيلاء على السلطة ، تتحرر الجماهير ، في آن سوية ، من البنى السياسية والاقتصادية التي ترتكز عليها الطبقات المستغِلة ، ومن البنى الايديولوجية التي تحبس فيها هذه الطبقات فكر الجماهير وتقسم بواسطتها صفوفها وتحطم قدرتها الفاعلة على التمرد.

خطوة خطوة ، تستنبط الجماهير اشكالا جديدة للصراع وللوحدة السياسية والعسكرية ، وتستنبط ايضا وقبل كل شيء اطرا جديدة للفكر، موافقة اكثر فأكثر لمصالحها الصحيحة ، واشكالا جديدة للتعبير ، ايديولوجية وثقافية ، تعبر عن مزاياها الخاصة وعن نظام القيم الموافق لهذه المزايا .

هكذا تنتج الجماهير خلال الصراع اكثر الأفكار ثورية واكثر القيم الثقافية تقدمية ، في عصرها .

عليه فان حركة التاريخ الرئيسية لا تتميز عن حركة الجماهير الواسعة الثورية، بين مرحلة واخرى من نضالها المتصل ، المباشر العنيف العام تارة ، والخبيء الجزئي على عمق طورا والموجه دائما ، في ماهيته ، ضد اشكال القهر والاستغلال المسيطرة.

غير ان ثورة الجماهير الشعبية ، خلال المراحل التاريخية السابقة على الراسمالية ، اي قبل ظهور البروليتاريا وتبلور التصور البروليتاري للعالم ، لم يكن يمكن ان تقودها الى الغاء الاستغلال ، كان في وسعها ان تزعزع او ان تفكك نمط الاستغلال القائم ، كان في وسعها ان تستنبط اشكالا محلية مؤقتة من السلطة الشعبية ، ولكن طبقة مستغِلة جديدة كانت تأتي في احسن الحالات ، فتحل عندئذ مكان الطبقة المغلوبة ـ شأن السادة الاقطاعيين حين حلوا محل اصحاب العبيد او شأن الراسماليين حين حلوا محل السادة الاقطاعيين .

ولم تكن الجماهير الشعبية ـ جماهير العبيد او جماهير الأقنان ـ تحمل ، هي نفسها ، نمط انتاج ولا شكلا لتنظيم المجتمع ولا تصورا للعالم ، تستطيع ان تلغي انطلاقا منها جميع الطبقات المستغِلة وأن تنظم المجتمع على اسس جماعية .

هكذا فان ظهور البروليتاريا هو ظهور الطبقة المؤهلة موضوعيا لقيادة نضال جميع الطبقات الشعبية الثوري حتى انتصاره الكامل ، حتى الغاء جميع اشكال القهر والاستغلال ، حتى الشيوعية . فالحال ان نمط الفكر ونظام القيم الخاصين بالبروليتاريا يرفعان القيم التقدمية الثورية التي خلفتها الجماهير خلال مراحل التاريخ السابقة ، الى مستوى تصور للعالم متماسك وعلمي ، تستطيع الجماهير الكادحة انطلاقاً منه ، لا أن تعزل مختلف الطبقات المستغلة وتقلبها فحسب ، بل ان تستنبط أيضا ، خلال ذلك ، اشكالا للصراع والانتاج والخلق الثقافي مبنية على تنظيم جهود الجماهير الجماعية في سائر الحقول .

ومصالح البروليتاريا الموضوعية الأساسية وصفاتها الخاصة التي تنبثق من وضعه الطبقي هي التي تحمله هذه الدعوة .

فالبروليتاريا لا تعرف أي شكل من اشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وعملها يتحول فعلا ، من ناحية اخرى ، في وحدات الانتاج الراسمالية الى عمل جماعي ، والتناقض بينها وبين البرجوازية التي تستغلها ، يتخذ أخيرا شكل الفصل، على صعيد اقتصادي مباشر ، بين العاملين ووسائل عملهم (١) ، مما يتيح للبروليتاريا ان تعري اوالات الاستغلال الأساسية ، اي أن تكون ، اخيرا ، لجميع الطبقات المستغلة ، تصورا علميا للعالم وللمجتمع وللثورة ، مانحة اياها وسائل السيطرة على وضعها الموضوعي وبالتالي وسائل تحويله وفقا لمصالحها الطبقية اي وفقا للمثل الشيوعية .

والبروليتاريا ، بحكم وضعها الطبقي ، ليست قادرة على تجاوز الملكية الفردية فحسب ، بل هي قادرة أيضا على تجاوز الفردية وعلى خلق اشكال من التنظيم الاجتماعي توحد جهد الجماهير الكادحة الخلاق ، اذ تقوم على تفتح الطاقة الثورية لدى كل فرد، بعد وضعها، اختيارا، في خدمة الجميع. وهي قادرة على تجاوز وجهات النظر الفردية الجزئية ، المشوهة نسبيا ، وعلى الوصول الى رؤية شاملة موضوعية للظواهر .

فهي ، بكلمة واحدة ، تملك الصفات الطبقية الضرورية لتنظيم مجمل الجماهير الكادحة بغية قيادة نضالاتها حتى الشيوعية . واذا كانت البروليتاريا تدمج نضالها بنضالات جميع الطبقات الشعبية الثورية الأخرى ، عبر المراحل المتلاحقة في ثورة هذه الأخيرة على الطبقات المستغلة ، من محلية واجنبية ، فانها تستطيع ، من ناحية ، ان ترفع نضال الشعب ، أثناء كل من هذه المراحل ، الى أعلى درجات القوة والتماسك والفعالية ، وأن تعيد ، من ناحية أخرى ، تربية جميع الطبقات غير

---

١ ــ في المجتمعات السابقة على الرأسمالية ، لم يكن استغلال الجماهير الكادحة يعبر عن نفسه بالشكل الاقتصادي المباشر المتمثل في ملكية وسائل الانتاج . بل كان يبدو ، اولا ، سيطرة على المنتجين ــ سيطرة كاملة في حالة العبيد ، جزئية في حالة الأقنان . فكان من المستحيل تاريخيا على الجماهير الكادحة المتمردة أن تتوصل الى معرفة علمية منظمة بقوانين صراع الطبقات .

البروليتارية ، خلال هذا النضال ، في اتجاه تجاوز الفردية وحل التناقضات في صفوف الشعب ، وذلك بواسطة الايديولوجية الثورية البروليتارية .

لكن نمو الحركة الثورية لدى الجماهير الشعبية – اي تفتحها – ، وهي في صدد اخذ السلطة ، لا من الطبقات المستغِلة التقليدية فحسب ، بل ايضا من الطبقات المستغِلة الجديدة التي تنبثق في قلب تنظيمات الدولة البروليتارية نفسها ، هذا النمو يخضع ، منذ اكثر اشكاله عفوية وبساطة حتى الأشكال المتزايدة التعقيد من الديمقراطية الجماهيرية ، لقوانين موضوعية، ينبغي على البروليتاريا وعلى الجماهير الشعبية في كل بلد ان تعيها ، مع تطور الصراعات التي تخوضها ، حتى تستطيع البلوغ بهذه الصراعات الى انتصارات حاسمة . والمعرفة بهذه القوانين لا تحمل دلالة علمية ثورية الا بمقدار ما تتملكها الجماهير الشعبية ، طوعا ، أثناء نضالها ، لتزيد قدرتها على النضال .

فكل شعب يناضل وعلى رأسه البروليتاريا ، في عالم اليوم ، يستطيع ، اذا لاءم ما بين القوانين العامة لصراع الطبقات وبين الشروط الخاصة ببلاده والممارسة المحسوسة لثورته ، ان يخلق اشكالا اصيلة من الديمقراطية والسلطة الشعبيتين يتوصل انطلاقا منهما الى التغلب ، مرحلة فمرحلة ، على الطبقات التي تقهره ، اجنبية كانت ام محلية .

فان سلطة هذه الطبقات – سلطة الامبريالية او سلطة الراسمالية التقليدية او البيرقراطية ، او سلطة الاقطاع – لم يعد لها اليوم من علة وجود .

هذه السلطة ، وهي ليست في نهاية الأمر الا عجز الجماهير الشعبية عن الاستيلاء على السلطة ، اصبحت ازاحتها الآن متيسرة .

★★★

هكذا فان المبدا الذي يتيح لنا ان نحدد ، لدى كل مرحلة تاريخية ، من هم اصدقاء الشعب ومن هم أعداؤه ، من هي الطبقات التي تسير في اتجاه التاريخ (اي انها تقدمية) ومن هي الطبقات الأخرى التي تسير في الاتجاه المعاكس (اي انها رجعية) ، هذا المبدا يتلخص في السؤال التالي : من يشارك في انبثاق وتفتح وحماية حرية الجماهير الشعبية في التفكير والتنظيم والتمرد على نحو مستقل ، ومن يشارك في قمع هذه الحرية – ايديولوجيا او سياسيا او اقتصاديا ؟

وحين يكون الشأن شأن تقييم وضع تاريخي معين ، فان الأخذ بوجهة النظر الجماهيرية أخذا فاعلا ، يتلخص اذن ، في أساسه ، بقياس الدفع او الكبح الذي يمارسه هذا الوضع على تفتح الديمقراطية الجماهيرية .

وحين يكون الشأن شأن الدور الذي تضطلع به طبقة اجتماعية – اجنبية او محلية – لدى كل مرحلة من مراحل الثورة الشعبية ، فان الأخذ بوجهة النظر

الجماهيرية اخذا فاعلا يتلخص في اساسه بقياس ملاءمة مصالح هذه الطبقة أو عدم ملاءمتها لتفتح الديمقراطية الجماهيرية .

وحين يكون الشأن شأن اية بنية تنظيمية ـ أكانت سياسية أو عسكرية او انتاجية أو مطلبية ، الخ . . ـ فان الأخذ بوجهة النظر الجماعية أخذا فاعلا يتلخص في اساسه بقياس المقدار الذي تنفع به هذه البنية او تضر تفتح قدرة الجماهير المستقلة على التعبير وعلى ممارسة أشكال النضال المباشرة وعلى تربية نفسها بنفسها.

والقيادة البروليتارية ووجهة النظر البروليتارية ونظام القيم البروليتارية هي التي تتيح للديمقراطية الجماهيرية ان تتسع وان تتعمق وللجماهير الواسعة ان تكسب حركتها الثورية المستقلة دائما مزيدا من الوعي والتماسك والتلاحم ـ حتى تؤدي الى الشيوعية .

اما القيادة البرجوازية ووجهة النظر البرجوازية ونظام القيم البرجوازية فهي التي تشكل اليوم ، على الصعيد العالمي ، العقبة الرئيسية أمام تفتح حركة الجماهير الشعبية الواسعة .

الا ان بلداننا المقهورة ـ بصورة او بأخرى ـ على ايدي دول امبريالية ، تجد في سيطرة البرجوازية الامبريالية وفي وجهة النظر الامبريالية وفي نظام القيم الأمبريالي اللاوطني المفروض من قبل هذه البرجوازية ، ما يكون العقبة الرئيسية امام تفتح حركة جماهيرها الشعبية الواسعة .

هكذا تتجه الحركة الثورية الجماهيرية ، بصورة رئيسية ، ضد هذه العقبة قبل سواها اي ضد هذه السيطرة . ويمسي تحرر الجماهير الواسعة سياسيا وثقافيا وعسكريا واقتصاديا متوقفا عندئذ على تحررها الوطني .

لهذا فان الفصائل البرجوازية الوطنية في هذه البلدان ـ وهي نفسها مقهورة نسبيا ـ تستطيع ان تشارك ، الى درجة ما ، جماهير الشعب في حركتها الوطنية الثورية ضد السيطرة الأمبريالية .

في مثل هذه الشروط ، تجد البرجوازيات المذكورة صالحا لها في التذرع بـ « النضال المشترك » ضد الأجنبي لنزع سلاح الحركة الجماهيرية ، فهي ، اذ تدعي ان صراع الطبقات يضعف « الجبهة الداخلية » و « الوحدة الوطنية » ، تريد ان تبسط هيمنتها الطبقية وان تفرض على الجماهير دكتاتورية برجوازية .

لذا فان من الجوهري ان تتحدد وجهة نظر الجماهير في شأن النضال ضد الأمبريالية .

هذا النضال يشكل جزءا لا يتجزأ من مصالح الجماهير الاساسية .

والاستقلال الوطني شرط حيوي لتفتح الحركة الجماهيرية الثورية وهو مظهر

حاسم من مظاهر نضالها لانتزاع جميع الحريات . وهو ايضا مظهر دائم من مظاهر هذا النضـــال .

والحال انه اذا كانت حرب التحرير الوطنية (تحرير الأرض سياسيا وعسكريا) هي بالنسبة للجماهير الشعبية مرحلة أولى من مراحل مسيرتها الثورية الطويلة نحو الشيوعية ، فان على الجماهير ان تواجه الأمبريالية فعليا (وان اتخذت هذه الأخيرة صورا جديدة) خلال المراحل التالية من ثورتها ـ مراحل الصراعات من اجل اقامة علاقات انتاج اشتراكية ومن اجل اعادة تربية الجماهير الواسعة تربية بروليتاريـــة ومن اجل قطع صلات التبعية العضوية للسوق الراسمالية العالمية قطعا تاما ـ وهي مراحل يكون الأمبرياليون الأجانب خلالها حاضرين دائما ، يراكمون من الخارج عقبات من جميع الأنواع (فيحاولون عزل الدولة الثورية وخنقها وبعث قوى طبقية جديدة ، في الداخل ، قادرة على ان تفتح لهم من جديد ابواب السيطرة على البلاد) (١) .

لكن هذه المرحلة الأخيرة نفسها ليست آخر مراحل الصراع ضد الأمبريالية . فخطر عودة السيطرة الأمبريالية يظل قائما ما دام المعسكر الأمبريالي العالمي قائمًا . والواقع ان الشعوب التي تحررت لا يتعين عليها حماية حرية ارضها فحسب بل ايضا دعم نضالات شعوب العالم في سبيل تحررها (لأن هذا التحرر يشكل مظهرا لا تفريط فيه من مظاهر الحرية الشيوعية لدى الشعوب التي تحررت فعلا) .

والخلاصة ان النضال في سبيل الاستقلال الكامل وضد السيطرة الأمبريالية في اشكالها كافة ، يبقى ضروريا خلال جميع مراحل النضال الثوري التي يمر بها شعب مـــا .

هذا النضال هو اذن مسألة تخص الشعب . فالشعب وحده هو صاحـــب المصلحة في اخذ استقلاله ، والشعب وحده اذن هو القادر على اخذ هذا الاستقلال ـ خلال صراع طويل ذي مراحل يتحول ملايين العاملين اثناءه الى مقاتلين ثوريين يتمتعون بوعي سياسي بروليتاري وتربية عسكرية بروليتارية ويشكلون جيشا تعجز اية قوة امبريالية عن قهره .

فالتحرير الوطني هو اذن ، قبل كل شيء سباق تعبئة الجماهير تعبئة ثورية ، سياسيا وعسكريا .

لذا فان القيادة البروليتارية هي هنا ، كما في البلدان الراسمالية الأمبريالية ، ضرورة اساسية .

فمشاكل العمل الثوري ، في البلدان المسيطرة كما في البلدان المسيطر عليها ،

---

١ ـ في حالة البلدان التي تناضل في سبيل تحررها الوطني الحقيقي الكامل ، أي في سبيل نمو مستقل تمام الاستقلال عن البلدان الأخرى ومؤسس على جهد شعبها الخلاق وحده (في حالة الصين مثلا)، لا تقدم البلدان الامبريالية اية معونة ، بل هي تعلنها حربا شاملة .

هي في نهاية الأمر مشاكل تعبئة اوسع الجماهير ضد عدوها الرئيسي . والبروليتاريا، في الحالتين ، هي الطبقة الوحيدة المؤهلة موضوعيا لتحقيق هذه التعبئة .

هكذا يمسي التفريق بين التحرر الوطني والتحرر الطبقي امرا لا معنى له من وجهة نظر الجماهير الشعبية . فكما ان هذه الجماهير لا تستطيع ان « توكل » الى البرجوازية أمر قيادتها الى الاشتراكية والشيوعية ، كذلك فانها لا تستطيع ان « توكل » اليها أمر تحريرها من الأمبريالية .

وما ذلك ، قبل كل شيء ، الا لأن هذه الحرية ، باعتبارها مظهرا من مظاهر حرية الجماهير ، لا يمكن ان تؤخذ ، اي ان تصنع ، الا بأيدي الجماهير نفسها . فهي ليست عبارة عن « مشاهدة جيش الاحتلال يرحل » ، بل هي تنظيم الصفوف في سبيل الانتصار على هذا الجيش ، بحيث يكون في اضعاف العدو تقوية للشعب وتحل محل السيطرة على الشعب ، سيطرة الشعب .

ثم ان البرجوازية المحلية لا تستطيع تحرير بلادها . وذلك ان مصلحتها الطبقية ـ القائمة على استغلال الجماهير ـ تملي عليها ممالأة الأمبريالية حين يبدأ نمو حركة الجماهير الثورية باعادة النظر في هيمنتها على الطبقات الوطنية الأخرى ، اي بتهديد ما تملكه من وسائل الاستغلال .

والحال ان برجوازية مقهورة هي اضعف الف مرة من ان تستطيع وحدها ، ازاحة برجوازية امبريالية . واكثر ما تستطيع القيام به هو ان تستفيد من التنافس بين دول امبريالية مختلفة ، فتحصل على بعض التنازلات لصالحها وتؤمن لنفسها هامشا من الحرية ، نسبيا ومؤقتا ، تتحرك عليه داخل السوق الرأسمالية العالمية .

لذا فحتى حين يتم الاتحاد ، خلال مرحلة من النضال في سبيل الاستقلال ، ضد عدو اجنبي بين الجماهير الشعبية وبعض الطبقات البرجوازية الوطنية المستغلة ، لا تزول التناقضات الطبقية بين هذه وتلك من جراء هذه الوحدة ولا ينشأ تماثل في المصالح بين الفريقين .

في اطار هذه الوحدة ، لا بد من صراع متصل بين البروليتاريا والبرجوازية . فالبروليتاريا تعمل على توحيد الاغلبية الساحقة من الأمة ، اذ تشجع المبادرات الثورية لدى الطبقات المختلفة التي تتشكل منها هذه الأمة ـ خاصة لدى الجماهير الكادحة ، الريفية والمدنية ، التي تشكل جيشها الرئيسي ـ واذ تحل التناقضات بين صفوف الشعب ، واذ تزيد بدأب مقدرة الشعب كله سياسيا وايديولوجيا وعسكريا ، ضد العدو الرئيسي .

اما البرجوازية فهي تعمل على تنمية نظامها الاستغلالي في اطار السوق الراسمالية العالمية . عليه فانها في نفس الوقت الذي تحاول فيه أن تستفيد من الاندفاعة الوطنية العامة لتنال من الأمبريالية هذا التنازل او ذاك لمصلحة راس المال المحلي ، تجهد ايضا في شق قوى الطبقات الشعبية وفي تيئيس الشعب من كل مبادرة

مستقلة وبكلمة واحدة ، في تجريد الشعب من اسلحته ، بغية اعداده لتقبل استغلالها هي .

لا بد اذن من صراع الطبقات في قلب الجبهة المعادية للأمبريالية نفسها . وهو صراع بين الطريق البروليتاري المتمثل فيتعبئة الجماهير الواسعة وانتزاع الاستقلال الوطني الشامل ـ المعتبر مظهرا لا ينفصل عن انتزاع حرية الشعب السياسية والايديولوجية والاقتصادية ـ وبين الطريق البرجوازي المتمثل في تسريح الجماهير الواسعة وعقد التسويات الانتهازية في داخل السوق الراسمالية العالمية ، والاستسلام الوطني حين تختار الامبريالية استراتيجية العدوان .

هذا وتستطيع بعض القوى البرجوازية المستغلة ، ان تقوم بدور تقدمي ، في مراحل مختلفة من النضال ضد الأمبريالية ، شرط الا تتوصل الى السيطرة على جملة القوى المعادية للامبريالية ، لأنها ، في هذه الحالة ، تفرض على القوى المذكورة منطقها في استغلال الجماهير وفي عقد التسويات مع العدو ، ولأنها في هذه الحالة تجعل كل تحالف معاد للامبريالية أمرا مستحيلا .

هذا التحالف لا يمسي ممكنا الا حين تفرض البروليتاريا ـ المهتمة ، على وجه الدقة ، بمصالح الشعب كله ـ منطقها هي على الحركة الوطنية ـ اي منطق الوحدة ومنطق أوسع اشكال الديمقراطية لجميع الطبقات المعادية للامبريالية (الديمقراطية التي تقترح البروليتاريا على البرجوازية الوطنية المشاركة فيها ، عندئذ) ومنطق اقسى اشكال العنف ضد أعداء الشعب (العنف الذي تهدد البروليتاريا به البرجوازية الوطنية اذا ما حاولت التحالف مع اعدائها) .

هكذا تستطيع البروليتاريا وهي تقود صراع الطبقات ـ اذ تسيطر على قوانينه في اطار أوسع وحدة ممكنة ضد الأمبريالية ـ ان تعبىء الشعب وان تجبر البرجوازية على القبول بهذه التعبئة وان تقود الشعب الى النصر الكامل .

أما البرجوازية فهي اذ تدعي ، على العكس من هذا « لتجنب صراع الطبقات»، تؤبد ضعف الشعب وانقسامه وعجزه وتشل ، في النهاية ، قوى الحركة المعادية للامبريالية .

★★★

هذا الكتاب * الذي يتناول بالتحليل ربع القرن الاخير من تاريخ الشعب المصري معتبرا وجهة نظر هذا الشعب منطلقا للتحليل ، يصل الى أيدي الجمهور العربي ولما يمضي سوى بضعة اشهر على موت الرجل الذي ترك بعمله اعمق اثر في ذاك التاريخ : جمال عبد الناصر .

هذه الميتة نفسها اتخذت معنى الحدث التاريخي غير المعتاد . فالواقع ان

* يبدأ هنا نص المقدمة الجديدة التي أعدها المؤلف لهذه الطبعة العربية . (المترجم) .

عشرات الملايين من المصريين والعرب لم يقدروا المكانة التي كان عبد الناصر يحتلها في حياتهم الا حين بلغهم نبأ مماته . فكان ان سلك كل منهم امام الحدث مسلك من تحطم فيه شيء ما ، مسلك من رأى نهاية شيء ما في العالم العربي .

وكان ان عاش العالم العربي كله جنازة عبد الناصر التي حشدت حول نعشه في القاهرة خمسة ملايين من المصريين ـ بين جماهير معدمة من الريف والمدينة وعمال وملاكين صغار وطلبة وموظفين ـ على انها حداد عام يتسامى على جميع الحدود الاقليمية .

حتى تلك اللحظة ، كان الشعب المصري والشعوب العربية الاخرى قد عاشت وحسب ـ بأقدار متفاوتة من الكثافة ـ علاقتها بعبد الناصر . فاذا بها ، منذ تلك اللحظة ، تعي شيئا فشيئا هذه العلاقة .

ففي عالم عربي يجتاحه الجيش الصهيوني جزئيا وتتجاذبه مطامع الامبرياليات الكبرى الرازحة على المنطقة وتمزقه المصالح الانانية ، شعرت الشعوب العربية بأنها قد تركت فجأة وحدها بلا مرشد و ـ نكاد نقول ـ بلا حام . عندها بدأت ترى الى اي مدى كانت قد اعتادت ان تنتظر من عبد الناصر ان يحدد لها المسالك الكبرى التي ينبغي ان تسلكها والاختيارات التي ينبغي ان يقر رأيها عليها .

لماذا احتل عبد الناصر هذه المكانة كلها ، لا في ذهن الجماهير المصرية وحدها بل ايضا خارج حدود بلاده في ذهن جماهير العالم العربي برمته ؟ ذاك هو السؤال الذي يطرحه العالم العربي على نفسه اليوم .

١ ـ انتزاع الكرامة الوطنية المصرية .

كانت مصر التي تسلم عبد الناصر و « الضباط الاحرار » زمامها عام ١٩٥٢ فريسة لأزمة بنيوية لا مخرج منها . فهي نهب لجيش الاحتلال البريطاني ولطبقة محلية فاسدة من كبار الملاكين انصاف الاقطاعيين وكبار البرجوازيين التابعين للأجنبي ـ وقد تأكد عجزهم النهائي عن اخراج البلاد من الركود والبؤس ـ وهي بالتالي مشلولة تحت وطأة مؤسسات يطغى فيها العنصر الاجنبي بانتظام على العنصر الوطني ـ اي ان اللغة الانكليزية او الفرنسية والشهادات الغربية والذوق الغربي تطغى على اللغة العربية وعلى المهارة والتقاليد المصرية وعلى الجذور الاجتماعية المصرية . فكل مصري ، في هذا الاطار ، هو في وضع قوامه دونية ثقافية لا مناص منها تجاه الأجانب وتجاه القلة المصرية المتصلة بنمط حياتهم .

اذ ذاك كانت حركة جماهيرية كبرى ، وطنية وديمقراطية ، تهز مصر من اعماقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فتنخر البنيان الاجتماعي المصري . لكن هذه الحركة لم تكن تملك قيادة ثورية متماسكة فتلقت ضربات القمع المتوالية دون ان تستطيع ، في كل مرة ، ان تحقق مزيدا من الاتحاد على طريق الحرب الشعبية ضد الامبريالية وضد الصهيونية .

كان جيش الاحتلال البريطاني يضعف ، الا انه لم يكن يغادر القناة . وكان النظام الملكي يتعفن الا انه كان يصر على البقاء . فكانت وجوه سياسية من عهد آخر تتعاقب على السلطة ...

في تلك الأونة ظهر عبد الناصر على انه ذاك الذي جاء ليواجه ، باسم الشعب، جميع هؤلاء الأعداد ويهزمهم ، وليخرج مصر من الذل والركود ، اذ يزعزع في آن معا اركان امتيازات الطبقة القائدة المحلية وعاداتها التي مضى زمانها وبنيان الوصايات الأجنبية الذي كانت تتهيء عليه هذه الطبقة .

فعام ١٩٥٥ ، اعترف بالصين الشعبية وعقد صفقة اسلحة أولى مع تشيكوسلوفاكيا ، متجاوزا الأفق الغربي الذي فرض حتى حينها على مصر . وبعد ان أعترف به في باندونغ ، غدا يوم السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٦ ، وهو اليوم الذي اعلن فيه تاميم قناة السويس ، بطلا على نطاق القارات الثلاث المقهورة . وهو قد صمد اثناء العدوان الثلاثي ، الاسرائيلي ــ الانكليزي ــ الفرنسي وخرج بظفر سياسي من المواجهة ، فاكتسب مذ ذاك في العالم العربي قامة الكبار الماضين من الفاتحين العرب .

كانت مصر قد استعادت ، خلال سنوات قليلة، استقلالها السياسي وكرامتها الوطنية وكلمة مسموعة من الطراز الأول في المجال العالمي . من علياء هذا المنبر الجديد اخذت ، عبر صوت عبد الناصر ، تقدم نفسها ، مذ ذاك ، على انها خصم اسرائيل الرئيسي ، وطردت الانكليز والفرنسيين من مواقع السيطرة الاقتصادية التي كانوا يحتلونها على ارضها ، ودفعت عنها الضغوط الأمريكية ، التي كانت تبغي ، في عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، فرض مشروع أيزنهاور على الشرق الأوسط ، ثم انها دفعت عنها أيضا ، عام ١٩٥٩ ، ضغوط السوفياتيين رغم انها كانت قد تلقت منهم لتوها قرضا ضخما وعقدا لتمويل المرحلة الأولى من سد اسوان العالي ولتعهدها فنيا ، وفي عام ١٩٦٠ جاء دور الألمان الغربيين فدفعت عنها ضغوطهم بينما كانوا يحاولون انتزاع حق الرقابة على الموازنة المصرية ، مستفيدين من المفاوضات حول تمويل المرحلة الثانية من السد العالي ...

اما على صعيد الداخل فقد انزل عبد الناصر الطبقة القائدة من عليائها وسلبها، خطوة خطوة ، سلطاتها السياسية والاقتصادية واعاد الى الاقتصاد المصري ، خلال وقت ما ، قدرا معينا من الدينامية .

فالاصلاح الزراعي والاذلال العلني للملاكين الكبار الذين حاولوا ان يقاوموا تحديد ملكيتهم بقوة السلاح والمحاكمات المشهورة التي اجريت لأركان النظام القديم ــ وقد تبعتها دفعات متوالية من تأميمات المصارف والشركات الصناعية والتجارية المصرية ــ قد دخلت الى الباب الشعب على ان كلا منها انتصار له لأنها انهت هيبة أولئك الذين كان حقده الطبقي يتركز عليهم ، حتى ذلك الحين ، وعصفت بقوتهم .

هذه الاجراءات كلها ــ وقد رافقتها اصلاحات اجتماعية حسنت اوضاع بعض الفئات الكادحة من حيث المعيشة والعمل ــ كما من شأنها ان تؤكد للمصريين من ابناء الطبقات الفقيرة كرامتهم الفردية . فهي قد اخرجتهم من مجتمع راكد كان لا يزال عالقا في شبكة من الولاءات نصف الاقطاعية واطلقتهم في عالم يتخلص فيه الفرد من معظم القيود ما قبل الراسمالية ويجد نفسه من جديد سيدا لنفسه .

هكذا بدا عبد الناصر لكل فلاح ولكل عامل ولكل صاحب دكان ولكل طالب على انه ذاك الذي ثأر له من الأشخاص ومن المؤسسات ، الاجنبية والمحلية ، التي كانت تكبته حتى ذلك الحين ، بما هو مصرى وبما هو فرد .

٢ ــ امل الوحدة العربية :

كان العالم العربي ، الذي جسد عبد الناصر وحدته ، منقسما منذ اجيال بين تيارين متناقضين . فهناك من جهة نزعة الى التضامن والتوحيد تتكيء على لغة واحدة وعلى وجوه انسجام ثقافية عريقة وتدفعها الرغبة في تكوين وحدة سياسية واقتصادية ، لمواجهة الغزاة والمتجبرين الاجانب ، يكون لها من القوة ما لا يقاس بما لأية دولة عربية اذا اخذت على حدة . وهناك ، من جهة اخرى ، نزعة الى الانقسام ناجمة عن مصلحة الدول الأجنبية الكبرى المسيطرة على المنطقة في تعميق الانقسامات العربية وتابيدها ، وذلك بقطع الوشائج الاقتصادية ــ وهي اذ ذاك واهية ــ التي كانت تشد مناطق العالم العربي بعضها الى بعض قبل دخولها عهد الراسمالية .

هكذا فحين حلت الحرب العالمية الاولى خاصة ، وفرضت على العالم العربي الوصاية الأمبريالية المشتركة (الانكليزية ــ الفرنسية) ، تكرست هذه الانقسامات بانشاء دول وطبقات سياسية قائدة وتيارات تبادل اقتصادي منفصلة بعضها عن بعض ومرتبطة ، كلا على حدة ، بالحواضر الأمبريالية المسيطرة .

وكانت النزعة الى الوحدة العربية تقوى دائما حين يحرز واحد او اكثر من الشعوب العربية انتصارات على اعداء اجانب ، فتشعر الشعوب العربية اذ ذاك انها اشد عروبة وترى في هذه الانتصارات ملكا لها وتعبىء نفسها انطلاقا منها . تلك كانت الحال خاصة لدى الثورات العربية بعد الحرب العالمية الأولى والمدى المراحل الأولى من الثورة الفلسطينية بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ولدى الحركات الشعبية المعادية للأمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية . على عكس ذلك كانت النزعة الى الشعوبية والتفرق والعجز تقوى دائما في اعقاب كل هزيمة كبرى تحيق بواحد او اكثر من الشعوب العربية . تلك كانت الحال خاصة لدى هزيمة المقاومين والمتطوعين والجيوش العربية في ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ امام الجيش الاسرائيلي .

كان انشاء دولة اسرائيل ، دون اي شك ، اقذع هزيمة من الهزائم التي حاقت بالعالم العربي في جملته منذ قرون . هذه الدولة تأسست على « حق » اليهود

المزعوم ــ واليهود وحدهم ــ في العيش على ارض فلسطين . هذا « الحق » يستلزم ان لا يعود للعرب ، بما هم عرب ، وللشعب العربي الفلسطيني اولا ، حق في العيش على الأرض الفلسطينية .

ان كل شبر احتله اليهود الصهاينة قد انتزع من الشعب الفلسطيني بالقوة . ولم يكن لنمو الجالية الصهيونية ما يضمنه ، بعد وعد بلفور عام ١٩١٧ ، لولا ان الجالية زودت نفسها ، مستعينة بالمعونة الامبريالية ، بطاقة على القمع تفوق طاقة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين المتضامنين مع مقاومته .

هكذا فان العرب الذين أنشأوا قسطا عظيمـا من شخصيتهـم التاريخية المشتركة في فلسطين ، لم يعد لهم الحق مذ ذاك ، حتى في ان يطأوا ترابها احرارا . اما سكان فلسطين فسلبوا ، من جراء ذلك ، هويتهم الوطنية وكرامتهم الانسانية .
ذلك ان اسرائيل ليست محتلا اجنبيا وحسب ، يقهر هذا الشعب العربي او ذاك . انما هي غاز أجنبي يريد تصفية الشعب العربي الفلسطيني والحلول نهائيا ، بالقوة ، في قلب العالم العربي وفرض تفوقه الحضاري والفني عليه وتحطيم انطلاقاته نحو التحرر والوحدة بانتظام . اسرائيل هي ان يشعر كل عربي ، على الدوام ، ان بعضا منه قد اقتطع ، بما هو عربي .

كان لهزيمة العرب امام اسرائيل نتيجتان : فهي في الأجل القريب تشدد من عجزهم وانقسامهم تحت وطأة البتر الذي تعرضوا له ، وهي على مدى ابعد تشكل تحديا مشتركا له من الشمول ما جعلها تنزع بهم نحو الوحدة في القتال ، بما هم عرب ، ضد هذا التحدي الذي بات المرتكز الرئيسي لسائر اصناف القهر الأجنبي المتداخلة في المنطقة .

في عامي ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ كان العرب قد بداوا يلقون عنهم دوار الهزيمة . ففي غزة ظهر الفدائيون الفلسطينيون الأول مرة اخرى واخذت الحركة المعادية للامبريالية في المشرق كله تستعيد انفاسها ، وكانت الثورة الجزائرية قد اطلقت زخات رصاصها الأولى وكانت الحركة الوطنية في المغرب تحرز بعض النجاح . لكن اي انتصار حاسم لم يتحقق ولم تقع اية هزة شاملة او انطلاقة عربية موحدة . كان الأمل وحده قد بزغ في الأفق .

اذ ذاك جاء تأميم قناة السويس والتحدي المصري للعدوان الثلاثي ، فاطلقا الزمن العربي من عقاله ودفعا وتيره الحوادث اذ اعطيا العالم العربي انتصاراته الاولى. ففشل العدوان الثلاثي سياسيا هو فشل المثلث الذي يقهر مجمل الشعوب العربية، وهو قبل كل شيء فشل العدو الذي يناصبه العداء جميع العرب اي اسرائيل . فلقد ظهرت اسرائيل ، اثناء العدوان ، على انها أداة التدخل المباشر ضد كل قطر عربي يسير نحو التحرر من الوصايات الأجنبيـــة ، اي علـــى انها شرطي همه خدمة الأمبريالية في المنطقة . من هنا ان مصر غدت ممثلة للعرب بمجموعهم في مواجهة العدوان الاسرائيلي والقطب الموحد لجميع الطاقات العربية الآخذة في الانطلاق .

ذاك ما يفسر انفجار الفرحة المحمومة والحماس النضالي والخيال والمبادرة الجديدين على امتداد الأرض العربية كلها وذاك ما يفسر ايضا ردود الفعل المتوالية . في الأردن اندفاعة ديمقراطية فلسطينية ــ اردنية كثيفة ، في سوريا انتصارات قومية يسارية ، في العراق ثورة عام ١٩٥٨ ، في لبنان الانتفاضة المعادية للامريكيين ، في شبه الجزيرة العربية حركات التمرد المعادية للامبريالية ، في السودان مرحلة جديدة من التعبئة الشعبية ، في ليبيا بدايات العمل الشعبي ضد القواعد الأجنبية ، في المغرب نهوض الحركة الوطنية حول الثورة الجزائرية الآخذة في الامتداد .

كانت مصر في عين الجميع مركز الاشعاع ونقطة الالتقاء ، كانت المرجع والمعيار. فهي تبلور اماني النهضة والتوحيد العربية . وكانت الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ لحظة فرح لا يوصف ، في المشرق خاصة . فعبد الناصر قد أعاد مصر اخيرا الى العالم العربي بعد غياب طويل فرضته عليها الامبريالية البريطانية وعانت منه الشعوب العربية الأخرى معاناة موجعة .

من ناحية ثانية باتت مصر رويدا رويدا الشقيقة الكبرى والقوة الصناعية والعسكرية الرئيسية وقطب التقدم الفني والعلمي في العالم العربي . أي ان العرب سلكوا طريق مصر للدخول الى هذه الحقبة المعاصرة . فحتى ذلك الحين كانت شبكات الري والتعدين والكيمياء ، والصواريخ والطائرات النفاثة حكرا على الدول الأمبريالية ودلائل على الدونية العربية ووسائل لسحق الشعوب العربية واذلالها . هذه كلها باتت ، في مصر ، بين ايد عربية وتحولت الى وسائل لرفع الراس ومبادلة الآخرين حديث الند للند . كان العرب يخطون ، بواسطة مصر ، خطواتهم الأولى داخل النصف الثاني من القرن العشرين ويتذوقون الاعتزاز بارهاصة القوة العربية .

٣ ــ وجه القمع :

تلك هي مكاسب الشعب المصري وسائر الشعوب العربية ، التي جسدها عبد الناصر . وتلك هي اسباب العرفان الاجماعي الذي عبرت له عنه يوم وفاته .

الا ان الشعوب العربية ، في ذلك اليوم لم تكن تعبر عن عرفانها لعبد الناصر وحسب وعن حزنها لفقدانه . كانت تعبر في الوقت نفسه عن قلق عميق ــ الخوف من المجهول ، العجز عن مواجهة المستقبل دون عبد الناصر .

في مصر عاد قلق السنوات الأولى من الخمسينات ليمسك بتلابيب كل مصري. القناة المحتلة والجيش المصري الذي هزمه الجيش الاسرائيلي والشعب في الشارع بلا وجهة سياسية واضحة وبلا قائد .. اهو اذن عام ١٩٥٢ أم عام ١٩٧٠ ؟

اذ ذاك فقط استطاع الشعب المصري ان يرى انه كان ، بين هاتين الفترتين ، قد وضع مسؤوليته السياسية وارادته ومخيلته بين يدي عبد الناصر وتلقى عوضا عنها كلها هذا الشعور بالعزة الذي حمله اليه عبد الناصر .

بهذا المزيج من العرفان والعجز كان الشعب المصري يحرر تلقائيا كشفا لحساب الناصرية . فعبد الناصر هو الرجل الذي رفعه الى حالة جديدة من الكرامة ، الا انه ، في الوقت ذاته ، جرده من القدرة على العمل المستقل عن شخصه . ذلك ما جعل ملايين المصريين يتحدون حول نعشه فيشعر كل واحد منهم انه وحيد .

كيف نفسر هذا التناقض ؟ ما الذي جعل الجماهير الشعبية المصرية التي نما حسها القومي وكرامتها الفردية ، خلال المرحلة الناصرية نموا لا جدال فيه ، تعجز عن كسب مقدار اكبر من الحرية والمبادرة المستقلة وتبقى ، على العكس من ذلك ، شائهة سياسيا وقابعة في ضعفها . الجواب نجده في سياسة نزعت بانتظام الى تحطيم حرية الجماهير .

مهما يكن من شيء فان ابرز وجه رأته الجماهير للنظام بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٤ هو وجه القمع . وكان افتقاره الى الشعبية واضحا . بل انه كاد يطاح به في اذار من عام ١٩٥٤ على يد جناح من « الضباط الاحرار » متحالف مع البعض من ساسة العهد البائد الليبراليين (ساسة الوفد خاصة) . هذه المحاولة استحقت تأييدا متحمسا من جميع المنظمات السياسية اليسارية ومن الراي العام ، على وجه التعميم . وسمع عبد الناصر الناس يزعقون في وجهه على الارصفة وشتمه الطلبة في جامعة القاهرة .

ابتداء من عام ١٩٥٥ تغير وجه النظام وبدات مرحلة مجده القومي ، لكن جهاز القمع السياسي الداخلي ، عوض ان يتراخى ، ظل يقوي قبضته بثبات . فمن جهة كانت اجهزة الشرطة تمد اذرعها الى كل مكان ، فتتعقب وتهدد وتبث التهم وتثبط الهمم . ومن جهة اخرى ، انشأ النظام ، بعد ان فتت المنظمات الشعبية المستقلة ، تنظيمات سياسية جديدة اعدها لاستيعاب التطلعات المنتشرة في صفوف الطبقات الاجتماعية المختلفة ولادخالها في اطار النظام ، بعزل بعضها عن البعض الآخر وبكبت عفويتها وقدرتها على الابتكار اي ــ ان شئنا الايجاز ــ بالحؤول بينها وبين التحول الى تيار جماهيري مستقل . فكان على سكان الريف ان يجهلوا حركات التمرد التي يقوم بها سكان المدن والعكس بالعكس ، وكان على الجماهير المعدمة والعمال والطلاب ان يجهلوا تطلعات بعضهم البعض ، وكان ينبغي قطع جميع الصلات بين قرية واخرى ، بين كلية واخرى . فالسلطة وحدها ، في القمة ، ان تجمع بين يديها جميع الخيوط وان تمتلك وجهة شاملة للنظر وقدرة على المبادرة تشمل النطاق الوطني .

هكذا لبت السلطة بعض تطلعات الجماهير الوطنية لتحطم حركتها الخاصة وفكرها الطبقي الخاص . كانت السلطة تقتحم الأهداف الرئيسية احقد الشعب ــ الاسرائيليين ، الانكليز والفرنسيين ، الطبقة الحاكمة القديمة في مصر ــ وتحقق انتصارات عليها ، ولكن دون اللجوء الى مبادرة الجماهير الجماعية ، بل مع قمع هذه الاخيرة اذا اقتضى الأمر . من هنا انها كانت تكسب عرفان الجماهير واعجابها رغم ابقائها الجماهير في موقع العجز .

أما التبرير الايديولوجي الذي قدمته السلطة لقمع كل حق في التعبير السياسي الشعبي المستقل ، فهو يتلخص في ضرورة اجتناب الصراع الطبقي في الاطار الوطني بأي ثمن . ذلك ان مبادرة الجماهير الخاصة ، حتى على مستوى الكفاح المعادي للامبريالية وللصهيونية ، كان لا بد لها ان تستحث مبادرة الطبقات المالكة المصرية في الانجاه المعاكس ، اي ان تنمي صراع الطبقات . وكان المعنى المحتم لذلك ، في نظر السلطة ، ان تضعف الحركةالقومية كلها وان تشل .

والسلطة ، اذ أقصت الجماهير عن السياسة ، كانت تريد ان تقدم نفسها على انها مستودع الوحدة الوطنية وكانت تنزع ، بالتالي ، الى شل كل تفكير طبقي من جانب الجماهير الكادحة اي كل تفكير في المشاكل الوطنية تنطلق فيه الجماهير من رؤيتها الخاصة ، الثورية جذريا ، الاشياء . كانت السلطة تدفع الجماهير الى القبول باستلابها الايديولوجي والسياسي على انه ضرورة قومية ، اذ تقودها الى الاعتقاد بأن فقدها لحريتها الطبقية هو شرط كسبها لكرامتها القومية .

من جهة اخرى كان هذا الاستلاب يقدم على انه شرط « الطريق المصري الى الاشتراكية » اي تمصير وسائل الانتاج الرئيسية وتأميمها . على هذا النحو كانت السلطة ترد الاشتراكية ــ وهي ما تتطلع اليه الجماهير المصرية الواسعة ــ الى سلسلة من الاجراءات الادارية ، أو الى هدف يتيسر تحقيقه « من فوق » ، خارج الصراع الطبقي وخارج كل مبادرة شعبية .

هكذا كفت الجماهير ، الى أجل ، عن العمل وعن التفكير بذاتها ، في الشؤون المتعلقة باختياراتها السياسية الكبرى أي بالنضال ضد الأمبريالية والنضال ضد الراسمالية .

والسؤال الذي يطرح هنا هو التالي : من ذا الذي استفاد ، في ظل هذه الشروط من مصادرة المبادرات الشعبية جميعا على يد سلطة الدولة ؟ ذاك هو السؤال الذي يجهد كتابنا هذا في الاجابة عليه مبينا ان المستفيدين الرئيسيين من النظام هما « النخبة » البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة ذات الأرومة المصرية ، وكانتا مقهورتين نسبيا قبل عام ١٩٥٢ . فتحت قيادة « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، وخاصة ملاكات الجيش المتوسطة ، قام هذا التحالف بالاستيلاء شيئا فشيئا على وسائل الانتاج القومية . واستولت « النخبة » المذكورة اثناء هذا السياق على مراكز القيادة في الاقتصاد وتحولت الى برجوازية دولة .

على الصعيد الداخلي ، نجم امكان هذا السياق عن الأزمة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية التيكانت تجتازها الطبقةالمسيطرة السابقة، وقد تضافرت هذه الأزمة ، على اتاحته ، مع هشاشة المنظمات الشعبية التي كانت تقف في مواجهة السلطة الجديدة ، مما اتاح لهذه الأخيرة ان تضرب كل معارضة من اليمين وكل تمرد من اليسار وأن تحتكر لنفسها الرقابة على الحياة السياسية . أما على

الصعيد الخارجي فقد استفادت السلطة من تردي الدولتين الأمبرياليتين الرئيسيتين اللتين كانتا تسيطران على مصر حتى ذلك الحين (انكلترا وفرنسا لتقوم بطردهما مستندة في ذلك على الأمبرياليين الأمريكيين وعلى قادة الاتحاد السوفياتي الذين كانوا يطمحون سوية الى خلافة الانكليز والفرنسيين في مصر . لكن السلطة ، حين استعملت في الوقت نفسه ما بين الامريكيين والروس من خصومة ، استطاعت ان تمنع كلا منهما من وضع يده بسرعة على البلاد . واستطاعت ان تكسب على هذا النحو لسياستها الخارجية ، هامش مناورة واسعا جدا ، في اطار السوق الامبريالية العالمية ، ونالت أيضا من المعسكرين المتنافسين مقادير ضخمة من المساعدة المالية .

واستعملت السلطة في آن معا احتكارها للمبادرة السياسية الداخلية وهامشها المؤقت للمناورة الخارجية ، فاستطاعت ان تزعزع امتيازات البرجوازية التقليدية وعاداتها وأن تفرض تدريجيا وصول البرجوازية الجديدة الى المراكز القيادية في الدولة وان تزيل الحجز نسبيا خلال عقد واحد (٥ ٥ــ ٦٥) عن نمو الراسمالية المصرية مستفيدة في ذلك من الدعم الأجنبي الكثيف في الحقلين المالي والفني .

تلك هي المرحلة التي اكتسبت مصر خلالها ، عبر الدولة ، مرونة في الحركة، على الصعيد الدولي . ومكانة سياسية لا تقاسان بامكاناتها السياسية والاقتصادية المستقلة . وقد استطاع عبد الناصر ، باستخدامه جميع هذه الأرصدة ، الدولي منها والمحلي ، ان يظهر على انه « الحكم » بين الطبقات المالكة والطبقات الكادحة وان يضطلع بدور الكابح لصراع الطبقات .

فهو قد اتاح للجماهير أن تشهد المحتل وهو يطرد ، واسرائيل وهي تتحدى (بضم التاء) والبرجوازية التقليدية وهي في الرغام . اما المالكون المصريون الذين كان يحميهم من الخطر الشعبي واما برجوازية الدولة التي أوصلها الى مكانة الطبقة المسيطرة الجديدة ، فقد فرض على كليهما وصاية سياسية واقتصادية صلبة لم يكن ليتاح دونها اجراء التحولات الضرورية لنمو راسمالي تتولاه الدولة .

واذ قدم عبد الناصر نفسه على انه « المرجع الأعلى » للجميع ، فعاقب تجاوزات الطبقة الجديدة مثلما اقتص من التمردات أو من المبادرات الشعبية ، استطاع لذلك ان يظهر لمعظم المصريين خلال هذا العقد على انه مستقل ، في آن معا ، عن الطبقات القائمة داخل مصر وحر من اي قيد بين الدول الأمبريالية المختلفة ، في النطاق العالمي .

فكان ان توطدت بذلك هيبة السلطة ، وهي التي هبطت الى أدنى الدرجات خلال الأعوام الأخيرة من العهد الملكي . الا ان هذه الهيبة كانت تنزع نحو التركز المتزايد في شخص عبد الناصر . فالواقع ان الوسطاء بين عبد الناصر والجماهير الشعبية ــ من معاوني الرئيس المباشرين حتى رجال الشرطة حتى العمد في القرى والنظار في المصانع والمسؤولين في قواعد الاتحاد الاشتراكي العربي ، الخ ..

كان ينظر اليهم جميعا على انهم رجال قمع ، فتتبلور حولهم نقمة الشعب لتنصرف عن السلطة العليـا .

كانت عيوب النظام المحلية او اليومية توضع على عاتق صغار الموظفـين بينما توضع الأخطاء السياسية وهزائم النظام على عاتق المسؤولين الكبار من حاشية عبد الناصر . لذا فان كل واحد من الضباط الاحرار الذين اضطلعوا بدور من الدرجة الأولى في اعداد انقلاب ١٩٥٢ ، قد فقد حظوته حين ازفت ساعته .

عبد الناصر وحده بقيت عليه هالة الانتصارات وغفرت له الكوارث فاحتفظ بهيبة لا جدال فيها . مقابل ذلك كانت الهيبة المذكورة تمنح ممثلي النظام الرسميين شرعية معينة . فهم بلا حظوة بما هم حملة لسلطات قمعيـة ، الا ان الجماهـير تحتملهم بما هم حملة لفلذة من هيبة عبد الناصر . هذه المماثلة اعطت النظام ، في مجمله صلابة مؤقتة ووفرت الحماية الايديولوجية لصعود برجوازية الدولة الجديدة من غضب الجماهير المتنامي .

والخلاصة ان ثنائية العلاقة الايديولوجية بين عبد الناصر والجماهير ، وقد عاشتها هذه الاخيرة علىانها مزيج من الشعور بالمحبة والشعور بالعجز ، قد وافقت الضرورات الملموسة لمرحلة التفتح التي اجتازتها « النخبة » البرجوازية الصغيرة والمراتب البرجوازية المتوسطة ، بعد ما عانته من القهر في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢.
بقي ان ننظر في حصيلة هذه المرحلة .

لم يستطع طريق الاصلاحات الاجتماعية الداخلية والانماء الصناعي القائم على تمليك وسائل الانتاج الكبرى للدولة ، ان يرفع الحجز عن الراسمالية المصرية الا نسبيا ولعقد قصير من الزمن . فما ان امتلكت البرجوازية الجديدة سلطاتهـا السياسية والاقتصادية الرئيسية حتى باتت لها مكانة وامتيازات راسماليـة ، فتحالفت مع البرجوازية القديمة وقلدت سلوكها وانتهى بها الأمر الى وراثة ازمتها المعنوية والاقتصادية .

فاذا بأموال الدولة ، المجنية من استغلال الجماهير الكادحة او المحقونة بغزارة من الخارج ، تحول ، على نحو متزايد الخطورة ، عن مجراها الرسمي ، وهو الانماء الوطني المتسارع ، لصالح البرجوازيين الجدد ، الذين اخذوا ينشئون بواسطتها شبكات للاثراء الخاص ، « المشروع » أو الممنوع ، ويزيدون من فوضى الانتـاج ويبذرون ثروات بحالها على نفقات الترف ـ هذا بينما كان شغيلة المدن والأرياف الذين لم تخفف عنهم وطأة الاستغلال ، يشهدون مستوى معيشتهم وهو ينخفض بانتظام ، بعد فترة قصيرة من التحسن ، في بداية الستينات .

من ناحية اخرى ، اسفر الترجح المصري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن سبق حاسم احرزه الأول ، فاذا هو يتعلل « بدعم مصر ضد الأمبريالية والصهيونية » ، ليحتل ببطء المكانة التي كانت بريطانيا العظمى تحتلها سابقا في

حياة البلاد . فان « معونته الاقتصادية » التي اشبعت الشهوات الراسمالية الجديدة لدى الطبقة القائدة اكثر بكثير مما دفعت البلاد نحو نمو متنوع الجوانب متسارع ، قد جعلت مصر ترزح تحت وطاة دين متزايد . هكذا بات الجيش والتجهيز العسكري كله ومعهما البنية التحتية الصناعية تحت رقابته الفنية ، بينما رهن القطن المصري لحسابه طوال نصف القرن المقبل . هذا كله جعل له حق رقابة لا جدال فيه على موازنة مصر ودبلوماسيتها .

ما هي على صعيد آخر حصيلة سياسة التوحيد العربي التي اتبعها النظام الناصري ؟

هذه السياسة بوشرت على أساس مماثل لذاك الذي قامت عليه سياسة « الوحدة الوطنية » في مصر ، اي طبقا لمصالح برجوازية الدولة العامة . وارتكزت على شعار « وحدة العرب جميعا ضد اسرائيل » ، لتعبيء طاقة العالم العربي الاقتصادية والعسكرية ، تحت قيادة السلطة الناصرية ، ولتقوي ، تبعا لذلك ، مركز البرجوازية المصرية الجديدة ، سياسيا ودبلوماسيا ، تجاه مجمل أعدائها .

وفق هذه الترسيمة ، كانت كل مبادرة وطنية لا تخضع خضوعا وثيقا للاستراتيجية العامة – فتضع بالتالي موضع الجدل هيمنة القيادة العامة المصرية على « النضال ضد اسرائيل » – تعتبر ضربا من الخيانة لهذا النضال ولتحرير فلسطين وللنهضة العربية .

ففي اعقاب انتصارات النظام الكبرى بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، بات الخط السائد في مشروع التوحيد العربي هو ان الموقف من عبد الناصر ونظامه وجيشه يشكل مقياس الأمانة لهدف الوحدة العربية والمعيار الذي يتيح التمييز ، دون مراجعة ، بين انصار الوحدة العربية واعدائها .

وكان الضغط الايديولوجي الهائل الذي مورس منذ ذلك الحين على الحركات الوطنية العربية المستقلة عن النظام الناصري يجد تبريره الأول في هذه الموضوعة ، أكانت الحركات المعنية من اقصى اليسار أي من تلك التي تحركها أحزاب او فئات تضع نفسها في صف الماركسية ، (مثلا : الحزبان الشيوعيان السوري والعراقي) او كانت حركات قومية تقاوم الوصاية الناصرية (مثلا : حزب البعث في بعض الفترات ، نظام عبد الكريم قاسم في العراق) .

هذا الضغط ادى ، على الجملة ، الى افقاد التنظيمات اليسارية حظوتها لدى الجماهير – نهائيا او الى أجل – لأنها كانت تقدم نفسها على انها قوى معارضة للناصرية دون ان تعرض على الجماهير العربية طريقا جذريا في ثوريته يكون هو البديل . ثم ان الضغط نفسه ادى الى انشقاقات متفاوتة الحجم ، بين صفوف القوى البرجوازية الصغيرة القومية ، تبعا لاختيار بعض النزعات طريق الولاء للنظام الناصري ولاختيار نزعات اخرى مقاومة القبضة الناصرية والبحث بقليل او كثير من

الاقتناع ، عن وسيلة تنتزع بها منه مشعل الوحدة العربية المعادية للصهيونية .

هكذا اكتمل شيئا فشيئا هذا الفراغ السياسي الذي حاولت مصر أن تنشئه، في العالم العربي ، حول السلطة الناصرية . فالواقع ان الجماهير الشعبية العربية بدات تضع في عبد الناصر ثقة اعظم مما كانت تعطيه للقوى السياسية المحلية المتوجهة اليها ، مع بعض الاستثناآت . بيد ان نتيجة سياسة من هذا النوع لم يكن لها ان تكون الا كارثة ، وذلكلان السلطة المصرية لم تكن تقدم آنذاك الى الشعوب العربية اي توجيه سياسي ملموس ينصب عليه حماسها وحاجتها الى المشاركة في النضال ضد اسرائيل وضد القوى الأمبريالية المختلفة في المنطقة . كانت السلطة تطلب الى الجماهير ان تمنحها ثقتها وان تقبع في الانتظار السلبي ثم أن تدعم ، حتى الجنون ، كل واحدة من مبادراتها .

وحينما كانت الجماهير ، من جهتها ، تقوم بمبادرات مستقلة ، معلنة ، على اي حال ، انها تستوحي السلطة الناصرية ، كانت هذه الأخيرة تبذل الغالي والرخيص في سبيل تحطيمها .

ففي سوريا ، من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ ، اضطرت جميع المنظمات السياسية التي رفضت حل نفسها وجميع التجمعات الطلابية والعمالية اليسارية وعناصر كثيرة جدا من الديمقراطيين والتقدميين ، الى قضاء فترة الوحدة المصرية – السورية في السجن او في السرية – هذا بينما كانت المؤسسات السياسية « الموحدة » في الجمهورية العربية المتحدة تتعرض لاقتحام من اقل القوى السياسية ميلا الى التجديد ، وبينما كانت الجماهير ، خلال سنوات ثلاث قصار ، تعبر من الفرحة المحمومة الى الخيبة المرة .

وفي اليمن كان على الحملة العسكرية المصرية ان تساند النظام الجمهوري المنبثق من انقلاب ايلول عام ١٩٦٢ ، فسلكت مسلك الجيش الفاتح ، مظهرة احتقارها للسكان ومستعدية عليها عناصر يمنية تقدمية . فكان أن خاضت حربا تقليدية ضد قوى الامامة البائدة – المتكئة على المملكة السعودية والمدعومة بالمرتزقة الأوروبيين – راذا بها تغوص ببطء في وسط معاد لها ، سياسيا وجغرافيا ، وتضطر ، في نهاية المطاف ، الى الانسحاب بلا امجاد والاعتراف باحراز القوى الرجعية انتصارا لا يكاد يترك محلا للبس .

وبين التدخل والانسحاب كانت الحرب قد نخرت جانبا من طاقة مصر الاقتصادية والعسكرية وزعزعت هيبة الجيش المصري في العالم العربي وسهلت لاسرائيل تهيئة عدوانها في حزيران عام ١٩٦٧ .

خلال الفترة نفسها ، اخذ النظام على عاتقه انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وهي جهاز فلسطيني يتبع الجامعة العربية في تمويله ويؤطره بيرقراطيون ويقوم جيش التحرير المنبثق عنه ، في تنظيمه ، على الأصول المتبعة لتنظيم الجيوش

التقليدية ، وذلك بغية احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة التي كانت « فتح » قد بدات تتجه بها نحو الكفاح الشعبي المسلح في فلسطين .

ولم يكن من شأن هذه السياسة ان تشارك في تقوية الطاقة السياسية العسكرية الفلسطينية ، آن كانت اسرائيل تعد لتوسع جديد ، بل انها ، على العكس من ذلك ، قد اتجهت الى تجزئة تلك الطاقة فابعدت قسما من القوى الوطنية الفلسطينية عن ميدان المعركة الفعلي ، لتجمده في الثكنات وتستعرضه في المناسبات .

على هذا النحو حملت السياسة المصرية الى النطاق العربي اكثر مما حملته الى النطاق المحلي من بذور الشقاق في صفوف القوى القومية ومن التدعيم للنزعات العربية المحافظة . وعلى هذا النحو وجد العالم العربي نفسه يواجه اسرائيل وهو في حالة من الضعف والتردد قاتلة ... اسرائيل التي تبلورت ضدها جميع آمال الوحدة العربية والنهضة العربية وجميع الجهود المبذولة لاستنهاض الكرامة العربية حول عبد الناصر .

وفي خمسة ايام تمت فصول الكارثة العسكرية المصرية ، فوضعت حدا لاثني عشر عاما من آمال شعبية بلا حدود وبدات تكشف المصالح الحقيقية للطبقة القائدة المنبثقة من النظام الناصري : فلا بأس من كلام عبد الناصر عن النضال ضد اسرائيل وضد الامبريالية ما دام ذلك يخدم الهيمنة السياسية لهذه الطبقة وطموحها في العالم العربي .. ولكن اذا حلت ساعة النضال ، فلا بأس من مغادرة ساحة المعركة والمطالبة بالصلح مع اسرائيل .

بدا افول النظام الناصري ، خلال الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ، مع تسلم البرجوازية الجديدة ، نهائيا ، مقاليد جهاز الدولة الاقتصادي، و ـ على الصعيد العربي ـ مع تخبط الجيش المصري في اليمن . اما عام ١٩٦٧ فبات لهذا الافول حجم الكارثة القومية ، واخذت مكتسبات النظام جميعا ، ابتداء من هذا التاريخ ، توضع على بساط البحث من جديد .

هكذا بوشرت سياسة التسوية مع اسرائيل تحت ضغط مزدوج : ضغط هزيمة النظام المعنوية وضغط الأوصياء الجدد على مصر ، قادة الاتحاد السوفياتي ، الذين اعادوا تجهيز الجيش المصري ليتيحوا لمصر المفاوضة ، انطلاقا من ميزان للقوى يكون اقل رجوحا بعدوها ، وليدعموا كثيرا ـ وخاصة ـ اثناء ذلك ، مواقعهم الاقتصادية والعسكرية داخل النظام .

عليه لم يعد الوضع يسمح باستعادة استقلال مصر الكامل وبتحويل الهزيمة الى نصر ، دون تعبئة القوى القادرة فعلا على الدفاع عن الاستقلال الوطني ، اي الجماهير الشعبية المسلحة . فحضور اسرائيل على القناة وتبعية النظام سياسيا وعسكريا للاتحاد السوفياتي يفرضان خيارا لا مناص منه : اما ان تنظم الجماهير صفوفها وتسلح نفسها لتخوض نضال تحرير مديدا ضد المحتل وضد جميع القوى

الأجنبية والمحلية المستعدة لممالاته ، واما ان تقمع الجماهير ويدخل النظام في سباق مفاوضات مديدة سوف تقوده الى اعتراف مباشر او غير مباشر بالأمر الواقع الاسرائيلي والى التخلي عن السيادة العربية على فلسطين وعلى مراكز حساسة من الأرض المصرية (قناة السويس وشرم الشيخ وقسم من سيناء) يعرض النظام منذ الآن ان يمنح حق الرقابة عليها للدول الأمبريالية .

كان محتما على النظام أن يسلك هذا الطريق الثاني ، لأنه يوافق التطلب الملزم لتوطيد برجوازية الدولة التي اهتزت مواقعها الطبقية بشدة في حزيران عام ١٩٦٧ . فغداة الهزيمة لم تعد هذه البرجوازية متهمة بالفساد فقط ، بل ايضا ـ وهذا اخطر ـ بالتفريط بالمصالح القومية وبانعدام الفعالية المطلق على الصعيد الاقتصادي . كان ما وضع على بساط البحث موضوعيا هو قدرة البرجوازية بما هي طبقة قائدة ، وذلك في اللحظة التي كانت الجماهير الشعبية فيها على ادنى درجة من الاستعداد للعفو عن جرائمها ، بل ان الجماهير كانت تريد ، على العكس من ذلك ، ان تدفع عبد الناصر الى مسلك لا رحمة فيه مع البرجوازية والى استئناف الحرب بأشكال جديدة شعبية مستقلة عن التأطير البرجوازي التقليدي .

في ظل هذه الشروط كان انهاض الجيش النظامي وقطاع الدولة الاقتصادي على اقدامهما ، بأي ثمن ، تحت شعار « كل شيء للمعركة » ولكن في اطار سيادة النزعة « العسكرية » على نحو يستبعد كل تدخل وكل رقابة من الجماهير ، هو ـ اي الانهاض ـ الامر الوحيد الذي يكفل احتفاظ النظام بدعامتيه الرئيسيتين . وكان ان كفرت بعض اكباش المحرقة عن ذنوب الطبقة كلها . الا ان الطبقة نفسها ما لبثت ان عادت من جديد الى موقعها الأول .

مذ ذاك لم يعد يكفيها ان تدفع السلطة في اتجاه التنازلات المتعاظمة لاسرائيل وبالتالي في اتجاه التخلي عن ملحمة التوحيد العربية . بل انها جهدت ايضا في توطيد مكانتها الطبقية نهائيا ، وذلك بالتحول الى فئة مغلقة من الموظفين الكبار الذين يدينون بمراكزهم لنزوات السلطة والى طبقة من الراسماليين الذين يملكون ، في آن سوية ، مواقع مسؤولة في جهاز الدولة او منافذ مأمونة اليه ووسائل قانونية لتوظيف الرساميل الشخصية (في القطاعين المختلط والخاص) ويملكون ايضا ، على نحو متعاظم ، حقوق رب العمل على الشغيلة . اخيرا زودت البرجوازية نفسها بوسائل جديدة للضغط على السلطة التنفيذية ، اذ كونت معاقل حقيقية حول الشخصيات القيادية في النظام .

ذاك اهم ما ينطوي عليه الطريق الذي سلكه النظام غداة الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ ، وذلك اهم ما يفسر نفاد الصبر المتعاظم بين صفوف الجماهير المصرية . فهذه الجماهير ، اذ ووجهت بعودة برجوازية الدولة الى موقعها الأول وبتواصل الخطى نحو الاستسلام ـ بينما كانت تنتظر تعبئة عامة تفضي الى حرب فعلية ـ قد عبرت تعبيرا عنيفا عن نفاد صبرها وعن سخطها ، وذلك بأشكال معزولة او

جماعية (أثناء التمردين الشعبيين في شباط وتشرين الثاني من عـــام ١٩٦٨) . وهي قد انتقلت مرارا من الغضب الى الانكفاء ثم من الانكفاء الى الغضب . لكنها ، اذ لم تشهد نهوض اية خلافة شعبية للنظام ، لم تضع موضع الجدل ، على نطاق واسع ، دور عبد الناصر القيادي . بل انها ، على العكس من ذلك ، قد نزعت ، في بعض الأحيان ، بفعل مزيج من الخيبة والعجز ، الى انتظار المعجزات على يديه والى القبول ، أثناء الانتظار ، بواقع تتنامى فيه دوافع الخيبة والحزن .

فابتداء من حزيران ١٩٦٧ . باتت علاقة الثقة التي تشد الشعب الى الرئيس اشد تعقيدا واقرب من ذي قبل . ذلك ان الشعب هو الذي اعاد عبد الناصر الى مسؤولياته العليا في التاسع من حزيران . بينما كانت جميع شخصيات النظـــام الكبرى وجميع العناصر البرجوازية الجديدة التي أثرت في ظله . قد تخلت عنه . اذ ذاك حسب الشعب انه انتزع عبد الناصر من البرجوازية وفصله عن النظام . فراح ينتظر منه ، بكثير او قليل من نفاذ الصبر تبعا للظروف ، تنظيم الحرب واستعادة الكرامة المصرية بمواجهة اسرائيل .

من ثم بات للشعب قبضة معنوية اشد وثقل أعظم ، غداة الحرب ، على قرارات عبد الناصر ، وكان الشعب يشعر بذلك ، على نحو ما . الا انه لم يكن يملك مـــن وسيلة لفرض ارادته على عبد الناصر وكان يدرك ان عبد الناصر يريد التفلت من هذه القبضة والعودة الى الاحتكار المطلق لتوجيه سياسة البلاد . فالحـــال ان الجماهير ، وان كانت قد خرجت من وضع الخضوع ، لم تخرج من وضع العجز . فوعيها للواقع السياسي الذي تعيشه يزداد وضوحا ، لكن عجزها عن تغيير شيء ما في هذا الواقع يصرفها ببطء نحو التعلق بالأمل في تحويله تدريجيا ، انطلاقا من القمة وعلى يد عبد الناصر . عليه نجدها تستكين للانتظار ، ظانة انها ، بذلك ، تمنح عبد الناصر الوقت والامكانات ليروغ عن المأزق . وتعود ترسيمة « الوحدة الوطنية » السلبية حول عبـــد الناصر لتمـــلأ شيئا فشيئا وظيفتها في القسر الايديولوجي : فاذا كانت كل مبادرة مستقلة قد تخدم العدو ، فلنرص الصفوف خلف الرئيس ولنمنحه ، مرة اخرى . ثقة كاملة .

الا ان عبد الناصر قد مات . ومع نهاية أيلول من عام ١٩٧٠ بـــدأ كل شيء يتغير . فان على الشعب من الآن فصاعدا أن ينظر الى الأمور وجها لوجه . ذلك ان تخليه السياسي وقبوله بالعجز لم يستقيما الا لقاء ثقته بعبد الناصر . أمـــا الآن فلم تعد المهمة مهمة « الترميم » داخل النظام ولا الاتكـــال على خلف عبـــد الناصر ليعيد الى مصر عظمتها السالفة .

ان الوطن في خطر والخيار بين طريق الاستسلام وطريق التعبئة العامة لحرب تحرير مديدة ضد اسرائيل ، لم يعد يمكن أن يجتنب بالأمل في معجزة تقوم الوضع « من فوق » . ولم يعد للسياسة القومية ان تترك في يد أنور السادات . فالواقع ان السادات لا يملك اية شرعية في نظر الجماهير الواسعة . من ناحيـــة اخرى ،

ترى برجوازية الدولة لنفسها عليه ، حقوقا لم تكن لها على عبد الناصر . فعبد الناصر هو ابوها الروحي وهو ، بمعنى ما ، صانعها . وهي لم تكن تملك ، في حياة عبد الناصر ، الا ان تقدم مطالبها ، بكثير من الالحاح أو قليل ، ولم تكن تملك ان تفرض هذه المطالب . اما مع السادات فالأمر مختلف ، لأن السادات صنيعتها . فهي التي اختارته وهو القاسم المشترك المؤقت لتطلباتها التي تعبر عنها بواسطة مالها من الفئات الضاغطة في القمة . هكذا يتبدى لعيون الجميع تناقص استقلال السلطة النسبي عن ممثلي الأجنحة المختلفة من البرجوازية . في الوقت نفسه ، تبدأ التناقضات في الظهور علنا بين هذه الأجنحة المختلفة التي يطمح كل منها الى احتكار السلطة ، رغم الحلف المؤقت الذي عقدته في ما بينها غداة موت عبد الناصر ... كان عبد الناصر قد اجاد التحكيم في هذه النزاعات ، بسبب الهيبة التي كانت له في عين الجميع . اما السادات فعاجز عن مثل ذلك ، وعجزه يجعل تفتت السلطة وفقدانها احظوتها لدى الجماهير امرا محتوما .

في ظل هذه الشروط ، تعود الجماهير المصرية لتعي مسؤولياتها في مواجهة العجرفة الاسرائيلية والنفوذ الروسي وخيانة البرجوازية القائدة ، فالجماهير وحدها هي القادرة على الرد من الآن فصاعدا . وهي تعود لتجد نفسها ، دون اي وسيط ، مودع الكرامة الوطنية . ولقد بدات اكثر العناصر تقدما تحل تمييزا اساسيا حيث داب النظام على تغذية الخلط ، تمييزا بين تصورين للكرامة الوطنية. ففي عين البرجوازية ، لم تكن الكرامة الوطنية الا شعارا مؤقتا عبر عن مستلزمات وصولها الى مكانة الطبقة القائدة لتحل فيها محل الطبقات اللاوطنية السائدة قبل ١٩٥٢ . لذا فان هذا الشعار قد اتخذ مضمونا برجوازيا اذ توجه الى كبرياء المصريين جميعا وليس الى مبادرة الجماهير المعادية للامبريالية .

اما في عين الجماهير ، فان الكرامة الوطنية ليست الا نقطة ارتكاز في البنية الفوقية للاستقلال الوطني الناجز الذي يطابق وحده مصالحها الأساسية .

عليه يتبدى ، اكثر فاكثر ، ان الكرامة الوطنية ليست مرادفا للاستقلال الوطني . فالحديث عن الاستقلال الوطني يتناول ميزان قوى موضوعيا شاملا بين الأمة المقهورة واعدائها الخارجيين .

فاذا كان لأمة ان تنال استقلالها الوطني ، فلا يكون ذلك الا بتعبئتها ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا على نطاق جماهيري ، لتكون القوى الأمبريالية التي تقاتلها عاجزة بمجموعها عن تحطيم مقاومتها او عن تخريب نموها المستقل . دون هذا يظل الاستقلال الوطني وهما . فاذا استعاضت دولة ما عن الحرب الشعبية المديدة بلعبة الترجح بين الدول الأمبريالية الكبرى وحطمت كل مبادرة جماهيرية معادية للأمبريالية ، فان « استقلالها » لا يكون ـ في احسن الأحوال ـ الا فترة انتقال قصيرة بين تبعيتين . وما تسفر عنه هذه الفترة من شعور بالكرامة الوطنية ، لا يمكن ان يكون بدوره سوى تحد ذاتي يتزايد تعارضه مع الوقائع ويحجب مصالح طبقة مستعدة لكل مساومة .

واليوم بدات اكثر العناصر تقدما ، في مصر ، تنظر الى الواقع في عينيه وتنكر الوحدة الوطنية المصطنعة بين المصريين الذين يريدون الاستعداد لتحرير بلادهم بالحرب الشعبية والمصريين الذين يستعدون للاعتراف بالأمر الواقع الاسرائيلي ولخيانة الحركة الوحدوية العربية خوفا من الحرب الشعبية .

هذه العناصر بدات تضع في حسبانها الكفاح دون هذا الفريق الأخير وضد هذا الفريق الأخير . وهي قد بدات تدرك الصلة بين النضال ضد اسرائيل وحماتها الأمريكيين والنضال ضد برجوازية الدولة المصرية وحماتها السوفياتيين ، اي بين النضال في سبيل الاستقلال الحقيقي وصراع الطبقات .

ان ساعة النهضة الشعبية قد دقت .

في ٢١ شباط ١٩٧١

•

القسم الاول

المجتمع المصري بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الأول

الطبقات القائمة

السيطرة الأمبريالية :

كان الشعب المصري واقعا تحت وطأة القهر السياسي والقمع الثقافي والاستغلال الاقتصادي لصالح البرجوازية في بعض البلدان الأمبريالية الغربية ولصالح طبقة محلية من الملاكين العقاريين الكبار والبرجوازيين الكبار .

ونحن نريد ان نبين ، في الصفحات التالية ، كيف كان نظام قهر الشعب وقمعه واستغلاله يعمل ، وكيف كان وضع الطبقات المختلفة المستفيدة من هذا النظام ، غداة الحرب العالمية الثانية .

كانت‌مصر مدموجة عضويا في النظام الراسمالي العالمي ـ وهذا يعني ان بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية كانت مخضعة لقوانين هذا النظام . متعلقة بالطبقات المسيطرة على السوق العالمية .

هذه السوق العالمية ، انشأتها البرجوازية الغربية منذ عدة قرون . وهي الوسط الحيوي الذي نمت فيه . ومنذ ان تحولت أقوى هذه البرجوازيات الى برجوازيات احتكارية امبريالية ، امست هي التي تفرض شريعتها على السوق المذكورة .

فالواقع ان الاحتكارات الامبريالية ـ وهي نتيجة لتركز شديد جدا للرساميل في ايدي عدد صغير ـ تمتلك وسائل مالية وصناعية وعسكرية وسياسية غير معتادة تتيح لها القضاء على منافسيها الأضعفين والسيطرة على اسواق بلدانها والبلدان الأجنبية وفرض شروط العمل واسعار الشراء والبيع التي تناسبها ، بحيث يمدها مجموع السوق العالمية بالقدر الأعلى من الأرباح .

في هذا الاطار ، تعتبر البلدان المسيطر عليها والشعوب المقهورة من قبل هذه الاحتكارات على انها منابع اثراء واغراض مساومة بينها ومناطق نفوذ سياسي واقتصادي ، لا غير .

والمبدأ الأساسي للسيطرة على هذه البلدان من قبل الاحتكارات الامبريالية هو التفكيك الداخلي لحياتها الاقتصادية ثم دمجها في داخل السوق العالمية ، اي تحطيم قدرتها على النمو المستقل وانشاء علاقات تبادل حيوية بينها وبين واحد او اكثر من البلدان الأمبريالية . اذ ذاك لا يعود النظام الاقتصادي في البلدان المسيطر عليها قادرا على العمل المستقل عن السوق العالمية ، ويبقى خاضعا بالضرورة للدول الأمبريالية الكبرى التي تسيطر على هذه السوق .

ولقد كان هذا الاندماج حاصلا الى درجة بعيدة جدا في مصر . فحياتها الاقتصادية كلها كانت تتبع مباشرة في تنظيم علاقاتها بالسوق العالمية .

وكانت صلات التبعية قد نسجت منذ عهد بعيد ـ منذ انفتاح مصر على السوق العالمية (في منتصف القرن التاسع عشر) ولكن خاصة منذ الاحتلال البريطاني الذي زاد من سرعة هذا السباق . هذه التبعية تجد لها ركيزتين ، اولاهما بقاء النمو الداخلي زراعيا ، بالدرجة الأولى ، ودائرا حول محور وحيد هو زراعة القطن المعد للتصدير ، وثانيتهما وضع اليد من قبل المصارف والشركات الأجنبية الكبيرة على المراكز الأساسية للنشاط الاقتصادي المحلي .

والأولوية المطلقة المعطاة للزراعة التصديرية كانت تعني أن النشاط الاقتصادي الرئيسي في مصر لم يكن يتجه نحو حاجاتها الداخلية ، بل نحو الأسواق الغربية ـ وكان خاضعا بالتالي لتقلبات هذه الأسواق وازماتها . من هنا ان الاقتصاد كان متعلقا تعلقا لا فكاك منه بالاحتكارات المهتمة بتمويل محصول القطن والاتجار به ونقله وتصنيعه .

كان وضع مصر آنئذ وضع بلد ذي نمو وحيد الجانب يتعامل مع احتكارات بلدان مصنعة ذات نمو متعدد الجوانب .

ذاك هو مبدأ قسمة العمل غير المتكافئة التي تتمتع الدول الأمبريالية الكبرى دائما ، في اطارها ، بتفوق حاسم على البلدان المتخصصة في انتاج واحد او عدد قليل من المنتجات الأولية المعدة للتصدير . هكذا تبقى حياة هذه البلدان متعلقة بتصريف منتجاتها ، بينما تملك البلدان الأمبريالية من القوة والتنوع الاقتصادي ما يمنحها قدرة كبيرة على تغيير الفرقاء التجاريين الذين تتعامل معهم وعلى تحويل مجالات النشاط الانتاجي فيها وعلى خزن المنتجات وعلى الضغط على الأسعار، الخ. .

وهكذا يمسي مجرد امكان استقلال بلد كمصر ، داخل السوق الراسمالية العالمية ، خلفا لا معنى له .

لكن تبعية مصر الاقتصادية لم تكن تتوقف عند هذا الحد . فان رساميل أجنبية ضخمة كانت موظفة في المصارف الرئيسية وفي شركات التأمين وفي الشبكات التجارية الرئيسية وفي القطاعات الصناعية الرئيسية وفي المزارع الراسمالية الكبرى القائمة .

ولقد عرفت مصر ، بالمقارنة مع معظم البلدان الأخرى الواقعة تحت السيطرة الأمبريالية ، تحولات راسمالية ونموا في السوق الداخلية غير معتادة . لكن جميع النشاطات الاقتصادية كانت منظمة بحيث تقوي بنية التبعية العامة ، وذلك اولا ببقاء هذه النشاطات محصورة في قطاعات غير صناعية او في الصناعة الخفيفة (اي ببقائها قاصرة عن ان تنتج محليا وسائل انتاج) ثم ببقائها ، على وجه الاجمال ، خاضعة لراس المال المالي الأجنبي .

عليه كان اندماج مصر في السوق الراسمالية العالمية مبنيا على اضطرارها الى ان تصرف في هذه السوق انتاج نشاطها الاقتصادي الرئيسي ، وعلى تبعية البلاد المباشرة في حقل الرساميل واساليب الانتاج الصناعي الفنية .

لقد تحدثنا عن الوجه الأساسي ، البنيوي ، من تبعية مصر للسوق الراسمالية العالمية . لكن هذه التبعية لم تكن لتحصل لولا الضغط المادي الذي مارسته الأمبريالية طويلا . فاحتلال مصر عسكريا ، من قبل بريطانيا العظمى ، والنظام السياسي والايديولوجي الذي احلته فيها بالقوة ، هما ما جعل مثل هذا الاندماج أمرا ممكنا طوال عقود عديدة .

فان جيش الاحتلال كان الجهاز الرئيسي المعد لقمع الجماهير الشعبية . وكانت السفارة البريطانية هي المركز السياسي الاول في البلاد . وكانت الثقافة والعادات الغربية هي القيم المسيطرة داخل الطبقة الحاكمة وجهاز دولتها .

هكذا كانت مصر خاضعة لنظام قهر اجنبي ، مفروض على الطبقات الوطنية وكانت السيطرة الاقتصادية البحتة تجد نقطة ارتكازها في هذا الوضع . وبقدر ما كان الأجنبي يحوز تفوقا سياسيا وايديولوجيا على ما هو وطني كانت السيطرة الاجنبية تغدو اكثر سهولة ، وكانت الجماهير الكادحة تقبض اجورا أدنى عدة مرات من أجور الأجانب ، وكان المثقفون المصريون في حالة ضلال ثقافي بفعل القيم الغربية وكانوا ، لهذا السبب ، معزولين عن الجماهير الكادحة .

في هذه الظروف لم تكن العلة في استيلاء بضع من المجموعات الاحتكارية الأوروبية على قسم ضخم من الثروات التي تنتجها الطبقات الكادحة المصرية فحسب ، بل كان مصير مصر نفسه ، في خضوعه مباشرة لرغبات انكلترا ، يتقرر في لندن . كانت مصر منطقة نفوذ انكليزية ، في خدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لأنكلترا وحلفائها .

الطبقة المحلية المسيطرة :

كان نظام التبعية في مصر يرتكز على طبقة محلية مسيطرة ـ طبقة الملاكين العقاريين الكبار والبرجوازيين الكبار ـ وهي بدورها طبقة قد نمت تحت ضغط المحتل البريطاني ، وفقا لأهدافه في دمج البلاد بالسوق الراسمالية العالمية .

وكان الملاكون العقاريون الكبار يشكلون القاعدة الرئيسية لمجمل الطبقة المحلية المسيطرة . فأكبر عائلاتهم ــ وهي من اصل تركي ــ تشكل الارستقراطية المتخلفة حول القصر والمقدمة لاجهزة الدولة « اطرها » الرئيسية القائدة ــ هذا بينما كان اقل فروعهم تعلقا بالتراث يوجه قسما من مداخيله نحو الاستثمارات المدينية ، عاقدا الشراكات مع الرساميل الأجنبية او الممصرة .

وكانت علاقات الانتاج التي تسيطر عليها هذه الطبقة علاقات انتقال من الاقطاع الى الراسمالية .

وكانت علاقات الانتاج الاقطاعية ، بالمعنى الدقيق ــ اي تلك التي تتضمن دونية الفلاحين القانونية وتبعيتهم الشخصية للملاكين الكبار وتتضمن بالتالي كثيرا او قليلا من اشكال العمل الاجباري لصالح هؤلاء ــ قد كفت عن ان تكون هي العلاقات المسيطرة . فلقد خضعت هذه العلاقات ، منذ تخصص الزراعة المصرية ، على نطاق واسع ، في انتاج القطن المعد للتصدير ، تحت ضغط السوق الراسمالية العالمية ، لتحول تدريجي ، لم يكن قد ابقى غداة الحرب العالمية الثانية الا على القليل من جيوب الاستثمار ذات الطابع الاقطاعي البحت .

ولا بد ان نوضح هنا ان دونية الفلاح وتبعيته الشخصية ، في مصر ، كان يعبر عنهما ، خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر ، بعمل السخرة لحساب الدولة خاصة (الدولة المركزية التي تتولى تنظيم الري وتملك حق الأراضي المصرية كافة) .

ولم تظهر الأشكال المعقدة لتبعية الفلاح الشخصية تجاه الدولة المركزية وتجاه الملاك المحلي ، في آن معا ، الا مع تكون طبقة حقيقية من الملاكين الكبار (الذين يمالكون اراضيهم شخصيا) خلال الربع الأخير من القرن .

لكن هذه الأشكال من التبعية نفسها أخذت تتراخى بسرعة تبعا لالقاء قسم متعاظم من سكان الريف الكادحين خارج الانتاج .

اما هؤلاء السكان الكادحون ، الذين كانوا يتشكلون بمجموعهم تقريبا ، في اول القرن التاسع عشر ، من مستأجري الأرض الصغار ، فانهم انقسموا في نهاية القرن الى فئتين : فئة الملاكين الصغار وفئة المستأجرين الصغار ــ المتعلقين بقطع الأرض رغم وجودهم في وضع يزداد صعوبة يوما بعد يوم ــ يضاف اليهم جمهور من المعدمين طردوا من قطع الأرض التي كانوا مرتبطين بها ولم يعودوا يجدون وسيلة عمل ثابتة .

والحال ان الانتاج للسوق ، وخاصة توجه النشاط الزراعي الرئيسي نحو منتج (بفتح التاء) واحد (القطن) ، كان يحطم اطر الانتاج الطبيعية المغلقة . فالانتاج لم يعد يقوم على جهد فلاحين مضطرين الى تلبية حاجاتهم كلها ، متعلقين بسائر وسائل عملهم الشخصية وبالتالي بقطعة الأرض الفردية خاصتهم .

ذلك ان انتاج منتج واحد ، معد للسوق ، على نطاق واسع ، لم يعد يستوجب

الحفاظ على علاقة ثابتة بين الفلاح وقطعته الفردية . بل ، على العكس من ذلك ، اصبح الحقل الواسع المعد لزراعة واحدة فقط يتطلب تركيز جميع الجهود على هذه الزراعة ، مجبرا الفلاحين على البحث عما يلبي حاجاتهم الخاصة في خارجه .

واخذ ملاكو هذه الحقول يتنبهون اكثر فأكثر ــ في هذا الأطار ــ الـــى ان استخدام جمهور اليد العاملة المتوفرة في السوق ــ حين يتخذ شكل العمـــل « المأجور » ، الموسمي او المياوم ــ يكون اشد فعالية من ابقاء الأشكال القائمة على تأجير القطع الفردية الصغيرة . وكان هذا الشكل ايضا اجلب للربح الوفير ، لأن الجماهير المعدمة ــ المقيمة على حافة المجاعة ــ كانت تقبـــل « بأجور » بالغة الانخفاض .

لكن اشتداد هذه النزعة كان عائدا الى مبادرة الملاكين الكبار انفسهم ــ وذلك على نحو تدريجي ، دون هزة ثورية ــ ، لذا فاننا نجدها متفاوتة الاكتمـال في المرحلة التي تبدأ عندها دراستنا . فنحن نجد ، مذ ذاك ، مناطق تتخذ فيهـــا العلاقات بين الملاكين والعمال الزراعيين صيغة اقتصادية بحتة ، ومناطق اخرى يواصل فيها ملاكو الاقطاعات الكبيرة فرض عمل غير مأجور (عمل سخرة) عـلى المستأجرين الصغار . وبين هذين الطرفين تدخل سلسلة من الأشكال الانتقالية .

والخلاصة ان صلات التبعية ذات الطابع الاقطاعي الأنموذجي ، كانت قـد تقطعت ، في القسم الأكبر من الريف المصري ، في الوقت الذي كان فيه الانتــاج السلعي قد حل ، على نطاق واسع ، محل الانتاج الطبيعي المغلق .

رغم ذلك ، فان علاقات الانتاج المسيطرة لم تكن علاقات راسمالية بمعنى العبارة الدقيـــق .

وانه لمن الأهمية بمكان ان نتوقف عند هذه النقطة اذا شئنا ان نفهم تناقضات تلك الفترة ومعنى الناصرية التاريخي ــ وذلك لأن التحليلات الماركسية المصريـة عندما حاولت ان تحدد طبيعة علاقات الانتاج هـــذه ، بقيت حبيسة الترسيمة المجردة التي تقول بأن هذه العلاقات لا يمكن ان تكون الا اقطاعية او راسمالية . اما مفهوم نظام الانتقال ــ المتدرج ، المتفاوت ــ من الاقطاع الى الراسمالية فقد غاب عن تلك التحليلات .

والواقع ان بنية المجتمع المصري كلها كانت محددة بهذا الوضع الانتقالـي المتدرج ، وهو ، بعبارة ادق ــ كما سنرى على امتداد تحليلنا هذا ــ وضـــع انتقـال محجوز .

فان تبلور نمط الانتاج الراسمالي لا يتضمن فقط تحولا في العلاقة بين مالكي وسائل الانتاج الرئيسية وبين المنتجين المباشرين ، بل يتضمن ايضا ، وبالضرورة ، تحولا في سياق الانتاج نفسه ، اي في العلاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم ــ اي انه ، بعبارة اخرى ، يتضمن تحولا في القوى المنتجة .

وينبغي ، في ما يتعلق بنمط الانتاج الراسمالي أن يكون هناك فصل كامل بين العمل ومجموع وسائل العمل ، وخاصة بين العامل وادوات انتاجه جميعا . هذا هو الشرط الذي يتيح تحققه وضع المنتج المباشر ، بعد تحريره تماما من عبوديته لوسائل العمل الشخصية وجها لوجه امام الآلة اي امام وسيلة عمل اجتماعية ، وهذا هو ما يسير بالطبقات الكادحة نحو الخلاص من العقبات الأيديولوجية السابقة على الراسمالية من ناحية ، وما يزيد على نحو جديد نوعيا ، انتاجية العمل من ناحية اخرى .

هكذا يتطلب تبلور نمط الانتاج الراسمالي تحقيق عدد معين من الشروط لا تنضج في آن سوية ولا آليا .

في مصر كان البعض فقط من هذه الشروط متحققا ـ من التدهور المتقدم في العلاقات ذات الطابع الاقطاعي الأنموذجي (أي علاقات القنانة) بين المنتجين المباشرين والملاكين الكبار ، الى الفصل الواسع جدا لهؤلاء المنتجين عن وسيلة العمل الرئيسية (اي الارض) . لكن ادخال وسائل العمل الميكانيكية (الاجتماعية) كان محجوزا ، وكان العمال الذين يعثرون على عمل « مأجور » ، يذهبون للعمل على ارض المالك ، ولكن بأدوات عمل فردية ـ اي بنفس الأدوات التي يعمل بها صغار المستأجرين أو صغار الملاكين .

كان الانتاج قد بات سلعيا ، لكن العلاقة بين المنتجين ووسائل عملهم لم تكن قد تحولت نوعيا . بالاضافة الى ذلك ، كان التباين المتزايد بين قوة العمل المعروضة وتلك التي يطلبها الملاكون (كانت الأولى تساوي ثلاثة امثال الثانية في أواخر الحرب العالمية الثانية) يحيل على هذا الجمهور من العمال ان يندمجوا في نظام الانتاج الا على نحو غير مستقر ومؤقت ـ لا على نحو نهائي .

لم يكن ثمة من تبلور اذن للعلاقة بين مالكي راس المال وبائعي قوة العمل . كان ثمة ملاكون كبار في طريق التحول الى راسماليين وجماهير معدمة في طريق التحول الى بروليتاريا .

وكان هذا الوضع يتكيء على عاملين رئيسيين : مصالح طبقة الملاكين الكبار ، ومن خلالهم ، المصالح العامة للسيطرة البريطانية المباشرة على مصر .

اما مصالح طبقة الملاكين الكبار فكانت في التكيف مع التحولات التي جعلها الاتجاه نحو الزراعة التصديرية على نطاق واسع ، ضرورية ـ وذلك دون احداث هزة اجتماعية او تقنية (تدفع الى اعادة النظر في امتيازاتهم) وعلى نحو يتيح لهم ان يمدوا ، ما استطاعوا ، في أجل البنى الفوقية الايديولوجية والسياسية السابقة على الراسمالية والتي كانت قيمة على هذه الامتيازات .

لذا كانوا يحاولون في سياق مراكمة ثرواتهم (أي مراكمة الفائض الاجتماعي) ان يحافظوا على حالة الانتاج الفردية المتخلفة ، وهي حالة كانت توفر لهم دخلا

اقصى (يرد الى غياب التوظيفات ذات الأجل الطويل والى استخدام يد عاملة بالغة الوفرة ، شديدة الرخص) وكانت تحافظ ، في الوقت نفسه ، على الانقسام والجهل والبؤس ، لدى الجماهير الفلاحية العريضة .

بعبارات أخرى ، كان الملاكون الكبار يجدون استخدام عمل المعدمين غير المنتظم اكثر فأكثر افادة لهم من عمل المستاجرين الصغار الثابت ، وكانوا يجدون ايضا ان من الأوفق لمصالحهم الطبقية استخدام قوة العمل لدى هؤلاء المعدمين ، كعامل حاسم في الانتاج ، عوضا عن وسائل الانتاج الميكانيكية .

لهذا لم تكن مراكمة الثروات المتحققة على هذا النحو تلعب دور التراكم الراسمالي الأولي ، فهي لم تكن تقود الى توظيفات اكثر فأكثر انتاجية وام تكن ، بالتالي ، تنفع وقودا لاعادة انتاج راسمالية موسعة . كانت الثروات المراكمة ، على هذا النحو ، تنفع في اعادة انتاج امتيازات الملاكين الكبار السابقة على الراسمالية ـ من بطالة ونفقات ابهة ـ فتشكل ، والحالة هذه ، جزءا لا يتجزا من وضعهم كطبقة ارستقراطية .

ولم يكن يشذ عن القاعدة الا جزء محدود من هذا الفائض كان يوظف ، منذ بداية القرن العشرين، في مجالات غير زراعية ، وذلك تحت شروط سوف نعود اليها.

والخلاصة ان مصالح طبقة الملاكين الكبار كانت تقف سدا امام نمو القوى الانتاجية الضرورية لبلورة نمط الانتاج الراسمالي (التصنيع والمكننة) وكانت تحجز ، بالتالي ، كل امكان لدمج الجماهير العريضة المعدمة في سياق استغلال راسمالي منتظم .

هذا الوضع نفسه كانت تسوده مصالح السيطرة البريطانية المباشرة على مصر . فالواقع ان هذه المصالح ـ المستندة على الاحتلال العسكري ـ هي التي حطمت ، منذ نهاية القرن الماضي ، كل انطلاقة لبرجوازية مصرية متوسطة . فهي التي دمرت كل قاعدة نمو مصري مستقل ، اذ خصصت البلاد في الزراعة التصديرية ودفعت الى الافلاس جميع العناصر المؤهلة للرقي بالاقتصاد تدريجيا نحو نمو راسمالي (الحرف والمعامل) . وهي ، اخيرا ، التي جذبت اليها ، في هذا الاطار ، قسما كبيرا من الفائض الاجتماعي المنتج بأيدي الجماهير الكادحة المصرية ، فالحقت الشلل حتى بالامكانات اللاحقة لنمو مستقل .

على هذا لن تكون التوظيفات الراسمالية المصرية التي سوف تسمح بها المصالح البريطانية ، الا توظيفات يتحكم بها الملاكون الكبار ـ توظيفات لا تتحكم بها طبقة من البرجوازيين منفصلة عن الارض ومتجهة نحو نمو راسمالي دون عوائق.

هكذا فان الانتقال المصري الى الراسمالية ، الواقع تحت سيطرة الملاكين الكبار ـ في اطار التبعية المصرية للسوق الراسمالية العالمية ـ كان انتقالا محجوزا.

فان هؤلاء الملاكين الكبار كانوا في طريق التحول الراسمالي دون ان يستطيعوا التحول فعلا الى رأسماليين .

اما نتيجة ذلك فلم تكن حجز القوى الانتاجيـة الميكانيكية فحسب ، بـل ايضا حجز تحول البنى الفوقية الايديولوجية والسياسية في المجتمع ، وخاصة في الريـــف .

لذا فان هذه الواقعة ـ كما سنرى تفصيلا تحت العناوين اللاحقة ـ كانت تعين وضع حجز أو وضع ازمة لدى جميع طبقات المجتمع الأخرى ولدى الطبقـة المسيطرة نفسها في النهاية .

أما البرجوازية الكبيرة ، كما كانت تبدو غداة الحرب الثانية ، فكانت تنقسم الى فرعين يميز بينهما اصلهما التاريخي .

اما الفرع الأكثر قدما ، أي فرع المتمصرين ، فلم يكن مصريا في الأصل بـل اوروبيا او مشرقيا نال الجنسية المصرية في ما بعد (يونانيون ، ارمن ، يهود مـن مختلف الاقطار ، الخ ..) . هذا الفرع الذي دخل مصر مع انفتاحها على السوق العالمية ، ظل يسيطر فيها ، أو يكاد ، حتى ثورة ١٩١٩ ، على جميع مراكز النشاط الاقتصادي غير الزراعي التي لم يكن الأجانب يمسكون بها مباشرة (الشبكات المالية المكملة للاطار المالي الأوروبي ، عمليات البورصة ، العمليات التي لم تكن تجذب راس المال الأجنبي في حقلي التصدير وتجارة الجملة) .

كان هذا الفرع هو « النخبة المحلية من رجال الأعمال » التي كانت السلطة الاستعمارية ترتكز عليها والتي لم تكن تستطيع أن تتبع الا لهذه السلطة ـ لانها لم تكن تملك قاعدة داخلية صلبة وكانت مقطوعة تماما عن الامة المصرية . هذه النخبة قطعت الطريق اذن ، في اول الامر ، امام نمو برجوازية اعمال ذات طابع وطني تاريخيا . وعندما اخذت هذه البرجوازية بالنمو ، في ما بعد ، نمت علـى ارض المتمصرين الكسموبوليتية ، وكانت ، في معظم الأحيان ، على احتكاك بهم ، فلـم تستعر تجربتهم فحسب ، بل ايضا ثقافتهم واسلوب حياتهم .

اما برجوازية الأعمال المصرية فعلا ، فهي في جملتها من أصل ريفي . فالراهن ان الفائض المصري القابل للتوظيف خارج الزراعة لم يكن يمكن ان يأتي ، في الأصل، الا من الريف ، أي من الملاكين العقاريين الكبار وبنسبة اقل ، من بعض الفلاحين الأغنياء . لكن بعض « الشطار » وبعض الموظفين ذوي الأصل غير الريفي ، استطاعوا، فيما بعد ، وخاصة في ظروف الحرب الثانية ، ان يرتفعوا الى مستـوى هـــذه البرجوازية .

ولقد نمت هذه البرجوازية دون أن تقطع ما يشدها من أواصر الى الملاكـين الكبار . بل ان نفس الأفراد كانوا ، في أحيان كثيرة ، يمكلون الاقطاعات الكبـيرة ويوظفون فائضهم في المدينة . من ناحية أخرى ، تم هذا النمو بالاشتراك والتعاون

مع المصالح الأجنبية (١) وفي اطار تبعية متبادل مع مصالح المتمصرين الذين كان الوضع السياسي يدفعهم الى مشاركة الراسماليين ذوي الأصل المصري لحماية انفسهم من المد الوطني الصاعد .

هكذا انطلقت البرجوازية المصرية على راض مهدتها السيطرة الأمبريالية . فهي ، من ناحية ، لم تكن تملك الوقوف أمام مستلزمات هذه السيطرة (التي كانت تتضمن اولوية الزراعة على الصناعة واولوية الزراعة التصديرية على الزراعات الأخرى) وكانت تابعة منذ البداية للمصارف والشركات الأجنبية المختلفة المسيطرة على السوق . وهي (البرجوازية) قد نمت ، من ناحية اخرى ، على قواعد احتكارية ، لكي تستطيع الاستفادة من التسهيلات غير المعتادة التي كانت الاحتكارات الأمبريالية توفرها لنفسها ، في السوق المصرية (وهي تسهيلات تتلخص في القدرة على تحقيق ارباح مضمونة وسريعة ومرتفعة) .

فالواقع ان السيطرة الأمبريالية تتيح للاحتكارات الأجنبية ان تفرض شروط الاستثمار التي تناسبها بعد التخلص من كل منافسة محلية . والمصارف والشركات التي تتأسس ، تستطيع آنئذ ان تطالب لنفسها معدل ربح اقصى ، يتحدد بقدرتها على ان تستغل ، حتى الحدود القصوى ، قوة عمل الجماهير الكادحة . ذاك هو الابتزاز الأقصى لفائض القيمة المطلق .

ويكون الاعتماد ، لهذا الغرض ، على الجمهور الضخم من المعدمين في الريف وفي المدينة ــ وهو يشكل في عين الاحتكارات معينا من قوة العمل التي يدفعها البؤس الى القبول بالعمل تحت أسوا الشروط . اخيرا ، فان الاحتكارات تدبر امورها على نحو لا يلجيء توظيفاتها ، حتى في الصناعة ، الى ادخال وسائل الانتاج وفنونه المتقدمة (التي تستلزم زيادة الانفاق من راس المال وتمديد اجل تحقيق الربح) .

وبعد ، فلقد تم نمو البرجوازية وفاقا لهذا الاطار ، فهو قد ارتكز ، منذ البداية، على تركيز الرساميل تركيزا شديدا (مما يتيح تحقيق ارباح غير عادية) وهو قد نزع ، في حالة التوظيفات الصناعية ، الى التقليل ما امكن من التوظيف في حقل وسائل الانتاج والى استخدام القدر الأقصى من قوة العمل (مما لا يؤدي ، تحت الشروط التي ذكرنا ، الى جعل الارباح أكثر ارتفاعا فحسب بل ايضا الى جعل تحققها أكثر سرعة) .

هذه المجموعة من الشروط كانت تشكل استجابة دقيقة لمتطلبات الملاكين العقاريين الكبار الذين مدوا النمو الراسمالي المحلي برساميله الرئيسية الضرورية.

---

١ ــ ما لبث الاستقلال الذي حاول بنك مصر المحافظة عليه ، خلال سنواته اولى ، ان تكشف عن وهم في اطار بنية تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية سياسيا واقتصاديا .

فلقد كان هؤلاء الملاكون ، بسبب اعتيادهم مداخيل مرتفعة جداً وسريعة التحصيل جداً وفرها لهم تركز ملكية الأرض والاستغلال الكثيف لقوة العمل الريفيـــة ، يحتاجون لحفزهم على الانتقال من الريف نحو المدينة ، الى ضمانات وامتيازات ، لم يكن يستطيع ان يوفرها لهم الا الاطار الذي انشاه الأمبرياليون .

هذا التطلب للارباح السريعة المرتفعة ، في بلد خاضع مباشرة لتقلبات السوق العالمية ، افضى الى جعل نمو البرجوازية المصرية نموا سريع العطب ، الى حـد كبير جدا ، وافضى ، خاصة ، الى تشجيع اعمال المضاربة على نحو مرضي .

أما مجالات النشاط ذات الطابع الاقتصادي الفعلي التي ولجتها البرجوازية الكبيرة ، فلقد كانت الأولوية في اختيارها للمجالات غير المنتجة (حيث يكون تحويل الرساميل أكثر سهولة ، تبعا لفرص الربح السريع) . نذكر منها : تجارة القطن وبعض مجالات التصدير والاستيراد الأخرى وتجارة الجملة والمفرق الخ .. وكانت تأتي بعدها المصارف وشركات التأمين ومشاريع البناء . ثم تأتي الصناعة اخيرا : صناعة النسيج (التي كان القطن مادتها الأولية الرئيسية) والصناعات الغذائيـة المتصلة بالزراعة وبعض النشاطات التابعة لزراعة القطن ــ تنقيته من البـــذور وضغطه ــ وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى : الآليات الخفيفة والورق والجلد والزجاج .

كانت المجموعات المسيطرة على الجزء الأعظم من البرجوازية المصرية هي مجموعة مصر (التي كان يشارك فيها معظم كبار الراسماليين المصريين ، حتى الذين كانت لهم اعمالهم الخاصة خارجها) والى جانبها مجموعة عبود ومجموعة يحيى ومجموعة الفرغلي ، التي كان يدور في فلكها بضعة آلاف من الراسماليين الكبار ، اقل شأنا من المذكورين اعلاه . عليه لم تكن هذه البرجوازية الا طبقة رقيقة ذات مصالح مركزة ومترابطة ، متكئة مباشرة على المصالح الأمبريالية التي كانت قد اختطت اطـــار النشاطات الاقتصادية الذي جاءت هذه البرجوازية فانخرطت فيه . (١)

والخلاصة ان علاقات الانتاج التي كانت الطبقة المسيطرة تجدها اطارا لاستغلال الجماهير الشعبية المصرية وقهرها ، كانت علاقات انتقال من اقطاع بات شديـد التهافت الى راسمالية تتصف بالشلل في الريف وتقتصر في المدينة ، على المجالات المكملة لبنية التبعية المصرية .

علاقات الانتاج هذه كانت مرتبطة عضويا بتبعية مصر للسوق الراسماليـة العالمية ، ومعتمدة ، خاصة ، على صلا تالتبعية السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب المعقودة مع بريطانيا العظمى ، وذلك ان هذه الصلات كانت تشكل الرافعة الاكثر صلابة لمختلف اشكال استغلال الجماهير على يد هذه الطبقة وتشكل الحماية الاكثر امانا ، في نفس الوقت ، لامتيازات هذه الطبقة نفسها .

---

١ ــ اما التناقضات بين المصالح في قلب هذه الطبقة ، فسوف نتناولها بالتحليل في الصفحات التاليـة .

البرجوازية المتوسطة والصغيرة :

كانت الطبقات التي يقع عليها العبء الرئيسي من القهر والاستغلال على ايدي القوى الامبريالية الاجنبية والطبقة المحلية المسيطرة ، هي الطبقات الكادحة البروليتارية ونصف البروليتارية ، اي تلك التي كانت تشكل اغلبية السكان الساحقة (ثلاثة ارباعهم) وتعيش في وضع حفر بينها وبين الطبقة المسيطرة ، هوة ايديولوجية وسياسية واقتصادية يستحيل اجتيازها . لكن ثمة طبقات كانت تحتل مركزا اجتماعيا وسيطا بين هذين القطبين ، فكان الجزء الأعلى منها مشدودا، بمقادير متباينة الى الطريق الراسمالي دون أن يدخل في صلب الطبقة المسيطرة ، وكانت اكثريتها مقهورة ، بمقادير متباينة ، ولكن دون ان تكون ملجأة الى بيع قوة عملها في سبيل العيش .

اما البرجوازية المتوسطة فهي اذ ذاك مكونة من المراتب الريفية والمدينية التي تكسب جل معيشتها من استغلال الآخرين ، ولكن دون أن يكون لها – في الاطار التاريخي الذي نصف – اية مكانة سياسية او اقتصادية مسيطرة [١] .

في المدينة كانت هذه المرتبة ، عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، دون شأن اجتماعي يذكر ، فهي ، في معظمها مكونة من المتمصرين – التابعين للبرجوازية الكبيرة التي توليهم بعض الوظائف التكميلية في بعض القطاعات التجارية والصناعية – وهي غير مضطلعة بأي دور سياسي مستقل . وعلى العكس مما تدعيه تحليلات غير جادة قام بها بعض الشيوعيين السابقين ، فان هذه البرجوازية ، لا تحتل ، آنذاك، مكانا موازيا للمكان الذي كانت تحتله البرجوازية « الوطنية » المتوسطة قبل ١٩٤٩ .

اما في الريف فللبرجوازية المتوسطة وزن سياسي سيكون له شأنه في المستقبل.

وهي مكونة من مجموع الفلاحين الأغنياء الذين يعيشون اما من استغلال عمل العمال الزراعيين (على صورة فائض القيمة الراسمالي) واما من استغلال عمل المستأجرين الصغار (على صورة الريع العقاري او بدل الايجار) .

هؤلاء الفلاحون هم انفسهم اما مالكون او مستأجرون للاراضي التي يستغلون عليها الآخرين ، ولكنهم ، اذا كانوا يتفاوتون في ما بينهم ، فذلك عائد اولا الى درجة التحول الراسمالي التي وصلوا اليها . هذا المبدأ هو ، في الواقع ما يميز اكثر مراتبهم تعلقا بالتقاليد ومحافظة على الاشكال العتيقة في الاستغلال (اي الذين يستغلون عموما حوالي عشرين فدانا هي ملكهم الخاص ، فيؤجرونها قطعا صغيرة) عن مرتبة اخرى هي مرتبة « المقاولين » ، بالمعنى الدقيق ، (أي الذين يستغلون

---

١ – المبدأ الاقتصادي العام ، المأخوذ من دائرة الانتاج والذي يتيح التمييز بين البرجوازية المتوسطة والبرجوازية الكبيرة هو الطابع السابق على المكننة للانتاج أو المرحلة « المعملية » للمؤسسة ، التي تشكل حدا لنمو البرجوازية المتوسطة .

حوالي خمسين فدانا استأجروها ، غالبا ، من ملاكين عقاريين كبار) وهم متجهون بحزم نحو اشكال الاستغلال القائمة على عمل الأجراء الزراعيين ، وان كانوا لا يوظفون ، في هذا ، الا الحد الادنى من الرساميل .

هذه المرتبة الاخيرة ، نظرا لكونها اقل ارتباطا بالوسط الفلاحي التقليدي واوهى صلة بالأرض ودون علاقات شخصية مع العمال ، كانت أشد اندفاعا من الاولى بكثير وكانت تصل الى حد توظيف قسم من فائضها في المدينة ، مكونة لنفسها بذلك مصلحة مباشرة في انماء الراسمالية المدينية .

بيد ان الفلاحين الأغنياء ، في مجموعهم ، كانوا ذوي مصالح طبقية مشتركة في اساسها . ولم يكونوا بين مالك ومستثمر يتجاوزون الخمسة بالمائة من سكان الريف ، لذا كانوا مشدودين الى البنية الطبقية القائمة التي كانت تضمن الجمهور الهائل من عمال الريف والمدينة واستغلالهم ـ اي انها كانت تضمن تأبيد الامتيازات الطبقية المتصلة بالملكية والثروة . والحال ان هذا الانشداد كان العامل الحاسم في وضع الفلاحين الأغنياء الطبقي ، وذلك في ظروف المجتمع المصري التي كانت تضع جمهورا ضخما من المعدمين لا يملكون شيئا وكثيرون منهم لا يملكون عملا ثابتا في وجه اقلية ضئيلة من الملاكين تستغل هذا الجمهور . لذا كان الفلاحون الأغنياء اقرب ، موضوعيا وذاتيا ، الى الطبقة المسيطرة منهم الى الطبقات البروليتارية ونصف البروليتارية .

لكن هذا لم يحل دون وجود تناقضات هامة ـ اخذت تحتد غداة الحرب ـ بين مصالح الفلاحين الاغنياء والمصالح الأجنبية والمحلية المسيطرة .

فأولا كان الفلاحون الاغنياء من ذوي الأصل المصري وكانوا يتألمون لحالة الدونية التي جهد السادة الارستقراطيون والمحتلون لابقائهم فيها ، اذ احتقروا كل ما هو وطني وبجلو كل ما هو اجنبي . ثم ان هذه البرجوازية المتوسطة كانت خاضعة لجميع تقلبات السوق العالمية وللمضاربات المحلية والأجنبية وللضغوط المختلفة التي تمارسها المصارف الكبيرة وبيوتات التصدير الكبيرة ، وذلك في حين لم تكن فيه ، بوصفها طبقة غير مسيطرة ، تستفيد من الأدوات السياسية والدبلوماسية والمالية التي تستفيد منها الطبقة المسيطرة للدفاع عن مصالحها دفاعا فعالا . اخيرا فان الأراضي الشاسعة التي كانت تتصرف بها الأرستقراطية العقارية (فتتركها ، في احيان كثيرة ، مهملة او نصف مستثمرة) في بلد مساحة ارضه القابلة للزرع محدودة جدا ، وكذلك ارتفاع سعر الأرض ومن ثم بدل ايجارها (وهو بدل كان الكثيرون ملزمين بدفعه ، كمستاجرين للملاكين الكبار) كانت كلها كوابح أمام نمو البرجوازية المتوسطة .

اما المرتبة السفلى (وهي الأشد تعلقا بالماضي) من هذه البرجوازية المتوسطة ، فهي مندمجة كثيرا او قليلا في النظام القائم وهي تمد هذا النظام بملاكاته الادارية

والقمعية المحلية (العمد) على مستوى القرى الريفية الصغيرة ، وهي لا تكاد تظهر اي ميل الى التغيير .

لكن المرتبة العليا ، مرتبة « المقاولين » ، بدت اكثر فأكثر استعدادا للتمرد على شرعية الوضع القائم آنذاك . فهي متجهة نحو الانماء الراسمالي وهي ، تطرح على نفسها مسألة المنافذ الحاضرة والمستقبلة وتطرح في الوقت نفسه مسألة التحولات السياسية والادارية الضرورية لتأمين نمو اقتصادي اكثر دينامية ، وذلك بسبب ضيق ما هو بتصرفها من الأرض القابلة للزرع واضطرارها بالتالي الى طرح مشاكل تحديث الزراعة وتكثيفها ورفع ايرادها .

هذا ومصالح المرتبة المذكورة تحملها ايضا على اعادة النظر في نظام بدا اكثر فأكثر شللا بسبب صلاته الوثيقة مع الأمبريالية وبسبب قاعدته المحلية الرئيسية ـ فئة من الملاكين الكبار المحافظين اقتصاديا ـ وهي صلات لا تملك البرجوازية المتوسطة اي منفذ اليها . هذه المصالح نفسها تحمل المرتبة المذكورة على الرغبة في ادخال اصلاحات سياسية وادارية واقتصادية على النظام القائم ـ بدءا بتمصير البنى الثقافية والسياسية وباصلاح زراعي يحد من سلطة كبار الملاكين الطبقية ويوسع السوق الداخلية .

لكن لذلك كله شرط لا تهاون فيه : ان تتم جميع التحولات المطلوبة خارج كل مبادرة خاصة من الجماهير المعدمة ، اي ان تتم على نحو تسلطي يضمن خنق الحركة الشعبية في نفس الوقت الذي يضمن فيه تطبيق التدابير الجديدة ، فلا يكون في هذه التدابير ، المتصلة بوضع الملكية وبطبقة من الملاكين ، ما يشجع سياسيا او يقوي ايديولوجيا روح التمرد لدى الجماهير المعدمة .

هكذا فان الفلاحين الأغنياء ـ بقدر ما كانوا متجهين نحو الراسمالية ـ كانت لهم مصلحة طبقية في دفع قوى الانتاج نحو نمو جديد وفي رفع وصاية الطبقة المسيطرة سياسيا وايديولوجيا عن البلاد على نحو يرفع الحجز عن الطريق الراسمالي المصري .

هذه المصلة اصبحت في بداية الخمسينات شغلا شاغلا ، بقدر ازمة نظام الانتقال تتفتق عن وضع متفجر اجتماعيا وسياسيا وبقدر ما كانت الجماهير الشعبية قد بدأت تلمح ، اثناء حركتها ، سبلا لتحويل المجتمع تحويلا جزريا ، فبدات بذلك تضع الطريق الراسمالي نفسه في موضع الخطر .

★★★

اما البرجوازية الصغيرة فهي فئة من المراتب الاجتماعية ، غير متجانسة ، تتحدد بالوضع الذي تحتله بين الطبقات (المسيطرة او غير المسيطرة) التي تعيش من استغلال الآخرين والطبقات التي تعيش من بيع قوة عملها . عليه فان البرجوازية الصغيرة تضم جميع المراتب التي تملك راس مال صغير أو قطعة صغيرة من الارض

او مهارة معينة او مستوى من الثقافة ، بحيث تستطيع ان تعيش من عملها ــ في الاطار التاريخي الموصوف ــ فتستمر وسيلة عملها المالية او الفنية او الثقافية دون ان تكون بحاجة الى بيع قوة عملها ودون أن تشتري قوة عمل الآخرين الا احيانا ، في نطاق ثانوي .

والبرجوازية الصغيرة ، في مجموعها ، خاضعة للقهر الوطني ولأشكال غير مباشرة من الاستغلال الاقتصادي ، من قبل الاحتكارات الأجنبية والطبقات المحلية المسيطرة و ــ على نطاق اضيق ــ من قبل البرجوازية المتوسطة . والشكل الوحيد من التضامن الاجتماعي الغريزي الذي تعرفه البرجوازية الصغيرة ، بوصفها طبقة مفتتة ، هو التضامن القومي المتحقق من خلال اللغة والثقافة الوطنيتين ، لذا فان للقهر الوطني وقعا خاصا على البرجوازية الصغيرة . فالكرامة الشخصية لدى الملاك الصغير او الموظف الصغير لا تنفصل عن كرامته بوصفه مصريا ، والاذلال الذي فرضه المحتل كان يقع على كل من هؤلاء وقع الاهانة الشخصية الدائمة .

اما على الصعيد السياسي ــ الاقتصادي فان القهر الوطني يعني القضاء على كل تفتح وعلى كل ترق في صفوف البرجوازية الصغيرة . فهو مرادف للركود أو للافلاس واليأس .

رغم ذلك فان نزعتين متناقضتين تتجاذبان البرجوازية الصغيرة . فهي ، بوصفها طبقة تملك امتيازا صغيرا ــ بالقياس على الطبقات المعدمة ــ تستطيع ان تتطلع الى استغلال الآخرين (أي ان لديها مضمرات راسمالية) ، الا انها تقترب من الطبقات المعدمة ، بوصفها طبقة نشيطة تعيش من عملها الخاص الذي هو ، الى ذلك ، عمل فردي ، مفتت ، معرض دائما للتاثر بضغوط القوى الطبقية المسيطرة التي لا تملك البرجوازية الصغيرة قدرة على رد اذاها .

هي اذن متجاذبة بين تأثير الطبقات القومية المستغِلة سياسيا وايديولوجيا وتأثير الطبقات الواقعة تحت الاستغلال المباشر . والتمايز الطبقي الرئيسي الذي يجري ، داخل هذا المجموع ، في نهاية الحرب العالمية الثانية هو ذاك الذي ينزع الى الفصل ما بين المراتب ــ الأكثرية ــ التي لا تملك اذ ذاك اي امكان موضوعي للتحول الى مراتب مستغِلة وتشعر انها تدفع أكثر فأكثر نحو الطبقات المعدمة ، وبين المرتبة ــ الأقلية المتعلقة بالطريق الراسمالي والباحثة عن الوسائل الكفيلة برفع الحواجز التي تحول دون نمو الراسمالية .

هذا السياق من التمايز الطبقي ــ وفهمه جوهري للتعرف الى القواعد الاجتماعية الحقيقية التي قام عليها النظام الناصري ــ يتولد هو نفسه انطلاقا من فاصلين آخرين .

الفاصل الأول هو ذاك الذي يفصل البرجوازية الصغيرة الريفية عن البرجوازية الصغيرة الريفية والبرجوازية الصغيرة المدينية ، وهو فصل يحدثه

الفارق الشديد الجلاء بين شروط الحياة العامة في الريف وشروطها في المدينة . فالريف خاضع مباشرة لأعتق الأساليب السياسية ، وهو يسبح في مناخ ايديولوجي اقل انفتاحا على التغير بكثير ، والاستغلال فيه على وجه التعميم ، هو بوضوح ، اشد فظاظة منه في المدينة ، ومستوى الحياة فيه أشد انخفاضا ، بوضوح أيضا . اما المدينة فهي ، في المقابل ، المركز الممتاز للسيطرة البرجوازية ، حيث يتوافق تركز السكان والرساميل مع تركز شبه احتكاري للعمل الذهني ، مما يجعل منها وسطا ممتازا واكثر دينامية ، لا تجد الطبقات غير المستغلة فيه شروط عمل ومستوى معيشة ارفع مما هو سائد في الريف ، فحسب ، بل تجد فيه أيضا امكانات صعود اجتماعي .

صفوة القول ان امكانات التفتح الراسمالي المتوفرة للبرجوازية الصغيرة كانت قائمة ، على وجه التعميم ، في المدينة .

اما الفاصل الثاني فهو ذاك الذي يفصل فروع البرجوازية الصغيرة التي تتعاطى العمل اليدوي عن فروعها التي تتعاطى العمل الذهني (بالمعنى الواسع) . فالواقع ان العمل الذهني يشكل امتيازا في كل مجتمع قائم على الفصل بينه وبين العمل الذهني ، وخاصة في مجتمع كمصر ، كانت علاقات الانتاج تنمو فيه حينذاك ، في اطار ايديولوجي وسياسي موروث عن عهد الاقطاع ، مرتكز على نظام قهر وطني — ينزع الى ابقاء اكثرية السكان الساحقة اسيرة الجهل أو حتى ، بكل بساطة ، أسيرة الأمية . (1)

والفروع الكادحة (التي تتعاطى العمل اليدوي) من البرجوازية الصغيرة ، هي مكونة في الريف ، آنذاك ، من الفلاحين المتوسطين — الذين يمتلكون بضعة أفدنة (من واحد الى خمسة) أو يستأجرون مثلها (بمعدل خمسة أفدنة) فيعيشون عليها هم وعائلاتهم من عملهم الخاص — وهم يشكلون ١٥٪ من سكان الريف . وفي المدينة تضم هذه الفروع صغار الحرفيين وهم يشكلون أقل من ١٠٪ من سكان المدن .

---

١ — في المجتمعات السابقة على الرأسمالية ، يشكل العمل الذهني امتيازا احتكاريا للطبقة المسيطرة (اذ لا ينبغي للعبد او للقن ان يكون قادرا على التفكير) . أما في المجتمعات الرأسمالية ، فالطبقة المسيطرة مسوقة ، مع نمو قسمة العمل ، الى التخلي عن جانب من العمل الذهني (العمل المتعلق بالتفاصيل ، لا عمل القيادة) لمرتبة وسيطة بينها وبين البروليتاريا . وهي تحتفظ لممثليها المباشرين بالعمل الذهني المتعلق بالتنسيق والتوجيه ، أي بوجهة النظر الشاملة على السياق الاقتصادي والسياسي . هذه المرتبة الوسيطة تتمتع ازاء جمهور العمال اليدويين بامتياز نسبي ، لأن عملها أقل اجهادا واوفر أجرا ، وهي تؤدي خدمة حاسمة للطبقة الرأسمالية (اذ تتيح لها ابقاء مجموع العمال اليدويين خارج كل نشاط ذهني ، فتحطم بالتالي قدرة هؤلاء على التمكن من شروط نضالهم ضد رأس المال) . لكن هذه المرتبة الوسيطة تبقى ، ازاء الطبقة الرأسمالية ، في وضع دونية أساسية ، متأتية عن القسمة بين عمل القيادة (المتعلق بالمجموع) والعمل المجزأ (المتعلق بالتفاصيل) لذا فهي تنزع ، موضوعيا ، الى التضامن مع العمل اليدوي المجزأ .

واذ يجد المنتمون الى هذه الفروع انفسهم في وضع الملاكين ، في بلد لا تملك اغلبية السكان المطلقة فيه اية وسيلة عمل ، فان خطا فاصلا هاما ، اجتماعيا وسياسيا ، يقوم بينهم وبين الطبقات المعدمة . لكنهم من ناحية اخرى لا يملكون ما يردون به عن انفسهم ما تخضعهم له المصالح المسيطرة على السوق المصرية من ضغط سياسي واقتصادي . وهم لا يملكون ، في هذا الاطار ، اي حظ فعلي في التفتح، اذ لا تعطيهم مصلحتهم الطبقية مثل هذا الحظ ، بأي من وجهيها المتناقضين.

فالوجه « الملاك » من مصلحتهم الطبقية ، وهو الذي كان يشدهم نحو القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على دفع النمو الراسمالي ، لم يكن يمتلك اية وسيلة للتحقيق . بل ان هذه الفروع كانت ، على العكس من ذلك ، تدفع أكثر فأكثر الى اليأس ويقذف بها نحو الجماهير المعدمة .

والوجه « العامل » من مصلحتهم الطبقية ، وهو الذي كان يقربهم من البروليتاريا وينزع بهم الى الاندماج في التيار الثوري الجذري ـ التيار الذي لا تستطيع البرجوازية الصغيرة بسائر فروعها ان تجد في غير اطاره مجالا للتفتح باعادة تربيتها وبخلق اشكال جماعية للانتاج ، تحت قيادة بروليتارية ـ هذا الوجه لم يكن يمكن له ، بطبيعة الحال ، أن ينمو الا في ظل قطيعة تامة مع النظام القائم ، وتحت اثر الدفع الثوري البروليتاري ، على الصعيدين السياسي والايديولوجي . هذا الشرط أيضا لم يكن متحققا أثناء المرحلة التي ندرس .

عليه كانت هذه الفروع ، في مجموعها ، منجرفة في سياق انحطاط سريع تناول شروط معيشتها ، وفي سياق تمرد يائس على الصعيد السياسي .

لكن ما كان يجري في الريف من انحطاط مستمر لشروط معيشة هذه الطبقة ، هو خاصة ما شكل مصدر قلق للطبقات المالكة . فالواقع ان هذه الطبقة هي القادرة وحدها ، في الريف ، على الاضطلاع ، اجتماعيا ، بدور المرتبة الوسيطة ـ المؤمنة للاستقرار ـ بين الطبقات المالكة والجماهير الكادحة . فما دامت تقف ، بمجموعها ، في صف النظام القائم ، فهي تشل الاندفاع الثوري لدى المعدمين ، الذين يغويهم تأثيرها الايديولوجي .

غير ان ازمة النظام كله ، غداة الحرب العالمية الثانية ، سوف تزيد ، على نحو لا يحتمل من حدة الاستغلال المباشر لصغار المستأجرين (والمظهر الرئيسي لذلك هو زيادة الايجارات) وسوف تزيد أيضا من الاستغلال غير المباشر لصغار الملاكين ، المتمثل في اعمال الابتزاز على انواعها ، وفي الضغوط الاقتصادية ، بتوسط السوق ، وفي الضغوط المباشرة من قبل الملاكين الكبار لبيع السماد او الحبوب الخ.
هذا الوضع سوف يقود البرجوازية الصغيرة بسرعة الى التمرد والى كسر اطار القيم الجامدة المتمثلة في الخضوع والصبر ، وهي سوف تحطم بذلك قيود التقليد ، فاتحة امام الجماهير المعدمة طريق التمرد الذي تخطى . مذ ذاك ، جميع

اطر الشرعية وادى الى انتفاضات الفلاحين البطولية التي قامت عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ على الاقطاعات الأرستقراطية الكبرى .

اما عند الطرف الأدنى من البرجوازية الصغيرة فينتظم الموظفون الصغار في جهاز الدولة (الجنود المحترفون ، شرطة السير ، السجانون ، الخ ..) . وهم ملزمون ، بعد أن تلقوا تعليما ابتدائيا ، باحتمال عمل مرهق ، وهم مستعدون ، اساسا ، لبذل جهد مضن جدا ، لكونهم مختارين من قلب الجماهير الكادحة . هذا العمل يجعلهم في مأمن من البؤس الذي استلوا منه ، لكنه لا يعطيهم مطلقا اي امل في التبرجز (١) .

واما الفروع غير اليدوية من البرجوازية الصغيرة ، وهي مركزة ، كما رأينا ، في المدينة ، فانها هي التي تضع في موضع الفعل حصيلة علمية وتقنية وثقافية ، داخل جهاز الدولة والمؤسسات الخاصة او في اطار المهن الحرة ، ولكن دون ان تعطيها هذه الحصيلة وزنا حاسما او دورا قائدا في اي مكان كان . ذلك ان مراكز القيادة كانت ، على وجه التحديد ، محدودة العدد جدا ولم يكن سبيل الولوج اليها مفتوحا الا امام ابناء الطبقة المسيطرة او امام الاجانب أو امام المتمصرين او امام العناصر المستغربة [عكس المستشرقة : المترجم] ، بينما كان محكوما على الأغلبية العظمى من هؤلاء البرجوازيين الصغار بالبقاء على الهامش .

هذا ، والعمل ، في حالة المستخدمين والموظفين الصغار ، خاصة في الادارة او في التعليم ، عمل مجتزأ مميت للقلب . والدخل الذي ينجم عنه ، وان كان مرتفعا بالنسبة الى الجماهير المعدمة ، يبدو تافها بالنسبة الى البرجوازية الكبيرة .

هؤلاء جميعا كانوا خاضعين للتجبر والقهر على أيدي رؤسائهم وكذلك القهر الايديولوجي ــ بفعل سيادة الأجانب وفرض الثقافة الأجنبية على انها أصل الأصول في جميع الميادين ــ واخيرا للضغط الاقتصادي غير المباشر من قبل الطبقات المالكة ، المتمثل في الخفض المستمر لقوتهم الشرائية .

الا ان امتياز الزاد الصغير الذي كانوا يملكونه من ثقافة او اختصاص كان ينزع بهم الى الانفصال عن الجماهير المنصرفة الى العمل اليدوي . لكن هذا الانفصال، وهو ذو طابع ايديولوجي خاصة ، يظل ممكن التجاوز في المرحلة الثورية ، حيث تستطيع جميع هذه المراتب ان تقف بأخوة في الصف البروليتاري .

حتى اذا سلمنا ان مجموع هذه المراتب التي تشكل البرجوازية الصغيرة ،

---

١ ــ لكن ذلك لا ينتقص من حقيقة التناقض بين هذه المراتب وبين الجماهير العريضة المعدمة ، فان **جاذبية الوظيفة الثابتة ذات الدخل المنتظم وهيبتها** ، هما من الضخامة بمكان في مصر حيث تشكل الجماهير المعدمة أكثرية السكان المطلقة (وخاصة حينما يكون الشأن شأن وظيفة في جهاز الدولة ، نظرا للمكانة الخاصة التي تحتلها هذا الجهاز بوصفه منظما للري ، أي بالتالي للحياة الاقتصادية الريفية .)

لم يكن لها من مصلحة موضوعية في تأييد نظام الانتقال المحجوز الذي كان يقهرها بصورة أو بأخرى ، فان الشأن يختلف حينما يتعلق بأفق نمو راسمالي وطني .

ففي هذا الأفق ، كان الفرع المثقف من هذه الطبقة يستطيع ، في الواقع ، تحقيق مستوى ما من الترقي الاجتماعي المؤقت في حدود حاجات الطريق الراسمالي الى ملاكات متوسطة او الى ناطقين ثقافيين باسمه . الى ذلك ، كانت بعض القطاعات من البرجوازية الصغيرة الكادحة (عدا الموظفين ، خاصة) تتضمن مرتبة ضئيلة من صغار الفلاحين أو الحرفيين أو التجار ، تستطيع البروز في السوق، والتحول الى مجموعة من الراسماليين المتوسطين ، في خلايا مجتمع يعيش مرحلة توسع اقتصادي .

ينبغي اخيرا تحديد الوضعية الخاصة بـ « النخبة » البرجوازية الصغيرة . فاذا وضعنا جانبا افرادا من الفروع المختلفة التي درسناها ، خصتهم الصدفة بنعمتها ، بقيت مرتبة **مرتبطة موضوعيا بالطرق الراسمالي المصري** القومي ومتمتعة، **بما هي مرتبة اجتماعية** ، بفرص لتحويل طاقاتها الراسمالية الكامنة الى مصالح راسمالية مستقرة نهائيا . هذه المرتبة كانت تكون جزءا من البرجوازية الصغيرة المثقفة ، جزاء يتالف من **الملاكات المتوسطة في جهاز الدولة وفي الاقتصاد**، وهو الجزء الذي نعرفه على انه « النخبة » البرجوازية الصغيرة او **المرتبة العليا** من البرجوازية الصغيرة المثقفة .

وما يشكل قوام الوضع الخاص لهذه المرتبة ، هو امتلاكها لتخصص نظري او فني (مدني او عسكري) متقدم نسبيا (1) ودخولها ، بحكم هذا التخصص ، في ملاك الجهاز السياسي أو الاداري أو العسكري او الجامعي او الاقتصادي ، على مستوى المسؤولية الوسيطة (لأن مستوى المسؤولية القيادية كان حكرا على اعضاء الطبقة المسيطرة) . اولئك هم ضباط الجيش والشرطة واساتذة الجامعة والصحافيون أو علماء الاقتصاد المعروفون والفنيون او الموظفون الذين وصلوا الى مراكز وسيطة ، الخ . . .

وهم جميعا من أصل مصري برجوازي صغير ، فانهم طليعة من استطاعوا « البروز » ، في ظل نمو راسمالي نسبي تبع الحرب الأولى ، وذلك بفضل التضحيات التي ارتضاها أهلهم – من صغار الفلاحين أو التجار أو الموظفين – ليدفعوا لهم كلفة الدراسة الضرورية . وهم يختلفون اختلافا بينا عن الملاكات السفلى ، ليس بحكم اختصاصهم فحسب ، بل ايضا بحكم التربية الطبقية التي اكتسبوها خلال خدمتهم داخل أجهزة الاستغلال او القمع . فهم اذن معدون ايديولوجيا وفنيا – تبعا لنمو الراسمالية وازدهارها – للارتفاع الى المراكز القيادية

---

1 – يصح هذا على وضع مصر بعد الحرب ، حيث كان هذا المستوى من التخصص وقفا على « نخبة » دون سواها .

والاندماج بالطبقة الراسمالية . (١)

لكن نظام الانتقال المحجوز الذي كان يخنق مصر ، كان يجعل محالا تفتح هذه « النخبة » . فالواقع ان منطق هذا النظام كان يقتضي قصر الامتيازات الى الأبد على أقلية شديدة الضآلة ، انطلاقا من وضعها المسيطر ، والامتيازات المذكورة لم تكن امتيازات طبقة راسمالية سائرة نحو الاتساع ، بل كانت ، كما راينا ، امتيازات طبقة تابعة ، ذات قواعد ضيقة وذات ارتباط حميم بالملكية العقارية التقليدية . لذا فان نمو الراسمالية المصرية ، المقتصر على المجالات التي تسمح بولوجها الاحتكارات الاجنبية والمشروط بتطلب الأرباح السريعة المرتفعة ، لم يكن يستطيع فتح آفاق ما أمام « النخبة » البرجوازية الصغيرة .

اما الصفات الطبقية المفروضة ، في ظل هذه الشروط ، للانتساب الى الطاقم الذي كان يتولى قيادة الدولة والاقتصاد ــ وهي صفات ظلت خارج متناول هذه النخبة ــ فانها لم تكن صفات الاختصاص والمقدرة الادارية او الفنية ولم تكن تستجيب لضرورة تحديث الأجهزة القائدة وجعلها قادرة على اداء وظائفها ، وانما كانت هي عين الصفات المطلوبة في بلد مقهور ومسيطر عليه وفي طبقة محلية قائدة ما زالت خاضعة ، في جانب كبير منها ، لنظام قيم سابق على الراسمالية . عليه فان الصفة المطلوبة من عضو مرشح لدخول الملاك القائد ، كانت ، قبل كل شيء ، أواصره العائلية أو صلاته بالطبقة المسيطرة (بالأرستقراطية أو بالقصر) أو علاقاته برجال الأعمال الأجانب او ثقافته الغربية .

هكذا فان وضع « النخبة » البرجوازية الصغيرة كان يجعلها متضامنة مع نمط الانتاج الراسمالي ، مع الطريق الراسمالي المصري ، ويجعلها تناصب اشد **العداء** أولئك الذين كانوا ، في نظرها ، مسؤولين عن سد هذا الطريق ، وهم انكلترا واسلوبها في القهر الوطني والارستقراطية العقارية المسيطرة على السلطة المحلية واخيرا كبار موظفي الدولة الذين كانوا ، بحكم علاقاتهم مع الأجنبي ، يستحوذون على ما تتطلع اليه هذه « النخبة » من وظائف .

من هنا ان تطلعاتها كانت تلتقي بتطلعات الفلاحين الأغنياء (« المقاولين » منهم خاصة) . فهي ايضا كانت تبتغي تحرير الراسمالية المصرية من عوائقها الداخلية والخارجية ، وامدادها بدينامية جديدة تتولى « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، في نطاقها ، دورا قياديا وترتفع ، على هذا النحو ، الى مصاف الطبقة المسيطرة .
هذه التطلعات كانت تتضمن ، في الوقت نفسه ، نزعة معادية للشعب وتفضيلا

---

١ ـ يقتضي نمو الراسمالية ، في جميع البلدان ، على عهد تقسيم العمل الشديد الاتساع ، أن يتعاظم دور الجناح البرجوازي البيروقراطي ، أي **الجناح غير المالك في الاصل من البرجوازية المسيطرة** ، والذي يتولى ، تبعا لقدراته الادارية والعلمية والفنية ، الخ .. مناصب قيادية **تنفيذية** ، سياسية أو اقتصادية ، تستلزم معارف معقدة . أما كبار الراسماليين فيحتفظون لأنفسهم بمجال **الاستراتيجية الاقتصادية** المالية خصوصا .

لجميع التغييرات التي تتم **دون ان تستطيع الجماهير الشعبية الاستفادةمنها وتقوية قدرتها المستقلة على العمل والتنظيم** (السياسي والعسكري) فالواقع ان هـذه التغييرات ، لا يكون من شأنها ، دون هذا الشرط ، زعزعة موقع الطبقة المسيطرة فحسب ، بل ايضا **جعل نظام الاستغلال كله مهيض الجانب .**

اما **الطلاب وتلاميذ المدارس الثانوية** ــ وهم في معظمهم من ابناء البرجوازيين الصغار ــ فيحتلون منزلة على حدة . فهم يشكلون اكثر فروع البرجوازية الصغيرة المثقفة نشاطا على الصعيد السياسي ، وذلك لأنهم لا يشغلون مركزا نهائيا ثابت الأسس في البنية الاجتماعية القائمة ولأنهم يطرحون على انفسهم مسألة المستقبل ولأنهم مجتمعون ، بوصفهم طلابا ، في اطار مؤقت من النشاطات ذات الطابع الذهني البحت .

هذا الوضع يمدهم بتحسس غير عادي للاحداث السياسية والاجتماعية ، وبقدرة على الاحاطة بالمشاكل في مجموعها ، وبامكان الاحتكاك بتجارب ــ كتبية ــ اجنبية ، واخيرا ، بحرية تخيل خاصة في نقد البنى والايديولوجيات البالية .

ثم ان القهر الأجنبي وامتيازات الأرستقراطية لا تشكل العائق الأكبر امام ترقيهم الاجتماعي فحسب ، بل تشكل العائق الأكبر ايضا ــ وهذا هو الأساس ــ أمام التفتح الوطني ، الثقافي والسياسي ، عامة . وهم يمتازون بتحسس خاص لهذا الجانب من القهر ، وهم ــ في هذا الوضع الذي يعطيهم طاقة نسبية على التلبية ــ يمتلكون قدرة خاصة على اخذ المبادرات السياسية الجريئة وعلى اعادات النظر ، ايديولوجيا ، في النظام القائم .

لكن الطلاق الكامل القائم بينهم وبين النشاط العملي المنتج ــ أي عزلتهم عن الجماهير العريضة ، المعدمة الكادحة ــ يجعلهم عاجزين عن ان يوالوا ــ من تلقاء انفسهم ــ ايديولوجية ثورية متماسكة وان يصلوا النظرية بالممارسة وبالتالي ان يمارسوا تأثيرا **حاسما في انماء السياق** الثوري على المدى الطويل .

رغم ذلك يبقى قسم من الطلبة قادرا على التبصر بخطر عزلته وعلى التوجه نحو اشكال اكثر تنوعا من التضامن والكفاح مع الطبقات الكادحة . وابرز الأمثلة التاريخية وابعدها مغزى ، بعد الحرب ، على مبادرة من هذا النوع ، هو تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ .

ختاما تنبغي الاشارة الى مكانة البرجوازية الصغيرة الخاصة ودورها الخاص داخل التشكيلة الاجتماعية المصرية .

اما مكانها فيعينه نمط الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية . بيد ان عدم التوصل الى انجاز هذا الانتقال ، جعل التشكيلة الاجتماعية تتميز بسلسلة من **التباينات والانفصامات** الناتجة عن هذه المرحلة الطويلة من الانتقال المحجوز .

هكذا كان ثمة تباين بين النمو الراسمالي في المدن والأطر السياسية والايديولوجية ــ السابقة على الراسمالية ــ التي كانت تحتويه . وكان ينتج عن

هذا تباين أشمل بين القاعدة الاقتصادية المنتقلة والبنية الفوقية التقليدية المتحجرة، وقد نما تباين ثالث بين القاهرة ـ العاصمة التي تركزت فيها جميع السلطات وجميع أشكال النشاط ـ وبين الريف المكون من قرى ومدن متفاوتة الانعزال عن بعضها البعض ومنحبسة في الأفق المحلي وخاضعة للعاصمة الكلية القدرة .

والبرجوازية الصغيرة هي التي تشكل الصلة بين جميع هذه المستويات المنفصمة بعضها عن بعض في التشكيلة الاجتماعية . ويتلاقى في وضعها النمط الاقطاعي الداخل في طور الانحلال ـ عبر اشكال الانتاج الفردية التي تحدد هذه الطبقة ـ والنمط الراسمالي الداخل في طور التكوين ـ عبر كوامنها الراسمالية و « راسمالها » السائل أو العقاري او الثقافي الذي ترجو تحويله الى وسيلة استغلال .

حتى اذا عرف التوازن الاجتماعي مرحلة استقرار نسبي مؤقت ـ اي مرحلة خفوت لصراع الطبقات ـ فان هذه البرجوازية الصغيرة تجعل من نفسها درعا بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية أو التي هي في وضع بروليتاري ، فتمارس عليها تأثيرا يصيبها بالشلل . ولكن لما كانت البرجوازية الصغيرة نتاجا لانحلال الاقطاع ، تعجز الراسمالية المصرية عن دمجه في صلبها ، فانها تجد نفسها على تقاطع سياقين : الماضي المتقهقر والمستقبل المحجوز ، وهي لذلك تستوعب ازمة الانتقال وتستشعرها مضاعفة . لذا فهي تستطيع ، ان الجأتها البروليتاريا الى الى ذلك ، أن تسلك طريق الديمقراطية الشعبية .

هكذا فانها تستطيع ، في مرحلة الأزمة ـ أي في مرحلة تعمق صراع الطبقات وتجذره ـ ان تتمرد على القماقم القهرية والقمعية التي تحجز نمو مصر السياسي والايديولوجي والاقتصادي وتحجز معه تفتح البرجوازية الصغيرة نفسها . وذلك بدءا بالقماقم الأجنبية ، قماقم التبعية والاذلال الوطنيين التي تحجز في آن سوية ، جميع آفاق الشعب ، من أفق الاستقلال الوطني الى افق الحرية السياسية ، وبالتالي الى أفق النمو الاقتصادي لجميع الطبقات الاجتماعية المصرية .

غير ان الفرع المديني المثقف من البرجوازية الصغيرة هو الذي يضطلع ، اذ ذاك ، بدور اجتماعي وسياسي فريد ، وذلك بفعل احتكاره للنشاط الذهني بين الطبقات الشعبية . فجميع الاحزاب والمنظمات السياسية التي ترفض البنية القائمة والطبقة المسيطرة تجد هيئاتها القيادية في هذا الفرع من البرجوازية الصغيرة . فأما في حالة « الضباط الاحرار » و « الاخوان المسلمين » ، و « الاشتراكيين » الى حد ما ، فاننا نقع خاصة على « النخبة » البرجوازية الصغيرة . واما في حالة « الشيوعيين » فاننا نقع على البرجوازية الصغيرة الفقيرة التي ارتبطت بأقلية من البروليتاريين .

• البروليتاريا والجماهير ذات الوضع البروليتاري •

هذا والجماهير ذات الطابع البروليتاري تشكل الأكثرية العددية المطلقة ، في

الريف كما في المدينة . ومنها تتكون الطبقة الراسفة في أشد الوان الفقر واشرس انواع القهر ، لأن اعضاءها بعـد ان خرجوا من تحت ربقة العلاقات الاقطاعية التي كانت تشدهم الى قطعة من الأرض والى مالكها ، لم يجدوا ، في الريـف ولا في المدينة ، طبقة راسمالية قادرة على استخدام قوة عملهم استخداما يمت الى الثبات بصلة قريبة او بعيدة .

فهناك الفلاحون بلا أرض ، اولا ، وهم مجردون تماما من كل امكانية للعمل المستقل ولا يملكون وسيلة للعيش سوى بيع قوة عملهم — كعمال زراعيـين او شغيلة متنقلين في الريف (عمال التراحيل) . وهم لا يعملون الا على نحو يطغى عليه عدم الانتظام والطابع الجزئي طغيانا شديدا . وهم يمثلون ثلاثة ارباع سكان الأرياف .

وهناك الفلاحون الذين يملكون بضعة قراريط ثانيا (القيراط يساوي $\frac{١}{٢٤}$ من الفدان) ، وهذا يعطيهم بعض الامتيازات القليلة الشأن على الفلاحين المعدمين تماما، لكنه لا يوجد فارق ذو مغزى بين هؤلاء واولئك ، لأنهم ، جميعا ، لا يستطيعون تأمين الجانب الجوهري من معيشتهم الا ببيع قوة عملهم . وهذه الفئة تشكل حوالي ٦٪ من سكان الأرياف .

هذا الجمهور الذي يشكل اغلبية الفلاحين الساحقة ليس خالي الوفاض من كل علاقة بالملكية فحسب ، بل انه لا يجد لقوة عمله — وهو لا يملـك ما يبيعه سواها — شارين ثابتين ، في اطار الانتقال المحجوز الى الراسمالية . هكذا يبقى ثلثا قوة العمل هذه دون استخدام ، ويخضعان ، في ظل هذه الشروط ، لأشد الضغوط وحشية من قبل المستخدمين (بكسر الدال) .

انطلاقا من هذا الجمهور الذي فرض عليه بؤس لا يحتمله اكثر البرجوازيين الصغار فقرا ، تكون ، في النهاية عبر تيار هجرة قوي ، جمهور معدم في المدينة، مجرد من كل راسمال ومن كل وسيلة للعمل ، وهو ، فوق ذلك ، لا يعثر عـلى مستخدم ثابت لقوة عمله ، فاذا به يقع من جديد على جملة الأوضاع التي حاول ان يتقيها حين هجر الريف ، من عدم أمان وعدم استقرار .

هذا الجمهور ظل غير مندمج — وظل ثلثاه ، هنا أيضا دون استخدام — لكن مستواه بات ، نسبيا ، أقل بؤسا مما كان عليه في الريف لأن المدينة تحتوي من امكانات العمل الهامشي اكثر بكثير مما يحتويه الريف (١) . اولئك هم الأجراء غير المهرة ، المتعاطون احقر انواع العمل عند اي مستخدم (بكسر الدال) صغير (مثالهم خادم المقهى او صبي الحلاق او صبي الدكان ، الخ ..) ، او هـم الشغيلة العاملون مؤقتا في المشاريع الراسمالية (مشاريع البناء ، خاصة) ، أو هم الباعة المتجولون ومعهم الف سلعة وسلعة ، اوهم الخدم وحراس البنايـات . واخيرا فان هذا الجمهور هو الذي يخرج من بين جنباته تلك العناصر المستعدة

١ — ذلك ان العلاقات السلعية تصل فيها الى نمو نوعي أرفع وان الحاجات المدينية الى المهن الصغيرة والخدمات هي اكثر تعددا في أنواعها .

لألوان من العمل مخالفة ، قليلا أو كثيرا ، للقانون .

هؤلاء جميعا يشكلون اكثر من نصف سكان المدن . ووضعهم الطبقي مشابه في أساسه ، لوضع الجماهير الريفية ذات الطابع البروليتاري ، وهم فوق ذلك يحافظون على صلات قرابة أو تضامن معها وعلى وشائج تشدهم الى مناطقهم الأصلية (هذا باستثناء اقلية من الخدم وحراس البنايات والمستزلمين الذين ارتبطوا ارتباطا ثابتا بسادتهم وتحولوا الى زوائدللطبقة التي ينتمي اليها هؤلاء السادة) .

عليه فان الجماهير ذات الطابع البروليتاري في الريف وفي المدينة ، تشكل اغلبية الأمة المصرية . لذا فان مجمل وضعها وسماتها الطبقية ومخزونها الثوري، تمسي عناصر حاسمة من السياق الثوري في مصر ، ويمسي من المستحيل حتما ادراك قوانين الثورة المصرية دون فهم هذه العناصر .

ونحن نصف هذه الجماهير بأنها « ذات طابع بروليتاري » ولا نسميها بروليتارية ، لأن وضعها يعبر ، في احد قطبي المجتمع ، عما يعبر عنه وضع الطبقة المحلية المسيطرة في القطب الآخر ، اي عن الانتقال المحجوز .

فكما أن الطبقة المسيطرة سائرة في طريق التحول الراسمالي دون ان يكون في وسعها أن تصبح رأسمالية ، كذلك فان هذه الجماهير هي في طريق التحول الى بروليتاريا دون أن يكون في وسعها الانضمام الى البروليتاريا لان النظام السائد عاجز عن استيعابها في سياق اعادة الانتاج الموسعة لراس المال .

وان فهم هذا المعطى وفهم مضامينه الاجتماعية لأمر كبير الأهمية . ذلك ان الوضع الطبقي للجماهير ذات الطابع البروليتاري له من السمات الخاصة ما يميز هذه الجماهير عن البروليتاريا ، بالمعنى الحصري .

فالجماهير ذات الطابع البروليتاري ، في الريف ، على وجه التخصيص ، لا يمكن اعتبارها جيشا بروليتاريا في حالة بطالة وذلك لاسباب تتعلق بالبنية الفوقية والبنية في آن معا .

فهي من وجهة النظر الايديولوجية والسياسية لم تنتزع بعد جذريا من محيط كبار الملاكين ، ولم تتحرر بعد جذريا من نظام القيم الاقطاعية (من مظاهر الاحترام ومن التقاليد ومن بوادر الحياة اليومية المتعلقة بنظام الدونية والتبعية الشخصية للدولة ولكبار الملاكين المحليين) اي من نظام القنانة الخاص بمصر .

عليه فانها لم تصبح بعد نهائيا غير قابلة لكل شكل من اشكال الاستغلال السابقة على الرأسمالية ولكل شكل من اشكال القهر غيرالاقتصادية . بل هي، على العكس من ذلك ، قابلة لاستغلال من هذا النوع . فنظام التبعية والانتقال المحجوز هو الذي لفظها ، أما هي فلم تعلن رفضها لشرعيته . تلك هي نتيجة السياق التاريخي المتمثل في تحولات تدريجية قامت بها الطبقة المسيطرة نفسها ، دونما هزة عنيفة ودون اية مشاركة من قبل الجماهير الكادحة .

من هنا كانت عناصر هذه الطبقة ، حينما تجد عملا ـ لبضعة ايام او لبضعة اسابيع ـ لا تجده في اطار مؤسسة قائمة على الآلات اي راسمالية بالمعنى الحصري، يتخذ الاستغلال فيها صورة علاقة اقتصادية محضة ، فيستطيع العمال ، اذ ذاك ، أن يدركوا اوالاته ، ويتحول الانتاج الفردي فيها الى انتاج جماعي ، فيصنع ، بهذا التحول ، الأشكال الأولية من التضامن بين العمال .

اما من وجهة النظر الاقتصادية ، فان هذه العناصر لا تبيع بالتالي « قوة عملها » ـ بمعنى العبارة الدقيق ، اي بما هي سلعة معروضة في سوق حرة ـ و « الأجر » الذي تقبضه لا يقابل فعلا قيمة هذه القوة ، اي القيمة الضرورية لاعادة انتاج هذه القوة بانتظام .

ذلك انه لما كانت علاقات الانتاج الرأسمالية لم تتبلور بعد في الريف ، فان كبار الملاكين يواصلون فرض قوانين غير اقتصادية على النشاط الاقتصادي ، ويواصلون استعمال الوسائل الايديولوجية والسياسية التي يمتلكونها لاجبار الجماهير الريفية ذات الطابع البروليتاري على القيام بنمط من العمل هو اقرب الى ما تقوم به السوام منه الى ما يقوم به العمال ، ولفرض كمية غير عقلانية من العمل على هذه الجماهير ـ بمعنى انها تؤدي الى انهاك القوى الجسدية لديها انهاكا مبكرا ـ وذلك في الحين الذي لا يدفع فيه هؤلاء الملاكون الا « اجورا » تساوي ما هو اقل من القيمة اللازمة لاعادة انتاج هذه القوى الجسدية .

لذا فان شروط معيشة الجماهير المعدمة شروط لا تحتمل ،والبؤس والجوع والمرض والموت هي نصيبها اليومي . فهي تدبر امر معيشتها كيفما اتفق لها ذلك، يوما فيوما ، من الاعمال المشروعة او غير المشروعة .. من الفتات . وحينما تكون التشكيلة الاجتماعية في مرحلة من الاستقرار النسبي ، لا تعدو هذه الجماهير ان تتمسك بتلابيب الحياة وتبدو من الخارج عاجزة عن القيام بأية مبادرةسياسية من اي نوع كان .في ظل هذه الاحوال تعتمد الجماهير المذكورة ايديولوجية الذل في مواجهة الاجنبي والخضوع في مراجهة الملاكين الكبار ، بل فيمواجهة كلملاك . فتمسي بذلك كمية هائلة مهملة مستعدة للقيام بأي عمل لقاء لقمة خبز .

لكن هذه الجماهير نفسها حينما تثور في فترة تضطرب فيها التشكيلة الاجتماعية او تفقد تماسكها ، تكون في طليعة الحركات الجماهيرية وقوى الرفض والتدمير . ذلك ان الجماهير ذات الطابع البروليتاري ـ وهذه هي خاصتها الاساسية ـ تعيش ، الى حد ما ، على هامش المجتمع « المحترم » . فهي،لكونها غير مندمجة فيه ، تبقى بالضرورة ، خارج الشبكة الثابتة المنتظمة من العلاقات الطبقية بين المستغلين والمستغلين (بكسر الغين ثم بفتحها) . وهي بالتالي اضعف صلة من الطبقات الكادحة الاخرى ـ وبينها البروليتاريا الصناعية ـ بنظامالقيم الشرعية الذي تتأبد في داخله علاقات الاستغلال : فانها ـ هذه الجماهير ـ تمتاز بقلة استجابتها لما تبديه الطبقات المسيطرة من ديماغوجيةاصلاحيةولا تدع

لهذه الطبقات وسيلة تشل بها مبادرة من جانبها الا وسيلة القمع العنيف. ثم ان هذه الجماهير حينما تستيقظ ، في مرحلة يضطرب فيها حبل الاستقرار الاجتماعي يكون عدم استعدادها للتسامح في شأن العزة القومية على قدر خضوعها السابق في مرحلة الاستقرار الاجتماعي ، فالهوة الطبقية الفاغرة التي تفصلها عن المحتلين، عن نمط معيشتهم وامتيازاتهم . تجعل كل حوار وكل تسوية بين الفريقين امرا محالا . فحين تنطلق الجماهير ذات الطابع البروليتاري من عقالها يكون حقدها الوطني دون شائبة ويكون شعورها بكبريائها القومي على قدر الذل الذي عانته طويلا ونفضته عنها أخيرا .

والجماهير ذات الطابع البروليتاري هي بهذا المعنى معادية تماما لجميع الطبقات المستغلة (بكسر الغين) من اجنبية ومحلية ، وهي ، في الوقت نفسه محصنة ضد جميع اشكال التنظيم السياسي الشرعية التي تحاول هذه الطبقات عبرها ان تمتص حركة الجماهير الثورية وان تبعدها عن الطريق الجذري العنيف .

لذا فان هذه القوة الطبقية ملفوظة خارج النظام القائم ، واقعة تحت القمع ، على يده ، وهي ، في آن معا ، تعي انتماءها اليه . وهذا ما يجعلها تشكل قوة قادرة على ادانة هذا النظام مباشرة وعلى مواجهة العنف بالعنف ، اي أنها قوة ثورية مخزونة ذات قدرة على التمرد وعلى التدمير الثوري ، فريدة الارتفاع . وهي بالاضافة الى ذلك تعتبر ، لكونها قوة طبقية اكثرية وموجودة في كل مكان ، القاعدة الشعبية الوحيدة ذات الامتداد الكافي ، لقيام حركة ثورية جذرية ، حركة تنزع الى تحطيم نظام التبعية والانتقال المحجوز .

بيد ان الصفات الطبقية المشتركة بين كل الجماهير ذات الطابع البروليتاري تمتزج مع صفات خاصة تميز الجمهور الريفي – الخاضع لضغط اضافي من الايديولوجية الاقطاعية – عن الجمهور المديني – الذي يزيد افتقاده للجذور من حدة عدم استقراره وتزيد الحياة في المدينة من حدة قدرته على التمرد .

هاتان الفئتان قدمت كل منهما ، على طريقتها الخاصة ، اعنف ما عرفه التمرد الشعبي من مبادرات . فمنذ ثورة ١٩١٩ كانت الجماهير غير المستقرة في المدن هي التي تقف على راس التظاهرات الكبرى وهي التي تهجم قبل سواها على قوات الشرطة وهي التي تحول الاحتجاج الى انتفاضة ، كذلك كانت الجماهير الريفية المعدمة هي التي تحض القرى على العصيان وهي التي تبدا قبل سواها بتخريب المواصلات ، وهي التي تنشيء الاشكال الأولى – العابرة – من الحركات السياسية المقطوعة الصلة تماما بالسلطات القائمة . ونحن سوف نرى هذه الجماهير نفسها ، بعد الحرب الثانية ، في الخطوط الأمامية أيضا من العاصفة الشعبية .

لكن وضع هذه الجماهير غير المستقرة ذات الطابع البروليتاري ينطوي على

اعراض ضعف خطيرة . فهي عاجزة ، من تلقائها ، عن تنظيم نفسها سياسيا على امتداد البلاد ، لأن مايتصف به نمط حياتها من عدم الثبات والتقلب (لكونها غير مرتبطة بشكل ثابت من اشكال الانتاج الاجتماعي) ، لا يشجع على توحيدها ، بل هو ، على العكس من ذلك ، يشجع تفتتها الى افراد او جماعات عائلية او عشائر ، اي انه ، بكلمة واحدة ، يضعها والتنظيم على طرفي نقيض .

واكثر اشكال التنظيم غير الشرعي اصالة ، في الريف ، هو شكل عصابات الأشقياء الشعبية التي تفرض الجزية على اكثر السكان ثراء وتعتمد ، في احيان كثيرة على ما تبديه لها الجماهير الريفية ، في المنطقة ، من تعاطف . لكن حركات التمرد المعزولة التي تنفجر ، في ظل هذه الشروط ، او هي تنذر بالانفجار ،ما تلبث ــ في غياب العمل السياسي الجماهيري ــ ان تختنق دون ان تستثير شكلا ما من اشكال التضامن على الصعيد الوطني .

والحال ان حركات التمرد المحدودة نسبيا ، في قلب هذه الطبقة وحدها ، لا تستطيع ان تهز نظام الاستغلال هزا عميقا ، وذلك لان جمهورها غير مرتبط عضويا (شأن الحركة العمالية مثلا) بسياق الانتاج او بسياق التوزيع .ولا تمسي قوة هذه الحركات تشكل خطرا جذريا على الطبقات المستغلة (بكسر الغين) الا بمقدار ما تقوم الصلة بينها وبين الحركة العمالية الصناعية وبمقدار ما تتوصل هي نفسها الى مدى معين من الاتساع .

لكن هذه الصلة في النضال ضد القهر بين الجماهير المذكورة والبروليتاريا الصناعية امر يصعب جدا حصوله عفويا ــ وهو لم يحصل الا على نحو عابر في اوقات الغليان الثوري الشديد ــ وذلك بسبب الانفصال القائم بين الفريقين من حيث شروط العمل وبسبب الفارق القائم بين نمطين من اللغة اليومية ، على الرغم من الوشائج التاريخية والشخصية والمحلية. اما الصلة بين هذه الجماهير وبين البرجوازية الصغيرة ــ المثقفين التقدميين ، خاصة ــ فهي مستحيلة عمليا مادام هؤلاء لا يبذلون الجهد الحازم لتجاوز الهوة الفاصلة بينهم ــ بوصفهم من « الثوريين ذوي الأيدي النظيفة » ــ وبين الجماهير ذات الطابع البروليتاري ــ التي يواجهون فقرها بالقرف بينما يفقدون صوابهم ويهلعون امام صبرها الذي يتحول ، في مرحلة التمرد ، الى قدرة على العنف الشامل .

اما البروليتاريا الصناعية ، فهي لا تشكل الا ١٠٪ من سكان المدن و ٣٪ من مجموع السكان ، لكنها تحتل مكانا فريدا في المجتمع . فهي من ناحية مقطوعة الصلة مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهي من ناحية اخرى مستوعبة (بفتح العين) في وحدات انتاج مركزة او مركزة نسبيا ، ومتصلة بوسائل انتاج ميكانيكية واجتماعية . وهي قادرة على القيام بنشاط جماعي خلاق ، لانه ليس ثمة من ملكية خاصة تشق صفوفها ولأن الشروط التي تعيش في ظلها وتنتج ، شروط جماعية قليلة التمايز. لذا فهي ليست معادية ، في صلب حياتها ، لكل شكل من اشكال

الاستغلال فحسب ، بل هي قادرة ايضا على تجاوز الفردية التي تبثها الثقافة المسيطرة وعلى ابراز الصفات الضرورية لتمرد الجماهير الناجع على الاستغلال ، من أولوية مصالح المجموع على مصالح كل فرد ، الى وجهة النظر الشاملة الى القدرة على التعميم وعلى انماء تجربتها وتجربة الطبقات الأخرى من الشعب .

هذا وهي الطبقة الوحيدة التي تملك امكانية الاحتكاك المباشر بطبقات الشعب الاخرى . فهي بوصفها طبقة مجردة من كل وسيلة عمل ، على الاطلاق ، قادرة على الوصول الى الجماهير العريضة غير المستقرة ذات الطابع البروليتاري في الريف وفي المدينة . وهي بوصفها طبقة كادحة ، قادرة على الوصول الى البرجوازية الصغيرة التي تتعاطى العمل اليدوي ، وهي بوصفها طبقة داخلة في نشاط انتاجي جماعي وحديث (قائم على الآلات) ومدفوعة ، بالتالي ، الى المعرفة العلمية لقوانين الطبيعة والمجتمع ، قادرة على الوصول الى المثقفين . وهي تملك أخيرا تراثا غنيا من النضالات المعادية للامبريالية للراسمالية يعود الى بداية القرن . فهي لم تكن في المواقع الأمامية من الحركة الوطنية عام ١٩١٩ فحسب ، بل وضعت موضع التنفيذ ايضا ، عام ١٩٢٤ ، شكلا من اشكالا النضال الجذري لم يكن معروفا حتى ذلك الحين ، الاوهو احتلال المصانع في طرة والاسكندرية والزقازيق . وهي قد دفعت من دمها ثمنا لكل تعبير ذي شأن عن ارادتها السياسية أو الاقتصادية . على هذا فان وعيها الطبقي ، عند نهاية الحرب يضعها في طليعة النضالات الوطنية والديمقراطية .

والخلاصة ان البروليتاريا والجماهير المعدمة في الريف وفي المدنية كانت موجودة في وضع مشترك ، في جوهره ، تجاه نظام التبعية والانتقال القائم : فهي الطبقات التي يقهرها هذا النظام او يستغلها مباشرة . ومصالحها الطبقية متناقضة تناقضا مطلقا مع هذا النظام .

وهي من ناحية ثانية لا تستطيع توقع اي تغير في وضعها الطبقي ، داخل اطار الطريق الراسمالي ، فالتغييرات كلها ذات طبيعة كمية ، تبقي على هذه الطبقات مقهورة مستغلة (بفتح الغين) ... (نسبة اكبر من العمل المأجور او تحسين في الشروط العامة لهذا العمل ، الخ ..)

هذه الطبقات هي اذن قوى تغيير جذري ، وهي ثورية بمعنى الكلمة الرفيع وهي تنطوي ، بحكم وضعها الطبقي ومصلحتها وصفاتها الطبقية ، على ما يؤهلها متى دعمتها البرجوازية الصغيرة التقدمية ، لكنس النظام المسيطر بدءا ببنيته الايديولوجية الفوقية المؤسسة على الذل الوطني .

الا ان هذه الكوامن لا تستطيع ان تتحقق الا بمقدار ما تتقدم الطبقات المذكورة في ممارستها لوحدتها النضالية وفي وعيها لمصالحها الاساسية ولقدراتها الثورية المشتركة .

والحال ان هذه الوحدة ، في تركيب مرحلة ما بعد الحرب ، لم تكن قائمة .

وكانت هذه الطبقات ، التي انطلقت ، بعدها ، بتصميم متعاظم ، في طريق الحركة الوطنية الديمقراطية ، مفتقرة الى التماسك والى وجهة النظر الشاملة ، والى الامكانات التنظيمية ذات الطابع الشعبي فعلا . لذا فانها لم تجد اغراضا مشتركة لحملتها سوى اشد جوانب النظام القائم بروزا واقربها الى ممارسة القمع (اي جيش الاحتلال ومزارع الأرستقراطية ثم القصر الملكي اخيرا) ولم تتعرض لاوالات النظام الداخلية .

لذا ايضا بقيت كل من هذه الطبقات ، نسبيا ، أسيرة محيطها السياسي ـ الاجتماعي ، فانعزلت نسبيا عن الأخريات . ولقد التحقت بالبروليتاريا فروع من البرجوازية الصغيرة الكادحة والمثقفة ، لكن غاية ذلك كانت النضال داخل اطار بقي في جوهره شرعيا . كذلك تمردت الجماهير ذات الطابع البروليتاري في الريف واتخذ تمردها أشكالا ثورية عنيفة ، لكن تمردها ظل موجها ،خاصة ،ضداكثراشكال الاستغلال والقهر رجعية ، والتحقت الجماهير ذات الطابع البروليتاري ، آخرالأمر، بهذا التمرد ، واتخذ تمردها اشكالا جذرية ، لكنها فوضوية ، فلم تتمكن سائر الطبقات الأخرى ، في المدن ، من تفهمها .

بيد أننا ، قبل أن ننتقل الى تحليل الوضع السياسي بعد الحرب ، نريد ان نرسم لوحة لاقتصاد مصر في ظل السيطرة البريطانية .

تطور مصر الاقتصادي تحت السيطرة البريطانية (١)

تلخص اللوحة ادناه المعطيات المتعلقة بالتوزيع الاجتماعي لسكان مصر ولمداخيلهم، خلال الخمسينات .

هذا التوزيع هو نهاية سياق متدرج يميز الانتقال المصري من الاقطاعية الى الراسمالية ، ابتداء من الفترة التي اندمجت فيها مصر عضويا بالسوق الراسمالية العالمية ، وهي تحت السيطرة البريطانية المباشرة (الاحتلال العسكري) .

فبين عام ١٨٨٢ (عام الاحتلال) وعام ١٩١٤ نفذت مشاريع كبرى لاصلاح

---

١ ـ يعتمد هذا القسم على تحليل حسن رياض (معر الناصرية ، باريس ١٩٦٢ بالفرنسية ،) وعلى معطيات جزئية مستقاة من : علي الجريتلي (بنية الصناعة الحديثة ، القاهرة ١٩٤٧ ، بالانكليزية) وشارل عيساوي (مصر في منتصف القرن ، ١٩٥٠ ، مصر الثورة ١٩٦٤ ، بالانكليزية) وجمال أمين (مشاكل التغذية والنمو الاقتصادي في مصر ، لندن ١٩٦٤ ، بالانكليزية) ، ومحمود أمين انيس (دراسه حول الدخل الوطني في مصر ، القاهرة ١٩٥٠ ، بالانكليزية) . وفيما يخص تحليل حسن رياض ، فنحن لا نعتمد الا بعضا من استنتاجاته . ولا نوافق خاصة على المدرك الذي يسمى « الضغط السكاني » والذي يعطيه رياض مكانا مركزيا في تفسيره للتناقضات الاجتماعية . فعندنا ان عجز قسم من السكان الكادحين عن العثور على عمل ليس ظاهرة طبيعية ولا بيولوجية ، أي انه ليس ظاهرة « قائمة بذاتها » ، بل هو ظاهرة طبقية . فهو جانب من جوانب الأزمة المستشرية في نظام الانتقال المحجوز وجانب من جوانب التخصص الدولي غير المتكافيء .

اللوحـــة الأولى

	مجموع السكان		مجموع الدخل	متوسط دخل الفرد
	بالألوف	٪	ملايين الجنيهات المصرية	بالجنيهات المصريـة
أ ــ الفئات المدينيـة				
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: لم يحص لهم عمل .	٢٣٨٩	٣٧		
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: خدم . . .	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١ر٤
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: بروليتاريا رثة .	١٨٦	٢	٥	٢٦ر٨
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: أجراء غير مهرة .	٤٠٠	٥	١٦	٤٠ر٠
البروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠ر٨
البورجوازية الصغـيرة: مستخدمون صغار . .	١١١٧	١٤	١١٨	١٠٥ر٦
البورجوازية الصغـيرة: مقاولون تقليديون . .	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧ر٧
البورجوازية الصغـيرة: ملاكات	٦١٤	٨	٨٣	١٣٣ر٥
البورجوازية الصغيرة	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥ر٨
المجموع	٨٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣ر٤
ب ــ الفئات الريفيـة				
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: فلاحون دون أرض .	١٤٠٠٠	٧٣	٥٠	٣ر٥
الجماهير ذات الطابع البروليتاري: فلاحون يملكون جزءاً من فدان	١٠٧٥	٦	٧	٦ر١
البورجوازية الصغيرة	٢٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦ر٨
الفلاحون الأغنياء	٨٧٥	٥	٧٦	٨٧ر٤
الملاكون المتوسطون والفئات العليا من البورجوازية المتوسطة (أكثر من عشرين فداناً) . .	١٥٠	١	١١٦	٧٣٣ر٣
المجموع	١٩٠٠٠	١٠٠	٣٢٥	١٧ر١

وادي النيل (بناء سد اسوان ، تعميم الري الدائم على مصر السفلى والوسطى). واخذ الانتاج الزراعي ينمو على وتيرة سريعة ـ ٦ر١٪ ، وهي مساوية لوتيرةالنمو السكاني في الريف . وبقي دخل الفرد الريفي قريبا من ثلاثين جنيها مصريا .

الا ان الفترة الواقعة بين ١٩١٤ و ١٩٤٧ شهدت تضاؤلا واضحا في وتـيرة الانتاج الزراعي . فان معدلها قد سقط الى ٤ر٠٪ . كذلك انتهى تنفيذ المشاريـع الكبرى واخذت آثار الحربين العالميتين تفعـل فعلها . حتى ان الدخـل الزراعي الصافي للفرد الريفي كان قد هبط عام ١٩٤٧ الى ٢٦ جنيها .

وما لبث النمو ان استعاد ، منذ عام ١٩٤٧ ، وتيرة أسرع ـ معدلها حوالي ٨ر٠٪ في العام . لكن هذه الوتيرة تظل ادنى من وتيرة ازدياد سكان الريف وهي ٩ر١ في العـام .

وفي نهاية الخمسينات كان دخل الفرد قد هبط الى ٢٣ جنيها (اي الى ٧٠٪ مما كان عليه عام ١٨٨٢) .

هذا وقد عرفت البنية الطبقية في الارياف ، خلال المرحلة التاريخية التيندرس تحولات اساسيـة .

فقبل ١٨٨٢ كانت المزارع العقارية الكبرى مقسمة الى حقول صغيرة تعطـى بالمحاصة . بحيث كانت كل عائلة من الفلاحين تستثمرما يقرب من خمسة فدادين، فكان نمط الاستثمار هذا يؤمن عملا كاملا اسكان الريف جميعا .

وبين الملاكين الكبار والمزارعين كانت تقع مرتبة من الملاكـين الصغار ، تفضـل شروط حياتهم نسبيا شروط حياة المزارعين الصغار ، وذلك لأنهم لا يدفعون ريعـا (او بدل ايجار) لأحـد .

ولم تتغير بنية الملكية تقريبا خلال الأعوام السبعين التالية .اما الانقلابالرئيسي فكان تحول المزارعين الصغار الى فلاحين دون ارض ودون عمل .

والمؤشر الهام هنا هو مؤشر تطور الكثافة السكانيـة الخام في الريف (اي حاصل قسمة عدد السكان في الريف على عدد الوحدات المساحية المزروعة) ،ـوذلك بالمقارنة مع الكثافة الريفية بالنسبة الى المحاصيل (حاصل قسمة عدد السكانعلى « مساحة المحاصيل » ـ اي على المساحة القابلة للزرع بعد ضربها بمؤشر يمثـل معدل عدد المحاصيل (المواسم) التي توفرها ارض واحدة كل سنة) .

اما الكثافة السكانية الخام في الريف فهي تنمو نموا ثابتا وفق وتيرة مطابقة لوتيرة تزايد السكان الريفيين :

ـ ٣ر١ ٪ في العام بين ١٨٨٢ و ١٩١٤

ـ ٧ر٠ ٪ في العام بين ١٩١٤ و ١٩٤٧

اللوحـــة رقم ٢

صورة عن تطور الملكية
عدد الملاكين (بالألوف)

	١٩٠٦	١٩١٦	١٩٥٦
أقل من فدان واحد . .		١٠٠٦	٢١٢٣
من واحد إلى ٥ أفدنة .	١٠٨٤	٤٧٢	٦٦٠
من ٥ إلى ٢٠ فداناً . .	١١٣	١١٣	١٢٩
أكثر من ٢٠ فداناً . .	٣٢	٣٢	٣٥
المجموع . .	١٢٢٩	١٦٢٣	٢٩٤٧

ـ ٨ر١ ٪ في العام بعد ١٩٤٧

واما الكثافة السكانية الريفية بالنسبة الى المحصول الواحد فهي تتزايد على وتيرة اسرع بكثير ابتداء من عام ١٩٤٧ .

فهي :

ـ ٢ر٠ ٪ في العام بين ١٨٨٢ و ١٩١٤
ـ ٣ر٠ ٪ في العام بين ١٩١٤ و ١٩٤٧
ـ ١ ٪ في العام بعد ١٩٤٧

اما تطور توزيع المداخيل الزراعية فهو يتلخص في اللوحة رقم ٣ .

هكذا فمنذ عام ١٩١٤ كانت الجماهير ذات الطابع البروليتاري التي تعيش في البؤس ، قد أخذت تشكل ٣٩ ٪ من سكان الريف .

وعام ١٩٥٨ ، وصلت هذه النسبة الى ٨٠ ٪

في الوقت نفسه كان وضع البرجوازية الصغيرة الريفية يتردى باستمرار ، وكانت نسبتها الى السكان تنخفض تدريجيا من ٥٣٪ عام ١٩١٤ الى ١٥٪ عام

اللوحة رقم ٣

	عدد السكان (بالملايين)		الدخل (بملايين الجنيهات المصرية)		دخل الفرد (بالجنيهات المصرية)	
	١٩١٤	١٩٥٨	١٩١٤	١٩٥٨	١٩١٤	١٩٥٨
الجماهير ذات الطابع البروليتاري	٤	١٥	٢٧	٥٧	٦ر٧	٣ر٨
البورجوازية الصغيرة . .	٥ر٥	٢ر٩	١١١	٧٦	٢٠	٢٧
المرتبة الدنيا من البورجوازية المتوسطة	٠ر٦	٠ر٩	٥٩	٧٦	٩٨	٨٧
الملاكون الكبار والمرتبة العليا من البورجوازيه المتوسطة (أكثر من ٢٠ فدانا) . .	٠ر٢	٠ر٢	٩٣	١٥٨	٤٦٥	٧٨٩
المجموع	١٠ر٣	١٩	٢٩٠	٣٦٧	٢٨	١٩

١٩٥٨ . وكان قسم منها يكتسب الطابع البروليتاري أو ينضاف الى صف انصاف البروليتاريين الذي يملكون اقل من فدان .

في مقابل ذلك كان الملاكون الكبار والفلاحون الأغنيـاء يزدادون ثراء بصورة مطلقة ونسبية . فحصتهم من الدخل الكلي قد ارتفعت من ٣٢٪ الى ٤٣٪ ودخل الفرد منهم قد ارتفع من ٤٦٥ الى ٧٨٩ جنيها . اما مصدر هذا الاثراء فهو ارتفاع معدل الريع العقاري من جهة ، والتوسع السريع في استخدام اليد العاملة المأجورة على حساب الاستثمار القائم على تأجير قطع الأرض الصغيرة ، من جهة اخرى ــ علما بأن هذين الأمرين سمتان ملازمتان لسياق الانتقال الراسمالي.

في موازاة ذلك ، اخذ قسم من الفائض الزراعي يتوجه نحو المدينة ، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى . لكن التوظيفات ظلت تابعة مباشرة للتوظيفات الأجنبية وخاضعة لمقتضيات السياسة الاقتصادية البريطانية ، فاذا جلها يذهب الى المجالات غير الصناعية والطفيلية . من ناحية اخرى ، كان جزء ضخم من الفائض الذي يتم

انتاجه في ظل هذه الشروط ، يصدر الى خارج مصر . هذه المعطيات هي التي تفسر انحجاز الانتقال الراسمالي والعجز العضوي عن دمج الجماهيرذات الطابعالبروليتاري في سياق اعادة الانتاج الراسمالي .

★★★

اما الناتج غير الزراعي ، فهو قد اجتاز ،منذ الحربالعالمية الأولى،ثلاثمراحل.

فالصناعة ، بالمعنى الحصري ، وهي ، قبل الحرب العالمية الثانية ،مركزة ومحصورة في السكر (المستخرج من قصبالسكر) وفي الترابة (وموادها الأولية وافرة) وفي الأنسجة القطنية ، هذه الصناعة شهدت حينذاك معدل نمو بالغ السرعة : فالمنتجات الثلاثة المذكورة زاد أولها بمعدل ٤ر٣٪ وثانيها بمعدل ٥ر١٣٪ وثالثها بمعدل ٥ر١٤ ٪ ، في العام الواحد . ووصل انتاج الصناعة الكبيرة الصافي من ٤ ملايين الى ٢٣ مليون جنيه . اما وتيرة تقدم الانتاج فهي اذ ذاك ٨٪ فيالعام، واما وتيرة تقدم الانتاجية فهي ١٪ على وجه التقريب .

الا ان الانتاجية بقيت تقريبا على حالها في فروع النشاط الأخرىفي المدن .

ولقد نما البناء والأشغال العامة في موازاة توسع المدن (٥ر٢٪ في العـام). ووصلت قيمة الانتاج من ٤ر٦ ملايين جنيه الى ٣ر١١ مليونا .

ويمكن تقدير نشاطات النقل انطلاقا من تطور الحمولة المنقولة عبر قناةالسويس (من ٦ر١٧ مليونا من الأطنان عام ١٩٢٠ الى ٣٤ مليونا من الأطنان عام ١٩٣٨) ومن تقدم دخل الخطوط الحديدية (من ١٠ ملايين جنيه عام ١٩١٤ الى ١٥ مليون جنيه عام ١٩٣٧) .

اما تقدم الناتج عن الخدمات الادارية فهو اشد استرعاء للانتباهبكثير ، فاذا قسناه بغية التقريب على تقدم الموازنة العامة تبين لنا انه قد وصل من ١٧ مليونا عام ١٩١٤ الى ٤٠ مليونا عام ١٩٣٨ .

كذلك وصلت القيمة المسجلة للابنية الخاضعة للضريبة من ٥١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٢٠ الى ١١٧ مليونا عام ١٩٣٩ (وكانالبناء متوجها نحو انشاء المساكن الفخمة خاصة) .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، نمت الصناعة على وتيرة سريعة (٥ر٥٪) وذلك لتوقف المنافسة الأجنبية مؤقتا بسبب حالة الحرب . وازداد نشاط النقل ايضا تبعا للنمو الصناعي المحلي من ناحية وبسبب وجود الجيوش الأجنبية من ناحية اخـرى .

بعد الحرب ، اخذت الصناعة تلهث . وسقط معدل نموها على مؤشر وزارة التخطيط من ٩ر٧٪ في المرحلة الممتدة بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ الى ٣ر٥٪ في المرحلة الممتدة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ .

اللوحة رقم ٤

الفروع الصناعية الرئيسية عام ١٩٤٧

الفرع الصناعي	عدد المؤسسات	رأس المال (بألوف الجنيهات)	عدد العاملين	النـاتج الخـام	الناتج الصافي
المواد الغذائية والمشروبات	٦٢٦٠	١٤٨٤٦	٨٨١٥٧	٦٦٦٨٢	١٤٣٤٣
المنسوجات . . .	١٢٤٠٠	١٢٦٤٤	١٤٤٦٥٤	٤٧٣٥٨	٢٢٤٢١
تنقية القطن وغسله	٨٤	٧٨٠٠	٢١٣٢٨	١٦٢٨٩	٢٩٨٨
المنتجات الكيميائية	٣١٠	٧٠٥٩	١٦٦٤٦	١١٠٦٨	٢٥٤٩
المعادن . . .	١٥١٢	٥٦٩٨	١٧٨٩٥	٤٨٦٥	٢١٤٨
التبغ	٦١	٤٨٢٦	٩٨٢٢	٢٩٧١٧	٥٦٢٢
المياه ، الكهرباء ، الغاز	٤١	٤٤٠٥	٥٣١٨	٥٤٨٤	٤٠٩٠
المنتجات النفطية .	٢	١٧٦٣	٣٦١١	٣٨٣٠	١٠٤٥
منتجات معدنية أخرى	٩٦٣	٣٣٦٤	١٥٦٣٦	٤١٣٧	١٨٣٠
الورق والطباعة . .	٥١٣	٢١٠٦	١١٣٢١	٤٠٧٧	١٩١٢
الملابس والأحذية .	١٩٩٨	١٤٠٥	٨٧٤٦	٣١٦٢	١١٤٣
الجلد والمطاط . .	٤٠٥	١٠٨٣	٤٦٧٢	٢٩٣٨	٨٠٣
المنـاجم . . .	٣١	٩١٨	٦٣٦٢	٤٦٥٦	٤٤١٨
التجهيز الآلي والنقل .	٥٥	٧١٣	٢٥٤٣	٤١٨	٢٧٣
الأخشاب ، الأثاث ، الخ	١٧١٣	٦٠٣	٨٥٣٨	٢٠٣٥	٩٧٣
متفرقات . .	٣٥٥	٥٨٥	٢٠٨٧	٢٠٥٤	٣٩٦
المجمـوع . . .	٢٦٧٤٣	٦٩٩٠٨	٣٦٧٣٣٦	٢٠٨٧٧٠	٦٦٩٥٣

هذا وتوزيع الفروع الرئيسية في الصناعة عام ١٩٤٧ ، موجود على اللوحـة الرابعـة .

خلال المرحلة نفسها تابع النقل نموه بسرعة . لكن النشاطات الادارية ، هنا ايضا ، هي التي نمت على وتيرة غير عادية . فبعد ان ركدت اثناء الحرب ، اخذت

تزداد على وتيرة مقدارها ٤ر٨٪ بين ١٩٤٥ و ١٩٥٨ . أما الموازنة الاجمالية التي وصلت من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى ٨٢ مليون عام ١٩٤٤ ، فقد وصلت بعد ذلك الى ٢٣١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥١ .

كذلك فان بناء العمارات شهد طفرة جديدة .

ويمكن اجمال تطور النشاط غير الزراعي ، حينئذ ، في اللوحة التالية :

اللوحة رقم ٥

	١٩١٤	١٩٦٠
المداخيل غير الزراعية (بملايين ج. م. حسب قيمة الجنيه عام ١٩٥٨)	٢٠٥	٧٣٧
ومنها المداخيل المدينية (٩٠ ٪) . .	١٨٣	٦٦٠
سكان المدن (بالملايين)	٣ر٢	٥ر٨
دخل الفرد (ج. م. حسب قيمته عام ١٩٥٨) .	٨٠	٧٨
اليد العاملة المستخدمة (بالألوف)	٧٢٨	١٩٣٠
نسبتها المئوية على سكان المدن	٣٢٪	٢٢٪

اما الناتج الصافي من النشاطات غير الزراعية فهو يتطور كالآتي :

اللوحة رقم ٦

(بملايين الجنيهات المصرية حسب قيمة الجنيه عام ١٩٥٨)

	١٩١٤	١٩٣٧	١٩٤٧
الصناعات والأشغال العامة	٣٢	٥٤	٩٣
التجارة	٢٧	٤٦	٧٩
النقل والمواصلات . .	٣٠	٣٧	٤٤
الإدارات	١٦	٣٨	٤٥
الإيجارات	٢٢	٥٠	٣٠
خدمات أخرى	٧٨	١٣٤	١٤٠
المجموع	٢٠٥	٣٥٩	٤٣١

في الوقت نفسه كان السكان العاملون غير الزراعيين يخضعون للتطور الآتي :

اللوحة رقم ٧

	١٩١٤			١٩٥٨		
	في المدن		في الريف	في المدن		في الريف
	بالألوف	٪	بالألوف	بالألوف	٪	بالألوف
الصناعات والحرف والبناء . . .	٢١٢	٢٩	١٥٠	٥٠٥	٢٦	١٥٠
التجارة . . .	٦٦	٩	٢٦	٢٨٥	١٥	١١٠
النقل والمواصلات	٦٢	٩	٢٣	١٧٠	٩	٦٠
الإدارات . . .	٤٣	٦	١٠	٣٠٥	١٦	٧٠
خدمات مختلفة .	٣٤٥	٤٧	١٢٥	٦٦٥	٣٤	٢٤٠
المجموع . . .	٧٢٨	١٠٠	٣٣٤	١٩٣٠	١٠٠	٦٣٠

اما الرقم الذي يمثل اليد العاملة الصناعية (المستخدمة في الصناعةالكبرى) فهو ، بعد أن كان بلا اهمية عام ١٩١٤ ، (٢٠٠٠. . . . عامل) قد أصبح ٩٢ الفا عام ١٩٣٧ و ٢٨٠. الفا عام ١٩٥٨ . واما اليد العاملة المستخدمة في البناء والاشغال العامه فقد وصل الرقم الذي يمثلها من ٤٢ الف عامل عام ١٩١٤ الى ٧٤ الف عامل عام ١٩٣٧ ثم الى ١٥٠ الفا عام ١٩٥٨ .

وأما في ما يتعلق بالبرجوازية الصغيرة الحرفية ، فان الحرف التقليدية قد اخذت بالأفول سريعا ، بينما نمت حرف جديدة متعلقة بالنشاطات المدينية غداة الحرب العالمية الأولى (المرائب وتجهيز المساكن والعناية بها ، الخ ..)

فكان أن وصل عدد الحرفيين التقليديين (في المدن والقرى) من ١٥٠ الفاعام ١٩١٤ الى ٩٥ الفا عام ١٩٣٧ ثم الى ٦٠ الفا عام ١٩٥٨ . هذا بينما ارتفع عدد الحرفيين الجدد من ١٢ الفا الى ٣٨ الفا ثم الى ١.٥ آلاف ، خلال المرحلة نفسها .
والخلاصة ان الرقم الاجمالي الذي يمثل السكان العاملين في الصناعة والحرف لم يتقدم الا ببطء شديد . فهو قد انتقل من ٣٨٠ الفعامل سنة ١٩٠٧ الى ٧١٥ الفا عام ١٩٥٨ ، على وتيرة نمو تساوي ١ر٣ ٪ في العام الواحد .

أما في ما يتعلق بالبرجوازية الصغيرة الأخرى من موظفين واصحاب مهن حرة

ومثقفين وفنيين ومهندسين ، الخ .. فينبغي التمييز بوضوح بين مرتبتها الدنيا — التي تنمو مع نمو النشاطات الادارية — ومرتبتها العليا من حملة الشهادات العليا واصحاب الاختصاص .

فالراهن ان هذه المرتبة الأخيرة شهدت تزايدا في صفوف أصحاب الشهادات، اسرع من تزايد الموظفين الداخلين في الملاكات او البرجوازيين الصغار ذوي الاحوال المزدهرة (اي« النخبة » البرجوازية الصغيرة) .

أخيرا فان عدد البرجوازيين الكبار ظل بالغ الضآلة (٣٪ تقريبا من سكان المدن) .

اما عن تطور المداخيل ، فان مداخيل المؤسسات الراسمالية عام ١٩١٤ لم تكن تتجاوز ١٦ مليونا من الجنيهات موزعة كما يلي : مليونان في المؤسسات الصناعية بالمعنى الحصري ، ٢ر٤ملايين في البناء ، ٤ ملايين في النقل والمواصلات ، ٥ر٦ في التجارة والخدمات . حتى اذا حلت الخمسينات ، كانت هذه الرساميل قد تجاوزت المائة مليون .

وانتقل الدخل الذي تحصله الطبقة المسيطرة من الايجارات في المدن ، من ١١ مليونا تقريبا الى ٥٠ مليونا .

ووصل دخل الملاكات العليا ، في المرحلة نفسها ، من ٣ر٥ ملايين الى ٢٣ مليونا ، ووصل دخل المرتبة العليا من اصحاب المهن الحرة ، من ١٢ الى ٢٠مليونا.
هكذا يكون مجموع الدخل الذي تحصله الطبقة المسيطرة من النشاطات غير الزراعية قد انتقل من ٤٤ مليون جنيه تقريبا عام ١٩١٤ (٢٤٪ من الدخل المديني) الى مائتين وثلاثة ملايين (اكثر من ٣٠٪ من الدخل المديني) .

ولقد كانت مرحلة الحرب العالمية الثانية خاصة ، سخية على رجال الأعمال في مصر . فبين ١٩٤٠ و ١٩٣٤ وصلت الودائع المصرفية من ٤٥ مليون جنيه الى ١٢٠ مليونا .

لكن علينا ان نشير الى ظاهرة كبيرة الدلالة في هذا التطور ولا يمكن التعبير عنها بالأرقام ، وهي تغير النسبة بين دخل الأجانب ودخل المتمصرين ودخل المصريين في قلب هذه الطبقة نفسها .

فلقد انخفض دخل الأجانب لصالح الفئتين الأخيرتين (ولم تصل الضربة الى البرجوازيين المتمصرين الذين يحصلون دخلهم من رأس المال الكبير الخاص وحده ، الا بعد ١٩٦١ ، فأخلوا المجال للمصريين وحدهم في القطاع الخاص وفي قطاع الدولة) .

وعند القطب الآخر من المجتمع كان دخل الفرد من المراتب الشعبية في المدن ينخفض ، منتقلا من ٦٠ جنيها (١٣٩ مليونا من الجنيهات موزعة على مليونين

وثلاثة اعشار المليون من السكان) الى ٥٤ جنيها (٤٣٧ مليونا من الجنيهات موزعة على ٨ر٥ ملايين من السكان) .

الا ان دخل الفرد العامل زاد ـ من ١٩٠ جنيها الى ٢٣٦ جنيها . فـان النزعة الكلية الى الهبوط ناجمة عن التزايد السريع الذي شهدته صفوف الجماهير ذات الطابع البروليتاري ، النازحة من الارياف والمنتشرة في المدن وحولها ـ هذا بالاضافة الى ان هذه النزعة ناجمة عن نزعة أخرى ، مختلفة عما ذكرنا ، الى التناقص المتزايد في استخدام البرجوازيين الصغار والى البطالـة في صفوف البروليتاريا بالمعنى الحصري .

وعلى الجملة ، فان مستوى معيشة الطبقات الشعبية أصيب بضربة قاصمة ابتداء من حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ التي ارتفعت خلالها الأسعار الى ثلاثة امثالها .

الا ان النمو المصطنع في النشاط الصناعي ، وحاجات الجيوش الأجنبية اثناء الحرب ، اتاحت تزايدا مفاجئا في حجم اليد العاملة (فلقد استخدم اكثر من مائتي الف عامل اضافي في القواعد البريطانية ، وزاد حجم البروليتاريا الصناعية بمقدار الثلث) . عليه كان لا بد من قذف مئات الألوف من العمال ، خارج دائرة الانتاج، خـلال السنوات القليلة التي تلت نهاية الحرب .

في الوقت نفسه كان وضع البرجوازية الصغيرة يتردى (فالركود الاقتصادي يصيب البرجوازية الصغيرة الحرفية والمهن الحرة الصغيرة ، بينما تعجز الادارات العامـة عن امتصاص العدد المتزايد من حملة الشهادات) .

والخلاصة ان تطور الدخل القومي وتطور توزيعه على المجتمع المصري في جملته، يمكن تلخيصهما على النحو الظاهر في اللوحة رقم ٨ .

★★★

وبعد فلقد بينا ان مجمل ظواهر الحياة الاقتصادية المصرية كانت تجد نقطـة تلاقيها عند هذا المعطى الأساسي : دخول مصر في قلب السوق الراسمالية العالمية وخضوعهـا لقوانين التخصص الدولي غير المتكافيء الذي عين حدود نمو مصر وحدود انتقالهـا الراسمالي .

وسوف نقدم الآن ثلاث سلاسل من المعطيات الاقتصادية ، تحدد ثلاثـة جوانب من هذه الظـاهرة :

ـ التطور والتقلبات في قيمة انتاج القطن .
ـ بنية التبادلات الدولية في مصر .
ـ أخيرا ، تحويلات الفائض الاقتصادي الى خارج مصر .

كانت اشغال الري في نهاية القرن التاسع عشر قد اتاحت ايصال المساحـة

اللوحة رقم ٨

	١٨٨٢	١٩١٤	١٩٦٠	معدل النمو ١٨٨٢ – ١٩١٤	معدل النمو ١٩١٤ – ١٩٦٠
الدخل الزراعي	١٨٥	٣٠٠	٤٠٠	١ر٦	٠ر٦
الدخل غير الزراعي	١٠٨	٢٠٥	٧٣٧	٢	٢ر٩
المجموع : الدخل القومي بملايين الجنيهات المصرية وفق قيمة الجنيه عام ١٩٥٨	٢٩٣	٥٠٥	١١٣٧	١ر٧	١ر٨
سكان الريف	٦	١٠ر٣	١٧ر٥	١ر٦	١ر٢
سكان المدن	١ر٢	٢ر٣	٨ر٥	٢	٣
مجموع السكان (بالملايين)	٧ر٢	١٢ر٦	٣٦	١ر٧	١ر٧
مداخيل الطبقات ذات الامتيازات					
أ ـ الطبقات الريفية (الملاكون الكبار والمراتب العليا من البرجوازية المتوسطة)	؟	٩٣	١٥٨	؟	١ر٢
ب – الطبقات المدينية البرجوازيون الكبار)	؟	٤٤	٢٠٣	؟	٣ر٥
المجموع	؟	١٣٧	٣٦١	؟	٢ر٢
دخل الفرد (بالجنيه المصري حسب قيمته عام ١٩٥٨)					
أ – سكان المدن					
الطبقات الشعبية والوسيطة	؟	٦٠	٥٤	؟	سلبي
أصحاب الامتيازات	؟	٦٠٠	٨١٥	؟	٠ر٨
العموم	٨٠	٨٠	٧٨	ثابت	ثابت
ب – سكان الريف					
الطبقات الشعبية والوسيطة	؟	١٩	١٢	؟	سلبي
أصحاب الامتيازات	؟	٤٧٠	٧٩٠	؟	١ر٢
العموم	٣٠	٢٩	٢٣	ثابت	سلبي
عموم السكان	٤٠	٤٠	٤٤	ثابت	ثابت

القابلة للزرع من ٤٧٦٤٠٠٠ فدان عام ١٨٨١ الى ٥٦٥٨٠٠٠ فدان عام ١٩١١ — هذا بينما وصلت مساحة المحاصيل (المواسم) الى ٧٧١٢٠٠٠ فدان .

وكانت زراعة القطن هي المستفيدة الرئيسية من كل هذا ، اذ احتلت عام ١٩١٣ ، ٢٢٪ من مساحة المحاصيل . في الفترة نفسها كانت مساحة محصول القمح تهبط من ٢١٪ من المجموع عام ١٨٧٩ الى ١٧ ٪ عام ١٩١٣ .

ثم اخذت نسبة المساحة المزروعة قمحا وذرة تهبط ، بعد ذلك ، ببطء ولكن باستمرار . وبدات مصر ، التي كانت ، في السابق ، تكفي نفسها من القمح ، تستورد منه كميات متزايدة .

وكان القطن ينزع الى الحلول محل القمح ، لأن مبيع الأول ، في اطار السوق العالمية ، يتيح الحصول على ضعف ما يتيح مبيع الثاني الحصول عليه .

هكذا وصل حجم محصول القطن من ٣١٠٠٠٠٠ قنطار عام ١٨٧٩ الى ٤١٠٠٠٠٠ قنطار عام ١٨٩٠ ثم الى ٧٧٠٠٠٠٠ قنطار عام ١٩١٣ .

منذ ذاك بات ازدهار مصر مبنيا على القطن وزادت سرعة العطب التي يتسم بها الاقتصاد المحلي زيادة كبيرة . فالثابت ان اسعار القطن المصدر وكمياته تبقى عرضة لتقلبات ذات شأن . فالقطن واحدة من اقل المواد الاولية استقرارا في السوق الراسمالية العالمية (يصل متوسط الترجحات السنوية في اسعاره الى ١٨٪ وفي كمياته المصدرة الى ٢٣٪) . بالاضافة الى ذلك ، باتت هذه النزعة الى التقلب تتجه نحو الازدياد ، منذ بداية هذا القرن .

ولقد شهد سعر القطن انخفاضا مستمرا ، من ٢٢ دولارا عام ١٨٧٠ الى ١٤ عام ١٨٨٠ الى ١٢ عام ١٨٩٠ الى ٧ عام ١٨٩٧ . وفي بداية القرن ، عاد فشهد ارتفاعا مؤقتا اثناء الحرب وبعدها مباشرة (٢٨ دولارا عام ١٩١٦ و ٩٠ عام ١٩١٩)، ثم تأكدت بعنف نزعته الى الانخفاض من جديد عام ١٩٢٦ وتسارعت مرة أخرى عام ١٩٣٠ . ثم بدأ بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الكورية ارتفاع جديد مشهود ، تلاه فورا سقوط هائل (سوف نعود في ما بعد الى حديث هذه المرحلة).

اما اسباب هذا الانخفاض فهي ، في جوهرها ، خارجة عن الاقتصاد المصري، وهي تشكل مظهرا ذا دلالة خاصة من مظاهر التبعية العضوية لهذا الاقتصاد تجاه السوق الراسمالية العالمية : فهناك انخفاض المستوى العام لأسعار المواد الأولية (تتطور عناصر التبادل الدولي لصالح المنتجات الصناعية منذ ١٨٧٠) ، وهناك تنامي استعمال المنتجات المركبة كيميائيا (الحرير الاصطناعي مثلا) وهناك المنافسة التي تمارسها الولايات المتحدة في سوق القطن ، الخ . .

وينبغي ان نضيف الى هذا كله ، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، تراجع انتاج المنسوجات الأوروبية الغربية التي تستعمل القطن كمادة أولية.

واللوحة التالية تبين تطور قيمة المحاصيل المصرية الرئيسية بين ١٩٢٤ و ١٩٥٠ .

اللوحة رقم ٩

قيمة المحاصيل المختلفة (١٩٢٤ – ١٩٥٠)

(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٢٤	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٢	١٩٥٠
القطن وبذوره	٦٥	٤٠	١٤ر٧	٢٧ر٦	٢٤ر٤	٢١٣ر٤
القمح	١٢ر٢	١١ر٧	١٠ر٢	١٠ر٤	٢٣	٢٢ر٤
الذرة الصفراء	٢٠ر٧	١٢	٨ر١	١٢ر٧	٢٤ر٢	٢٢ر٩
الفول	٤ر٢	٣ر٥	٢ر٥	٢ر٥	٥ر٩	٧ر٥
الرز	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٤	٢ر٣	١٢ر٧	٢٤ر٣
الدخن	٣ر٣	١ر٨	١ر٧	٢ر٨	١٦	٧ر٤
الشعير	٢ر٤	١ر٧	١ر٢	١ر٤	٥ر١	٢
قصب السكر	١ر٩	١ر٤	١ر٨	١ر٨	٤	٦ر٥
البصل	١ر٢	١ر٠	١ر١	٠ر٦	٠ر٤	٤ر٦
العدس	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٥	١	٢
محاصيل أخرى ؟	١ر١	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٤	١ر٢	١ر١
المجموع	١١٥ر٥	٧٧	٤٤ر٣	٦٢ر٩	١١٧ر٩	٣١٤ر١

وانه لمن الواضح ان اكثر العناصر تقلبا بين جميع هذه المزروعات هو القطن. وان نزوع قيمته الى الانخفاض لا يعود موضع شك اذا لاحظنا ان الرقم القياسي الذي سجلته هذه القيمة عام ١٩٥٠ كان شاذا تماما (سببه « طفرة » الحرب الكورية) .

اخيرا ، تكشف اللوحة التي نسجل فيها مؤشرات الحجم والقيمة في الانتاج الزراعي العام ، بعض نزعات هذا الانتاج الذي تسيطر عليه زراعة القطن .

بين الحربين زاد انتاج الزراعة المصرية (من ٨٣ الى ٩٣) . لكن قيمة هذا الانتاج انخفضت ، في الفترة نفسها ، خاصة بسبب انخفاض اسعار القطن .

وخلال الحرب نقص الانتاج (لأن السلطات فرضت الحد منه) لكن قيمته اصبحت ثلاثة امثال ما كانت عليه .

بعد الحرب اخيرا ، عاد الانتاج ليشهد انطلاقة معينة . وظلت قيمته تزداد حتى عام ١٩٥١ ثم عادت ، ابتـداء من عام ١٩٥٢ ، فأخذت تعكس الانخفـاض السريع في أسعار القطن .

أما بنية المبادلات الخارجية المصرية ، فنجد وصفاتها في اللوحات الأربع التالية:

اللوحة رقم ١٠
موشرات حجم الانتاج وقيمته

سنوات ما قبل الحرب			سنوات الحرب			سنوات ما بعد الحرب		
	الحجم	القيمة		الحجم	القيمة		الحجم	القيمة
١٩٢٤	٨٣	١٤٥	١٩٤٠	٩٤	٩٤	١٩٤٦	٩٨	٢٠٩
١٩٢٩	٩٣	١١٨	١٩٤١	٨٩	١١٥	١٩٤٧	١٠٠	٢٥٨
١٩٣١	٨٠	٧٥	١٩٤٢	٧٩	١٨٤	١٩٤٨	١١٢	٢٨٥
١٩٣٣	٩٢	٧٨	١٩٤٣	٧٥	١٨٧	١٩٤٩	١١٠	٣٢٥
١٩٣٥	٩٤	٩٤	١٩٤٤	٧٩	٢٢٩	١٩٥٠	١١٩	٤٤٢
١٩٣٧	١٠٣	٩٧	١٩٤٥	٨١	٢٦٧	١٩٥١	١,١٨	–
١٩٣٨	٩٣	٨٩						

يبقى ان نقدر الحصة المحولة الى خارج مصر من الفائض الاقتصادي ـ على صورة ارباح او فوائد من الأسهم تجنيها الرساميل الأجنبية الموظفة في مصر او على صورة اعادة شراء لسندات الدين الخارجي العام او اخيرا على صورة توفيرات يوظفها راسماليون مصريون او متمصرون في سندات خارجية .

بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ بلغت فوائد الدين المدفوعـة للخارج ١٥٠ مليونا مـن الجنيهات . وبلغ الفيض الصافي من التوفير الذاهب الى الخارج ٥٠٠ مليون مـن الجنيهات (حسب قيمة الجنيه عام ١٩٥٨ ، أي ١٢٠ مليونا حسب قيمته فـي الفترة المذكورة) . هذا الفيض يزيد عن راس المال الصافي المتكون خلال المرحلـة نفسها (يبلغ هذا الأخير ٤٨٥ مليونا) . ولو ان هذا الوفر أعيد توظيفه في مصـر نفسها ، لقارب معدل النمو السنوي للنتاج الداخلي ، ان يبلغ ثلاثة امثال ما بلغه فعلا (٣ر٧٪ عوضا عن ١ر٧٪) .

وخلال الحرب العالمية الأولى تراكمت في مصر ممتلكات بالاسترليني ،قيمتها

اللوحة رقم ١١

الصادرات الرئيسية

(بألوف الأطنان والجنيهات المصرية)

	١٩٣٨			١٩٤٩			١٩٥٠		
	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪
القطن	٣٥٩	٢١٢٩٨	٧٢ر٤	٣٦٠	١٠٨٠٨٣	٧٩ر٦	٣٨٩	١٥٢٣٤٤	٨٨ر١
بذور القطن	٣٣٧	١٦١٢	٥ر٥	٢	١٧٧	٠ر١	١	١٢١	٠ر١
الحبوب	٧٩	٧٩٧	٢ر٧	٣٤٩	١٤٦١٥	١٠ر٨	١٨٢	٧٧٩٧	٤ر٥
الخضار	١٥٥	١٠٠٧	٣ر٤	١٣١	١٥٣٣	١ر١	٩٣	٢٣١٣	١ر٣
البترول	٢١٤	٥٤٣	١ر٨	٤٥٠	٢٥٨٥	١ر٩	٣٧٢	١٩٧٣	١ر١
الفوسفات	٤٠٣	٣٠٧	١	١٤٧	٣٤٠	٠ر٣	٥٠٢	١٠٧٣	٠ر٦
القطن المغزول	—	—	—	٤ر٧	١٨٥٢	١ر٣	٥ر٣	٢٣٤٢	١ر٣
منتجات أخرى	—	٣٦٦٩	١٣ر٢	—	٦٦٩٠	٤ر٩	—	٤٩٩٦	٣
المجموع	—	٢٩٢٣٣	١٠٠	—	١٣٥٨٧٥	١٠٠	—	١٧٢٩٥٩	١٠٠

اللوحة رقم ١٢

المستوردات الرئيسية

(بألوف الأطنان والجنيهات المصرية)

	١٩٣٨			١٩٤٩			١٩٥٠		
	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪	الكمية	القيمة	٪
الحبوب	١٦	١٠٧	٠ر٣	٥٩٥	١٧٩١٤	١٠ر١	٦١٤	١٧٦٤٣	٨ر٣
الشاي والقهوة	١٧	١١١٧	٣	٢٦	٧٨٣٧	٤ر٤	٢٢	٨٦٠٣	٤ر١
الأنسجة القطنية	١٩	٣٣٣٩	٩	٥	٤٨٣٧	٢ر٧	٦	٥٨١٥	٢ر٧
المغزولات والمنسوجات من الحرير والصوف	٥	٢٠٢٩	٥ر٥	١٣	١٢٧٢٥	٧ر٢	١٥	١٤٦١٣	٦ر٧
المواد الكيميائية	٢٧	٧٩٨	٢ر٢	٣٦	٣٩٤١	٢ر٢	٦٠	٥٥٩٨	٢ر٦
الأسمدة	٥١٤	٢٩٥٥	٨	٦٢٠	١١٣٨٥	٦ر٤	٦٨٤	١٢٥٤٥	٥ر٨
— ؟	٣٠٣	١٧١١	٤ر٦	٣٤٧	٩٢٠١	٥ر١	٣٧٤	٩٨٩٣	٤ر٦
الفحم	١٥٤٨	٢٠٠٧	٥ر٤	٣٧٦	١٠٨٦	١	٢١٩	٩٩٧	٠ر٥
البترول	٦٩٨	٢٣٨٧	٦ر٤	٩٦٢	١٠٠٣٨	٥ر٦	١١٦٧	٩٠٢٣	٤ر٢
الحديد والفولاذ	٢١٩	٣٠٨٠	٨ر٣	٢٦٠	١١٩٤٣	٦ر٧	٣٤٨	١٣٨٤٧	٦ر٥
الآلات	٢٨	٢٤٠٢	٦ر٥	٧٢	١٨٩٨٨	١٠ر٦	٦١	١٧٦٢٥	٨ر٣
العربات ذات المحركات وقطعها	١٠	١٢٢٠	٣ر٣	١٩	٦٧٥٥	٣ر٨	١٥	٦٢٠٦	٢ر٨
الذهب (بألوف الغرامات)	١	١٢٦	٠ر٣	٢٥	١١٧٠٨	٦ر٦	٣٢	١٦٢١١	٧ر٦
سلع أخرى		١٣٦٧٦	٣٧ر٢		٤٩١٥٣	٢٧ر٦		٧٤٦٤٠	٣٥ر٣
المجموع		٣٦٩٤٥	١٠٠		١٧٨٢٣٠	١٠٠		٢١٢٦٨٢	١٠٠

اللوحة رقم ١٣ توجه التجارة الخارجية

(٪ من القيمة الاجمالية)

	المملكة المتحدة		القارة الأوروبية		الولايات المتحدة		الشرق الأوسط		بلدان أخرى	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
١٩٣٨	٢٣	٣٢	٤٨	٤٤	٧	٢	٧	٧	١٦	١٤
١٩٤٣	١٧	٣٠	٢	١	١١	٩	٤٣	٢٢	٢٨	٣٩
١٩٤٦	٢٩	١٦	٢٦	٣٥	١١	٨	٢١	١٤	٢٠	٢٨
١٩٤٩	٢١	١٧	٣٣	٤٤	٨	٣	١٠	٦	٢٧	٣٢
١٩٥٠	١٩	٢١	٤١	٤٤	٦	٩	٩	٥	٢٥	٢١
١٩٥١	١٥	١٩	٣٥	٤٠	٢٣	١٠	٨	٥	١٩	٢٧

اللوحة رقم ١٤ ـ تجارة الاستيراد والتصدير مع الزبائن الرئيسيين

(بألوف الجنيهات المصرية)

	١٩٥٠			١٩٥٢		
	استيراد	تصدير		استيراد	تصدير	
المملكة المتحدة	٤١ر٣	٣٨ر١	-٣ر٢	٢٩ر٥	٦ر٤	-٢٣ر١
فرنسا	٢٠ر٨	١٤ر٧	-٦ر١	١٤ر١	١٨ر٢	٤ر١
إيطاليا	١٥ر٥	١٤ر٩	-٠ر٦	١٢ر٢	١٥ر٥	٣ر٣
الولايات المتحدة	١٢ر٦	١٥ر٤	٢ر٨	٣٥ر٨	١٦ر٨	- ١٩
الاتحاد السوفياتي	٥ر٩	٨ر٨	٢ر٩	١٠ر٩	١٠	-٠ر٩

١٣٩ مليونا من الجنيهات . هذه الممتلكات استعمل منها ما يقارب الخمسين مليونا لتسديد قيمة المستوردات الاضافية بعد الحرب واستعمل الباقي لاعادة شراء سندات الدين الخارجي .

وبين ١٩١٤ و ١٩٣٧ ، صدر ما تفارب قيمته مائة مليون جنيه من الارباح. ووصلت القيمة الاجمالية للوفر المصدر الى ٨٠٠ مليون من الجنيهات تقريبا (حسب قيمة الجنيه عام ١٩٥٨ ، اي ١٩٠ مليونا حسب قيمته في الفترة المذكورة) . ولو ان هذا الوفر اعيد توظيفه في البلاد ، لأتاح نموا مقداره ٣٪ في العام عوضا عن ٧ر١٪ .

هذا السياق نفسه هو الذي تكرر ، ولكن على صعيد اوسع بكثير ، خلال الحرب العالمية الثانية . فلقد راكمت مصر ممتلكات بالاسترليني تبلغ قيمتها ٤٥٠ مليونا من الجنيهات . واستعمل هذا المبلغ في تسديد الدين الخارجي كله خاصة، وفي امتصاص العجز من الميزان التجاري . اما ما تبقى منه فقد أتاح تسوية العلاقة الانكليزية المصرية بعد تأميمات ١٩٥٦ – ١٩٥٧ .

هكذا صدّر ما يساوي ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا (حسب قيمة الجنيه عام ١٩٥٨) . ولو ان هذا الوفر اعيد توظيفه ، لأتاح نموا صافيا مقداره ٣ر٤٪ في العام ، عوضا عن ٤ر١٪ .

★★★

غداة الحرب العالمية الثانية ، دخلت بنية الانتقال في مرحلة ازمة حادة ، اتسمت بوضع اقتصادي لايطاق بالنسبة للاكثرية الساحقة من الشعب المصري وبعجز الطبقة المحلية المسيطرة ، في الأساس ، حتى عن دفع نمو راسمالي اكثر حيوية ، اي عن حل اكثر مشاكل الانحجاز الاقتصادي الحاحا في اطار نظام الاستغلال القائم .

فالحال ان جهدا كثيفا مركزا على التوظيفات الصناعيةذات المدىالطويل ، كان وحده القادر ، في هذا الاطار ، على تجاوز الأزمة المذكورة (باتاحة انطلاقة جديدة لمجمل القطاعات الاقتصادية وبامتصاص قسم من اليد العاملةالفائضة) .

ولكن ، علاوة على ان هذا الجهد المكثف في التوظيف لم يبذل ، فانالصناعات الخفيفة القائمة فعلا والتي استنفدت الامكانات المتاحة لها في حدود السوقالمصرية، دخلت في فترة ركود أثرت عليها جميعا ، على وجه التقريب .

في الوقت نفسه كانت الايرادات منتصدير القطن قد بدات في الانخفاض (لم تشكل « الطفرة » التي سببتها حرب كوريا الا برهة قصيرة) . ومن عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٣ ، كانت كميات القطن المصدرة تزداد (بألوف الأطنان : ٢٤٤ ، ٢٧٠، ٣٤٦) بينما كانت الايرادات الاجمالية تنقص (بألوف الجنيهات المصرية : ١٦٤،

١٢٦ ، ١١٦) . هكذا فان سعر الطن الواحد من القطن قد انتقل من ٦٧ جنيهـا مصريا الى ٤٥ ثم الى ٥ر٣٣ .

ولما كانت الايرادات من تصـدير القطن تشكل العامل الحاسـم في النشاط الاقتصادي ، فقد نجم عن ذلك اختلال عام في التوازن الاقتصادي ، زادته خطـورة نشاطات المضاربة التي لا ضابط لها (كان الطابع الطفيلي للتوظيفات ينضـاف هنا الى قلق طبقة شعرت بحتمية نهايتها) .

عليه لم يكن ما يأتي به القطن من القطع الصعب أقل من السابق فحسب ، بل ان ما استمر في المجيء ، اخذ يوزع على نحو متزايد الفوضى والطابع المريض . ثم ان هرب الرساميل الى خارج مصر ازداد حدة على حدة في السنوات الأخيرةمن عهـد فاروق .

هذه المجموعة من الظواهر عبرت عن نفسها في تضخم متزايد ، أوقع علـى كاهل الجماهير الشعبية أهم الآثار الناجمة عن الأزمة المستعصية التي كانتحياها الطبقـة المسيطرة .

✓

الفصل الثاني

أزمة نظام الانتقال وانطلاقة الحركة الشعبية الوطنية والديمقراطية

افلاس الطبقة المسيطرة سياسيا :

كان من شأن الحرب ان اضعفت اساسا مجموع الدول الامبريالية من الناحية السياسية والعسكرية . مظهرة للعيان جميع عورات الراسمالية ومصيبة بالشلل قسما كبيرا من قدرة هذه الدول على قمع الجماهير ، مما أتاح انطلاقة شعبية ثورية عارمة ذات مدى عالمي . من ناحية اخرى ادى دور الاتحاد السوفياتي خلال الحرب والدعم الحاسم الذي اعطته انتصارات الثورة الصينية الكبرى للمعسكر الاشتراكي الى ابراز طريق الحرب الشعبية والاشتراكية ، فوجدت الحركة الشعبية العالمية في ذلك سندا سياسيا مكينا واتجاها ايديولوجيا منتصرا ، في آن معا .

هكذا بدات الجماهير الثورية في القارات الخمس ـ وبينها ، للمرة الأولى في التاريخ جماهير القارات الثلاث المقهورة ، آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ـ تطرح طرحا ملموسا مسألة سلطة الشعب الثورية . وفي الحين الذي كان النظام الراسمالي العالمي فيه يشهد تناقصا شديدا في قدرته على القمع ، كان يخسر ايضا قدرته الايديولوجية على كبح الانطلاقة الثورية للجماهير .

معقل وحيد كان قد احتفظ بقوته ، في قلب المعسكر الراسمالي : هذا المعقل هو الولايات المتحدة التي اخذت تتقدم ، منذ غداة الحرب ، لتحل تدريجيا محل البرجوازيات الأمبريالية الأوروبية في مستعمراتها ، وحتى لتسيطر مباشرة على هذه البرجوازيات في بلدانها نفسها . هكذا كانت الأمبريالية الأمريكية تعد نفسها لتصبح شرطي العالم الرئيسي في وجه جميع شعوب الأرض التي كانت تجد مصالحها المتلاحمة في الاتحاد وفي عزل هذه الأمبريالية ودحرها .

من الناحية الاقتصادية ، كانت أزمة الراسمالية العالمية تجد العبير الأساسي عنها ، في انكماش السوق الراسمالية العالمية من جهة ـ بعد ان انفصلت عنها الديمقراطيات الشعبية في أوروبا وآسيا ـ ومن جهة ثانية في الحركة الثورية العالمية

داخل البلدان المقهورة التابعة وداخل الحواضر الأمبريالية نفسها ، وهي الحركة التي جعلت استغلال الجماهير اكثر صعوبة والأرباح اكثر هشاشة .

وكانت الشعوب العربية اذ ذاك خاضعة بشكل رئيسي لدولتين أمبرياليتين متردیتین ، من بين أكثر الدول تأثرا بالحرب ، وهما انكلترا وفرنسا . وهذا بينما كانت الولايات المتحدة ، بعد ان اتخذت لها موقعا في المملكة العربية السعودية ، تعد نفسها ، منذ ما قبل انتهاء الحرب ، للاستحواذ على مواقع نفوذ واستغلال جديدة في المنطقة وذلك على حساب منافسيها الذين استبد بهم الضعف . وكانت مصلحتها في هذه المنطقة ذات طبيعة استراتيجية (قواعد مساندة على البحرين المتوسط والأحمر وممر بين البحرين وصلة وصل بين افريقيا وآسيا) وذات طبيعة اقتصادية في ان معا (خاصة الخزان الأسطوري من البترول الرخيص الثمن) .

هكذا لم تصطدم الحركات الثورية العربية بمستعمريها المباشرين ــ الذين ضعفوا كثيرا ــ فحسب ، بل اصطدمت ايضا ، اكثر فأكثر ، بالاستعمار الأمريكي الجديد .

وكان أن احدث الاندفاع الأمريكي ، منذ ما بعد الحرب مباشرة ، تغييرا رئيسيا في ميزان القوى السياسية داخل الشرق الأوسط العربي ــ تجلى ذلك في انشاء دولة اسرائيل الصهيونية ، التي شكلت في ما بعد نقطة الارتكاز الرئيسية للامبريالية الأمريكية في المنطقة وكونت جهازا عملاقا للقمع والقهر الوطني موجها ضد الحركة الثورية للشعوب العربية . (١)

وكانت الشعوب العربية تشهد مع نهاية الحرب العالمية مرحلة انطلاقة سياسية ــ وطنية وديمقراطية ــ لا سابقة لها . وكان التعبير عن التناقضات بينها وبين الأمبريالية (وهي التناقضات التي احتدمت سريعا أثناء الحرب) قد أمكن خنقه الى حد ما في ظل حالة الحرب . لكن هذا الخنق لم يزده الا عمقا وعنفا ما ان انتهت الحالة المذكورة .

وكان الغضب والعنف الثوريين قد اتجها ، بادىء ذي بدء ، ضد دول الاحتلال مباشرة . لكن دولة اسرائيل التي كانت في طريق التكوين ، والولايات المتحدة التي كانت تتقدم عبرها في العالم العربي ، اخذت توضع ، تدريجيا في صف القوى العدوة ، اي في صف القوى التي كانت تنزع ، بشكل او بآخر الى قهر الشعوب العربية واستعبادها واستغلالها .

وبموازاة التيار الوطني ، اخذ تيار وطني ينمو نموا سريعا ، في النهاية ، معلنا العداء للطبقات المسيطرة المحلية التي كانت عبودتيها لدول الاحتلال الأمبريالية تتخذ ، مع هزيمة فلسطين ، ابعاد الخيانة الوطنية الفاضحة وتبرز للعيان افلاس

١ ــ انظر الملحق رقم ١ : حول دولة اسرائيل .

هذه الطبقات النهائي ايديولوجيا واقتصاديا وسياسيا . تلك كانت ـ وعلى درجة خاصة من الحدة ـ حالة مصر .

فمنذ نهاية الحرب ، اخذ تمرد كل من الطبقات الشعبية المصرية ينعطف ، عبر تطلعاتها الخاصة ، نحو الرمز الذي تتركز فيه كل الشرور وكل المآخذ ،اي نحو السيطرة البريطانية وخاصة نحو جيش الاحتلال .

هذا الجيش كان هو القوة القمعية الرئيسية والتجسيد المحسوس ابدا لضعف الشعب . لكن حضوره لم يكن حضور جهاز قمع عنيف فحسب ، يتدخل ـ أو يهدد بالتدخل ـ مباشرة ضد كل تمرد هام ، بل كان ايضا حضور جهاز قمع ايديولوجي موجه ضد جميع الطبقات المصرية . فالحال ان هذا الحضور كان تابيدا لوضع **دونية اساسية** يعاني منها المصريون بالنسبة الى الأجانب . وفي اطار السيطرة الانكليزية المباشرة على مصر ، كان جيش الاحتلال يشدد من مختلف مظاهر هذه السيطرة اذ يعطيها طابعا لا وطنيا يشعر به كل مصري . كان ذلك الجيش ينزع اذن الى تأسيس السيطرة الاجنبية على اكثر اشكال القمع **اكتمالا** ، اي على الشكل الذي يتمثل في اقناع المقهورين بأنهم ، **بحكم الطبيعة** ، ادنى من قاهريهم .

هذا الشكل من القمع الايديولوجي الذي يعود تاريخه الى التدخل العسكري الدامي الذي قام به الجيش البريطاني عام ١٨٨٢ لقمع أي ميل وطني مصري ، كان يعتمد اذ ذاك **على التفوق التاريخي للراسمالية الأوروبية بالنسبة للنظام المصري نصف الاقطاعي .**

والحال ان نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تعني في مصر نهاية العهد الذي كان فيه هذا الشكل من اشكال القهر قابلا للاحتمال . ولا يكفي ان نعلل ذلك بان النضالات الشعبية ضد الاحتلال كانت ، منذ ثورة ١٩١٩ ، قد نمت الشعور القومي والتطلعات الوطنية والمعادية للامبريالية لدى جماهير متزايدة الاتساع ، بل ينبغي ان نضيف ان نهاية الحرب شهدت انحطاط بريطانيا بغتة ، كدولة امبريالية عالمية وشهدت في نفس الوقت هجمة شعوب عديدة كانت تقهرها بريطانيا ، خاصة في آسيا وفي الشرق الأوسط .

ثم اخذت قوة الانطلاقة الجماهيرية الوطنية تنمو بسرعة . فانطلاقا من عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، لم تعد هجماتها المتوالية تلاقي من قبل السلطات البريطانية والمحلية الا بوادر قمعية تنم عن قلة الدراية وتتخللها ترددات لم يكن من شأنها ، في المقابل ، سوى اذكاء الشعلة المعادية للامبريالية .

في هذا الوضع ، اخذت الطبقة المحلية المسيطرة تبدو عاجزة سياسيا عن السيطرة على الأحداث اي عن كسر الحركة الجماهيرية الوطنية والديمقراطية وتنفيسها .

ومن السمات الرئيسية للطبقة المسيطرة المصرية انها غير منقسمة الى فروع

متمايزة ذات مصالح خاصة متكاملة التحديد ، بل هي ، على العكس من ذلــك ، موضع تجاذب بين نزعات اقتصادية وسياسية مترابطة ومتناقضة في آن معا . هذه السمة ــ وهي ناجمة عن وضع انتقال لم يكن قد وصل ، ولم يكن في وسعـه ان يصل الى حالة نضوج نهائية ــ كانت تنعكس مثلا في ان شخصا واحدا كانت تتجاذبه نزعات متعددة تختلف باختلاف الظروف .

وكانت السمة نفسها تنعكس خاصة في انعدام وجود احزاب سياسيـــة ، ترتبط بفروع متمايزة من هذه الطبقة ، ويبلور كل منها رؤية سياسية متماسكة ؛ وفي تشكل احزاب سياسية صغيرة متعددة تميز بينها فوارق في الأسلوب واللهجة والميول الشخصية قبل ان تميز بينها خلافات متكاملة التحديد في المصالح .

في هذا الاطار ، نستطيع ، ان شئنا التبسيط أن نستخرج ثلاث نزعـات اقتصادية ــ سياسية (لكل منها ناطقون افراد باسمها يملكون صفة تمثيلية فعلية) وهي تتقاسم هذه الطبقة ولكن دون ان تستطيع واحدة منها توليد تيار سياسي مستقل قادر على اقتراح مخرج من ازمة النظام .

فلقد كان ثمة اولا نزعة « ارستقراطية » متجهة نسبيا نحو الماضي ومرتبطة بجميع الامتيازات نصف الاقطاعية وعاجزة عن تصور جواب على نقمة الشعب غير القمع العنيف وعن تخيل مصر دون الحماية البريطانية .

وكان اشد ممثليها تعصبا كبار الملاكين من ذوي الأصل التركي ، وهم مقربون كثيرا او قليلا من القصر ولا يحسنون في معظم الأحوال التكلم باللغة العربية . في ايدي هؤلاء ــ وخاصة في يدي الملك وهو أقواهم ــ كانت تتركز السلطات السياسيـــة الرئيسية .

ولنذكر ، مرة اخرى ، بأن ما نتحدث عنه هو **نزعة** ، لا رؤية سياسية متكاملة، لأن هؤلاء الأرستقراطيين انفسهم كانوا يملكون ، احيانا كثيرة . حقائب اسهم في المدينة ومساحات من الأرض في الريف ، زرعت اشجارا مثمرة وخضارا بوسائـل راسمالية حديثة .

اما النزعة « الوطنية » فكانت تجذب من بين اعضاء الطبقة المسيطرة عناصر وطنية ذات اصل مصري (بينها الريفي والمديني ، المسلم والقبطي) من أولئك الذين كانت هيمنة الطاقم الأرستقراطي والغربي على جهاز الدولـة تنتقص نسبيا مـن مكانتهم ، والذين كانوا ، لهذا السبب ، يظهرون ميلا خاصا الى توسيع **الاطار المصري للدولة والاقتصاد** ، عن طريق الاصلاح ، وحتى الى الاستفادة ، لهذه الغاية ، من ظروف الحركة الوطنية والديمقراطية الشعبية (في ظروف كانوا يستطيعون فيها تحويل مجرى هذه الحركة في اتجاههم ، لافتقارها الى القيادة البروليتاريـــة ، وبالتالي الى الفعالية المستقلة) . وكانت قيادة حزب « الوفد » ، غداة الحرب تعكس هذه النزعة ، على وجه التقريب .

الا ان هذه النزعة لم تكن اشد النزعات دينامية على الصعيد الاقتصادي . بل كانت ، على العكس من ذلك ، تعبر عن مزاوجة بين برجوازية الاعمال وبين بضعة من اكثر الملاكين العقاريين المصريين رجعية (امثال سراج الدين والبدراوي ، الخ ..) الذين وان كانوا يقفون ضد الأرستقراطية المسيطرة على القصر ، من ذوي الأصل التركي ، الا انهم يعلنون عداءهم الجازم لكل اعادة نظر في وضع الملكية الكبيرة . لذا كان على قيادة « الوفد » أن تستبعد فكرة القيام باصلاح زراعي .

تبقى النزعة « الحديثة » ، اخيرا ، وكانت تجتذب من البرجوازية الكبيرة ، عناصر متجهة بحزم الى التوظيفات المدينية ومنفصلة تاريخيا ، أكثر من سواها عن الملكية الكبيرة التقليدية .

لكن هذه العناصر كانت ، على وجه التعميم ، اوثق العناصر ارتباطا بالتوظيفات الأجنبية ــ البريطانية والفرنسية ــ وكانت تبني آمالها في توسع لاحق على الرساميل الأمريكية .

كان هذا ، خاصة ، شان كبار الراسماليين المصريين الذين ربطوا قسما هاما من ثروتهم بالتوظيفات المدينية وتكونوا في مدرسة بنك مصر وفي اطار اتحاد الصناعات المصرية الذي يسيطر عليه راس المال الأجنبي ، وكان هذا أيضا شأن كبار البرجوازيين المتمصرين الذين لا تربطهم صلة تاريخية بالملكية العقارية ، بل هم مرتبطون بالجاليات الأجنبية .

اما ابرز ممثليهم فكانوا حافظ عفيفي (رئيس الديوان الملكي سابقا ورئيس بنك مصر) وصدقي باشا (الرئيس السابق لاتحاد الصناعات المصرية ورئيس الوزارة الذي يعتبر رمزا للقمع) وعلي ماهر (رئيس الديوان الملكي سابقا والضالع في جميع مؤامرات السلطة) والسعديين (المنشقين عن الوفد) الخ ..

وكانت النزعة « الحديثة » أعنف نزعات البرجوازية الكبيرة في معاداة الوطنية والديمقراطية . وكان اصدق عناصرها تمثيلا لها ، مستعدين للتضحية ببعض مصالح الملاكين العقاريين الكبار ، لكنهم كانوا في الوقت نفسه ، عاجزين تماما عن اعادة النظر في صلاتهم المتازة مع الاحتكارات الأمبريالية . ولم يكن في وسعهم تصور نمو للصناعة خارج الاطار الضيق من التبعية السياسية والمالية والتقنية الذي كانت الاحتكارات البريطانية قد اختطته منذ البداية لهذا النمو . لذا فهم بوصفهم رواد الصناعة المصرية التابعة ، قد باتوا عقبة في وجه اي تصنيع لاحق للبلاد .

وكانت التناقضات بين هذه النزعات الثلاث قد وجدت اطارا للتعبير عن نفسها بين الحربين العالميتين ، في الملكية البرلمانية التي قامت غداة ثورة ١٩١٩ . فالحال ان هذا الاطار قد أتاح للطبقة المسيطرة حل تناقضاتها الداخلية ، لخير مصالحها المشتركة وطبقا لمقتضيات السيطرة البريطانية ووفقا للضرورات السياسية المتغيرة (ضرورة قمع الحركة الجماهيرية ، الوطنية والديمقراطية ، بالعنف ، أو ضرورة

وضعها ، عن طريق المزايدة ، في مجرى مناسب) .

وكان النظام يعمل انطلاقا من مؤسستين متنافستين (القصر والوفد) ، ظل في وسع السفارة البريطانية ان تعتمد عليهما معا أو أن تعتمد على واحدة منهما دون الأخرى ، حسب الظروف . اما القصر فكان اداة **الحكم الدكتاتوري** الذي كان يحتل مكان الصدارة طالما اتاح له ذلك وضع البلاد في جملتها وطالما وجد الانكليز ان من الأصلح لهم ادارة شؤون البلاد بواسطته .

في هذه الحالات ، كانت اجهزة الدولة تتبع تماما للقصر ، من الشرطة المصرية الى أدوات القمع الادارية الى مراكز القمع المحلية في الريف الى « العمد » (وهؤلاء كانوا يعتمدون خاصة على المرتبة الدنيا المحافظة من الفلاحين الأغنياء) (١) .

خلال المراحل التي كان القصر يسيطر فيها وحده ، كان الوجه القمعي من السلطة هو الذي يبرز خاصة . من ناحية أخرى كانت النزعة المجددة من الطبقة المسيطرة تستطيع التعبير عن نفسها بمقدار ما تأذن به الأرستقراطية المجتمعة حول الملك وبمقدار التشجيع المتمثل في الضغوط البريطانية ، وذلك عبر الشخصيات الآنفة الذكر وعبر وزارات غير تمثيلية من وجهة النظر البرلمانية .

ولكن حينما كانت حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية تتجاوز في اتساعها حدا معينا ، وحينما كان الانكليز يجدون من المناسب تغيير نهجهم في الحكم ، كان الذي يبرز هو اللجوء الى الانتخابات والديماغوجية البرلمانية . في هذه الحالات كان ثمة حزب واحد قادر على نيل اكثرية مطلقة وواثق من ذلك : حزب الوفد .

قلنا ان **قيادة الوفد** غداة الحرب العالمية الثانية كانت تعكس النزعة القومية عند الطبقة المسيطرة . لكننا لم نعرض بالتحليل بعد **لفعالية** هذه القيادة **سياسيا** ولنفوذها لدى الجماهير .

ونحن لم نحاول فهمها في الاطار التاريخي المعقد الذي شهد ولادتها . فالوفد هو تنظيم قومي اصلاحي تشكل انطلاقا من ثورة ١٩١٩ وظل يعكس ، في احسن حالاته ، قوة الحركة الوطنية المصرية وحدودها بين الحربين .

وهو ، في المنطلق لم يكن الا مجموعة صغيرة من الوجهاء البرجوازيين المحافظين الذين كانوا يطالبون ، بوصفهم « وفد الامة » بنظام مستقل لمصر . وحينما عمدت السلطات البريطانية الى نفي وجوه الوفد الرئيسيين (وبينهم سعد زغلول) تكونت حولهم حركة اجماع وطني معادية لبريطانيا امتدت من أقصى الشمال المصري الى اقصى الجنوب ومن الجماهير المعدمة الى الملاكين المصريين الكبار (باستثناء الأرستقراطية ذات الأصل التركي) .

حينذاك تحول هؤلاء الوجوه الى اصوات للحركة الوطنية **ودفعوها في وجهة**

---

١ ــ لم يكن الجيش الوطني ــ وهو انذاك قليل العدد ــ يشترك مباشرة في القمع في ظل هذا النظام.

اصلاحية . ثم اخذوا يحطمون تدريجيا الانطلاقة الثورية المستقاة لدى الجماهير الشعبية ـ بخنق اكثر مبادراتها عنفا واكثرها تقدما ـ واخذوا يشيعون وهما مفاده أن المشاكل الوطنية ممكنة الحل بممارسة الضغوط على بريطانيا العظمى وبالاصلاحات الداخلية التدريجية .

وعندما انتهى الأمر بانكلترا عام ١٩٢٣ الى منح نظام استقلال شكلي لمصر ، يقوم على دستور وبرلمان ، فكر قادة الوفد باقامة بنى لحزب وطني ، امتلكوا انطلاقا منه جهازا انتخابيا يستمد قوته من التيار الذي كونته جميع المراتب الوطنية فعلا في مصر .

والواقع ان الوفد ظل حتى عام ١٩٥٢ **يؤطر مجمل** الحركة الوطنية ، وذلك لأسباب عديدة .

اولا كانت مصر واقعة تحت الحكم غير المباشر لدولة اجنبية وتحت السيطرة المباشرة لجهاز سياسي واقتصادي كان العنصر الأجنبي هو صاحب الكلمة النافذة فيه (الأرستقراطية التركية ، حاشية الملك المتعددة الجنسيات ، رجال الأعمال المتمصرين او المرتبطين مباشرة بالأجانب) . هؤلاء كانوا خصوما مشتركين لجميع الطبقات التي لم يكن لوضعها الاجتماعي والسياسي اية قاعدة خارج مصر .

ثانيا لم تكن الطبقة العاملة المصرية على مستوى يتيح لها تولي قيادة ثورية توصل الحركة الوطنية الى نتائجها الأخيرة . ولم تستطع هذه الحركة أن تتجذر وان تقيم اشكالا من التنظيم ذات طابع شعبي حقيقي ، تحفظ استقلالها عن الوصاية الاصلاحية البرجوازية . لذا لم تتجاوز الحركة الوطنية المصرية اطار الاصلاحية ولم تنجح في وصل مسائل النضال ضد الامبريالية بمسائل الديمقراطية الجماهيرية (التي تستلزم تدميراً ثوريا لنظام القمع البريطاني والمحلي واصلاحا زراعيا جذريا ، الخ ..)

وادت غلبة العناصر الأجنبية في قلب البنية السياسية ـ الاقتصادية لمصر ، تحت هذه الشروط ، الى تكوين ارض نما عليها الوهم القائل بأن « جميع المصريين » ذوو مصالح **اساسية** مشتركة ـ اي انهم يميلون الى تغليب النفوذ البرجوازي داخل الحركة الوطنية .

اخيرا كان نظام الانتقال الذي ميز نمط الانتاج المسيطر ، يحدد مناخا سياسيا كانت الانتقائية والمزج بين النزعات وميوعة الاختيارات التكتيكية فيه اكثر ارادة في التعبير عن التداخل الموضوعي للمصالح المتناقضة من التيارات الايديولوجية القاطعة التحديد ، وذلك في غياب سياق ثوري جذري يسعه أن **يستقطب المتناقضات نهائيا** وان **يحطم آلة هذا الانتقال** .

في ظل هذه الشروط استطاع الوفد ، ابتداء من عام ١٩١٩ ، أن يتلقى التيار

المتكون من مختلف الطبقات المصرية (١) فعلا ، وان يحوله نحو الاطار الاصلاحي الدستوري . بهذا المعنى جعل الوفد من نفسه **أداة اضافية للسلطة** ، يتحملهـــا الانكليز او يستدعونها حينما يبدو لهم ان الوضع السياسي يستلزم شكلا من الحكم غير الشكل الدكتاتوري الذي كان يمارسه الملك .

وينبغي ان نحدد أن الوفد لم يكن يملك في هذه الحالات الا **هامشا معينا من السلطة** . ولا يقتصر الأمر على أن الانكليز كانوا يضعون حدودا مطلقة لهامش السلطة هذا ، بل ان القصر كان يحتفظ دائما بقسم من السلطات (المراكز الحساسة فـي جهاز الدولة التي كان رجال الملك يمسكون بها بكثير أو قليل من القوة ، بالاضافة الى احتفاظ الملك بأجهزة بوليس تابعة له و ب «ديوان » يشكل وزارة حقيقية موازية للوزارة الأخرى الخ . . .)

لهذا لم تكن الوزارات الوفدية ، في اي وقت الا شكلا **ملحقا** من الحكم . لكن اهميتها السياسية كانت ضخمة . فلقد كانت تتيح ابطال مفعول كل انطلاقة وطنية شاملة ، اذ توجهها في طريق الانتخابات وفي طريق « انتداب حزب الأمة » لتحقيق آمالها . وما أن يصل هذا الحزب الى السلطة حتى يجد نفسه مسوقا الى **تدبير** اوضاع النظام الانتقالي وفقا لأشد المتطلبات الحاحا في الحركة القومية التي حملته الـى الحكـم .

وكان يظهر للانكليز ما لا بد له من القيام به من تنازلات ويظهر لناخبيه أن من المحال الحصول على شيء آخر ، في ظل الشروط القائمة ، وكانت الوزارة الوفدية تقال دائما من قبل الملك بعد أن تنجز تنفيس الانطلاقة الوطنية وتمسي العودة الى تغليب الشكل التسلطي من الحكم أمرا ممكنا .

انطلاقا من هذا الحزب بدات النزعة « القومية » في الطبقة المسيطرة تولد وتنمو تدريجيا ، محافظة على صلتها بالسلطة وبالحركة الوطنية في آن معا . ولقد جرت في طريقها مزيدا فمزيدا من عناصر الطبقة المسيطرة الذين ما لبثوا ان استولوا على جميع مقاليد الحزب ، فطردوا من قيادته الفعلية ممثلي المراتب البرجوازيـة المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة .

والخلاصة ان الوفد كان يشكل مجرى لشعور مشترك بين جميع المصريين الذين عانوا الكبت ، بدرجات متفاوتة من السيطرة الأجنبية : عنينا التطلع الـى الكرامة الوطنية ، الى الاستقلال الوطني . لكن الحزب كان يقدم لهذا التطلع اطارا سلفيا اصلاحيا يعبر فيه عن نفسه ، فيتيح بذلك للبرجوازية الكبيرة المصرية أن

---

١ ـ كانت تنفصل من قمة هذا التيار ومن قاعدته ، عند مختلف المنعطفات في التاريخ المصري بعد ١٩١٩ ، مجموعات سياسية صغيرة تنزع اما الى الانفصال عن التيارالقومي واما الى الانخراط ، على العكس من ذلك ، في فئات سياسية أقلية تملك اختيارات أكثر وضوحا وأكثر تماسكا (الاخوان المسلمون ، الشيوعيون ، مصر الفتاة ، الضباط الأحرار ، الخ . .)

تسخر الحركة الوطنية لأغراضها ، ويثبط كل مبادرة جماهيرية مستقلة .

هكذا كان الوفد ، في نهاية التحليل ، جزءا من البنية السياسية العامة العاملة في خدمة الطبقتين المسيطرتين الأجنبية والمحلية اي البنية المنصرفة الى تأبيد عجز الجماهير الشعبية عن التزود بحركة ثورية صحيحة مستقلة وبالتالي عن قلب السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والايديولوجية لهاتين الطبقتين .

وفي نهاية الحرب ، كان الوفد قد بات حزبا ، ويريد فرع هام من الطبقة المسيطرة ان يجعل منه اداة للسلطة اكثر نفوذا واشد قدرة على الحسم مما كانت عليه في السابق ، وذلك خاصة على حساب النزعة الأرستقراطية الشديدة التعصب لبريطانيا . بل ان قسما من العناصر المجددة اخذ يتحلق تدريجيا حول الوفد ، لاعتقاده انه قد بات من المفيد انتزاع تنازلات هامة من الانكليز وان هذا الحزب وحده قادر على ذلك ، باعتماده على الانطلاقة الجماهيرية الوطنية المعادية لبريطانيا .

لكن الفرصة كانت قد ضاعت . فلم يعد ممكنا **استخدام** الحركة الوطنية الشعبية في اطار المصالح العامة للطبقة المسيطرة .

فالتطلعات المعادية للامبريالية لدى اوسع الجماهير والمشاكل التي كانت ازمة نظام الانتقال تطرحها على هذه الجماهير لم يعد لها من حل في الاطار المذكور . ذلك ان الموجة الوطنية الشعبية اخذت تتخطى ، على مراحل ، نطاق المؤسسات السياسية التي انشاها دستور عام ١٩٢٣ ، أي انها اخذت **تتخطى القصر والوفد في آن معا .**

وكان شلل النزعات المختلفة العاملة في قلب الطبقة المسيطرة ــ كما اشرنا ــ تعبيرا عن التضامن الموضوعي بين مصالح هذه النزعات . فالانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية لصالح الطريق الراسمالي بات محالا ، على أيدي ممثلي البرجوازية المدينية ــ بسبب صلاتهم العضوية بالملكية العقارية او بالمصالح البريطانية او بهذه وبتلك .

لذا فان ما اخذت الجماهير تشعر به بوضوح متزايد هو **الفراغ السياسي ،** أي تفسخ جميع البنى السياسية الفعالة في اطار النظام القائم . هكذا اخذت الجماهير تتقدم على صورة موجات متزايدة القوة ، حتى توصلت في نهاية عام ١٩٥١ الى تنظيم البواكير الأولى لحرب عصابات معادية للامبريالية . لكنها لم تكن تملك ، من جهتها ، بنى سياسية وتنظيمية تمثل اكثر تطلعاتها جذرية وتستطيع قيادة انطلاقتها الثورية الى ابعد مدى يتيحه الظرف الموضوعي ، أي الى تجاوز الأطر الشرعية نهائيا والانتقال بحزم نحو تسليح الجماهير الواسعة وتنظيمها ونحو تحطيم جميع القواعد الدستورية وخلق اولى المؤسسات الثورية الحقيقية اي خلق الفصائل الأولى من الجيش الشعبي المعادي للامبريالية .

هكذا لم يؤد تفسخ البنى السياسية القائمة الى ولادة قوة سياسية شعبية

يقودها ثوريون بروليتاريون حقيقيون . أي انه لم يؤد ـ بعبارة واحدة ـ الى ولادة **الطريق البروليتاري** . كل ما فعله هذا التفسخ هو انه اتاح لقوى طبقية جديدة مرتبطة **بالطريق الراسمالي القومي المصري** أن تفرض نفسها . وأن تقوم بفك الحجز نسبيا عن الانتقال الى الراسمالية ، الانتقال الذي باتت الطبقة المحلية المسيطرة عاجزة نهائيا عن القيام به .

ذلك ان شلل الطبقة المسيطرة بات يبدو مستعصي الشفاء ، يدل على ذلك ما عرفته هيبة الملك من انحدار سريع والضمور الذي أصاب القيم التقليدية التي كانت قوة النظام حتى الحرب . فلقد بدا فقدان الولاء يتزايد اتساعا لمجمل بنيان المراتب وطقوس الاحترام والعادات ، وهو البنيان الذي كانت تحمله الأرستقراطية والذي أخذت الحركة الجماهيرية بعد الحرب تكنسه شيئا فشيئا مع **ابرازها للعيان** ما شهدته الطبقة المسيطرة من ازمة عامة تجلت خاصة في موقفها الذليل او المتخاذل من الانكليز .

هكذا تفككت منظومة القيم التي كان يرتكز عليها نظام التبعية والاستغلال . وكانت تلك « نهاية عالم » ، لم ينحصر ادراك طبيعتها في طبقات الشعب بل تعداها الى الطبقة المسيطرة نفسها التي غرقت ، بعد أن فقدت كل ديناميــة ، في الحيرة والانحلال .

واكتمل الافلاس السياسي للمؤسسات القائمة على مرحلتين ، فحاول **القصر** أولا أن يستخدم الدكتاتورية القمعية ضد الحركة الجماهيرية (حكومة صدقي خاصة) ثم حاول أن يصرف الحركة عن اهدافها الوطنية والديمقراطية باستنفاد طاقاتها في اطار حرب نظامية ضد دولة اسرائيل .

وكانت هزيمة الجيش النظامي المصري ، قبل كل شيء ، هزيمة للقصر لم يستطع ، بعد ذلك ، أن يقوم منها .

ثم جاء الوفد فنال نصيبه من الحكم . وفي مدى عامين قصيرين كان قد لقي الأمرين فعلا من الحركة الجماهيرية التي اخذت تزداد اتساعا وعمقا دون انقطاع ، انطلاقا من عام ١٩٥٠ . وكانت **أقل المبادرات السياسية** التي يستدعيها الوضع هي جلاء الانكليز وخروج السلطات الفعلية من يد القصر واصلاح زراعي يحطم هيمنة الملاكين العقاريين الكبار وانطلاقة صناعية جديدة ، أي ان الوضع كان يستدعي ، بعبارة اخرى ، تحول النزعة القومية في الطبقة المسيطرة الى فرع سياسي متميز قادر على التضحية بمصالح الفروع الأخرى من هذه الطبقة . هذا بالضبط هو ما كانت هذه النزعة عاجزة عنه ، وما أخذ يجر الوفد كله الى الافلاس بعد أن بات سجين أزمته .

هذه المبادرات السياسية كانت اذن فوق ما تستطيعه اكثر العناصر قومية في قلب الطبقة المسيطرة . والذي اظهره الوفد حينذاك هو التوافق الأساسي بين الفروع المختلفة من هذه الطبقة **في وجه انطلاقة الحركة الجماهيرية** ، وخاصة قصور

الطبقة المذكورة ، في مثل هذا الوضع ، عن فك الأواصر التي تشدها الى الملك وعن اعادة النظر في **المقام الملكي** ، اي في مقام الارستقراطية وفي مراتب السلسلة الاجتماعية وفي قيم الماضي اللا قومية .

. انطلاقة الحركة الجماهيرية :

شهدت حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية التي اخذت تنمو بقوة منذ نهاية الحرب العالمية ، مرحلة أولى بلغت ذروتها في شباط من عام ١٩٤٦ وتوقفت مع الحرب الفلسطينية ، ثم بدات ، بعد هزيمة الجيش النظامي المصري ، مرحلة ثانية بلغت اتساعا وعمقا جديدين ، ووصلت الى ذروتها في كانون الثاني من عام ١٩٥٢ .

واتسمت المرحلة الأولى (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧) بالتلاحم النضالي بين الحركة العمالية والحركة الطلابية ، واتخذ النضال اثناءها في سبيل الجلاء وضد القمع الداخلي ، صورة التظاهرات الجماهيرية التي حركت مجموع الطبقات الشعبية ايديولوجيا وسياسيا وهيأت للكفاح المسلح على القناة . ورفدت هذا النضال نضالات مطلبية شديدة العنف ، خاصة في المصانع التابعة لبنك مصر (المحلة الكبرى وشبرا الخيمة) ، فاصابت مباشرة معاقل راس المال المصري الكبير . اخيرا ادى هذا النضال الى اشكال فردية من العنف المباشر : الاعمال الارهابية .

اما اهم المنشآت السياسية التي قامت خلال المرحلة الأولى فهي **اللجنة الوطنية للعمال والطلبة** ، وقد قامت في شباط عام ١٩٤٦ وغدت مركز النشاط السياسي لعدد كبير من اللجان القاعدية ، جمع ، في المصانع والجامعات والمدارس الثانوية والتقنية ، أعضاء شيوعيين ووفديين يساريين ونقابيين تقدميين وديمقراطيين من مختلف النزعات .

كانت اللجنة الوطنية قد تكونت بعد ايام من قيام الشرطة بفتح جسر عباس ، قرب جامعة القاهرة ، في اللحظة التي كانت فيها تظاهرة طلابية تطالب بالجلاء ، قد دخلت الى الجسر . فنتج عن ذلك سقوط العديد من القتلى وجرح اكثر من مائة شخص ، تعبأت البلاد برمتها من اجلهم ، في حركة غضب واحدة . كانت اللجنة الوطنية اذ ذاك راس الناطقين باسمها ، طوال عدة أسابيع .

ثم نظمت في الحادي والعشرين من شباط تظاهرة دعت جميع المراتب الوطنية من السكان الى الاشتراك فيه ، في حين وجهت النقابات دعوة الى الاضراب العام .

ولقد تم التقيد تقيدا اجماعيا بالاضراب العام ، بينما شهدت جميع المدن المصرية الكبرى تظاهرات مهيبة . ودخلت تظاهرة القاهرة في تاريخ الحركة العالمية المعادية للامبريالية حين بات الحادي والعشرين من شباط يوما سنويا رمزيا لهذه الحركة . وحينما وصل المشاركون فيها الى ساحة الاسماعيلية استقبلها الجنود الانكليز القابعون في ثكناتهم بنيران الرشاشات .

ولمناسبة تشييع الشهداء الذين سقطوا في ذلك اليوم أعلن الرابع من آذار يوم حداد في الاسكندرية وجرى الاحتفال به جماهيريا . كانت الحركة الوطنية تزداد اتساعا يوما بعد يوم . ولم يعد يسع القصر الا ان يرمي ورقته الأخيرة . فكان ان عم القمع الوحشي المتناهي الوقاحة كل الارض المصرية . وتم اعتقال المناضلين بالمئات من مختلف التنظيمات التي شاركت في الانطلاقة الوطنية الشعبية خلال الأشهر الستة السابقة . هكذا فككت الأطر التنظيمية للحركة وانتهى الأمر باللجنة الوطنية الى الاختفاء .

الا ان الحركة الوطنية وجدت اذ ذاك اشكالا جديدة للتعبير عن نفسها في اتجاه العمق . فاذا بالصلات التي عقدت أثناء اشهر الانطلاقة العامة بين المصانع والكليات وبين المصانع وبعض الأرياف القريبة ، تصبح اكثر انتظاما واكثر دواما . كذلك ولدت في مناطق مختلفة ارهاصات تنظيم جماهيري قامت فيها المجموعات الشيوعية بدور هـــام .

لم يكن القمع قد افلح في تحطيم الحركة الوطنية الشعبية ، لكنه أوقع البلبلة في صفوفها فقط ، فأخذت تحاول الالتفاف حول العوائق التي وضعها في طريقها وخلق وسائل جديدة للانطلاق بمزيد من الفعالية هذه المرة .

اذ ذاك ، اي في بداية عام ١٩٤٨ ، جاءت الحرب الفلسطينية لتمنح القصر والانكليز فرصة حقيقية لاستعادة ناصية الأحداث ، وذلك باتخاذهما من خطر قيام دولة اسرائيل ، وسيلة لخنق نضال الشعب الوطني ولتسلم الملك من جديد دور القائد الوطني .

الا ان الدعاوة الصهيونية جعلت من تضافر هذه الظروف حجة اتخذتهـــا لتحاول الادعاء ، بسماجة ، أن اسرائيل قد لعبت في هذه المناسبـــة دور كبش الفداء البريء .

لذا ينبغي ان نزيل كل لبس حول هذا الشأن . فدولة اسرائيل التيكانت في طريق التكوين كانت عدوا حقيقيا للشعب المصري . وكان تكريسها لسياق الاستعمار الصهيوني تكريسا رسميا ونهائيا يشكل ضربة قاصمة للشعب العربي الفلسطيني ، اذ كان يهدده بالانطفاء الوطني ، ويشكل بالتالي انتقاصا قوميا من جميع الشعوب العربية واذلالا سياسيا لها . كذلك كان يخلق كيانا معدا للتوسع ومهيأ عسكريا للعدوان والقمع وموجها ضد الشعوب العربية وخاصة ضد الشعوب المجـاورة لـــه في مصر والمشرق .

ولم تكن دولة اسرائيل تشكل عدوا مطلقا للشعب الفلسطيني وحده ، بل كانت تشكل ايضا (بمعنى اشد تعقيدا واكثر بعدا عن الادراك المباشر) عدوا مطلقا للشعوب العربية الأخرى . فهي قد كانت منخرطة في الاطـار العام المشكل مـــن البنى التي انشأتها الأمبريالية لتحطيم معنويات الشعوب العربية وتجزئتها واذلالها

وبالتالي اخضاعها لقهر واستغلال دائمين . في هذا الاطار كانت اسرائيل تضطلع بمهمة بالغة الخطورة : ذلك انها ترمي الى انشاء وضع لا تعود الشعوب العربية معه ، تشعر بأنها في ديارها على الارض العربية ، وضع تدعي فيه حضارة مستغربة غير عربية لنفسها حقوقا تاريخية مزعومة ويستولي فيه – بالقوة – جيش متفوق فنيا على مساحة من الأرض متنامية . كانت اسرائيل تهدد اذن حتى الهويةالقومية للشعوب العربية .

الا ان حرب ١٩٤٨ لم تكن مواجهة مباشرةبين الشعبالفلسطينيومعهالشعوب العربية الأخرى من ناحية ، والقوى الصهيونية وحلفائها من ناحية اخرى .

فما هي الظروف المحسوسة التي اندلعت فيها هذه الحرب ؟ بعد نهايةالحرب العالمية ، بدات الأشكال الشعبية من كفاح التحرير الفلسطيني تظهر مجددا في فلسطين – بعد ان قمعت قمعا وحشيا عند سحق الثورة الشعبية الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٩ – وتتجه مباشرة ضد الاستعمار الصهيوني .

وكان هذا الكفاح يجد صدى عميقا لدى الشعوب العربية في البلدانالمجاورة، وهي اذ ذاك في أوج انطلاقتها الوطنية . ففي مصر بدات حركة تضامن نضالي تنمو بسرعة واضعة على جدول أعمالها ارسال متطوعين الى فلسطين ورابطة معركة الشعب الفلسطيني بمعركة الشعب المصري وممجدة شعارات الحرب الشعبية .
هذا الوضع كان ينذر الأمبريالية البريطانية والجالية الصهيونية والقادة الرجعيين من أمثال الملك فاروق ، بأخطار شديدة .

فقد كان يهدد الامبرياليين البريطانيين بتعميم بؤر حرب العصابات والحرب الشعبية في العالم العربي ، مما ينذرهم بفقدان سيطرتهم على واحدة من اهم المناطق الاستراتيجية في العالم . وكان يهدد الصهاينة بوضعهم وجها لوجه امام القوة العربية الوحيدة القادرة على افشال مشروعهم لاستعمار فلسطين القوة المسلحة للشعب الفلسطيني ، مستندة الى اشكال التضامن الشعبي النضالي من قبل الشعوب العربية الأخرى . وكان يهدد فاروق أخيرا بنمو الحركة الوطنية حتى مرحلة الحرب الشعبية القادرة على كنس نظامه نهائيا .

وكان على هؤلاء جميعا ان يقوموا بخنق نضال الشعب الفلسطيني وأن يدفنوا معه جميع شعارات الحرب الشعبية في الشرق الاوسط العربي .

اما الوسيلة المثلى لادراك هذه الأهداف من وجهة نظر الأمبرياليينالبريطانيين والأنظمة العربية التابعة لهم ، فقد بدا أنها في دخول هذه الأنظمة ، كأطراف فعلية، حربا تقليدية ضد دولة اسرائيل الوليدة .

والحال ان هذه الوسيلة كانت تتيح خنق الشعب الفلسطيني تحت ستار شعارات التضامن الخبيثة معه وتحت ثقل «المعونة» التي كانت تقدم اليه. كان هذا هو اكثر اشكال السحق تمويها واكثرها جذرية – بينما كانت الهزيمة المفترضة

لهذا الشعب ، وهو يحمل سلاحه امام الجيش الصهيوني ، لن تنتقص من معنى كفاحه ـ ان لم تعمق هذا المعنى ـ بل انها قد تحدث لدى الشعوب العربية الأخرى ردود فعل لا يمكن التنبؤ بها .

وكان الامبرياليون البريطانيون يرون في هذه الوسيلة سبيلا للانحراف بالحركة الوطنية الشعبية عن خطها ، بعد ان كانوا هم عدوها الرئيسي في الاقطار العربية ، وكانوا يرون فيها ايضا سبيلا لاضعاف الدولة الصهيونية ، لصالح الانظمة التابعة لهم (بعد ان اخذت هذه الدولة تتحول الى مرآة تعكس النفوذ الأمريكي المنافس لنفوذهم على جميع أرجاء المنطقة) .

أما الملك فاروق فكان يجد في هذه الوسيلة فرصة لامتصاص الحركة الوطنية المصرية ووضع يده عليها ، ولاعلاء هيبته التي قلل منها نمو الازمة الوطنية ، وللحصول اذا أمكن ، على بعض الأراضي .

هكذا لم يكن الملك فاروق « يستنبط » عدوا للشعب المصري ، كما ادعى البعض . فالدولة الصهيونية السائرة على طريق التكوين كانت عدوا حقيقيا وكانت الجماهير الثورية المصرية تنظر اليها نظرتها الى عدو . لكن الملك ، حين وجه الشعور الشعبي نحو حرب تقليدية تشنها الدول العربية على اسرائيل ـ وتقوم على حذف دور الشعب الفلسطيني في الحرب ـ كان يجر الشعب المصري الى حرب لم تكن تمثل مصالحه الأساسية وكانت في الوقت نفسه ، تخنق معركة هذا الشعب ـ المعركة الدائرة على المستوى الشعبي ضد الامبريالية البريطانية والتضامن على المستوى الشعبي مع الشعب الفلسطيني ضد دولة اسرائيل .

هذه الحرب كانت اذن وسيلة لجأ اليها فاروق للاستيلاء على مشاعر الشعب المصري المعادية للصهيونية ولتوجيه الحركة الشعبية المعادية للامبريالية نحو طريق مسدود . فالحرب المذكورة لم تكن تتيح للشعب المصري ابدا أن يشارك في دحر دولة اسرائيل الوليدة . كانت تمنح متنفسا داخليا للنظام الملكي ولحماته البريطانيين، فحسب .

لكن هزيمة الجيش النظامي المصري احدثت ـ على المدى الطويل وعلى المدى القصير ـ آثارا لم يكن التنبؤ بها ممكنا في البداية ، بالنسبة الى الضالعين في هذه المؤامرة .

فعلى المدى الطويل ، كانت ، قبل كل شيء ذات اهمية رئيسية بالنسبة للشعب المصري كله . فلقد غدت اسرائيل ، مذ ذاك ، في عداد اعدائه الدائمين ، وغدت اوسع جماهيره تنظر اليها نظرتها الى عدو وتستشعر الهزيمة على انها اذلال وطني مباشر .

كان الاستعمار الصهيوني ، حتى ذلك الحين ، يعتبر اذلالا غير مباشر ، ذا اشكال مموهة ، يصعب استجلاؤها في كثير من الاحيان . هذا الاذلال لم يكن يتخذ

بعد ، عبر التضامن العفوي الغريزي بين الجماهير المصرية والشعب الفلسطيني المقهور ، صورة الهزيمة الوطنية المصرية المباشرة ، على صعيد مصر كلها .

لكن الموقف من دولة اسرائيل بدأ ، انطلاقا من عام ١٩٤٩ ، يشكل جزءا من الأفق السياسي الدائم للشعب المصري .

فحضور هذه الدولة ، الذي فرضه الغزو ـ اي الشعور الدائم بعجز الشعوب العربية عن دحرها ـ بات يضعها في عداد الدول التي تقهر الشعب المصري ، بصورة او بأخرى .

وكانت اسرائيل ـ وفقا لتقلب الظروف السياسية التالية ـ تظهر في صف الأعداء المباشرين ، تارة وحدها وطورا مع دول اخرى (انكلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، الخ . .) . لكنها كانت دائما في هذا الصف ـ وذلك لأن شكل القهر الذي ينطوي عليه حضورها ، كان على وجه الدقة ، شكل الاستعمار الاستيطاني اي شكل الاقامة الأرضية العسكرية التي تريد ان تكون دائمة .

فان جميع اعداء الشعب الآخرين ، يستطيعون ان يخفوا ، بهذا القدراو ذاك، قهرهم واستغلالهم (الأشكال غير المباشرة من القهر الأجنبي التي تتخذ الطابع الاقتصادي عوض الطابع العسكري او السياسي المباشر ، اشكال الاستغلالالتي تتوسل القروض ذات الأجل الطويل او التجارة الخارجية او راسمالية الدولة . الخ . .) . اما الشكل الاسرائيلي فهو شكل القهر الكامل . وهو ينطوي بالضرورة على تأبيد ضعف الشعب المصري ، والشعوب العربية الأخرى ايضا ، سياسيا وعسكريا ، وينطوي على اشعارها داخليا بضعفها ، كعامل حاسم من عوامل هذا القهر .

هذا ، ولن يتم التوصل فعلا الى استخلاص الأسباب العميقة للهزيمة ـ اي بواعثها الطبقية (فالانحلال الخلقي في القصر ، وما ادى اليه من نقص في فعالية الجيش التقنية ، بعد ان تخلف القصر عن « اعداده » للحرب ، هما وحدهما اللذان اظهرا للعيان) . ذاك ما سمح للطاقم الناصري ان يدعي بعد سنوات قليلة ، انه سيغسل عار الجيش بانشاء سلطة سياسية قومية ويمنح الجيش ما يلزمه من وسائل تقنية حديثة .

ها هنا نصل الى النتيجة الثانية للهزيمة ، على المدى الطويل .

فهي سوف تسمح لقوة سياسية برجوازية بديلة ان تتبلور في داخل الجيش : هذه القوة هي « الضباط الاحرار » .

فالجيش المصري الذي كانت حرب فلسطين ، في الواقع ، اول تجربة عسكرية له ، وجد نفسه ، بعد الهزيمة ، في حل من ولائه للملك . وكان هذا الجيش حتى ذلك الحين اداة يحتفظ بها الملك احتياطا ويأمل في ان يتمكن من استعمالها في وجه الوفد ، حين يؤون الأوان ، أو لدعم مطالبه في وجه الانكليز .

لذا فانه حاول ابقاء الجيش بعيدا ، حتى ذلك الحين ، عن اي دور قمعي، حفاظا على هيبته . وحاول خاصة ان يقوي ، منذ ارتقائه العرش ، عدة الجيش وعدده ، ليجعل منه شيئا اكثر من فرقة استعراضية يسمح بدخولها لأبناءالعائلات الكبرى وحدهم .

فبموجب المعاهدة الانكليزية المصرية (١٩٣٦) التي وقعت على أثر حركة وطنية كبيرة معادية للبريطانيين ، ارتضى هؤلاء ان يفتحوا باب الدخول الى الجيش لأبناء البرجوازية المتوسطة والمراتب الميسورة نسبيا من البرجوازية الصغيرة اي للعائلات القادرة على دفع اكلاف الكلية العسكرية المرتفعة) .

هكذا باتسواد الضباط الصغار والمتوسطين ، في نهاية الاربعينات، مكونا من عناصر مصرية الأصل ، ليس لها علاقات تاريخية مع الطبقة المسيطرة ، ترتبط عبر اصلها وايديولوجيتها بالبرجوازية الريفية وترتبط عبر موقعها الطبقي ، في قلب جهاز الدولة ، بجميع الفئات الوسيطة من الموظفين البرجوازيين الوطنيين المعادين للنفوذ الاجنبي وللأرستقراطية والكومبرادوريين . هذا السلك من الضباط كان شديد المعاناة لاشكال القهر الوطني الناجمة عن الاحتلال البريطاني . ليس لأن ترقية اعضائه الى مراكز القيادة كانت خاضعة للارادة الأجنبية فحسب ، بل ايضا لأن رسالة الجيش الوطني ، وهي تمثيل الطاقة العسكرية للامة ، كانت مطعونة في الصميم بسبب وجود القوات العسكرية الأجنبية قسرا على أرض الوطن .

اخيرا كان هذا السلك يعاني مباشرة من غلبة التخلف على جهاز الدولة ،وهو تخلف كان يجعل محالا تحويل الجيش الى هيئة حديثة فعالة أي الى جيشخليق بهذا الاسم .

وانطلاقا من هزيمة فلسطين ، اخذت المنظمة القومية السرية « الضباط الاحرار » التي لم تكن تجتذب حتى ذلك الحين الا عناصر نادرة بين اعضاء هذه المرتبة من الضباط ، تتجه الى النمو وتتحول الى منظمة تستطيع الاستيلاء على سلطة الدولة .

ولم تعد المنظمة تعبر عن مآخذ اكثر الضباط جراة على نظام الاحتلال وحده ، بل غدت مجالا للتعبير عن الشعور بالمهانة لدى « النخبة » البرجوازية الصغيرة في الجيش . بعد هزيمة لم تكن هذه « النخبة » تجد نفسها مسؤولة عنها . عليه لم يتسع نطاق اجتذاب الاعضاء الى المنظمة فحسب ، بل امست اهدافها اكثروضوحا - عزل الملك ، الجلاء الكامل ، تقوية الجيش نوعيا بغية تحضير البلاد للرد على العدوان الاسرائيلي — واتضح ايضا تصميم « الضباط الاحرار » علىالعمل،بتشجيع من عزوف البلاد كلها عن موالاة النظام ومن الانطلاقة الوطنية الجماهيرية ضد الاحتلال البريطاني ومن البغض القومي العميق لدولة اسرائيل الوليدة .

وكان هذا يعني ، بالنسبة للملك ، ان السند الأخير الذي كان يستطيع أن يعلق عليه بعض الأمل قد انقلب ضده .

اما قادته « الضباط الأحرار » فقد اخذت تتبلور في اذهانهم رؤية معينة للتحولات التي ينبغي اجراؤها في مصر . واخذوا يصلون ما بين افتقار الجيش الى الفعالية وبين انحلال سلطة الدولة . وكذلك ما بين هذا الانحلال وبين الأزمة الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري .

وانطلاقا من تطلعهم الاول الى تجديد الجيش أخذوا يدركون ان هذا التجديد يستلزم بالضرورة اصلاحا للدولة وان هذا الاصلاح بدوره ينبغي ان يستند الى اصلاحات اقتصادية تتيح تجاوز الأزمة التي كانت تخنق مصر ، اي الى اصلاح زراعي يعين حدا اقصى للملكية ويوجه قسما من الفائض الزراعي نحو المدينة والى سلسلة من التدابير الادارية والتنظيمية تحدث اندفاعة قوية في التصنيع الداخلي ، شرط ان يتاح الاعتماد ، في سبيل ذلك ، على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

في المقابل ، تكفل هذه المجموعة من التحولات نمو الجيش وتحديثه باستمرار، لأن المستوى التقني لجيش ما ، لا بد ان يتبع ، في المدى البعيد ، المستوى التقني للاقتصاد الذي يعتمد عليه .

اما السياق في جملته فهو يلبي تطلعا مشتركا بين جميع المصريين ، عنينا توكيد الهوية الوطنية المصرية في مواجهة القوى المختلفة التي كانت تقهرها وتتحداها ، لذا فان تأييد الغالبية العظمى من المصريين مؤمنة له .

هكذا يمكن أن تستعاد مقاليد الجماهير الشعبية التي كانت آنذاك في سبيلها الى الخروج على كل وصاية . هكذا يمكن فعلا وضع اندفاعتها الوطنية في المجرى المؤدي الى تدعيم الطريق البرجوازي القومي .

هكذا اذن ، يمكن كبح سياق الصراع الطبقي الذي كان قد بدأ يفكك البنية الاجتماعية ويهدد جميع الفئات المالكة .

ولما كان الجيش هو الاداة الوحيدة لاجراء هذه التحولات ، فلقد باتضروريا أن يصبح هو الدعامة الرئيسية لجهاز الدولة ، الدعامة التي يمكن انطلاقا منها ان تتم المباشرة في تجديد الدولة كلها وفي « تطهيرها » .

لذا كان على الجيش ان يقوم بدور سياسي وايديولوجي ، في آن معا ، كان عليه أن يعيد الى الدولة تماسكها وهيبتها وان ينفخ فيها فعالية جديدة .

هكذا كانت تطلعات « النخبة » البرجوازية الصغيرة العسكرية تلتقي ، فيذهن قادة « الضباط الأحرار » بتطلعات « الأمة كلها » . فبتقوية الدولة وبرفع طاقتها العسكرية خاصة، كانوا يريدون استعادة « كرامةالبلاد القومية » . وحينما اعتمدوا، في سبيل ذلك ، على اجراء تحولات اقتصادية تتيح تجاوز الأزمة الشاملة للنظام ، كانوا يحققون على هذا النحو نفسه ، دفع نمو اقتصادي أوفر صحة ، ويفتحون مجالات استخدام جديدة ، ويزيدون القوة الشرائية الداخلية ، الخ .. اي انهم كانوا ــ بعبارة واحدة ــ يحققون « أمل » الطبقات المصرية جميعا .

على هذه الصورة ، ولدت مع هزيمة فلسطين ، قوة مؤهلة لخلافة سلطة الدولة الملكية ، في اطار علاقات الانتاج القائمة (١) .

اخيرا كانت النتيجة الثالثة ، في المدى الطويل ، لهذه الهزيمة هي الموقف الجديد الذي اخذت انكلترا ومعها الولايات المتحدة ، خاصة ، تقفه من النظام الملكي . فلقد شعرت هاتان الدولتان بأن النظام المذكور قد فقد امله في النجاة ، واخذتا تنظران بعين القلق المتزايد الى « المد الأحمر » ، مد الغضب الشعبي الموجه ضد الاحتلال وضد الملكية في آن معا . لذا بدأتا تتقبلان اكثر فأكثر فكرة انقلاب ممكن يقيم سدا في وجه المد الشعبي ويمنح الدولة المصرية فعالية جديدة .

أما في المدى القصير ، فقد كانت الهزيمة توجه كل طاقة الحركة الوطنية الجماهيرية ضد اعدائها في داخل البلاد . فبعد أن انصرفت الجماهير الشعبية مؤقتا عن مواجهة هؤلاء ، عادت لتندفع ضدهم بحدة كان يزيد من اوارها كون الجماهير اعتبرتهم مسؤولين عن الهزيمة .

هذه المرة ، بات النظام الملكي ــ كما اشرنا ــ يصنف بتصميم لارجوع عنه بين هؤلاء الأعداء .

وهكذا كانت نهاية الحرب تعد لاندفاعة جديدة شهدتها الحركة الجماهيرية الوطنية (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢) . واوصلت الهزيمة هذه الحركة الى درجة نوعية أعلى من التضامن الوطني والوعي الشعبي والفعالية .

هذه المرحلة هي المرحلة التي دخلت فيها جميع الطبقات الشعبية مباشرة في النضال ونمت خلالها مبادرات متزايدة العنف ، نذكر منها خاصة تنظيم جماعات قتال العصابات المناهضة للبريطانيين والتي تمثلت فيها جميع النزعات السياسية الوطنية ــ من جناح الوفد اليساري الى تيار من الاخوان المسلمين الى الشيوعيين، الــخ ...

عليه كان ثمة ، من جهة أولى ، تزايد جذرية الحركة ضد المحتل ، على وتيرة غير معتادة ــ وصلت الى طرح المشكلات المتعلقة بتنظيم اللجان الثورية والعسكرية في الأرياف ، وبتنسيق أشكال النضال والتخريب حول قواعد القناة وبالتوحيد السياسي لمجمل الحركة الوطنية ، وكان ثمة ، من جهة اخرى ، حركة الجماهير الكادحة ضد الاستغلال المباشر . فلقد اندلعت عشرات الاضرابات العمالية ووصلت الى درجة جديدة من حيث اتساعها وتنظيمها ، وخاصة من حيث نضجها السياسي (ثم كنس القادة النقابيين الاصلاحيين) . ومنذ عام ١٩٥١ انفجرت الانتفاضات الفلاحية في عدد معين من اقطاعات الارستقراطية الكبرى (اقطاعات الأمراء من

١ ــ لم تكن هذه الخلافة « قدرا تاريخيا » . فان قسما من « النخبة » البرجوازية الصغيرة العسكرية كان في وسعه أن ينضم الى الحركة الجماهيرية فيما لو جرى توجيهه تحت قيادة ثورية بروليتارية ، نحو أهداف ثورية محسوسة . الا أن هذه « النخبة » عزلت ، عام ١٩٥٢ ، بواسطة « الضباط الاحرار ، تحت وطأة القلق الذي عم جميع المالكين أمام « الفوضى » الآخذة في الاستشراء .

ابناء محمد علي ـ ورثة العرش ـ وأملاك يوسف كمال ، خاصة) ووصلت حتى الى أملاك الوفديين (من أمثال بدراوي عاشور) .

اخيرا ، في كانون الثاني ١٩٥٢ ، دخلت الجماهير المدينية المعدمة في الصراع واخذ البنيان الاجتماعي كله ينذر بالسقوط .

وينبغي علينا هنا ان نتوقف عند حدث اساء فهمه الجميع ومنهم الشيوعيون انفسهم ، الا وهو حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني . فالواقع اننا هنا امام حدث رئيسي .

في ذلك اليوم قامت تظاهرة حشدت حول « البلك » (١) عمالا وطلابا من جميع النزعات وموظفين من جميع اجهزة الدولة بما فيهم الشرطة والجنود وحتى بعض الضباط الشباب ، وتضخمت التظاهرة شيئا فشيئا حتى جمعت مليونا من القاهريين أمام رئاسة مجلس الوزراء .

وحينما بدأ احد الوزراء الوفديين يخطب فيهم ، كانوا في الواقع يحددون كلامه ويوجهونه . وفرض المتظاهرون شعارات قطع العلاقات الدبلوماسية مع الانكليز وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي وتسليح الشعب .

وكان ينضح من التظاهرة وعي اجماعي وطاقة جماهيرية لم يعرف لهما مثيل حتى ذلك اليوم . كان ثمة قوة مقاتة تنتظر الولادة ، تنتظر الشعارات التي تستطيع تحويلها الى جيش شعبي .

والحال انه اذا كان الوفد قد بدا عاجزا حينذاك عن الالتقاء مع التطلعات الحقيقية للحركة الشعبية ، فان ايا من الأحزاب السياسية القائمة ـ والحزب الشيوعي خاصة ـ لم يكن يملك القدرة المحسوسة على اخذ المبادرة التي كان ينتظرها الجميع : اطلاق الجماهير نحو الأهداف التي كانت تنزع اليها ـ اي تسليح الشعب وتنظيم المقاومة الوطنية ، من القاعدة وعلى نحو مستقل عن الحكومة بحيث يفرض على هذه الأخيرة أن تخضع أو ان تختفي . لذا فان الأحداث ما لبثت ان خرجت تماما من تحت رقابة الوفد ورقابة الأحزاب الأخرى جميعا .

فالواقع ان التطلعات الى العمل العنيف المباشر تستطيع التعبير عن نفسها بأساليب مختلفة باختلاف الطبقات التي تحملها ، فاذا كان ابناء البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المحتشدين امام رئاسة مجلس الوزراء صباح السادس

---

١ ـ كان « البلك نظام » فرقة من الشرطة المساعدة . وكانت قواهم الرئيسية تجند من صفوف أكثر الفئات فقرا ، وفي تلك الفترة ـ أي في ظل الانطلاقة الوطنية وتفكك السلطة ـ كانوا متضامنين مع الحركة الشعبية . وعلى اثر عملية قامت بها قوة شعبية مسلحة ضد الثكنة الانكليزية في التل الكبير ، قرر القائد البريطاني الأعلى ، في ٢٥ كانون الثاني ، بعد انذار قصير المدة ، أن يجرد البلك نظام من سلاحهم بقوة المدرعات . وفقد هؤلاء أكثر من خمسين رجلا قبل ان يستسلموا ، بعد مقاومة بطولية . وكانت تظاهرة السادس والعشرين ، في منطلقها ، تظاهرة احتجاج على هذه المجزرة .

والعشرين ، قد ظلوا ينتظرون مبادرة قيادية ليبدأوا العمل الجماهيري العنيف ضد المحتل ، فان المراتب المدينية المعدمة قد عبرت عن نفسها مساء ذلك اليوم من كانون الثاني ، دون انتظار .

فهذه المراتب ، كما رأينا ، هي اكثر تحسسا من الطبقات الشعبية الأخرى لضرورة المبادرات المباشرة خارج الأطر العادية والشرعية ، وخاصة لضرورة المبادرات العنيفة . ولقد كان التوتر السياسي في المدن يهيئها منذ اسابيع عدة للتدخل ، وفي نفس الوقت ، كان انعدام العمل الشيوعي القادر على اقامة الصلة بينها وبين البروليتاريا الصناعية والمثقفين ، يؤبد الانفصام السياسي ما بين الحركتين .

في السادس والعشرين من كانون الثاني عند الظهر بدأ حريق القاهرة . كانت الجماهير المعدمة تشكل جل القوى التي اشعلت الحرائق وان كانت مجموعات من العمال ومن البرجوازيين الصغار قد انضمت اليها .

والروايات التي قدمتها المجموعات المنظمة حتى يومنا هذا عن طبيعة الحدث، من الشيوعيين الى الوفديين ، تنطوي جميعا على موضوعة اساسية . قوام هذه الموضوعة ان الجماهير المعدمة تشكل قوة هدامة سلبية وان هذه القوة ، من ناحية اخرى ، قد استخدمت على يد الملك ، لاحلال الفوضى في صفوف الشعب وازاحة الوفد وفرض القانون العسكري واستعادة المبادرة في الأحداث التي كانت ، حتى ذلك الحين ، قد افلتت من بين يدي الملك .

صحيح أن الملك قد استفاد من هذه التظاهرة . وصحيح ايضا ان عناصر سياسية رجعية مختلفة قد قامت هنا وهناك بدور في التوجيه او التضليل أوحى به القصر او اوحت به اعتبارات حزبية .

لكن العيب الرئيسي في هذه الموضوعة هو انها لا ترى سوى هذا . عيبها الرئيسي هو انها لا تبدأ من البداية ، اي من الحاجة الموضوعية الثورية لدى الجماهير المدينية المعدمة الى المشاركة في الحركة الوطنية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة تتجاوز جميع الأطر السياسية التقليدية . فالحال ان هذه الجماهير لم تكن تستطيع المشاركة في الحركة المذكورة ـ اذا أخذنا بعين الاعتبار عزلتها السياسية ـ الا وفق الاسلوب والأشكال الناجمة عن وضعها وعن سماتها الطبقية وعن تقاليدها الخاصة .

هكذا اشعلت النار في عدد معين من المباني والأمكنة يبدو اختيارها واضح الدلالة : الأندية الليلية ، دور السينما الفخمة (ريفولي ، مترو ، الخ ..) المقاهي الراقية (جروبي) ، اي في الأمكنة التي ترمز الى امتيازات طبقية لا تملك الجماهير منفذا اليها ، والتي تشكل ، فضلا عن ذلك ، تحديا للضمير الوطني ، في اليوم التالي لمذبحة « البلك » من ناحية ثانية استهدفت الحرائق مخازن كبرى تملكها البرجوازية اليهودية الكبيرة على وجه الاجمال (سيكوريل ، شملا ، عادس) ـ وكانت

هذه البادرة موجهة ضد اولئك الذين كانوا لا يخفون جذلهم من جراء هزيمة فلسطين ، اخيرا احرق « التورف كلوب » و « الشيفردز » (رمز الترف الاستعماري والثروة) ومعهما مصرف باركلي ، الخ .. — اي ان الاختيار وقع بعبارة اخرى على المقامات الامبريالية العليا . وبعد الظهر تكونت تظاهرة كبيرة اتجهت نحو سفارة الاتحاد السوفياتي ، اظهارا للعطف .

هنا لا بد من التشديد على واقعة لا مجال للالتباس في شأنها . ذلك ان التيار الرئيسي الذي وجه مجموع المتظاهرين كان صحيحا لأنه انبثق من حاجة اصيلة لدى الجماهير المعدمة وكان متجها ، في صوره المختلفة ، ضد اعداء الشعب.

وكان لا بد من تكاثر التعديات ومن ان يتخذ الكره الطبقي أحيانا شكل كراهية الأجانب ، بله اللاسامية ، ومن أن يتحول العنف أحيانا الى وحشية .

« لكن اصحاب العقول المتحجرة ومعهم « الثوريون ذوو الأيدي النظيفة » (ومنهم الشيوعيون) هم وحدهم الذين يستفظعون ذلك (۱) .»

هكذا قصر الشيوعيون ، في ذلك الحين ، عن ادراك المعنى العميق لحريق القاهرة : وهو ان مجموع الطاقة الثورية لدى جميع الطبقات الشعبية كانت قد وصلت يومذاك الى اوجها ، وانها كانت قد تعدت نهائيا اطر الشرعية (وتعدت الوفد للسبب نفسه) وان مهمات توحيد الشعب تنظيميا وعسكريا باتت بالتالي مسوقة ، بالضرورة الى اعتماد شكل الانتفاضة . كان الجيش الشعبي غير الشرعي ينتظر البروز الى الوجود ، بينما كان الشيوعيون يقصرون همهم كله على التفكير في وسائل الضغط على الوفد .

بعبارة واحدة ، كان تدخل الجماهير المعدمة يفسح المجال لتخطي الحدود المحسوسة التي ظلت الحركة الجماهيرية في مجموعها ، تتطور ضمنها حتى ذلك الحين ، اي تخطي الوفد وعزل قيادته المرتبطة بالطبقة المسيطرة وجر الحركة المعادية للامبريالية الى خارج الحدود الاصلاحية الوفدية ، على طريق تسليح الشعب الفوري . ذلك ما لم تكن الجماهير الوفدية العريضة تستطيع تحقيقه الا اذا برزت من بين صفوفها قيادة ثورية جديدة .

لماذا استطاع الملك ان يستخدم حريق القاهرة وان يستعيد الامساك (لبضعة اشهر) بزمام الوضع ؟ ذلك يعود بالتحديد الى أنه ، في اللحظة الذي كانت فيها جميع الطبقات الشعبية في البلاد كلها ، تبدأ مسيرتها ، كانت الحركة الشيوعية عاجزة عن تنسيق عنفها الثوري حول شعاري تسليح الشعب وحرب الشعب ، وذلك يعود ايضا الى ان عنف الجماهير المعدمة ، وهو ضرورة مطلقة لحل مشاكل الثورة ، لم يكن قد دمج في السياق الثوري العام .

---

١ — الشيوعيون المصريون مستعدون « للعفو » عن التعديات التي قام بها « البلا سروايل » الفرنسيون أو الفلاحون المتمردون في هونان — لكنهم يرفضون العفو عن الجماهير المصرية المعدمة .

ليست التعديات التي حصلت في تظاهرة مساء السبت اذن ، هي التي استجلبت القمع وحطمت لبضعة اشهر ، انطلاقة الشعب . بل ان ذلك يعود اساسا الى ان تدخل الجماهير المعدمة في الصراع ، تم بمعزل عن تدخل الطبقات الشعبية الأخرى فيه ، وان اشكال عنف هذه الجماهير ، عوض ان تحرك مبادرة الطبقات الأخرى ، قد اخذتها على حين غرة ، وافقدت جميع الملاكين صوابهم في الوقت نفسه . ذاك هو تضافر الظروف الذي اتاح للملك ان يعود فيمسك بزمام المبادرة في الأحداث .

لكن الملك لم يحل — ولم يكن يستطيع ان يحل — اية مشكلة . لذلك فان استيلاءه على جميع السلطات بدأ مثارا للهزء . فالسلطات التي لا فعالية لها تخسر استحقاقها لاسمها .

وفي غياب الجيش الشعبي القادر على اقامة سلطة أخرى ، كان ثمة قوتان سياسيتان منظمتان تستطيعان التطلع الى انتزاع السلطة القائمة من الملك ومحاولة اعطائها فعالية جديدة : عنينا الاخوان المسلمين والضباط الأحرار .

فلقد كانت كل منهما تملك جهاز قمع منظم ، تستطيع ان تفكر اعتمادا عليه في تنظيم انقلاب .

راينا ان هذا الجهاز ، في حالة « الضباط الاحرار » كان قد تكون في قلب الجيش النظامي نفسه ؛ وكان رؤوسه يعدون انفسهم حينذاك لمباغتة قادة هذا الجيش العسكريين وللاستيلاء على مراكز القيادة ولطرح برنامجهم في التجديد الوطني على الجيش كله . وكانوا يريدون من جهة اخرى أن يتثبتوا من ان سفير الولايات المتحدة الأمريكية لن يقف منهم موقف العداء وانه سيضغط على سفير بريطانيا لكي يمنحهم هذا الأخير فرصة توطيد جهاز الدولة المتزعزع .

اما في حالة « الاخوان المسلمين » فكان جهاز القمع — المسمى ب « الجهاز السري » عبارة جيش صغير سري حقيقي ، يسوده التعصب ويتميز باستقلاله التام عن جهاز الدولة .

وكانت قيادة كل من هذين التنظيمين ، وهي تعد انقلابها الخاص على طريقتها ، تراقب الأخرى ، وتحاول في نفس الوقت « اغراقها » . فلقد كانت كل منهما ترى مواطن القوة لدى الاخرى وتأمل في حالة النجاح ، أن تستولي على مواطن القوة هذه .

فالضباط الأحرار كانوا يمتازون بانتمائهم الى جهاز الدولة القائم ويستطيعون ان يستميلوا اليهم ، من جراء ذلك ، جميع اولئك الذين كانوا يخافون — بسبب انتمائهم الى الطبقات المالكة — من اي تغيير سياسي عميق يستمد طاقته من خارج هذا الجهاز .

في مقابل ذلك كان « الاخوان المسلمون » يمتازون بدعم جماهيري اكيد

تصل تشعباته الى الأرياف المصرية البعيدة . وكان « الضباط الأحرار » يحسدونهم طبعا على هــذا الدعم .

ونحن نعلم ان « الضباط الأحرار » هم الذين نجحوا ، بعد ستة اشهر من ٢٦ كانون الثاني في تنفيذ انقلابهم العسكري . ونعلم انهم ، بعد ان قاموا بمحاولة لتحويل « الاخوان المسلمين » الى تنظيم جماهيري خاضع لارادتهم ، اعلنوا علـى هؤلاء حربا لا هوادة فيها واخضعوهم لقمع لا مزيد على عنفه ، علما منهم بأنسلطتهم الجديدة لن تعرف الاستقرار أبدا ما دام جهاز الاخوان السري قائما .

ونحن قد تعرفنا الى « الضباط الأحرار » في ما سبق . فبقي علينا ان نقدم بايجاز تنظيم « الاخوان المسلمين » .

نما هذا التنظيم بين الحربين تحت تأثير خطيب شعبي ذي ثقافة دينية هو الشيخ حسن البنا الذي كان يختار اتباعه ، اول الأمر ، بـين ابناء البرجوازيـة الصغيرة ، لكنه توصل تدريجيا الى قطاعات بعينها من « النخبة » البرجوازيـة الصغيرة واكتسب نفوذا معينا ايضا بين صفوف البروليتاريا والجماهير المعدمة.

وكانت المواضيع التي طرقها في كلامه تنم عن عداوة عنيفة للاجانب ، فلقـد دعا جمهوره الى التصدي لانحلال القيم الخلقية والسياسية الموجودة ـ وهوانحلال يجد تفسيره في تأثير الغرب الكاسح ـ ودعا الى تجديد هذه القيم انطـلاقا من العودة الى الاسلام ومن الاستغناء عن كل ما دخل من الخارج على يد الأجنبـي واصحاب النزعة العصرية .

هكذا كانت الجمعية تلبي تطلعا حقيقيا لدى الجماهير الشعبية (التطلع الى الخلاص من القواقع الايديولوجية البرجوازية الأجنبية التي استخدمت كوسائـل للقمع السياسي والقهر الوطني) . لكن هذه التلبية كانت تشوه التطلع المذكور اذ توجهه نحو الماضي ، عوض توجيهه نحو نظام من القيم الثورية الشعبية الأصيلة.

وكانت الأخوية ، حين تواجه انحلال جميع اشكال التضامن التقليدية ـ تحت تأثير السوق والعـلاقات السلعية والقيم البرجوازية الأولى التـي استوردتهـا الامبريالية ـ تضع في وجه هذا الانحلال مجرد العودة الى اشكال الحياة والتضامن في المجتمعات الاسلامية الأولى التي تقدم على انها الفردوس المفقود .

وكانت الأخوية ، حين تواجه الفراغ السياسي الذي بدأ يعبر عن نفسه منـذ نهاية الحرب ويتسبب في قلق متزايد الشمول ، تقترح لسد ذاك الفراغ وازالةهذا القلق تشريعات مثالية تتم صياغتها انطلاقا من القرآن والسنّة . وكانت الأخويـة اخيرا تواجه اللامبالاة المفروضة على الجماهير الشعبية من قبل النظام الملكي، أو ذلك الشكل الآخر (وهو اكثر لطافة) من اللامبالاة التي كان الوفديشجعها حين لا يطلب من الجماهير الا اصواتها وحين يطلب منها ـ بعد أن تنتخبه ـ ثقتها المطلقة، ضد هذه اللامبالاة الخانقة كانت الأخوية تقترح النشاط الجاد والتنظيم الرفيـع

المبني على مثل متطرفة ، مستعينة على ذلك بتعصب كان يتيح لها الانحراف بالحاجة الشعبية القوية الى العمل والتغيير ، عن خطها الطبيعي .

ولقد نمت الاخوية بسرعة كبيرة ومثلت قوة سياسية فعالة نظرت اليها فئات سياسية مختلفة نظرة الخشية ، دون ان يمنعها ذلك من محاولة استخدام الأخوية لأغراضها . (قام الملك نفسه بمثل هذا الاستخدام خلال مرحلة قصيرة).

والحال انه اذا كانت قيادة الأخوية قد امتلكت ، في ارجح الظن ، رؤية سياسية لأفق بعيد تتحقق فيه تحولات سياسية واجتماعية كبيرة ، وفق تعاليم الاسلام ـ عندما تصل الأخوية الى السلطة ـ فان الأهداف التي وضعتها هذه القيادة لنفسها ، على الأجل القصير ، كانت تنحصر في شق طريقها بين مختلف القوى السياسية المرتبطة بالطبقة المسيطرة ، بل ان الأمر وصل بها ـ خلال مرحلة معينة ـ الى انشاء صلة مع دولة الاحتلال ، وذلك لكي تكسب لنفسها هوية القوة السياسية ذات الدور المتعاظم ولكي تهيء تدريجيا ، على هذا النحو ، لوصول السلطة فعلا الى يد الاخوية .

وفي الفترة التي شهدت نهاية حكم فاروق كانت هذه القيادة قد امتلكت جهاز دولة مصغر ، لكنها كانت لا تزال تبحث عن قوة سياسية منتمية الى النظام يستطيع هذا الجهاز ان يخفي نفسه وراءها .

وانه لمن الأهمية بمكان ان نفهم هذا المعطى من سياسة قادة الأخوية : فهم لم يكونوا يستطيعون الاستيلاء على السلطة مباشرة ، اي دون واسطة قوة سياسية داخلة في صلب النظام القائم ، وذلك لان امرا كهذا كان يعني ، الى حد ما ، قيام حرب اهلية ، أي قيام صراع عنيف بين جهاز الدولة الرسمي وجهازهم السري. والحال ان مثل هذا الصراع لم يكن مشكوكا في نتيجته فحسب (اذا لم يجد الاخوان في الساحة عددا كافيا من الحلفاء) ، بل انه كان ايضا وخاصة يضعف الدولة ـ مؤقتا على الأقل ـ ويقود حتما في المقابل الى ازدياد حدة صراع الطبقات والى استقطاب في الحياة السياسية يتناقضان مع النزعات الايديولوجية الاساسية لدى الاخوان (دعوة التوحيد الاجتماعي ، احترام التقاليد ، الخ ..) ويتناقضان ، على نحو اخص ، مع الرؤية السياسية لدى قادتهم ، وهي رؤية معادية لكل شكل من اشكال العمل الجماهيري العضوي غير المحدد المجرى ولكل تجاوز شعبي.

فنقطة الضعف الكبرى لدى هذه المنظمة هو انها كانت مرفوضة من قبل الطبقة المحلية المسيطرة ، في الوقت الذي كانت فيه عاجزة عن القيام بدور سياسي حاسم دون ان تتبناها هذه الطبقة . اما الرفض فكانت له اسباب عدة .

لما كان اعضاء الأخوية ينتمون خاصة الى البرجوازية الصغيرة ، المدينية والريفية ، فان الأخوية قد وجدت نفسها ، في بداية الخمسينات ، مضطرة للخضوع اكثر فأكثر للتيار الجارف الذي كان يسوق هذه الطبقة الى مناهضة الاحتلال وعملائه المحليين . والأخوية المشبعة بالعقيدة المتعصبة المنادية ، خاصة ، بالتطرف

وبالمساواة الاسلامية الأولى ، كانت تصدم بعنف بيئة الحياة السياسية التي ارتضتها، تقليديا ، أصدق العناصر تمثيلا للطبقة المسيطرة . اخيرا ، لما كانت الأخوية تنظيما سريا لا يملك اية تجربة في داخل الدولة القائمة ، فان العناصر المذكورة كانت تجد ان استعمال الأخوية كقوة ابتزاز ، أصلح لها بكثير من استعمالها كقوة سياسية بديلة قادرة على ممارسة الحكم بصورة دائمة .

هكذا كانت قيادة الجمعية ، ذات الطابع الغيبي المتأخر ، موضع تجاذب بين التطلعات الأساسية لقاعدتها وبين تطلبات الطبقة المسيطرة التي كانت الأخوية تعرض عليها خدماتها ـ او قل بين التقاليد المتطرفة المتعصبة التي كانت الأخوية قد بنت عليها قوتها وبين الاطار السياسي الغامض الزوايا والتكيف مع وضع الطبقة المسيطرة والذي كان « الاخوان المسلمون » عاجزين عن الدخول فيه .

أما امتياز الضباط الأحرار عليهم ، بوصفهم قوة تغيير سياسي (في اطار علاقات الانتاج القائمة) فكان امتيازا مزدوجا . فهؤلاء كانوا ، من ناحية ، داخلين في قلب جهاز الدولة القائم وقادرين على القيام بانقلاب سلمي لا يتسبب في كثير من الفوضى ولا يتيح للجماهير الشعبية ، خاصة ، اي مجال للتدخل في سياق تغيير السلطة التنفيذية . وكانوا يستطيعون بالتالي أن ينجحوا في تنفيذ انقلاب « ابيض » ـ كما أسموه هم أنفسهم في ما بعد ـ يتيح المباشرة بعمليات التغيير في الدولة ، بينما يحول، الى أقصى حد ممكن ، دون خطر اشتداد صراع الطبقات.

من ناحية ثانية ، كان « الضباط الأحرار » ينوون الاستفادة من هذه الامكانات المتاحة لهم ، على وجه التحديد ، وذلك باعداد أنفسهم لفرض الأمر الواقع بغتة على الطبقة المسيطرة ، ولاقامة سلطة بديلة في خدمتها ، لا تنتظر موافقتها ولا اذنها ، بل تتهيأ لزعزعة عاداتها وتقاليدها السياسية ولنفخ عزيمة سياسية جديدة فيها ، كانت هذه الطبقة قد فقدتها .

• مسؤولية الشوعيين التاريخية

هل كان النظام الناصري الذي ولد بعد ذلك بستة أشهر « مرحلة حتمية تاريخيا » من تاريخ مصر ، كما يزعم دعاته ؟ أو أيضا ، هل كانت البروليتاريا «عاجزة موضوعيا » عن قيادة سائر الطبقات الشعبية ، عبر ثورة غير منقطعة وذات مراحل ، نحو الديمقراطية الشعبية ؟

سوف نرى ، حين نعرض بالتحليل للمرحلة الناصرية ، أن النظام الجديد الذي قام وطريق راسمالية الدولة التي شقها واشكال التبعية الجديدة التي علقت به ، لم تؤد الى حل اي من مشكلات الثورة المصرية الأساسية . فما قدرت عليه هذه المرحلة لم يكن يستجيب الا لأكثر التطلعات الجماهيرية غموضا وبالتالي لأقلها خصوصية : التطلع الى الهوية والى الكرامة الوطنية . في هذا الاطار الذي بقي برجوازيا ، لم تتعد المرحلة المذكورة رفع الحجز نسبيا عن الطريق الراسمالي

المصري ومنح القوى الطبقية المرتبطة بهذا الطريق مهلة امتدت خمسة عشر عاما (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) ، وهي مهلة عادت في نهايتها ازمة نظام الاستغلال فتأكدت بعنف وحدة لم تعرفهما من قبل .

ذلك ان الطريق الراسمالي عاجز عن حل التناقضات القائمة في العالم كله ما بين الامم المقهورة التابعة وبين السيطرة الأمبريالية (مهما كان نمط الانتاج الداخلي المسيطر الذي تعتمد عليه هذه السيطرة : أكان سابقا للاقطاع. او اقطاعيا او نصف راسمالي ، الخ ..) . والأزمة العامة للنظام الراسمالي العالمي لا تفسح مجال الازدهار لأية برجوازية واقعة تحت السيطرة (أكانت هذه البرجوازية كومبرادورية اووطنية او بيرقراطية) . فالطريق الراسمالي الذي يستلزم استغلال الجماهير الكادحة ، لا يستطيع الاعتماد على تعبئة طويلة المدى لهذه الجماهير ،بغية فرض شروطه على الأمبريالية . لذا فهو مضطر حتما الى ان يتحمل آثار ازمة الأمبريالية .

الجماهير المعبأة الموحدة ، وحدها ، تستطيع قهر تحالف القوى الأمبريالية مع الطبقات المحلية المستغلة (بكسر الغين) في بلادها . والبروليتاريا الثورية ، وحدها ، قادرة على قيادة تلك الجماهير على هذا الطريق . وما لم تتوصل البروليتاريا ـ بفعل ضعفها السياسي او بفعل ضآلتها البالغة في البلدان التيبرزت فيها لتوها الى الوجود ـ الى تنسيق مجموع النضالات الثورية وجمع الطبقات الشعبية وقيادتها ، فان الاستغلال والقهر لن يزولا . من الجائز ان تتغير اشكالهما وانماطهما ـ كما جرى مع دخول الاتحاد السوفياتي الى حلبة السوق الراسمالية العالمية ـ لكن هذه الأشكال والأنماط لن تحدث تغييرا في أساس وضع الجماهير الكادحة .

في مصر ، غداة الحرب العالمية الثانية ، كانت البروليتاريا المصرية تملك موضوعيا دعوة الطبقة القائدة ، اذ كانت قواها ، بالنسبة الى الطبقات الكادحة الاخرى ، ارفع بكثير نسبيا منها في معظم الأمم المقهورة او التابعة ، وكانت وريثة تقاليد طويلة في النضال السياسي العنيف . وخلال الفترة نفسها كانت البروليتاريا الصينية ، وهي اقلية ضئيلة جدا بين صفوف الشعب الصيني ، تتم توحيد نضال الطبقات جميعا في الأمة الصينية وتستولي على السلطة المركزية .

﴿وما نستنتجه من ذلك ليس فقط انمصر لم تكن تشهدأية « ضرورةموضوعية» تفرض عليها الطريق البرجوازي الناصري ، بل ايضا ان التناقضات الموضوعية كانت تتطلب ، على العكس من ذلك ، حلا بروليتاريا لأزمة الطريق الراسمالي.﴾

هكذا فان تضافر ظروف محسوسة هو وحده الذي أتاح ولادة النظام الناصري واستقراره في الواقع المصري . والعنصر الأساسي في هذا الوضع هو عجز البروليتاريا المحسوس عن الاستيلاء على قيادة الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية التي كانت آخذة في النمو منذ نهاية الحرب . فهذه الحركة كانت ،

من جراء ذلك ، تزعزع نظام القهر والاستغلال والتابعية ، لكنها تظل عاجزة عن توليد نقيضه ، اي نظام الديمقراطية الشعبية . وما النظام الناصري الا المحاولة التي جرت لانقاذ الراسمالية ، قبل ان يؤدي الانحلال المتواصل في وضع ما بعد الحرب الى انضاج القوى الثورية الواعية ، القادرة اخيرا على التوصل الى انشاء حزبشيوعي وجيش شعبي وجبهة وطنية ، يغدو من خلالها الطريق البروليتاري الى الثورة هو البديل المباشر لأزمة نظام الانتقال .

لذا فان تحليل هذه المرحلة ينبغي أن يختتم بنقد للدور التاريخي الذي قامت به الحركة الشيوعية بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ . ما هي الأسباب ـ الجوهرية ـ التي حالت بين الشيوعيين وبين احلال الحقيقة العامة للماركسية اللينينية في قلب الظروف المحسوسة للممارسة الثورية لدى جماهير الشعب ، فحالت بالتالي بينهم وبين اكتشاف القوانين الخاصة بالثورة المصرية ، القوانين التي من شأنها أن تتيح للبروليتاريا قيادة نضالات الشعب فعلا على الطريق البروليتاري ؟

ظلت الحركة الشيوعية حركة مثقفين برجوازيين صغار . ولما كانت لم تقطع اواصرها مع البرجوازية الصغيرة ابدا ولم تندمج أبدا بالبروليتاريا وبالطبقات الكادحة الأخرى ، فانها قد ظلت جزءا لا يتجزأ من الحركة البرجوازية الصغيرة ، محافظة مع ذلك على ادعاء قيادة الشعب من هذا الموقع الطبقي .

هكذا ظلت الحركة الشيوعية ، في مجموعها ، منعزلة عن جماهير الشعب العريضة . فلقد كان الشيوعيون ، من زاوية مدى اتصالهم بمختلف الطبقات الشعبية ، منقطعين عمليا عن مجموع الطبقات ذات الطابع البروليتاري ،كانلهم نفوذ اكيد داخل الخلية من البروليتاريا الصناعية والبرجوازية الصغيرة (المدينية، خاصة، دون أن يعني ذلك غيابا تاما عن البرجوازية الصغيرة الريفية) وكانوا ، خاصة ، أصحاب النفوذ الرئيسي بين صفوف المثقفين اليساريين .

لكننا لا نريد هنا طبعا ان نقوم بتقدير احصائي لحضورهم في مختلف الأوساط الشعبية ـ رغم أن غيابهم الكامل عن الطبقات المعدمة (باستثناء صلات عابرة ، ذات طابع شخصي ، مع بعض العمال الزراعيين) كان بحد ذاته ضعفا حاسما (كما ظهر في السادس والعشرين من كانون الثاني) . غرضنا هو فهم طبيعة صلتهم بالشعب . وذاك ما يوصلنا الى المعنى الثاني الذي نعطيه لعزلتهم .

ان اية من المنظمات الشيوعية المصرية لم تتحد مع البروليتاريا ولا ـ على الأخص ـ مع الجماهير المعدمة . فلقد ظلت حياة الحركة الشيوعية خارجة عن حياة الجماهير الكادحة ـ الى حد جعل أكثر العناصر الشيوعية دينامية ، وهي من اصل بروليتاري ، تقطع تدريجيا صلتها الحية بطبقتها أو تغادر صفوف الشيوعيين .

ولما كانت شروط النضال المبدئي الداخلي ، في قلب الحركة الشيوعية لم تتوفر ، في اي وقت ، فلقد كان من المحال ان يتكون خط بروليتاري عبر تجارب الحركة المتوالية وأن تبرز ، بفعل هذا الخط ، صلة عضوية بين نمو العملالشيوعي

ونمو الصراعات الطبقية الحقيقية ، فيتم بذلك تخطي الاطار البرجوازي الصغير.

في ظل هـذه الشروط ، لم يستطع الشيوعيون المصريون ، رغـم المقولات الماركسية التي كانوا يتداولونها ، ان يتخطوا النظام الايديولوجي البرجوازي ولا التصور البرجوازي للعالم . فالتصور البروليتاري المتماسك للعالم لا يمكن ان يتكون الا على ايدي ثوريين بروليتاريين يعيشون في ظل نفس الشروط التي تعيش في ظلهـا اكثر طبقات الشعب تعرضـا للاستغلال ويستنشقون من أنفاس هذه الطبقـات ويكتسبون منها ردود الفعـل الطبقية ويتعلمون بينها حقيقـة صراع الطبقـات المحسوسـة .

لذا فان الشيوعيين المصريين لم يفهموا جوهر المادية التاريخية ، اي كـون الجماهير ، لا النخبة ، هي التي تصنع التاريخ ، وكون قوانين الثورة المصريـة لا يمكن ان تخرج من ادمغتهم المثقفة ، وان كانت ادمغة خبيرة في استعمال المدركات الماركسية المجردة ، وكونها لا يمكن ان تكون الا صورة منظمة عن ممارسة الجماهير الثورية ، يتم رسمها انطلاقا من افكار صحيحة تلدها هذه الممارسة .

لذا فان الشيوعيين ، بدلا من أن ينتجوا تحليلا محسوسا للشروط الثورية في مصر ، لم يكونوا يستطيعون الا انتاج تحليلات ذاتية تعكس عزلتهم عن الجماهير. والواقع ان التصور الايديولوجي الذي تنطوي عليه جميع هذه التحليلات ــ رغم شدة تنوعها ــ هو تصور برجوازي : فليست الجماهير هي التي تصنع التـاريخ فعلا بل النخب الاجتماعية والسياسية : من السفارة البريطانية الى القصر الـى الوفد الى الشيوعيين ، الخ .. ونمو الوضع الثوري مرهون جوهريا ، في عـين الشيوعيين ، بتطور موازين القوة بين هذه النخب المختلفة ، بينما لا تعود الجماهير ، في هذا الاطار ، سوى عناصر قوة توزع دعمها بين هذا الحزب وذاك .

كانت النزعات العامة للحركة ، سياسيا ، نزعات انتهازية يمينية تتخللهـا ارتعاشات « يسارية » وهمية ودون نتائج ، خلال الفترات التي كان القمع البوليسي فيها يصل الى اقصى وحشية .

هذه الانتهازية جعلت للشيوعيين دور قوة معـارضة لا دور قوة للتدميـر الثوري ، هكذا فان ممارستهم المحسوسة كانت تستبعد الاهتمامات الثورية الفعلية (التنظيم المسلح للجماهير ، خلق قواعد ثورية ، مسألة استلام السلطة عبر انماء هذه القواعد في الصراع العنيف ضد الأمبريالية والطبقة المسيطرة المحلية .

<نتيجة لهذا لم يبق لهم الا هامش مبادرة اصلاحية في اطار الحركة الوطنية.>

وخلال مراحل المد الوطني الواقع ، على وجه التعميم ، تحت الوصاية الوفدية، كانت هذه المبادرة تثمر اعمالا جماهيرية في الوسط الطلابي او العمالي (لقاءات ، تظاهرات ، تنظيم بعض النقابات في لجان احياء وطنية والاشتراك في الحملة الانتخابية التي اعادت الوفد الى السلطة عام ١٩٥٠) .

لم يكن هذا العمل متصلا ابدا بمبادرة الجماهير الثورية ، اي بعناصر الحركة الجماهيرية الاكثر تقدما والاكثر جذرية ، بل كان على العكس من ذلك محصـورا

بمستوى التطلعات الشعبية الأكثر غموضا اي التطلعات التي لا تزال اسيرة الأطر الايديولوجية البرجوازية الاصلاحية .

لذا فان نشاط الشيوعيين لم يصل اطلاقا الى مستوى المبادرات الجماهيرية الانموذجية ، اي تلك التي تترجم ارادة العناصر الشعبية الأكثر تقدما وتبلور التطلعات الواسعة للعناصر الوسيطة ، فتشارك في جعل غالبية الحركة الجماهيرية تتقدم الى ابعد ما يمكن في ظل الشروط التاريخية القائمة .

ففي عام ١٩٤٨ عندما كان الملك والانجليز ينظمون حربا يراد بها خاصة خنق الموجة الوطنية الشعبية لم يفكر الشيوعيون لحظة واحدة بتحريك المشاعرالشعبية الحقيقية المعادية لاسرائيل عبر تنظيم اشكال شعبية من الكفاح العنيف ضد الجيش الصهيوني غايتها احياء المعنى الثوري للكفاح المسلح ضد اسرائيل وتحطيم خطة القصر الرجعية وبالتالي دعم مجمل الحركة الوطنية الثورية .

وفي عام ١٩٥١ عندما كانت المواجهة المعادية للامبريالية تنطلق من جديدضد الاحتلال البريطاني ، لم ينشئوا قواعد شعبية للكفاح المسلح في المناطق الفلاحية ولم يربطوا بين الكفاح ضد الأمبريالية والكفاح في سبيل استلام السلطة .

اما موقفهم خلال فترات القمع وتراجع نهوض الجماهير نسبيا ، فلم يكن يتمثل في الانتشار بين الجماهير لتحضير مراحل نهوض اخرى ، بل كان يتميز بانطواء التنظيمات على نفسها ونمو ذهنية الشيع المضطهدة ، مما كان يؤدي الى توقيف القسم الأكبر من اعضائها .

والخلاصة أن الشيوعيين لم يستطيعوا ابدا ان يحطموا الاطار الاصلاحيالذي كان يسيطر عليه الوفد . وكانوا يعلمون أن كل حكومة وفدية تترك لهم حتما هامش مبادرة اوسع بكثير مما تتركه لهم اية حكومة اخرى . ولما كانت رؤيتهم السياسية لا تنطلق من ضرورات نمو الحركة الثورية الجماهيرية ، بل منامكانات التحرك الممنوحة للشيوعيين في اطار الصراع بين القوة السياسية الرئيسيةالقائمة، فانهم كانوا يظلون في النهاية سجناء هذا الاطار .

هكذا لم يكن الشيوعيون في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ يطرحون علىانفسهم هذا السؤال : ما هي الحاجة الملموسة التي تشعر بها الجماهير الشعبية العريضة في هذه اللحظة ؟ بل كانوا يتساءاون : من الذي سيحل محل الوفد اذا ما قلبت حكومته ؟ ولما لم يكن الشيوعيون قادرين على الحلول محله فورا ، فقد كانينبغي الوقوف عند الحدود التي يقبلها الوفد وممارسة« الضغط » عليه .

وعندما بدات الجماهير ، تحملها انطلاقتها الوطنية الديمقراطية ، في تجاوز هذا الاطار ، مرت في طريقها على جميع الشيوعيين . وفي اللحظة التي كانت فيها نضالات الطبقات المختلفة من الشعب تزعزع النظام المسيطر ، اخيرا ، من اقصاه الى اقصاه،وجد الشعب نفسه منقسما ورأى انطلاقته وهيتتحطم ، عوض ان تبلغ مستوى اعلى من النمو ومن القوة الثورية المدمرة .

القسم الثاني :

النظام الناصري وطريق رأسمالية الدولة

الفصل الأول

النظام المنبثق من انقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢

مراحل تطور النظام من انقلاب ١٩٥٢ حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧

تمثل انقلاب « الضباط الاحرار » في الاستيلاء على القيادة العامة وعلى مراكز القيادة الهامة في الجيش ، مستفيدين في تحقيق ذلك ، من انهيار سلطة الملك في داخل الجيش وعلى صعيد البلاد كلها ، ومن تفهم السفارة الامريكية ومن موقف الجمود الحذر الذي وقفته السفارة البريطانية (اذ لم يتدخل جيش الاحتلال لحماية الملك) .

انطلاقا من موقع القوة هذا ، قامت قيادة « الضباط الاحرار » (او مجلس الثورة) بحمل الملك على التنازل ، وحلت محله في السلطات التنفيذية .
مذ ذاك ، باتت سلطة الدولة الجديدة في ايدي ضباط برجوازيين صغار كانت لهم اصول طبقية ورؤية طبقية مختلفة عما للطبقة المسيطرة .

بيد ان هؤلاء الضباط لم يكونوا يقدمون انفسهم على انهم اعداء لهذه الطبقة ، بل على انهم طاقم بديل يملأ السلطة القائمة ويستطيع نفخ عزيمة جديدة في هذه الطبقة نفسها ، اذ يعيد للدولة المصرية فعالية كانت هذه الدولة قد فقدتها .

اما التناقضات الاساسية الملازمة لنظام الانتقال ـ من ازمة الطريق الراسمالي البنيوية الى شلل الطبقة المسيطرة في مجموعها ـ فلم يكن الضباط الاحرار يبصرونها . كانوا يشعرون بالمظاهر الفوقية لأزمة النظام فحسب ، اي وضع الدونية الايديولوجية ـ السياسية الذي كان المصريون يعيشون فيه تجاه الاجانب وفقدان الهيبة ومعها سلطة الدولة المعنوية وانعدام ملاءمة الأحزاب السياسية التقليدية لمقتضى الحال .

لذا كانوا ينتوون الظهور امام الطبقة المسيطرة وامام الامبرياليين الغربيين بمظهر مبعوثي العناية الالهية الذين جاؤوا لتخليص هذين الفريقين من « الشرور » المذكورة ، او بمظهر منقذي الأمن الاجتماعي من وضع كفت جميع الطبقات المالكة فيه عن الشعور بالأمان .

فالواقع ان ما كان يدور في خلد « الضباط الاحرار » هو أن تغيير النظـــام لا ينبغي له الاقتصار على تلبية تطلعات النخبة العسكرية البرجوازية الصغيرة ، بعد ان قيدها النظام القديم وانتهك كرامتها، بل ينبغي له ان يلبي – عن هذا السبيل نفسه – حاجات الملاكين جميعا ، من اجانب ومحليين ، بعد أن كان ما يملكونـــه من امكانات النمو مشلولا وكان مستقبلهم نفسه مهددا ، بفعل انطلاقة الحركة الجماهير التي بدا ان اجهزة القمع باتت قاصرة عن وقفها .

هكذا كان جوهر مشاريعهم يتمثل في تحويل الدولة المتزعزعة الى دولة ممصرة قوية يؤطرها الجيش ، بعد تجديده ، تأطيرا فعالا ، وفي تحقيق ما كان ممثلو الطبقة المسيطرة التقليديون قد اظهروا عجزهم عن تحقيقه ، عنينا «تحرير» النمو الراسمالي من العوائق التي كانت تقف في وجهه ، اي اطلاق النزعة الراسمالية لدى هذه الطبقة وتقويتها على حساب النزعات المتأخرة . بعبارة ادق ، كان « الضباط الاحـــرار » يبنون آمالهم الرئيسية في تحقيق نمو متسارع ، على النزعة « العصرية» لدى الطبقة المسيطرة ولدى حماتها الغربيين .

وكان يبدو لهم حينذاك ان تحقيق مشاريعهم مشروط بالوصول الى ثلاثـــة اهداف رئيسيـــة :

الهدف الاول هو تنمية الجيش وتحديثه وفرض هيمنته على جهاز الدولة – وهو هدف كان يراد منه ، في آن سويـــة ، كسب الجيش الى جانب النظام الجديـــد وتكوين قوة حاسمة للقمع والردع في وجه الحركة الجماهيرية واخيرا طمأنة الطبقات المالكـــة .

والهدف الثاني هو تحقيق جلاء الجيش البريطاني – الجلاء الذي لم يكن ليتاح للجيش المصري بدونه ان يتمتع بالهيبة التي كان يريدها له « الضباط الاحـــرار » – لان الاحتلال الأجنبي كان يرمز ، على وجه التحديد ، الى العجز المصري ، اضف الى هذا ان حركة الراي العام المطالبة بالجلاء كان لها من القوة ما يسلب اية حكومـــة ترتضي الحكم في ظل الجيش البريطاني كل حظ في تدعيم موقعها السياسي (١) .

..ف الثالث هو القيام باصلاح زراعي معتدل ، يلبي بدوره عدة تطلبات : اولها شل الفرع الارستقراطي من الطبقة المسيطرة سياسيا – لأن هذا الفـــرع كان المسؤول الرئيسي ، في تصور « الضباط الاحرار » عن شلل الارياف ولانه ، بعـــد الصدمة التي تلقاها من جراء عزل الملك ، لن يتوانى ، في مواجهته للحكم الجديد ، عن

---

١ – كان لشعار الجلاء من القوة ما جعل التصدي له ، الى اخر الزمان ، أمرا ينم – من وجهة نظر الامبريالية – عن قلة الحيطة . وكانت انكلترا تفكر في استبدال قاعدة القناة بقواعـــد أخرى اكثر استقرارا من الناحية السياسية ، بينما كانت الولايات المتحدة تعد نفسها للاستفادة من هذا الوضع والظهور بمظهر حامي مصر الجديد وفرض شكل من التحالف العسكري على مصـــر يأخذ بعين الاعتبار شكليا مطلب السيادة الوطنية .

استعمال جميع الوسائل السياسية التي يمنحه اياها وضعه الممتاز في الريف ،وثاني هذه التطلبات كسب دعم الفلاحين الاغنياء للسلطة (« المقاولين » منهم خاصة) ذلك بفتح آفاق جديدة للنمو امامهم ، وفي نفس الوقت ، تجميد البرجوازية الريفية الصغيرة بمنحها الأمل في زيادة عدد الملاكين الصغار وفي وقتتدهور أوضاعها المعيشية ، وآخر هذه التطلبات اجبار الملاكين الكبار على تحويل قسم منالفائض المنتج في الريف نحو المدينة ، اي نحو الصناعة .

وكان ينبغي اذ ذاك ، في سبيل منح الاقتصاد ـ والبلاد كلها بالتالي ـدفقة جديدة من الحيوية ، ان تتخذ تدابير ادارية واقتصادية تنحو نحو تشجيعالتوظيفات الصناعية وخاصة نحو اعطاء ضمانات غير عادية لأصحاب الرساميل الأجانب(وعلى راسهم الأمريكيون) .

< تلك كانت رؤية « الضباط الاحرار » السياسية في شهر تموز من عام ١٩٥٢ . ويمكن تلخيصها بالرغبة في اعادة تنظيم الحياة السياسية واعادة توجيه الحياة الاقتصادية ضمن اطار نمو الانتاج القائم ، أو هي تتلخص ، بعبارة ادق ، في حل ازمة نمط الانتاج هذا ، بازالة الحجز عنه ، بعد التضحية بفرع ضئيل من الطبقة المسيطرة ، هو اكثر فروعها طفيلية ، وذلك لمصلحة نمو راسمالي يعتمد في سبيل تحديث الانتاج على معونة البرجوازية الكبيرةوتؤطره « النخبة»البرجوازية الصغيرة ويؤمن تمويله ـ على وجه التعميم ـ راس المال الأجنبي (الأمريكي خاصة) .>

كانت هذه الرؤية السياسية مبنية على سلسلة من الأوهام الطبقية ، اهمها اثنان : اولهما امكان حمل الطبقة المسيطرة على تجاوز ازمتها وعلى الدخول بخطى ثابتة الى الطريق الراسمالي ، وثانيهما امكان حمل الأمبرياليين الغربيين(الأمريكيين خاصة) على المشاركة في تصنيع مصر وفي حل ازمة النمو الراسمالي .

لكننا راينا التضامن العضوي بين مختلف فروع الطبقة المسيطرة ـ مما يحول دون فصل البرجوازية المدينية عن كبار الملاكين العقاريين ـ ورايناه ايضا بين هذه الطبقة في مجموعها وبين الأمبريالية الأوروبية الغربية . ورأينا ماكان ينجم عنذلك من بنية متخلفة لتوظيفات هذه البرجوازية في المدينة ، بحيث ينخفض راس المال الثابت والتوظيفات ذات الاجل الطويل الى الحد الادنى وتتجه الرساميل نحوتحقيق الأرباح السريعة المرتفعة (مما يفسر ضآلة حجم التوظيفات الصناعية ، بمعنى العبارة الدقيق) .

من ناحية اخرى ، كانت الدول الأمبريالية الغربية عاجزة تماما عن مساعدة البلدان الواقعة تحت سيطرتها على حل ازماتها الاقتصادية ، ما دامت هذهالأزمات، قبل كل شيء ، من آثار الأزمة العامة للراسمالية في نهاية الحرب العالميةالثانية . عليه كانت سياسة هذه الدول تقتصر على البحث عن وسائل جديدة وأشكالجديدة لاستغلال الشعوب الواقعة تحت سيطرتها ولنهب ثرواتها .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة ، قد بنت استراتيجيتها الأمبريالية وفقا لمقتضيات الحرب الباردة مع المعسكر الاشتراكي ، محاولة الافادة مما أصاب الأمبرياليتين البريطانية والفرنسية من هبوط مباغت ـ خاصة في الشرق الأوسط . وكان دابها في ذلك أن تفرض سيطرتها تدريجيا ، في محل سيطرة شريكيها المتزعزعة، عبر انشاء أحلاف عسكرية خاضعة لقيادتها .

هذه الاستراتيجية التي كان مؤداها عسكرة المنطقة تحت الراية الغربية والتي كانت تؤول ، في جوهرها ، الى الحفاظ على المصالح الاستراتيجية والبترولية للولايات المتحدة ، كانت تعني أولا احلال شكل جديد من الاحتلال العسكري فيمصر محل الشكل السابق وكانت تعني ثانيا اذلالا للجيش المصري (الذي وصل الأمر بالأمبرياليين الأمريكيين الى حد التفكير باشراكه فيحلف واحد معالجيشالاسرائيلي!) وكانت تعني اخيرا انه سيستحيل على الاقتصاد المصري أن يشهد انطلاقة صناعية (لم يكن للامبرياليين الامريكيين اية مصلحة في مساندتها) .

ولقد نشأت سلسلة من الأزمات المتوالية بسبب التناقضات بين الرؤية السياسية الذاتية لدى« الضباط الأحرار »وبينمجموعالمصالحالموضوعيةللطبقةالمحلية المسيطرةوللدول الأمبرياليةالغربية ، فتطورت الرؤية الذاتية لدى«الضباط الاحرار» عبر هذه الأزمات ، وقامتفيالوقتنفسهقوى طبقية داخلية وتقلباتفي ميزان القوى العالمية ، اتاحت لفرع جديد من الطبقة المسيطرة ان ينمو وان يحرك نموا راسماليا ، نسبيا ومؤقتا ، تحت حماية سلطة الدولة .

لكن من المهم ، قبل تحديد المراحل المتوالية من هذا التطور ، أن نوضح ان اوهام« الضباط الأحرار » كانت أوهاما طبقية ولم تكن ثمرة الصدفة ، اي انها كانت تمد جذورها في الوضع الطبقي « للنخبة » العسكرية البرجوازية الصغيرةالتي خرج منها « الضباط الأحرار » . لذا اتاحت هذه الأوهام لهم مجال رؤيةسياسية أشد تماسكا ، بمقدار ماكان وعيهم السياسي قد بدأ يتخذ له قالبا من مصالح طبقية جديدة هي مصالح فرع برجوازي آخذ في التكون داخل جهاز الدولة .

والأوهام التي كانوا يحملونها عام ١٩٥٢ ، كانت تعود في جوهرها الى انهم لم يكونوا مرتبطين مباشرة بسياق الانتاج وانهم ـ شأنهم في ذلك شأن الفروع الأخرى من البرجوازية الصغيرة ـ لم يكونوا حملة نمط انتاج خاص جديد . لذا كانوا ، في آن معا ، سجناء نمط الانتاج القائم وغرباء نسبيا عن القوانين التي تحكم عمله.

هكذا كانوا حينذاك ـ وهم ينوؤون بوطأة هذا الاطار ـ يحملون تطلعاتمبهمة الحدود ، مجردة ، وكانت رؤيتهم ذات نزوع ارادي خلقي دون أساس ملموس محدد .

على هذا لم يكن « الضباط الاحرار » يستطيعون التفكير خارج نمط الانتاج القائم ، رغم انهم كانوا عاجزين ، في منطلق امرهم ، عن امتلاك قوانينه .

ولكن حينما وصل ممثلوهم الى السلطة ، نجم عن ذلك تناقض مباشر بين مشاريعهم وبين الرؤية السياسية لمعظم ممثلي الطبقة المسيطرة التقليديين ، ومن بينهم « الوفد » .

وفي الظروف التي وسمت المرحلة الاولى من النظام الجديد (تموز ١٩٥٢ ـ نهاية ١٩٥٤) وجد مجلس الثورة نفسه مسوقا ، لحل هذا التناقض ، الى شق الاحزاب المرتبطة بالطبقة المسيطرة على نفسها واضعافها وشلها ، بينما كان يعمد ، من جهة أخرى ، الى قمع جميع التشكيلات السياسية والنقابية المرتبطة بالبرجوازية الصغيرة او بالبروليتاريا الصناعية قمعا شرسا . وفي نهاية هذه المرحلة ، كان قد استطاع تنفيذ اصلاح زراعي بيرقراطي وتوقيع اتفاق ملتبس حول اجلاء جيش الاحتلال ومباشرة البحث ، في الغرب ، عن تجهيزات حديثة لجيشه . ووجد نفسه اذ ذاك قادرا على ممارسة احتكار مؤقت للمبادرة السياسية على الصعيد الوطني، بعد ان اظهرت جميع الأحزاب السياسية عجزها عن انتزاع هذه المبادرة من يده .

بيد ان هذا الاحتكار كان بالغ الهشاشة ، لأنه لم يكن راسيا على قاعدة طبقية صلبة . فالطبقة المسيطرة كانت ، رغم شللها السياسي ، لا تزال تحتكر لنفسها السلطات الاقتصادية ، بحيث ظل يتعذر على مجلس الثورة ان يضع موضع التنفيذ ، دون موافقتها ، مشاريعه المتعلقة بالتصنيع المتسارع .

من ناحية اخرى ، لم يكن ثمة اية مرتبة مدينية ـ برجوازية صغيرة او بروليتارية أو معدمة ـ تدعم النظام الجديد الذي كان وجهه القمعي يتأكد ، بعد ان ظهر للعيان عند اعدام البطل العمالي مصطفى خميس ، عقب الانقلاب ببضعة اسابيع . لكن ذلك لم يحل دون ابطال الأثر السياسي للملاكين الريفيين (البرجوازية الصغيرة والمتوسطة) ، انطلاقا من الاصلاح الزراعي .

اخيرا كان الدعم الأمريكي والصبر البريطاني آخذين في النضوب عند نهاية هذه المرحلة ، وذلك لأنهما قاما في النهاية ، كما اشرنا ، على التباس : فمشاريع مجلس الثورة كانت مرفوضة من جانب الأمبرياليين الانكلو سكسونيين وكانت آمال هؤلاء مبنية على افتراض مؤداه ان في وسعهم اقناع الضباط الأحرار (او عدد كاف منهم) بالعدول عن مشاريعهم وبالامتثال للاستراتيجية الامريكية الجديدة . اما في حالة عدم الامتثال ، فكان على الضغوط المباشرة ان تشتد اكثر فأكثر .

وبدا حينذاك انه لم يعد امام مجلس الثورة الا الخضوع او العزل . وكان هذا ما ينتظره معظم ممثلي الطبقة المسيطرة ، بعد ان طفح كيلهم دون ان يكون في وسعهم القيام بردة فعل سياسية .

لكن خضوع « الضباط الأحرار » للاستراتيجية الامريكية كان يعني ، في آن معا ، اضمحلال الآمال التي انفتح بابها أمام الجيش (سند النظام الوحيد) ، منذ ١٩٥٢ ، واحتدام الأزمة العامة لنظام الانتقال الداخلي ، اي اشتداد صراع الطبقات .

لم يكن مجلس الثورة يستطيع التراجع اذن دون ان يتلو الحكم بالموت على نفسه ، وهو ، في الوقت نفسه ، حكم على كل محاولة ترمي الى توفير حماية فعالة للنمو الرأسمالي في مصر .

والمرحلة الثانية من مراحل النظام (١٩٥٥ - ١٩٥٨) تتسم بنشوء وضع عالمي جديد نوعيا : (التحول النهائي للسلطة البروليتارية السوفياتية الى سلطة تحريفية ، تحمي مصالح طبقة برجوازية جديدة ، دخول هذه البرجوازية الى السوق الراسمالية العالمية وتقديمها دعما ضخما للنمو الراسمالي الذي تقوده « نخب » برجوازية صغيرةوبرجوازياتوطنية في بلدان تابعة للامبرياليةالغربية) (١).

هذا الوضع سمح لمجلس الثورة ، في وقت كان فيه هذا الأخير يبدو وكأنه قد وصل دون رجعة الى حافة مصيره ، بالاستفادة من هامش المناورة السياسية المؤقت الذي اكتسبه خلال المرحلة السابقة ، ليستثمر امكانات جديدة قدمتها له البرجوازية التحريفية السوفياتيةوليتحدى الدولتينالغربيتين اللتينكانتا تسيطران مباشرة على مصر (انكلترا وفرنسا) .

هكذا فان الاطار العالمي الذي كانت تندرج فيه مشاريع مجلس الثورة ، قد اتسع دفعة واحدة ، انطلاقا من مؤتمر باندونغ : فعوض ان يظل محشورا فيالمعسكر الغربي ، أنفتح على أوروبا الشرقية التي كانت تجتاز عتبة السوق العالمية .وقامت ازمة حادة عام ١٩٥٦ بين السلطة المصرية - التي اخذت تتمتع منذ تأميم قناة السويس بدعم جماهيري - وبين الحكومتين الأمبرياليتين الانكليزية والفرنسية ، اللتين قامتا ، تساندهما اسرائيل ، بالعدوان الثلاثي الذي رمى الى الاطاحة بالسلطة .

ولقد أتاح الدعم الشعبي الكثيف الذي لقيه النظام ، مضافا الى الفشل السياسي للعدوان ، تحت وطأة الاتجاه السياسي السوفياتي الجديد والضغط الأمريكي على انكلترا وفرنسا ، أتاحا لسلطة الدولة ، لا أن تقوي احتكارها السياسي الداخلي فحسب ، بل أن تكسب ايضا هامشا للمناورة الخارجية ودرجة من الاستغلال الاقتصادي استطاعت ان تنشىء ، انطلاقا منهما ، قطاعا اقتصاديا جديدا - هو قطاع الدولة الاقتصادي - بدأ ينمو فيه فرع جديد من الطبقة المسيطرة هو برجوازية الدولة المنبثقة من « النخبة » البرجوازية الصغيرة(العسكريةخاصة).

هكذا وجدت سلطة الدولة الجديدة نفسها مسوقة ، بفعل تضافر الظروف الخارجية والداخلية ، الى التشبث بالدعم الكثيف الذي كانتالبرجوازيةالسوفياتية تقدمه لها ، والى فتح آفاق طبقية جديدة تماما امام النخبة البرجوازيةالصغيرة ، في نفس الوقت : فعوض ان تقتصر هذه المرتبة على احتلال مكانة ارفع في جهاز الدولة وعلى تحقيق تطلعاتها الخاصة ، بوصفها اداة عسكرية ، استطاعت ، مذ

---

١ - انظر الملحق الثاني : عودة الرأسمالية الى الاتحاد السوفياتي والثورة الثقافيةالصينية.

ذلك ، ان تحتل مكانة سياسية واقتصادية هي مكانة الطبقة المسيطرة ، اي ان تحقق المضمرات الراسمالية لدى النخبة البرجوازية الصغيرة التي ظلت ، حتى ذلك الحين ، تختنق تحت وطأة الحجز الواقع على الطريق الراسمالي .

كانت هذه المضمرات تستطيع التحقق ، من الناحية الأولى ، في الجهاز الاقتصادي الذي بدات الدولة تسيطر عليه مباشرة ـ انطلاقا من الممتلكات الانكليزية الفرنسية التي صودرت بعد العدوان ومن المعونة السوفياتية ومن مشاركات الدولة المتزايدة في مختلف المشاريع الصناعية ـ وكانت تستطيع التحقق ، من الناحية الاخرى ، في اجهزة الدولة الاخرى (القمع ، الادارة ، الدعاوة ، الخ) . وهي اجهزة شهدت نموا جديدا متفقا مع الانطلاقة الراسمالية التي استطاعت سلطة الدولة ، اخيرا ، ان تبعثها .

اذن ، فتحت الطبقة المسيطرة رحابها لنمو فرع جديد تحميه سلطة الدولة ويرتكز على نمو وسائل انتاج حديثة ادخلت من الخارج ، في اطار قطاع الدولة .

لهذا فنحن سوف نستعمل من الآن فصاعدا عبارة البرجوازية التقليدية لتسمية العناصر التقليدية من الطبقة المسيطرة (اي الذين كانوا يملكون جميع السلطات الاقتصادية حتى عام ١٩٥٦) ، وذلك لأن عبارة الطبقة المسيطرة تغطي ـ في ما يخص المرحلة اللاحقة ـ هذه البرجوازية نفسها ومعها برجوازية الدولة التي اخذت تنمو ابتداء من عام ١٩٥٦ .

حينذاك وصلت سلطة الدولة الى أوج هيبتها وقدرتها على المبادرة في الخارج والداخل .

كانت هذه السلطة تستقي حيوية جديدة من قواعد طبقية محلية اكثر صلابة من ذي قبل ومن راسمال سياسي وايديولوجي غير عادي ، وتستقي في الوقت نفسه طاقة على النمو الاقتصادي حقنت بها حقنا كثيفا من الخارج . هذه الطاقة سمحت لها ، مذ ذاك ، بممارسة ضغط حقيقي على البرجوازية التقليدية المحلية باتجاه النمو الراسمالي وزودتها ، فضلا عن ذلك بحجج جديدة في بحثها عن السلفات وعن التجهيز الصناعي عند الأمبرياليين الغربيين (الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية خاصة) ، اذ بات هؤلاء مضطرين الى الخضوع لشروط المنافسة الجديدة التي كان الاتحاد السوفياتي يدخلها على السوق الراسمالية .

ولدى نهاية هذه المرحلة شهد النشاط الراسمالي للبرجوازية التقليدية انطلاقة لم يعرف لها مثيلا من قبل ، بعد ان استنفرت هذه البرجوازية رغما عنها ، واخذت المعونة الاقتصادية الغربية ـ بعد حصار مؤقت ـ تتدفق على خزائن الدولة المصرية لتنافس المعونة السوفياتية .

اما المرحلة الثالثة من مراحل النظام (١٩٥٩ ـ ١٩٦٣) فكانت مرحلة أزمة جديدة داخل الطبقة المسيطرة ، ادرك الطاقم القيادي خلالها ان البرجوازية

التقليدية لا تستطيع ، حتى بعد هزة ١٩٥٦ وبعد انشاء قطاع الدولة الاقتصادي ، أن تغير من بنية توظيفاتها ولا ان تضحي بأرباحها السريعة المرتفعة ولا أن تتخلى عن تفكيرها التقليدي المرتبط ارتباطا وثيقا براس المال الغربي الخاص .

والحال ان هذه البرجوازية كانت لا تزال تسيطر على علاقات الانتاج . وكان تدعيم مواقعها ، خلال المرحلة الأخيرة ، قد قوىفيآن معا نزعتها الىالأرباحالباهظة، وما نجم عنها من نزعة اجتماعية الى الاستقطاب بين مداخيل راس المال المتزايدة التركز ومداخيل العمل التي تزايدت الاخطار المحدقة بها . اخيرا شدد هذا التدعيم من استكبارها السياسي ، في اعقاب حملة السلطة ضد الشيوعيين والجمود النسبي الذي شهدته علاقات السلطة بالاتحاد السوفياتي . لذا حاولت هذهالبرجوازية — بدعم من الدول الغربية التي كانت قروضها تتدفق على مصر أثناء عام ١٩٥٩ — ان تفرض على النظام وقف مشاريعه الخاصة بالتصنيع ووقف اتفاقاته الطويلة الأجل مع الاتحاد السوفياتي .

مرة اخرى ، وجدت السلطة نفسها أمام الخيار التالي : اما الخضوع لهذه التطلبات (ومعناه أن تعود ازمة الراسمالية فتندلع من جديد ، بحدة جديدة سببها التدعيم المباغت لمواقع البرجوازية التقليدية وما نجم عنه من استقطابطبقي) واما ان تقاوم هذه التطلبات فتكون لها عودة مشهودة الى سابق علاقاتها معالاتحاد السوفياتي وتحاول هذه المرة أن تشل الفرع التقليدي من البرجوازية اقتصاديا، معتمدة ، في ذلك ، اعتمادا حاسما على برجوازية الدولة التي تستطيع حينئذ (بعد ان استقبلت بين صفوفها الوفا من اعضاء الملاكات الجدد القادمين من «النخبة» البرجوازية الصغيرة) أن توجه الحياة الاقتصادية وفقا لضرورات نمو الطريق الراسمالي .

اذن بدا للطاقم القيادي اخيرا ان حل ازمة الطريق الراسمالي ليس في متناول البرجوازية التقليدية . في المقابل ، بدا ان الطبقة المسيطرة ، اذا رجحت فيها كفة العنصر البيرقراطي القومي الممثل للدولة ، تستطيع حل هذه الأزمة ، في اطار بنية خاضعة للتخطيط المركزي ، وفي داخل سوق راسمالية عالمية ادى دخولالاتحاد السوفياتي ساحتها ، الى مدها ، طوال بضع سنوات ، بممارسات اكثر ملاءمة لحاجات النمو الراسمالي لدى البرجوازيات المقهورة . بعبارة واحدة ، بدا ان وضعا كهذا سيسمح ، أخيرا ، باستئناف سياق التراكم الراسمالي الموسع ،على وتيرة سريعة ، بعد أن اظهرت البرجوازية التقليدية عجزها عن تحقيق ذلك .

كان ذلك ايضا وهما من الاوهام الطبقية . ومؤدى هذا الوهم ان سلطة الدولة كانت تأمل ان « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، متى تسنمت مكانة الطبقة الراسمالية المسيطرة ، ستظل محافظة على صفات البرجوازية الصغيرة — هذا بينما كانت الوقائع تثبت انها ستكتسب حتما صفات طبقية جديدة ، هي ، على وجه الدقة ، صفات البرجوازية التقليدية التي ازاحتها من مكانها . عليه ورثت « النخبة » ازمة هذه البرجوازية .

هكذا فان تجاوز أزمة نظام الانتقال (نسبيا ومؤقتا) لم يحصل الا بمقدار ما اتاح توالي موازين القوى الطبقية (الداخلية والخارجية مجتمعة) لفرع جديد من الطبقة المسيطرة ان ينمو وان يزيح تدريجيا فرع هذه الطبقة التقليدية . وكان الطاقم الناصري ألذي استولى على سلطة الدولة في ٢٦ تموز ، هو الأداة الفاعلة في هذا السياق ، الأداة التي وعت تدريجيا وتجريبيا ما تنطوي عليه مراحل هذا السياق ، واحدة بعد الأخرى ، من امكانات نمو راسمالي ، فتوات الاستفادة منها.

في البداية ، لم يكن هذا الطاقم يتصور نفسه الا على انه المعبر عن التطلعات القومية لدى « النخبة » البرجوازية الصغيرة العسكرية ، وعلى انه طاقم قيادي يتولى ، عبر هذه التطلعات ، خدمة النمو الراسمالي الوطني للطبقة المسيطرة ، فاذا به يجد نفسه ، أثناء قيامه بذلك ، مسوقا الى الاتكاء على التطلعات الراسمالية لدى « النخبة » البرجوازية الصغيرة (العسكرية والمدنية) أي على تطلعها الى ان تصبح طبقة راسمالية وان تحل ، ضمن اطار الانتقال المصري الملموس ، في محل البرجوازية التقليدية ،بوصفها طبقة تسيطر على علاقات الانتاج .

هكذا فان الجيش الوطني تم تصوره ، في البدء ، على انه اداة تجديد الدولة في خدمة البرجوازية التقليدية ، ما لبث ان غدا العنصر المحرك ، على الطريق الراسمالي القومي – في المجالين السياسي والاقتصادي معا – ، وذلك على حساب البرجوازية التقليدية .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه شق هذا السياق ، كانت التشكيلة الاجتماعية كلها تتلقى هزات متتابعة باتجاه النمو الراسمالي القومي ، سببها التغييرات الجارية في قلب الطبقة المسيطرة .

عليه ، فان صعود « النخبة » البرجوازية الصغيرة قد شكل الرحم الذي نما بين جوانبه عدد معين من التحولات في قاعدة المجتمع الاقتصادية وفي بنيته الفوقية الايديولوجية .

اما المرحلة الرابعة التي اجتازها النظام (١٩٦٤ – حزيران ١٩٦٧) ، فهي المرحلة التي بدت فيها برجوازية الدولة ، بعد ان سيطرت على وسائل الانتاج الحاسمة في المجتمع ، ممزقة بفعل التناقضات الطبقية الناجمة عن وضعها الجديد، وهي المرحلة التي دخل فيها الطريق الراسمالي في حالة أزمة جديدة ، بعد أن تم رفع الحجز عنه – بجهد – خلال السنوات العشر السابقة ، وهي المرحلة التي بدأت فيها البرجوازية التحريفية السوفياتية ، تفرض على مصر شكلا جديدا من اشكال التبعية .

ونحن سوف نعود بالتفصيل ، خلال الفصول التالية ، الى كل من مراحل هذه المسيرة المضطربة . لكن علينا في البداية ان نقدم تحليلا تأليفيا لجانبين لا انفصام بينهما من جوانب النظام الناصري (قبل عام ١٩٦٧) ، عنينا الاستقلال النسبي لسلطة الدولة ونظام قمع الجماهير الشعبية بالعنف والغش مجتمعين .

• جهـاز الدولة وبرجوازية الدولة وسلطة الدولة

لم يكن التطور الذي اوجزناه ليستقيم ، لولا استقلال نسبي عرفته سلطة الدولة تجاه الطبقة المسيطرة ، وهو استقلال كان يتيح لها الاستفادة من الاطار الدولي وحماية صعود فرع جديد من هذه الطبقة ، على حساب الفرع التقليدي.

ولقد اول المحامون التحريفيون عن النظام ، هذا المعطى ، ليس على انه استقلال نسبي لسلطة الدولة ، بل على انه « استقلال كامل » لهذه السلطة تجاه الطبقة المسيطرة و « تنافر اساسي في المصالح » بينهما .

ويرى هؤلاء الدعاة ان مجلس الثورة حمل الى السلطة « تطلعات الامة كلها ».

هكذا يمسي كل تفسير يعتمد على المعطيات الطبقيــة وعلى معطيات الصراع الطبقي ، في شأن تطور النظام ، امرا مستحيلا .

هذه الرؤية المثالية للتاريخ تقوم على سفسطات عدة، لا بد من كشفها .

والسؤال الاول الذي يطرح يدور حول تعيين مكان الطبقة المسيطرة . ايـن نجدها ؟ والحال ان دعاتنا المذكورين لا يتصورون لها وجودا الا خارج جهاز الدولة، في قطاع الملكية الخاصة اوسائل الانتاج . فعندهم ان البرجوازية التقليدية وحدها هي الطبقة المسيطرة . هكذا يسهل اعتبار اضعافها التدريجي (لصالح قطاع الدولة) امرا يدخل « بصورة طبيعية » في سياق معاد للرأسمالية .

اما برجوازية الدولة فهي ــ عند هؤلاء الدعـــاة ــ غير موجودة . والعناصر الأفراد الذين يشكلونها ليسوا الا مجموعة من الموظفين، دون طبيعة طبقية محددة، يؤدون ، بكثير او قليل من عدم الكفاءة وقلة الأمانة ، مهمات تقنية .

واساس هذا المنطق مقدمة مؤداها ان جهاز الدولة ليس له طبيعة طبقية ولا وظيفة طبقية بعينهما وانه اداة « محايدة » للحكم وللادارة والقمع وللانتاج ،الخ .. وان قادة هذا الجهاز لا ينتمون الى طبقة بعينها . فهم ، والحالـة هذه ، منفذون « محايدون » .

اما الواقع فهو ان جهاز الدولة (في مصر ، كما في سائر المجتمعات المؤسسـة على الاستغلال) يتألف من مجموع الأدوات المختصة بقمع الطبقات الشعبية(الجيش، الشرطة ، اجهزة الدعاوة ، البنى الادارية والقانونية ، الخ ..) والوظيفة الوحيدة لهذه الأدوات هي خنق المبادرة السياسية المستقلة ، بجميع أشكالها، لدى الطبقات الشعبية ، لكي تظل هذه الأخيرة ، دائما ، قابلة للاستغلال الاقتصادي .

لذا فان جهازا هذا شأنه يستطيع ان يخدم مختلف الطبقات المستغلة (بكسر الغين) المتعاقبة : (في مصر : الأرستقراطيــة العقاريــة قبل ١٩١٩ ، تحالف الأرستقراطية العقارية وفرعها المديني بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ، تحالف البرجوازيــة التقليدية وبرجوازية الدولة السائرة في طريق التكوين بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ــ ٦١ ،

برجوازية الدولة ابتداء من ١٩٦١) . هذا بينما لا يستطيع الجهاز المذكور مطلقا ان يضع نفسه في خدمة الجماهير الشعبية . فالقوانين الموضوعية التي تحكم عمل هذا الجهاز (خضوع الرتبة الدنيا للرتبة العليا خضوعا مطلقا و التركز المطلق للسلطات الفعلية في يد الرتبة العليا ، وانغلاق الجهاز دون التطلعات الأساسية للجماهير المستغلة (بفتح العين) ، كلها تلبي التطلعات الحيوية لأية طبقة مستغلة (بكسر الغين) أي تطلبات شل الحركة الجماهيرية بواسطة أكمل ما يتوفر من اشكال القهر (من القمع الجسدي الى تحويل التطلعات الشعبية نحو المجاري الشرعية التي تسيطر عليها الطبقة المستغلة (بكسر الغين) في النهاية) .

هكذا فان جهاز الدولة المصري الذي ورثه « الضباط الأحرار » عن الملك فاروق ، في تموز ١٩٥٢ ، والذي لم يحطم ، في ما بعد ، بل حوفظ عليه ونمي (باعتراف دعاة السلطة انفسهم) كان خاضعا لوجهة ثابتة هي كبت كل مبادرة جماهيرية مهما كانت : فحتى المبادرات الجزئية ، حتى المبادرات المستقلة التي كانت تهدف الى دعم تدابير اتخذتها السلطة المركزية ، كانت تكبت . وكانت وظيفة جهاز الدولة هذا أن يتصرف على نحو يفقد الجماهير كل مبادرة .

لهذا فان الطاقم الذي يقود جهاز الدولة هو حتما جزء من الطبقة المسيطرة. ولا عبرة بأنه كان جزءا من هذه الطبقة منذ البداية او انه انتظم في صفوفها تدريجيا. فهو لا يستطيع ان يشغل الوظيفة القيادية في داخل جهاز الدولة ، الا اذا خضع للقوانين الموضوعية التي تحكم عمل هذا الجهاز .

هذا الطاقم يباشر المشاركة ، بالتالي ، في التنظيم العام لقمع الجماهير الشعبية وقهرها واستغلالها ويستفيد مباشرة من ذلك كله .

لكن هذا الطاقم يحتل مكانا خاصا داخل الطبقة المسيطرة ، يختلف تبعا لممارسة جهاز الدولة وظائف اقتصادية أو عدم ممارسته مثل هذه الوظائف .

ففي الحالة التي لا يمارس الجهاز فيها وظيفة اقتصادية هامة ـ أي في الحالة التي يكون سياق الانتاج الاجتماعي فيها خاضعا خضوعا مباشرا لسيطرة مالكي وسائل الانتاج الخاصة ـ يكون الموظفون القياديون في الدولة ، هم انفسهم من اصحاب وسائل الانتاج او يكونون مرتبطين عضويا بهؤلاء ، (صلات القرابة ، صلات الأعمال ، صلات الثقة الخ . .)

في مصر ، قبل عام ١٩٥٢ ، كان هؤلاء الموظفون من أصحاب الأراضي، خاصة، او من رجال الأعمال المرتبطين بالمصارف والشركات البريطانية . وفي الحالات النادرة التي كان فيها « عوام » لا ينتمون ، في الأصل الى الطبقة المسيطرة (المحلية او الأجنبية) ، يصلون الى المراكز القيادية في الدولة ، بحكم كفاءتهم السياسية او الاقتصادية لخدمة هذه الطبعة ، كانت تخلع عليهم القاب « الأشراف » ، باديء ذي بدء ، ويمنحون الأراضي أو حقائب الأسهم ، اي انهم كانوا يدمجون فعليا في الطبقة المسيطرة .

على أن الحالات التي تمارس الدولة فيها وظائف اقتصادية هامة ، هي التي تتيح تكوين فرع جديد من الطبقة المسيطرة ، متميز عن أصحاب وسائل الانتاج الخاصة ومشارك في نظام الاستغلال المباشر للجماهير ، ولكن في اطار ملكية الدولة.

في هذه الحالات تستدعي الوظائف الاقتصادية البحتة لجهاز الدولة ، تكوين فرع من الطبقة المسيطرة لا ينبثق مباشرة من طبقة مالكي وسائل الانتاج الخاصة ، لأن عليه أن يتجاوز هذا الوجه او ذاك من وجوه أزمة الطبقة المذكورة . لهذا نطلق عليه اسم برجوازية الدولة .

هذا الفرع البرجوازي ينتمي الى الطبقة المسيطرة ، لا بحكم صلاتهالعضوية او التاريخية مع مالكي وسائل الانتاج الخاصة ، ولكن بحكم الوظيفة الحيوية التي يشغلها في خدمة نمط الانتاج اثناء ازمته .

وهو ، على اي حال ، لا يستطيع الاستمرار في القيام باعباء هذه الوظيفة ، الا اذا كانت متوافقة مع مصلحة أساسية من مصالح الطبقة المسيطرة (او تحالف القوى الطبقية المسيطرة) .

ويمكن لصلاحيات برجوازيةالدولة ودورها ، اذ ذاك ، أن تتناقضمعالمصالح الخاصة بهذه المرتبة أو تلك أو بهذا الفرع او ذاك من مالكي وسائل الانتاج .لذا فان نموها يلقى قبولا متفاوتا ويحتمل أو يحارب من قبل كل من هذه المراتب المختلفة . لكن تناقضات من هذا النوع ، هي ، في جوهرها ، تناقضات داخلالطبقة المسيطرة ، بين مختلف المراتب المستغلة (بكسر الغين) ، تلتقي على حماية نظام استغلال الجماهير الشعبية . ولا يجوز ، في اي حال ، أن نرى فيها تناقضات بين الطريق الراسمالي وطريق « راسمالي » مزعوم !

تلك هي حالة مصر .

ونحن سوف نسهب لاحقا في تحليل علاقات الانتاج الراسمالية داخل قطاع الدولة الاقتصادي في مصر . لكننا نريد هنا ، ببساطة ، أن ندفع كل التباس حول المكانة التي يحتلها مجموع الموظفين الذين يتولون قيادة هذا القطاع في قلبالتشكيلة الاجتماعية .

فهم لا يتحركون ، ولو للحظة واحدة ، « في الفراغ » اي خارج البنية الطبقية . وتنامي عددهم والدور المهيمن الذي انتهى بهم الأمر الى تسلمه داخل التشكيلة الاجتماعية المصرية ، يجدان تفسيرهما في تطور ميزان القوى بينمختلف فئات المصالح (المحلية والأجنبية) التي سيطرت على هذه التشكيلة الاجتماعية . والتناقضات التي وضعت فئات المصالح هذه ، بعضها في مواجهة البعض الآخر ، لم يصل بها الأمر الى افساح المجال أمام مصالح الطبقات الشعبية المصرية للتعبير عن نفسها .

لقد رادف تكون برجوازية الدولة محاولة لتجاوز الأزمة التي شهدها الطريق

الراسمالي المصري ولتدعيم نظام استغلال الجماهير على صورة جديدة .والعلاقات الطبقية المباشرة بين هذه البرجوازية والجماهير هي ، في اساسها ، من ذات طبيعة العلاقات الطبقية بين البرجوازية التقليدية والجماهير . فهي مبنية على نفس التقسيم الاجتماعي للعمل ، بين أقلية ضئيلة تحتكر لنفسها جميع السلطات السياسية والاقتصادية وبين الأكثرية الساحقة المحرومة ـ بفعل القمع ـ من جميع هـذه السلطات .

فضلا عن ذلك ، فان من الجوهري دحض الراي (التحريفي الانموذجي) القائل بان هذا البرجوازية ، وان كانت في السلطة ، هي فرع من البرجوازية الصغيرة.

ذلك ان عناصر « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، حينما تصل الى مراكز القيادة في الدولة وتباشر ، فعليا ، ممارسة وظائفها القيادية ، لا تعود عناصر برجوازية صغيرة ـ اي لا تعود عناصر وسيطة ـ بل تمسي عناصر برجوازية وتدخل الى صفوف الطبقة المسيطرة المستغلة (بكسر الغين) .

هذه العناصر كانت قبل ١٩٥٢ مقهورة ، بشكل او بآخر ، على يد الملاكات القيادية حينئذ . لكنها اصبحت هي نفسها ، بعد ذلك ، عناصر قيادية تشارك في توجيه نظام القمع والاستغلال وضبطه وتشارك ، عن هذا الطريق نفسه ، في الأرباح الناجمة عنه (سوف نعرض في ما بعد لأشكال هذه المشاركة) .

عليه فان الوظيفة الطبقية لهذه العناصر قد تحولت . فهي لم تعد وظيفة المنفذين القاصرين عن المبادرة وعن ادراك الازدهار الراسمالي والمعانين ، قليلا او كثيرا من لجم الأجانب أو عملائهم لامكاناتهم . بل هي قد باتت وظيفة المسؤولين مباشرة عن النظام ، المهتمين بالحفاظ عليه وبتدعيمه ، القادرين على انماء قدرتهم وثروتهم الشخصيتين ، المحققين ـ بعبارة واحدة ـ ما يكمن فيهم من طاقات راسمالية .

حتى اذا راينا في الطبقة المسيطرة المحلية تجمعا يضم مجمل الفروع البرجوازية المسيطرة على وسائل الانتاج الحاسمة ـ بما فيها فرع برجوازية الدولة ، ابتداء من ١٩٥٧ ـ بات في وسعنا أن نحدد دور سلطة الدولة وحدود استغلالها النسبي تجاه هذه الطبقة المسيطرة .

اما دعاة النظام فنادرا ما حاولوا التمييز بين سلطة الدولة وجهاز الدولة ـ اذ ظلوا ، على وجه التعميم ، يضمرون اعتبار هذين الصعيدين معا مجتمعين في اطار « حالة انعدام الوزن الاجتماعي » التي تسبح فيها الدولة المصرية ، حسب رأيهم .

ما هي سلطة الدولة البرجوازية ؟

انها الصعيد الذي يمركز وينسق مجموع وظائف جهاز الدولة ، طبقا

لمصالح هي المصالح العامة للطبقة المستغلة المسيطرة (او مصالح تحالف الطبقات المستغلة (بكسر الغين في الحالتين) . فالوظيفة الخاصة لهذا الصعيد هي تأمين استقرار التشكيلة الاجتماعية ، لكي يبقى استغلال الطبقات الكادحةممكنا فيها .

عليه فان سلطة الدولة مكلفة بالحفاظ على عدد معين من التوازنات (بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة ـ بكسر الغين ثم بفتحها ـ .. بين مختلف المراتب والأجزاء من الطبقات المستغلة (بكسر الغين) .. بين مختلف الهيئات التي يتشكل منها جهاز الدولة .. بين وظائف القمع بالعنف ووظائف القمع بالغش ، الخ ...)

لذا فان جهاز الدولة يمتلك بالضرورة استقلالا نسبيا في حركته عن المصالح الخاصة للفروع المختلفة من الطبقة المسيطرة (يتراوح هذا الاستقلال من الموازنة بين مختلف تطلبات الطبقة المذكورة ـ وهذا هو الشكل البرلماني الأنموذجي ـ الى الاساليب الدكتاتورية في التقرير التي تفترض وصاية كاملة على الطبقة المسيطرة نفسها ـ وهذه هي الأشكال البونابرتية والفاشية ، الخ ..)

لكن على سلطة الدولة ، في جميع الحالات ، ان تظهر وكانها « مستقلة » عن الطبقات المتناحرة الموجودة ، وكأن مكانها فوق هذه الطبقات ، وذلك لنستطيع ممارسة « التحكيم » في النزاعات التي تنشأ بينها (التحكيم باسم « الأمة » او باسم « جميع المواطنين » او باسم « الثورة» ، او باسم اي « اقنوم » آخر يرفع الى عالم المثل وتكون له فعالية سياسية .)

الوظيفة الخاصة بسلطة الدولة هي اذن تأمين استقرار التشكيلة الاجتماعية التي تسيطر عليها الطبقات المستغلة (بكسر الغين) ، وذلك بالظهور امام الطبقات المستغلة (بفتح الغين) وكانها ـ اي السلطة ـ ممثلة لها ، كما هي ممثلةللطبقات التي تستغلها .

حتى اذا بدات السلطة تظهر على انها ممثلة الطبقات المستغلة (بكسرالغين) دون سواها ، فذلك يعني أن صراع الطبقات قد أتاح لهذه الأخيرة أن تزيد من حدة وعيها لمصالحها الطبقية وانها ، بالتالي ، مهددة تهديدا مباشرا بالاجلاء عن مواقعها .

والاستقلال النسبي لسلطة الدولة تجاه المراتب أو الفروع المختلفة منالطبقة المسيطرة ، وضرورة الظهور أمام الطبقات المسيطر عليها بمظهر الاستقلال عن الطبقة المسيطرة ، هما اللذان يشكلان اساسا لامكانية تسليم السلطة ـ واحيانا للزوم تسليم السلطة بسرعة ـ الى افراد ليسوا من هذه الطبقة (ضابط منتصر او بطل وطني وضيع الأصل) بحيثتفتح مهابتهم سبيلا لحل بعض النزاعات الحادة داخل الطبقة المسيطرة وتعيد لسلطة هذه الطبقة ، في عين الجماهير ـ فعالية وهيبة جديدتين .

ذاك ما يجري ، خاصة ، اثناء مرحلة تتسم بالأزمة السياسية او بتردي المؤسسات القائمة الى حالة خطيرة من الهشاشة . ويجري تسليم السلطة هذا على صور شتى ، منها الشرعي ومنها غير الشرعي ، منها ما يلاقي الرضى لدى فرع او اكثر من فروع الطبقة المسيطرة ومنها ما يلاقي مثل هذا الرضا .

لكن امرا واحد يظل أكيدا بصورة مطلقة : ذلك ان هذه السلطة لا تبقى طويلا في أيدي الافراد المذكورين ، اذا كانت سياستهم تتناقض ، لسبب أو لآخر ، مع المصالح الاساسية للقوى الاجتماعية والسياسية التي تحتل موقعا حاسما في المجتمع (ولنكرر ان هذه القوى قد تكون محلية وقد تكون اجنبية) (١) .

من جهة اخرى ، لا تكون سلطة الدولة البرجوازية الا نادرا ، موضع قبول او موضع ترحيب من قبل جميع المراتب والفروع في الطبقة المسيطرة على بلادها . فالتناقضات في قاب هذه الطبقة (وهي تزداد حدة على حدة اثناء مرحلة الأزمة العامة للراسمالية) تسوق سلطة الدولة الى ممارسة رعاية متميزة نسبيا للمصالح الخاصة بهذا الفرع او بتلك المرتبة من الطبقة المسيطرة .

حتى اذا جرت تغيرات في مجمل موازين القوى (الاقتصادية والسياسية) ، فأوصلت مراتب او فروعا اخرى من هذه الطبقة الى موقع حاسم ، فان الأمر ينتهي بهذه الفروع أو المراتب الى استبدال الطاقم الحاكم بآخر أقرب الى مصالحها الخاصة ، أو الى ان تفرض على الطاقم الأول تغيير سياسته .

والخلاصة ان الاستقلال النسبي لسلطة الدولة البرجوازية تجاه الطبقة التي نحميها ، يجد تفسيره في معطيات طبقية وفي مصالح طبقية . وهو محدود ، في كل حالة ملموسة ، باطار المصالح الأساسية لمجمل أجزاء الطبقة المسيطرة ، على ان نضيف ان هذا الاطار نفسه يجد موقعه في اطار صراع الطبقات على الصعيدين الاجتماعي والدولي .

وفي مصر قام الاستقلال النسبي لسلطة الدولة الناصرية على تتابع مراحل من التوازن السياسي المضطرب الذي كان يتحدد ، في كل مرة ، بميزان قوى مختلف بين الطبقة المسيطرة والطبقات الشعبية ، ثم بين الطبقة المسيطرة والدول الامبريالية الرئيسية ، ثم في داخل الطبقة المسيطرة نفسها .

فمن ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، قام الاستقلال النسبي لسلطة الدولة على قدرتها في ممارسة القمع الوحشي ضد الحركة الجماهيرية الكبرى التي نشأت بعد الحرب وفي انشاء نظام متسلط ، ضمن هذا الاطار . يستفيد في آن معا من الشلل السياسي الكامل الذي منيت به الطبقة المحلية المسيطرة ومن دعم الامبريالية الأمريكية الذي

---

١ ــ من البديهي ، في حالة البلدان التابعة ، أن القوى الطبقية الاجنبية التي تحتل مواقع حاسمة تقوم بدور هام جدا في هذا الصدد .

استدعى بدوره وقوف المحتل البريطاني موقف التساهل تجاه النظام . هكذا كان هامش المبادرة الذي تملكه السلطة يقوم ، في جوهره ، على هشاشة البنيان السياسي كله ، قبل ١٩٥٢ ، وعلى عجز الطبقات الشعبية والطبقة المحلية المسيطرة ، في آن سوية ، عن القيام بمبادرات مستقلة .

وانطلاقا من العامين الحاسمين في عمر النظام (١٩٥٥ ــ ١٩٥٦) ، تأسس هذا الاستقلال النسبي على وضع جديد تماما : دخول البلدان التحريفيةالأوروبية الى حلبة المزاحمة الدولية وموقف العداء المباشر المتزايد من جانب الأمبرياليين البريطانيين والفرنسيين وموقف التساهل المتناقص من جانب الأمبرياليين الأمريكيين .

حتى اذا جاء تأميم قناة السويس ، تسبب هذا الوضع في تناقض تناحري بين السلطة ــ الماضية قدما في مشروع تصنيع الاقتصاد وعسكرته ــ وبين الأمبرياليين الانكليز والفرنسيين. هذا التناقض كسب للنظام دعما كثيفا من الطبقات الكادحة وادخل قوة نوعية جديدة ، حينما انحل لمصلحة السلطة سياسيا واقتصاديا ، على هامش التحرك الخارجي والداخلي الذي تملكه السلطة .

الهامش الخارجي : لان القوى الطبقية الأجنبية التي كانت لها مواقع السيطرة في مصر قد هزمت ، والهامش الداخلي ، لأن البرجوازية التقليدية المرتبطة عضويا بهذه القوى اصيبت ، للسبب نفسه ، بضعف عميق ، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

مذ ذاك قام الاستقلال النسبي لسلطة الدولة على راس المال السياسي غير المعتاد الذي راكمته عام ١٩٥٦ وعلى مصالح برجوازية الدولة الجديدة السائرة في طريق التكوين وعلى الخصومة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي حول شغل المكان الذي تركته انكلترا شاغرا .

فمن الجهة الأولى اتاح راس المال السياسي هذا للسلطة ان تدعم مؤسسات النظام المتسلطة ، بعد أن وظفت في خدمتها ذاك الشعور الشعبي الذي نما اثناء الصدام مع الأمبرياليين الانكليز والفرنسيين (الذين انضم اليهم الاسرائيليون في ما بعد) ، الشعور بالكرامة القومية المستعادة .

ومن الجهة الأخرى تمت المزاوجة بين احتكار سلطة الدولة لكل مبادرة سياسية على النطاق الوطني وبين مصالح مجموع النخبة البرجوازية الصغيرة (العسكرية والمدنية) ومصالح برجوازية الدولة الجديدة ايضا .

فالواقع ان « النخبة » البرجوازية الصغيرة التي كانت قد بدات تتأثر خطى برجوازية الدولة الجديدة ، فتأمل الدخول الى نطاق الطبقة المسيطرة ، لم تكن لتسطيع التطلع الى مثل هذا الارتقاء الا اذا بقيت سلطة الدولة تملك ما يكفيها من حرية الحركة على الصعيد الوطني ومن مقدرة السيطرة على حياة البلاد

السياسية ، بغية الذود عن السيطرة البرجوازية على وسائل الانتاج ومقاومة الضغوط الرجعية من جانب البرجوازية التقليدية والعمل ، عن هذا السبيل ، على خلق الشروط المواتية لصعود « النخبة » البرجوازية الصغيرة طبقيا وعلى تدعيم برجوازية الدولة تدعيما نهائيا .

اخيرا فان الخصومة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اعطت سلطة الدولة قدرة مؤقتة على المناورة ، في النطاق الدولي ، كان من اثرها انقوت هيبة السلطة واستقلالها النسبي في الداخل .

خلال سنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ قامت سلطة الدولة بتحطيم سلطة البرجوازية التقليدية على الصعيد الاقتصادي واخذت تعتمد ، جوهريا ، على برجوازية الدولة . لكنها ، اذ وجدت البنيان الاقتصادي التابع للدولة شديد الضعف ، حاولت ان تكسب لنفسها دعم البروليتاريا الصناعية (من موقع المتفرج) وكذلك دعم البرجوازية الصغيرة ، في مجموعها ، متوسلة للحصول عليه منح بعض الضمانات للعمل وتعيين حد ادنى للدخل ، الخ ..

في تلك الفترة ، قام الاستقلال النسبي لسلطة الدولة على ضرورة قاهرة الجأت برجوازية الدولة — حتى بعد أن تسلمت مواقع السيطرة الاقتصادية — الى القبول بوصاية السلطة السياسية وبشعاراتها « المعادية للراسمالية» ريثما يتم تدعيم هذه المواقع نهائيا .

حتى حلت سنوات الانحطاط (١٩٦٤ — ١٩٦٧) ، فأخذ هذا الاستقلال ، اخيرا ، يعرف الضمور — اذ بدات المزاحمة الخارجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تفسح المجال لاتفاق على اقتسام النفوذ ، اخذ يحرم سلطة الدولة من هامش تحركها الخارجي ، بعد أن ارتبطت سياستها الاقتصادية والعسكرية « بالمعونة » السوفياتية .

في الوقت نفسه كانت برجوازية الدولة قد اتمتتدعيم مواقعهاداخلالتشكيلة الاجتماعية المصرية فصممت على كبح سياسة التصنيع المتسارع ، خاصة ،وعلى كسب دور سياسي متزايد الفعالية ، عامة ، بحيث اخذت تضعف الاستقلال النسبي لسلطة الدولة ، بعد ان تناقصت قدرة هذه الأخيرة ، من ناحية أخرى ، على الاستمرار في ممارسة ديماغوجية فعالة تجاه الجماهير .

والخلاصة ان هذا الاستقلال النسبي كان له معنى ملموس خاص لدى كل مرحلة من مراحل تطور النظام وانه يجد تفسيره في تضافر التناقضات الملموس الذي يحدد كل مرحلة . فلا يبقى في ذلككله ، ما هو مفارق لقوانينصراعالطبقات.

والأساس الموضوعي الثابت لاستقلال سلطة الدولة النسبي تجاه مجموع المراتب والفروع المسيطرة — من الخارج أو من الداخل — على وسائل الانتاج الرئيسية ،يكمن اذن في كون القوة الاجتماعية لكل من هذه المراتب او الفروع لم

تكن تخولها فرض نفسها ، وحيدة ، على السلطة ، بينما كانت التناقضات في ما بينها – وحتى في قلب كل واحدة منها – تسمح بقيام سلطة قوية قادرة على فرض حلول متتابعة لهذه التناقضات ترمي الى تحقيق تدعيم نسبي لنمط الانتاج الراسمالي ، بتمصيره ووضع يد الدولة عليه .

وكانت السلطة ، خلال كل مرحلة اجتازتها ، اداة لتحقيق توازن معين بين هذه القوى وجهدت ، ابتداء من عام ١٩٥٧ ، في تطويع هذا التوازن ، اكثر فاكثر، لمصلحة صعود « النخبة » البرجوازية الصغيرة وتحولها الى برجوازية دولة .

بيد ان سلطة الدولة ، بسبب هذا الاستقلال نفسه في حركتها تجاه الطبقات المصرية المالكة وبسبب هامش المناورة المؤقت الذي كانت تملكه داخل السوق الراسمالية العالمية ، ظهرت وكأنها مستقلة عن جميع « المصالح الخاصة » التي كانت حتى بروزها ، تمزق مصر ، وادعت انها مستودع « المصالح العليا » للشعب المصري، دون سواها ، فأسدلت بذلك ستارا تخفى خلفه السياق الموضوعي لتدعيم الراسمالية النسبي ولتبلور برجوازية الدولة الجديدة التدريجي .

هكذا فان الاستقلال النسبي لسلطة الدولة ، الناجم عن توالي موازين القوى الطبقية المذكورة ، قد شغل ، في مقابل ذلك ، وظيفة موضوعية : وظيفة تقنيع السياقات الطبقية الفعلية ، وبالتالي وظيفة حماية مصالح الطبقة الجديدة الآخذة في التكون .

عليه بدا صعود « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، وكأنه لا يعدو ان يكون ارتقاء رجال السلطة الى مواقع المسؤولية بغية فرض سياسة السلطة ، او كأنه ازدياد عدد المولجين بتنفيذ ارادة السلطة .

ولقد اخذ رجال السلطة هؤلاء يتولون بسرعة ، تجاه الجماهير ، نفس الوظائف التي كانت تتولاها البرجوازية التقليدية ، لكنهم اعتبروا مجرد « انتهازيين » او مجرد أفراد يضطلعون بدور غير الدور الذي اوكلته السلطة اليهم : هذا الدور الأخير هو دور المؤتمنين على « كرامة المصريين الجديدة » بعد أن انتزع هؤلاء مقاليد دولتهم ومقاليد وسائل انتاجهم من أيدي الأجانب وعملائهم ، وهو دور المشرفين على ادارة « الاملاك العامة » وحماة « الأمن الوطني » المنزهين عن المصلحة ، الخ . .

وبمقدار ما كانت صورة هذه الطبقة تتبلور وبمقدار ماكانت « انتهازيتها » تتعمم ، كانت تبدو وكأنها زائدة نبتت رغما عن سلطة الدولة وكأن هذه السلطة سوف تضربها حالما تسنح الفرصة .

كانت الجماهير تفصل سلطة الدولة عن برجوازية الدولة الآخذة في التكون . وكان هذا الفصل هو الشكل الرئيسي الذي اعتمدته سلطة الدولة لحماية هذه البرجوازية من الوعي الطبقي لدى الجماهير الشعبية .

الا أن الوظيفة الايديولوجية لاستقلال سلطة الدولة ، تسوقنا الى تحليل يتناول مجموع الجهاز الايديولوجي والسياسي الذي استطاع النظام الناصري ، حتى عام ١٩٦٧ ، أن يجعل منه اطارا لشل النمو المستقل للحركة الثورية بين الجماهير الشعبية .

الاطار الايديولوجي والسياسي لقمع الجماهير الشعبية

شق النظام الناصري السبيل الى تحولات هامة تتناول مجمل الطبقات ، المحلية والأجنبية ، التي كانت تحتل مواقع السيطرة في التشكيلة الاجتماعية المصرية. ففي مدى خمسة عشر عاما تمت ازاحة التحالف المسيطر المؤلف من الملاكين الكبار وفرعهم الراسمالي المديني مع راس المال الامبريالي الأوروبي الغربي (البريطاني خاصة) ليحل محله تحالف برجوازي محلي تسيطر عليه برجوازية الدولة ، في اطار شكل جديد من التبعية للبرجوازية البيرقراطية السوفياتية .

هذه التحولات هي وحدها التي اتاحت نموا نسبيا ومؤقتا لقوى الانتاج وهي وحدها التي اتاحت تدارك اكثر الوجوه حدة من ازمة الطريق الراسمالي .

من هنا ان هذه المرحلة التاريخية تتسم بتغلب موازين القوى وهشاشتها داخل التحالف المسيطر ، وهي سمة جعلت النظام كله سريع العطب ، من قاعدته حتى بنيته الفوقية .

وما كان لهذه المرحلة ان تستمر لولا أن الحركة الجماهيرية الكبرى ، الوطنية والديمقراطية ، التي نشأت بعد الحرب ، قد امكن خنقها لمدة طويلة ، وان الجماهير الشعبية قد أمكن قمعها على نحو حال بينها وبين ان تستثمر — في اية من مراحل السياق الذي نصف — هشاشة النظام ، فتبدا في تدميره ثوريا .

عليه كان الشرط الأساسي لاجراء التحولات المذكورة هو وجود جهاز ينظم قمع كل مبادرة مستقلة تقوم بها الجماهير الشعبية .

لكن هذا الجهاز لم يتخذ صورته النهائية الا تدريجيا ، وهو لم يكتسب فعاليته كلها ، الا منذ الحين الذي ملكت فيه سلطة الدولة الناصرية راس مال سياسي متين ، اي ابتداء من عام ١٩٥٦ .

ذلك ان المعني هنا ليس القمع بالعنف وحده ، وهو قمع لا ينفع ، في احسن الحالات ، الا للحفاظ مؤقتا على وضع قائم . المعني هو جهاز يتضافر فيه القمع بالعنف والقمع بالغش على نحو يتيح لنظام ما ان يحل بعض التناقضات ، اي ان يحرك بعض التحولات — السياسية والاقتصادية والاجتماعية — في اطار المصالح العامة التي يحميها .

ولا يعتمد نظام من هذا النوع على شلل الجماهير سياسيا فحسب ، بل أيضا على دعم الجماهير المشلولة سياسيا.

فالواقع ان خنق مبادرة الجماهير ، بالعنف ودون تمويه ، يولد التمرد ، بعد مدة قد لا تطول ،ويؤدي الى جعل هذه المبادرة اكثر جذرية . وهذا هو ما تعلمه مجلس الثورة خلال العامين الأولين من حكمه .

خلال هذين العامين ظن مجلس الثورة أن في وسعه تدعيم الدولة المتهافتة التي ورثها عن فاروق ، بايلاء معظم عنايته لتقوية جانبها القمعي وخاصة بابراز الجيش على انه اداة القمع التي لا تقاس بسواها . كانت تلك سياسة مصيرها الفشل المحتم . ذلك ان الجيش بات رمزا يكرهه الجميع ـ كما ثبت من انتفاضة اذار عام ١٩٥٤ ـ وفقد الأمل بالتالي ، في الاضطلاع بدور سياسي كان مجلس الثورة يعده له . في الوقت نفسه كان انحطاط المعنويات يصل الى صفوف الجيش نفسه .

ولم يكتسب الجيش وضعا جديدا الا خلال السنتين الحاسمتين من عمر النظام (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) .

فلقد سمح تضافر الظروف الجديدة لايديولوجية « الضباط الاحرار » القومية بأن تتخذ لنفسها لهجة معاداة الأمبريالية . ونحن سنرى لاحقا ان هذه اللهجة لم تكن تعبر عن سياسة متماسكة معادية للامبريالية ، بل عن سياسة موجهة ضد بعض الأمبرياليين فقط ، تعتمد على معونة امبرياليين آخرين في مواجهتها لأولئك ، لكن ذلك لم يمنع هذه السياسة من ان تفتح امام مصر ، خلال فترة معينة، هامش حركة جديدا تجاه المعسكر الأمبريالي العالمي ، ولم يمنعها خاصة من ان تتيح للشعب المصري الشعور بكرامة جديدة تجاه المتسلطين الأجانب ، وهو شعور يشكل كسبا فعليا معاديا للامبريالية .

اما الجيش فقد القي بمهام القمع الداخلي المباشر على عاتق الشرطة ولبس كل ابهة الانتصارات المعادية للامبريالية ، عام ١٩٥٦ . واستطاعت السلطة بعدها ، ان تعتمد على الجيش لتحريك التحولات المذكورة آنفا ، اذ قدمتها على انها متطلبات النهضة الوطنية والنضال المعادي للامبريالية اي على انها متطلبات قضية كان الشعب يتعرف على نفسه فيها .

مذ ذاك ـ وطوال السنوات العشر التالية ـ اكتسبت السلطة قدرة سياسية جديدة . فقد باتت قادرة لا على تحطيم كل تيار من التمرد الشعبي فحسب ، بل ايضا على احتواء مجموع التطلعات الوطنية والديمقراطية للجماهير في اطار مؤسسات النظام .

فلنتفحص الآن ، بالتفصيل ، التنظيم الايديولوجي والسياسي لهذه المؤسسات .

بقوم بناء هذا التنظيم حول مدرك برجوازي هو مدرك الأمة على انها كيان اساسي لا يتجزأ (١) ، تضع السلطة همها في تحريره من جميعالوصايات « الغريبة

---

١ ـ ليست حدود هذه الامة ثابتة . فهي ، في البداية ، مصر ، ثم العالم العربي « المحيط الاطلسي الى الخليج العربي » ثم هي مصر وحدها ، من جديد ، بعد ١٩٦٧ .

عنه » و تعمل،في الوقت نفسه على توحيده ضد جميع نوازع « التجزئة الداخلية » (صراع الطبقات وتصارع المصالح في قلب الطبقة المسيطرة) .

عليه فان سلطة عسكرية قوية هي وحدها القادرة على حماية السلامة القومية ضد كل تدخل خارجي وضد جميع اعداء « الوحدة » المحليين — وهي وحدها القادرة على تحقيق الازدهار القومي انطلاقا من انماء اقتصادي مركزي .

اما الجماهير الشعبية فلا يسعها التطلع الى شكل من التحرر أدق محتوى من تحرر « الأمه كلها » كما وصفناه . لذا فان عليها الاشتراك في تدعيم الكيان القومي وتنميته ، بخنق تطلعاتها الطبقية جميعا . وعليها خاصة ان تعزف عن كل شكل من اشكال الاستقلال السياسي والمشاركة الخاصة في النضالات السياسية ، لتجتنب بذلك ردا من الطبقات المالكة يكون من شانه ، حتما ، مفاقمة « الانقسام القومي » الذي ينبغي تحاشيه .

والمقصود من ذلك كله هو فرض مثال « الثورة البيضاء » وتجنب « صراع الطبقات الهدام » في المجتمع المصري . ولما كان خط الدفاع الرئيسي عن الطريق الراسمالي المصري يتمثل في تحاشي تدخل الجماهير ، بما هي قوة سياسية مستقلة في النطاق الوطني ، فان هم السلطة الرئيسي يتمثل في محو منطق الصراع الطبقي المرتبط بنمط الانتاج الراسمالي من الأذهان ، اي في محو التناحر بين الطبقة المسيطرة فعلا على وسائل الانتاج الرئيسية والطبقات التي تقمعها هذه الطبقة وتستغلها .

لذا فان دعاة النظام يرفعون ، دون كلل ، الشعار القائل : « لا دكتاتورية لطبقة على الطبقات الأخرى » . والمعنى الواضح لهذا الشعار هو تبرير القمع الذي يواجه كل محاولة لاقامة تنظيم شعبي مستقل (اي كل محاولة من شانها فتح السبيل امام دكتاتورية البروليتاريا) ، على ان تحتفظ السلطة لنفسها ، في الوقت نفسه ، بالحق في الادعاء انها ترفض ايضا دكتاتورية « الاقطاع » و « راس المال » ، وذلك بضرب هذا الجزء التقليدي او ذاك من الطبقة المسيطرة .

بعد ذلك يتاح للسلطة ان تصوغ شعار « تذويب الفوارق بين الطبقات » وهو ينطوي ، من جهة ، على رفض الصراع العنيف بين هذه الطبقات ، وينطوي من جهة اخرى ، على ضرورة ايكال الأمر الى السلطة لأنها القوة الوحيدة القادرة على القيام بهذا « التذويب » ، بوصفها واقعة « فوق » جميع الطبقات .

هكذا لا يعود على الشعب ان يجد لنفسه اعداء طبقيين موضوعيين واصدقاء طبقيين موضوعيين : فالسلطة تتولى عنه ، في كل مرحلة ، تعيين « الاعـــداء » و « الأصدقاء » ، تبعا لمصالح برجوازية الدولة السائرة في طريق التكوين .

فعلى الصعيد الداخلي،شددت السلطة — ما امكنها — على اهداف ذات طابع عام أو مجرد ، وعلى أفراد او تصنيفات سياسية ، وحاذرت اعطاء هذه الأهداف مضمونا طبقيا ذا حدود ملموسة : فهي تناضل ضد « الاقطاع » وضد « عمـــلاء الاستعمار » وضد دكتاتورية « راس المال » وضد « الفساد » و « الانقسام » اللذين

حملاها على رفض النظام الملكي ونظام الأحزاب ، الخ .. (كان ذلك في مرحلة ارساء قواعد السلطة الجديدة ومحاولات الاتكاء على البرجوازية التقليدية الكبيرة) .

ابتداء من عامي ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ، بدات السلطة تشدد على العلاقات بين « القطاع الخاص » و « القطاع العام او قطاع الدولة » (وكان هذا التشديد يعكس مرحلة من التعايش، في قلب الطبقة المسيطره ، بين البرجوازيه التقليدية وبرجوازية الدولة الصاعدة) . وابتداء من عامي ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ، بدا الهجوم على « راس المال المستغل » ، (معبرا عن عداء يتناول ممثلي البرجوازية التقليديه الرئيسيين ، لكن طابعه الجزئي يتيح محاباة « راس المال غير المستغل ») ، وكان هذا سبيلا اتاح للسلطة التمتع بجميع امكانات المناورة والهجوم والارتداد والتراجع السياسي ، تبعا لما تراه مفيدا لمصالح برجوازية الدولة في مجموعها .

اما على الصعيد الخارجي ، فان الأمر كان يصل احيانا بـ « الأصدقاء » و « الأعداء » الى حد تبادل دوري العداوة والصداقة . وكان النظام قد صاغ في سبيل ذلك شعاراسهل الاستعمال : « نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا » !

فبين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ كان الاتحاد السوفياتي بين الأعداء بينما كانت الولايات المتحدة في طليعة « اصدقاء » الشعب ــ اذ كان على الشعب ان يقف ، مع سلطة الدولة الجديدة ، في وجه جيش الاحتلال البريطاني وفي وجه دخول مصر الى حلف عسكري ولكن ليس في وجه التوظيف الكثيف لرساميل امبريالية غايتها « تشجيع النمو » . ثم تبادل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة دوريهما عام ١٩٥٧ ، اذ حاولت الولايات المتحدة ، عبر مشروع ايزنهاور ، ان تفرض وصايتها المباشرة على الشرق الأوسط ، بينما عرض الاتحاد السوفياتي معونة متعددة الأشكال على النظام لكن هذا الوضع لم يدم طويلا : فبعد مرحلة من الدعاوة المعادية للاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٩ ، بدات سياسة النظام تحاول مداراة الدولتين في آن معا ولا تهاجم الولايات المتحدة الا في حالات محددة تظهر هذه الأخيرة فيها معاداتها النظام، وذلك دون ان يخفي النظام اهتمامه باعادة العلاقات الطيبة معها في أقرب وقت ممكن (كان الهجوم على المانيا الغربية يستخدم ، في حالات بعينها ، وسيلة للهجوم غير المباشر على الولايات المتحدة) .

ها هنا كان أساس السياسة الناصرية هو شعار «الحياد الايجابي بين الكتلتين» (سرعان ما استبدل بشعار « عدم الانحياز ») . فالبلدان « غير المنحازة » ، كمصر، تشكل « قوة سلام » تستجيب لمنطق متميز عن منطق الشرق والغرب ــ الا ان ذلك لا يمنعها من تلقي « معونة » الكتلتين . ولقد خص عبد الناصر « معونة » الغرب ، مثلا ، باشارة غريبة في ميثاق العمل الوطني » اذ قال ان هذه المعونة تشكل نوعا من الواجب الخلقي يقع على الدول الامبريالية تجاه البلدان التي كانت تتحكم فيها « سابقا » . بعبارة اخرى : ليس لعلاقات مصر بالعالم الخارجي من طابع طبقي . ينبغي على الجماهير اذن ان تتصور هذه العلاقات على انها قائمة بين مصريين (أو عرب أحيانا) وبين أجانب . فجميع الأجانب ، بما هم كذلك ، يظلون مصدر حذر

وان كان في وسعهم ان يكونوا ذوي فائدة . في هذا الاطار يفسح المجال امام جميع الخطط وجميع التحالفات ، ما دامت السلطة ، وهي المؤتمنة على مصالح مصر العليا، تجني من هذه ومن تلك اعظم الفوائد .

هكذا ، فان جميع التغييرات ، في السياسة الداخلية كما في السياسة الخارجية ، مسموح بها ، ما دامت السلطة التنفيذية هي التي تقررها .

اما الجماهير الشعبية ، فعليها ان تكون مستعدة دائما لقبول هذه التغييرات واتباعها . ينبغي لها اذن ان تبقى محرومة من كل رؤية شاملة للمعطيات السياسية. والوسيلة الرئيسية للحؤول بينها وبين هذه الرؤية ، هي في منعها من الاشتراك مباشرة ، وعلى نحو مستقل ، في الحياة السياسية الوطنية ، مما يؤدي الى منعها من تكوين وعي متكامل ، عبر تجربة النضال الجماهيري ، لمصالحها الخاصة وللفارق بين اعدائها الحقيقيين واصدقائها الحقيقيين .

ثم ان اجهزة الدعاوة قد قامت في هذا الاتجاه بدور آخر بالغ الأهمية مكمل لدورها الأول . فالنهج المتبع في جميع تحليلات الصحافة والاذاعة والتلفزيون — في ما بعد — هو ذاك الذي لا يصل ابدا بأي تحليل أو موقف سياسي الى نتائجه المنطقية على الصعيد الطبقي .

فعندما تجد سلطة الدولة نفسها في مواجهة خصم معين — محلي او اجنبي — لا ينبغي لأحد ان يتساءل لماذا لم تقع المواجهة الا في هذه اللحظة المعينة ولماذا ظل هذا الخصم يعد ، قبل ذلك ، بين « أصدقاء الشعب » ولماذا يحتمل ان يعود فيصبح ، بعد ذلك ، من هؤلاء « الأصدقاء » .

بعبارة واحدة ، لا يقتصر الأمر على منع الجماهير الشعبية من المشاركة بنفسها في الصراع ضد اعدائها ، بل يتعدى ذلك الى منعها من فهم المعطيات الأساسية لهذا الصراع ، خشية ان يؤدي بها هذا الفهم الى استنتاج اخير هو ان سياسة السلطة ضد هؤلاء الأعداء ليست متكاملة الجوانب وانها تنبع من مصالح طبقية ضيقة مختلفة عن المصالح الأساسية للجماهير الواسعة .

هكذا نجدنا مسوقين الى استخراج مدرك يشكل مفتاحا لفهم النظام الناصري: عنينا ان الشؤون السياسية وشؤون الدولة ليست من اختصاص الجماهير الشعبية بل هي من اختصاص القادة . على هذا المستوى — وهو مستوى ايديولوجي بحت — يفصح النظام عن ماهيته الطبقية . فعند « الضباط الاحرار » ان الجماهير تشعر بالحاجة الى العزة القومية التي تقتسمها مع الطبقات غير الشعبية ، اما حاجاتها الخاصة فليست سوى حاجات اقتصادية واجتماعية — فهي تحتاج الى العمل والى الخبز والى التسلية — اما النشاط السياسي (اي النشاط المختص بالقضايا الكبرى وبالاستراتيجية الشاملة وبمشاكل الدولة ، على المدى البعيد) فهو ليس حاجة من حاجات الجماهير الشعبية .

هذه الحجة تعتمد على كون الجماهير تنصرف فعلا عن كل نشاط سياسي

شكلي معزول عن الممارسة المباشرة للصراع الطبقي . والحال ان هذه الممارسة قد تعرضت للقمع المنتظم ، فلم يكن امامها سوى التعبير عن نفسها خارج الأطر الشرعيه. وحين لم تستطع اية قوة سياسية مرتبطة عضويا بالجماهير ، تنشيط ممارسة من هذا النوع ، كان الشكل الوحيد من « النشاط السياسي » الذي عرضه النظام على الجماهير يتمثل في اجتماعات يؤطرها جهاز الدولة أو في « عراضات » انتخابية ترمي الى تمويه اجهزة السلطة الوطنيه او اجهزة المناطق بصباع « ديمقراطي » ، بعد ان تكون هذه الأجهزة قد شكلت فعلا قبل الانتخابات المذكورة ، او هي ترمي الى اضفاء هذا الصباغ على اجهزة محلية لاتملك اية سلطة فعلية .

ثم أن عزوف الجماهير الواسعة عن مثل هذا « النشاط السياسي » يحمل النظام ، في المقابل ، على المضي في زعمه انه صاحب الحق في احتكار المبادرة السياسية ، ويغذي هذا الزعم . فالحجة المذكورة حجة مقنعة ، في الواقع ، ما دام اصحابها لا يقفون على ارض الصراع الطبقي ولا يرون ان مباشرة الجماهير بنفسها لهذا الصراع هي ضرورة مطلقة لتحررها السياسي — اي ما داموا لا يخرجون ، في نهاية الأمر ، من اطار « شرعية النظام » .

هكذا فان النظام يقوم على طرد الجماهير من اطار القرارات السياسية الأساسية ، وهو يعتمد على مسلمة هي ان الحرية السياسية ليست أولى حاجات الجماهير الواسعة واعمقها واقربها مساسا بالجوهر ، وهو ينطوي حتما على وصاية سياسية وايديولوجية تمارسها الطبقة المسيطرة على الجماهير الكادحة .

عليه ، فان جوهر التنظيم الجديد للقمع السياسي والايديولوجي كان يتمثل في شل حركة الجماهير المستقلة (اي قدرتها المستقلة على تنظيم نفسها والتفكير وفقا لحاجاتها الأساسية) وفي ابقاء المبادرة السياسية حكرا على السلطة التنفيذية ، بحيث يمتنع على الجماهير تصور أي تغيير لصالحها الا عبر السلطة التنفيذية ، أي بحيث يمتنع عليها تصور هذا التغيير دون أن يكون « منحة » من السلطة (١) . بعبارة ادق ، كانت السلطة ، حينما تواجهها مبادرة جماهيرية بهذا التطلع الشعبي او ذاك وتجد نفسها قادرة على تلبيته ، تبدأ بقمع هذه المبادرة ثم تعمد الى اتخاذ التدابير المطلوبة ، على انها ممنوحة من جانبها .

في هذا الاطار ، كان الأمر يصل بالسلطة احيانا الى حد مطالبة الجماهير بدعمها بغية حسم موقف غير مستقر لصالح برجوازية الدولة ، في ظروف كان فيها صعود هذه البرجوازية عرضة للخطر (في ١٩٥٦ وفي ١٩٦١) . وكان المقصود ، في هذة الحالات ، ان تستخدم السلطة لصالحها وزن الراي العام الشعبي ، في لحظة حاسمة بعد ان تتأكد من أن حركة الجماهير عاجزة من الناحية السياسية والتنظيمية ، عن

---

١ — ذاك هو ، على وجه الدقة ، ما عبر عنه عبد الناصر ، عام ١٩٦٢ ، أمام مؤتمر القوى الشعبية حينما ذكر ان التحولات التي اجريت « لصالح الطبقة العاملة » قد منحت لها من جانب السلطة ، عام ١٩٦١ ، ولم تطلب او تفرض من جانب الطبقة العاملة نفسها .

تجاوز السلطة ، أي بعد ان تضمن لبرجوازية الدولة الناشئة ، ان الطبقات الشعبية عاجزة عن التصرف بمحض ارادتها وعن تهديد الطريق الراسمالي .

في هذه الحالات ، وهي شاذة ، كانت سلطة الدولة تعتمد على احتكارها للمبادرة السياسية ، فتقوم بغتة باطلاق سباق تعلم سلفا ان الجماهير الشعبية سوف تدعمها فيه (تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وتأميم وسائل الانتاج الكبرى عام ١٩٦١) ، ثم تقوم بعد ذلك بامتصاص هذا الدعم ضمن الاطار الذي تفرضه مصالح برجوازية الدولة الناشئة ثم تقوم اخيرا بخنق كل ميل شعبي الى الاستقلال يظهر في ظل هذه الشروط .

من هنا ينجم تمييز أساسي ــ يعجز دعاة الناصرية عن القيام به ــ بين تمثيل نظام ما للشعب وبين الدعم الذي تقدمه الجماهير الشعبية مؤقتا لنظـــام يقمـع مبادراتها الطبقية .

فتمثيل النظام للشعب يجد قاعدته في القدرة على تلبية حاجات الجماهير الأساسية أي على حماية وتشجيع مبادرتها الذاتية وقابليتها لتحطيم قيودها جميعا .

اما الدعم الذي تقدمه الجماهير ، في ظروف بعينها ، لنظام يقمع مبادرتها هذه على وجه التحديد ، فهو علامة ضعف مؤقت من الجماهير وعجز سياسي عابر منها عن توحيد نفسها وتنظيم صفوفها وفقا لحاجاتها الأساسية . هذا الدعم الشعبي يصبح ، عند قادة النظام ، رصيدا سياسيا ، في حوزة هذا الأخير وورقة في اللعبة التي يمارسها داخل الطبقة المسيطرة لخدمة المصالح الأساسية لجهاز الاستغلال الذي يحميه . الا ان الدعم المذكور لا يفتقر الى ما يفسره ، فالنظام ، كما أوضحنا في المقدمة ، حين انتزع من الجماهير الشعبية حريتها الطبقية ، كان يعبر عن وضع جديد استثيرت فيه كرامة الجماهير القومية . عليه يكون دعم الجماهير ناجما عـن تحقيق واحد من تطلعاتها . اما سلبية هذا الدعم فهي ناجمة عن كون التطلع المذكور قد تحقق دون مشاركة الجماهير ، أي في اطار برجوازي قمعت فيـــه مبادرات الجماهير الخاصة .

هكذا فان الحركة الجماهيرية الكبرى المولودة بعد الحرب قد أوصلت ، بعـد ان خنقت وتم تفكيكها ، الى تسليم قيادها للسلطة الجديدة لتحقيق كل ما يتعلق بأمانيها السياسية . فكان ان تحولت حينئذ من حركة جماهيرية منبثقة فعلا عن التمرد الشعبي الى حشد مشلول مسلوب الارادة عاجز .

اخيرا ، كان على النظام أن ينشيء بنى تنظيمية تملك حدا ادنى من القدرة على امتصاص تمردات القاعدة وضغوطها المختلفة ، لأن هذه الأخيرة كانت ستعبر عن نفسها رغم كل شيء بسبب التناقضات الموضوعية ، في جميع الأماكن واللحظات التي يستحيل فيها حسم هذه التناقضات سلفا . وكانت الغاية في هذا الصدد أن يتـم التوصل الى منع تلك التمردات وهذه الضغوط من التواصل في ما بينها ومن تقوية

بعضها بعضا ومن تربية بعضها بعضا ، وان تظل كل واحدة منها معزولة وعاجزة ودون غد وان يحال بينها وبين ان تشكل منطلقا لتطلب الوحدة الشعبية الحقيقية .

فالواقع ان احدا لا يستطيع كنس الشعور بالتضامن العفوي ــ وهو اعمق من كل دعاوة ــ بين عمال كثر يعملون تحت نفس الشروط وفي مصنع واحد . هـذا الشعور يمكن اضعافه ويمكن تغطيته بقشرة من النوازع الفردية التي تتدفق من مسام المجتمع البرجوازي جميعا ، ويمكن ، خاصة ، قمعه بالعنف . ولكن حينما تزداد حدة التناقضات الواقعية ــ وهي حتمية ــ بين مجموع العمال وبين المسؤولين عن مصنعهم ، فان الشعور بالتضامن الموضوعي يتجسد ذاتيا . والنظام الذي يملك حدا ادنى من الاستقرار يجد نفسه محتاجا الى اجتناب القمع المكشوف ما دام له خيار آخر (وذلك لأن هذا القمع يولد ، بعد فترة قد لا تطول ، تضامنا متزايـد الاتساع ضد القمع ولانه قد يشكل مدعاة لاعادة النظر في مجمل بنيان الوصايـة الايديولوجية التي يمارسها النظام على الجماهير) .

اذ ذاك ينبغي العمل على امتصاص هذه التمردات او الضغوط ، اي على اعطائها مجالا للتعبير عن نفسها لا يؤدي بها الى اشكال من الوحدة الشعبية متزايدة الاتساع، متزايدة العنف ، فينتهي بها الأمر حتما الى التردي والخمود ويسهل على القادة المعنيين وضع ايديهم عليها .

ولقد شهدت الصيغ التنظيمية التي اقترحها النظام تغيرات عدة : فمن « هيئة التحرير » التي انشئت غداة الانقلاب وجرت في اطارها محاولات غير موفقة لتقليد نظام سالازار ، الى الصيغ الطموحة المتمثلة في « الاتحاد الاشتراكي العربي » وقد كان مقدرا له أن يتولى شؤون الحياة البرلمانية والنقابية . لكن ما ينبغي التوقـف عنده هو الطابع السلكي الأساسي الذي حكمها جميعا .

فالفكرة الجوهرية كانت اجراء قسمة عمودية للشعب ــ وفقا للنشاطـات المهنية ــ ترمي الى الحؤول بينه وبين التوحد من اسفل ، وفقا لمصالحه الطبقية . بعبارة أدق ، ترمي هذه الفكرة ، من ناحية ، الى منع المثقفين من الاحتكاك بالطبقة العاملة وإلى منع هذه الأخيرة من دمج نضالها بنضالات الجمهور الهائل من المعدمين في الريف وفي المدينة ومن جر الجماهير البرجوازية الصغيرة شيئا فشيئا الى هذا النضال ، وترمي الفكرة نفسها ، من ناحية أخرى ، الى امتصاص كل نشاط يريد التعبير عن نفسه من القاعدة ، في الاطار السلكي الذي لا يفرق بين العامل اليدوي غير الماهر وبين رئيس قسمه كما يخلط بين الفلاح الصغير والفلاح الغني أو بـين المستخدم الصغير ومديره ، الخ ..

ذلك يؤدي ، في اطار المصنع مثلا ، الى اغراق المآخذ والمطالب والميل الـى النضال المنتج لدى العمال وتمييعها ، عبر ضرورة التنسيق بين الاعتبارات الخاصة بهؤلاء العمال وتلك المتعلقة بقادة المصنع البيرقراطيين . والجمع ما بين الطبقتين تحت لفظة « الاجراء » لا يمحو الانقسام الطبقي الواقعي بينهما بطبيعة الحال ، فالعمال

يشعرون ، على نحو متفاوت الحدة ، بهذا الانقسام ، لكنهم لا يملكون وسائل التعبير عنه داخل الاطار الشرعي . بل ان حق الاضراب نفسه قد الغي ، بغية الغاء كل شكل من اشكال التصادم الطبقي المباشر .

ثم انه لا ينبغي للبرجوازية الريفية الصغيرة أن تعبر عن نفسها سياسيا الا اذا رافقتها البرجوازية الريفية الراسمالية في ذلك ، لان الطبقتين قد صنفتا معا تحت عنوان « الفلاحين » .

هكذا فان مبدا تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ في جميع الهيئات المنتخبة (من مجلس الأمة الى المجالس المحلية) يعني ان على الجماهير الشعبية الا تحدد نفسها بالنسبة الى اولئك الذين يقهرونها ويستغلونها بل بالنسبة الى الفئات المهنية الاخرى .

عدا ذلك ، علقت شارة « الراسمالية الوطنية » على صدر اصغر المقاولين في القطاع وعلى صدر اكبرهم . اخيرا صنف اعضاء الملاكات المتخصصة ، على الصعيد السياسي ، كل في صف الفئة المهنية التي ينتمي اليها .

هكذا كان ثمة اتجاه الى خنق التناقضات الموضوعية ، داخل كل مصنع وداخل كل قرية وداخل كل سلك مهني . فلم تعد تظهر، الى السطح، على الصعيد الوطني، سوى التطلعات الخافتة الحدة ، الواقعة في قبضة السلطة المركزية التي كانت تسيطر وحدها على مجمل الاوضاع .

هذا الجانب الشديد الخبث من قمع الجماهير هو الذي ينسى غالبا حينما يضع المرء نفسه خارج الحركة الجماهيرية . فان احدى المشاكل الأساسية في الحركة الجماهيرية تتعلق بقدرة الجماهير على التعبير عن نفسها وعلى وعي مصالحها الطبقية وعيا واضحا وعلى صياغة حاجاتها النضالية والدروس التي تستخلصها من ممارستها صياغة جلية .

فاذا امتنع ذلك على الجماهير ، اصاب الشلل جهدها للتواصل في ما بينها ولاحلال التكامل ما بين تجاربها الثورية ولحل التناقضات بين صفوفها وتوحيد نضالاتها ضد اعدائها الطبقيين المشتركين ، وذلك بعد أن تكون قسمة العمل الراسمالية قد حالت بين سوادها وبين كل امكانية فعلية لممارسة نشاط فكري .

هكذا بقيت الجماهير ، خلال مرحلة استقرار النظام ، عاجزة عن طرح مشاكلها خارج الاطار البرجوازي ، اي انطلاقا من تطلعاتها الطبقية الخاصة . حتى ان صياغتها لشكاواها ظلت أسيرة الجهاز الذي كانت سلطة الدولة قد بنته لامتصاص هذه الشكاوى والانحراف بها بعيدا عن الصراع الطبقي المباشر .

ولكن حتى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٣ ، حيث عرف النظام الناصري حده الاقصى من الصلابة ، لم تكن الطبقات الكادحة تعتبر هذا النظام ممثلا لها ولم تنظر اليه ابدا على انه نظامها .

ان الدعاوة الناصرية قد استخدمت مئات الاطنان من الورق المطبوع لتحمل الناس على تصديق هذا الزعم ، لكن الواقع يكذبه . فالطبقات الكادحة كانت تعي دائما ــ على درجة متفاوتة من الغموض ــ أنها واقعة تحت القمع ، وهي قد شهدت خنق كل مبادرة من مبادراتها المستقلة ــ مهما صغرت ــ تحت وطأة تدخل الشرطة وصمت الصحافة وعدم تفهم المثقفين الذين كانوا يملكون القدرة المباشرة ؛ وحدهم ، على التعبير عن هذا الواقع .

لذا فان هذه الطبقات ــ باعتراف السلطة نفسها ــ لم تشارك أبدا ، بصورة ايجابية ، في نشاط صيغ الحزب الواحد المختلفة ولا في نشاط الهيئات المحلية او النقابات الكاذبة التمثيل التي عرضها النظام عليها ، الخ ..

هذه الصيغ فشلت كلها لأنها كانت معدة لتحريك الجماهير ضد مصالحها الأساسية ــ وهذا أمر مستحيل . فالتحريك ينبغي ان يتكيء على التعبير عن مصالح حقيقية وعلى المشاركة المباشرة في النضالات ضد الأعداء الطبقيين وعلى حرية متزايدة في المبادرة . اما الأجهزة الناصرية فلم تكن معدة للسير في هذا الاتجاه مطلقا ، بل للسير ، على وجه الدقة ، في الاتجاه المعاكس .

هذه الأجهزة المسماة « ديمقراطية » ، كان محكوما عليها ان تظهر أمام عيون الجماهير على انها أدوات خنق اضافية لا اكثر ولا اقل ، وذلك لأنها لم تكن ، في نهاية الأمر ، سوى ملحقات بجهاز القمع ولأنها كانت تضع الجماهير الشعبية ، يوميا ومباشرة ، وجها لوجه مع ممثلي الطبقة المسيطرة وعملائها .

هذا ومن المهم جدا في الختام ان نرى ان الشرط التاريخي لانشاء هذا الجهاز كان غياب القيادة الثورية البروليتارية ، القادرة على ابراز الطابع الطبقي للسياسة الناصرية .

هذا الابراز، على صعيد جماهيري، كان يعوزه أن يتولىالثوريون البروليتاريون المرتبطون عضويا بمختلف الطبقات الشعبية (وعلى الأخص بجماهير الريف المعدمة لأنها الجيش الرئيسي لكل نضال ثوري جذري) تنشيط وتنسيق وتنظيم وتوحيد حركات التمرد الجماهيري ، على نحو متكامل الجوانب ، لتستطيع الجماهير أن تمارس ، على نطاق متزايد الاتساع ، صراع الطبقات ضد اعدائها الرئيسيين ، الأجانب والمحليين ، فتكسب ، بذلك ، تجربة التناقضات الطبقية العنيفة وتكتشف بتجربتها الخاصة ، طبيعة النظام الحقيقية ، اي انها تتبين ، على نحو متزايد الاكتمال ، تناقضات المصالح بينها وبين برجوازية الدولة التي يمثلها النظام ، او ، بعبارة اخرى ، بين الطريق الثوري البروليتاري والطريق البرجوازي الناصري .

بيد ان الحركة الشيوعية المصرية لم تكن ، آنذاك ، على مستوى هذه المهمة . فعوض تجاوز أصولها البرجوازية الصغيرة ، تركت نفسها تقع شيئا فشيئا في فخ الناصرية الأيديولوجي ، تدفعها الى ذلك دفعا شديدا دعاوة السوفياتيين التحريفية ، حتى انتهى بها الأمر الى أن تمسي زائدة صغيرة في جهاز الدعاوة الناصري .

وافلاس الحركة الشيوعية المنتمية الى الجيل السابق ، هو ، على اي حال ، ظاهرة تتجلى فيها كل العزلة التي استطاع النظام ان يغرق فيها فئة المثقفين البرجوازيين الصغار ، بالنسبة الى الجماهير الكادحة العريضة . فالشيوعيون الذين ظلوا ، طبقيا ، قابعين على ارض هذه الفئة (بعد ان قمعت محاولاتهم للاتصال بالعمال قمعا شديدا وتزايد ابتعاد وجهة نظرهم عن وجهة نظر هؤلاء) وجدوا انفسهم مسوقين ـ عبر ازمات متوالية عديدة ـ الى تبني الترسيمة الايديولوجية الناصرية، شأنهم في ذلك شأن العديد من المثقفين غير الشيوعيين .

بدايات النظام المترددة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤)

كان هم مجلس الثورة ، خلال هذه المرحلة الأولى ، أن يحافظ على السلطة ، وذلك بتقوية جهاز الدولة وبتحطيم الحركة الجماهيرية ، الوطنية والديمقراطية ، وبشل المعارضة التي واجه بها ممثلو الطبقة المسيطرة التقليديون مشروعيه الأساسيين ـ الاصلاح الزراعي والتصنيع المتسارع ـ واخيرا بكسب ثقة الأمبرياليين الغربيين (الأمريكيين أولا) التي كان من شأنها أن تتيح له ، في آن معا ، توقيع معاهدة الجلاء والحصول على قروض غربية كثيفة .

والجانب الأساسي من هذه الاجراءات كلها كان قمع الحركة الجماهيرية التي نشأت بعد الحرب وخنقها نهائيا .

فالواقع ان مجلس الثورة لم يكن يملك في ذلك الحين ، ما يلوح به للامبرياليين الغربيين وللطبقة المسيطرة سوى « انقاذ مصر من الفوضى الشعبية » .

فهو قد تسلم السلطة دون اتفاق مسبق مع ممثلي الطبقة المسيطرة ، وهو قد حطم ، منذ البداية ، اطار الحكم الملكي الأرستقراطي الذي كانت هذه الطبقة مرتبطة به ، وهو قد حاول ، فضلا عن ذلك ، أن يفرض عليها اصلاحات كان ابرز زعمائها السياسيين يرفضونها ، فلم يعد في وسعه ، والحالة هذه ، أن يعتمد على رصيده الذاتي . بل انه ، على النقيض من ذلك ، وجد نفسه يواجه سريعا ، كما اشرنا ، عداوة القادة الرئيسيين لهذه الطبقة .

على هذا ، كان الحكم امام ضرورة حيوية هي أن يقدم نفسه للطبقة المذكورة ، ولمن وراءها من ألدول الأمبريالية الغربية ، على انه حكم النظام الواقف في وجه الفوضى ، وأن يحصر التناقضات ما بين مجلس الثورة والقادة السياسيين التقليديين داخل اطار لا لبس فيه : اطار تضامن المالكين الأساسي في وجه الجمهور الذي لا يحصى من غير المالكين .

فكان ان وضع الجانب القمعي الأساسي من النظام الجديد في موضع الصدارة ، منذ شهر آب ، حينما تدخل الجيش وجرى استعراض واسع للقوة ، بغية كسر اضراب العمال في كفر الدوار ، ثم تلا ذلك الحكم بالاعدام على القائد العمالي الكبير مصطفى خميس وعلى عامل آخر من المصنع هو محمد البقري .

فلقد اندلع اضراب في واحد من المصانع الحديثة التي يملكها بنك مصر في كفر الدوار ، كان ــ الاضراب ــ امتدادا للحركة الجماهيرية التي نشطت بين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، ومحاولة للاستفادة من تعثر خطوات النظام الجديد الأولى . ها هنا كان العمال يملكون صلات مع الجماهير الفلاحية القاطنة في الأرياف المجاورة وكـان الشيوعيون يملكون جذورا معينة . ولقد مثل الاضراب أوج الانطلاقة الشعبيـة الجديدة في المنطقة ، بعد توقف امتد بضعة اشهر في أعقاب احـداث السادس والعشرين من كانون الثاني .

وكانت قطاعات شعبية واسعة قد تابعت الوضع وتضامنت مع العمال اثناء الصدامات الدامية التي جرت بينهم وبين قوات الشرطة .

وجد مجلس الثورة في ذلك فرصة لتوجيه ضربة كبيرة تخمد الحركة الجماهيرية وتتيح له أن يحدد هويته أمام الطبقات المالكة ، فيطمئن المصالح الأجنبية خاصة ويقهر بعض تحفظات الطبقة المسيطرة قبل اعلان الاصلاح الزراعي .

ثم انه وجد في ذلك أخيرا ، فرصة لابراز دور الجيش الجديد ، دور العماد الرئيسي لجهاز الدولة .

فاذا بالمدرعات العسكرية تطوق المصنع وتعزله عن الخارج ، واذا بالجنود ، في الداخل ، يحيطون بالعمال ، مصوبين اليهم بنادقهم الرشاشة ، فيقمعونهم ويهزأون بهم . واذا بعدد معين من هؤلاء العمال يقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية فيحكم عليهم بالسجن مددا مختلفة . أما مصطفى خميس ورفيقه فقد حكم عليهما بالاعدام ونفذ الحكم فيهما .

وعلى امتداد الحدث ، جرت مطاردة المنظمات الشيوعية وحرمت الحركـة النقابية من قادتها وخنقت عناصر التنظيم الفلاحي بوحشية .

رغم ذلك فان الاصلاح الزراعي ، الذي أعلن عنه في الشهر التالي ، دون التفات الى الضغوط التي مارسها الساسة التقليديون على مجلس الثورة ، قد اثار نقمة كبار الملاكين .

فهذا الاصلاح كان يتم تصفية الهيمنة السياسية للارستقراطية (بعد أن تزعزعت مواقعها كثيرا من جراء طرد الملك الناطق الرئيسي باسمها) . لكنه ، بهذا ، كان يهز الطبقة المسيطرة بأسرها ايضا بسبب الصلات العديدة التي كانت تربط عناصرهـا جميعا بالملكية العقارية الكبيرة (١) .

---

٦ ــ في الواقع ان اصلاح ١٩٥٢ الزراعي حطم احتكار السلطة السياسية والاقتصادية من قبل الملاكين العقاريين الكبار في البلاد . لكن الملكية التي استطاعوا الاحتفاظ بها (كانت تصل الى ثلاثمئة فدان وغالبا ما تزيد عن ذلك بفضل حيل قانونية شتى) ، تضاف اليها خبرتهم في شؤون الحكم ونفوذهم الايديولوجي ، الخ .. أتاحت لهم كلها ، بسبب الأسلوب البيرقراطي في تنفيذ الاصلاح ، ان يحتفظوا بالسلطة الرئيسية في الريف . ونحن سنقوم في ما بعد بتحليل الاثار الاقتصادية للاصلاح الزراعي .

وامام مقاومة الملكية العقارية للاصلاح الزراعي واشكال المعارضة التي وضعتها في وجهه ، وجد مجلس الثورة نفسه مسوقا الى اسكات الاحزاب التقليدية . اما الحزب الرئيسي الذي استهدفته عملية الاسكات هذه فهو حزب الوفد الذي سيق قادته الى المحاكم خلال عام ١٩٥٣ والذي عملت السلطة جهدها على تسويد صفحته السياسية .

وكما ان الملك فشل في مقاومة الذين عزلوه ، فان الوفد ، هو ايضا ، لم يجد ردا فعالا على هذا الهجوم . كانت الأزمة البنيوية للطبقة المسيطرة قد وصلت الى حد جعل ركني نظامها السياسي ينهاران خلال اشهر قليلة .

وتجلى افلاس الوفد اذ ذاك في الموقف الذي اتخذه حين وقف ينتظر ان تسقط السلطة بين يديه .

وكانت فروع الطبقة المسيطرة على اختلافها تحس بضيق متزايد من نزعة الحكم التسلطية ومن مبادراته المستمرة الرامية الى توجيه توظيفاتها نحو الصناعة . لكنها كانت عاجزة عن قلبه . فهي قد فقدت كل مبادرة متماسكة وهي لم تعد تلقى ، خلال هاتين السنتين،أذنا صاغية لدى الأمبرياليين الغربيين الذين لم يكونوا يريدون قلب النظام بل دمج مشاريعه في استراتيجيتهم .

في ظل هذه الشروط تكونت الارهاصة الأولى لبنية سياسية تابعة مباشرة لمجلس الثورة . فانطلاقا من سلطة الدولة التي احتكرت المبادرة السياسية ، على النطاق الوطني ، أخذت خيوط هذه البنية تحاك في قمة الدوائر الرئيسية لجهاز الدولة . كان جنين برجوازية الدولة الجديدة قد اخذ يتكون .

وبذل جهد ، تحت قيادة بعض « الضباط الأحرار » لاعادة تنظيم هذا الجهاز، تناول ، خاصة ،وزارةالداخلية ودوائر الشرطة المختلفة .

اما البعض الآخر من هؤلاء الضباط فقد حل في ادارة بعض المؤسسات الخاصة، والبعض الثالث عمل في بناء هيئة تنسيق اقتصادي تابعة للدولة ، بينما حاول البعض الأخير انشاء تنظيم جماهيري من النمط « الكتائبي » * تستطيع السلطة أن تلجأ اليه عند الحاجة (هيئة التحرير) .

على هذه الارض وجد النظام نفسه ، عام ١٩٥٤ ، يواجه المنظمة الوحيدة التي كان قد اجتنب ضربها حتى ذلك الحين : منظمة الاخوان المسلمين . وكان قد حاول بادىء ذي بدء انيضعها في خدمته ثم ان يشقها على نفسها ــ هذا بينما حاول قادة المنظمة الرئيسيون من جانبهم أن يفرضوا رقابتهم على مجلس الثورة وان يوجهوا سياسته قبل ان ينساقوا تدريجيا الى تحديه والى محاربته .

وحين صدر القرار بحل منظمة « الاخوان المسلمين » في اول عام ١٩٥٤ ، وجد

---

* : الكتائب تنظيم ذو طابع فاشستي انشاه فرانكو في اسبانيا . (المترجم) .

مجلس الثورة نفسه في عزلة تامة عن جميع القيادات السياسية القائمة : القيادات المرتبطة بالطبقات الشعبية وتلك التي تمثل الطبقة المسيطرة .

في ظل هذه الشروط كان غضب سكان المدن الكبيرة ، بجميع مراتبهم ، يتصاعد سريعا في وجه نظام لم يحمل معه الا القمع ، بينما ظلت وعوده الطنانة حول اجلاء الجيش الانكليزي وحول اقامة تنظيم للحريات السياسية أكثر فعالية مما كانت عليه الحال قبل عام ١٩٥٢ وحول الانطلاقة الاقتصادية وانشاء مجالات جديدة للاستخدام الخ .. ظلت كلها كلاما في كلام .

كان هذا الغضب ينزع الى اعادة تكوين الاطار التقليدي للحياة السياسية قبل ١٩٥٢ ، وذلك لأن اية قوة سياسية جديدة لم تكن قد ولدت في هذه الأثناء : فان تقاليد المطالبة السياسية المتسمة بالجماهيرية وبالاصلاحية في آن معا — وهي ما ميز مراحل الانطلاق السياسي الوفدي في الماضي — قد ظلت تشكل الاطار العام للحركة التي تكونت في شباط وآذار .

كانت المطالبة بالحرية السياسية ، بالحق في التعبير والتجمع والتنظيم مطالبة شاملة . وكانت هي ما وحد بين جميع التيارات السياسية التي ضربها مجلس الثورة ، فأعادت خلق التيار المتضارب العناصر من التطلعات الديمقراطية الشعبية ومن التطلبات المكبوتة للطبقة المسيطرة — وهو التيار الذي كان يضمن للوفد ، حتى ذلك الحين ، دوره القيادي .

هذا الوضع أدى الى الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٥٤ ، تحت شعار عودة الجيش الى ثكناته واعادة « الديمقراطية » .

عند ذاك اخذ قسم من قادة « الضباط الأحرار » يمهد لفتح حملة انتخابية فيفاوض الوفد ويهيىء السبيل للانتقال من النظام العسكري الى نظام مدني برلماني .
وكان يبدو ان الجناح الأصدق تمثيلا للانقلابيين — ذاك الذي كان عبد الناصر على راسه — قد حكم عليه بالانزواء . فهو لم يكن يستطيع ، في الواقع ، ان يتكىء على اية قوة سياسية ناشطة .

كانت « النخبة » العسكرية البرجوازية الصغيرة وحدها تملك من الأسباب ما يحملها على اعداد هذا الجناح بدعم مباشر . الا انها كانت منقسمة على نفسها .

ذلك ان النظام كان قد أظهر عجزه ، خلال الفترة المعنية ، عن تحقيق الآمال العريضة التي منى بها هذه النخبة : من فتح أفق قومي واضح الى تحديث بنى الجيش لاعطائه دورا جديدا بين صفوف الأمة . عوضا عن ذلك ، لم تعهد السلطة الى الجيش الا بدور قمعي قلما يشرف أصحابه ، بينما ظلت تتبع سياسة متلكئة تجاه قوى الاحتلال .

لذا ظلت « النخبة » العسكرية التي لم تفتح لها السلطة طريقا جديدة حقا ، موضع بين مختلف التيارات السياسية الموجودة . وفي آذار من عام ١٩٥٤ ، كان

قسم من ضباط الجيش يتعاطف مع المتظاهرين المطالبين بـ « نظام ديمقراطي » ، فيتقرب بعض هؤلاء الضباط من التنظيمات التقليدية ويتقرب بعضهم الآخر من المنظمات البرجوازية الصغيرة .

هكذا لم يعد الجناح الناصري يرتكز حينئذ الا على انعدام التنسيق بين القوى السياسية المتحالفة ضده ، وخاصة على تلكؤ قادة الوفد ـ الذين كانوا ينتظرون ان تسقط السلطة بين ايديهم ـ وعلى تلكؤ قادة الجيش المؤيدين لعودة هذا الحزب الى السلطة ـ والذين كانوا يخافون مغبة صدام محتمل في قلب الجيش نفسه .

وبعد ان وصلت التظاهرات الشعبية الى اوج قوتها اخذت تراوح في مكانها . فلم يكن هنالك اي افق مفتوح امام الانتفاضة العنيفة. وكانت جميع القوىالسياسية المنظمة تنتظر المفاوضات .

عند ذاك استعاد الجناح الناصري زمام المبادرة وتوصل الى عزل الضباط المنشقين ونظم تظاهرات مغشوشة تطالب ببقاء الجيش في السلطة . وكان بين الشعارات التي رفعت اثناءها شعار يقول « لتسقط الحرية ! » .

ثم فرض اضراب عام ، لشل البلاد ، بينما كان عبد الناصر يستولي على جميع السلطات الفعلية . اما الانتخابات فأبعدت الى اجل غير مسمى . وانهال على البلاد كلها قمع جديد ، بعد أن تم الاستيلاء على جهاز الدولة تحت تأثير التهديد باستعادة السادس والعشرين من كانون الثاني مرة اخرى وبالعودة الى الفوضى السالفة .

ثم قام الطاقم الناصري بتوطيد مواقعه اذ حقق انتصارين سياسيين : اجلاء الجيش البريطاني والتصفية المؤقتة لمنظمة الاخوان المسلمين .

فلقد كان الأمبرياليون البريطانيون على استعداد ، بعد شهر آذار ١٩٥٤ ، لمنح الطاقم الحاكم جلاء خاضعا لبعض الشروط (ضمانات بالعودة في حال وقوع اعتداء على واحد من البلدان العربية أو على تركيا) . ذلك انهم قد تثبتوا ، خلال التظاهرات ، من أن الاحتلال يحكم بالاعدام حتى على حكومة عسكرية مصممة على فرض هيبة النظام وان تصور أي استقرار سياسي قبل الجلاء امر مستحيل .

في المقابل ، لا بد ان يساهم الجلاء في تثبيت هيبة الحكم الناصري ، بحيث يبيت ممكنا بعد ذلك ان تعقد معه اتفاقات تملك مقومات الاستمرار .

ذلك ان انكلترا كانت لا تزال تجد في حوزتها وسائل ضغط حاسمة على الدولة المصرية ـ وسائل اقتصادية وحتى عسكرية (اذ كان الحضور العسكري البريطاني حول مصر لا يزال قويا وكانت قدرة بريطانيا على التدخل المساح ، في حال الضرورة ، لا تزال قائمة) .

كان الأمبرياليون البريطانيون يرون اذن انهم سيقدمون التنازل المتمثل بالجلاء وامامهم افق مفتوح لممارسة ضغوط ذات مدى ابعد على نظام لا يستطيع ،بسبب

الصلات السياسية والاقتصادية التي تشده الى انكلترا ، ان يصمد امام هذه الأخيرة الى ما لا نهاية له . من ناحية اخرى ، لم يكن ثمة من شك في أن حكومة صاحبة الجلالة قد انتهت الى الوقوف موقف الاستحسان من نظام عرف ، في نهاية الأمر ، كيف يظهر فعاليته في قمع الحركة الجماهيرية .

اما من وجهة النظر الناصرية فكان هذا الاتفاق على الجلاء قد بات امرا حيويا بعد آذار ١٩٥٤ . فهو « انجاز وطني » كان لا بد من تسجيله على صفحة النظام (كان تسجيله أمام الجيش خاصة اهم من تسجيله أمام الجماهير المصرية العريضة التي لم يعصف بها الحماس بسبب جلاء تحقق بعد محادثات سرية ودخلت عليه شروط ملتبسة) .

كان عبد الناصر يريد ان يقيم البرهان بسرعة أمام الجيش انه يمثل طريقا جديدا مقطوع الصلة فعلا بطريق النظام القديم ، وانه يستطيع ان يحصل بسرعة للجيش على ما قصر عنه الساسة التقليديون ، وذلك لأن هذا البرهان وحده كان يؤمن لنظامه ولمشاريعه مساندة الجيش .

اما الطريق الجديد فلم يكن يمكن ان يشقه كما راينا سوى « رحيل آخر جندي بريطاني » ، بحيث تعود للجيش كرامة من هو سيد أراضيه .

لكن هذا الرحيل لم يكن يشكل ، في حد ذاته ، سوى الخطوة الأولى . وكان ينبغي أن تتلو هذه الخطوة خطوة ثانية هي تجهيز الجيش تجهيزا حديثا والا بقي دوره دون قيمة تذكر .

هكذا بات هم السلطة الأول ، خلال الأشهر التالية ، ان تعثر على مصدر للسلاح الحديث . وكان الغرب الذي توجهت اليه يطالبها ، في المقابل بادخال مصر في حلف عسكري بين بلدان المنطقة (وصل الأمر بالأمريكيين الى حد التفكير باشراك اسرائيل فيه) . بعبارة اخرى ، كان الغرب يستعيد ما يعطيه باليد الأخرى .

فالجيش المصري ، في هذه الحالة ، كان سيفقد الاستقلال النسبي الذي اكتسبه مع الجلاء ، وكان سيعجز ، من الجهة الأخرى ، عن اعادة اعتباره معنويا ، لو أنه اضطر ، منذ البداية ، الى الاعتراف بوجود الجيش الاسرائيلي على انه هو القوة المسيطرة في المنطقة .

فان العداء لهذا الجيش الأخير كان مدار المشاعر الوطنية في صفوف الجيش المصري كله ، بالاضافة الى ان جيش اسرائيل كان رمزا للعدو الدائم في نظر الجماهير المصرية الواسعة .

عليه كانت التعبئة ضد الجيش الاسرائيلي تشكل الرصيد السياسي الأكبر الذي في يد القيادة الناصرية ، الرصيد الذي لم يكن يتيح لها أن تكسب لنظامها جيشا مضاعف القوة والحماس فحسب ، بل أن تكسب لهذا النظام ايضا جيشا يدعي تمثيل تطلعات العداء لاسرائيل لدى الشعب المصري وحمايتها ، اي جيشا

يرتضي هذا الشعب اعطاءه دورا قائدا .

كانت تلك هي الأسباب التي دفعت السلطة الى القبول بعرض الأسلحة التشيكية ، عام ١٩٥٥ ، أي بالعرض الذي قدمه الاتحاد السوفياتي لمنحها التجهيز العسكري المطلوب دون أن يفرض عليها شروط الغرب .

من ناحية ثانية ، كان الطاقم الناصري قد حصل في نهاية عام ١٩٥٤ ، أي بعد الجلاء ، على استراحة سياسية مكنته من اعلان الحرب على « الاخوان المسلمين » (آخر منظمة سياسية قادرة على تهديده) ومن تشتيت « الأخوية » بواسطة اكثر اشكال القمع عنفا . فلقد عذب الآلاف من أعضائها واعدم بعض قادتها ودخل السجن مئات منهم الى اجل غير مسمى .

هذا كله ، وجدت فيه بعض جهات اليسار المصري باعثا على الارتياح ، ثم اعتبرته ، بعد ذلك ، « بادرة تقدمية » أولى قام بها النظام . مثل هذا الراي يقوم على نسيان المعنى التاريخي الملموس لقمع « الاخوان المسلمين » . فهذا القمع لم يكن من شانه أن يقوي سوى الجانب التسلطي من النظام ، وهو اذاضعف خصما سياسيا ذا قاعدة جماهيرية ، ادى في الوقت نفسه الى اضعاف جميع التطلعات الشعبية الأصيلة نحو ممارسة نشاط سياسي فعلي .

فان حملة القمع هذه ـ وقد رافقتها دعاوة صاخبة ـ كانت قد اعدت لتكون المرتبة الأخيرة من مراتب القمع الذي يستهدف كل مبادرة سياسية مستقلة عن النظام . وهي قد فهمت على انها كذلك من جانب قطاعات واسعة من سكان المدن والأرياف بغض النظر عن مشاعرهم المتباينة تجاه « الأخوية » واساليبها .

فالذي كان يزعج الطاقم الناصري ليس الطابع الرجعي لسياسة الأخوية وايديولوجيتها (ودليل ذلك ان النظام حاول ان يضع الاخوية في خدمته خلال عاميه الأولين) بل كون هذه المنظمة موجودة خارج كل رقابة وكونها تجد من يستمع اليها بين الجماهير وكونها تشكل قوة معارضة .

لم يكن ثمة حينئذ سوى طريق سياسي تقدمي واحد ، يتيح التوصل الى اقتلاع جذور « الاخوان المسلمين » من بين الجماهير والى عزل قيادتهم الرجعية . ذاك هو الخط الجماهيري الشيوعي المنطلق من تطلعات الطبقات الكادحة ، لتشجيع مبادرتها الثورية المستقلة ولتنمية وعيها الطبقي ، في آن معا ، ولاتاحة المجال ، بذلك ، امام نمو قيادة ثورية بروليتارية فعلية لنضالات هذه الطبقات .

اما غرض الطاقم الناصري فكان شيئا مختلفا تماما : كان يتمثل في خنق مبادرة الجماهير ثم في كسب دعمها من موقع العجز بعد وضع هذا الدعم في مجرى مصلحته. في بداية عام ١٩٥٥ لم يكن قد تبقى في الساحة اذن أية قوة سياسية محلية منظمة تستطيع ان تهدد النظام الناصري مباشرة .

ومن المفيد ، قبل ان ننتقل الى تحليل المرحلة التالية من مراحل هذا النظام ،

ان نحدد الاطار الطبقي الذي كان الطاقم الحاكم يتحرك فيه خلال العامين ونصف العام التي انصرمت من سني حكمه .

فان ثمة معطي اساسيا من معطيات الوضع القائم اذ ذاك ينساه اليوم جميع اولئك الذين يكتبون تاريخ النظام فيجدون انه كان في جوهره صراعا « بين السلطة المنبثقة من انقلاب ١٩٥٢ وبين الطبقة المسيطرة » .

لو ان الامر كان كذلك لما استطاعت السلطة ابدا ان تصمد حتى عام ١٩٥٤ ، لأن الدول الأمبريالية المسيطرة (بريطانيا وفرنسا ومعهما الولايات المتحدة اذا دعت الحاجة) كانت ستسحقها دون رحمة عوض ان تفاوضها وأن تصل الى حد منحها تنازلات تؤدي الى تدعيمها .

غير ان الطاقم الجديد الذي وصل الى السلطة لم يكن يمثل ، كما راينـا ، مصلحة طبقية مختلفة في اساسها عن مصلحة الطبقة المسيطرة ولم يكن يرتكز على طبقات جديدة تحمل نمطا من الانتاج غير نمط الانتقال الراسمالي القائم .

هذا الطاقم كان يحاول انقاذ نمط الانتاج المذكور ، متوسلا الى ذلك ، قبل كل شيء ، اعادة النظام واعادة سلطة الدولة على الشارع .

هكذا فان هذا الطاقم ، اذ لم يستطع ان يؤمن تعاطف الطبقة المسيطرة معه تعاطفا نشيطا ، قد ارتكز رغم ذلك على تواطؤ ضمني من جميع المالكين المصريين معه (ومن بينهم هذه الطبقة المسيطرة) حين قدم نفسه على انه الملجأ الاخير في وجـه المجهول والضمان من خطر أيام جديدة كالسادس والعشرين من كانون الثاني .

وحين قامت السلطة الجديدة ، خلال هذه المرحلة ، بزعزعة بعض مصالـح الطبقة المسيطرة الخاصة ، كانت تتوجه ، رغم ذلك ، الى اشد الغرائز بدائية لدى هذه الطبقة ، الى الغريزة التي تشترك فيها مع سائر المالكين من أجانب ومحليين .

كانت السلطة تحصر عملها في اطار صراع الطبقات المصرية المالكة ، الغارقة في الأزمة التي وصفناها والمفتقرة الى طاقاتها السالفة على المبادرة والمتبينة في النظام الجديد ضمانا للاستقرار الاجتماعي (ضد الأكثرية الساحقة من الأمة المصرية التي لم يكن لها اية مصلحة في الحفاظ على هذا الاستقرار والتي كان تمردها يهزه ، منذ نهاية الحرب ، هزا متزايد العمق) .

وحاولت السلطة ايضا ان توسع قاعدة المالكين الطبقية حينما دعت البرجوازية الريفية الصغيرة الى توجيه آمالها نحو تدعيم الملكية الصغيرة في اطار تعاوني .

بعبارة اخرى ، حاولت ان تقيم صلات ثابتة بين البرجوازيتين الريفيتـين الصغيرة والمتوسطة ، بحيث تتوصل الى تحييد البرجوازية الصغيرة سياسيا والى خنق نزعاتها نحو التقرب من الجماهير الذين لا ارض لهم (وهي نزعات ترد الى التدهور المتواصل في ظروف عملها ومعيشتها) .

اذن فان مجلس الثورة لم يعمد الى مواجهة عداء الممثلين التقليديين للطبقة المسيطرة الا في اطار التضامن الطبقي الغريزي بين جميع اولئك الذين كان لهم راس مال معين يدافعون عنه في وجه الجمهور الهائل من المعدمين في الأرياف والمدن .

لم يكن هؤلاء الممثلون التقليديون يحاربون مجلس الثورة اذن لأنه ممثل لمصالح الشعب بل لانه ممثل غير مقبول لمصالحهم هم . ولم يكن مجلس الثورة ، من ناحيته ، يحاربهم لانهم يمثلون استغلال الشعب بل لانهم يشكلون خطرا على مجمل النظام الذي يرتكز عليه هذا الاستغلال .

في نهاية هذه المرحلة اذن كان مجلس الثورة لا يزال في السلطة بعد ان طهر من العناصر التي اظهرت عداءها لعبد الناصر خلال شهر آذار عام ١٩٥٤ ، لكنه لم يكن قد نجح الا في تحقيق اهداف سلبية : خنق الحركة الجماهيرية مؤقتا وتحطيم هيمنة الأرستقراطية داخل الطبقة المسيطرة وحمل الجيش البريطاني على الجلاء عن الأرض المصرية .

اما اهدافه الايجابية فلم يكن اي واحد منها ممكن التحقيق في ظل هذه الشروط: نذكر خاصة تحويل اتجاه الرساميل المصرية التي عزفت نسبيا عن الأرض بعد الاصلاح الزراعي ، فلم يؤد ذلك الى توجهها نحو الصناعة (بل اخذت تبحث عن توظيفات مرتفعة موثوقة ، في قطاع البناء مثلا) ، ونذكر ايضا كسب ثقة الرساميل الأجنبية (التي ظلت تنتظر تعهدات بالوفاء للغرب وظلت ترفض على اي حال ان تتوجه نحو المجالات الصناعية التي كان « الضباط الاحرار » يريدونها لها) .

وكان الأمبرياليون الغربيون ، من ناحيتهم ، قد قاموا بتنازلات سياسية مؤقتة لنظام من طراز النظام الناصري لقاء فعاليته القمعية وبسبب التناقضات بين مصالح بريطانيا (الدولة التي ادركتها الشيخوخة) ومصالح الولايات المتحدة (وهي ، نسبيا، دولة ذات باس اشد كانت تريد الحلول ، تدريجيا ، محل بريطانيا في المنطقة) . لكن ما لم يكن الأمبرياليون يرغبون فيه — ولم يكن من الممكن موضوعيا ان يرغبوا فيه — هو مساعدة برجوازية دولة ذات نزعة قومية على التفتح وعلى حل ازمتها الاقتصادية بمباشرة التصنيع الوطني والتنويع المنسجم للزراعة والمعونة المالية والفنية السخية، الخ . . وذلك لسبب أساسي هو ان البرجوازيات الأمبريالية لم تكن تستطيع حل ازمتها هي الا بالتشدد في استغلال البلدان التي كانت تسيطر عليها .

ولم يكن للخطط الأمبريالية أن تكون الا خططا لعسكرة المنطقة تحت امرة الدولتين الانكلوسكسونيتين الكبيرتين ، بغية « حصر الشيوعية » والحفاظ على مصالحهما الاستراتيجية والبترولية وتقوية الجانب القمعي من الأنظمة المحلية وتصريف مخزونات السلاح والفوائض الزراعية وتنمية بعض القطاعات الانتاجية ، في هذا الاطار ، اذا دعت الحاجة ، بعد اختيار ما ينفع من هذه القطاعات لتمتين السيطرة الأمبريالية على الاقطار العربية .

كانت المشاريع الاقتصادية الناصرية تصطدم اذن بهذه الخطط ، كما كانت

« قومية » النظام الجديد المتشددة (وهذا امر جديد نسبيا في المنطقة لكنه ما لبث ان بات عاما خلال السنوات التالية) تصدم الساسة الغربيين وتبعث في نفوسهم تحفظات اضافية على النظام في جملته . هذه القومية كانت تمد النظام باستقلال في حركته تجاه مشاريع الهيمنة الغربية ، لم يكن هؤلاء الساسة يستطيعون تحمله الا اذا اكرهوا على ذلك (وهو الأمر الذي لم يحصل الا في ما بعد ، عند دخول الاتحاد السوفياتي الى السوق العالمية) .

اما الطبقة المحلية المسيطرة فكانت ، هي الاخرى ، اقل استعدادا من الدول الأمبريالية الغربية لممالأة السلطة السياسية الجديدة لأن مصالحها البنيوية (التوظيفات التي تدر ارباحا مرتفعة سريعة مضمونة) كانت غرضا لتهديد مباشر .

بالاضافة الى ذلك كانت هذه الطبقة حائرة امام ما تبنته سلطة الدولة الجديدة من ايديولوجية قومية جاءت لتحطم القوالب التي كانت الطبقة المذكورة معتادة عليها ومستمتعة بالأمان في داخلها ، وكانت حائرة أيضا اما التسلطية السياسية التي اقصتها عن كل سلطة سياسية وامام سياسة التوجيه الاقتصادي التي حاول الضباط الأحرار فرضها منذ عام ١٩٥٢ (كان من بين قراراتهم الأولى بعد الانقلاب ، قرار قضى بتعيين واحد من رجالهم في مجلس ادارة بنك مصر . ثم اطلقوا بعد ذلك سلسلة من المشاريع الصناعية الطموح ، فرضوا المشاركة فيها ، بصورة غير مباشرة ، على الراسماليين الكبار اذ أجبروهم على شراء الأسهم او على الاكتتاب في القروض العائدة للدولة ، الخ . .) .

اذن فعلى الرغم من التدابير الاقتصادية والضريبية البحتة التي تم اتخاذها لتشجيع التوظيفات الصناعية (توظيفات الرساميل المحلية والأجنبية) ظلت الطبقة المحلية المسيطرة والاحتكارات الغربية ترفض بصورة متزايدة الوضوح ان تسلك طريق التصنيع الناصرية .

الفصل الثاني

انبثاق برجوازية الدولة (١٩٥٥ - ١٩٥٨)

منعطف النظـام الحاسم .

تتسم هذه المرحلة ببروز الاتحاد السوفياتي على حلبة السوق الراسمالية العالمية. هذا المعطى امر لا غنى عنه مطلقا لفهم التحولات الداخلية في مصر . فهو سيفسح المجال امام التغيير في ميزان القوى الطبقية المحلي ، بحيث تنمو برجوازية الدولة في مواجهة البرجوازية التقليدية وتصاب الحركة المستقلة للجماهير الشعبية بضعف سياسي نوعي ، وهو سيمنح النظام الناصري ، في الوقت نفسه ، هامشا واسعا للمناورة السياسية والاقتصادية ازاء المعسكر الأمبريالي الغربي .

كان القادة السوفيانيون الجدد يمنحون البرجوازيات الوطنية و « النخب » البرجوازية الصغيرة التي قهرتها الاحتكارات الغربية ، امكانية مؤقتة للازدهار ولاحداث نمو نسبي في اقتصاداتها الوطنية . وكانت استراتيجيتهم متجاوبة مع المشاريع الناصرية على نحو لا مثيل له : فهم قادرون على استيراد القسم الأكبر من محصول القطن ، وهم مستعدون لتجهيز الجيش المصري بالمعدات الحديثة ، وهم يعرضون سلفات مغرية لتمكين مصر من شراء الآلات والمواد المعدنية والكيميائية والبترول . الخ .. وهم ، بعد ذلك بقليل ، يضيفون السد العالي الى هذه العروض .

رغم ذلك ، كان لا بد من قهر تحفظات عميقة ، داخل الفئة المصرية الحاكمة ، على الصعيدين الايديولوجي والسياسي ، قبل اقامة علاقات ذات شأن مع البلدان الواقعة خارج المعسكر الغربي (اي في « الكتلة الشيوعية » كما كان يقال آنئذ) . لكن هذه العلاقات كانت تجد تبريرا لها في كونها تتيح ارخاء قبضة البلدان الأمبريالية الغربية دون أن تؤدي الى قطع اية صلة بها ودون أن تفترض اي التزام ، مهما صغر شأنه ، بالايديولوجية الرسمية للبلدان الشرقية ، ودون أن تكون ، بأي حال ، ظاهرة خاصة بمصر أو بالعالم العربي (بل هي ظاهرة دولية بدأت افريقية ـ آسيوية ثم شملت « القارات الثلاث » بعد ذلك) .

هكذا فهم القادة المصريون الرئيسيون بسرعة ، انهم يستطيعون الافادة من

وضع كانت البلدان الشرقية قادرة فيه على تلطيف الضغوط التي يتعرضون اليها من جانب بلدان الغرب ، فتمكنوا من تقديم هذه الوجهة على انها متبناة عالميا من البلدان غير الشيوعية ، الموجودة في وضع مماثل لوضع مصر .

هذه الوجهة التي تكرست بمشاركة مصر في مؤتمر باندونغ (نيسان ١٩٥٥) قدمت فوق ذلك ضمانة مشهودة للنظام المصري . فلقد استفاد النظام من مشاركته في سياسة « الحياد الايجابي » الموصوفة بأنها « معادية » ، في جوهرها ، « للامبريالية » ، واستفاد من انتسابه الى التجمع « الثوري » للبلدان المقهورة ، ومن افتتاحه ، في الوقت نفسه ، امام مصر ، عهدا جديدا من « التفتح الوطني » والنمو الاقتصادي الخ . .

بيد أن العقود الأولى لشراء السلاح من تشيكوسلوفاكيا ولبيع القطن المصري الى الاتحاد السوفياتي ، أحدثت سلسلة من ردود الفعل الداخلية والخارجية لم يكن القادة المصريون يتوقعونها ، في بداية الامر .

اما عامل التفجير فكان المشروع الهائل لبناء سد عال على النيل ، يتيح ، في الوقت نفسه انشاء مصدر ضخم للطاقة وري مساحة جديدة تشكل ثلث مساحة الأرض المصرية القابلة للزرع . هذا المشروع مثل من ناحية ، تأليفا بين مختلف الحاجات الاقتصادية ومثل ، من ناحية اخرى ، رمزا سياسيا يبلور اتجاهات السلطة الجديدة . لذا فانه اخذ يحتل مكانة متزايدة الاتساع بين هموم هذه الاخيرة .

ولقد شكل هذا المشروع غرض مساومة طويلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، اذ كانت السلطة تريد أن تعهد الى هاتين الدولتين بشؤون انجازه المالية والفنية . وكان عبد الناصر يستخدم ، لاقناع محاوريه ، المكانة التي كسبها في باندونغ ومعها واقعة جديدة هي أن البلدان الغربية لم تعد تتمتع عالميا باحتكار الرساميل والفنون اللازمة لتحقيق المشروع . في المقابل كانت الدولتان المذكورتان تريان ان في وسعهما الاعتماد على مجموع الصلات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي تجعل مصر تابعة بنيويا للسوق الغربية ، وكانتا تعتبران ان سياسة الاتحاد السوفياتي الجديدة لا تغير شيئا من اساس هذا الواقع (١) ، فتعمدان بالتالي الى جعل قبولهما للمشروع رهنا بقبول الطرف المصري عددا معينا من الشروط . أما خلاصة ما كانتا تطلبانه فهو حق مراقبة السياسة الاقتصادية للدولة المصرية وحق الاعتراض على مجموع المشاريع الصناعية القليلة الريع والمنافسة للانتاج الغربي ـ بحجة اصلاح السياسة المذكورة .

اذ ذاك عمد عبد الناصر ، الذي كان قد انتخب رئيسا للجمهورية ، الى اتخاذ قراره بتأميم قناة السويس . كان هذا القرار سياسيا واقتصاديا في آن معا . فأرباح

---

١ ـ مضت سنوات عدة قبل أن تعمد الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى الى استخلاص جميع النتائج المترتبة على هذا الوضع الجديد .

شركة القناة لم تكن قليلة الشأن على الاطلاق (حوالي ثلاثين مليونا من الجنيهات المصرية سنويا في ذلك الحين) . لكن الجانب الأساسي من البادرة كان يكمن في التحدي الموجه الى الدولتين الاستعماريتين التقليديتين (بريطانيا وفرنسا) وفي الطاقة الجديدة على الضغط التي اعطاها عبد الناصر لنفسه تجاه الدول الغربية مجتمعة ، بفعل الانطلاقة الوطنية والتضامن الدولي اللذين احدثتهما هذه البادرة .

وكانت غاية العدوان الثلاثي الذي تبع ذلك ، على مصر ، اطلاق رصاصة الرحمة على النظام الناصري . فالواقع ان تضافر القوى العسكرية من فرنسا وبريطانيا العظمى واسرائيل قد ادى الى شل القوات المصرية المسلحة (التي كانت قد بدأت ، لتوها ، تزداد عددا وتتزود بالتجهيز الملائم) .

في مواجهة هذا الوضع كانت الطاقات شعبية قد قمعت دون رحمة ، وكانت مشاركة المدنيين في المعركة ، خلال مرحلة العدوان نفسها ، خاضعة لتقنين صارم ، فلم يبق للدولة المصرية اية قدرة مادية على الانتصار فيمقاومة هذا العدوان .

واذا كانت قد تخلصت من العدوان وخرجت بسلسلة من الفوائد السياسية والاقتصادية ، فذلك يعود الى ان عناصر الوضع الدولي قد تضافرت لصالحها على نحو غير معتاد : فانكلترا وفرنسا لم تكونا قادرتين ابان انحدارهما ، على المضي بعيدا في تحدي الولايات المتحدة التي لم يكن التأميم ينالها مباشرة ، فحاولت ان تخرج منه بكل ما امكن من الربح على حساب الدولتين المعتديتين ، ومارست عليهما ضغوطا لتحملهما على وقف العمليات . أما اسرائيل فلم تكن تستطيع الا الخضوع، بدورها ، لموقف الدول الغربية الكبرى مجتمعة (١) ، وكان الاتحاد السوفياتي اخيرا يبدو على استعداد لتقديم دعم مشهود الى مصر ، في حالة استمرار العدوان .

وحين انسحبت قوات العدوان البريطانية والفرنسية ، تحول انسحابها الى راس مال سياسي لا تقدر قيمته أفاد منه النظام الناصري ، في مصر نفسها وفي البلدان العربية جميعا وفيالعالم كله .

اثناء ذلك كانت جميع المصارف وشركات التأمين والشركات الكبرى ، الانكليزية والفرنسية ، قد مصرت (أي وضعت رساميلها في ايد مصرية) ،فتسلمت الدولة بنفسها اجهزة المال والمصارف ، مما وضعها ، دفعة واحدة ، على راس الجهاز المالي واهم المراكز الاقتصادية الأجنبية .

ادت هذه التدابير الى تغير حاسم في العلاقة بين الاقتصاد المصري وراس المال الاحتكاري الغربي الأوروبي ، ففقد هذا الأخير ، بغتة ، اهم ماكان يملكه منوسائل الضغط الاقتصادي المباشر في داخل البلاد .

---

١ ــ على ان انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء ، في بداية ١٩٥٧ ، خضع لشروط لم يعلن عنها الا بعد ذلك بعشر سنوات (وسنعود اليها لاحقا) .

من ناحية أخرى ، رد عبدالناصر على الحصار الاقتصادي الذي فرضته البلدان الغربية مؤقتا على مصر ، لتثأر به من التمصير والتأميم ، باللجوء الى الاتحاد السوفياتي الذي قدم اليه ، عام ١٩٥٧ ، ما قيمته عشرون مليون من المنتجات الشديدة الضرورة ، ووقع معه ، عام ١٩٥٨ ، سلسلة من العقود تعهد فيها ، لقاء القطن المصري ، بتقديم السلفات والمعونة الفنية للازمة لبناء المرحلة الاولى من السد العالي ولانشاء بضع عشرات من المصانع .

كانت هذه الأعوام اذن منعطفا حاسما ولج فيه النظام .

مصر في السوق الرأسمالية العالمية

كانت هذه المرحلة ، على النطاق العالمي ، مرحلة أوهام ضخمة . ففي مؤتمر باندونغ التقى بضعءشرات من القادة البرجوازيين الوطنيين في افريقيا وآسيا واجتمعوا بممثلي الصين الشعبية ، فاكتشفوا ، عبر هؤلاء ، امكانات جديدة تماما للاتصال بالدول الشرقية ولمقاومة الضغط والابتزاز اللذين يتعرضون لهما من جانب الدول الأمبريالية الغربية . كانت هذه الامكانات تنطوي على دعم متعدد الأشكال الخاصة بالنمو الراسمالي ، وكانت تنطوي ايضا على ضمانة سياسية ذات اهمية حاسمة ، في عين شعوبهم ، وذلك دون تعرض امتيازاتهم الطبقية الداخلية ولا ان تحطم جذريا صلاتهم بالأمبريالية الغربية . *

رغم ذلك فان المرحلة المذكورة قد اتاحت لشعوب آسيا وافريقيا ان تبلور هويتها الوطنية ، بعد أن طال بها الذل والخضوع . ذلك ان شعوب البلدان الممثلة في المؤتمر شهدت ممثليها الوطنيين ، للمرة الاولى في تاريخها ، يتعاضدون فيمابينهم دون توسط الدول الامبريالية وخارج فيئها . وكانت هذه الشعوب تأمل من ذلك مكانة وكرامة جديدتين .

لكن محتوى هذه الكرامة الجديدة قيض له أن يبقى محتوى برجوازيا في الكثرة الساحقة من الحالات . اذ ان هذه المرحلة قد شدت من أزر التيارات
الكثرة الساحقة من الحالات . اذ ان هذه المرحلة قد شدت من ازر التيارات
البرجوازية الوطنية وذلك ،نسبيا ، على حساب الدولالامبريالية الغربية والطبقات المحلية الاقطاعيةوالكومبرادورية ،الخ .ولكن،خاصة،علىحساب الحركات الشعبية الوطنية في بلدانهم .

فالواقع ان الاوهام السياسية التي نشأت من هذا الوضع والتي دابت على تغذيتها البرجوازيات المحلية ومعها البرجوازية البيرقراطية السوفياتية التي كانت قد استولت لتوها على جميع السلطات في بلدها (في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي) ، هذه الأوهام كان لها أسوأ الآثار على الحركة الثورية العالمية .

وانتهى الأمر بالأوهام المذكورة التي نشأت عنها ترسيمة مجنونة ، صاغها

التحريفيون السوفياتيون ابتداء من مؤتمرهم الثاني والعشرين ، ان ثمة«امكانا جديدا » امام القادة البرجوازيين الوطنيين او البرجوازيين البيرقراطيين ، «للخلاص» من السوق الراسمالية العالمية ومن صلات التبعية تجاه « البلدان الأمبريالية » والدخول في طريق « لا رأسمالي » مزعوم ، معتمدين في ذلك على ما يسمى بالبلدان « الاشتراكية » ، في الخارج ، وعلى النخب البرجوازية الصغيرة في الداخل(هكذا لا يبقى لزوم لتفتح المبادرات السياسية والعسكرية الجماهيرية ولا ـ بالنتيجة ـ لدور البروليتاريا المحلية القيادي ، في هذه البلدان ، كيما « تتجه نحو الاشتراكية» ، ما دام الاتحاد السوفياتي يمارس دكتاتورية البروليتاريا ، « على نطاق العالم ! »

اما المصالح الطبقية التي كانت تغطيها هذه الأوهام ، فهي مصالح البرجوازيات الوطنية و « النخب » البرجوازية الصغيرة ، المتطلعة الى دفع نمو راسمالي قومي ـ على حساب الحركة الوطنية الثورية الجماهيرية وعلى الرغم من ضغوط الدول الامبريالية الغربية ـ والملتقية مع مصالح البرجوازية البيرقراطية الروسية الجديدة ، في بحثها عن مناطق نفوذ وسيطرة اقتصادية خارج أوروبا .

واذ منحت هذه المرحلة ذخيرة سياسية واقتصادية مصطنعة للقيادات البرجوازية في بلدان افريقيا وآسيا ، فانها قد اتجهت بالجماهير الشعبية الى الخروج من حالة التعبئة ، وشجعتها على ايكال التصرف بمشاكلها الى قادة برجوازيين ومساندات اجنبية وعلى القبول بقمع الحركة الجماهيرية من جانب هؤلاء القادة ، باعتبار الحركة المذكورة ثانوية ، اذا قيست بالكرامة الوطنية المستعادة وبامكانات النمو الاقتصادي المباشرة التي كان هؤلاء القادة يستطيعون ابرازها بمعونة البرجوازية الروسية الجديدة .

والخلاصة ان هذه المرحلة قد حطت من معنويات الحركات الثورية الجماهيرية ، على الصعيد السياسي ، وانها ، خاصة ، قد انتزعت السلاح الايديولوجي والسياسي والعسكري من يد حركات الكفاح المسلح الثوري المعادي للامبريالية ، وذلك بمنح الأولوية للانماء الاقتصادي السلمي في تلك البلدان (اي لتنمية قوى الانتاج) على النمو السياسي العنيف لحركة الجماهير (اي على التحويل الثوري لعلاقات الانتاج).

هكذا لم تعد « الثورة البرجوازية الديمقراطية المعادية للامبريالية » الا تثبيتا للطريق الراسمالي القوي ، ببركة البرجوازية البيرقراطية الروسية .

وكان الاتحاد السوفياتي يسد الطريق ، بهذا ، امام الانطلاقة الثورية الهائلة التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية ، فيغتصب هيبة ثورة اكتوبر ليضعها في خدمة المصالح الأمبريالية الجديدة لبرجوازيته المستجدة . وكان يعطي بهذا ايضا ، ضمانة ايديولوجية لنظام السيطرة الامبريالية ، الذي أخذ ، هو نفسه ، يدخل فيه . هذه الضمانة كانت أيضا ـ والى حد معين ـ تخدم البرجوازيات المحلية في البلدان المقهورة التي استنجدت بالاتحاد السوفياتي .

وفي مصر بدات سلطة الدولة ، منذ نهاية ١٩٥٦ ، تكتسب قدرة بالغة

الاتساع على المناورة السياسية ، في الحقل المحلي كما في الحقل الدولي ، وذلك ، خاصة ، بعد التغير الحاسم الذي اصاب العلاقة بين الاقتصاد المصري ورأس المال الاحتكاري الاوروبي الغربي (تمصير الشركات البريطانية والفرنسية وتاميمها) ، وما تبع هذا التغير من فشل سياسي للعدوان الثلاثي .

الا ان هذه القدرة على المناورة تقوت كثيرا بفعل الهيبة الناجمة عن العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفياتي – وهي علاقات قدمته سلطة الدولة الجديدة اثباتا « لاصالة عدائها للامبريالية » ولتصميمها على تحقيق « الاستقلال الوطني » لمصر الــخ ..

والحال ان مصر كانت عاجزة اساسا عن كسب استقلالها الوطني الحقيقي في ظل النظام الناصري . وذلك لأسباب طبقية . فهي ، لاندماجها بالسوق الراسمالية العالمية ، لم تكن تستطيع ان تنال الا هامش مناورة نسبية داخل هذه السوق ، يتبع في اتساعه قدرة التناقضات بين الدول الأمبريالية المسيطرة داخل السوق على ان تبطل ، نسبيا ومؤقتا ، قدرة واحدة او اكثر من هذه الدول على الزام مصر ، مباشرة ، بارادتها .

والنظام الناصري ، الذي يمثل الاستغلال الراسمالي ويرتكز على القمع المنظم للحركة الشعبية لم يكن يستطيع ، في الواقع ، ان يعتمد على مبادرة الجماهير الثورية لتحقيق مشاريعه ضد ارادة الدول الأمبريالية . بل انه لم يكن يستطيع تحقيق هذه المشاريع الا في حال تلقيه معونة كثيفة من جانب هذه الدول ، على صعيد الرساميل والوسائل الفنية (المدنية والعسكرية) . على هذه المعونة الخارجية ، تحديدا ، اسس النظام مشاريعه .

أما الظروف الدولية التي جاءت مطابقة ، على نحو ممتاز ، لما يستلزمه تنفيذ هذه المشاريع ، فهي تتلخص في الآتي : اولا : كانت الدولتان الامبرياليتان التقليديتان المقيمتان مباشرة في مصر (بريطانيا وفرنسا) قد وصلتا الى حالة مشهودة من التردي ، ثانيا : كان ثمة دول جديدة قد رشحت نفسها لخلافة الدولتين المذكورتين : – دول الشرق الأوروبي السائرة في طريق التحول الراسمالي السريع والبلدان الغربية الاخرى وفي طليعتها الولايات المتحدة (تتبعها المانيا الفدرالية واليابان وايطاليا) – فأخذت هذه الدول تمارس في ما بينها منافسة مستميتة ، اخيرا : لم يكن الاتحاد السوفياتي (المسيطر على بلدان أوروبا الشرقية) قد امسى ، بعد ، دولة ذات نزعات أمبريالية متبلورة ، فهو لم يكن قد انمى جميع وسائل الضغط الأمبريالية الأنموذجية ، وكانت الصلات التي بدأ ينسجها مع بلد كمصر ما تزال ، الى حد كبير ، خلال هذه السنوات الأولى ، رخوة ومرنة وغير واضحة المعالم .

عليه فان تغير الطاقم القائد في مصر وقيام سلطة قومية النزعة ، متجهة نحو الانماء وقادرة على زعزعة اكثر البنى الداخلية تأخرا ، قد منحا هذه السلطة

قابلية خاصة لجني اكبر فائدة ممكنة من التحولات التـي شهدها توازن القـوى العـالمي .

عليه أيضا أخذت العلاقات بين الطبقة المحلية المسيطرة والدول الرئيسية في السوق الراسمالية العالمية ، تتخذ ، عبر هذه السلطة ، شكلا جديدا . فخلال بضع سنوات استطاعت سلطة الدولة المصرية ان تكسب لنفسها استقلالا نسبيا فـي المناورة السياسية ، على الصعيد الدولي . لم تعد سياستها اذن تابعة للندن ، بل ان المنافسة التي قامت على خلافة لندن ، بين الدول الشرقية والقادمين الجدد من الغرب ، قد اعطت هذه السياسة ، طوال بضع سنوات ، حرية في الحركـة لم تعرفهـا من قبل .

فالحال انه لما كانت سلطة الدولتين الامبرياليتين المسيطرتين مباشرة على مصر قد انهارت ـ بعد فشل العدوان الثلاثي ـ فان حالة حقيقية من غياب السيطـرة المباشرة المؤقت قد قامت ، بفعل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولقد أطلق الأمبرياليون الامريكيون على هذه المرحلة اسم « الفراغ » ، الفراغ الذي كانوا يريدون أن « يملأوه » . أما القادة التحريفيون السوفياتيون ـ وكانوا قد وصلوا لتوهم الى السلطة ـ فسموا المرحلة المذكورة « ثورة برجوازية ديمقراطيـة» أرادوا أن « يحموها » من « الأمبريالية » .

ذاك هو ما أعطى سلطة الدولة المصرية هامش مناورة غير معتاد ، خلال بضع سنوات . فهي قد استفادت من هيبتها السياسية الجديدة وارتكزت على ميـزان قوي داخلي ملائم لتضع في خدمة النمو الراسمالي المصري جميع الامكانات التـي منحها اياها تنافس المعسكرين المتخاصمين .

هامش المناورة هذا كان مصيره الاضمحلال ، حالما تمكن احد المعسكريـن ـ معسكر ألاتحاد السوفياتي ـ من شد قبضته الاقتصادية والسياسية ، بصورة حاسمة ، على البلاد . ونحن سوف نعود الى ذلك .

لكن حرية الحركة النسبية هذه ، في السوق الراسمالية العالمية ، خـلال المرحلة المعنية ، اولت على انها طريق الاستقلال القومي . لذا ينبغي علينـا ان نتوقف عند مدرك الاستقلال القومي .

يقاس الاستقلال القومي بقدرة بلد ما على اجتناب ما يواجهه من سيطرة او ضغط او نفوذ ، على يد اية قوة غريبة عن الأمة ، اي على يد اية قوة امبريالية. وهو يستلزم وجود قدرة مستقلة على الدفاع عن النفس ضد عداوة واحدة او اكثر من الدول الأمبريالية ، دون الوقوع ، في سبيل ذلك ، تحت طائلة التبعية لدولـة امبريالية جديدة ، ويستلزم بالتالي وجود القدرة على النمو خارج المعسكر الراسمالي العالمي . بعبارة اخرى يستلزم الاستقلال تعبئة لا تحفظ فيها لقوى الأمة الحية ، للجماهير الشعبية الواسعة ، القادرة وحدها على تكوين جيش محارب ومنتج، واع

ومنظم . يستطيع الصمود في وجه الضغط الخارجي بجميع اشكاله المباشرة او غير المباشرة،العسكرية والاقتصادية ، ويستطيع انشاء القوى المادية لنمو وطني اصيل ومستقل .

والجماهير الشعبية الواسعة وحدها . هي صاحبة مصلحة اساسية في السير على هذا الطريق الذي لا يؤدي الى تحطيم صلات القهر الأجنبي فحسب ، بل يحطم ايضا اطر القمع الداخلية .

عليه فان الشكل الحقيقي الوحيد لمعاداة الامبريالية هو ذاك الذي يتمثل في رفض كل تبعية للاجنبي ، وهو لا يتحقق الا بمقدار ما تعبىء الجماهير الشعبية نفسها وتنظم صفوفها بغية فرضه .

والسلطة الجديدة – كما راينا – لم تكن تطرح المشكلة بهذه الصيغة . فالمصالح الطبقية التي شكلت مرتكزها كانت تنخرط داخل اطار مزدوج من الاندماج في السوق الراسمالية ومن استغلال الجماهير الواسعة وقمعها .

فكيف استطاعت هذه السلطة ان تبدو وكانها معادية حقا للامبريالية ؟

استطاعت أن تبدو كذلك طالما ظلت الأمبريالية السوفياتية الوليدة قادرة على اخفاء وجهها الحقيقي وطالما ظلت مصر ، باعتمادها المتزايد عليها ، قادرة على ان تظهر وكانها تبتعد عن السوق الراسمالية العالمية كلها . لم يكن احد « يرى » اذ ذاك سوى الامبريالية الغربية . وكانت مصر ، حين صمدت في وجه هذه الأخيرة ، فأقامت علاقات متدرجة مع المعسكر الأوروبي الشرقي . لا تبدو متجهة نحو الخضوع لشكل جديد من التبعية ، بل تبدو وكانها آخذة في التحرر اساسا من كل صلة امبريالية ، لانها كانت تقترب من المعسكر « الاشتراكي » .

والمعونة التي اعطاها هذا المعسكر للنظام الناصري كانت ، كما راينا ، تقوم تماما مقام ماكان الامبرياليون الغربيون يرفضون اعطاءه اياه حتى ذلك الحين. لذا بدت وكانها تشكل فعلا معونة نزيهة ومعادية للامبريالية .

لكن علينا أن نؤكد ، دون مواربة ، أن هذه « المعونة » كانت منذ اللحظة الأولى تؤبد وتوطد اندماج مصر في السوق الراسمالية العالمية التي كان الاتحاد السوفياتي نفسه قد بدا ينضم اليها . هكذا ظلت مصر ، قبل كل شيء تنتج القطن المعد للتصدير وتبادله مع بلدان اوروبا الشرقية بسلفات للتجهيز العسكري والصناعي .

بعبارة اخرى ، ظلت البنية التي تضمن تبعية مصر العضوية للسوق العالمية (وهي بنية ورثها النظام الجديد عن سلفه) قائمة لم يلحق بها اي اذى . وما جرى هو ان مركز الثقل في هذه التبعية اخذ ينتقل وأن النمو الداخلي للراسمالية المصرية كسب من جراء ذلك حيوية مؤقتة ، لكن وضع التبعية الأساسي ظل دون تغيير.

فان شراء القطن من مصر (كما كانت تفعل البلدان الشرقية) بأسعار قريبة من تعرفات السوق العالمية ، وبيع الطائرات والآلات لمصر ، بأسعار أرفع على وجه التعميم من أسعار السوق الغربية (رغم ان هذه الأخيرة هي نفسها أسعار احتكار مفرطة الارتفاع) ، لم يكونا (الشراء والبيع) يشكلان بأي حال ثورة في العلاقات الدولية .

والبرهان الحاسم على مطابقة هذه العلاقات للقوانين الأساسية السارية المفعول في السوق الراسمالية العالمية ، هو ان الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية وايطاليا — بعد مرحلة من التكيف مع المعطيات الجديدة في الوضع الدولي — قد عرضت على مصر علاقات من الطراز نفسه (شراء مواد أولية وبيع وسائل انتاج ، صناعية او زراعية) .

أما ماكان جديدا في الوضع فهو ان الاتحاد السوفياتي اخذ يقبل شراء كميات كبيرة من القطن ويقبل ، بصورة منتظمة ، بيع السلاح الحديث ووسائل الانتاج التي كانت البلدان الغربية ترفض بيعها حتى ذلك الحين ، وأنه اخذ يمنح السلفات بشروط أفضل نسبيا مما كانت تقدمه هذه البلدان وانه — اخيرا — لم يكن يملي، خلال تلك المرحلة شروطا سياسية على المبادلات الاقتصادية .

بعبارة أخرى كان الاتحاد السوفياتي بلدا ما زال يتعلم العلاقات الامبريالية وكان ، لحداثة عهده بالمسرح الدولي ، يطل عليه بوجه الطف نسبيا من وجوه سابقيه ، وبتطلبات اكثر تواضعا ، في بداية الأمر ، من تطلبات هؤلاء . لذا فرض على هؤلاء — بفعل قانون المنافسة — ان يقدموا تنازلات معينة الى البرجوازيات التابعة للسوق العالمية ، وهي تنازلات لم يكن هؤلاء يفكرون في تقديمها قبل تدخله.

ولنقل مرة أخرى ، ان تضافر الظروف هذا يلائم تفتح برجوازية الدولة المصرية، لكنه لا يلائم بأي حال انحلال تبعية مصر العضوية للسوق الراسمالية العالمية .

والخلاصة انه ينبغي علينا ادراك الفرق بين الغياب المؤقت للسيطرة المباشرة — خلال بضع سنوات تلت عام ١٩٥٧ — وبين طريق الاستقلال القومي الذي يقاس بقدرة شعب ما على الاستناد الى قواه الذاتية ، أي على التخلص من كل تبعية ومن كل وصاية .

فاذا كانت تبعية مصر المباشرة لبلد أمبريالي بعينه قد انتهت مؤقتا ، فان تبعيتها العضوية للسوق العالمية لم تتغير ، ولا تغيرت ، بالتالي ، قدرتها على التخلص من هذه التبعية بالاستناد الى قوى الامة الذاتية . ولا يعدو ما كسبته سلطة الدولة المصرية ان يكون هامش حركة مؤقتا في قاب السوق العالمية ، وذلك دون ان تكتسب اية قدرة جديدة على مجابهة مجموع البلدان الأمبريالية وصد جميع اشكال التبعية ، اي على اخراج الامة المصرية من السوق الراسمالية العالمية .

الا ان الطريق الناصري ، وان لم يكن طريق الاستقلال الحقيقي ، قد

أكسب النظام هامش مناورة مؤقتا أتاح له ان يؤكد الهوية المصرية بقوة وأن يرفع من هيبة مصر وان يقوم بسلسلة من المبادرات العالمية منحت الشعب المصري آمالا جديدة هي آمال شعب استعاد اعتزازه بوجوده .

لكن مخزون الطاقة الخلاقة الذي تولد من ذلك ظل يكبت بانتظام في اطار النظام نفسه . فهو ، اذ تحول ـ كما راينا ـ الى دعم سلبي للنظام ، لم يستطع ان يشكل قوة قادرة فعلا على فرض استقلال مصر استقلالا ناجزا نهائيا وعلى الدفاع عنه .

« السلطة المعادية للامبريالية » والجماهير الشعبية

ان عجز النظام عن تقوية الطاقة الوطنية الذاتية لمقاومة الضغوط الامبريالية ليظهر بجلاء في موقف السلطة المصرية من اسرائيل . هذا الموقف الذي تموهه الدعاوة ، هو في جوهره موقف استسلام .

فالواقع ان النظام ، حتى اثناء هذه المرحلة التي وصل فيها الى قمة هيبته، بوصفه قوة معادية للامبريالية ، قد اقام علاقات واقعية من التعايش غير المعلن مع اسرائيل وارتضى أن يحمي حدود هذه الدولة ضد الانطلاقة الوطنية للفلسطينيين الخاضعين للوصاية المصرية (في غزة) .

ثم قامت سياسته اللاحقة على اتفاق مع اسرائيل بقيت بعض بنوده مجهولة من الشعب المصري حتى عام ١٩٦٧ . هذا الاتفاق فرضته القوات الاسرائيلية كشرط لانسحابها من سيناء . وكان ينص من ناحية على اعتراف فعلي بالحدود الاسرائيلية من جانب مصر ، اتخذ شكل استقبال قوات من الامم المتحدة ، على الأرض المصرية المحاذية لاسرائيل ، تتولى حماية الأرض « الاسرائيلية » من اي تخط (مصري أو فلسطيني) لحدودها . وكان ينص ، من ناحية اخرى ، على اعتراف فعلي من جانب مصر بحق السفن الاسرائيلية في عبور مضيق تيران ، على ساحل البحر الأحمر ، وذلك على صورة القبول بقوات الأمم المتحدة نفسها . فمن عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦٧ حمى النظام الناصري دولة اسرائيل من كل اشكال مقاومة الشعب الفلسطيني ومن كل تطلع شعبي مصري للتضامن معه .

عليه فان سنة ١٩٥٦ ، السنة التي أحرز فيها النظام أكبر انتصار خارجي له، هي في نفس الوقت السنة التي أظهر فيها عجزه الواقعي عن مواجهة اعداء الشعب المصري . لذا ينبغي تحليلها عن كثب .

ان الظروف التي تم فيها تأميم قناة السويس ، في تموز ١٩٥٦ ، هي التالية : كانت جميع التنظيمات السياسية المستقلة مشلولة مؤقتا او مدمرة نهائيا. والسلطة التنفيذية هي التي وجدت نفسها تواجه الأمبرياليين الغربيين عام ١٩٥٦ دون معارضة داخلية ، وهي مسلحة بهامش المناورة النسبي الذي اكتسبته ، بعد جلاء الجيش المحتل واسكات الأحزاب السياسية (وكانت هيبة هذه السلطة قد

قويت كثيرا على اثر مؤتمر باندونغ) . هذه المواجهة لم يجد الطاقم الحاكم في طلبها .ابدا. بل ان سنوات النظام الاولى (في ما يخص العلاقات مع الخارج) ، كرست، كما راينا ، بالدرجة الأولى ، لكسب ثقة الدول الغربية ، وفي طليعتها الولايات المتحدة ، وخاصة لجذب رساميلها . وانقضى النصف الأول من عام ١٩٥٦ في التفاوض معها لتمويل السد العالي .

اما الاعتبارات التي حملت الطاقم الحاكم ، اذ ذاك ، على اتخاذ قرار التاميم التاريخي ، فينبغي تحديدها بدقة اذا شئنا التمييز بين المصالح الطبقية التي كانت وراءها وبين الدور الايديولوجي لهذا القرار كعنصر من العناصر الديماغوجية في مواجهة الجماهير .

كانت سياسة السلطة مبنية على مشروع التصنيع الوطني المرتكز على الرساميل الأمبريالية الغربية . وكانت اساليب السلطة تتمثل في الاستفادة من محاسن وضعها الدولي والوطني للبحث عن حل للتناقض بين مصالحها ومصالح محاوريها (وذلك بواسطة المساومة والتسوية والوعد والخدعة ، ولكن ، على الأخص ، دون مواجهة مسلحة تضع السلطة الجديدة ، حتما ، في موقع الضعف وتتيح للجماهير الشعبية امكان فرض مشاركتها المباشرة في الصراع) .

هكذا لم يتقرر تأميم قناة السويس الا بعد تحليل للوضع استبعد ، في آن معا ، احتمال هجوم منسق تقوم به الدول الغربية مجتمعة وامكان استفادة الجماهير الشعبية ، بصورة ملموسة ، من هذا القرار لاستئناف انطلاقتها المستقلة .

لم يكن النظام يرمي اذن الى اعلان الحرب على الأمبريالية حين امم القناة . كان يرمي الى احراز نصر سياسي واقتصادي يتم بوضوح ، على حساب بلدي الأمبريالية الأوروبية التقليديين دون سواهما (فرنسا وبريطانيا العظمى) . وكان يترك الباب مفتوحا امام المساومات مع الأمبريالية الأمريكية ، كما كان يعتمد ، في الوقت نفسه على دعم القادة السوفياتيين لردع الدولتين المعنيتين مباشرة عن التدخل العسكري .

بيد ان حسابات الطاقم الناصري بدت خاطئة نسبيا ، اذ ان العدوان الثلاثي وقع فعلا ، لكن العوامل الدولية الملائمة موضوعيا والتي كان الطاقم الناصري قد اعتمد عليها ، منعت العدوان فعلا من تحقيق هدفه اي من قلب النظام .

ذلك ان ميزان القوى الجديد في السوق الراسمالية العالمية هو الذي أتاح توطيد دعائم النظام بعد هزيمته العسكرية امام العدوان .

اما قدرة النظام الداخلية على مقاومة العدوان فكانت ، اذ ذاك ، غير ذات شان ، لان النظام لم يكن يتبع سياسة معادية للامبريالية حتى النهاية ولم يكن بالتالي يعد نفسه فعلا لمثل هذه السياسة . لذا فان المواجهة العسكرية قد فرضت

المبادرة في هذه المواجهة محصورة تماما في يد قوى العدوان . اما
الا دفاعيا ومرتجلا (وهذا امر انموذجي من جانب قوة سياسية
، على غير انتظار منها ، الى مواقع متطرفة) ، فهو قد جد في
ـ من دعم خارجي لاجتناب الكارثة وغدا مستعدا للقبول بتسويات مخجلة
(مثالها تسوية التعايش الفعلي مع اسرائيل وهي مخجلة الى حد حمل النظام على ابقائها سرية) . هكذا لم تطرح ولو للحظة واحدة مسألة ادخال الجماهير الشعبية في هذا النضال . وفضل النظام القبول بهذه التسوية ـ والتعرض لخطر هزيمة شاملة ـ على تدخل الجماهير .

بل ان السادس والعشرين من تموز عام ١٩٥٦ ـ أي المساء الذي اعلن فيه عبد الناصر قرار التأميم ـ هو ، على وجه الدقة ، اليوم الذي ظهر فيه عداء النظام الاساسي لكل مبادرة شعبية ، باشد ما يكون الوضوح .

فالخبر قد أثار موجة عارمة من الحماس الشعبي . والخطاب الذي اعلن فيه قوطع بعاصفة عبر فيها الشعب المصري كله عن فرحته . ففي لحظة واحدة كان ينطلق من جميع القرى والمدن التي وصلها صوت الخطيب بواسطة الاذاعة ، هدير بدا من قوته انه لم يتصاعد من ملايين الصدور الحية فحسب ، بل ايضا من عشرات ملايين الصدور التي ماتت وهي تنتظر هذا اليوم . فقناة السويس التي حفرها مئات الألوف من الفلاحين المصريين تحت نظام السخرة وتحت وقع السوط الاجنبي لتجعل منها الامبريالية البريطانية عمادا لتغلغلها المالي ثم للاحتلال المباشر ، كانت ، بعد جيش الاحتلال ، تشكل ، في نظر الشعب ، اقسى رموز السيطرة الأمبريالية .

لذا فان تأميمها ترك اصداء عميقة بين الجماهير الواسعة في طول البلاد وعرضها . وفي ذلك المساء لم يستطع الشعب المصري أن ينام . كان الناس يتخاطبون في الشوارع دون سابق معرفة وكانت التجمعات تتكون عفوا لتناقش التأميم او لتستعيد ذكريات القناة ، ذكريات الاحتلال ، ذكريات النضال الوطني . وكنت ترى الفرح والاعتزاز واشد الآمال جنونا وقد اخذت فجأة بتلابيب كل مصري . كان الشعور الذي فرض نفسه ، في تلك اللحظات ، يحطم جميع اطر التفكير القائمة : فالمصريون يستطيعون ان يتحدوا الدول الكبرى وأن يقرروا بمعزل عنها ، بل ضدها ، مصير انفسهم ، كان الأمر بمثابة حرية جديدة عصفت بفكر كل مصري وكل عربي .

واهتزت مصر تحت وطأة الاحساس بجراتها ، بوحدتها ، بقوتها الجديدة. وكان تحويل هذا الاحساس الى قوة سياسية عسكرية جماهيرية شيئا في متناول اليد .

ولو انه كان هناك ، في ذلك المساء ، تنظيمات جماهيرية قائمة معادية للامبريالية ، لاستطاعت ان تجمع المتطوعين بعشرات الالوف ، يأتون اليها من الاكواخ المعدمة ، من القرى او من الضواحي الكادحة ، من المدارس ، من الجامعات ،

يأتون مستعدين لتنظيم انفسهم ، لتعلم استعمال البندقية ، لحماية مصر من العدوان الممكن ، للقيام بمبادرات جديدة معادية للامبريالية .

لكن هذه المنظمات كانت قد زالت من الوجود . وكانت السلطة ـ التي لم تتخذ قرارها الا بعد ان ازالتها ـ ترفض ، على وجه الدقة ، فكرة تعبئة من هذا النوع تتيح للجماهير كسب طاقة سياسية خاصة . كانت السلطة ، على العكس من ذلك ، تبغي تحويل الانطلاقة الشعبية الى راس مال سياسي في حوزة النظام ، تستعمله في ممارسة وصاية ايديولوجية وسياسية حقيقية على الجماهير ، ومن ثم في توسيع هامش المناورة الذي امتلكته تجاه الدول الأمبريالية الغربية والبرجوازية التقليدية .

هذه السلطة وحدها هي التي اتخذت القرار . وهي وحدها التي اختارت الهدف ولحظة توجيه الضربة واساوب اعلانها على الشعب المصري . وهي قد أرادت أن تستحوذ وحدها على الربح السياسي كله .

اما الجماهير العريضة التي كانت مستعدة للانطلاق من هذا القرار الى تكوين مقاومة شعبية تجمع الملايين من الرجال والنساء والاطفال المتحمسين ، فقد دعيت الى الاتكال على حكمة عبد الناصر الذي أخذ على عاتقه ، بوصفه صانع الحدث ، ان يحل جميع المشكلات الناجمة عنه .

هكذا جرى ، بانتظام ، تبديد الذخيرة الثورية ، السياسية والعسكرية التي كان ينطوي عليها حماس الشعب المصري ، خلال صيف ١٩٥٦ . وكالنيل الذي يفقد قواه ، على مهل ، ليصب في بحر لا نفع منه ، استنفدت الجماهير العريضة حماسها شيئاًفشيئاً دون ان تستطيع تنظيمه . ولم تلبث اعمق تطلعاتها الى النضال ، حين سد امامها سبيل التعبير والتفتح ، أن تركزت كلها على تحركات الدبلوماسيين المصريين في مؤتمر لندن ، تلك المهزلة الدولية التي أوكل اليها عبد الناصر مصير مصر ، فأفاد منها فوستر دالس ليدافع عن الأمبرياليةالأمريكية محاولا سحب الغطاء الى ناحيته ، بينما كان شبيلوف يمهد لدخول الأمبريالية الاشتراكية السوفياتية الى المسرح وكان كريشنا منون يريد ، باسم « المثل العليا » ان يفرض الموضوعة القائلة ان قهر الأمبريالية ممكن بواسطة خطب انسانية النزعة تلقى من على المنابر الدولية .

لم يعد على الشعب المصري الا ان ينتظر نتيجة مباراة النفوذ والمساومات والوعود والابتزازات التي كان رئيسها يتحرك بينها ـ هذا بينما كانت بريطانيا وفرنسا تعدان العدة ، مع اسرائيل ، للعدوان الثلاثي .

هكذا فان لحظة التأميم التاريخية تضاءلت في الواقع الى انتصار سياسي للسلطة ، ومن خلالها لبرجوازية الدولة الناشئة . وكانت نتيجتها ، من حيثالموازين الطبقية ، ان اضعفت الطاقة الثورية الخاصة بجماهير الشعب العريضة لصالحسلطة « النخبة » الصاعدة .

هذه الجماهير التي ابعدت ، بالعنف ، عن الحياة السياسية ، قبل التاميم والتي نحيت ، بانتظام ، عن المشاكل السياسية الجديدة الناشئة في اعقاب التاميم ، كانت مطالبة بتحويل ضعفها السياسي وحماسها الوطني في آن معا ، الى ثقة بالنظام.

وطوال العقد الذي تلا ، كانت السلطة تستمد القوة الرئيسية لمناوراته السياسية من راس المال الذي راكمته عام ١٩٥٦ . فمشروع الوصاية الايديولوجية والسياسية الذي تمثل ، من ناحية ، في كبت كل انطلاقة مستقلة لدى الجماهير ، وتمثل ، من الناحية الأخرى ، في المطالبة بثقتها المستسلمة ، كان يجد مرتكزه الأساسي في صيف ١٩٥٦ .

اذن لم يستطع النظام ان يواجه العدوان الثلاثي الا بجيش محترف ، صمم بناؤه ليكون عماد حكم داخلي متسلط لا ليحارب جيوشا امبريالية .

ولما كان هذا الجيش لا يعتمد لا على طاقة الجماهير الخلاقة ولا على ما تملكه الجيوش الامبريالية من وسائل فنية ، فقد كان مهزوما سلفا .

ولقد وقعت معارك حقيقية خاضها السكان في مدن القناة التي دخلتها القوات الفرنسية ــ البريطانية . وكانت هذه المعارك بطولية ، فوضوية ، استخدم فيها ما وقع تحت اليد ، وذلك لأن السلطات الرسمية لم توافق على تسليم السلاح لبعض المدنيين الا بعد ان احتلت هذه المدن .

على ان الجماهير التي « سرحت » عن سابق تصميم ، وتركت دون اية تهيئة للمقاومة كانت تطالب بالسلاح في كل مكان . وقامت في بعض الحالات تظاهرات شعبية حاولت ان تستولي على مخازن الاسلحة ومنعت من ذلك بالقوة . لكن السلطة لم تكن تستطيع ، امام الضغط الشعبي ، ان تكتفي برفض تسليح الشعب ، فقامت باخراج هذا التطلع الشعبي عن خطه ، حين قبلت ان تفتح معسكرات للتدريب ، خاضعة لرقابة الجيش ، يتعلم فيها المدنيون بعض العمليات الأولية الخاصة باستعمال الأسلحة الخفيفة ، ولكن دون ان يسلحوا فعلا .

والحال ان تطلعات الشعب كانت متجهة الى خوض الحرب ضد العدوان ، اي الى الرد على الحرب الأمبريالية بحرب الشعب والى تعطيل وسائل العدو الفنية بما تملكه الجماهير المسلحة من قوة خلاقة .

اما النظام فكان عليه ، بالضرورة ، ان يعارض ذلك . فان حربا هذا شأنها تعني تحرر الجماهير السياسي . والعمال والفلاحون والمثقفون المسلحون الذين يعتمدون على مبادرتهم في وجه الغزاة الأجانب ، سيتعلمون الاعتماد على مبادرتهم في وجه المستغلين المحليين .

هذا الامكان كان سيؤدي من جانب الدول الأمبريالية الى حرب لا هوادة فيها ولا تسوية ، لأن جميع الدول الأمبريالية دون استثناء كانت ستقوم اذ ذاك باستخدام اوقح الوسائل (بما فيها الاحتلال المكشوف) . فالجماهير المسلحة هي جنين

سلطة الجماهير ، وبروزها كان سيؤدي الى الحرب الشعبية لا في مصر وحدها بل ايضا في البلدان العربية الأخرى ، بدءا بالبلدان المحادة لاسرائيل ، التي كانت ستخوض حربا طليعتها الأولى شعب فلسطين . اي ان الاستراتيجية الامبريالية ، في جملتها كانت ـ بعبارة واحدة ـ ستوضع على المحك .

والحرب الشعبية التي لم تكن تستطيع ان تكون الا حربا طويلة الأمد (ضد تحالف بلدان امبريالية تستعمل الجيش الاسرائيلي راس حربة لها) ، كانت ستكنس جميع الآمال الراسمالية لدى « النخب » العربية البرجوازية الصغيرة ، التي كانت قد بدات ترفع راسها مقتدية بـ « النخبة » البرجوازية الصغيرة المصرية . فلا يبقى من مكان ، بعد ذلك ، في العالم العربي ، الا للجماهير الآخذة في التسلح وتنظيم الصفوف لتواجه جيوشا امبريالية وانظمة عربية عميلة لا يتعدى طموحها أن تكون قاعدة محلية للغزاة الأجانب .

لذا كان ضروريا ، من وجهة النظر الرسمية ان يتم القبول حتىباستسلام (سري) أمام التطلبات الاسرائيلية ، ما دام ذلك يؤدي الى خنق الحركة الجماهيرية الوطنية قبل أن تسفر عن مبادرة سياسية ـ عسكرية شعبية .

بعبارة اقرب الى الواقع ، كان خنق هذه الحركة هو الشرط الضروري لما تلا من تدعيم السلطة الجديدة القائمة على هيمنة الجيش النظامي في جميع الميادين السياسي منها والعسكري .

عليه كان حيويا في عين النظام ، أن تفقد الجماهير كل امل في حمل البندقية بنفسها ، وأن تتخلى تماما عن كل دور عسكري مباشر ، كما كان عليها أن تتخلى عن كل دور سياسي مباشر . فهي ، حينما ابعدت بانتظام عن ساحة النضال السياسي الداخلي ، كان لا بد لها ان تبعد ايضا عن ساحة الحياة العسكرية والنضال ضد الأمبريالية وأن تعهد بهذه الأمور كلها الى الجيش النظامي البرجوازي .

نتيجة لذلك ، بات لاحتكار المبادرة العسكرية من قبل هذا الجيش اهمية حاسمة في تغذية ديماغوجية النظام القومية . فاذا بالجماهير الشعبية تشهد على الأثر ارتقاء « النخبة » العسكرية البرجوازية الصغيرة الى مراكز القيادةالرئيسية في البلاد ، مما جعل منها الفرع الرئيسي من البرجوازية المسيطرة . هكذا امتد حقد الجماهير على البرجوازية التقليدية وحدها ، تدريجيا ، الى مجمل الطبقة المسيطرة ، بما فيها « الطبقة الجديدة » . لكنها ظلت تولي ثقتها للجيش بوصفه اداة الدفاع الوطني حتى حزيران ١٩٦٧ .

عليه كانت طاقة الغش الديماغوجية التي يملكها النظام مدينة ، الى حد كبير ، لوهم مؤداه ان النظام قادر على حماية « الاستقلال الوطني » من كل معتد خارجي ـ حتى وهو يقمع الشعب ـ لأنه يملك جيشا قويا .

وكان على الشعب المجرد من السلاح ان يرتضي تضحيات متزايدة الوطأة

لتجهيز هذا الجيش وان يتحمل القمع والاستغلال اللذين كان قادة الجيش يفرضانهما عليه ، لأن الجيش كان يبدو على انه الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الاستقلال .

هكذا استطاعت السلطة ان تموه الصلة الحتمية بين نضال معاد للامبريالية يصل الى نهايته وبين الطاقة السياسية والعسكرية التي تحرزها الجماهير نفسها لخوض هذا النضال ، مما ادى الى « تنفيس » حركة الجماهير المعادية للامبريالية.
فبين تشرين الأول ١٩٥٦ وحزيران ١٩٦٧ ظل النضال ضد الامبريالية غائبا تماما من ممارسة الجماهير .

كان هذا النضال حكرا للسلطة التي تتولى « السياسة العليا » ، وللجيش الذي يتولى الجانب العسكري من النضال المذكور . فلم يعد على الجماهير ، في هذا الاطار ، الا ان تتولى الانتاج ــ بمقدار ماكانت تجد وسائل للانتاج ــ وذلك لتقوية الطاقة الاقتصادية في هذا النضال .

عليه فان « النضال ضد الأمبريالية » ، كان ، من وجهة نظر الجماهير ، وقفا على السلطة وبقي ظاهرة غريبة على الجماهير . فهذا النضال يغذي ديماغوجية السلطة ، لكنه يترك ارض مصر دون حماية .

تغير ميزان القوى داخل الطبقة المسيطرة

مع انشاء « الهيئة الاقتصادية » المكلفة بتنسيق نشاط الشركات التي تملك الدولة حصة فيها ، باسم هذه الدولة ، ومع النمو المشهود للهيئة المذكورة انطلاقا من تمصير المصارف والشركات الاجنبية وتأميمها بعد العدوان الثلاثي ، مع هذا كله كانت السلطة توقع وثيقة ولادة برجوازية الدولة .

فان عددا كبيرا من الضباط ولكن من الاقتصاديين أيضا ومن المهندسين والموظفين الوسطاءقد وجدوا سبيلهم الىالمراكز القيادية في هذه المجموعةالاقتصادية، فاذا بهم ، بين عشية وضحاها ، يمسكون ببعض من أهم المقاود الاقتصادية في البلدان .

اذن كانت الاحتكارات الانكليزية الفرنسية تفقد قاعدة ارتكازها في داخلمصر، بينما كانت برجوازية الدولة الصاعدة تدعم بوضوح قوتها السياسية والاقتصادية داخل الطبقة القائدة ، معدلة بنى هذه الطبقة على حساب البرجوازية التقليدية ومجهزة نفسها ، اخيرا ، بوسائل تتيح لها أن تبدا سياق تصنيع الاقتصاد وعسكرته .

هذه التغييرات التي جرت داخل الطبقة المسيطرة ، لم تكن توطد فرعالدولة الجديد من هذه الطبقة فحسب بل كانت ، في الوقت نفسه ، توطد نمط الانتاج الراسمالي ، أي الطريق الراسمالي الذي كان هذا الفرع ينزع الى الاندفاع فيه.

كانت البرجوازية التقليدية ترى برجوازية الدولة ـ التي كانت قد اكتفت حتى ذلك الحين بالتسرب الى مسام جهاز الدولة الاقتصادي ـ وهي تسيطر ، بقواها الذاتية ، على قطاع اقتصادي هام وتمارس انطلاقا من هذا القطاع ضغطا أشد بكثير من ذي قبل في اتجاه الجهد المبذول لتصنيع الاقتصاد وعسكرته .

هكذا كانت البرجوازية التقليدية ترى وزنها السياسي المستقل يتناقص ، خلال هذه المرحلة ، بمقدار ما يتزايد وزن برجوازية الدولة ، وكانت ترى مقدرتها على الضغط الاقتصادي (وهي مرتكزة على القطاع الخاص) تتناقص لصالح برجوازية الدولة (المرتكزة في قطاع الدولة الآخذ في التوسع) . في الوقت نفسه كانت البرجوازية التقليدية ترى باب العلاقات الاقتصادية المباشرة مع الاحتكارات الأجنبية وهو يغلق في وجهها ، فالواقع أن هذه العلاقات ، في جزء كبير منها ،كانت تقام عبر المؤسسات المالية الانكليزية والفرنسية التي انتقلت الآن الى حيز رقابة الدولة . مذ ذاك بات على هذه العلاقات ان تمارس عبر برجوازية الدولة . وكان هذا تغيرا جرى في قلب الطبقة المسيطرة .

مذ ذاك ايضا لم تعد البرجوازية التقليدية هي وحدها القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها الطريق الراسمالي المصري ، بل انضافت اليها في ذلك برجوازية الدولة الجديدة .

هذه الأخيرة وطدت مواقعها عند كل مناسبة استفادت منها السلطة لتوسع قطاع الدولة الاقتصادي . فكانت سياسة التصنيع المتسارع تكتسب من ذلك قاعدة طبقية خاصة هي برجوازية الدولة الجديدة ، المرتكزة على جموع « النخبة » البرجوازية الصغيرة التي كانت تجد في هذه السياسة املا جديدا في الترقي الاجتماعي .

الا ان « النخبة » البرجوازية الصغيرة العسكرية هي التي كانت تستفيد قبل سواها من الوضع الجديد .

فلقد تغير وضعها الاجتماعي من اساسه .

فمن الناحية السياسية ، كانت تبدو على انها الأداة الممتازة للدفاع عن « الأمة كلها » في وجه العدو المطلق الذي هو اسرائيل (حتى لو ان دور الجيش في سيناء لم يكن مجيدا) (١) .

هكذا استطاعت خرق العزلة التي احاطت بها ، حتى ذلك الحين ، من جراء الدور القمعي البحت الذي لم تكن تتعداه (من ناحية أخرى ، توقفت هذه «النخبة»

---

١ ـ ظلت الابعاد الواقعية لهزيمة سيناء العسكرية مجهولة من جانب الشعب المصري ، في جملته ، وظلت بنود الاتفاق الخاص بمرابطة قوات الأمم المتحدة سرية ايضا . واكتفت الدعاوة الرسمية بالتشديد على أن الجيش لم يكن معدا فنيا لاحراز نصر حاسم .

عن الاضطلاع بدور قمعي مباشر حتى الهزيمة التالية في حزيران ١٩٦٧) .وشددت الدعاوة الرسمية دون ملل بعد تشرين الأول ١٩٥٦ على تحالف « الجيش والشعب» في المعركة ، معتبرة ان الجيش قد بات « طليعة » الشعب في النضال « المعـادي للامبرياليـة » .

بهذا كان شأن جهاز الدولة كله يعلو ويتوطد .

ومن الناحية الاقتصادية ، كان على « النخبة » البرجوازية الصغيرة العسكرية ان تمد جهاز الدولة الاقتصادي بملاكاته الرئيسية ، وكان عليها ، في الوقت نفسه ان تقوي هيكل اجهزة الدولة الأخرى ، مخصصة هذه الأجهزة ، بمزيد من الدقة، لتوجيهات السلطة الناصرية .

وكانت سلطة الدولة تجد نفسها بالتالي مجهزة بقدرة جديدة على توجيـه النمو الاقتصادي ، تزداد مع تراجع طاقة الضغط الانكليزية ـ الفرنسية ، مـن ناحية ، والمحلية التقليدية من ناحية اخرى . لكن من الهام جدا فهم الحدود المطلقة للقدرة التي كانت السلطة المذكورة تكتسبها على هذا النحو .

ففرع الدولة من الطبقة المسيطرة كان ينمو في اطار جهاز الدولة السياسي والاقتصادي الذي أنشأه الأمبرياليون والبرجوازية التقليدية ،وكان هذا الفرع يجري تعديلات في داخل هذا الاطار . لم يكن يدمره من الخارج ليحل محله اطارا جديدا. والحال ان الاطار القائم كان يعمل وفقا لقوانين اقتصاد مؤسس على الاستغـلال والتبعية : كان يرتكز ، من جهة ، على استغلال الجماهير الشعبية المصرية الواسعة ، ومن الجهة الاخرى على تقسيم العمل الدولي الذي كان يخضعه لشريعة الاحتكارات الأمبريالية المسيطرة على السوق الراسمالية العالمية .

هكذا تكونت برجوازية الدولة وهي على تعامل مستمر مع البرجوازيـة التقليدية (التي كانت تسيطر منذ عشرات السنين علـى الأجهزة الخاصة بقمـع الجماهير الشعبية واستغلالها محليا ، والتي كان على البرجوازية الجديدة أن تتعلم منها كل شيء في هذا المجال) ثم ان هذه البرجوازية الجديدة كانت ايضا على تعامل مستمر مع السوق الراسمالية العالمية التي ظلت تربطها صلات كثيرة مالية وفنيـة بمؤسسات البلاد الاقتصادية (حتى بتلك التي انتقلت تماما الى ايد مصرية وباتت تحت رقابة الدولة) (١) .

ينبغي علينا اذن أن نحدد بدقة اطار التناقضات التي كانت تضع برجوازيـة الدولة في مواجهة البرجوازية التقليدية . فمن ناحية كان هذان الفرعان متضامنين

---

١ ـ هكذا كان بوسع سلطة الدولة المصرية ان تسيطر على مجالس الادارة في مختلف المصارف والشركات الممصرة أو المؤممة . لكنها لم تكن تستطيع السيطرة على الاحتكارات الاجنبية القائمة خارج مصر والتي كانت هذه المصارف والشركات مرتبطة معها بالعديد من العقود والاتفاقات ، الرسمية او السرية ، المتعلقة بالتعاون المالي والفني ، الخ ..

مع جهاز الدولة المصري ومع نمط الانتقال الراسمالي وكانا متضامنين في ما بينهما ضد كل رغبة لدى الجماهير الشعبية في طرح نمط الانتاج المذكور على بساط البحث.

ومن ناحية اخرى كان لهما ، داخل هذا الاطار تطلعات متناقضة ، تحمل الواحد منها ــ البرجوازية التقليدية ــ على التمسك بنزعة محافظة ضيقة ،وتحمل الآخر على طلب التغيير والنمو القوميين .

والتضامن بينهما هو الذي يفسر كون البرجوازية التقليدية قد واصلت نموها واثراءها ، بالمعنى المطلق ، حتى خلال تلك المرحلة التي كانت برجوازية الدولة تتوطد خلالها وتمارس على الفرع الآخر ضغوطا مالية وادارية ــ بالاضافة الى الضغوط السياسية ــ لحمله على المشاركة في حركة تنويع الصناعة .

فاولا ، كانت السوق الداخلية تقدم لرجال الأعمال المصريين امكانات موسعة للتوظيف والربح ، وذلك بعد ان أوقف استيراد سلع عديدة جدا كانت تأتي من فرنسا وانكلترا ، مما ادى ، فجأة ، الى ارتفاع شديد في طلب المنتجات المحلية المعدة للاستهلاك ، وثانيا كانت السوق العربية قد بدأت تتيح لرجال الأعمال هؤلاء مسارب جديدة ، وخاصة السوق السورية التي اصبحت ، بعد الوحدة المصرية السورية ، وقفا عليهم ، يستفيدون فيها بتفوقهم الاقتصادي على البرجوازية السورية ، فيحققون أرباحا ضخمة ، على حساب هذه الأخيرة .

هكذا احتفظت البرجوازية التقليدية ، خلال تلك المرحلة ، بوزن اقتصادي متفوق ، داخل السوق المصرية ، على وزن برجوازية الدولة التي كانت قد بدات لتوها نموها على الصعيد الاقتصادي . ذاك ما لا ينبغي أن يغيب عن بالنا ونحن نحدد المجالات التي كان كل من هذين الفرعين يسيطر عليها . كان قطاع الدولة يضم قطاعات اساسية (منها القطاع المالي والمصرفي) ويعتمد مباشرة ، بالاضافة الى ذلك، على السلطة التنفيذية . لكن برجوازية الدولة التي كانت تسيطر عليه ، كانت ، بحد ذاتها ، لا تزال بالغة الضعف ، بوصفها مرتبة اجتماعية ناشئة .

فهي تتكون اذ ذاك من افراد او من مجموعات صغيرة وصلت حديثا الى مراكز القيادة ، دونما خبرة سابقة في شؤون القيادة ودونما صلات في ما بينها ، بحيث باتت معزولة في وسط جديد عليها ، لا تستطيع الاستقرار فيه الا بفضل ولائها الشخصي لسلطة الدولة . فكان عليها ان تتتلمذ على يد البرجوازية التقليدية لتتعلم منها كيف تتحرك في هذا الوسط وكيف تدرك اوالاته الخفية وكيف تقيم شيئا فشيئا شبكات من العلاقات في ما بينها ومع كبار البرجوازيين التقليديين .

اذن كانت هذه المجموعات تحكم مجالا ظلت البرجوازية التقليدية تملك نفوذا عليه ولو انها فقدت فيه موقعها المباشر الحاسم .

عليه ظلت هذه البرجوازية ــ حتى بعد ان فقدت السلطة التنفيذية ــ محتفظة بسلطة اقتصادية تجد أصلها في أقدمية الفرع التقليدي ، وفي التنوع الشديد الذي

كانت تتسم به علاقاته المستورة مع الاحتكارات الاجنبية ، وفي الصلات العضوية التي كانت تربط كبار البرجوازيين المصريين تاريخيا في ما بينهم والتي كانت توفر لهم ، الى حد معين ، قدرة على اتخاذ قراراتهم مركزيا (وخاصة في بنك مصر الذي كان يشكل قيادة عامة حقيقية للبرجوازية التقليدية .

سياسة النظام العربية

عند هذه المرحلة من عمر النظام ، يبدو ضروريا ان نحدد طبيعة العلاقات التي اقامتها السلطة الناصرية مع الاقطار العربية . الا ان اهتمام الطبقة المسيطرة المصرية بالاقطار العربية لا يعود الى الفترة التي ندرسها في هذا الفصل . انه يعود الى ما قبل ١٩٥٢ .. الى الحاجات الأولى للبرجوازية التقليدية التي كانت تبحث عن مسارب لنتاج مؤسساتها المركزة ، بعد أن شجعت الحرب ، كما راينا ، توسع هذه الأخيرة .

لكن سياسة النظام العربية لم تكتسب اهمية حاسمة الا بعد العدوان الثلاثي .

فمن ناحية ، اخذت فروع معينة من حركة التحرر الوطني في البلدان العربية (في المشرق خاصة) تيمم شطر النظام المصري لتسأله الدعم ولتضع نفسها ،باشكال متباينة تحت وصايته . ومن ناحية اخرى ، تولت الحاجات السياسية والاقتصادية الخاصة بالنظام الناصري ، خلال بضع سنوات ، تحديد استراتيجية قائمة ، في اساسها ، على تجميع اكبر عدد من البلدان العربية حول مصر .

اما عن نزعة بعض التيارات السياسية العربية الى البحث عن حماية الجهاز المصري ومعونته ، فهي تستجيب لمصالح « النخب » البرجوازية الصغيرة والبرجوازيات الوطنية في بلدان عربية مختلفة (سوريا ، العراق ، لبنان ، اليمن ، العربية السعودية ، وفي حدود اضيق ، تونس والجزائر) .

فالواقع ان المرحلة التي ندرسها قد شهدت انطلاقا للحركة الوطنية فيجميع هذه البلدان ، وهو انطلاق كانت سماته الطبقية هي الآتية : منناحية كانت«النخب» البرجوازية الصغيرة او البرجوازيات الوطنية التي حاولت قيادة الحركة ،ضعيفة سياسيا واقتصاديا ، ومن ناحية ثانية كانت البروليتاريا في حالة ايديولوجية وسياسية وتنظيمية وعسكرية لا تتيح لها استلام القيادة (١) .

في ظل هذه الشروط لم يكن للقيادات البرجوازية في هذه البلد اي امل في تحقيق تطلعاتها الطبقية بنفسها (اي في الحلول محل الطبقات المسيطرة ، وهي،

---

١ ـ تحت تأثير التحريفية ، وصل الامر ، خلال السنوات التالية ، بالاحزاب المسماة « شيوعية » في البلدان العربية الى حد التخلي عن النضال في سبيل توحيد القوى الوطنية تحت قيادة البروليتاريا والاكتفاء بتقديم « الدعم » للقيادات البرجوازية القومية .

على الاجمال كومبرادورية واقطاعية ، ثم في التفتح الراسمالي) ، ومن جهة اخرى ، كانت هذه القيادات معادية لكل مبادرة شعبية ، وذلك لأن ضعفها نفسه كان يجعلها تخشى خروج الزمام من يدها نهائيا ، بسهولة نسبية .

والحال ان كل انطلاقة من جانب هذه القيادات ، موجهة ضد الدول الغربية المسيطرة وضد الطبقات المحلية التابعة لها ، كانت ستؤدي حتما الى تشجيع المبادرات الشعبية وتنميتها .

اذن كانت القيادة الناصرية للحركة الوطنية العربية تمثل ، في آن معا ، بالنسبة للقيادات البرجوازية المحلية ، سندا فعالا لها ضد الطبقات المسيطرة في بلدانها وذخيرة مادية وايديولوجية حاسمة في وجه الحركات الشعبية المحلية . فهذه القيادة كانت تغذي الأوهام البرجوازية الخاصة بالحصول على الاستقلال « دون عناء ودون تضحيات » ودون تعبئة الجماهير ودون حرب ثورية مديدة .

لكن مثل هذه القيادة لم تكن ممكنة التصور لولا الشعبية العظيمة التي كسبها عبد الناصر بين الجماهير العربية الواسعة ابتداء من عام ١٩٥٦ .

فمنذ هذا التاريخ قامت بين الشعوب العربية وعبد الناصر صلة سياسية ايديولوجية مباشرة تتخطى الولاءات المحلية الخاصة بهذا الشعب او ذاك . هذه الصلة في جوهرها ، هي من نفس طراز الصلة القائمة بين الجماهير المصرية وعبد الناصر وهي تقوم على الاسس عينها : فعبد الناصر رمز للكرامة العربية الجديدة في مواجهة الدول الأمبريالية التي اعتادت ، حتى حينه ، ان تعامل الشعوب العربية على انها كمية مهملة ، وخاصة في مواجهة الصلف الاسرائيلي .

فالقرابات التاريخية التي تصل بين مختلف الشعوب العربية والاحساس بالماضي المجيد الواحد والأمل في أن تستطيع مصر ، وهي القطر العربي الرئيسي ، بناء وحدة العرب من جديد ضد جميع القوى الأجنبية المعادية للوحدة ، وفي أن تستطيع تحرير الوطن المشترك ، ومنه فلسطين ، واعادة زهاء الماضي الى العرب ، هذه المشاعر كلها بانت ، مذ ذاك راس مال سياسي ضخم في يد النظام الناصري.

والمشاعر المذكورة هي التي كونت اساس التيار الناصري العربي واتاحت تدريجيا تعميم الأنظمة المنتمية الى طراز النظام الناصري نفسه ، ببركة هذا النظام او ضدها، ما زال عبد الناصر هو دائما مرجع هذه الأنظمة الأخير ، في السر او في العلن .

وكان مقدار استناد القيادة البرجوازية للحركة الوطنية في كل بلد عربي ، على النظام المصري ، يتبع حدود قدرتها الخا صة على توجيه الحركة الوطنية المحلية (على الصعيدين الايديولوجي والسياسي) ، اي ان هذا المقدار كان يتبع ميزان القوى بينها وبين الطبقات المسيطرة من ناحية ، وبينها وبين الحركة الشعبية من الناحية الاخـرى .

عام ١٩٥٨ مثلا عمدت « النخبة » البرجوازية الصغيرة السورية ، في مجموعها، ومعها فروع واسعة من البرجوازية الوطنية المتوسطة ، الى طلب الوصاية المصرية : هذا في نفس الوقت الذي كان فيه فرع من « النخبة » القومية ، في العراق ، يطلب هذه الوصاية ، بينما ينساق فرع آخر (كان هو الأقوى في البداية) الى رفضها ، تحت ضغط الشيوعيين العراقيين .

اما في الجزائر ، فكانت القواعد الاجتماعية المحلية للحركة الوطنية ـ بعد ان اعتمدت هذه الأخيرة اسلوب الكفاح المسلح ـ تتيح ، لأسباب اخرى ، الاستفادة من معونة النظام الناصري ، دون ان يؤدي ذلك الى تنازل القيادةالبرجوازيةالصغيرة عن دورها ، هناك ، لصالحه . في المقابل استطاعت « النخبة » البرجوازية الصغيرة، في اليمن ، ان تستولي ـ بفضل ظروف مؤاتية ـ على السلطة التنفيذية ، في ايلول عام ١٩٦٢ ، لكنها كانت عاجزة تماما عن الصمود (في وجه القوى الاجتماعية الاقطاعية والقبلية التي اخذت تستعد لاسترجاع هذه السلطة) الا اذا وضعتزمام المبادرة السياسية والعسكرية كله في ايدي الضباط المصريين .

ماذا كانت مصلحة السلطة المصرية ، من بعد ، في اقامة تجمع عربيتحت قيادتها ؟

من الناحية الايديولوجية ، كان جهاز الدولة الناصري ـ كما اشرنا ـ ودور الجيش الخاص جدا في داخل هذا الجهاز ، يقومان على التمجيد الشكلي لقيموطنية موجهة ضد الأجنبي وضد القيم الحضارية الأجنبية . لكن الشعارات التي كان يجري ابرازها ، ظلت ، حتى عام ١٩٥٦ ، مصرية بحتة (رغم ان ولاء مصر العربي والاسلامي وحتى الافريقي كان قد بدأ يحتل مكانه) .

حتى جاءت المواجهة المباشرة مع الدولتين الأمبرياليتين الغربيتين ـ ومع الجيش الاسرائيلي على الاخص ـ فابرزت ، بغتة ، هشاشة الجيش النظامي المصري وهشاشة الأرض المصرية ايضا ، على وجه التعميم (في اطار تنظيم بيرقراطي للدفاع ، يستبعد المشاركة الشعبية في حماية هذه الأرض) .

اذ ذاك برزت ، بحدة ، ضرورة العمل على انشاء تجمع أوسع نطاقا من مصر ـ تتولى مصر فيه دور القيادة ـ وحددت الأحداث نفسها ، في الوقت نفسه ، اطار هذا التجمع ، اي الاطار العربي .

اذن فان دور اسرائيل هو الذي جعل الاطار العربي يمتاز على ما عداه ، لان هذا الدور اعطى التضامن العربي محتوى يمتاز بطابعه المحسوس وبقربه النوعي من الواقع بفعاليته ، على التضامن الاسلامي مثلا او علىالتضامنالافريقي او الآسيوي ـ الافريقي .

ذلك ان دور اسرائيل في العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ، جعل مختلفالشعوب العربية تصل بحقدها الثوري ، على هذه الدولة ، الى درجة جديدة من العنف ،

واحدث انطلاقة جديدة في الحركة المعادية لاسرائيل .

ابتداء من هذا التاريخ ، اخذت الشعوب العربية تعلق آمالا مغالية في الاتساع على النظام المصري ، بوصفه قوة قائدة للحركة المعادية لاسرائيل خاصة والمعادية للامبريالية عامة ، وكان على راس هذه الشعوب شعب فلسطين الذي كان لا يزال ضعيفا جدا ، على الصعيد السياسي ، من جراء هزيمة ١٩٤٨ ، وقاصرا عن بناء قوته المستقلة .

هذه الآمال عكست ، حينذاك ، ضعف الطاقة على النضال المستقل لدى معظم الشعوب العربية (اذ ان الطبقات العاملة فيها كانت ، كما راينا قاصرة عن توحيد نضالات هذه الشعوب وتوجيهها ، بينما كانت القيادات البرجوازية نفسها ضعيفة نسبيا) .

هذا كله منح النظام المصري اطارا لاستراتيجية سياسية فعالة ترتكز على راس مال ضخم من الثقة الشعبية في مختلف البلدان العربية . فكان ان اعتمد هذا النظام على شعبيته ووطد بواسطتها مختلف التيارات السياسية الراضية بوصايته (اكانت هذه التيارات حاكمة في اقطارها ام غير حاكمة) ثم حاول ، انطلاقا من تجربة الوحدة مع سوريا ان ينشىء كتلة من البلدان العربية تشدها الى مصر صلات وثيقة وتضع طاقتها الاقتصادية(الراسمالية) والعسكرية (البيروقراطية) تحت قيادة الدولة المصرية .

هاهنا نجد ازاما علينا ان نحدد وجها آخر من وجوه الغايات العربية التي كانت ترمي اليها البرجوازية المصرية ، وهو الوجه الاقتصادي البحت .

فاذا كانت البرجوازية التقليدية قد بدات ، قبل عام ١٩٥٢ ، تطرح على نفسها — بصوره محدودة — مشكلة مسارب التصريف ، فان الانطلاقة الاقتصادية الراسمالية التي كان النظام الجديد يتطلع اليها ، ابتداء من عام ١٩٥٦ ، قد طرحت المشكلة نفسها بصورة جديدة نوعيا .

فالواقع ان الصناعة الحديثة ، كما كانت في رغبات الضباط الأحرار ،وخاصة الصناعة الحديثة « الأساسية » وهي وحدها القادرة على نفخ قوة جديدة في الراسمالية المصرية وعلى حمل المجهود الذي يستلزمه تكوين جيش برجوازي قوامه بضع مئات من الوف الرجال ، هذه الصناعة ماكانت لتدر ربحا الا في نطاق سوق اوسع بكثير من السوق المصرية .

فلا يجوز ، وفقا لأصول الربح الراسمالي ، أن تبنى صناعة ثقيلة حديثة لسوق قوامها ثلاثون مليونا من السكان (يضاف الى ضآلة عددهم كون قوتهم الشرائية بالغة التدني بفعل الكتلة الضخمة غير المستعملة من قوة العمل) .

مثل هذه الصناعة الثقيلة الحديثة — وفقا لمعايير الفعالية الراسمالية الدولية — لا يمكن ان تبنى الا في نطاق اوسع من هذا بكثير . ولقد كان نطاق العالم العربي يبدو ملائما تماما . وكانت البرجوازية المصرية هي وحدها القادرة على حمل هذا المشروع — لأنها كانت متقدمة جدا في نموها على البرجوازيات الاخرى — وهي القادرة

على تحقيقه ، اذا استطاعت أن تنشىء علاقات اقتصادية متينة نهائية تفتح لها ابواب العالم العربي .

لكن العالم العربي لم يكن يمثل سوقا مدخرة فحسب في عين الصناعة المصرية الجديدة . كان يمثل ، في الوقت نفسه خزان البترول الاغنى في العالم والارخص ايضا . فالعراق والكويت والعربية السعودية وامارات الخليج العربي كانت تمثل، من هذه الزاوية ، هدفا استراتيجيا من الطراز الأول للسياسة الناصرية .

ثمة اخيرا عنصر من السياسة الناصرية العربية لم يجر التصريح به ابدا ، لكنه ظل يشكل هما ثابتا من هموم هذه السياسة ، عنينا بهالمشروع المتعلقباحداث حركة هجرة فلاحية نحو بلدان عربية أخرى .

فالكتلة الريفية الهائلة التي لا تملك ارضا ولا عملا ثابتا ، لم يكن امتصاصها ممكنا بفعل انماء راسمالي (قائم على المكننة وبالتالي على احلال الآلة تدريجيا محل الانسان) . فالحال انها كانت تشكل اكثر بكثير من جيش احتياط مفيد للراسمالية: كانت طوفانا شعبيا ينذر بزعزعة البنيان الرأسمالي الناشىء . وكان الحل الذي يدغدغ احلام النظام هو احداث هجرة نحو اقطار قليلة السكان مثل سوريا او اليمن .

الخلاصة ان الانطلاقة الراسمالية المصرية كانت مرهونة سياسيا واقتصاديا بالتوحيد العربي . وعلى هذا الصعيد كان عداء الدول الغربية ودولة اسرائيل للنظام المصري يصبح أضعافا مضاعفة . فالواقع انه طالما بقي هذا النظام يحاول ان يحل مشاكل الراسمالية المصرية داخل الحدود المصرية ، على حساب المصالح المباشرة لهذه الدول ، فانه كان يلجىء هذه الدول نفسها الى سياسة تجريبية (بدت اشد فعالية من سواها) متراوحة بين الضغوط العسكرية والاقتصادية وبين اظهار النوايا الطيبة . اما حينما بات العالم العربي موضع نزاع ، فان مصالح حيوية لهذه الدول قد وضعت على المحك .

ولقد شددنا في ما سبق على ماكان للدول الأمبريالية الغربية من مصلحة استراتيجية وبترولية .. هذه المصلحة بررت اتباع سياسة ترمي الى عزل النظام المصري داخل العالم العربي وتحطيم مجهوده التوحيدي .

اما عن دولة اسرائيل فان من المهم جدا أن نحدد طبيعة الخطر الذي كانتتراه في استراتيجية مصر العربية . ولقد راينا ان دولة اسرائيل كانت تجد مصلحة مشتركة بينها وبين النظام المصري في خنق النضال المستقل للشعب الفلسطيني ، وهو نضال كان سيشكل بعنفه قدوة تبعث النضال الشعبي لدى الشعوب العربية الأخرى ، بحيث يمسي ، من جراء ذلك ، خطرا على وجود اسرائيل وعلى وجود النظام المصري في آن معا .

الا ان تناقضات واقعية (لا وهمية ، كما تزعم الدعاوة الصهيونية) تظل قائمة ، في هذا الاطار ، بين اسرائيل والنظام المصري . فعلى الصعيد السياسي والعسكري ، تشكل كل طاقة عربية فعالة تهديدا لاسرائيل . فان استقرار اسرائيل

يقوم على تفوق جيشها المطلق بالنسبة الى مجموع الطاقة العسكرية العربية . واذا كان خطر الثورات الشعبية العربية المتضامنة مع الثورة الشعبية الفلسطينية قد أزيح مؤقتا بفضل وجود النظام المصري، فان هذا الوجود نفسه يشكل ضربا جديدا من التهديد ادنى نوعيا من التهديد الآنف الذكر ، الا انه واقعي تماما .

فالحال انه لو كان في وسع النظام المصري ان يصبح قادرا على تعبئة جيش مكون من مليون عربي وعلى قيادته بأسلوب فعال ، لما تردد في وضع وجود اسرائيل على بساط البحث ولانشأ دولة فلسطينية تحت الوصاية المصرية . مثل هذا يحقق اقصى تطلعات « النخبة » العسكرية المصرية التي اذلتها هزيمتان .

مثل هذا يتولى ، من ناحية اخرى ، حل التناقض القائم ، على الصعيد الاقتصادي بين دولة اسرائيل والبرجوازية المصرية ، لما فيه مصلحة هذه الأخيرة .

فالواقع ان خطط الهيمنة الاقتصادية المصرية تجد في وجهها خطط اسرائيل التى تضع هدفا اخيرا لنفسها هو أن تصبح النخبة الاقتصادية والفنية في العالم العربي (شرط أن تتجاوز حالة العداء مع البلدان العربية) . هذا الهدف ، تقف الانطلاقة الراسمالية المصرية عائقا اساسيا في وجهه .

اذن كانت سياسة النظام الناصري العربية تقع على العداء الشامل منجانب الدول الأمبريالية الغربية ودولة اسرائيل ، الا انها كانت تصادف الدعموالتشجيع من جانب الاتحاد السوفياتي . فكل ضعف يصيب النفوذ الغربي ، كان بامكانه ، في الواقع ، ان يصبح قوة للنفوذ السوفياتي . وذاك هو ما حصل فعلا . فبعد ان مد الاتحاد السوفياتي جذورا صلبة في مصر ثم في سوريا ، عاد فوسع نفوذه ــ انطلاقا من هاتين القاعدتين ــ لدى كل ضعف حاق بالبلدان الغربية في المنطقة : من العراق الى الجزائر الى اليمن .

بيد ان سياسة هدفها توحيد العالم العربي ، تواجه عداء مكشوفا من جانب الدول الأمبريالية الغربية ، وتستبعد ، في مصر كما في سواها من البلدان العربية ، كل دخول شعبي الى المسرح السياسي ، مثل هذه السياسة كانت فوق طاقة النظام المصري .

ذلك ان ميزان القوى الطبقية الخاص بمصر ــ وهو الذي أتاح للنظام الناصري ان يستقر داخل المجتمع المصري ــ لم يكن يجد مثيلا له في البلدان العربية الاخرى، من ناحية اخرى ، لم يكن لموقف دول امبريالية غربية ، من طراز الولايات المتحدة ، تجاه سياسة مصر العربية ، ان يتمثل الا في سياسة عداء شامل ، بمقدار ماكانت الأهداف المصرية الاستراتيجية تصل الى حقول البترول .

بعبارة واحدة ، لم يكن للنظام الراسمالي المصري من شدة البأس ما يتيح له التصدي ، خارج حدوده ، لقوة الاحتكارات الأجنبية ، حتى ولو اسعفه في ذلك تشجيع الاتحاد السوفياتي ودعمه .

ثم ان ورطة النظام في اليمن ــونحن سوف نعود اليها ــ جاءتلتسلط تدريجيا مزيدا من الضوء على هذا العجز ، ولتستعجل ، في الوقت نفسه ، تعفن النظام الحتمي انطلاقا من عام ١٩٦٤ .

الفصل الثالث

هيمنة برجوازية الدولة

١٩٥٩ ــ ١٩٦٣

« اجراءات يوليو »

كانت الدولة الناصرية تسيطر على مصر وسوريا . وفي غمرة الحماس الشعبي العربي بعد تأميم قناة السويس وافلاس العدوان الثلاثي سياسيا ، بدات الدولة تقيم منظمات وفئات ضاغطة تدين لها بالولاء في العراق ولبنان وتونس والعربية السعودية والكويت .

وقد اخذ « دور مصر العربي » يفرض على النظام مذ ذاك ان يأخذ بعين الاعتبار في سياسته موازين القوى على صعيد البلاد العربية وليس على الصعيد المصري وحده . والحال هو انه اذا كانت احداث الحقبة السابقة لم تسمح للحركة الجماهيرية في مصر نفسها بان تتجهز بتنظيمات سياسية مستقلة ، فان الامر كان مختلفا عن ذلك في سوريا وخصوصا في العراق حيث كان الضباط الوطنيون الملتفون حول اللواء قاسم يستندون الى الحزب الشيوعي ليدفعوا ضغط العناصر ذات الولاء الناصري التي كانت تحاول دمج العراق بالجمهورية العربية المتحدة .

وعلى وجه اعم ، فان الشيوعيين عرفوا انطلاقة نسبية في المنطقة كلها نتيجة لارتفاع هيبة الاتحاد السوفياتي منذ العدوان الثلاثي ، وبداوا يهددون بتكوين تيار سياسي مستقل .

وعام ١٩٥٩ اراد النظام ان يستفيد من راس المال السياسي الذي راكمه ، ليحاول تدمير التيار الشيوعي في البلاد العربية نهائيا ، والتغلب في الوقت نفسه على التحفظات المتراكمة عليه في البلدان الامبريالية الغربية .

كان هذا الموقف ذا دلالة خاصة على سياسة الحكام المصريين ، فلا ينبغي للانفتاح على الشرق ان يفيد الشيوعيين العرب اطلاقا ، وينبغي له من ناحية اخرى ان يتسبب في قيام منافسة بين الشرق والغرب لا ان يخلق علاقات ذات افضلية مع الشرق .

هكذا اقيمت في مصر وسوريا معسكرات اعتقال . واحتجز فيها مئات من

الشيوعيين ورجال السياسة اليساريين لعدة سنوات (١) . اما في العراق فقد جرى الاعداد لانقلاب ولكنه فشل .

اذ ذاك ، اي في الشهور الاولى من ١٩٥٩ اصيبت اجهزة الدعاوة المصرية بسعار عداء للشيوعية من اشد الاصناف غوغائية . فلقد اعتبر الفشل الذي اصيب به النظام المصري في العراق « مؤامرة شيوعية » تنزع الى تحطيم الوحدة العربية التي ينطق باسمها عبد الناصر .

وكان هذا العام عام برود دبلوماسي نسبي بين مصر والاتحاد السوفياتي قابله سيل من عروض التسليف الغربية ، اذ جعل الامبرياليون الاميركيون والالمان الغربيون وحتى البريطانيون يتقربون من النظام للافادة من هذا الظرف .

ولكن خطر هذه السياسة اخذ يظهر منذ النصف الثاني من السنة . فالدول الامبريالية الغربية لم تكن تريد وهي تتقارب مع النظام ، الا الاستعداد للعودة الى الحملة ضد سياسته الخاصة بالتصنيع المتسارع .

رضيت هذه الدول ان تشارك في مشروع بناء السد العالي (الذي لم تكن مرحلته الثانية ، وهي الاهم ، قد بدات بعد) ولكنها اخذت تطالب بضمانات مالية وتنتقد بعض المشاريع الصناعية التي اعتبرتها غير مربحة وبالتالي مضرة باقتصاد كانت تريد ان توظف فيه مصالح لاجل بعيد .

واخيرا بلغ بها الامر عند زيارة وزير الاقتصاد الالماني الغربي ايرهارد فيكانون الثاني ١٩٦٠ ، حد المطالبة باعادة النظر في ما عقد مع الاتحاد السوفياتي مناتفاقات تتعلق بالمرحلة الاولى من السد العالي . بعبارة اخرى كانت الغاية هنا هي الوصول بالنظام الى اقفال الباب الذي فتحه مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٧ في المجال الاقتصادي .

كذلك حاولت البرجوازية التقليدية فيالداخل ، نتيجةلهذه الضغوط الخارجية ان تقوم بحملة سياسية واقتصادية تحمل نفس اهداف الدول الامبريالية الغربية .

فلقد قدم لها هذا الموقف الفرصة التي طالما انتظرتها لايقاف النزعة الحكومية القومية الى التارجح بين الشرق والغرب ، والنزعة داخل هذا الاطار ، الى فرض توظيفات الزامية عليها .

اذن فان الحملة الرسمية المعادية للشيوعية قد ضيقت هامش المناورةالداخلية والخارجية التي كان يفيد منها النظام في عام ١٩٥٦ .

ولقد اوشك ان يفلت منه التيار الذي اطلقه وان يجد نفسه ، على المدى

---

١ ــ بلغت السلطة جوهر غايتها في ما يختص بالشيوعيين المصريين : فهم قد عزلوا عنالجماهير الشعبية قبل هذا التاريخ وكفوا عن الوجود بما هم تيار سياسي .

القريب او البعيد ، اسير تطلبات البرجوازية التقليدية ، وعاجزا عن دفع الضغوط الامبرياليـة الغربية .

فعلى ماذا كان ينطوي استسلامه امام هذه المتطلبات ؟

كانت ستنهار مجمل التطلعات القومية والراسمالية التي استيقظت خــلال المرحلة السابقة بين صفوف « النخبة البرجوازية الصغيرة » .

افلا تتلخص المتطلبات المذكورة في قطع الطريق امام النمو الصناعي الذي لايزال في بداية بدايته ، وفي احتكار البرجوازية التقليدية للسيطرة على الشؤون الاقتصادية، وفي عودة مصر الى الحظيرة الغربية (اي في خسارة جميع المكتسبات المتفرعة عن التنافس بين الشرق والغرب) ؟

والذي سيلاقي مصيره في هذه الحالة لن يكون وصول سـواد « النخبـة البرجوازية الصغيرة » الى مراكز سيطرة وحسب ، بل ان المراكز التي تم الوصول اليها فعلا اي قطاع الدولة البورجوازية الذي تم انشاؤه ـ سيكون مصيرهـا على بساط البحث هي الاخرى .

ومع امال « النخبة » البرجوازية الصغـيرة في الترقي الاجتماعي ، كـانت محاولة رفع الحجز عن نظام الانتقال الراسمالي هي التي ستـسير الى نهايتها . هذا النظام هو الذي تاكدت ازمته بعمق وعنف ، جديدين .

فخلال السنوات الثلاث ١٩٥٧ و ٥٨ و ٥٩ لم ينجح النظام الا في تدعيـم الطبقة المسيطرة سياسيا وايديولوجيا ، وفي اعطاء الدولة المصريـة مهابة وسطـوة تسمحان لها بدفع خطر الانفجار الشعبي . ولكنه لم يفلح في حل اية من المشاكل الاقتصادية التي كانت تعترض الطريق الراسمالي المصري .

فهو لم يتجاوز حافة النجاح في فتح الطريق امام جهد صناعي متسارع ــ مشاريع ، قروض ، عروض ، بـ « المعونة الفنية » الخ ــ اما الجهـاز الاقتصادي وتناقضاته الرئيسية فلم يجر فيها حتى ذاك الحين اي تغيير فعلي مهم .

لا بل ان البرجوازية التقليدية بدات ، في اطار الامكانيات المتاحةللطبقةالمسيطرة منذ ١٩٥٧ ، تحقق ارباحا خيالية (كان لها معدل ربح هو بين ارفع المعدلات في العالم خلال هذه الحقبة) .

وكانت الهوة بين الطبقة المسيطرة والغالبية الواسعة من الذين لا يملكون شيئا تنزع نحو الاتساع بدلا من ان تضيق .

والواقع ان البرجوازية التقليدية كانت تفيد في نفس الوقت من الاتســاع النسبي للسوق الداخلية الناتج عن الاصلاح الزراعي ، ومن اقفال هذا السوق في وجه البضائع الانجليزية والفرنسية منذ عام ١٩٥٦ ، ومن فتح السوق السوريـة منذ بداية عام ١٩٥٨ واخيرا من تدفق الرساميل الغربية (التي كانت بانعطافهـا

نحو ارباب عمل افراد مثل عبود باشا ،تعزز النزعات البرجوازية التقليدية الى التوظيف في الصناعة الخفيفة وفي القطاعات المكملة للقطاعات الغربية) .

وفي هذا الاطار كانت نشاطات البرجوازية التقليدية في المجال الاقتصادي تجد ما يحرضها بشدة على المضي قدما ـ في حين ان نشاطات برجوازية الدولة التي لم تكن تستطيع ان تؤتي ثمارها الا في اجل ابعد مدى كانت لما تزل في طور الاقلاع.

والحال هو ان تعزيز البرجوازية التقليدية كان يعني تشجيع النزعات الى الربح السريع والمرتفع والى التوظيف فقط في القطاعات التي يمكن ان تؤمن مثل هذه الارباح . فالبرجوازية التقليدية التي زادتها جراة حملة النظام المعادية للشيوعية كانت اقل ما تكون استعدادا للقبول بفكرة التوظيفات الضخمة الطويلة الاجل بغرض تنويع الصناعة وتنشيط الاقتصاد الوطني وانشاء مجالات استخدام جديدة .

هكذا جعل الدعم الذي كان الراي العام المصري يقدمه للنظام يضعف بسرعة. والواقع ان هذا الدعم كان يستند الى تضافر العجز السياسي لدى الجماهير عن اخذ ادنى مبادرة مستقلة ، مع القبول بسياسة النظام الخارجية ثم مع الامل في ان تنتهي هذه السياسة الى حل للمشاكل الاكثر الحاحا والمتعلقة بأحوال معيشة الجماهير .

والحال هو انه ليست سياسة النظام الخارجي وحدها هي التي اصبحت اكثر التباسا وشحوبا خلال سنة ١٩٥٩ في مجال « الكفاح ضد الامبريالية » (بعد ان نفد زخم سنوات المجابهة المباشرة مع الامبرياليين الغربيين التي يمكن ان يطلب فيها من الجماهير القيام بتضحيات كبرى) بل انه لم يحدث ايضا ـ وخاصة اي تحسن منظور في احوال معيشة الجماهير ـ في حين ان البرجوازية كانت تزداد ثراء على ثراء .

عليه فان اثار ازمة الطريق الراسمالي التي قبلت الجماهير بتحملها خلال سنوات المجابهة الخارجية ، قد باتت ـ وبسرعة ـ شيئا لا يطاق . ولم يعد في امكان البناء الذي نجح الطاقم الحاكم حتى ذلك الحين في الحفاظ عليه الا ان يتداعى من جديد اذا ما تراجع هذا الطاقم امام المتطلبات الغربية الجديدة .

وفي مطلع عام ١٩٦٠ قامت السلطة بتحول مباغت . فبعد ان اوقفت الحملة الدعائية المعادية للشيوعية (لكن القمع المعادي للشيوعيين في الداخل لن يتوقف) واعادت اقامة علاقات حميمة مع الاتحاد السوفياتي ، اعلنت فجاة ان الاتفاق على انجاز المرحلة الثانية من السد العالي قد تم مع الاتحاد السوفياتي ـ في حين ان الوزير ايرهارد كان لا يزال في القاهرة التباحث في هذا الشأن .

وقبل ان يزول اثر الدهشة ، اصدرت السلطة قرارا بتأميم بنك مصر (١) ـ موجهة بذلك ضربة فعالة مشهودة للبرجوازية التقليدية .

---

١ ـ تم تأميم البنك الاهلي في نفس الوقت ـ ولكن هذا الاجراء لا ينطوي على ذبول حاسمة بالنسبة لمكانة البرجوازية التقليدية .

فالامر الاول هو ان هذا التأميم اصاب مقر القيادة الذي كانت تنطلق منه القرارات المنسقة التي تتخذها البرجوازية التقليدية لتنعكس بعد ذلك على مستوى الجهاز الاقتصادي بكامله . ثم ان هذا التأميم قد سلم الدولة قياد مئات من الملايين كانت في حوزة البنك وكانت البرجوازية ترفض استخدامها في الصناعة ـ وسلم هذا التأميم للدولة في آن معا قياد عدة عشرات من الشركات التابعة للبنك . اخيرا كان هذا التأميم اجراء سياسيا بالغ الفعالية : فقد كان يسمح بتركيز الشكايات الشعبية ضد البرجوازية التقليدية التي قدمت على انها مسؤولة عن «الوجوه السلبية للنظام» يمهد لحملة ديماغوجية جديدة من قبل السلطة تركز على عدائها للراسمالية المستغلة وعلى التزامها بـ « الاشتراكية » .

ولقد تلقت البرجوازية التقليدية هذه الضربة الموجهة اليها كلها من خلال وضع برجوازية الدولة يدها على بنك مصر ، على انها افتتاح مرحلة حاسمة من الصراع بينها وبين السلطة .

وهنا ايضا كانت الظروف مؤاتية للسلطة . فقمع ١٩٥٩ قد ابعد مؤقتا خطر التعبئة الشعبية المستقلة . والبرجوازية التقليدية التي حرمت بصورة مفاجئة من مقر قيادتها ، ولم يكن لها من جهة ثانية اي تنظيم سياسي يسمح لها بالرد مباشرة ، لم يكن لها والحالة هذه حتى ان تلوح « بالخطر » الشعبي او الشيوعي لتعبىء بصورة فعالة سائر القوى المحافظة الداخلية ضد السلطة او لتثير دولة امبريالية غربية الى حد ان تحدث مثلا تدخلا مسلحا لصالحها .

وهي اذ لم تجد ردا مباشرا ، قد اصدرت الحكم على نفسها بتلقي الضربة التالية ـ اجراءات تموز ١٩٦١ التي اعطت برجوازية الدولة اخيرا كامل السلطة الاقتصادية والسياسية .

هكذا قرر الطاقم الحاكم ان يعمد مرة اخرى الى مقاومة الضغوط الغربية ـ وذلك بزيادة تصميمه على الاستناد الى الاتحاد السوفياتي ـ وان يحطم بصورة نهائية الغلبة الاقتصادية التي كانت للبرجوازية التقليدية . في هذا الصدد اتكأ الطاقم الناصري بصورة حاسمة على برجوازية الدولة وعلى النخبة البرجوازية الصغيرة التي كانت تستعد للحاق بها داخل الطبقة المسيطرة . والواقع انه بمقدار ما كانت برجوازية الدولة (بعد ان انضمت الى صفوفها الملاكات القيادية الجديدة) قادرة على الحلول محل البرجوازية التقليدية في قيادة الجهاز الاقتصادي الوطني ، كان مثل هذا الاجراء قابلا للتصور وللتحقيق .

وهكذا كسبت السلطة هيبة جديدة ، واستقطبت جميع عوامل السخط لتصبها على البرجوازية التقليدية ـ واعطت برجوازية الدولة الربح السياسي والاقتصادي الناجم عن ازاحة البرجوازية التقليدية . وزودت نفسها من جراء هذا كله بالوسائل اللازمة لسياسة تصنيع متسارع .

وفي تموز من عام ١٩٦١ اصدرت السلطة سلسلة من القرارات تنتقل بموجبها

المؤسسات المالية والمصرفية كافة وغالبية الشركات الصناعية والتجارية الهامة في البلاد ــ الاجنبية منها والمحلية ــ الى اشراف الدولة المطلق (امم بعض منهـا ، وحصلت الدولة في البعض الاخر على المشاركة الحاسمة او على حق المراقبة ، ثم اعيد تنظيم المجموع في الاطار الاداري لجهاز الدولة) .

وتشتمل قرارات تموز ايضا على تحديد جديد لملكية الارض وخصوصا ، على تحديد استغلال الاراضي وفق صيغة الايجار التقليدي .

مذ ذاك وجدت الطبقة التي كانت مسيطرة في اطار النظام القديم ، نفسها وقد اقتلعت اقتصاديا من الجذور . وكسبت برجوازية الدولة ــ التي انضمت الـى صفوفها الوف الملاكات المتوسطة العسكرية والمدنية ممن كانوا لا ينتظرون ترقيتهم ــ السيطرة النهائية .

أما عناصر البرجوازية التقليدية التي ستظهر بعد الان فستظهر من خـلال مفاصل جهاز الدولة بالاشتراك مع عناصر برجوازية الدولة نفسها .

أما في الريف ، فان الفلاحين الراسماليين الذين لاقوا منذ الاصلاح الزراعـي عام ١٩٥٢ تشجيعا سياسيا وماليا وفنيا ــ من جانب السلطة المركزية ، قد وجدوا قبضتهم تشتد نتيجة للتحديدات الجديدة المفروضة على كبار الملاكين .

واخيرا فان القروض الخارجية التي لجأت اليها مصر حتى ذلك الحين، ستزداد الى عشرة امثالها ــ مع انطلاق مشاريع التنويع الصناعي التي تبعت اجراءات تموز ــ واسوف تكتسب حصة الاتحاد السوفياتي سريعا وزنا راجحا .

ولكن اذا كانت البرجوازية التقليدية لم تنجح في الرد على قرارات تموز ، فان الامر لن يكون كذلك في سوريا . فالواقع ان الطبقات البرجوازية التقليدية في سوريا كانت لا تزال قادرة على الاستناد الى عداوة شعبية واسعة لبرجوازية الدولة المصرية وللنظام البوليسي الذي اقامته في سوريا .

فبعد عدة اسابيع فقط من « قرارات تموز » (التي كانت تطال الراسمـال الخاص المصرفي والصناعي السوري مثلما تطال الراسمال الخاص المصري) حـدث انقلاب فرض انسحاب سوريا من الوحدة مع مصر .

ولسوف تستخدم هذه الهزيمة الاولى الكبرى التي تلقاها النظام النـاصري من قبل القوى الضاغطة الامبريالية الغربية لتحاول هذه الاخيرة من جديد ان تلجم الانطلاقة التي شهدتها برجوازية الدولة وان تهب لنجدة البرجوازية التقليدية التي نزعت ملكيتهـا .

وسيمضي رد السلطة التي وجدت نفسها محاصرة على هذا النحو الى نهاية المطاف : دعاية ضد البرجوازية التقليدية صاخبة مثل الدعاية المعادية للشيوعية والتي جرت قبل ذلك بثمانية عشر شهرا (مع محاكمات لمشاهير البرجوازيين الكبار

ـ عبود ، طاغر الخ . . ـ على شاشة التلفزيون) اجراءات بوليسية ، سجن ، مصادرة املاك الخ . . تطال جميع الاشخاص البارزين من البرجوازية التقليدية .

ومن جهة اخرى ، فان السلطة ستعمد خلال السنتين التاليتين (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) الى اعادة تنظيم البنية السياسية للبلد تبعا لضرورة تدعيم البنيةالاقتصادية الجديدة ـ اي تدعيم هيمنة برجوازية الدولة .

وستكون شعارات النظام من الان فصاعدا « اشتراكية » : اذ لما كان النظام يعتبر ان « النضال ضد الرجعية والامبريالية » قد حقق اغراضه وانتصر، فقد جعل لنفسه من الان فصاعدا « مهمات اجتماعية » ـ وهي الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل الثروات . ولقد وافق « مؤتمر وطني للقوى الشعبية » « على ميثاق للعمل الوطني» قدمه عبدالناصر ينشأ بموجبه « اتحاد اشتراكي عربي » يكلف تنظيم الجهد الخلاق لدى الامة تحت عصا السلطة التنفيذية .

ولما كان الطريق الراسمالي المصري قد اتخذ لنفسه الاسلحة الاقتصاديةالعائدة لجهاز الدولة ، فانه قد اتخذ لنفسه اسلحة ايديولوجية قدمها نظام المدركات الاشتراكي ـ بعد تحويله من قبل التحريفيين الى نظام من الصيغ المجردة المفرغة من كل محتوى طبقي .

ان هذه « الاشتراكية » الخالية من الصراع الطبقي ، التي ترى في نمو دور « الدولة » قضية « الشعب » ، هي التعبير الايديولوجي عن الرؤيا الطبقية لدى برجوازية الدولة .

ولكن هذه الرؤيا قد مارست تأثيرا اكيدا على سلك المثقفين المصريين والعرب. وسيحاول هذا السلك من المثقفين خلال السنوات التالية ، ان يفسر تناقضات الواقع الموضوعي وان يطرح المشاكل التي كانت مصر تواجهها ـ داخل اطار هذه الرؤيا الطبقية دون سواه .
لذا فانه من الجوهري ان نحلل طويلا هذه الترسيمة .

علاقات الانتاج الرأسمالية

ينبغي لنا بادىء ذي بدء ان نقف طويلا عند مدرك اساسي ـ جهد جهاز الدعاوة الرسمية في تزويره انطلاقا من اجراءات تموز ١٩٦١ المدعوة «بالاشتراكية»: مدرك علاقات الانتاج الراسمالية . اذ الواقع انه بهذا التزوير امكن اطلاق صفة « الاشتراكية » على علاقات الانتاج في مصر .

الى ماذا تستند هذه الحجة ؟ الى الخلط بين الملكية الفردية والراسمالية ، وبين ملكية الدولة والاشتراكية . هذا الخلط الذي يتبناه الحرفيون السوفياتيون جهارا ، يستند الى حجة « قانونية » . اذا كانت وسائل الانتاج الرئيسية ملكا للدولة (حتى ولو كانت الدولة غير بروليتارية) فان الطريق يوصد في وجه الراسمالية، ويكون « الطريق » « لا راسماليا » .

بعبارة اخرى ، لا يسع الاستغلال الراسمالي ان يتحقق دون الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ونتيجة لذلك ، فانه كان يكفي برجوازية الدولة ، في حالةمصر ، ان تنتزع الاشراف على كبريات وسائل الانتاج من البرجوازية التقليدية بان تؤممها ـ لتحدث نموا « اشتراكيا » (١) .

هكذا تتجنب المسالة الرئيسية ـ مسالة العلاقة الحقيقية (علاقة الانتاج) بين المنتجين المباشرين والقابضين على وسائل الانتاج المؤممة ـ مسالة ان نعرف ما اذا كانت هذه العلاقة هي علاقة طبقة مقموعة ومستغلة بطبقة قامعة ومستغلة ؟ او ما اذا كانت علاقة بين قاعدة وقيادة من ذات التحالف بين الطبقات الكادحة ، وبين منتجين ملتزمين بعملية خلق جماعية ، واعية وارادية ، وقادة هم انفسهم منتجون ومرتبطون عضويا بالقاعدة مهمتهم الرئيسية هي استثارة المبادرة الخلاقة الجماعية لدى العمال وحمايتها .

بعبارة اخرى فان المسالة الرئيسية التي تجنبت هنا هي مسالة الطبقةالقابضة على سلطة الدولة والمتحكمة تبعا لذلك باستخدام وسائل الانتاج التي اصبحت ملك الدولة . ذلك ان التحول الشكلي (القانوني) للملكية ، لا يشتمل بذاته على تحويل لطبيعة علاقة الانتاج . فوسائل الانتاج المؤممة تستطيع ان تعمل وفقا لصفات الطبقة التي كانت تسيطر على الدولة ، اما لاستغلال العمال ، واما لتحريرهم .

فاذا كانت هذه الطبقة طبقة برجوازية مقودة بايديولوجية فردية وتحركها مصلحة خاصة فانها ستستخدم وسائل الانتاج المؤممة لتقهر الطبقات الكادحة ولتخضعها لشروط الاستغلال الراسمالي اي لتستلب من عملها الحد الاعلى من الارباح الشخصية ـ متبعة تماما نفس الاسلوب الذي تتبعه طبقة برجوازية تمتلك وسائل الانتاج هذه بصيغة الملكية الخاصة .

فمن وجهة نظر العمال يكون الفارق بين الاستغلال الذي تمارسه برجوازية الدولة والاستغلال الذي تمارسه البرجوازية التقليدية هو ـ من حيث الاساس ـ لا شيء .

فالفارق بين هاتين الصيغتين من صيغ الاستغلال الراسمالي لا يعني الا المستغلين (بكسر الغين) . في حالة الاستغلال من خلال الملكية الخاصة يكون للراسماليين حقوق فردية مطلقة على وسائل الانتاج وعلى قوة العمل التي يشترونها ليضعوها في خدمتهم . وفي حالة الاستغلال من خلال ملكية الدولة تكون الطبقة في مجملها صاحبة الحقوق المطلقة في مجمل وسائل الانتاج ، في حين لا يكون لعناصر الفردية من هذه الطبقة الا حقوق نسبية ، قليلا او كثيرا ، على القطاعات التي تقودها

---

(١) لن ندخل في التفصيلات السفسطائية التي تميز بين الطريق « اللاراسمالي » والطريق « الاشتراكي » . فهي عارية من كل معنى ملموس .

باسم الدولة (١) .

غير ان العمال في الحالتين مستغلون (بفتح الغين) .

وهذا ما يقودنا الى تعريف الاستغلال الراسمالي ـ بعيدا عن الفوارق الشكلية (القانونية) المتعلقة بملكية وسائل الانتاج .

فما الذي يحدد وضع المستغل (بفتح الغين) في جوهره ؟ ـ وسيان اكان في القطاع الخاص ام في قطاع الدولة ؟ـ

انه الفصل العملي بين العمال ووسائل الانتاج، اي كون وسائل الانتاج الرئيسية خاضعة لسيادة طبقة غير طبقة المنتجين المباشرين انفسهم في مجملهم . فالعامل الذي يفصل عن وسيلة عمله (ويصبح بروليتاريا) هو غير قادر على تحقيق عمله (اي على العيش) دون المرور بالشروط التي تفرضها الطبقة المسيطرة فعلا على وسائل الانتاج .

وتتلخص هذه الشروط في تطلب رئيسي ـ وهو ان تمسك هذه الطبقة بزمام السلطة المطلقة على وسائل الانتاج ، وبالتالي على عملية الانتاج ـ او بتعبير اخر ان يدخل العمال في عملية الانتاج دون اي حق (فعلي) في الاشراف على هذه العملية في مجملها .

ما هو في ظل هذه الشروط وضع البروليتاريين عندما يدخلون الى المؤسسة الراسمالية ؟ انهم ليسوا الا حملة قوة عمل . والواقع انه ينبغي للطبقة المسيطرة لكي تستديم سيطرتها على عملية الانتاج ان تفصل العامل عن قوة عمله . وان تشتري قوة العمل هذه كما تشتري السلعة وبالتالي ان تستخدم هذه السلعة كما يحلو لها .

هكذا فانه حتى قوة العمل التي تدخل عملية الانتاج هي ملك للطبقة المسيطرة التي تستخدمها بحرية كما تستخدم بقية وسائل العمل (الابنية ، الالات ، المواد الاولية ، الخ . .) عليه تسيطر الطبقة المذكورة على عوامل الانتاج كافة من وسائل العمل الى مواد العمل ، الى قوة العمل نفسها . ثم لا يتبقى عليها الا ان تجعلها تتكامل بافضل ما يمكن من التناسق بعضها مع البعض الاخر لتحصل على الحد الاعلى من فائض العمل ـ اي من العمل غير المدفوع الاجر .

والواقع الى الطبقة الحاكمة ، بسيطرتها على عملية الانتاج بكاملها ، لا تدفع للمنتجين الا ثمن قوة عملهم ـ التي تصبح سلعة (الاجر) ـ وبعد هذا ، تتفرد

---

(١) ينتج عن ذلك تناقضات خاصة بين ممثلي الطبقة في مجملها (سلطة الدولة المركزية) والمصالح الفردية لكل (او لكل فئة) من عناصر الطبقة القائدة ـ التي تميل تلقائيا الى اكتساب استقلال متزايد عن سلطة الدولة المركزية أي الى تحقيق اشكال من السيطرة الفردية الواقعية على وسائل الانتاج ، تكون أكثر ما يمكن قربا من الملكية الفردية .

بمجمل الباقي من القيمة الجديدة الناشئة عن قوة العمل هذه (الذي يصبح بالتالي فائض قيمة) وتستخدمه كما يحلو لها .

وهكذا يبعد العمال عن كل سلطة طوال عملية الانتاج واعادة الانتاج .

مثل هذه العلاقة بين الحملة السلبيين لقوة العمل الذين يتحولون الى « اشياء » دون ارادة داخل سياق الانتاج ، وبين قلة تسيطر على جميع عناصر هذا السياق ـ بما في ذلك قوة عمل الاولين ـ وتجعلهم يعملون لغرض انتزاع الحد الاعلى من العمل غير المدفوع الاجر (فائض القيمة) هي ما يشكل جوهر علاقة الانتاج الراسمالي نفسه .

ولم تتحقق هذه العلاقة تاريخيا للمرة الاولى (في اوربا الغربية) الا بصورة تراكم رساميل بين ايدي افرادموزعين ـ بوصفهم افرادا ـ على سوق كانت في طور التكون ، وهم احرار تماما في استخدام قوة العمل التي يشترونها من البروليتاريين، كما يحلو لهم .

اما اليوم ، فان الطبقات الراسمالية التي وصلت الى المرحلة الاحتكارية ، تجد نفسها مضطرة بصورة متزايدة للتخلي للدولة المركزية عن قسم من مبادراتها ورساميلها ـ منشئة بذلك صيغا متزايدة النمو من الملكية الراسمالية للدولة ، وتدخل الدولة الاقتصادي .

وثمة سببان لهذه الظاهرة . فمن جهة يفترض نمو السمة الاجتماعية للانتاج (الترابط المتنامي بين مختلف قطاعات الانتاج الراسمالي) توظيفات وضمانات طويلة الاجل ووسائل لمركزة القرارات تستطيع الدول البرجوازية وحدها ان تجمعها (وليس الافراد او الشركات الخاصة) .

ومن جهة اخرى فان ، الوعي والطاقة التنظيمية المتزايدة لدى الجماهير الكادحة منذ ظهور البروليتاريا الثورية على مسرح التاريخ ، وكون مسائل الحرب الثورية والسلطة الشعبية ـ بعد ثورة اكتوبر (وخصوصا منذ انتصار الثورة الصينية) ـ قد طرحت موضوعيا على الصعيد العالمي ، هذا كله يحدد سمات وضع الازمة العامة للراسمالية التي تدفع الطبقات الراسمالية ـ بما في ذلك اشدها قوة (مثل الطبقات الراسمالية الامبريالية الغربية) الى الاعتماد اكثر فاكثر على الدولة ـ حتى على الصعيد الاقتصادي ـ لتحمي مصالحها الجماعية وتنظمها ما امكنها ذلك .

اما الطبقات الراسمالية التي لا تزال في طور التكوين ـ في مثل هذا الاطار العالمي ـ فهي لتبعيتها عضويا للسوق الراسمالية العالمية التي تمر في ازمة ، ولعجزها الاصلي عن اكمال تراكمها البدائي (بسبب نهب الامبريالية لثرواتها) ولقصورها برغم ذلك عن النمو الا على قاعدة وسائل الانتاج اصابها « التشريك » نسبيا ـ تجد نفسها محرومة حرمانا مطلقا من امكان التمتع بما عرفته البرجوازية الغربية ، في بدايتها من تفتح حر للملكية الخاصة .

هذه الطبقات لا تستطيع ان تامل الا في نمو نسبي جدا ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالراسمال الاجنبي ومرتكز في القسم الاكبر منه على الملكية الراسمالية للدولة (اذ الدولة في هذه الحالة هي الجهاز الوحيد القادر على السيطرة على سياق الانتاج واعادة الانتاج المعقد) . ـ اي انها لا تستطيع ان تامل الا في نمو راسمالي تابع للدولة ترتبط فيه المبادرات الفردية ، بصورة او باخرى ، بالملكية القانونية للدولة .

والخلاصة هي ان تعزيز اشكال الملكية الراسمالية للدولة ونمو برجوازيات الدولة هما ظاهرة عالمية لها مميزاتها الخاصة ، بطبيعة الحال ، في البلدان التابعة والمقهورة .

والخلط بين هذه الظاهرة وبين نمو « الاشتراكية » يعني بكل بساطة ان نلعب لعبة البرجوازية الموجودة في السلطة . ولهذا فان هذه البرجوازيات ودعاتها تبذل في هذا السبيل جهودا محمومة .

هكذا فان معيار التمييز الاساسي بين الراسمالية والاشتراكية هو معيار العلاقة الحقيقية بين المنتجين المباشرين في مجملهم ومجمل وسائل الانتاج . فهل يسيطر هؤلاء المنتجون فعليا ـ جماعيا وبصورة واعية حرة ـ على وسائل الانتاج ام انهم خاضعون لطبقة غير منتجة تسيطر على وسائل الانتاج ؟

والحال انه حتى في البلدان الاشتراكية لا يستطيع جميع المنتجين ان يصلوا دفعة واحدة الى السيطرة سوية على مجمل سياقات الانتاج . فالتقسيم الاجتماعي للعمل ـ وخصوصا الانقسام الحتمي بين الجماهير الواسعة من الشعب وقادتها ـ لا يمكن ان يختفي الا تدريجيا ، خلال حقبة تاريخية طويلة يتحدد بها المرور من الراسمالية الى الشيوعية .

اذن فانه يمكن صياغة المعيار المذكور على النحو التالي : ما هي طبيعة العلاقة بين الجماهير الواسعة من الشعب وقادتها ؟

تكون هذه العلاقة في البلاد الراسمالية علاقة قمع منتظم للجماهير الواسعة (قمع ايديولوجيعسكري، بوليسي، اداري، الخ ...) وقمع لجميعالمبادراتالمستقلة لدى هذه الجماهير ـ وذلك لكي يستمر انقسامها وضعفها وجهلها باكثر ما يمكن من الفعالية ولكي يطول بالتالي بقاء وضعها كعامل سلبي لقوة العمل . انها اذن علاقة طبقتين متناحرتين .

اما في دولة اشتراكية (في مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية) فتكون العلاقة علاقة استثارة وحماية منتظمتين لمبادرة الجماهير الواسعة ـ ويكون القادة الثوريون للبروليتاريين في اطارها عمالا يدويين ايضا ، خاضعين للمراقبة الفعالة من قبل مجموع العمال اليدويين . ويكون دورهم الرئيسي هو مساعدة هؤلاء على التوسيع الدائب لممارستهم الخاصة للصراع الطبقي والانتاج واللاختيار العلمي وعلى توسيع افقهم السياسي ومعارفهم العلمية والتقنية ـ اي على تنمية طاقتهم على التفكير والنقد والخلق في جميع مجالات النشاط بدءا بالمجال السياسي .

انها اذن علاقة بين قيادة ثورية بروليتارية وبين قاعدة تنتمي واياها الى التحالف الطبقي نفسه بحيث تضع القادة نفسها في خدمة التحرر السياسي والايديولوجي والانتاجي للجماهير الشعبية الواسعة .

عليه فان الدولة الاشتراكية تتميز عن الدولة الراسمالية بطبيعة العلاقة بين الجماهير الواسعة وقادتها ، اي بطبيعة الطبقة الحاكمة وبالعلاقات السياسية التي ينسجها ممثلو هذه الطبقة فعلا (لاقولا) مع الغالبية الساحقة من الشعب .

كانت « الاشتراكية » المصرية تخفي سيطرة برجوازية الدولة المصرية اعتبارا من عام ١٩٦١ على المقاليد الرئيسية لسياق الانتاج ، والابعاد المنتظم للجماهير الكادحة عن كل مسؤولية حقيقية خلال هذا السياق .

وتستمد هذه « الاشتراكية » احدى حججها الايديولوجية الاكثر قوة من فكرة التقسيم الفني للعمل الاجتماعي الذي تعتبره مبررا لدكتاتورية البرجوازية .

وفي نطاق هذا الضرب من التفكير تتبع اللامساواة الواقعية والتمايز الطبقي بين المواطنين عن اللامساواة في كفاءاتهم .

فاذا لم يسيطر العمال على سياق الانتاج واذا كانت ، على العكس من ذلك ، حفنة من الاداريين (يفترض انها ذات كفاءة) هي التي تحتكر السلطات الفعلية ، فذلك لانه وفقا (للقانون الطبيعي) لتقسيم العمل ، يوجد فارق بين الغالبية الساحقة التي تقوم بعمل يدوي بسيط جزئي اعمى وبين اقلية صغيرة تقوم بعمل ذهني منسق ممركز – لا يمكن بدونه لمجموع الاعمال الجزئية ان تندمج في سياق متماسك .

اذن فان هذه الاقلية الاخيرة تمارس بصورة طبيعية جدا وظيفة سيطرة تلزم عن « كفاءاتها » (١) .

بعبارة اخرى يكون التقسيم بين الجماهير « المتخصصة » في الاعمال الجزئية وبين « نخبة » متخصصة في اعمال التفكير والادارة (وبالتالي في السيطرة) تقسيما حتميا يلزم عن الضرورات الفنية « للانتاج الحديث » . ثم انه لا يمكن له الا ان يزداد جدة مع نمو القوى المنتجة .

من هنا هذا الشعور بالانسحاق الذي يستولي على العمال (لان « العالم صنع هكذا ») يصحبه الشعور بعجز يستحيل قهره .

والحال هو ان هذه الفكرة خاطئة جذريا . وهي لا تلزم عن اية « ضرورة » فنية او « طبيعية » ولكنها تلزم بكل بساطة عن المصالح الطبقية للبرجوازية التي ترى ان تحتفظ الى ما لا نهاية باحتكار السيطرة على وسائل الانتاج . ان الهوة التي

---

(١) الحق ان هذه الترسيمة تشكو ضعفا كبيرا في حالة مصر – نتيجة لان عددا كبيرا من الضباط الذين يتولون المهام الرئيسية في ادارة وسائل الانتاج المؤممة لا يملكون حتى الكفاءات الفنية .

تفصل العمل اليدوي الجزئي عن العمل الذهني الذي يتيح نظرة اجمالية وامكانية للتقرير والامر ـ هي هوة طبقية . وظيفتها السياسية الرئيسية هي الابقاء على الطبقة العاملة في حالة دائمة من الانقسام والجهل والعجز اي في حالة تسمح بالاستغلال الدائب .

فهل تفرز وسائل الانتاج الميكانيكية العائدة للصناعة الكبرى هذه الهوة « بالضرورة » ؟ الامر على العكس من ذلك ، اذ هي تسمح في النهاية بتجاوز هذه الهوة (١) .

لقد ظل تقسيم العمل الاجتماعي ضرورة تاريخية طالما بقي الانتاج يدويا مرتبطا بالاختصاص الشخصي للمنتجين الفرديين . ايام ذاك كان الانتاج يستند بالضرورة الى العمل المنفرد يقوم به منتجون منفصلون بعضهم عن البعض الاخر خلال سياق الانتاج ـ ولم يكن هذا السياق يعتبر اجتماعيا الا لان اقلية من الناس كانت قد تخففت من عبء الاعمال اليدوية ، فاضطلعت بوظيفة التوحيد والتنسيق في المجتمع ـ محتكرة المعرفة والسلطة .

مع ظهور الالة لم يعد الانتاج فرديا بل اصبح اجتماعيا مباشرة ـ اي ان عمل عدة عمال (ثم عدة مئات فالوف فعشرات الالوف من العمال) ينصهر في انتاج الغرض نفسه (وهذا ما يحدد الصناعة الكبرى) . في هذة الحالة لا يعود العمل الانساني عملا حرفيا ، عملا تصوغ فيه يد كل عامل غرضا خاصا . فالتخصص الحرفي الذي كان يستوجب من المنتج نفسه في ما مضى ان يتخصص طوال حياته في صنع الغرض نفسه قد اختفى .

بعبارة اخرى ، لم يعد التخصص اليدوي والفردي ضروريا ، وذلك لان الالة الحديثة هي التي تتولى بعد الان (بالاف او بملايين قطعها الخاصة المترابطة) دمج عناصر العمل الجزئي المتخصص والتاليف بينها . اذن فان المنتج بات يستطيع ان يتحرر من هذا العمل .

يبقى عمل جزئي وحيد مع الالة هو العمل التكميلي للالة ، اي المتمثل في مراقبة مفاصلها المختلفة ـ وهو يستلزم مقدارا متزايدا من الجهد الذهني ومقدارا متناقصا من الجهد اليدوي الخالص . عليه يستطيع المنتجون ان يسيطروا على الاتهم ـ وبالتالي على سياق الانتاج بكامله ـ بمقدار ما يستطيعون ، بعد التحرر من الاختصاص الحرفي ، ان ينتقلوا من هذه الحلقة من سلسلة الانتاج الى الاخرى او حتى من قطاع منتج الى اخر ، اي بمقدار ما يستطيعون ان يؤلفوا بين تجربتهم اليدوية الخالصة (المتزايدة السهولة) وبين المعارف الذهنية والفنية والعلمية .

ويصبح ، من جهة اخرى ، بامكان عدد متعاظم من المنتجين ان يتعلموا تدريجيا الاضطلاع بوظائف المركزة والتنسيق وان يتناوبوا في هذه الوظائف ، ويكون في الوقت

(١) اقام ماركس البرهان النظري على هذا الرأي في راس المال القسم الاول ـ الكتاب الثاني .

نفسه لجميع المضطلعين بهذه الوظائف نصيبهم الضروري من الاعمال اليدوية والجزئية البسيطة .

على هذا النحو يستطيع مجموع العمال ان يكتسبوا تدريجيا الكفاءة الجماعية للسيطرة على العملية الانتاجية كلها .

والخلاصة انه اذا كانت الضرورة العملية للتمايز بين الوظيفة الجزئية البسيطة نسبيا ووظيفة التنسيق والادارة المعقدة لا يمكن لها ان تختفي ، فانه ليس من الضروري اطلاقا ان يكون ثمة طبقتان متميزتان تقوم كل منهما بصورة دائمة باحدى هاتين الوظيفتين . ان هذه الضرورة المفترضة تناسب طبقة الراسماليين الذين يضطلعون بوظيفة التنسيق والادارة وبالتالي يستغلون العمال بشراء قوة عملهم (١) ويريدون ان يضطلعوا بهذه الوظيفة الى ما لا نهاية له .

انهم يصرون على ان تستمر (كما هي الحال في مصر) البنية الهرمية للعمل الاقتصادي التي تركز كل السلطات في القمة (هيئات مركزية ، « تنظيم عام » ، مجلس ادارة المؤسسة) ولا تبقي في القاعدة الا على العجز .

اذن فان للعمال مصلحة اساسية في ازالة هذة الطبقة ، ليقيموا علاقات جديدة تسمح لهم بالوصول تدريجيا الى السيطرة الجماعية الفعلية على وسائل الانتاج الجماعية .

والواضح ان مسألة هذة الازالة هي مسألة سياسية اولا ، وانها مسألة سلطة سياسية . فالواقع انه ينبغي للعمال ان يكتسبوا بالدرجة الاولى ، السلطة الحقيقية في البلاد ليستطيعوا من ثم (وبالعنف الثوري) ان يجعلوا الطبقات التي تتمسك بالسيطرة على وسائل الانتاج طبقات عاجزة (وذلك لان هذه السيطرة تشكل بذاتها امتيازا طبقيا ووسيلة للاستغلال) .

« الديمقراطية الاقتصادية »

ان الخلط بين راسمالية الدولة والاشتراكية ، بين التقسيم الاجتماعي للعمل والتقسيم التقني للعمل يقوم على مبدأ اول هو عدم اهلية الجماهير اساسا لحكم مصيرها بنفسها ، ولممارسة السلطة السياسية والاقتصادية .

هذا المبدأ يتعزز بواحدة من الدعاوى الكبرى التي يقول بها النظام وهي اسبقية الشأن الاقتصادي على الشأن السياسي .

فلما كانت الجماهير الشعبية لا تقدر على ما هو اكثر من « انتاج الخيرات المادية

---

(١) اذن فان الفصل بين العمل المنتج وعمل الادارة يستجيب « لضرورة » بنية طبقية ترتكز على الفصل بين العمل ووسيلة العمل ، بين العمال ووسيلة الانتاج - اي على وجود طبقتين متناحرتين : البروليتاريا المحرومة من كل وسيلة انتاج والبرجوازية الراسمالية التي تحتكر هذه الوسائل جميعا .

ومن التشكي والتمني » لذلك ينبغي ان تتجشم نخبة اجتماعية الحلول محل « الراسماليين المستغلين » الاجانب والمحليين ، في السلطة وان تعيد ، باسم «الامة»، تنظيم الحياة الاقتصادية ـ على نحو تستطيع الجماهير معه ان تجد العمل (الذي هو التعبير عن حريتها الاقتصادية) وبعد ذلك تستطيع ان تفكر في التعبير عن امانيها السياسية في الاطار السلكي الذي اعده النظام لهذه الغاية (أي ان تحقق « حريتها السياسية ») .

هكذا فان ما هو جوهري في « التحرير » يقع على المستوى الاقتصادي كان عبد الناصر يحب ان يردد في خطبه ان حرية العامل قائمة « في المصنع » وان حرية الفلاح قائمة « في ارضه » .

عليه فان « النمو الاقتصادي » ونمو القوى الانتاجية يشكلان واسطة العقد في الديماغوجية الرسمية فيتيحان بتزوير معطيات مسألة السلطة السياسية .

على هذا النحو توضع مسألة السلطة السياسية خارج متناول الجماهير الشعبية ـ اذ ان هذه الاخيرة لا تستطيع ان تفكر الا في ضمان احوال معيشتها . ينجم عن ذلك ان مسألة علاقات الانتاج ليست مطروحة . ويكفي ان برجوازية الدولة قد استطاعت ، في اطار علاقات الانتاج الراسمالية التي لم تتغير ، ان تحدث نموا في القوى الانتاجية كافيا لاعادة تنشيط الحياة الاقتصادية ولانشاء مجالات استخدام جديدة ولتوسيع السوق الداخلية . هذه النتيجة يطلق عليها اسم « نهاية الاستغلال » او « الحرية الاقتصادية » او « الاشتراكية » . الخ ...

اما شروط الفعالية السياسية لهذه الترسيمة ـ اي الشروط التي تستطيع معها كبح النشاط السياسي الثوري لدى الجماهير الشعبية وخنق تطلعاتها الرئيسية نحو تغيير السلطة السياسية وعلاقات الانتاج ـ فكانت من صنفين : سياسي واقتصادي .

كان الشرط الاول سياسيا ـ ينبغي ان نجعل الجماهير بادىء ذي بدء عاجزة سياسيا عن ان تطرح بالصيغة الملموسة مسائل الثورة والسلطة . ولم يتح للشرط الاقتصادي ان يؤدي دوره الا بعد ذلك ـ اي بعد انماء القوى الانتاجية وانشاء مجالات استخدام جديدة والتحسين النسبي لشروط العمل ـ وان يقود قسما من الطبقات الكادحة استقرت من جراء ذلك اوضاعه الاقتصادية الى القبول آنيا بنظام الاستغلال الراسمالي التابع للدولة .

هكذا اكتسبت الترسيمة المذكورة فعاليتها انطلاقا من « الحقوق » التي منحت للعمال في تموز عام ١٩٦١ . لذا فان من الاساسي ان نحدد الوضع الحقيقي للطبقات الكادحة في مصر اعتبارا من هذا التاريخ لنفهم الحدود الموضوعية لهذه « الحقوق » .
ويمكن ايجاز التحول الذي جرى على مستوى البنى الاقتصادية في البلد بالواقعة التالية : ان عددا من العوائق التي كانت تعترض سبيل الانتقال الراسمالي قد ازيلت مؤقتا في المدينة كما في الريف .

فحلول برجوازية الدولة محل البرجوازية التقليدية في المدينة ، والدعم الذي قدمته البرجوازية البيرقراطية السوفياتية لها قد اتاحا للجهد التصنيعي ان يثبت وجوده خلال الاعوام القليلة التالية . وفي الريف ، ادى التحديد على مرحلتين (١٩٥٢ ثم ١٩٦١) لقوة كبار الملاكين الاقتصادية ، ومعه تفتح الفلاحين الاغنياء الراسمالي ، وتشجيع السلطة لبعض اشكال تحديث الزراعة ، ادت جميعا ، على موازاة التصنيع ، الى تطوير معين للعقول ولاساليب الانتاج في الاتجاه الراسمالي .

واما وضع الطبقات الكادحة في هذا الاطار فهو لم يشهد تغيرا اساسيا . اذ هي قد ظلت طبقات مقهورة ومستغلة . والتغييرات التي ادخلت اذ ذاك ، في اطار ازالة الحجز نسبيا عن الانتقال الراسمالي هي ذات طابعين : فمن جهة كان ثمة تحسينات نسبية لشروط الاستثمار الاقتصادي ، ومن جهة اخرى كان ثمة تغييرات ايديولوجية نجمت عن النمو الراسمالي لقطاع الدولة وضعف التقاليد والعادات والقيم السابقة على الراسمالية .

اما التغييرات التي ادخلت على شروط استغلال الجماهير الكادحة فقد تمثلت باديء ذي بدء ، بسياسة الورم المستمر في الاستخدام .

وقد انسجمت هذه بدورها خلال سنتين او ثلاث مع نمو القوى الانتاجية (مع بناء مصانع جديدة ، مع مضاعفة الخدمات الخ ...) ولكنها سرعان ما اخذت تدور رحاها « دون ان تجد ما تطحنه » اي بدون علاقة حقيقية بالنمو الاقتصادي الراسمالي .

واسوف تتأكد هذه السياسة بالتحسينات الاخرى لشروط العمل ، من تأمينات ضد الصرف ، واجراءات تنشيء نظاما للضمان الاجتماعي .

ذلك ان النظام اندفع في الواقع منذ اجراءات يوليو ١٩٦١ ، في سياسة نفاق اجتماعي يهدف الى الحصول على تأييد الطبقات الكادحة لهذه القرارات التي سميت « لا راسمالية » .

كان هذا التأييد امرا رئيسيا في وضع كانت فيه برجوازية الدولة تجتاز مرحلة حرجة بعد ان تملكت بعنف مجمل وسائل الانتاج الكبرى في البلاد : كان عليها ان تتعلم قيادة اقتصاد البلد بكامله وان تقاوم في الوقت ذاته مختلف الضغوط ومحاولات التخريب السياسية والاقتصادية من جانب البرجوازية التقليدية .

عليه كان ينبغي ان تشعر الطبقات الكادحة انها معنية بالتغيرات الجارية اذا كانت السلطة تريد أن تكسب دعمها السلبي وتقودها الى بذل الجهد الانتاجي الضروري لتدعيم البنية الجديدة .

اذ ذاك عدلت شروط استغلال الطبقات الكادحة على النحو التالي : وجد قسم صغير من الجماهير المعدمة في الريف والمدينة ، اعمالا ثابتة تركزت بصورة اساسية في القطاعات التابعة للدولة (اعمال العمال الاقل مهارة والموظفين من الدرجة الدنيا

مثل رجال الشرطة والسجانين والجنود النظاميين والفراشين في الادارات الخ ...) وتقع هذه الاعمال في المدينة خصوصا ، ولكن بعض اعمال الحقول من جهة ثانية باتت تستلزم حقب استخدام اطول من السابق (وخصوصا بعد تنظيم ري الاحواض في الصعيد) وبات عمل قسم من عمال الريف يمتد بالتالي مرحلة اطول .

لكننا اذا اخذنا الزيادة العددية لهذه الطبقات بعين الاعتبار ، فاننا نجد امتصاص البطالة على هذا النحو نسبيا جدا .

اما العمال الصناعيون فان عددهم قد ارتفع واستقرت شروط استخدامهم (الضمانات ضد التسريح) وتحسنت شروط العمل نسبيا (تعيين الحد اليومي لنهار العمل عند سبع ساعات . الضمانات ضد المرض والحوادث . التقاعد ، الخ ...) وتم اخيرا تطبيق الصيغ الجديدة لادارة المؤسسات (الاشراك الصوري لمندوبين عن العمال والمستخدمين في مجلس الادارة ، اعطاء العمال نسبة مئوية من الارباح الصافية المعلنة ، الخ ...) .

اما صغار الملاكين من الفلاحين فقد ازداد عددهم ايضا وتوطد وضعهم كملاكين (الضمانات ضد مصادرة الملكية) وجرى تحديث الاطار العام لحياتهم (بناء مدارس ومستشفيات ومراكز فنية الخ ...) ونمت بينهم اشكال من التعاون في اطار المؤسسات الخاضعة لسيطرة جهاز الدولة .

تلك هي في الواقع حصيلة التحولات التي اصابت الريف انطلاقا من اصلاحين زراعيين ، في ما يتعلق بالبرجوازية الصغيرة الريفية . فقسم من الفلاحين الذين كانوا حتى ذلك الحين يستأجرون الاراضي التي يزرعونها ، قد اكتسبوا حق ملكية قطعة لا تتجاوز مساحتها خمسة افدنة ــ ينبغي لهم ان يدفعوا ثمنها مقسطا على ثلاثين سنة (وفقا لاصلاح ١٩٥٢) ثم على اربعين سنة (وفقا للتدابير التي حملها اصلاح ١٩٦١) .

هذه الاجراءات لا تمس الجماهير ذات الطابع البروليتاري . انها توسع اطار الملكية الصغيرة لصالح المستأجرين القدامى خاصة (كان لمعظمهم في السابق مركز مستقر نسبيا ، وكوخ على اراضي المالك الذي يكونون قد عملوا لديه كخدم او نظار الخ ...)

هكذا فان صغار الملاكين القدامى والجدد قد سيقوا الى دوامة السوق من خلال صيغ التنظيم في الطابع التعاوني ، اي تحت سيطرة الفلاحين الاغنياء او موظفي الدولة المحليين .

اما الضمانات ضد المصادرة فان تأثيرها يكمن في ربط هؤلاء الفلاحين بارضهم بعد اغراقهم في الديون ــ فهم مدينون للدولة (الاقساط السنوية المتأخرة ، اللجوء الى المصارف) وللفلاحين الاغنياء (سلفات مختلفة نقدية او طبيعية) ، وللادارة التعاونيات ، واخيرا للتجار المحليين الذين يتزايد اضطرارهم للجوء اليهم ــ بمقدار ما تتعاظم المبادلات النقدية .

هكذا اوقف الميل نحو اختفاء الملكية الصغيرة الريفية ولكن احوال معيشة صغار الملاكين الذين ضمن لهم الاحتفاظ بقطع الارض التي يملكونها ، لم تشهد بسبب ذلك تحسنا حقيقيا .

فضلا عن هذا ، اثار تسارع الانتقال نحو الراسمالية في الريف تحـــولات ايديولوجية هامة .

فمن جهة اولى توطدت على نطاق واسع قوانين السوق والعلاقات الاقتصادية الخالصة .

ومن جهة اخرى ، فان سياسة النظام الخارجية التي بوشر التشديد على مبادئها في كل مكان بواسطة الاذاعة (ابتداء من عام ١٩٥٦) ثم (ابتداء من عام ١٩٦٠) بواسطة التلفزيون الذي كانت الحكومة تجهد في تعميمه ـ هذه السياسة اخذت تثير اهتماما عاما بالمسائل السياسية التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في الريف . وكان من اثرها خاصة ان اضعفت الاساطير الخاصة بحقبة القهر الوطني (سمـو الاجانب على الوطنيين واعتبار السياسة مجالا مقصورا على البلدان الامبريالية) .

واخيرا ، فان الايديواوجية البرجوازية الفردية ، قد ضخت بانتظام ، من خلال وسائل الدعاوة نفسها ، وحطمت الولاءات ومظاهر العبودية التقليدية واتجاهات التنظيم الشعبي الجماعي جميعها في آن سوية .

اما البرجوازية الصغيرة المدينية فقد عرفت جميع قطاعاتها نموا عدديا متصلا بالنموء الاقتصادي خلال سنوات الستين الاولى .

مثل هذا النمو يتعلق خصوصا بالفروع التي تمارس عملا غير يـدوي ولا متخصص . فقد انفتحت امام هذه الفروع امكانات كبرى للدراسة الثانوية والعليا والفنية واتيحت وظائف مضمونة لحاملي الشهادات ـ في اطار مؤسسات الدولة واداراتها .

في المقابل ظلت قطاعات المؤسسات الصغرى الحرة خاضعة لنظام اقل استقرار بكثير : فطالما بقي جهد التصنيع النسبي مستمرا وطالما ظل نمو الاستخدام مرتبطا بنمو حقيقي للقوة الشرائية ، ظلت بعض امكانات التفتح الراسمالي مفتوحة امام قسم من صغار المقاولين والتجار والصناع والوسطاء الخ ...

ولكن اعتبارا من اللحظة التي تزايدت فيها غلبة الطابع الوهمي على هذا الجهد (كما سنرى في الفصل التالي خلال حقبة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) بدات امكانيات النمو بالنفاد وتأكد التدهور المميز لاوضاع البرجوازية الصغيرة الكادحة المصرية من جديد .

تلك هي حدود التغير في شروط استغلال الطبقات الكادحة ومعيشتها ـ وهو تغير ستظهر هشاشته من جراء الفساد السريع فيجهاز الانتاج الذي تملكته الدولة.

رغم هذا فان تلك التغيرات قد شكلت رافعة موضوعية لتدعيم مؤقت (غير

انه فعال) ، لآلة النظام الديماغوجية الذي تمحورت بعد ذلك على موضوعة ملكية « الشعب العامل » لوسائل انتاجه .

لكن السلطة سوف تتكلم مذ ذاك عن تنظيم « اشتراكي » للاقتصاد يكون فيه للعمال (الذين لهم عمل او قطعة ارض) نفس الحقوق الصورية التي للقادة البرجوازيين (لموظفي الدولة المعدودين « عمالا ») او التي للبرجوازية الريفية (الممزوجة مع صغار الملاك تحت عنوان « الفلاحين ») .

بيد ان الشرط الضروري لتشغيل هذا الآلة الديماغوجية هو كسب ولاء قسم من المثقفين للنظام ـ بعد ان كانوا حتى ذلك الحين مسحوقين سياسيا ـ فما كانت تلك الآلة تستطيع العمل دون « موظفين ثقافيين »

لهذا فان الفئة المثقفة من البرجوازية الصغيرة تشغل مكانا على حدة في اطار الطبقات غير القائدة في النظام . انها تكتسب امتيازات خاصة ، وهي الملجومة سياسيا ، بمقدار ما ترتضي اسلاس قيادها . ولسوف يعطى المثقفون الموالون للنظام امتيازات واضحة بالنسبة لجمهرة البرجوازية الصغيرة : وسيكسبون انطلاقا من مسؤوليات وسيطة في « الاتحاد الاشتراكي العربي » ووظائف في الصحافة وفي اذاعة الدولة او تلفزيونها ، امكانات تقدم وتحسين لمعيشتهم ورحلات الى الخارج الخ .. وهي امور غير متيسرة لباقي البرجوازية الصغيرة .

بعد ان حطم النظام ، بواسطة القمع الوحشي ، جميع محاولات التنظيم السياسي والاحتكاك بالجماهير الكادحة ، اصبح في استطاعته اعتبارا من عام ١٩٦١ ان يكشف عن تطلعاته البرجوازية (الترقي الاجتماعي والاقتصادي الفردي ، تمجيد دور « النخبة » المثقفة باعتبارها المولجة بقيادة الجماهير الجاهلة) ، وان يكشف في الوقت ذاته اوهامه الطبقية (المتعلقة بتحقيق الاستقلال الوطني من خلال سلطة متسلطة دون اللجوء الى مبادرة الجماهير الثورية ، وبدون هزات اجتماعية عمقة وعنيفة) .

وهكذا فان النظام ـ بخنقه الاستعدادات الخلاقة لدى المثقفين ، بواسطة الرعب البوليسي وانضاب منابع الهامهم ـ نتيجة لعزلهم تماما عن الصراع الطبقي وعن العمل المنتج ـ قد تمكن من تحويل قسم منهم الى فئة محترفة « متخصصة في التفكير » لخدمة السلطة .

هذا التفكير لا يعدو اطار النظام المتسلط الذي انخرط فيه المثقفون بعد ان والوه ، وهو لا يعدو محاور النظام الايديولوجية الرئيسية .

ولسوف تشكل سياسة الترجح بين الكتلتين (المدعوة بسياسة العداء للامبريالية) ومعها ازاحة البرجوازية التقليدية (المسماة « راسمالية مستغلة ») والمكاسب الاجتماعية الممنوحة للعمال وللبرجوازية الصغيرة الكادحة (والمسماة مكاسب « اشتراكية ») ستشكل المحاور الرئيسية للدعاوة والتنظيم اللذين كانت

الجماهير مدعوة انطلاقا منهما ، « للعمل السياسي » مع برجوازية الدولة داخل « الاتحاد الاشتراكي العربي » في ظل الجهاز القمعي وتحت وصاية السلطة .

وسيمارس جهاز القمع الايديولوجي اثره الاساسي على البروليتاريا الصناعية والجماهير البرجوازية الصغيرة الكادحة في الريف والمدينة . والواقع ان هذه الطبقات (والبروليتاريا الصناعية خصوصا) هي التي حاول النظام ان يشلها سياسيا لان اي عمل يقوم به المثقفون دون مشاركتها يعزل ويهزم بسهولة ، كما ان اي شكل من اشكال التمرد تقوم به الجماهير المعدمة بعيدا عن البروليتاريا الصناعية يصير الى الفشل ويظل بلا غد .

ولقد راينا ان السلطة ارادت ، من وجهة النظر الاقتصادية ، ان تثبت مركز الطبقات المذكورة على انها طبقات مستغلة (بفتح الغين) وكان الهدف السياسي الرئيسي المقصود هو منح هذه الطبقات امتيازا نسبيا على الجماهير المعدمة الواسعة التي لا تجد عملا ثابتا .

ونحن نمس هنا واقعة رئيسية تعين على فهم العلاقات بين مختلف الطبقات الشعبية ــ وخصوصا المسافة السياسية التي لا تزال تفصل اليوم بعض هذه الطبقات عن بعضها الاخر .

ان « الامتيازات » الممنوحة للبروليتاريا الصناعية وللبرجوازية الصغيرة الكادحة (خصوصا في الريف) ليست مكاسب « اشتراكية » في شيء ــ كما تزعم الدعاوة الرسمية .

انما هي على العكس من ذلك ، اشكال تفاوت وتقسيم للطبقات الشعبية ، اي وسائل لشل ثورتها وسد الطريق امام الاشتراكية . ولكنها تشكل من وجهة نظر الطبقات التي تستفيد منها ــ في اطار لا تستفيد فيه غالبية الشعب منها ــ قاعدة ممكنة للسلبية السياسية المؤقتة .

ان البعض يريد ان يرى في ذلك وحدة مصالح مع النظام . ولكن « حق المرء في ان يقع تحت الاستغلال » يستطيع مؤقتا ان يبعد المستغلين (بفتح الغين) والذين يستغلونهم ! انه يستطيع مؤقتا ان يبعد المستغلين (بفتح الغين) عن اولئك الذين لا يجدون حتى من يستغلهم ، ويعيشون على حافة المجاعة ولكنه لا يستطيع ان يغير في شيء كون المستغلين (بكسر الغين) يقفون اساسا في مواجهة جميع الطبقات الكادحة وانه يمكن ان تعقد اواصر تضامن عميقة بين هذه الطبقات .

هكذا فان موقف البروليتاريا الصناعية والطبقات البرجوازية الصغيرة الكادحة الاقتصادي يخلق اساسا ماديا لمحاولة السلطة عزلها عن الجماهير المعدمة . واذا كان قد امكن لهذا العزل ان يتحقق في الواقع طوال بضع سنوات ، فليس ذلك لان الاساس المادي المذكور كان يجعل من النظام ممثلا لمصالح الطبقات المذكورة بل

لانه كان يسمح لجهاز القمع السياسي والايديولوجي ان يمارس اثره الكامل على البروليتاريا الصناعية والبرجوازية الصغيرة الكادحة .

ففي غياب الحزب الثوري البروليتاري المؤهل لتوحيد جميع طبقات الشعب على قاعدة مصالحها الرئيسية المشتركة ، يمكن للطبقات الكادحة التي بات مركزها مستقرا ، ان تختلط عليها الامور سياسيا وايديولوجيا . وبمقدار ما كانت تمرداتها تقمع بالعنف كانت تتفتح مسامها للجهاز الايديولوجي ـ السياسي الذي يسعى الى تصريف هذه التمردات في مسالك اعدها النظام سلفا والى مراوغة يقظتها الطبقية بفعل الوهم القائل ان سلطة الدولة ـ وخصوصا عبد الناصر ـ هي حرة في حركتها تجاه الطبقة المسيطرة والامبريالية وانها تستطيع بنتيجة ذلك ان تحقق التطلعات الشعبية تدريجيا .

وانه لمن المهم جدا ان نرى اولا ان ضمانات وسائل المعيشة الممنوحة للطبقات الكادحة المستقرة لا تقيم « وحدة » مصالح بينها وبين السلطة وان انعدام تمردها على النطاق الوطني ليس بنتيجة آلية لهذا الامتياز النسبي وانما هو نتيجة لكل نظام القمع الذي استطاع انطلاقا من هذا الامتياز ، ان يكتسب مؤقتا فعالية حقيقية .

رأينا ايضا ان حقوق الطبقات الكادحة لم تكن تمس البنية الطبقية الاساسية القائمة ولا السيطرة الحقيقية على وسائل الانتاج . الا انها كانت رغم كل شيء « حقوقا » جديدة لم تظهر حدودها الملموسة بوضوح قبل ان توضع موضع الممارسة. كانت تبدو على انها ، وان لم تكن تشكل بين ايدي العمال سندات ملكية بالمعنى الحقيقي ، فهي تشكل تغيرا في وضع كل منها داخل مؤسسته او على قطعة الارض التي يملكها ، وضمانات جديدة للمستقبل .

وفي الحين الذي كان العمال فيه مخنوقين ايديولوجيا ومحرومين سياسيا من كل افق ثوري بدا ان هذا التغيير يقدم لهم اطارا جديدا من العلاقات الاجتماعية . وجعلت الدعاية الرسمية تشجع بعمق هذا الاسارب في النظر الى الامور .

لهذا فبينما كان الطاقم الحاكم يحتكر السلطة السياسية ويقدم السلطة الاقتصادية (السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج) لبرجوازية الدولة كان يترك للعمال هامش مبادرة في اطار المؤسسة وعلى مستوى المشاكل الاقتصادية والادارية التفصيلية . وكان ينبغي لهامش المبادرة هذا ان يستعاد ويعطل (في حال المبادرة العنيفة) ولكن ليس بواسطة المراجع المركزية او البوليسية بل بواسطة المراجع النقابية او السلكية ما امكن ذلك ، على ان تسير هذه الاخيرة من جانب السلطة او البوليس بعد أن يترك لها هذا الهامش من المبادرة المحلية اللاسياسية . اما برجوازية الدولة التي كانت ستجد نفسها خلال العامين او الثلاثة التالية

في وضع دقيق اثناء تدعيمها لسلطتها ، فقد وجدت نفسها محمية بهذا التنظيم الذي كان العمال الصناعيون قد اوصلوا انطلاقا منه الى اعتبار جهاز الانتاج ملك ايمانهم (الى حد ما) والى طرح مشاكلهم في اطار النظام القائم .

ولكننا سوف نرى بدءا من المرحلة التالية ان هذا التنظيم سيبدأ بازعاج برجوازية الدولة في نزوعها الى اعادة الحقوق المطلقة لقادة المؤسسات على قوة العمل. وسوف تبرز ظاهرة مشابهة في الريف ، حيث سيتزايد ضيق الفلاحين الاغنياء بالضمانات الممنوحة لصغار الملاكين ضد المصادرة ويميلون الى اعادة قوانين السوق الحرة .

بعبارة اخرى ، اذا كان هذا التدبير يضع سلطة الطبقة المسيطرة في مجملها على وسائل الانتاج موضع الاتهام ، الا انه كان يشكل كابحا نسبيا للمبادرة وللشهية الراسماليين لدى عناصر مفردة من هذه الطبقة ويزعج سير الاستغلال الراسمالي سيرا طبيعيا . لهذا فان هذه الطبقة راحت تحاول الغاءه .

اما العمال فقد وجدوا انفسهم مسوقين للدفاع عن انفسهم ضدها على ارض النظام كما يدافع عن مكسب ضد مغتصب . فان مجمل النظام لن يبدأ بالظهور الا تدريجيا كما هو ، اي على انه نظام راسمالي سريع العطب زود نفسه بصمامات امان . كذلك بدات الجماهير المتقدمة ـ تدريجيا ايضا ـ ترى ان ملكية الشعب لوسائل الانتاج لا يمكن ان تصير حقيقة واقعة الا اذا كان الشعب قادرا على حمايتها ضد جميع المستغلين المحليين والاجانب ، وان السلطة لا يمكن ان تكون ثورية الا بمقدار ما تساعد الشعب على الدفاع عن نفسه ضد مستغليه .

ولكن ماذا كانت الاثار الايديولوجية للجهاز الديماغوجي الناصري على الجماهير ذات الطابع البروليتاري ؟

هذه الجماهير ، على ما راينا ، تظل ادنى شعورا من سواها بالديماغوجية المذكورة . فهي لا تعني الا بالمسائل التي تضع العزة القومية في الميزان . وهي بالغة التحسس لكل ما يمس الكرامة المصرية ، مما يجعلها تعبىء قواها تلقائيا في لحظات المواجهة بين النظام وبين اية قوة اجنبية ـ ايام العدوان الثلاثي او اثناء توتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة او بينها وبين المانيا الغربية او بينها وبين فرنسا خلال حرب الاستقلال الجزائرية . لكن النظام لم يستطع تدجين هذه الجماهير وهو لا يملك اية وسيلة لكسب ولائها الدائم . فان وقع « الشعبية » الاجتماعية على هذه الجماهير هو عمليا لا شيء . اذ لا علاقة فعلية للجماهير المذكورة باجراءات تموز (نشر « تشريع اجتماعي » لمصلحة « العمال الزراعيين » لكنه ظل حبرا على ورق بالنسبة للغالبية العظمى منهم) .

فلما كان النظام عاجزا حتى عن تغذية امال حقيقية في صفوف هذه الجماهير وعن انشاء وظائف كافية لاستقرار احوال معيشتها ، فانها ظلت ، نسبيا ، خارج

حقل ديماغوجية النظام الاجتماعية .

الا ان الواقعة الحاسمة بالنسبة اليها هي شلل البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة الكادحة سياسيا خلال هذه السنوات .

فقد جنحت هذه الظاهرة الى اضعاف معنويات الجماهير ذات الطابع البروليتاري ، وهي التي لم تكن تعبر في مصر الى العمل السياسي على نطاق واسع (على ان يكون هذا العمل في حالة قيامها به جذريا وعنيفا) الا بمقدار ما تفتتح الجماهير الكادحة ذات الاحوال المستقرة ، مرحلة من عدم الاستقرار السياسي .

هكذا فان التوازن الجديد الذي انشأه النظام بين الطبقات قد خنق مؤقتا طاقاتها على التمرد .

الفصل الرابع

تناقضات الطريق الرأسمالي الجديدة

(١٩٦٤ — ١٩٦٧)

تطلعات برجوازية الدولة التي اصبحت مسيطرة :

نحو نهاية سنة ١٩٦٣ ، وبعد سلسلة من الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في آب من تلك السنة لدعم جهاز الدولة الانتاجي والتي تلتها تنحية عناصر من الطاقم القيادي (البغدادي ـ كمال الدين حسين) كانت قد ناضلت ضد نزعة تمليك الدولة الاقتصاد نهائيا ، تربعت برجوازية الدولة على راس جميع اجهزة السيطرة ، اجهزة قمع الشعب المصري واستغلاله .

ورأى الدعاة الرسميون ، ان تنظيم الحياة الاجتماعية ، وتفتح الاقتصاد الوطني ونمو الديموقراطية السياسية ، قد اصبح بامكانها ان تتحقق بعد الآن بدون عقبات لأن « البرجوازية المستغلة » قد قلبت بفضل «تحالف قوى الشعب العامل».

غير ان شيئا من هذا لم يحدث. ذلك ان الذي جاء الى السلطة ليس «الشعب» وانما برجوازية الدولة هي التي احتكرت السلطة نهائيا . والحال ، هو ان هذه الطبقة المكونة من « النخبة » البرجوازية الصغيرة لم تكن تتمتع بحيوية نسبية (ولا بأهلية تغيير البنى الفوقية) الا عندما كانت في حالة انتقال ، في حالة تحول ، على مراحل ، من فرع من البرجوازية الصغيرة الى فرع من البرجوازية المسيطرة .

وخلال هذه الفترة ، وفي الظروف الدولية والداخلية التي وصفناها آنفا ، كانت برجوازية الدولة ، طبقة صاعدة . فهي قد قلبت الشكل السياسي والايديولوجي لسيطرة الطبقة التقليدية على المجتمع ، ثم جعلت تقلب شكل السيطرة الاقتصادية تدريجيا (حلت هيمنة ملكية الدولة البرجوازية محل هيمنة الملكية الخاصة) ، وشكل علاقات تبعيتها للسوق الراسمالية العالمية (مستبدلة الارتباط العضوي المباشر ، بارتباط عضوي يعطي للبرجوازية المصرية لبعض الوقت هامش تحرك ما) .

ولم يكن لمجمل هذه التحولات ان تتم ، مشكلة اطارا تحقق فيه بعض نمو القوى المنتجة ، الا لانها تشكل الشرط الضروري لصعود « النخبة » البرجوازية

الصغيرة ، ولأنها توافق مصالح طبقة برجوازية الدولة التي كانت في طور التكوين .

وما ان اكتسحت برجوازية الدولة بنية المجتمع الطبقية نهائيا ، حتى تغيرت مصالحها الطبقية . فما ان اصبحت الطبقة المسيطرة ، حتى اصبحت في نفس الوقت محافظة . ولسوف تستبدل جميع الصفات الخاصة بالنخبة البرجوازية الصغيرة – تبعا لانتهاء الانتقال – بالصفات الخاصة للبرجوازية المسيطرة .

وهكذا ، فمع تحقق تطلعات طبقة « النخبة » البرجوازية الصغيرة التي استطاعت ان تجد مكانا على مستوى الطبقة المسيطرة ، لم يعد صحيحا ان التحولات الاجتماعية التي وعد بها « الضباط الاحرار » سوف تتم بدون عوائق ، بل على العكس فان هذه التحولات سوف تتوقف نهائيا .

كيف نستطيع ان نحدد تغير الصفات الطبقية « للنخبة » البرجوازية الصغيرة المنتقلة ، والتي اصبحت الطبقة المسيطرة ؟

خلال مرحلة الانتقال (بشكل عام بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣) ، كنا نرى عناصر « النخبة » البرجوازية الصغيرة التي تصل الى مراكز قيادية ، افرادا او مجموعات صغيرة من الافراد ، منثورة في جهاز دولة ضخم وهي تجهل بعد مفاصله الحقيقية (١) . وكان مركزها الجديد يتبع اساسا ولاءها للسلطة المركزية التي يتولى الافراد باسمها مراكز القيادة في هذه الوزارة او هذه الادارة او تلك . اذن فوضعهم الطبقي كان مهيضا لانه لا يتعلق بوظائف لا يستغنى عنها داخل جهاز الدولة، وانما باستقرار سلطة الدولة الجديدة .

وكان مجمل هذه العناصر في حالة تعارض مع عناصر البرجوازية التقليدية التي كان ينازعها المراكز القيادية الموجودة ، والتي كان يفرض عليها توسيع مختلف قطاعات الدولة (وخصوصا القطاعات الاقتصادية والعسكرية) مما يسمح بخلق مراكز قيادية جديدة .

واذن فان تدعيم اوضاعهم الطبقية الجديدة كان يفترض حدا ادنى من التضامن ، يتفاوت وعيهم له ، بينهم وبين عناصر « النخبة » البرجوازية الصغيرة التي لم تصل بعد الى مراكز قيادية . والواقع انهم كانوا لما يزالوا في هذه المرحلة الانتقالية اقرب الى هذه العناصر – التي لما يكادوا يتركون صفوفها – منهم الى البرجوازية التقليدية التي تحتقرهم ولا تثق بهم ، وكانوا بحاجة لان يستمر صعود « النخبة » لكي يتدعم نهائيا مركزهم هم .

من هنا انهم كانوا ، وبدرجات مختلفة ، مؤيدين لسياسة تصنيع الاقتصاد وعسكرته ، والعظمة الوطنية واستخدام التنافس بين الشرق والغرب في سبيل دفع

---

(١) المفاصل الحقيقية لجهاز دولة بيروقراطي (قمعي) لا ترى الا من اعلى هذا الجهاز – لان الخطوط الاساسية التي تقوده في مجمله لا تلتقي الا في القمة .

النهضة الداخلية للقوى المنتجة ـ فهذه السياسة تشكل الاساس الموضوعي لانتقالهم الطبقي .

والخلاصة ان عناصر بورجوازية الدولة التي كانت رهن التكوين ، كانت متضامنة عفوا في ما بينها ومع « النخبة » البرجوازية الصغيرة ـ ضد البرجوازية التقليدية التي كانت تحاول ان تعيق ترقيها الطبقي ، ومن جهة ثانية كانت هذه العناصر متضامنة بشكل واع مع السلطة التنفيذية المركزية ـ لان ترقيها يعود بالضبط الى الامتداد المستمر لتأثير هذه الاخيرة (اذ ان توسيع صفوف هذه البرجوازية الجديدة هو متناسب طردا مع هذا الامتداد) ، وكانت في النهاية تتمتع بحد ادنى من القدرة على التكيف ومن ذهنية التغير والقتالية المستمدة من طبقة لا تزال بعد سريعة العطب ومهيضة الجانب .

واللوحة المعروضة اعلاه مختزلة . فالواقع انه لدى كل مرحلة من مراحل صعود البرجوازية الجديدة وتدعمها ، كان بعض عناصرها يتوصلون للارتباط مع هذه الفئة او العائلة او تلك من كبار البرجوازيين التقليديين فيصبحون سريعا بالتالي عناصر محافظة تماما بالنظر لاندماجهم مع هؤلاء البرجوازيين الكبار . ولكن التيار الاساسي من برجوازية الدولة الصاعدة لم يكن يستطيع ان يجد مكانا ضمن الطبقة المسيطرة القديمة (ومرحلة الانتقال هي بالضبط التعبير عن هذه الاستحالة) .

اذن ، فانه اذا ماوضعنا فئات الاقلية من العوام الذين اندمجوا مباشرة مع البرجوازية التقليدية جانبا ، يبقى ان مجمل البرجوازيين الجدد ظلوا متضامنين اساسا مع السلطة المركزية ويخضعون بشكل خاص . لضرورة تركيز السلطات بين يدي السلطة التنفيذية والانضباط العسكري والمراقبة الادارية الضيقة التي كانت تفرضها عليهم السلطة التنفيذية ـ وبكلمة واحدة ، فانهم كانوا يخضعون لمجمل الاستراتيجية ـ السياسية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية ـ لسلطة الدولة التي كان يستحيل بدونها صعود برجوازية الدولة بالنظر للمقاومة ثم للعداوة التي كانت تعارض بها البرجوازية التقليدية الكبيرة والدول الغربية الامبريالية هذا الصعود .

وعلى وجه الدقة ، فانه فيما يتعلق بقطاع الدولة الاقتصادي الذي كان اتساعه التدريجي اساسيا لتدعيم برجوازية الدولة ، كان لا غنى عن اخضاعه لسلطة تنسيقية مركزية ، اذ بدون ذلك كان تنظيم حركة التصنيع ، وتوزيع الرساميل المحلية والاجنبية بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، والمسائل الفنية التي طرحها الادخال بالجملة لوسائل الانتاج الجديدة الخ ... كان سيظل غير قابل للتحقيق .

وبتعبير آخر ، فان المصالح المشتركة لهذه الطبقة التي كانت في طور التكوين كانت اقوى من الشهوات الفردية لكل واحد ، وهي شهوات تظل خاضعة شيئا ما ، وواعية شيئا ما ، للمصالح الجماعية لبرجوازية الدولة في طور التكوين . فالبرجوازيون الجدد لم يكونوا يتراجعون امام فرصة ربح سهل تقدمها لهم ممارستهم

لوظائفهم الجديدة، ولكنهم لم يكونوا مستعدين لتخريبمجمل الجهد لصالح مصالحهم الشخصية (لان هذا التخريب يتضمن تهديدا لموضع لما يتدعم بعد) .

هذه الاستعدادات الطبقية هي التي سمحت بالنمو النسبي للقوى المنتجة في مصر ، حتى ذلك الحين . ومع التدعيم النهائي لوضع برجوازية الدولة المسيطرة ، بدات تظهر صفاتها كطبقة قائدة مستغلة بوضوح .

ذلك ان هذه الطبقة لم تعد في موقف الدفاع ـ امام البرجوازية التقليدية . لم تعد مكونة من افراد وفئات مفككة لا رابط بينها ملقاة في وسط جديد عليها . لقد اصبحت طبقة اجتماعية ذات اصول تاريخية مشتركة تسيطر على مجمل اجهزة القمع والاستغلال . وبات كثير من الروابط المباشرة وغير المباشرة ، السرية او العلنية يربط هؤلاء البرجوازيين الجدد . بات يمكن ان تتشكل تحالفات وفئات للضغط وان تقوم استراتيجيات . فلقد تحققت لها اخيرا كفاءة السيطرة الفعلية علـــى مختلف قطاعات الاقتصاد والادارة بدلا من البرجوازية القديمة .

وما ان عزلت هذة الاخيرة كطبقة مسيطرة ، حتى اصبح دور برجوازية الدولة كطبقة تحل محلها في السيطرة على نمط الانتاج ، لا بديل له . والواقع ان فشل برجوازية الدولة التي كانت في اوج صعودها كان لا يعني حتى ذاك الحين سوى ان البرجوازية التقليدية لا تزال مسيطرة . ولكن ابتداء من هذة المرحلة الجديدة اخذ فشل مجمل اجهزة السيطرة التي اعيد تنظيمها وفق حاجة هيمنة برجوازية الدولة ، يعني انفراط نمط الانتاج كله وشلل جهاز القمع والاستغلال .

وبتعبير آخر فان برجوازية الدولة لم تعد قابلة لاخلاء السلطـة الا بثورة شعبية . ذلك انه لم يعد للدول الامبريالية الغربية ولا للبرجوازية القديمة المحتفظة ببعض النفوذ او بعض الامتياز مصلحة في قلبها . مصلحتها منذ الان ان تؤثر فيها ، ان تندس اليها ، ان تربحها .

فتح هذا الوضع الجديد امام برجوازية الدولة (كطبقة هذه المـرة وليس كأفراد اصابوا امتيازاتهم صدفة) الامكانية الموضوعية لتحقيق ارباح رأسمالية . فبعد ان توصلت للسيطرة على جهاز استغلال الجماهير ـ اي بعد ان حصلت على المراقبة المطلقة لفائض القيمة الذي تخلقه الطبقات الكادحة والرساميل القادمة من الخارج ، تحولت الى طبقة مستغلة تماما وكمالا ، فلقد اصبح البحث الفردي عن الارباح الاكثر ارتفاعا المحرك الاساسي الوحيد لهذه الطبقة .

وسيبحث البرجوازيون الجدد انطلاقا من مراكز ادارتهم ومراقبتهم لمختلف قطاعات الدولة ، عن كل وسائل الاثراء والحصول ، بشكل فردي ، على اكبر حصة ممكنة من الفائض . ولن تعبر هذه النزعة عن نفسها داخل قطاع الدولة الاقتصادي وحسب ، بل ايضا داخل سائر القطاعات النامية (وخصوصا في الجيش نفسه) ، حيث ان مبالغ ضخمة ـ جاءت جزئيا من سياق التراكم البدائي والجزئي للتسليفات

الاجنبية ـ وضعت تحت تصرف المسؤولين ومراقبتهم الوحيدة (لأن مراقبة جميع انفاقات الدولة تفوت الجماهير الشعبية تماما وتشكل احتكارا للطبقة الحاكمة) .

وان تطلعات برجوازية الدولة لتتضمن ضرورة التحرير التدريجي لمبادرة البرجوازيين الجدد الفردية ، اي التوسيع التدريجي لكفاءاتهم في استخدام جميع الوسائل المتوفرة لهم لتكوين رساميل شخصية وخلق شبكات يستطيعون توظيف هذه الرساميل فيها . وبدون ان تصل هذ النزعة الى حد اعادة النظر في ملكية الدولة لوسائل الانتاج الكبرى ، فانها تعني توقف كل تأميم جديد ، وتراخي التوجيهات المركزية والمراقبات المختلفة تدريجيا وازدهار المنافسة بين مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية ومختلف المناطق في البلد واخيرا اتساع المجالات المفتوحة امام (التوظيفات) الخاصة باستمرار ، حيث تستطيع الثروات التي تكونت خلال بضع سنوات داخل جهاز الدولة بوسائل خفية قليلا او كثيرا ، ان تزداد في وضح النهار .

وكان لا بد لهذه التطلعات ان تؤدي الى عدد من الاتجاهات الجديدة في السياسة الداخلية والخارجية .

كانت تنزع بادىء الامر الى اقامة اشكال السيطرة الكاملة على قوى العمل بواسطة القادة الاقتصاديين الجدد ـ اي الى منح هؤلاء القادة مجمل حقوق الراسماليين التقليديين تجاه العمال ، وخصوصا امكانية الصرف والاجراءات التأديبية المختلفة التي تسمح باقامة دكتاتورية الادارة المطلقة على المؤسسات وهي دكتاتورية لا تتم في ظلها زيادة الانتاج وحسب بل تتضاعف خاصة امكانية رفع الارباح الشخصية بعيدا عن كل تدخل فضولي . والواقع ان العمال قد تسلحوا، ظرف ذاك ، « بحقوق » يوليو ١٩٦١ ليقاوموا محاولات زيادة وتائر العمل وتشديد انضباطه الخ ...

ومن وجهة النظر البرجوازية لم يكن على حجة برجوازية الدولة ضد العمال غبار : فليس العمال هم الذين يتحملون المسؤوليات الاساسية ـ ومع هذا فقد حصلوا على « حقوق » مكنتهم من شل المسؤولين الحقيقيين عن ممارسة وظائفهم . ولما كان العمال لا يستطيعون ان يقدموا جهدهم الانتاجي الأعلى بأنفسهم ، لانهم لا يسيطرون على العملية الانتاجية جماعيا ، فان البرجوازية كانت تريد ان تفرض عليهم انضباطا راسماليا مطلقا في الاطار الذي كانوا يقدمون فيه الحد الأعلى من الانتاجية .

بعد هذا ، جعلت البرجوازية تحاول ان تنهي بالتدريج المناخ السياسي الذي كانت تحكمه الشعارات الكاذبة المناهضة « للراسمالية » وهو مناخ كان يجعل كل اثراء مشبوها اجتماعيا . وعملية الخلط الايديولوجي التي قام بها النظام منذ ٦٠ ـ ١٩٦١ ، بين مصالح البرجوازيين الجدد والعمال ، وهي عملية تتضمن ـ كما رأينا ـ تقديم البرجوازيين الجدد على انهم موظفون عند الدولة بل عمال شأنهم شأن

العمال انفسهم وتفرض بعبارة اخرى على الاولين الا يتخذوا لانفسهم قيافة الطبقة المسيطرة التي تخلف البرجوازية التقليدية فيدورها، ولا المكانة الشكلية لهذه الطبقة.

هذا الحال الذي كان مبررا تاريخيا في المرحلة السابقة بات يشكل لجما لتفتحالبرجوازية الجديدة الراسمالي ـ اذ يحقر اجتماعيا نزعاتها نحو الاثراء الفردي.

وكانت تطلعات الطبقة الحاكمة تعني على الصعيد الاقتصادي توقف سياسة التصنيع الطويلة الاجل وتوقف جهد اعادة التوظيفات الضخمة التي تبرر التعبئة الكثيفة للموارد والجهد والانضباط المركزي داخل برجوازية الدولة ، والتقشف الجماعـــي .

واخيرا وعلى صعيد السياسة الخارجية ، فان برجوازية الدولة سوف تبحث وبكافة الوسائل عن التقارب مع دول الغرب وخصوصا مع الولايات المتحدةالاميركية وجمهورية المانيا الاتحادية . فالواقع ان القادة الجدد لم يعودوا يخافون علـــى مراكزهم الطبقية ـ والدول الامبريالية الغربية لم تعـد تريد ان تخلي مكانهـم لصالح البرجوازية التقليدية وانما اصبحت تريد بعد الان ان تتفق معهم . ومـن جهة ثانية ، فان البرجوازيين الجدد كانوا بحاجة لتأمين حماية مستقبلة منجانب الدول البرلمانية التقليدية لتدعيم مراكزهم .

اما دول الشرق ، فلم تكن تستطيع في الواقع ان تقدم هذه الحماية .اذ كانت، هي ، بدورها ما تزال تتعلم من دول الغرب وسائل قمع الجماهير الاقتصادية ثـم انها كانت بشكل خاص اسيرة لبناهاالايديولوجية والسياسية الفوقية ـ التي ورثتها من ماضيها الثوري ـ والمبنية على لسان ماركسي لينيني .

هذا اللسان المفرغ من محتواه الطبقي البروليتاري ، كان ضروريا للبرجوازية البيروقراطية السوفياتيـة والاوربية الشرقية خلال انتقال الدولة البروليتاريـة الى دولة برجوازية . ولكن لم يكن مقبولا بالنسبة لبرجوازية الدولة المصرية التـي لم تكن تتركز في السلطة حتى اخذت ـ على العكس من ذلك ـ تعيد اقامـة الاطر الايديولوجية والسياسية التي خلفتها البرجوازية التقليدية بغيـة تدعيم سلطتهـا الاقتصادية الفردية .

وما دامت لا تستطيع العودة الى اشكال الاستغلال التقليدية (الملكية الفرديـة لوسائل الانتاج الاساسية) مباشرة ، فقد نزعت ، على الاقل في مرحلة اولى ، الى العودة نحو سياسة خارجية متجهة بشكل اكثر فاكثر تصميما نحو الغرب ـ هـذه السياسة التي تمثل بذاتها اطارا ملائما للتفتح الراسمالي (لغة واساليبراسماليـة انموذجية ، تشجيع المبادرة الفردية في داخل او خارج قطاع الدولة الخ) .

اخيرا كانت هذه التطلعات تلتقي بمصالح عناصر البرجوازية القديمة التيكانت تنتظر المناسبة لتستخدم بقايا ثرواتها ونفوذها في المشاريع الراسمالية ، شراكـة مع القادة الجدد ، وكذلك فانها كانت تلتقي بمصالح قطاعات متزايدة منبرجوازية الريف (الفلاحون الاغنياء ومحدثو الغنى الذين كانوا يشكون من العوائق الاداريـة

والسياسية التي فرضتها السلطة المركزية على نموهم الراسمالي الحر) .

واخيرا فان هذه النزعات الجديدة هي اتهام لوصاية سلطة الدولة على مجمل برجوازية الدولة .

التناقضات الجديدة بين سلطة الدولة وبرجوازية الدولة

راينا ان هذه الوصاية كانت ضرورية تاريخيا ، وذلك لان صعود هذهالبرجوازية لم يكن ليتم الا بمقدار ما كانت السلطة التنفيذية المركزية تستقطب المبادرةالسياسية في البلاد ثم تقوم بدخول تدريجي الى مجالات الحياة الاجتماعية كلها ، متيحة لبرجوازية الدولة الصاعدة تسلم الوظائف القيادية .

ولم يكن ممكنا لعناصر برجوازية الدولة خلال هذه المرحلة التاريخية ، انتكون الا المؤتمنة على السلطة في القطاعات التي تدخل اليها او ممثلة سياسة السلطة . كانت هذه العناصر مرتبطة عضويا ، كأفراد ، بهذه السلطة .

وما ان تخطيت هذه المرحلة واصبحت برجوازية الدولة كفئة اجتماعية متميزة امرا لا يستغنى عنه لعمل نمط الانتاج الراسمالي ، حتى اصبح في مقدور العناصر الافرادية في هذه البرجوازية ان تشكل في ما بينها فئات ضغط تمسك سلطات مستقلة حقيقية متضامنة تلقائيا فيما بينها بالنظر للامتيازات المشتركة التي تدافع عنها .

مذ ذاك اخذ المنتمون الى هذه الفئات يرمون الى اخضاع سلطة الدولة بشكل اكثر فاكثر احكاما ، لتحقيق تطلعاتهم الجديدة .

كانوا يريدون اخضاع الحياة الاقتصادية في البلاد ، بشكل خاص وبصورة نهائية ، لغرض تحقيق الارباح الشخصية الاكثر ارتفاعا وليس لغرض اطلاق نمو اقتصادي اضطراري . لقد اصبح المطلوب بعد الان انتستجيبالخيارات الاقتصادية وبشكل متزايد ، الى امكانات تحقيق ارباح شخصية سريعة وان ينقل التنظيم السياسي والاداري مراقبة الفائض الاقتصادي تدريجيا من الدوائر المركزية الى مختلف الفئات البيرقراطية التي تسيطر مباشرة على وحدات الانتاجوقطاعاته .

غير انه انطلاقا من هذا المطلب ، اصبح النظام الناصري كله ـ السياسي والايديولوجي ، ومعه الاستقرار الموقت للاستقلال الراسمالي الذي اكتسب خلال السنوات السابقة ، محل اعادة نظر .

فالواقع ان الازدهار الراسمالي لبرجوازية الدولة التي اصبحت بعد الان مسيطرة ، لم يكن ينطوي على نهاية نمط الحكم الاوتوقراطي والطموحات الاقتصادية التي شكلت شعار النظام السحري ، وحسب بل كان يتضمن في نفس الوقتانفجار جهاز الخديعة الديماغوجي ، الجهاز الذي كان بتزاوجه مع العنف القمعي ، قد اعطى النظام كل فعاليته .

راينا اهمية دور سلطة الدولة المعتبرة « مستقلة » عن البرجوازية المسيطرة والموضوعة فوق الطبقات ، في مركز حكم مطلق السيادة . عملت هذه السلطةبشكل اساسي على تمويه صعود طبقة « النخبة » البرجوازية الصغيرة بكبحها الاشكال الحادة للصراع الطبقي بين هذه الاخيرة وبين الجماهير الكادحة وذلك « باشراك » الجماهير سياسيا وعقائديا في مؤسسات النظام .

ولم تكن « النخبة » لتستطيع خلال مرحلة صعودها الاجتماعي والاقتصادي، الا ان تقبل وصاية سلطة الدولة السياسية المحتمة عليها من جهة ، وان تقبل من جهة ثانية مجمل التدابير التي تعطي الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية المعروفة للطبقة العاملة وللبرجوازية الصغيرة التي اتخذتها السلطة لكي تستند علىالاوهام التي يمكنتغذيتها انطلاقا من هذهالامتيازات لشل كل ممارسةسياسة مستقلة للجماهير .

فمنذ ان بدات بورجوازية الدولة تحاول الظهور على المسرح السياسي–كطبقة مسيطرة – لم يعد عبدالناصر يظهر« كاب للامة » وبدات التناقضات الطبقية تحتد وفق اشكال اكثر فاكثر مباشرة .

كان هذا الخطر واضحا تماما للفريق الحاكم ، ومؤداه ان اشكال الحماية الاقتصادية الممنوحة للعمال (العمل المؤمن) وللفلاحين الصغار (قطعة الارض التي لا تصادر) سوف تكنسها برجوازية الدولة والفلاحون الاغنياء اذا ما خضعتالسلطة لارادتهم – وهذا ما سوف يحقق شرط صراع طبقي مفتوح – .

تلك اذن مرحلة جديدة من ازمة الطريق الراسمالي تعلن عن نفسها في التطلعات الجديدة لبرجوازية الدولة .

ولقد ابدت سلطة الدولة مختلف اشكال المقاومة لهذه التطلعات ، ودافعت عن مؤسسات النظام حيث ما امكنها ، لحماية الطريق الراسمالي ومجمل مصالح برجوازية الدولة (رغما عن هذه الاخيرة) .

وهكذا فانها حاولت ان تحمي استقلالها النسبي امام الطبقة المسيطرة . الا انها بعد الان لم تعد تملك الورقة الرابحة الاساسية التي كانت لا تزال تمتلكها حتى الآن .

كان استقلالها السياسي تجاه الطبقة الحاكمة يستند اولا ، وحتى الان ، على التناقضات داخل هذه الطبقة ، بين الفرع التقليدي وفرع الدولة الاخذ فيالتكون، ثم على كون هذا الفرع الاخير نفسه ، كان غير مهيأ عضويا لان يملي على السلطة اراداته ، نتيجة لكونه لا يزال في طور التكوين ، واخيرا على دعم طبقة الفلاحين الاغنياء .

لقد استنفدت السلطة امكانات حل التناقضات الطبقية على حساب الفرع التقليدي من الطبقة الحاكمة من الان فصاعدا ، لان هذه الاخيرة قد عزلت ، ومن

جهة ثانية فان برجوازية الدولة كان يدفعها ، كما راينا ، تطلع عام نحو الغنى المباشر واكتسبت طاقة ضغط حديدة ـ في حين ان طبقة الفلاحين الاغنياء بدات تعبر سياسيا في هذا المضمار عن طموحاتها الراسمالية .

اذن لم يكن لسلطة الدولة بعد الان ، الا هامش مبادرة يتحدد بالاطار العام لمصالح برجوازية الدولة وطبقة الفلاحين الاغنياء ، وبقدر ما تسمح لها التناقضات القائمة ضمن هذه البرجوازية بان تحتفظ بسلطتها وامكانيات تحركها.

والحال ان هذا الهامش كان غير كاف للحفاظ على اسطورة الدولة ـ الحكم : فتحتم عليه ان يفضح العلاقة القائمة بين سياسة السلطة ومجمل مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة التي اصبح يشار اليها بعد ان احتكرت السلطان الاقتصادي، كطبقة جديدة تستقطب ضدها الشكاوي الشعبية . ولما كانت سلطة الدولةلا تستطيع ان تتخلى عنها كما فعلت بالبرجوازية التقليدية فانها ستصير بدورها موضوع اخذ ورد .

وستحاول السلطة ان تستند ، بكل الوسائل ، على قوى ضغط من خارج برجوازية الدولة لتمارس عليها قسرا سياسيا وتلين من نزعتها نحو جعل السياسة الرسمية غربية وليبرالية ، وذلك لكي تحمي امكانية توجهها نحو الجماهير الشعبية كقوة مستقلة عن هذه البرجوازية ، اطول فترة ممكنة .

استندت السلطة بادىء ذي بدء على قوة الضغط السياسية السوفياتية اذ بات لدى السوفيات بعد الآن امكانية شل اقتصاد البلاد ـ وذلك بالمطالبة بديون غير مدفوعة ، او بانتحال ذريعة او اخرى لاستدعاء مجمل الاختصاصيين والفنيين الموجودين في النقاط الحساسة من الجهاز العسكري والصناعة الثقيلة (ابتداء بالسد العالي) او بالتوقف فجأة عن شراء القطن المصري اذا ما تبنت مصر سياسة تعتبر ضارة « بالمصالح الاساسية » للاتحاد السوفياتي .

هذا الوجود السوفياتي الذي اخذ يملي على سلطة الدولة موقفا دوليا ملائما لتوسع النفوذ السوفياتي في العالم ، كان يشجع ، في الداخل ، على تدعيم سلطان السلطة التنفيذية ضد الميول الجديدة لبرجوازية الدولة والتي كانت لصالح الغرب قطعا . هكذا فان ثقل البرجوازية الروسية كان يمارس لصالح مقاومة سلطة الدولة التطلعات المذكورة . فقد كانت البرجوازية الروسية تضع في خدمة الفريق الحاكم وسائل المباحث والتجسس الروسية الفنية المتطورة كجهاز حماية اضافي ضد مختلف الدسائس التي تحاك على الدولة القائمة .

من هنا ان السلطة كانت تقوي هامش تحركها في مواجهة برجوازية الدولة ـ مضعفة بذلك قدرتها على مقاومة الضغوط السوفياتية .

من جهة ثانية كانت السلطة تستند الى قسم من الملاكات المتوسطة التي تشكلت خلال العقد السابق ـ في الاجهزة العسكرية والادارية والاقتصادية ـ والتي

كانت بدورها تطمح للترقي الى مراكز قيادية ، طموحا كانت نزعة الطبقة الجديدة المحافظة تدفع به الى الركود (١) . كانت هذه الملاكات المتوسطة تمثل رصيدا للسلطة التنفيذية مما جعل هذه الاخيرة تحاول ان تستند اليها عمليا وتحاول ان تنظمها لفرض ممارسة ضغط ملطف على برجوازية الدولة . هكذا فان جهاز « الاتحاد الاشتراكي العربي » البيرقراطي سيعدل عدة مرات بقصد محاولة اعطاء « النخبة » الجديدة من البرجوازية الصغيرة امكانات التعبير بشكل فعال في اتجاه مواصلة سياسة العظمة الوطنية وتصنيع البلاد ، مما يخفف اندفاع برجوازية الدولة في الاتجاه المعاكس (٢) .

اخيرا ، فان العلاقة ، على الصعيد الذاتي ، بين البرجوازية والسلطة الناصرية كانت لصالح هذه الاخيرة ـ فمجمل عناصر هذه الطبقة الحديثة المسيطرة اختبرت افراديا من قبل الفريق الحاكم . وكانت تجد نفسها مدينة لهذا الفريق بمركزها الجديد . فقد كان بين سلطة الدولة المهيمنة طويلا ، وبين برجوازية الدولة علاقة ابوة ، وكان هناك ، خاصة ، نفوذ شخصي لعبد الناصر على غالبية هذه العناصر .

في موقف كهذا ، لم تكن برجوازية الدولة في مجملها ، مستعدة ، ذاتيا لان تفرض نزعاتها ـ بمعنى انها لم تكن متحدة ايديولوجيا ولا منظمة سياسيا بصورة مستقلة ـ ولم تكن تملك بالتالي سلطة بديلة . فجماعية مصالحها لم تكن كافية لفرضها على السلطة التنفيذية . كان ينقصها لهذا نتيجة لتاريخها ولارتباطها العضوي السالف بالسلطة التنفيذية ـ الاتساق الايديولوجي والاستقلال السياسي اللذين ستبقى بدونهما مقسمة وعاجزة .

اما سلطة الدولة فقد كانت تغذي من جهتها هذا الانقسام وهذا العجز بكافة الوسائل . كانت تضاعف وبصورة خاصة مختلف قطاعات الجهاز القمعي والبوليسي لكي تحتفظ ، بمفردها ، بخيوط هذا الجهاز كافة وتعزل المحاولات الانقلابية العديدة التي تقوم بها فئات ضيقة من البرجوازيين الجدد ، لعلهم يفرضون بالعنف هذا التطلع أو ذاك من تطلعات برجوازية الدولة .

فوضى الانتاج :

بعد ان باتت برجوازية الدولة المسيطرة على الجهاز الانتاجي عاجزة على الصعيد السياسي ، حاولت أن تعبر تلقائيا على الصعيد الاقتصادي عن التناقضات بين تطلعاتها الجديدة وسياسة النظام .

---

(١) سيبحث الضباط الشبان بشكل خاص عن امكانية عابرة للحصول على مرتبات مرتفعة في حرب اليمن ولكنهم لن يواجهوا الا مستقبلا يتزايد انغلاق افقه .

(٢) وصل الامر بسلطة الدولة الى استخدام تجربة الشيوعيين السابقين (من اتباع التحريفيين السوفياتيين) في هذا الاتجاه ، فوجدتهم مستعدين لوضع انفسهم في خدمة الطاقم الحاكم .

كان كل قيادي جديد يحاول ان يدعم امتيازاته الطبقية بصورة لا رجعة فيها، بمعنى انه كان يحاول ان يتجاوز كموظف لا يصل الى السلطان ووسائل الاثراء الا بمقدار ما يحافظ على منصبه . هذا الوضع كان يشتمل على عدم استقرار دائم يتسم به مركز كل هؤلاء القيادين اذا ما اخذ افراديا .

كان من المحتم ان تنشأ عندها شبكات علاقات وتواطؤات ومؤامرات داخل مختلف هيئات الدولة ، بين هذه الهيئات والقطاع الخاص ، وبين الهيئات الادارية والقمعية ـ واخيرا فان هذه الشبكات كانت تصعد تحت اشكال مختلفة ، الى السلطة المركزية حيث بدا مختلف القياديين يستفيدون افادة شخصية من هذهالفئة الضاغطة او تلك ـ بنسبة الحماية التي كانوا مؤهلين لتقديمها .

ولم يكن افلات دوران الرساميل والبضائع من مراقبة السلطات المركزية من خلال هذه الشبكات المتزايدة الكثافة ، بأقل حتمية مما سبق . فالرساميل تغادر الدورة التي رسمتها لها « الخطط » الرسمية الى البنوك العربية او الغربية باحثة في غالب الاحيان عن مجالات توظيف حرة او منشئة مثلها بالاشتراك مع مقاولين خاصين من خلال عملاء تتستر تحت اسمائهم . وهكذا فان قسما متعاظما من الرساميل السائلة قد تم تملكه تحت اشكال فردية .

لكن دوران السلع غير المراقب ، انطلاقا من قطاع الدولة كان هو الذي اتسع اتساعا نادر المثال . فالواقع ان برجوازية الدولة كانت لها على وسائل الانتاج وقطع الغيار والمواد الخام والاولية ـ المنتجة محليا او المستحضرة من الخارج ـ والمحروقات واخيرا المنتجات المصنوعة في مختلف المصانع والمؤسسات المحلية ، سيطرة اوسع بكثير من سيطرتها على الرساميل السائلة . على هذا المستوى خصوصا ظهرت الاستحالة العملية للرقابة المركزية ، مما جعل المسؤولين عن الاقتصاد يتعلمون ، بسرعة كبيرة جدا ، ان يضعوا وسائل العمل التابعة قانونيا للدولة ، في خدمة مصالحهم الشخصية .

عندها فرضت السوق السوداء نفسها حيثما كان ـ حتى داخل تعاونيات الاستهلاك التي يديرها موظفون حكوميون ـ لكن ذلك كان يصل الى حدود درامية في الريف حيث يعطي التخلف النسبي لوسائل النقل والمواصلات ، المتاجرين بأصغر المنتجات مركز احتكار مؤقت . كان تخزين البضائع ، قليلها او كثيرها هناك (بغية اعادة بيعها في اللحظة المختارة) يأتي بأرباح نادرة .

وكانت المبادرة الفردية هي التي تفرض خفية ، ان في الريف او في المدينة ، قوانينها على المحاولات المتناقصة الفعالية التي تقوم بها السلطة المركزية لتنسيق النمو الاقتصادي .

عندها بدأ الحديث يتزايد في الصحافة الناصرية عن عدم كفاءة بعض القياديين، او عن الذهنية الروتينية ، وحتى عن عدم الاستقامة . وكانت الصحف تحدد هذه الآفة على انها آفة تبذير .

كل هذه التفسيرات المزعومة التي تستعين بعدم الكفاءة الفنية واللااخلاقية الفردية ، لها طابع ايديولوجي واضح . انها تتحاشى الامر الاساسي ـ اي اللاعقلانية التي تصم عمل جهاز راسمالي لا تملك الطبقة المسيطرة فيه الوسائل السياسية لضمان امتيازاتها الفردية ـ ولا لرسم سياسة موافقة لتطلعاتها الملموسة .

ان ردة فعل كل واحد من عناصر هذه الطبقة ـ امام عدم الثقة بالغد ـ هي بالضرورة ، البحث عن تكديس الثروات ما امكن وباسرع ما يمكن ، والاهتمام بمشاريع يوظف فيها مصالحه الخاصة على حساب مؤسسات الدولة التي هو مسؤول عنها .

هكذا فان الوقائع تشير الى ان عمل الاقتصاد كان يستجيب استجابة متزايدة لقوانين المنافسة الخفية القائمة بين الجماعات والعائلات والفئات المنتمية الى الدولة ـ وهذا ما كان يدفع بداهة بهؤلاء الى دفع نمو القطاعات التي كانوا يربحون منها والقضاء على نمو القطاعات القليلة الربح .

ظلت هذه النزعة خصوصا تقلب ، بشكل دائم ، ما حاول القادة المركزيون ان يقيموه مرارا من توازنات شكلية بين الانتاج والاستهلاك ، بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك ، بين المدينة والريف ، بين الصناعة والزراعة .

حتى اذا مضت سنوات قليلة اخذت عشرات المصانع الجديدة تعمل بثلث او ربع طاقتها ـ او لا تعمل اطلاقا ـ نتيجة لفقدان قطع الغيار او المواد الاولية ـ ثم ان فئات من المؤسسات غرق انتاجها في الفوضى نتيجة لفقدان التنسيق تماما في ما بينها .

هذا ، وازداد تأخر الزراعة عن الصناعة في الوقت الذي استمرت فيه الهجرة من الريف الى المدينة مالئة المدينة بجيش من الباعة المتجولين (يستخدمهم البرجوازيون لتصريف منتجاتهم) وباللصوص والشحاذين . ثم ظهرت ازمة غذاء فرضت على السلطات المركزية اعطاء اولوية كان يتزايد الحاحها لمواد الاستهلاك الزراعي ـ خصوصا القمح الذي اهمل لصالح القطن ـ والذي لا يستجيب انتاجه الوطني الا لنصف الحاجات المحلية .

هكذا ظل النظام يجد نفسه من جهة مضطرا الى تضييق اهدافه باستمرار لاحكامها على متطلبات برجوازية الدولة ـ وهي متطلبات اخذت شكل « حاجات اقتصادية » ـ ولكنه من جهة ثانية كان يحاول ان ينقذ ما يمكن انقاذه من هامش حركته ، بزيادة دينه الخارجي وزيادة التوفير العام ـ على حساب الطبقات الكادحة ، وذلك عبر زيادة الاسعار واشكال التوفير الاجباري المختلفة والضرائب الخ ...

اما محاولات لجم الارباح الحقيقية لبرجوازية الدولة فقد كان محكوما عليها ان تظل شكلية ودون فعالية ، وذلك لأن برجوازية الدولة (كطبقة) هي التي كانت

تراقب جهاز الانتاج ولانها (كطبقة) لم تكن خاضعة لأية مراقبة (١) .

وتجب اخيرا الاشارة الى التناقضات داخل برجوازية الدولة ، بين قطاعاتها الرئيسية التي كان لكل منها مصالح في الاثراء الفردي ـ وهي تناقضات كانت تزيد التفكك الاقتصادي والاداري في البلاد .

كان هناك اولا الملاكات القيادية من الجيش والبوليس التي كانت السلطة التنفيذية تغذي الخصومة بينها ، ثم لاتكتفي بالفصل بين هذين القطاعين من الجهاز القمعي ، وانما تقسمهما الى مصالح متمايزة ومتنافسة ، لكي تتمكن من السيطرة على مجمل نشاطها بمفردها .

وللقطاعين معا ، مصلحة مشتركة في الحفاظ على الطابع المتسلط للنظام ـ الذي يترك لهما الكلمة العليا في جهاز الدولة . ففي هذا الاطار اذن ينزع هذان فاكثر مباشرة على سياسة السلطة .

كان هذان القطاعان من وجهة نظر عامة ـ بحكم التربية ـ اكثر قربا بكثير الى الغرب الامبريالي منهما الى الشرق الاشتراكي ـ الامبريالي ، واكثر فاكثر معاداة لكذب السلطة « الاشتراكي » .

ومن زاوية المصالح الخاصة بكل فئة من فئات الضغط ، كانت نزعاتهما السياسية تنجم عن صراعات النفوذ التي تقصد الى بلوغ القدر الاعلى من السلطات ومن وسائل الاثراء الشخصي التي تنجم عن هذه السلطات .

والواقع ان تطلعات برجوازية الدولة الراسمالية قد وجدت في هذين القطاعين الارض الاكثر مؤاتاة للازدهار ، نتيجة لوظيفتهما الحاسمة بالنسبة لقطاعات الدولة الاخرى ، ونتيجة لأن الانضباط العسكري كان يستبعد كلية كل مراقبة وكل حق بتدخل القاعدة في شؤون الادارة .

وفي داخل الجيش ، خاصة ، (الجيش الذي لعب الدور الراجح في التحولات التي اجريت منذ ١٩٥٢ والذي اصبح له التأثير الاكبر ، وخصوصا في النطاق الاقتصادي) ، ستصل الصراعات على النفوذ الى حدتها القصوى وسيكون لها الانعكاسات الاكثر اهمية على مجمل جهاز الدولة واوالات الحياة الاجتماعية التي يسيطر عليها هذا الجهاز .

عليه تشكلت في الجيش عصابات مافيا حقيقية حول القادة الرئيسيين فتكونت القطاعان (ومختلف الفئات الضاغطة داخل كل واحد منهما) الى التأثير بشكل اكثر

---

(١) بعبارة اخرى فان مختلف « المراقبات » القائمة كانت مراقبات ادارية تمارس داخل الطبقة المسيطرة وتسمح للمراقبين (بكسر القاف) التفاهم مع المراقبين (بفتح القاف) على التلاعب بثروات سائلة وسلع لفائدتهم المشتركة .

والاساسي في الامر كان غياب مراقبة شعبية عليهم ، تعيد النظر في طاقتهم المشتركة على الاثراء .

اقطاعات سياسية واقتصادية محمية من عل حماية متينة ،تتكاثر في ظلالها شبكات تآمر وشبكات اثراء عبر اختلاس الاموال والتشهير والضغوطات المختلفة .

كان الجيش يشكل بالنسبة لبعض الفئات مركز نشاطها ، اما البعض الاخر ـ ممن كانوا ادنى مكانة ـ فقد توجه نحو القطاع الاقتصادي ليقيم تحالفات ويساوم على خدمات ومناقصات الخ ... (فقد كان للجيش حقوق الاولوية على الانتاج) او ليحاول بشكل ابسط ان يتمركز هو نفسه في هذا القطاع (اي ان يمضي فيه « فترة تقاعد ذهبية ») .

اما دور المسؤولين عن الدفاع الوطني الذي كان على الضباط ان يلعبوه فقد كان غريبا عن اهتماماتهم . كانت وظيفة الجيش الاجتماعية تجعل منهم راسماليين او راسماليين بالقوة تشكل البزة بالنسبة اليهم ورقة رابحة اضافية للاثراء ولا شيء آخر .

اما حمى الانفاق الباذخ والاستهلاك المهين للجمهور الاعظم من الشعب ، فكانت ثمرة من ثمار هذا الوضع العام المتسم باستيلاء القلق السياسي على الطبقة المسيطرة وبتفكك مرافق الاقتصاد ، وهما سمتان تعكسان عدم الاستقرار اللازم لطبقة كانت ما تزال حديثة العهد بالسلطة وجاهلة لخفايا مستقبلها .

اما ملاكات الجهاز الاقتصادي فقد كانوا يواجهون قبل سواهم بحقائق نمط الانتاج وبمسائل استقرار بنى الاستغلال . فهم قد نزعوا ، بعد اعادة تنظيم جهاز الانتاج الذي تم على حساب البرجوازية التقليدية ، نحو العودة ـ وباسرع ما يمكن ـ الى السير الراسمالي النموذجي للاقتصاد الريفي والمدني (ربح شخصي، فعالية قيادية ، ريع راسمالي ، منافسة ، مرونة ، دوران الرساميل) .

على وجه التخصيص ، وجدت الملاكات المدنية من هذا الجهاز نفسها معارضة للملاكات القادمة من الجيش بدون كفاءة خاصة ولكنها مسلحة بسلطات واسعة . فالمدنيون الذين كانوا خلال عقد الانتقال تابعين تماما اتساع سلطان السلطة التنفيذية وبالتالي بتأثير الجيش في داخل الدولة ، بدأوا من الآن فصاعدا يطالبون بالاستقلال كقادة للجهاز الاقتصادي .

والحجة الاساسية لهذا القسم من البرجوازية هي الفوضى الاقتصادية . وهم في الواقع عندما يشيرون الى كفاءاتهم الاقتصادية والفنية والادارية او النظرية ، يلفتون النظر الى عدم كفاءة الضباط كسبب من اسباب الفوضى . وهذا لن يمنع فئات ضاغطة مدنية ، تشكلت داخل القطاع الاقتصادي ، من ان تتحالف بشكل مباشر مع فئات ضاغطة داخل الجيش ، ومن جهة ثانية ، فان البحث من الجانبين عن تحالفات سياسية ومالية مع عناصر من البرجوازية التقليدية التي تملك تجربة او ثروة تريد تنميتها بعد الان بالاشتراك مع البرجوازيين الجدد ، سيكون ناشطا جـــدا .

اما الملاكات القيادية في الجهاز الاداري الضخم ، المركزي او المحلي ، فكانت تتكون في غالب الاحيان من موظفين ظلوا من ايام الطبقة القديمة المسيطرة . فاخذوا يضعون في خدمة الطبقة الجديدة نفس اسلوب العمل الما قبل الرأسمالي المتغطرس وغير الفعال . فالجهاز الاداري لم يشهد اية تغييرات فعلية خلال مرحلة الانتقال . وهو يشكل في وجه الجماهير الكادحة الاستمرار الثابت للسلطة التي تسحق بالروتين كل مبادرات القاعدة . وملاكات هذا الجهاز القيادية عاطلة عموما من كل دينامية سياسية وهي تشكل قوة جمود في خدمة القطاعات الاخرى من برجوازية الدولة .

تشكل « الرشوة » في هذا القطاع الشكل الرئيسي لتراكم الثروات . ودور الوساطة الادارية ضخم جدا في مختلف وجوه الحياة العامة بحيث تنشأ على كل المستويات وفي سائر قطاعات العمل عصابات مافيا تقتطع جزية او رشاوى ، فتيسر اعمال من يدفعون وتعرقل اعمال من لا يدفعون الى ما لا نهاية .

ويجب اخيرا ان نحدد داخل هذا السياق موضع عناصر البرجوازية(العناصر القديمة والمستجدة خلال الحقبة الناصرية) التي استطاعت ان تحتفظ باستقلالها الراسمالي ، اي تلك التي لم تصادر رساميلها من قبل الدولة .

الحديث هنا عن المرتبة المسيطرة في القطاع الراسمالي الخاص ـ التياحتفظت بهذه الوضعية نتيجة لان رساميلها لم توظف في وسائل انتاج ثابتة ولان الوظائف الاقتصادية التي تمارسها (وتتشكل اساسا من مقاولات البناء والتجارة الداخلية بالجملة او المفرق لمنتجات الاستهلاك) يصعب القيام بها بواسطة موظفين اميريين لانها تتطلب طاقة مبادرة وحزم ومخاطرة الخ ... تخنقها نظم الدولة الادارية.

هذه المرتبة أصبحت هنا شريكة برجوازية الدولة ـ « فاشترت » منها الاجازات ورخص البناء والعقود الحكومية اللازمة لنشاطها . في نفس الوقتالذي فتحت فيه لها اقنية الاستثمارات الحرة حيث تستطيع برجوازية الدولة ان تزيد ثرواتها الجديدة بمعدلات ربح نادرة ، مستفيدة من التفكك الاقتصادي .

ان وضع هذه المرتبة يظل رجراجا وهو يتقلص كلما اضطرت الدولةالى اقفال القنوات التي تنزف منها الثروات العامة او عندما تجد فئة من الفئات الضاغطة من مصلحتها الحاق هذه المؤسسة او تلك بقطاع الدولة على حساب فئة ضاغطة اخرى تحميهذه المؤسسة. وهذا ما سيحدث لقسم كبير منالمقاولين وحتى التجار ـ باستثناء التجار الذين كانوا يوجهون المنتجات الزراعية نحو المدينة والمرتبطين مباشرة مع طبقة الفلاحين الاغنياء والريفية .

ذلك ان هذه الاخيرة لا يمكن ان تضرب . فهي تشكل كما راينا القاعدة الاجتماعية للراسمالية في الريف ،حليفة برجوازية الدولة ، والتي تقوم مباشرة على الصعيد الاقتصادي ـ بمواجهة الجماهير الكادحة الريفية . فسلطة الدولة لم تفكر اطلاقا في ان تضع سلطانها الاقتصادي موضع نظر . لهذا فهي تشكل القاعدة

الرئيسية للتكاثر الراسمالي الخاص ، في هذه المرحلة التي تحاول فيها برجوازية الدولة نفسها ان تنمي ثرواتها الفردية في الريف .

هكذا شجعت طبقة الفلاحين الاغنياء ، ليس على ان تدوس الضمانات الشكلية الممنوحة لصغار الفلاحين داخل التعاونيات وضد نزع الملكية وحسب ، بل ايضا (وبشكل متزايد) على استعمال العنف المباشر لفرض متطلباتها على الريف . فممارسات القهر الاقطاعية الخالصة سوف تنمو على حساب اضعاف سطوة سلطة الدولة .

عليه بدات طبقة الفلاحين الاغنياء من جهتها ممارسة ضغوط مفتوحة على السلطة ــ التي كانت وصايتها السياسية تعيق مبادراتها الراسمالية ــ . فتحالفات هذه الطبقة مع كبار الملاكين العقاريين القدامى من جهة ، ومع عناصر من مختلف قطاعات برجوازية الدولة من جهة ثانية ــ العناصر التي كانت تجد في الريف امكانات توظيف رساميل مختلفة من اموال الدولة ــ قد جعلت منها قلعة من قلاع النزعة اللبرالية الراسمالية وموئلا للضغوط المباشرة في هذا الاتجاه على نشاط البلاد الاقتصادي .

كانت نزعات الطبقة الراسمالية الحديثة في الريف ، قد تحولت ــ نتيجة لسيطرتها على وسائل الانتاج ــ الى تقهقر مستمر في احوال معيشة الجماهير .

فتطلبات هذه الطبقة كانت تفضي حتما الى ارتفاع مستمر في الاسعار وبشكل اعم الى انخفاض مستمر للمداخيل الحقيقية للطبقات الشعبية ــ في نفس الوقت الذي كانت تعبر عن نفسها فيه بميل الى زيادة استغلال العمال في الريف كما في المدينة .

وهي ايضا قد طرحت على بساط البحث سياسة الحكومة المتعلقة باستقرار استخدام البروليتاريا الصناعية والجماهير البرجوازية الصغيرة . فالواقع ان قطاعات الدولة التي شرعتها الناصرية اعتبارا من ١٩٦١ امام العمال العاطلين وخريجي المعاهد الفنية والجامعات من الشباب ، قد بدات تعمل على نحو متناقص الريع من وجهة النظر الراسمالية ــ ذلك ان هذا الفيض من قوة العمل كان يتجاوز الحاجات الانتاجية او الادارية كثيرا .

وطالما ظلت الاعتبارات السياسية ــ التي هي صعود البرجوازية الجديدة المسيطرة وتدعيم سلطتها ــ صاحبة الاولوية ، ظلت هذه البرجوازية تستطيع ان تتساهل مع العمل الذي تقوم به اجهزة الدولة ، وخصوصا الاجهزة الاقتصادية ــ رغم انعدام مردوده ــ .

ولكا ما ان استطاعت شهوات هذه البرجوازية الفردية ان تطلق لنفسها العنان ، حتى لم تعد تطيق ان تدفع اجورا ورواتب لا طائل تحتها ، وبدات تحاول تقليص مجموع الموظفين في هذه الاجهزة وضغط مداخيل هذا المجموع ووقف كل تضخم لاحق فيه .

وكما ان الاساليب القهرية الاقطاعية قد اكتسبت قوة جديدة في الريف ،كذلك فان اساليب الارهاب السياسي والاداري والبوليسي كانت تشارك مشاركة متزايدة في اعطاء المؤسسات طابع الممالك التي تعيث فيها البرجوازية الجديدة دون ان يكبحها كابح من اي نوع .

هكذا اتسعت الفجوة بين الطبقة المسيطرة والجماهير الكادحةسريعبالغالحدة. وهكذا فان البنية الراسمالية التي تكونت في بدايات الستينات والتي تسيطر عليها الدولة ، بدات تظهر عليها اعراض الاستقطاب الطبقي والفوضى الانتاجية ؛ الامر الذي كان « الضباط الاحرار » يحلمون بالقضاء عليه .

ثم ان مجهود التراكم المتسارع الذي بذلته السلطة الناصرية متوهمة انها تستطيع به انشاء قاعدة نمو راسمالي مستقل ، قد شلتهمصالح الطبقة الراسمالية التي اصبحت تتصدرها من الان فصاعدا برجوازية الدولة .

اذن فان قوانين ازمة الطريق الراسمالي المصري قد بدات تظهر من جديد ، يزيد من حدتها اثنان من المعطيات الرئيسية : فمن جهة ، اخذت الجماهيرالشعبية التي عاشت سنوات عدة من نمو اصطناعي ومن ديماغوجية تتمحور على العظمة الوطنية ، تكتشف تدريجيا الصفة الوهمية لكل « ثورة » تقوم دون مشاركة الجماهير الخاصة ، اخذت تكتسب نضجا سياسيا جديدا بالنسبة للوضع ما قبل الناصري ، ومن جهة ثانيةجعلت الطبقة الراسمالية الجديدة تشعر بأن سلطة الدولة وحليفها السوفياتي لا يوفران لها المنعة التي كانت للطبقة المسيطرة القديمة بفضل سلطة الدولة وحليفها البريطاني. فقد كان ضعفها (وشعورها به) كطبقة راسمالية اكبر بكثير ، فكان يقودها الى اقصى الاشكال المحمومة والفاضحة من الاثراء واستغلال السلطة .

تعبر هذه الاشكال عن القلق المتزايد لدى اولئك الذين يستطيعون ان يثروا اليوم ولكنهم لا يضمنون الغد . بدات تبنى البيوت ذات الفخامة الصارخة،وتشترى المنتجات المستوردة من الغرب بأي ثمن كان (باع مخزن « هانو » في يوم واحد اشياء كمالية مستوردة بـ ٢٠٠٠٠ جنيه مصري) ولا يحتاج المرء الى ان يبحث عن مصادر هذا الاثراء : ففضائح اختلاس الاموال والسلع لم تعد تحصى .

والخلاصة ان الفائض الاجتماعي في الاطار الراسمالي المصري الجديد ــ الفائض الذي جاء من الاستغلال الاقتصادي للجماهير الكادحة المصرية من جهة ومن القروض الاجنبية من جهة ثانية (الشرقية والغربية) ــ والذي كان مخصصا للنمو الاقتصادي المتسارع والمركزي ، هذا الفائض قد تملكته بعد الآن الطبقة الراسمالية الجديدة تحت اشكال شخصية داخل قطاع الدولة كما في داخل القطاع الخاص .

كان هذا التملك فوضويا على الصعيد الاجتماعي ولا عقلانيا في اطار مختلف الوحدات الراسمالية في نفس الوقت ، وذلك ان العناصر المكونة لهذه الطبقة لم تكن

تشعر انها في امان ، ولا تملك بصورة اكيدة وسائل الانتاج التي تتولى اعباءها ، فكان اهتمامها بالعمل المنتظم لوسائل الانتاج هذه يتناقص باستمرار .

هذا الموقف بدا جديدا تماما على ازمة الطريق الراسمالي غداة الحرب العالمية الثانية : فلم تحل الفوضى على صعيد المجتمع كله وحسب ولكنها اكتسحت كل وحدة راسمالية تملكتها الدولة اذا اخذت على حدة (وهي ظاهرة لم تعرفها الوحدات الراسمالية التي كانت عائدة للبرجوازية التقليدية اطلاقا) .

صيغ التبعيــة الجديــدة :

نمت صيغ تبعية مصر للاتحاد السوفياتي تدريجيا خلال الستينات . وهي لم تظهر فورا . ولا كانت تشبه الصيغ التي عرفها الشعب المصري حتى ذلك الحين على الصعيد السياسي (جيش احتلال ، سفارة بريطانية) ولا على الصعيد الاقتصادي (المصارف الاجنبية والمقاولون الاجانب) . ولم تكن هذه الصيغ تتضمن خاصة ـ حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ ـ علاقة سيطرة مباشرة ملموسة محسوسة بين ممثلي الاتحاد السوفياتي والشعب المصري .

كيف نستطيع ان نحدد مذ ذاك تبعية مصر الجديدة ؟

يجب ان نوضح بادىء ذي بدء ان الاهداف الامبريالية العائدة للبرجوازية البيرقراطية الروسية في بلاد كمصر ، خلال الحقبة موضوع الحديث ، تختلف في بعض النقاط عن الاهداف الامبريالية الاميركية (هذا الاختلاف هو الذي سيسمح لدعاة الاتحاد السوفياتي في مصر ان يسقطوا حتى فكرة الاهداف الامبريالية السوفياتية) .

يأتي الفارق اولا من كون البرجوازية البيرقراطية الروسية هي طبقة حديثة التكوين ، وان وسائل سيطرتها واستغلالها للشعوب هي وسائل اقل نموا واضعف قدرة بكثير من وسائل البرجوازية الامبريالية الاميركية ، وان شهوتها الراسمالية هي بالتالي اكثر تواضعا من شهوة تلك الاخيرة . وبعبارة اخرى فان المقتضيات الاقتصادية الخالصة ، وتطلبات الربح والربع اللاجل القصير او الطويل هي اقل قسرا لها منها للبرجوازية الاميركية .

ثم ان البرجوازية السوفياتية هي في مرحلة انشاء امبراطورية عالمية في عالم اصبحت الامبراطوريات فيه ، تحت تأثير حركات التحرر الوطني ، في حالة تفكك كامل ، من هنا انه لا يمكن ان يكون لها نفس التطلبات المباشرة التي للبرجوازية الامبريالية الاميركية تجاه الشعوب التي تتوق الى السيطرة عليها ، وهي على العكس تجد لزاما عليها ان تقدم نفسها كصديق لهذه الشعوب اكثر « نزاهة » من الاخرين بكثير .

من جهة ثانية لما كان نشوء هذه البرجوازية وامبراطوريتها يتم انطلاقا من

تفكك الدولة البروليتارية السوفياتية ، وجب ان يتحقق داخل الاطر الايديواوجية الشكلية للماركسية ـ بعد ان تفرغ هذه الاطر من محتواها الثوري(1)دون ان يمنعها ذلك من الاستمرار ، خلال حقبة تركيز بنى السيطرة داخل البلدان الاجنبية ، في فرض سياسة ديماغوجية ذات وجهين .

والواقع ان هذه البرجوازية اذ انطلقت من الماركسية التي لا تزال تتزين بها ، ومن تأثيرالثورة البلشفية الايديولوجي والسياسي ، قد نجحت في الباس اهدافها الامبريالية زي « العون الاشتراكي » .

وهي ، لكي تمتثل ظاهريا للمبادىء الاممية الماركسية ، فيحين كانت تحاول في الواقع خنق النضال الثوري لشعوب هذه البلدان وتدعيم ، نمط راسمالية الدولة لاستغلالهم (من خلال طبقات برجوازية محلية) . كانت تبني سياستها التوسعية ودعاوتها الديماغوجية على تنازلات اقتصادية واسعة تمنحها للبلدان التي تتوق للسيطرة عليها (وهي تنازلات تقدم كوسيلة رئيسية « لتحرير » هذه البلدان) في مقابل علاقات سياسية وعسكرية ومالية وتقنية كانت تنسجها رويدا رويدا .

وبشكل أوضح ، فان الاتحاد السوفياتي سيقدم نفسه على انه حامي الكفاح المعادي للامبريالية عند الشعوب التي يحاول السيطرة عليها . وسيبدأ ، لكي يتدخل في شؤون هذه الشعوب ، بقبول ظاهري لتطلعاتها الوطنية ثم يضلها بعد ذلك ، خارج ارض الكفاح الجماهيري والحرب السياسية العنيفة الطويلة ـ اي يتجه بها الى الارض السلمية والاقتصادية حيث يمكن تسريح الجماهير ،وتستطيع « النخبة » البرجوازية الصغيرة ان تدعم امتيازاتها الراسمالية .

واخيرا فان الصبر الذي كان على البرجوازية الجديدة السوفياتيةان تتحلى به والاحتياطات التي كان عليها أن تتخذها قبل استخدام « معونتها »كوسيلة ضغط سياسي مباشر وظاهر ، كانت ضرورة مطلقة في استراتيجية التوسع الاشتراكي ـ الامبريالي السوفياتي .

والواقع ان النصف الثاني من الخمسينيات الذي ابتدا خلاله تنفيذ هذه الاستراتيجية ، كان حقبة دخلها الاتحادالسوفياتيوهو معزول تماما عن البرجوازيات والبرجوازيات الصغيرة المحلية في البلدان التي تريد البرجوازية الروسية ان تدخل اليها ـ ذلك ان معاداة الشيوعية ومعاداة الاتحاد السوفياتي كانت عندئذ قد ارسيت كمعطيات داخل هذه الطبقات (نتيجة لاوضاعها الطبقية وللحرب الباردة).

كان من المحتم على وجه الاطلاق ان يتم اقناع جميع هذه البرجوازيات بان

---

(1) افرغت بشكل اساسي من مبادىء استلام السلطة بالعنف ـ أي كسر جهاز الدولة الرأسمالي والامبريالي وخلق جهاز دولة ذي طراز جديد ـ من خلال المشاركة المتزايدة للجماهير الشعبية نفسها التي تقودها البروليتاريا في النضال السياسي .

الدخول الامبريالي السوفياتي دخول مطمئن ومفيد لها من جميع النواحي ـ لكي يجري التغلب على مقاومتها . وتلك كانت حقبة « الانفتاح » و « التحضير » لا حقبة « الاقامة المكشوفة » .

اذن فان هدف الاستراتيجية السوفياتية الاساسي لا يمكن ان يكون خلال هذه الحقبة من توسعها ، اقامة علاقات مع هذه البلدان شبيهة بالعلاقات التي تربط الامبريالية الاميركية مثلا بالملكات البترولية العربية او بالجمهوريات العميلة في اميركا اللاتينية ولا تحقيق ارباح فائضة من هذه العلاقات . هذا الهدف لا يمكن ان يكون الا انشاء مناطق نفوذ خارج اوربا تفيد منها البرجوازية البيرقراطية السوفياتية خلال الستينات ارباحا سياسية اولا ثم ارباحا اقتصادية بعدها .

تأتي الارباح السياسية من وجود سلسلة من الدول ـ الزبائن المرتبطة بهذه البرجوازية بعدة عقود واتفاقات وشبكات تبادل تجاري الخ .... مما يعطيها في مواجهة كل واحدة منها تأثيرا وطاقة ضغط غير مباشر تزداد قوتها كلما ازداد عدد هذه البلاد واهميتها ، الامر الذي يزود الاتحاد السوفياتي بقواعد ارتكاز سياسي او ايديولوجي ، وطرق عبور (بحرية وبرية وجوية) ثابتة شيئا ما ، وقواعد توسع ودخول ، انطلاقا من البلدان المفتوحة نحو بلدان اخرى محيطة بها . أخيرا يكسب الاتحاد السوفياتي من ذلك ، في مواجهة الامبريالية الاميركية ، حليفه ومنافسه ، هامش مناورة وابتزاز ومساومة لا يقدر بثمن .

بعبارة واحدة لا يمكن للبرجوازية البيرقراطية الروسية ان تصل الى مرتبة القوة الامبريالية الكبرى دون ان يكون لها مثل مناطق النفوذ هذه .

في هذا المجال شكلت مصر ذخيرة رئيسية في الاستراتيجية الاشتراكية ـ الامبريالية السوفياتية .

هذا ما لا يستطيع كثير من الاشخاص ان يدركوه بوضوح . فهم عندما يطرحون هذا السؤال فقط : هل يسحب الاتحاد السوفياتي من مصر ارباحا امبريالية فائضة ام لا ؟ لا يلتفتون الى الصفات الخاصة بالتوسع السوفياتي خلال الستينيات . فان النظام المصري كان قاعدة الارتكاز الرئيسية لهذا التوسع في العالم العربي وفي افريقيا .

فانطلاقا من تثبيت هذا النظام ودعمه بالرساميل وبالبنى التحتية التقنية (عسكرية ومدنية) التي زود بها لتنمية قاعدته الاقتصادية والعسكرية ، تمكن النفوذ السياسي والعلاقات المالية والتجارية ، اي باختصار التوسع الامبريالي السوفياتي ، من الامتداد بسرعة نحو الغرب (افريقيا الشمالية) والجنوب الغربي (افريقيا السوداء) والشرق (المشرق العربي) والجنوب الشرقي (شبه جزيرة العرب ، خزان البترول الرئيسي في العالم) .

والواقع ان النظام المصري كان قوميا شديد العصبية بالكلام ، ولكنه كان

مدينا اكثر فأكثر بتوطيد اركانه للمعونة السوفياتية الضخمة وكان يشكل بذاته واجهة دعاوة سوفياتية تعلن للعالم « عجائب » العون السوفياتي موضحة « نزاهة» هذا العون ، لان هذا النظام كان « مستقلا تماما في تحركاته السياسية » .

ومع هذا ، وفي خلال هذه الحقبة ذاتها ، كان الاتحاد السوفياتي يجني من توسعه عددا من الفوائد الاقتصادية الخالصة .

كانت الارباح الاقتصادية المباشرة هي تموين الاتحاد السوفياتي بالموادالاولية وتصريف مواد صناعية الى هذه البلدان هي في القسم الاكبر منها متردية القيمة او منتجات استهلاك (صناعية أو زراعية) لم تعد ترضي الطلب الداخلي ـ وقد كان هذا التبادل يتم في الاتجاهين باسعار قريبة من السعر العالمي اي باسعار تخضع للمقتضيات الامبريالية التي تحكم السوق العالمية .

بالاضافة الى ذلك فان عدد البلدان التي تتم معها هذه المبادلات وتنوعها ، هما بذاتهما مزية اقتصادية رئيسية لبنية في مثل تعقيد بنية الاقتصاد السوفياتي الذي بدا يتأثر تأثرا متزايدا بقوانين السوق وفوضى الانتاج : فهي تعطيه هامش مرونة هو في حاجة متزايدة اليها ، يسمح له بالحصول من الخارج على اكثر ما يمكن من السلع المنتجة محليا بكميات غير كافية أو بصورة قليلة المردود وبتصريف اقصى ما يمكن من البضائع التي لا تصرف محليا .

غير ان العلاقات يجب ان تلج من باب القروض السوفياتية الممنوحة للبلدان المذكورة ، والتي تلزم لتموين شراء المواد السوفياتية (غالبا ما تكون مصانع كاملة ينبغي اقامتها وتشغيلها وتكوين الموظفين الفنيين فيها وتدريبهم الخ ...) ثم تسدد مواد اولية من هذه البلدان وعلى أجل طويل (غالبا ما تكون منتوجا تخصص البلد في انتاجه تحت الضغط الامبريالي ويكون تصريفه في غاية الاهمية) .

مثل هذه ابنية من التبادل تديم ارتباط البلدان المذكورة العضوي بالسوق الراسمالية العالمية . فان صيغ علاقات التبعية من جانب واحد التيستربط هذه البلدان بالاتحاد السوفياتي خاصة ، ستتكون تدريجيا انطلاقا من هذه البنية .

واذا كانت هذه هي الاستراتيجية الاشتراكية ـ الامبريالية السوفياتية فكيف طبقت في مصر ؟ وقبل ذلك لماذا أصبحت مصر اسيرة تدريجيا لهذه الاستراتيجية ؟

يقينا انه لم يكن في نية قادة النظام ان يعبروا من التبعية لبريطانيا الى التبعية للسوفياتيين . فقد راينا ان مشاريع هؤلاء القادة كانت تقتضي على العكس ،كسب اكبر هامش ممكن للحركة بين الكتلتين لصالح التنويع الصناعي والتنمية الراسمالية الوطنيــة .

اذن كان تصورهم لهذه المشاريع على انها توصل الى بناء قاعدة تنميــة راسمالية مستقلة داخل السوق العالمية . وما كان لبناء هذه القاعدة ان يتصور الا

بالمكننة وفقا للقواعد الراسمالية وانطلاقا من « العون » المالي والتقني الذي تقدمه البلدان الاجنبية النامية اقتصاديا . اذن فقد كان من المحتم ان يكون أساس هذه التنمية هو تصدير القطن (الذي كان الاقتصاد المصري بكامله قد تكيف معه) على انه قيمة المبادلة الاساسية المقدمة للدائنين الاجانب .

وبعبارة اخرى ، فان اندماج مصر بالسوق الراسمالية العالمية ـ اي تبعيتها العضوية لها ـ سيقوى وان يقطع .

بالرغم من هذا ، فان النظام كان يعتبر هذه السياسة مؤقتة أي محددة بالوقت اللازم لبناء قاعدة « النمو المستقل » ـ . كانت الضمانة التي كان يظنها لنفسه ضد الرغبات الامبريالية في السيطرة على مصر خلال هذا البناء وقبل انتهائه، هي ـ كما رأينا ـ القدرة على التفاوض مع الكتلتين الامبرياليتين معا ، والاتكاء على التنافس بينهما ليحتفظ النظام بحريته في الحركة .

كان في اذهان قادة النظام ان هذه المرحلة تقتضي عشر سنوات او عشرين من التأرجح بين الكتلتين ، ولكنها يجب ان تفضي الى نمو متزايد الاستقلال ، فلا يبقى الا دفع الديون واكمال البناء بعناصر ثانوية ـ ويكون « من ضرب قد ضرب » وتكون مصر قد وضعت الامبرياليين جميعا في جيبها !

مع هذا فمن ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ (التاريخ الذي ابتدا فيه « العون » السوفياتي المدني والعسكري يحيي المشاريع الناصرية) الى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ (حيث بدا هذا العون يصبح حيويا بالنسبة لقاعدة النظام الاقتصادية والعسكرية) انهار هذا « الحلم » . وذلك ان الواقع لم يمتثل له .

ما هي الاسباب الموضوعية لهذا الافلاس ـ وللتبعية المتزايدة من مصر للاتحاد السوفياتي ؟ انها اسباب طبقية ـ اي انها بالذات اسباب من صنف لم يكن قادة النظام مؤهلين في مطلع ممارستهم لفهمه .

رايناهم يواجهون مصالح البرجوازية التقليدية والدول الامبريالية الغربية خلال سنوات حكمهم الاولى . وهم قد ظنوا ابتداء من عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ان صعود برجوازية الدولة ونموها مع تدخل البرجوازية البيرقراطية الروسية في السوق العالمية سيحدثان في معطيات الموقف الموضوعية تغيرا عميقا .

والحال هو أن برجوازية الدولة الجديدة كانت غير مؤهلة كطبقة ، لان تنهض بمهام نمو راسمالي مستقل ولا كانت البرجوازية البيروقراطية الروسية مؤهلة ، كطبقة ، لان تتبنى مثل هذا النمو . فمصالحهما الطبقية كانت تملي عليهما توجيهات اخرى .

حللنا توجهات البرجوازية الروسية . كانت تقوم على تشجيع نموما لراسمالية الدولة يسمح لها ، بالدخول الى مصر وباقي العالم العربي . هذه المصالح لا تبتعد جوهريا عن مصالح الدول الامبريالية الاخرى .

ورأينا من جهة اخرى انه ما ان سيطرت برجوازية الدولة المصرية ، حتى اكتسبت نفس المصالح والصفات الطبقية التي كانت للبرجوازية التقليدية .

وفي نهاية الحقبة المذكورة ، كانت سلطة الدولة تجد نفسها جوهريا في موقف عادت فيه ظواهر انحجاز الطريق الراسمالي الى نفس ما كانت عليه خلال السنوات الاولى .

وطالما كانت التحولات الداخلية والخارجية التي حللناها ، تسمح لهذه السلطة بمعارضة بعض الظواهر المذكورة ، فانها استطاعت ان تبني اوهاما كبرى حول امكانية تجاوز الانحجاز والازمة ذاتها .

وفي منتصف الستينات بدات الاوهام تتساقط واحدا بعد الآخر .

فالنمو الاقتصادي ، والتنوع الصناعي منيا بفشل جعلت نتائجه الاقتصادية والسياسية تزداد خطرا . ونحول الاستقلال الاقتصادي الى تبعية يتزايد الحاحها ويقوى طابعها المباشر تجاه الامدادات السوفياتية .

فلماذا اذن لم تكن برجوازية الدولة ، التي قبضت حديثا على زمام الاقتصاد ، مؤهلة لتحقيق « المشروع الناصري » ؟

راينا ان مصالحها الطبقية لم تترجم نفسها بالتحرر الكامل من السوق الراسمالية العالمية ولا بانهاء التبعية لها وانها لم تكن تقتضي اية عداوة طبقية للدول الامبريالية (منذ اللحظة التي أصبح فيها احتلال الارض بهذا الشكل او ذاك غير ذي موضوع) ، بل على العكس ، كانت تلتمس المساعدات الضخمة من جميع هذه الدول في نفس الوقت لتدعيم النمط الراسمالي لاستغلال الشعب المصري .

ولما كانت المشاريع الناصرية لم تحطم اطار التبعية العضوية للسوق الراسمالية العالمية، فانها ستخضع لقوانين المنافسة والنمو غير المتساوي وسيطرة الاقوى على الضعف، وهي القوانين التي تحكم هذه السوق .

بتعبير ادق فان هذه المشاريع لا يمكنها ان تنمو الا بالمقدار الذي تسمح به المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، من جهة ، ومجمل العلاقات القائمة بين الجهاز الاقتصادي الراسمالي المصري « والمعونة » الخارجية التي ينمو هذا الجهاز انطلاقا منها ، من جهة ثانية .

فبمقدار ما تعطيه المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من اهمية متزايدة للعون الخارجي وبمقدار ما يتزايد الاستناد المباشر من الجهاز الاقتصادي الراسمالي المصري على هذا العون ، يتزايد تحول تبعيته العضوية من تبعية لمجمل السوق العالمية الى تبعية وحيدة الجانب للاتحاد السوفياتي خصوصا .

ومن الزاوية التجارية (اي زاوية المبادلات بين مصر وكل من الكتلتين) فان

الاتحاد السوفياتي سيكتسب بالتدريج دورا ضخما . وفي الواقع فان الميل نحو الاستناد على البلدان الشرقية قد بدا يتأكد منذ سنة ١٩٥٨ بشكل لا يقاوم . وهذه نتيجة موضوعية لكون هذه البلدان هي الوحيدة التي كانت مستعدة اقتصاديا وسياسيا للاستجابة لحاجات التصنيع والتسلح الحديث التي كانت برجوازية الدولة المصرية في طور التكوين تعرب عنها ، في حين ان البلدان الغربية لم توافق عليها الا بعد ان اجبرها السوفيات على ذلك . وعلى صعيد الامدادات العسكرية ، فان البلدان الشرقية قد وضعت خلال سنوات ٥٦ ــ ٥٨ اسس جهاز عسكري لا يمكن أن يكون الا سوفياتيا . هكذا استأثرت البلدان المذكورة لنفسها بهذا المجال.

اما على صعيد الامدادات الصناعية المدنية فان المنافسة بين المعسكرين كانت حقيقية . فانطلاقا من عام ١٩٥٩ لم تعد الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا واليابان هي الوحيدة التي اندفعت لمواجهة التحدي السوفياتي بل ان انجلترا نفسها قد قيدت الى ذلك .

كانت البنى التحتية الصناعية السابقة لعام ١٩٥٨ جميعها غربية من جهة . ومن جهة اخرى كان مجمل القروض المدنية المقدمة من البلدان الغربية (وعلى راسها المانيا الغربية) ، خلال السنوات الأولى من الستينات ، يتجاوز قروض البلدان الشرقيـة .

بالرغم من هذا ، فان المجالات الحاسمة مثل السد العالي ، المصانع الكيماوية (كيما) والحديد والصلب (الذي كان في البداية بشراكة الراسمال الالماني ثم حل محله تدريجيا الراسمال السوفياتي) الخ ... كانت قد اسلمت الى البلدان الشرقية . ومنذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٧ انتهى الاتحاد السوفياتي بان اكتسب ، حتى في المجال المدني ، وزنا ضخما ــ ان في ما يتعلق بالامدادات الصناعيـة او بالامدادات الزراعية الاساسية كالقمح (الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٦ ، والذي سيعود ويقدمه الاتحاد السوفياتي).

والسببان الرئيسيان اللذان جعلا الاتحاد السوفياتي يحصل على هذه المرتبة هما : مجمل الاستعدادات الامبريالية الخاصة بهذا البلد من ناحية وهي الاستعدادات التي حللناها اعلاه والتي كانت توافق المشاريع الناصرية بشكل رائع ، في حين ان الاستعدادات الاميركية كانت اقل موافقة بكثير ، ومن ناحية ثانية ــ وهذا ما كون العنصر الاساسي في افلاس سياسة التأرجح الناصرية بين الكتلتين ــ فان الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا يستطيعون ان يستمروا الى الابد في منافسة البرجوازية السوفياتية بعد ان كانت هذه الاخيرة قد سبقتهم بالشوط الذي رايناه، وخصوصا بعد ان قررت ان تجعل من مصر واجهتها الدعائية .

وستحاول الولايات المتحدة بعد ذلك ان تراهن على قواعد ارتكاز اخرى غير مصر . فهي، وان لم تقطع علاقتها مع مصر ، ستبطىء في سباقها على هذه الارض غير الملائمة (خصوصا وان العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفياتي على الصعيد

العالمي ، ستحدد اشكال منافسة اقل انهاكا لكلا المعسكرين كما سوف نرى في ما بعد) وستحاول ان تقيم بالتدريج شبكة مبنية على قواعد اكثر صلابة ، (العربية السعودية ، تونس ، مراكش ، وخصوصا اسرائيل) محاولة التوصل الى خنق التجربة الناصرية وافلاسها وبالتالي الى اعدام قيمتها كقدوة للبلدان الاخرى ـ اي ، في نهاية التحليل ـ الى تحطيم نفوذ الاتحاد السوفياتي .

منذ منعطف ١٩٥٥ ، اجتازت السياسة الاميركية تجاه مصر المراحل التالية: خلال السنوات القاسية (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨) كانت تتصف بعدم فهم الظاهرات التي بدات تتبلور منذ ظهور الاتحاد السوفياتي على مسرح السوق الراسمالية العالمية. وكنتيجة لذلك ، فان النظام الناصري ـ مثل انظمة وطنية اخرى في اجزاء اخرى من العالم ـ لم يكن يمكن ان يكون بالنسبة الى الولايات المتحدة الا نظاما يجب اما كسبه واما قلبه .

ومنذ ١٩٥٩ اخذت سياسة هذا النظام المعادية للشيوعية تشجع الامريكيين ـ بعد ان راوا فشل محاولة قلبه بالعنف المباشر او بالحصار ـ على ان يحاولوا كسبه من جديد ، وذلك بتشجيع القطاع البرجوازي التقليدي خاصة (والذي يشكل قاعدة النفوذ الغربي) على ان ينمو ويشتد .

غير ان « قرارات » ١٩٦١ والاعتماد الضخم على الاتحاد السوفياتي ، سوف تحدد من ثم خطه عمل اكثر ضيقا : تقديم قروض ، الانتفاع ، بهدوء ، ببعض المجالات التي يثبت انها ذات ربح اكيد ، تنمية النفوذ الاميركي في مصر على الصعيد الاقتصادي ليستطيع الامريكيون الافادة من جميع التناقضات التي كانت تتفجر داخل الطبقة الحاكمة (وحتى في داخل برجوازية الدولة) وبالتالي تسجيل كل النقاط الممكنة ضد الاتحاد السوفياتي .

اخيرا لجأ الاميركيون اعتبارا من سنتي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ الى سياسة تطويق نظامية (سنعود اليها في ما بعد) للنظام الناصري بحيث تركوا الدور الغالب في مصر نفسها للاتحاد السوفياتي .

وبرغم هذا فانه يجب ان نسجل انه خلال هذه المرحلة لم تحاول الولايات المتحدة ان تقطع العلاقات السياسية والاقتصادية التي يمكنها ان تحتفظ بها مع النظام الناصري .

وعلة ذلك هي ان الولايات المتحدة ترى ان النظام المصري يمثل نظام قمع فعال للجماهير الشعبية المصرية ـ وعنصر قمع معاد للشيوعية في عدد من البلدان العربية ـ ان لم يمكن كسبه فلا اقل من استبداله بنظام اكثر طواعية دون ان يؤدي اضعافه بغتة ، الى احداث نهضة شعبية حقيقية او تدعيم قاطع للقبضة السوفياتية على البلاد .

الامر اذن هو استخدام تناقضات النظام لا استرجاع المجال الذي فقده الغرب منذ عام ١٩٥٦ .

وفي اطار الانكماش التدريجي لامكانيات المناورة التي تقدمها المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للنظام الناصري بدات تحاك من جهة ثانية علاقات مباشرة متزايدة المتانة بين الاتحاد السوفياتي وجهاز الدولة الاقتصادي المصري .

وفي البدء ، فان بنية تبعية مصر العضوية للخارج (تصريف القطن) اصبح مركزها الرئيسي والثابت بعد الان هو الاتحاد السوفياتي ، اذ لم يعد ممكنا استبدال الشريك على هذا الصعيد . ففي مقابل العون السوفياتي الضخم تدفع مصر محصول القطن المرتهن لعدة سنوات قادمة .

هكذا نميت زراعة القطن على حساب الحاجة الى الحبوب (وهي حاجة تزيد بسرعة) وخصوصا القمح اساس الغذاء المديني . وتم استيراد ما يعادل نصف حاجات البلاد تقريبا خلال هذه السنوات . وقد كانت الولايات المتحدة تستخدم هذه الوسيلة في الضغط على النظام بادىء الامر ولكن استراتيجيتها في التطويق ما لبثت ان اتضحت خلال سنوات ١٩٦٦ – ١٩٦٧ اذ اوقفت امداداتها من القمح فجأة في حين ان المخزون كان على حافة النفاد .

عندها حل الاتحاد السوفياتي محل الولايات المتحدة مقويا بذلك العلاقة الوحيدة الجانب التي تربطه بمصر .

لماذا لم يمكن – خلال عقد من الجهد المركز – ايقاف قاعدة صناعية متينة على قدميها تستطيع مصر انطلاقا منها ان تفلت تدريجيا من هذه القيود المكبلة ؟ لماذا خلقت المشاريع الناصرية دوامة من التبعية ؟

لان المصالح الطبقية التي تحكم الجهاز الاقتصادي المصري لا تتجانس مع سياسة الجهود المركزة والمستمرة الضرورية لخلق قاعدة اقتصادية مستقلة . لان برجوازية الدولة المصرية لم تكن لها – شأن البرجوازية التقليدية – صفة الطبقة المؤهلة لتنظيم نفسها جماعيا ، ولايقاظ حماس الجماهير الكادحة الجماعي ، في الوقت نفسه ، بغية تحقيق هذه السياسة .

فالرساميل المقدمة من التراكم الراسمالي الداخلي او على الاخص من البرجوازية الروسية لم يمكن وضعها بانتظام في خدمة جهد التصنيع ، بل ان البرجوازية المصرية على العكس من ذلك سوف تستحوذ عليها افراديا بصورة متزايدة لتسحبها خارج شبكة الانتاج المنسقة – وخصوصا خارج شبكة الصناعة الاساسية .

هكذا فان اعادة الانتاج الراسمالي الواسع والمخطط مركزيا ، سوف تشل بسرعة .

فضلا عن ذلك فان الجهاز الانتاجي سوف يتفكك تدريجيا ، ينخره انعدام الفاعلية لسببين : اولا لان الجماهير المنتجة لم تكن معنية بالجهد التصنيعي الراسمالي

لا بل سوف تتعلم استخدام « حقوقها » التي منحتها في يوليو لتقاوم تسريع الوتائر وتشديد الانضباط وضغوط القادة .

ثانيا ، لان قادة الاقتصاد كانوا معنيين بتكديس ثرواتهم الشخصية خارج المراقبة والملاحقات المركزية وقلقين على مستقبلهم الفردي وبالتالي كانوا عاجزين عن ان يفرضوا على العمال انضباطا راسماليا مطلقا ، كانوا عاجزين عن تحقيق درجة دنيا من الانتاجية الراسمالية في اطار جهاز الدولة الاقتصادي .

مذ ذاك بدا دين مصر للاتحاد السوفياتي يتحول الى علاقة تبعية مالية اذ ليس فقط لم تدفع الديون الاولى ، بل ان الثروات الشخصية في برجوازية الدولة ، وما يلزم عن ذلك من فوضى وتبذير وتخريب زادت في الدين الخارجي في نفس الوقت الذي اخذت تشكل فيه ضغطا متزايدا على القدرة الشرائية الحقيقية لدى الطبقات الكادحة .

وفي الوضع الدولي الذي وصفنا لم يكن امام سلطة الدولة من تلجأ اليه لحل مشاكلها غير الاتحاد السوفياتي ، وهي مشاكل تنبع عن فوضى الانتاج ثم تستعصي على الحل اكثر فأكثر (مواضع اختناق في الاقتصاد ندرة في السلع ناتجة عن التخزين غير المشروع للمنتجات الاستهلاكية والمواد الاولية وقطع الغيار الضرورية للانتاج عجز الميزانية الدائم نتيجة لان قادة مختلف قطاعات الدولة البيرقراطية ينفقون الاموال العامة بصورة لا مراقبة عليها الخ ...)

اذن فان السياق الذي عرفته مصر مع الخديوي اسماعيل في علاقته بانجلترا ـ التبعية المتزايدة انطلاقا من الدين الخارجي ـ قد بدأ يتضح مع عبدالناصر في علاقته مع الاتحاد السوفياتي ، وحل السد العالي محل قناة السويس كرمز للاستدانة .

وفي الواقع فان البرجوازية الروسية استطاعت عندها ان تمارس ضغوطها الاولى على البرجوازية المصرية .

استندت هذه الضغوط الى حجج معروفة لا تناقش : لما كان الاقتصاد المصري رازحا تحت دين ضخم فان مصالح الشعب السوفياتي تقتضي تدخل الاختصاصيين السوفياتيين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الاكثر اهمية على ان يكون لنصائحهم وتفضيلاتهم وزن خاص بطبيعة الحال .

وسنبذل جهدنا تحت العنوان التالي اعطاء تقدير بالارقام ، للعلاقات المالية والتجارية المعقودة بين الدولة المصرية والدولة السوفياتية .

ولكن يجب ان نلح الان على وجه خاص ، غالبا ما يتغاضى عنه ، من وجوه التبعية المصرية ، هو الوجه الفني .

فالعون الفني الخارجي ليس علاقة تبعية في ذاته . ولكنه يمكن ان يصير

كذلك في اطار معين . وقد صار كذلك في حالة مصر .

نستطيع ان نقول انه في حدود السنتين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ كانت الصناعةالحديثة المصرية والجيش المصري يتبعان لجهاز فني تابع خارج مصر ، متركز في بلد اجنبي واحد ـ وكانت مصر لا تستطيع السيطرة عليه ولا انتاج مثيل له .

ولو ان الطبقة الموجودة في الحكم في مصر كانت طبقة جديرة بتنظيم جهد الامة الجماعي المنتج ، لكانت هذه التبعية مؤقتة . ففي هذه الحالة يكون تملك الشعب المصري للنظام الفني السوفياتي (اي تمثله الابداعي) قابلا للتحقيق خلال عقد او عقدين .

ومن جهة ثانية فانه لا يمكن ان يكون بامكان هذه التبعية الفنية حتى خلال هذا العقد ، ان تعمل كاداة ضغط خارجي . اذ يكون بامكان الشعب المصري المتحد المعبأ ان يقاوم مثل هذه الضغوط . اي انه يتخلى عن هذه التبعية اذا لزم الامر (ولو اقتضى ذلك تضحيات ضخمة) .

يعود بنا هذا الى الشرط الرئيسي الاستقلال ـ وهو القدرة على مقاومة مختلف الضغوط الخارجية والى القاعدة الطبقية الوحيدة التي يمكنها ان تجعل مثل هذا الاستقلال ممكنا ـ وهي تنظيم الجهد الجماعي الخلاق للجماهير.
اذن فان الاستقلال يقتضي ان تعتمد جماهير البلاد على نفسها ، ان تنمي طاقاتها الانتاجية الخاصة ، ان تستند الى التراكم الداخلي والموارد الوطنية . وذلك هو سبيل تفتحها الخلاق والسبيل الذي يحميها ضد كل اشكالالتبعية. وفي الواقع فانه عندما نتوقف عن الاعتماد على انفسنا في الاساس فذلك لاننا نعتمد في الاساس على آخرين .

من هنا ، لا يكون على القروض والديون الاجنبية وحدها ، ان تشكل مجرد وسيلة ثانوية تكميلية لدفع هذا النمو وحسب ، (وسيلة يجب ان تكون لنا القدرة على التخلي عنها اذا ما هددت الاستقلال الكامل) بل ان العون الفني الخارجي نفسه يجب ان يبقى محدودا ، وبدون هذا يصير الى ايادي الطبقة الاجنبية التي « تقدمه » كوسيلة ضغط .

وفي حالة النظام الناصري ، فان تملك مصر لنظام فني تستند اليه ماكان له ان يتحقق الا في مهل طويلة جدا ـ ذلك ان مجمل النمو الاقتصادي كان كما راينا واقعا تحت الحجز ـ .

ذلك ان امكانية السيطرة على الوسائل التقنية السوفياتية التي تقوم عليها الصناعة المصرية والجيش المصري ـ اي امكانية تخلي مصر عن التدخل السوفياتي بالفنيين والمنظمين والبراءات الفنية وقطع الغيار الخ ... ـ يستلزم بالضرورة قفزة كيفية لطاقتها الاقتصادية الاجمالية . بدونهذا تصبحاسيرة الجهازالاقتصادي الفني الضخم الذي اقامته على ارضها والذي ليس ثمة من هو اهل للسيطرة عليه

الا البرجوازية الروسية .

هذه النقطة حرية بوقفة خاصة . فالفن الصناعي والعسكري السوفياتي هو ثمرة عقود عدة من النمو المتسارع . وعندما اقامت مصر نموها على هذا الفن فانها قامت بما هو اكثر من « استيراد » بعض الآلات . فهي قد باتت تابعة مذ ذاك لما يمدها الاتحاد السوفياتي به من مئات الوف القطع الخاصة (التي لا صناعة كبرى بدونها) والتي لا يمكن ان تكون ملك مصر الخاص قبل مرور زمان طويل ، وذلك لان انتاجها واعادة انتاجها يتطلب حيازة بنية تحتية اكثر تقدما من حيث الكيف مما هي عليه في مصر . وانه ليوجد الوف وعشرات الالاف من العناصر المحددة التي لا تستطيع الة ولا مصنع ان يعمل بدونها .

من جهة ثانية فان القاعدة الفنية تتضمن اشكالا خاصة لتنظيم الانتاج فنيا ـ وليس اساليب صناعة السلعة وحسب ـ . فاذا كان بالامكان ، على مستوى مصنع او عدة مصانع ونتيجة لجهد تعليمي مركز ، جعل الملاكات المحلية قادرة على امتلاك اشكال التنظيم هذه (يعاونها عدد من الفنيين الاجانب ، بعد القيام بالتدريب الضروري) ، فان ذلك يختلف تماما عندما يتعلق الامر بتشغيل عدة مئات من المصانع تشكل في ما بينها مجموعا حيويا بالنسبة للبلاد . عندها يكون المطلوب هو اكتساب الكفاءة الشاملة ، العلمية والتكنولوجية ، للسيطرة على مجمل وسائل الانتاج هذه (بحيث يمكن تأمين هذا التشغيل بدون تبعية لدولة اخرى) .
وعندما يكون منهاج التشغيل هذا ، هو منهاج بلد كالاتحاد السوفياتي، يتكيء الاقتصاد المصري اليه بدون ان يستطيع تمثله (طالما انه لا يصطحب قاعدة اقتصادية اكثر تعقيدا من حيث الكيف) ، فان « استقلال » النمو المصري لا يعود الا كلمة سخيفة .

وهي اكثر سخفا لان التبعية الفنية تشمل المجال العسكري ايضا . فتجانس الاساليب الفنية في هذا المجال هو اشد ضرورة منه في المجال الاخر . فلا يمكن تجهيز جيش كبير بمواد عسكرية مستحضرة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة معا ، ذلك ان مختلف الاسلحة (المشاة ، المدرعات ، المدفعية الخ ...) ومختلف مستويات التسلح (من اخف الاسلحة الى اثقلها) تتكامل . فالامر هنا يتعلق بمنهاج تسليح يرتبط بالضرورة به منهاج تنظيم اساليب تكتيكية . تستطيع البحرية او الطيران ان يكون لها استقلال نسبي بالنسبة للجيش البري . لكنه لا بد لهذا الاخير من حيازة بنية فنية متماسكة .

والجيش المصري منظم ومشكل ومجهز بكامله من الاتحاد السوفياتي فاذا ما احتاج لاستبدال بعض الاسلحة او تجديد بعضها او الحصول على اخرى بصورة مستعجلة (كما حدث بعد حزيران ١٩٦٧) فانه لا يكون امامه الا وسيلتان . صنعها في مصر نفسها وفقا للاسلوب السوفياتي او طلبها من الاتحاد السوفياتي . من وجهة النظر هذه فانه لا يستطيع ان يلجأ الى الولايات المتحدة مثلا .

ومن ثم فانه بمقدار ما ينبغي لهذا الجيش ان يحل مشاكل تشغيل مثل هــذا الجهاز ، او تكوين ملاكات قيادية او فنية على جميع المستويات ، فانه لا يستطيع ان يلجأ الا الى الاتحاد السوفياتي .

هكذا فان النفوذ السوفياتي على القاعدة الفنية لركيزتي النظام الناصري : الصناعة والجيش قد اصبح بهذا المعنى صاحب الغلبة .

كيف لنا اخيرا ان نعرف علاقة البلدين على المستوى السياسي حيث تحدد مجمل الخيوط التي نسجها الاتحــاد السوفياتي مع مصر علاقة التبعية الشاملــة المحسوسة لهذا الاخير ؟

فلنعد القول منذ البداية ، انه لا يجب البحث عن مركز سيطرة سوفياتيــة داخل مصر . فالسفارة السوفياتية في القاهرة تستشار اكثر فاكثر ، ولكنها لا تلعب دور السفارة البريطانية قبل ١٩٥٢ .

ذلك ان السيطرة الجديدة تمارس من الخارج ووفق اشكال ضمنية (ولكنها ليس اقل اثرا) . وبهذا الشرط سوف تجر السلطة المصرية الى قبولها ــ ولكنها سوف نفقد بعد ذلك كل وسيلة لدفعها .

وتشتمل هذه الاشكال الضمنية على كون تبعية مصر العضوية تجاه السوق الراسمالية العالمية ، سوف تأخذ صفة وحيدة الجانب تجاه الاتحاد السوفيــاتي وعلى كون العلاقات الممتازة التي اقيمت سوف تشمل على قطاعات حاسمة بالنسبة النظام وسوف تستقر الى اجل طويل .

ولا بد من التوقف عند هذا المرور من التبعية العضوية المتعددة الجوانب الى التبعية الوحيدة الجانب .

لقد راينا حتى الان كيف تم هذا الانتقال من مرحلة من مراحل تدعيم النظام الناصري الى اخرى ، لكنه لا بد ان ندرك عند هذه النقط من التحليل وبصــورة تاليفية منطقة الداخل . بعبارة اخرى ، يجب ان ندرك لماذا كان محتما على تطلعات طبقة « النخبة » البرجوازية الصغيرة هذه ان تنتهي الى الارتباط بمثل هــــذه الروابط مع الاتحاد السوفياتي دون سواه . لماذا لم يكن يمكن للعبة التأرجح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ان تؤدي الى سيطرة برجوازية الدولة ، الا اذا عكست عمليا ، وبصورة مستقلة عن الوعي والارادة الذاتية للطاقم الحــاكم ، الى سياق الدوران في فلك الاتحاد السوفياتي .

خلال مرحلة المنافسة بين القوتين ، كان الاتحاد السوفياتي يلعب الـــدور الاساسي في اتجاه مصالح « النخبة » الصاعدة في حين ان الولايات المتحدة لم تلعب الا دورا موازنا تحت اشكال مختلفة تذهب من الحصار الاقتصادي حتى التطويق السياسي مرورا با « لعون » قمحا او قروضا .

لكن تحول « النخبة » البرجوازية الصغيرة الى برجوازية الدولة المسيطرة اقتضى لدور الاتحاد السوفياتي الرئيسي ان يتغلب في هذا السياق على دور الموازنة الذي تلعبه الولايات المتحدة ، فبدون هذا ماكان « للنخبة » ان تصل الى غاية صعودها .

فتبعيتها للاتحاد السوفياتي، كانت مرتهنة موضوعيا بكون المصالح الاستراتيجية للبرجوازية السوفياتية الاشتراكية . الامبريالية ، مطابقة لتطلعاتها الطبقية .
اذن فان دور الاتحاد السوفياتي في التغييرات التي طرات على مصر كان حاسما ــ ليس فقط من حيث حجم الرساميل والعون الفني الممنوح لبرجوازية الدولة ، وانما وبشكل اساسي من واقع ان مجرد وجوده ــ كقوة امبرياليةجديدة قد غير المعطيات السياسية والاقتصادية للامبريالية الاميركية ، حتى لقد قادها الى المشاركة في حدود معينة في التدعيم المؤقت للنظام .

تبرز هذه الظاهرة بوضوح متزايد من حقبة من حقب صعود « النخبة » البرجوازية الصغيرة الى اخرى . ففي ما يتعلق بتسليح الجيش ، كان ظاهرا منذ سنتي ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ان الغرب لا يتابع عملية المنافسة وانما بجلوا عن الارض لصالح الاتحاد السوفياتي .

ومن تأميم القناة الى العدوان الثلاثي ، حاولت الولايات المتحدة ان تسحب الكستناء من النار بأن تدفع الانجليز والفرنسيين الى الاعتدال وهي تمارس ضغطا مستمرا على الحكم المصري على امل الوصول الى حل يبدو للجميع وكأنه تراجع .
في المقابل حاول الاتحاد السوفياتي وفقا لخطة طويلة النفس ان يرفع معنويات الحكم الناصري ، ان يجعله يظهر تحت نور العظمة ويؤمن له نصرا مشهودا على الانجليز والفرنسيين .

وكما راينا ، فان الربح الذي جنته السلطة الناصرية من بضعة الشهور هذه، هو بالضبط ، هذه السمعة المعادية للامبريالية التي ستشكل رصيدها السياسي الاساسي . مثل هذه السمعة لا يمكن للولايات المتحدة ان تمنحها للسلطةالناصرية. اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كان من الضروري ان تكتسبها هذه السلطة .
وخلال سنوات ٥٧ ــ ١٩٥٨ المتميزة بالحصار الغربي ، ماكان للنظام ان يستمر في انطلاقته الا لان الاتحاد السوفياتي كان يضخم الحصار ويعرض عليه المال والسلاح والسلع المفقودة ذات الضرورة القصوى . انطلاقا من هذا الموقف ستتصل الولايات المتحدة والمانيا الغربية وسائر الاقمار الاخرى الدائرة في الفلك الاميركي ، عام ١٩٥٩ الى ان تعرض بدورها قروضا ومواد ثقيلة .

ثم ان السياسة المصرية دخلت بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ في تناقضات مع نظام قاسم في العراق وبعدها مع النظام الانفصالي في سوريا . ولما كان الاتحاد السوفياتي يحاول ان يزرع نفسه في البلدان الثلاثة معا ، لم يكن بامكانه قبول وجهة نظر مصر ضد هؤلاء . عند ذاك حاول هذا الاخير عدة مرات ، لكن بدون

طائل ، ان يقيم علاقات اكثر انسجاما مع الولايات المتحدة .

وبين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ قاده سياق التفكك الاقتصادي وضعف النظام الى ان يعتمد اكثر فأكثر على الاتحاد السوفياتي ، وكان هذا الاخير قلقا من الضعف المذكور الذي يؤدي الى اعادة النظر في محاولة وجوده في الشرق الاوسط ، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تراهن على هذا الضعف بالذات .

والخلاصة انه لكي تتمكن برجوازية الدولة من السيطرة على قيادة البلاد كان ينبغي لمصر ان تنفتح على النفوذ المتعاظم للاتحاد السوفياتي ، لكن برجوازية الدولة بدات انطلاقا من اللحظة نفسها بمحاربة هذا النفوذ . وبدات تلاحظ ان مصر لم تعد حرة في تحركاتها .

وكما ان الفريق الناصري ، حامل اوهام « النخبة » البرجوازية الصغيرة عام ١٩٥٢ كان يظن ان في وسعه جر البرجوازية التقليدية على طريق التصنيع ، كذلك فان برجوازية الدولة المنبثقة عن هذه النخبة ، والتي وصلت الى السلطات الاقتصادية كافة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، جعلت تحلم بعد ان حكمت بوقف التقدم السوفياتي وفتح ابواب مصر للغرب .

وهي لم تخطىء الطريق فحسب ، بل ان مصر في حزيران ١٩٦٧ وجدت نفسها في موقف تبعية كامل تجاه الاتحاد السوفياتي على الصعيدين العسكري والاقتصادي وذلك بعد ان وضعت الولايات المتحدة نفسها في موضع المعتدي ، عبر اسرائيل ، فتركت بذلك للاتحاد السوفياتي وللدول الدائرة في فلكه احتكار الوجود الاجنبي في مصر . وسوف يظهر الوجود المباشر « للمستشارين » السوفياتيين في المراكز القيادية داخل البلاد للمرة الاولى .

هكذا كانت تتكون تبعية مصر الجديدة تجاه بلد اجنبي . فبعد عشر سنوات من كسر السيطرة البريطانية بدات مصر بالخضوع للسيطرة السوفياتية .

حصاد النظام الناصري الاقتصادي (١) :

(١) الاحصاءات الاقتصادية حول الحقبة الناصرية وخصوصا ابتداء من ١٩٦٠ ـ هي قليلة وغير جديرة بالتصديق في نفس الوقت . وليس ذلك من قبيل الصدفة ـ فالتفكك الاقتصادي هو من الشمول بحيث يصعب تحليله من جهة ، ومن الجهة الاخرى تريد السلطات الرسمية تمويهه . ولهذا فان السلطات كانت تعتبر اكثر الارقام ذات الدلالة خلال السنوات الاخيرة . « اسرارا » لا يجوز نشرها . والارقام التي يأخذ بها هذا القسم مستقاة في معظمها من الدراسات التالية ـ ب. هانزن و ج .أ. مرزوق ـ النمو والسياسة الاقتصادية في ج.ع.م. (مصر) ـ جورج كردوش ج.ع.م. في النمو ـ باتريك أوبريان : الثورة في نظام مصر الاقتصادي ـ محمد محمود الامام : تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بالعربية) ، حسن رياض ـ مصر الناصرية ، وكذلك دراسات اخرى مختلفة وخصوصا حازم الببلاوي، جمال امين ، سمير امين (مقالات في « مصر المعاصرة » وفي « تغير نمط التمويل في نمو مصر الاقتصادي من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧) ، واخيرا رينيه ديمون .

ما هو الحصاد الاقتصادي لهذا النظام ، في ظل الشروط المذكورة ؟

خلال الخمسينات لم تكن السياسة الاقتصادية ونزعات التطور الاقتصادى الرئيسية ، تظهر اي انقطاع جوهري مع السياسة والنزعات التي ميزت النظام الملكي . فليس ما يستحق الاشارة غير الاصلاح الزراعي الاول بالرغم من انه لا يمثل - على الصعيد الاقتصادي - الا تغيرا نسبيا في النزعات التي اشرنا اليها في القسم الاول من هذا الكتاب .

هذا الاستمرار يترجم واقعا اساسيا هو انه حتى ١٩٦٠ - ١٩٦١ لم يحدث تغير حاسم داخل الطبقة المسيطرة محليا ، فليس غير المرتبة العليا من كبار الملاكين العقاريين قد ضربت في الريف ، في حين ان برجوازية الدولة الآخذة في التكون كانت تمثل الى حينها قسما صغيرا من هذه الطبقة المسيطرة من وجهة النظر الاقتصادية.

لم يغير الاصلاح الزراعي العلاقات الطبقية الاساسية في الريف . وموقف الجماهير الواسعة ذات الطابع البروليتاري لم يتغير . لكن نسبة صغار الملاكين داخل البرجوازية الصغيرة الريفية ، زادت بالمقارنة مع نسبة المستأجرين الصغار - فثمة قسم من الاراضي المأخوذة من كبار الملاكين قد بيعت لهم . ولقياس حدود هذه التغيرات يجب ان نوضح ان القانون - الذي يحدد الملكية الكبرى بـ ٢٠٠ فدان (و ٣٠٠ للملاكين الذين لهم ولد واحد على الاقل) - لم يمس الا ٦٪ من الاراضي الزراعية . ولووزعت هذه الـ ٦٪ بكاملها الى قطع من خمس فدادين ، اذن لأتاحت، على احسن تقدير ، تحويل نصف الـ ١٧٠٫٠٠٠ عائلة من المستأجرين الصغار الى ملاكين صغار . والحال هو انه لم يوزع الا قسم من هذه الـ ٦٪ . اما الباقي فقد اصبح ملك الدولة التي بدات تستدعي الى هذه الاراضي يدا عاملة مأجورة تحت نفس الشروط التي يفرضها الملاكون الكبار . اما موظفو الدولة المكلفون بادارة هذه الاراضي فهم يعدون بين اوائل العناصر من برجوازية الدولة الجديدة ، واسرع هذه العناصر الى عقد صلات مع الطبقة المسيطرة في الريف .

لكن هذا الاصلاح الزراعي الاول - الذي وسع السوق الداخليـــة بتدعيمه لاساس الملكية الصغير ، وحرر هذه السوق ، من فوق ، من ابرز العقبات ، بتحطيمه النفوذ والسلطات الواسعة العائدة لحوالي ٢٨٠ عائلة كبرى ، لصالح البرجوازية المتوسطة الريفية بالدرجة الاولى - وخصوصا العناصر الراسمالية والبعيدة الهمة منهـــا .

لهذا شكل هؤلاء ، ولفترة طويلة ، القواعد الاكثر تأييدا للنظام الناصري في الريف . وهكذا فان اصلاح ١٩٥٢ الزراعي هو العامل الوحيد الذي ظهر الى حيز الواقع من عوامل تسريع الانتقال الى الراسمالية خلال الخمسينات . رغم ذلك ظل هذا العامل محصورا اساسا في الريف لان العلاقات الطبقية الداخلية لم تكن تسمح بالنقل القسري للفائض الريفي نحو الصناعة ، ولان كبار الملاكين الذين صودر قسم من اراضيهم لن يوجهوا رساميلهم نحو الصناعة .

غير ان تغيرات اكثر عمقا جدت في بداية الستينات .

فلقد فرض الاصلاح الزراعي الثاني ـ وهو الذي يعد بين « قوانين يوليو » ـ تحديدا جديدا للملكية في الريف (سقط الحد الاعلى للملكية الى ١٠٠ فدان) وفرض كذلك تحديدا كاملا تقريبا للمساحات التي يملكها كبار الملاكين والقابلة للتأجير قطعا صغيرة ـ وهذا ما سيشجع استخدام الايدي العاملة المأجورة .

هكذا بلغت المساحة الكاملة للاراضي المصادرة من كبار الملاكين والمباعة قطعا صغيرة ، ١٠٪ تقريبا من الاراضي الزراعية . ان ٣٠٠٫٠٠٠ عائلة في اقصى حد يمكنها ان تستفيد من البيع ـ في حين ان مصر تضم حوالي ٣ ملايين عائلة بلا ارض . وكتتمة لهذه الاجراءا ت ، ولكن بعدها ببضعة اشهر ، اممت الممتلكات الاجنبية كلها .

واعتبارا من ١٩٦١ شمل التنظيم التعاوني الذي كان الى ذلك الحين خاصا اساسا بالمستفيدين من الاصلاح الزراعي الاول ، جميع المستثمرين ـ الكبار والصغار ، المالكين والمستأجرين ـ . اما التعاونيات فقد اصبح يديرها جهاز من الموظفين والاداريين « المنتخبين » وكانت تسيطر عليها في الواقع البرجوازية الريفية المتوسطة . هذه الاخيرة كانت تمثل في كل قرية بواحد ـ او اثنين على الاكثر ـ من الفلاحين الاغنياء الذين تشغل عائلتهم المراكز الادارية المحلية الرئيسية . وكانت تملك في ذات الوقت ، النفوذ السياسي والوسائل الاقتصادية ، لفرض وصايتها على الارياف . وحتى كبار الملاكين القدامى المشلولين سياسيا والمحتفظين برغم هذا، باراض ، تزيد غالبا على اراضي الفلاحين الاغنياء ، كان عليهم ان يشتركوا في التعاونيات للتعبير عن مصالحهم في وضع كانت الدولة المركزية تحاول ان تنظم فيه النشاطات الاقتصادية الريفية ، بشدة متزايدة ، متوسلة في ذلك اجهزتها المحلية .

الخلاصة ان البنية الراسمالية في الريف قد دعمت نسبيا اعتبارا من ١٩٥٢ ، ثم دعمت بعد هذا، ـ بل انها نظمت ايضا بشكل اكثر وضوحا ـ اعتبارا من ١٩٦١، اي في اللحظة التي اصبحت فيها برجوازية الدولة مسيطرة ، وجعلت تحاول ، لبضع سنوات قصار ، ان تنسق النمو الوطني .

وتشير الارقام الرسمية المتعلقة بالانتاج الزراعي الى زيادة ٢٨٪ من ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ ، و ١٥٪ من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ (مقابل الـ ٣٠٫٠٪ التي توقعتها الخطة الخمسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) غير ان هذا يبدو اعتباطيا اذا ما اخذنا بعض نقاط الارتكاز الاخرى التي هي اقل شمولا ، لكنها تميل بوضوح لتكذيب الارقام .
فالانتاج القطني هو المؤشر الاحسن ايماء الى النزعات الحقيقية للانتاج الزراعي . هذه النزعات يمكن تقديرها بمقارنة رقم الانتاج في مطلع هذا القرن مع رقم الانتاج اثناء سنوات النظام الاخيرة . تتمثل المقارنة المذكورة في ما يلي :

١٩١٣ = حوالي ٨ ملايين قنطار .

١٩٦٦ ــ ١٩٦٨ = اقل من تسع ملايين قنطار .

اذن فان الانتاج قد ظل ، في المدى الطويل ، راكدا .

غير ان زيادة استيراد القمح تنبىء بشكل مباشر عن طاقة الانتاج على تلبية حاجات البلاد . هذه الزيادة تكاد لا تصدق . فقد انتقلت الاستيرادات من ١٥٠٠٠ طن سنة ١٩٥٥ الى ٣٠٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦ واخيرا الى ٣٠٠٠ر٠٠٠ طن سنة ١٩٦٧ .

اذن فان استيراد القمح من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ قد تضاعف عشر مرات . هذا يعني ان انتاج الحبوب لم يعرف في الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة الا تقدما محدودا جدا .

والخلاصة اننا نستطيع القول ان معدل النمو الحقيقي في الانتاج الزراعي لم يستطع ان يتجاوز ٢٪ .

اما في ما يتعلق بسرعة العطب البنيوية في الانتاج الزراعي ، فانها موجودة كلها في هذا الرقم = في ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ اصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريبا لصادرات القطن . اذن فان بنية الانتاج الزراعي تسمح لنا ، بعد خمسة عشر سنة من الناصرية ، ان نعوض ، ليس الا ، حاجاتنا الغذائية الحيوية بمحصولنا الرئيسي المعد للتصدير . فاين هو مجال الطفرة « الصناعية » ؟

عليه فان « انجازات » النظام الزراعية ، ليست متخلفة كما وكيفا عن انجازات اقتصاد اشتراكي (كالصين) فحسب ، ولكنها متخلفة كثيرا ايضا عن انجازات اقتصاد راسمالي (كاليابان) وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة . والمردودات الزراعية المصرية هي ادنى بكثير مما يمكن ان تكون عليه حتى في اطار الاستثمار الرأسمالي (١) .

وتكثيف الزراعة ، والعقلنة الراسمالية ، يرزحان اساسا في قيود سياسة السلطة اللاعقلانية (محاولات ري الصحراء في « مديرية التحرير » او في « الوادي الجديد » التي انتهت بالفشل لانها لا تهتم بحماس العمال وتستند على مسؤولين فاسدين لا يفكرون بغير الاثراء) ، يضاف الى هذه القيود ، على صعيد اعم ، عدم استقرار الطبقة المسيطرة الشامل (الناتج عن التباعد بين المصالح الفردية ونمو الانتاج) من هنا تبذير الماء وخصوصا من قبل الفلاحين الاغنياء ، وتنظيف الاقنية غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لمالكين مرتبطين بالمسؤولين عن « التعاونيات » ، واختلاس هؤلاء المسؤولين انفسهم للاسمدة والمبيدات مما يؤدي الى كوارث حقيقية كتلك التي انتهت بانهيار انتاج القطن سنة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ .

(١) هذا ما يفهم مثلا من رأي رينيه ديمون في مقال له نشر في « Politique Etrangère » عدد ٢٦٣ عام ١٩٦٨ .

اما النمو الراسمالي الصناعي ، فلم يبدا عمليا الا في عام ١٩٦١ ليعود الى حالة الركود في حوالي عامي ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ .

ذلك ان الجهود المبذولة من قبل الهيآت الرسمية (المجلس الدائم للانتاج ، مصلحة البترول ـ المصرف الصناعي ثم ، اعتبارا من ١٩٥٦ المؤسسة الاقتصادية). كانت قليلة الاهمية . فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من ١٣٪ من النا نج الوطني عام ١٩٥٢ الى ١٦٪ عام ١٩٦٠ ، وكانت حصة التوظيفات العامة التي امنت اساسا هذه الزيادة ، قد صارت من ١٢٪ الى ٣٥٪ . مع هذا ، فان استمرار السياسة الاقتصادية منخرط في مجمل البنى الاقتصادية نمط الادارة الى مشاركة راسمالية الدولة والراسمال الخاص الكبير المصري والاجنبي .

ان زيادة التوظيفات في هذا الاطار ، تستند اساسا الى العون الخارجي وخصوصا الغربي . والواقع كما قلنا ، ان التوفير الخاص المحلي يرفض سياسة التصنيع فيبلغ به الامر الى توظيف ٥٠ مليون جنيه مصري سنويا في الانشاءات الاسكانية ، ناقلا المضاربة من الميدان العقاري الى الميدان الاسكاني . اما « العون الخارجي » فلم يكسب وزنا في مصر الا خلال هذا العقد : لقد كان مجهولا عمليا تحت النظام القديم ، الذي ظل يكتفي بتشجيع الرساميل الاجنبية الخاصة . وكان ذلك العون يومها يتلخص ببضعة ملايين من الجنيهات المصرية في السنة (بمعدل ١٠ ملايين) موزعة على فائض زراعي تقدمه الولايات المتحدة من جهة ، وعلى سلع تجهيز ، من جهة اخرى ، يقدم ثلثيها الامبرياليون الغربيون وخصوصا الالمان الغربيون (كروب مثلا) ويقدم الاتحاد السوفياتي وبقية دول اوربا الشرقية الباقي (اقل من ثلث حجم المساعدات التي تلقتها مصر من ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠) .

لذلك فان ميزانية الدولة لم تكن تستطيع اذ ذاك ان تساهم بصورة ذات معنى في تمويل المشاريع الصناعية الكبرى ــ فجهاز الدولة البيروقراطي الضخم ، والموروث من النظام السابق ، قد نما وتدعم اعتبارا من ١٩٥٢ بشكل منتظم (وخصوصا في المجالات القمعية) ، وكان يبتلع الجانب الرئيسي من الميزانية . لا بل انه يبدو ان مساهمة الدولة في المشاريع الصناعية قد تدنت ، بحيث لم تستطع اطلاقا ان تتجاوز هذا الرقم المتواضع جدا = ١٥ مليون جنيه مصري بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ . وجاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ في الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة ، فارتفعت حينها الى ٣٥ مليونا .

اذن منذ قام النظام ، كان التمويل العام يستعين بالتضخم ــ الذي كان معدل حجمه السنوي ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ = ٣٠ مليون جنيه . وكان هذا التضخم مصحوبا بعجز في ميزان المدفوعات يبلغ حوالي ٣٠ الى ٣٥ مليون جنيه في السنة ــ امكن حصره بفضل ارصدة مصر الخارجية (الديون السترلينية التي تراكمت خلال الحرب الثانية) .

هذا النوع من بنية النمو هو انموذج لواقع الاستعمار الجديد ، شبيه في

جوهره لمثيليه في الهند او في جمهوريات اميركا اللاتينية التي عرفت نوعا من النمو الراسمالي التبعي . ونتائجه ابعد النتائج عن ان تكون مشهودة . فمعدل النمو الحقيقي خلال هذه الحقبة هو حتما اقل من ٤٪ في السنة .

اعتبارا من منعطف ١٩٦٠ – ١٩٦١ « ستقبل » الدعاوة الرسمية والتحريفية هذه الوقائع – لتعلن اثر ذلك ان « اجراءات يوليو » تشكل تغيرا بنيويا جذريا يسمح بتجاوزها .

ونحن قد راينا ماذا تمثل ، هذه الاجراءات المتخذة اذ ذاك من حيث اثرها على البنية الطبقية . فآثارها على السياق الاقتصادي ، يجب قياسها خصوصا بالنسبة الى « خطط التنمية » المزعومة – ذلك ان الدولة سيطرت مذ ذاك سيطرة قاطعة ، على الرافعات الحاسمة في الاقتصاد وجعلت تدعي لنفسها رسم طريق المستقبل وفقا للاولويات الاعتباطية التي تعينها السلطة .

والخطة الخمسية التي اعدت بهذه الذهنية ، كانت تقترح معدل نمو يرتفع الى ٧٪ . بل انها تتخطى ذلك فتجعل هدفها التمويل المحلي الكامل للنمو ابتداء من ١٩٦٥ . وقد بلغ الامر ببيروقراطيي الخطة الى حد جعلهم يحلمون بتحقيق فائض قدره ٤٠ مليون جنيه في الميزان الخارجي ، عند حلول هذا التاريخ . وكانوا ينوون ان يجعلوا من مصر بدورها « دولة كبرى » صغيرة قادرة على دعم و « معونة » زبائن عرب وافارقة من الدول التي تشاكلها .

اذن كان المخططون يتوقعون ، على الورق ايقاف الاستيراد اولا (الامر الذي يتناقض مع نمو برجوازية الدولة ومع تكالبها المتزايد على الاستهلاك الفاخر)، ثم زيادة في الصادرات ثانيا وخصوصا الى الدول – الزبائن الجديدة في العالم العربي وافريقيا ، واخيرا تقشفا اداريا ، ستظهر السنوات التالية طابعه الوهمي دون ابطاء .

والوقائع بعيدة عن هذه المشاريع الى حد يجعلنا نميل ، بعد انكشاف الامر ، الى الاعتقاد اننا امام مهزلة هائلة . ونحن لا نستطيع تفسيرها الا بفهم الشروط التاريخية التي وضعت هذه الخطة خلالها – نزوع سلطة الدولة الى ارادية متسلطة ابوية ، استقلال قرارات السلطة النسبي ، عن الحالة الذهنية الحقيقية للطبقة المسيطرة ، جهل المشاكل الملموسة العائدة لعمل نمط الانتاج الراسمالي .

فالحال ، انه نتيجة « للتقشف الاداري » سنشاهد زيادة مذهلة في النفقات العامة – من ٥٠٠ مليون في ١٩٦٠ الى ١٢٠٠ مليون في ١٩٦٦ . وسوف يضاعف عدد الموظفين مرتين ونصف ! اما العجز العام الذي سببه هذا النمو فقد تحول من اقل من ٧٠ مليونا الى ٣٥٠ مليونا . والاسباب الرئيسية لهذا العجز هي ، من جهة ، التوسع الدائم في النفقات العسكرية والأمن ، ومن جهة ثانية التبذير الافرادي الفوضوي للثروة الوطنية ..

في مثل هذه الشروط لم يزل اللجوء الى التمويل الخارجي ، بل تضاعف عشر سنوات .

وانتقلت « المعونة » الخارجية من ١٠ ملايين تقريبا خلال السنوات السابقة الى اكثر من ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٤ .

واعتبارا من ٩٦١ ، اصبح الاتحاد السوفياتي والبلدان الشرقية الاخرى هو الذي يقدم الجانب الاساسي في هذه المعونة (اكثر من ثلثي الحجم الكلي) اما الباقي فتقدمه الولايات المتحدة بشكل خاص ، على شكل فائض زراعي .

عليه فان الدين الخارجي سيزيد الى حد ان يصبح عشية العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ غير محتمل اطلاقا ــ حوالي ٥٠٠ مليون (اي ما يعادل صادرات سنتين).

والتضخم المفتوح هو اشد نتائج هذه السياسة وضوحا : ففوضى الانتاج واضطراب الاسعار ومخاتلة المؤسسات كلها نتيجة « خطط الاستقرار » المتتالية التي اعلنها القادة .

اما الاستيرادات التي كان يفترض ان تتوقف وفقا للخطة فقد انتقلت من ٢٥٠ مليونا الى ٤٠٠ مليون جنيه . فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد ، وهذا ما بشكل محضر فشل للنظام ــ لان سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية ان تحقق اكتفاء البلد الذاتي من المنتجات المصنوعة .

كذلك فان كميات القمح التي يجب ان تستورد زادت تحت تأثير حالة من المجاعة مستورة . واللجوء الى التضخم المالي قد تجاوز بعد الان ٧٥ مليون جنيه في السنة . فاصبح ارفع ثلاث مرات مما كان عليه عشية انطلاق الخطة .

وبعد ان صيغت الموجودات الاسترليني اعتبارا من ١٩٦٣ واصبح اللجوء الى المنافسة بين الشرق والغرب للحصول على قروض سهلة اكثر عسرا ، بات على الجماهير الشعبية ان تدفع الحساب . ازدادت الاسعار ٣٠٪ خلال سنتين ، مبطلة بذلك تماما اجراءات يوليو في ما يتعلق بقدرة العمال الشرائية (كتوزيع ١٠٪ من ارباح المؤسسات الصافية على الهيئة العاملة) .

اما الخطة الثانية التي نظر اليها في البداية على انها مرحلة ثانية من النمو المقرر لكامل العقد فهي لن تستطيع ان تدخل حيز التنفيذ لان المرحلة الاولى كانت فشلا اعترفت السلطات به ضمنيا منذ ١٩٦٤ . هكذا عرضت السلطات ان تمدد على سبع سنوات صيغة مختصرة للانجازات التي كان الوعد سابقا ان تتم في خمس سنوات . ثم تركت هذه الخطة لصالح خطة ثلاثية خالية من الادعاءات الضخمة . كان يجب التحرك ضد خطر الفوضى فتركت المشاريع التي كانت لا تزال في بدايتها ، وتم تركيز الجهود على تشغيل القطاعات الصناعية الواقفة على قدميها ، واستوردت منتجات استهلاك صناعية وزراعية .

في ظل هذه الشروط ، لم يكن النظام يستطيع حتى ان يعطي بداية حل لمشكلة اليد العاملة الفائضة . لذلك فان البطالة قد زادت .

على الورق ، كان يجب ان يزيد التشغيل الصناعي ، ٢٠٠٫٠٠٠ وظيفة خلال الخطة . وكذلك الامر في الاستخدام في التجارة والخدمات والادارة .

والحقيقة انه بينما كان عدد السكان الذكور القادرين على العمل ، يزيد حوالي ٥٠٠٫٠٠٠ شخص من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ لم تستطع الخطة ان تقدم اكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ وظيفة . وكان ثمن هذا . تضخما في الموظفين سبق ان تحدثنا عنه .
في ما يخص سنوات « الانماء » الذي تولته الدولة لا نعرف اي تحليل دقيق لمعدل النمو ، ونفهم لماذا . بالرغم من هذا فان اقتصاديين موالين للنظام يقدمون رقم ٥ر٤٪ بالنسبة لافضل السنوات . اما المعدل الحقيقي فقد ظل يقينا دون الـ ٤٪ .

ولعل في وسعنا القول ، اذا ما وضعنا في الحسبان درجة التفكك التي وصل اليها الجهاز الاقتصادي عشية عدوان حزيران ، انه كان هناك تراجع على هذا الصعيد . فقبل ان يكون مشروع « الضباط الأحرار » فشلا مخجلا في ساحة المعركة، فانه كان فشلا حاسما على الصعيد الاقتصادي .

الاطار العالمي الجديد :

على ان البنية الجديدة للطبقة المسيطرة ـ والتناقضات التي تنبع عنها ـ جعلت تتأكد ضمن اطار عالمي جديد سيزيد من حدتها .

فقد دخلت العلاقات بين البرجوازيتين الاميركية والسوفياتية في مرحلة جديدة. بعد المواجهة المباشرة بينهما حول كوبا في نهاية ١٩٦٢ وتراجع خروتشوف امام تهديدات كينيدي ، سارت الدولتان الامبرياليتان نحو اتفاق ـ كان مضمرا بادىء الامر ثم بدا يخرج الى العلن شيئا فشيئا ـ يقضي بان تجري المنافسة بينهما على اقتسام مناطق السيطرة والنفوذ ، على ارض اخرى غير ارض المواجهة المباشرة . فهذه المواجهات تحرك شعوب العالم اجمع بصورة خطيرة جدا وتبلور بسرعة المشاعر الثورية عند الجماهير الواسعة ضد اشكال السيطرة كافة .

والواقع انه اذا كان يمكن لهذه الصراعات ، ان تقسم الشعوب في الوقت الحاضر الى فئتين ملتفتين حول هاتين البرجوازيتين ، فانها (اي الصراعات) تهدد في المدى البعيد بان تكشف قناع هاتين البرجوازيتين امام جميع الشعوب . هذه الشعوب ستصل بسرعة الى طرح السؤال : لاجل من نقاتل ؟ لاجل مصالح من نغامر نحن باخطار حرب عالمية جديدة ؟

فالخطر الاساسي الذي يهدد البرجوازيتين الرئيسيتين في العالم لم يكن ـ كما ادعت كلاهما ـ خطر حرب تسبب خسائر « انسانية » هائلة لكلا المعسكرين، وانما كان قبل كل شيء خوفهما من ان تفلت من عقالهما شعوب العالم التي تكتشف خلال فترات العاصفة ، النوايا الدفينة للمسؤولين عن حرب غير عادلة .

والحال انه ، لا البرجوازية الاميركية ولا ، بعد الان ، البرجوازية السوفياتية، عادت تدافع عن مصالح تقدمية او تحتمل ان تقذف بنفسها في حرب عادلة . فحرب من اجل اقتسام العالم تقوم في شروط اصبحت الجماهير الشعبية الواسعة فيها افضل وعيا ، من حيث الكيف لمصالحها ولقوتها مما كانت خلال فترة الحربين الاوليين ، حرب ستشمل كل شعوب العالم هذه المرة (نتيجة الطاقة الجديدة التدميرية) ، مثل هذه الحرب تعري ، وبسرعة ، الدوافع الانانية التي تحرك البرجوازيتين .

اذن فليس « الشعور الانساني » المشترك هو الذي حدد في نهاية التحليل هذه الصيغة الجديدة من « علاقات التعايش والتنافس السلمي » بين البرجوازيتين. ولكنه ادراكهما ان الحرب غير العادلة ، الحرب بين الامبرياليين ستحكم عليهما سريعا امام اعين جميع الشعوب . كان يجب اذن ان تظل المنافسة بينهما (لكي لا تستحيل الى اعادة نظر متسارعة في سلطتهما) على ارض الضغوط الاقتصادية والاعيب النفوذ الدبلوماسي او ان تبقى ــ في ابعد الاحوال ــ مواجهة محلية غير مباشرة ترافقها محاولة استخدام التناقضات الطبقية في هذه المنطقة او تلك لمصالح كل منهما في مساوماته السياسية .

كان ينبغي خاصة تقليص هامش الحركة السياسية التي يفيد منها القادة الوطنيون لبلدان مثل مصر واندونيسيا وغانا الخ . . ، والانتهاء بالغاء هذا الهامش، لان البلدان المذكورة هزت بدون ثورة شعبية سيطرة الدول الامبريالية المنهارة (انجلترا ، فرنسا ، هولندا الخ . .) (١) ، بعد أن كانت هذه الدول تفيد فائدة كبرى من موقف المنافسة المفتوحة بين القوتين اللتين حلتا محلهما أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي الواقع فان هذا الهامش من الحركة كان يصطحب خطرا كامنا هو ان تصل هاتان القوتان الى مواجهة مباشرة كمواجهة الكاريبي من جهة ، كما يصطحب من جهة ثانية خسائر فادحة ، اقتصادية محضة لمجرد وجود المنافسة الحادة التي تمارسها الواحدة في وجه الاخرى .

ولقد توصلت البرجوازيتان الاميركية والسوفياتية ، وفقا لمبدا الاقتسام الاحتكاري ، الى اقامة قواعد مشتركة للعب ، من مصلحة كليهما احترامها . واولى هذه القواعد ، هي الاعتراف المتبادل بمناطق سيطرة خاصة ، وبعدم المواجهة في هذه المناطق الا بوسائل « لا تهدد السلام العالمي » (وسائل تمضي من تدعيم الفئات

---

(١) أن التعليل المذكور لا يعني بلدانا مثل فيتنام ولاوس وتايلاند حيث تقوم عمليا حرب شعبية . اذ في الحالة لا يسيطر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كليا على الموقف ، بل لا يسيطران اطلاقا عليه .

في هذه الحالة تكون الدولتان اما عاجزتين عن لجم الوعي الثوري للجماهير واستقامة قادتها ، واما مجبرتين ، لكي تحاولا السيطرة على الوضع (كما في فيتنام) . على المشاركة في المواجهة بقدر قليل او كثير من المباشرة ــ مع تحديد الحدود التي يسعيان الى عدم تخطيطها ــ .

الضاغطة او الطبقات الاجتماعية الحليفة ، الى انقلابات لا مغامرة بصراع جماهيري فيهـــا .) .

واهم نتائج هذا الموقف ، هو التضييق الهائل من هامش التحرك الخارجي المصري الناصري وتضييق امكانية الاستفادة من المعسكرين معا ، مع التمجيـــد الديماغوجي « للاستقلال الوطني » تجاه المعسكرين معا .

وقد اصبح هذا الموقف ملموسا بالضبط في المرحلة التي جلست فيها برجوازية الدولة المصرية نهائيا في الحكم واخذت من سلطة الدولة قسما كبيرا من وســائـــل مبادرتها السياسية والاقتصادية ، وحين اصبحت « معونة » البرجوازية الاشتراكية والامبريالية الروسية تشغل مكانا ضخما في مصر .

اذن فان جميع العوامل الاساسية اللازمة للنظام في ديماغوجيته السياسية وحيويته الاقتصادية قد انتزعت من يديه في آن واحد .

هكذا فان قدرته على التحرك الهجومي على الصعيد السياسي الدولي ، سوف تنحسر تدريجيا وستتقلص مبادرته اكثر فاكثر ، الى ردود دفاعية ، الى تحركات بائسة تجاه سياسة الولايات المتحدة وحلفائها (المبادرة بزيادة القوات المصرية في اليمن امام الالتزام السعودي الى جانب الملكيين ، المبادرة بالدعوة الى مؤتمر القمة العربي الاول ، امام خطر تحويل مياه الاردن ، المبادرة بقطع العلاقات مع المانيـــا الغربية بعد ارسال الاسلحة الثقيلة الى اسرائيل ، واخيرا المبادرة باقفال مضائق تيران بعد التهديدات الاسرائيلية ضد سوريا) .

جميع هذه المحاولات ستنتهي الى الفشل ــ لان السلطة المصرية ستتراجع مجبرة من الولايات المتحدة (او احد حلفائها او اقمارها) ، في حين ان وسائلهـــا الخاصة لاتخاذ المبادرة المناسبة قد باتت تعوزها بعد الان .

والواقع ان السياسة المصرية الخارجية ستتحول ، اكثر فاكثر ، الى مجرد تلق لآثار المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

وسيحاول الاتحاد السوفياتي ببساطة ان يدعم ويقوي نظاما اصبح يشكل من الان فصاعدا قاعدة نفوذه الرئيسية خارج اوربا .

اما الولايات المتحدة وحلفاؤها فسيحاولون من جهتهم الكسب التدريجي للارض التي خسروها في مصر منذ عامي ١٩٥٥ ــ ٥٦ ، مستندين الى التطلعات الجديدة لبرجوازية الدولة ، وتشجيع ميولها نحو ليبرالية الاقتصاد ومضاعفـة العقود مع الغـــرب .

فالقضية اساسا بالنسبة لهم ، هي ممارسة مختلف الضغوط الرامية الى اضعاف السلطة امام برجوازية الدولة مع تجنب خلق مواقف سياسية دراميـة تسمح للسلطة بلعب دور البطل الوطني فتدعم بالتالي طاقتها على التحرك السياسي.

الا ان تركيز السلطات بين يدي السلطة التنفيذية ، كان يحد من قدرة الولايات المتحدة وحليفاتها على التباحث مع عناصر من برجوازية الدولة دون المرور بالسلطة التنفيذية . وهذا هو السبب في ان احدى النقاط الرئيسية في المواجهة بين الطبقة المسيطرة وسلطة الدولة ـ وبين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من خلالهما ـ ستكون توسيع الاستقلال الذي تملكه مختلف قطاعات برجوازية الدولة عن سلطة الدولـــة ...

غير انه اذا كانت البرجوازية الاميركية وحلفاؤها متأخرين في مصر بالذات ، بالنسبة للبرجوازية الروسية نتيجة للعلاقات التي سبقت دراستها ، بين السلطة ومجمل برجوازية الدولة ، فانهم كانوا متقدمين بالمقابل على منافسيهم الشرقيين في باقي العالم العربي (١) . لذا حاولوا انطلاقا من مواقع قوتهم في البلدان المنتجـة للنفط خصوصا ، ان يضيقوا الخناق على النظام الناصري ثم دخلت دولة اسرائيل بدورها ، حينما حلت اللحظة المناسبة ، في اطار هذه الاستراتيجية ـ واخذت فيها الدور الرئيسي المباشر ـ .

اذن ، يجب ان نفهم تماما ان الاستراتيجية الاميريكية سياسة تهدف الى مد منطقة نفوذ الولايات المتحدة الى اوسع مدى ممكن ، دون مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي ، وتهدف الى الحفاظ ، خاصة ، على المراكز الاستراتيجية الرئيسية مثل القواعد وطرق المرور والحقول البترولية في شبه الجزيرة العربية . وكانت السياسة الناصرية تستطيع ان تهدد هذه المراكز ـ بمقدار ما كانت الطاقة السياسية والعسكرية والاقتصادية العائدة للبرجوازية الروسية تستطيع الاستناد الى اثـر الناصرية وسمعتها في العالم العربي ، لتشكل قوة منافسة (وليس نتيجة لمجـرد وجود النظام المصري في المنطقة ، كما اعتقد بعض الدعاة البسطاء ـ فليست لهـذا النظام المعادي للشعب ، اية طاقة مستقلة على تحدي الامبريالية الامريكية في العالم العربـي).

هكذا فان النظام المصري ، اثناء الحقبة التي يدرسها هذا الفصل ، سيجـد النظام العربي الذي اختارته الولايات المتحدة كركيزة لاستراتيجيتها ـ المملكة العربية السعودية ـ وقد بدأ يقف ضده علانية شيئا فشيئا . فعبر هذه الدولة دار في الواقع نزاع مباشر على النفوذ في البلدان العربية بين الأمبريالية الأمريكية والأمبريالية

---

(١) ينبغي لنا الا نهمل « المعونة » الامركية كصيغة ضغط مباشرة على النظام الناصري . غير انه يجب الا نبالغ فيها ايضا ـ ذلك انه اعتبارا من سنوات ٦٥ ـ ٦٦ ستتوقف هذه المعونة عن ان تكون حاسمة في أي نطاق كان . وستستمر الولايات المتحدة بتقديم القمح بكميات كبيرة ـ قروضا بادىء الامر ثم نقدا ـ حتى نهاية ١٩٦٦ . ولكنها عندما ستوقف امداداتها هذه بغتة ، فان الاتحاد السوفياتـي سيحل محلها . اذن ، فقد كانت تستطيع على هذا الصعيد ، ان تعتمد على رغبة سلطة الدولـــة المصرية بألا ترتبط بالاتحاد السوفياتي من كل النواحي ـ ولكنها لم تعد تشكل قوة ضغط اقتصادي حاسمـــة .

السوفياتية الجديدة المستندة الى النظام المصري .

تم ذلك خاصة في حرب اليمن التي غاص النظام الناصري فيها على مهل .

فالانقلاب الجمهوري الذي حدث في ايلول ١٩٦٢ في اليمن ، لم تكن له قواعد طبقية متينة ـ اذ كان يرتكز على المثقفين والضباط الوطنيين . وهذا ما ادى بقسم واسع من الطبقة الحاكمة اليمنية (وهي ذات بنى اقطاعية وقبلية معا) الى التحلق حول الملكية اليمنية لقلب النظام الجمهوري .

غير ان ما ظهر في البداية ، على انه صراع داخلي ، اراد القادة المصريون حسمه بسهولة نسبية ، لصالح الجمهورية (ليربحوا قاعدة استراتيجية ونفوذا وتأثيرا عظيمين في شبه الجزيرة كلها ، وملايين الافدنة من الارض الخصبة الخ ...) ـ تحول الى مواجهة بين النظام الناصري والمملكة العربية السعودية (التي ستاخذ جانب الملكيين) وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من خلال البلدين العربيين.

على ان هذه الحرب كانت حائزة ـ خصوصا اثناء الحقبة الاولى ـ على رضى قسم واسع من الضباط القياديين ، في الجيش المصري ، اذ وجدوا فيها مجال عمل واسع ، وامكانات لتكديس الثروات ، والقيام بجميع انواع التجارة الممنوعة . فضلا عن هذا ، وجد الضباط الشباب فيها وسيلة لتقاضي رواتب نادرة الارتفاع دون كبير مخاطرة . كان الشاطر من يذهب الى اليمن ويمكث فيها اطول مدة ممكنة .

بيد ان حرب اليمن اخذت تحدث شيئا فشيئا نزيفا هائلا في الموارد المالية ، وخسارة بشرية لا يستهان بها ، وانزعاجا متزايد الوضوح بين اوسع الجماهير المصرية ـ التي كانت تدفع ، بشرا وضرائب اهم تكاليف الحرب ـ . اخيرا فان سمعة النظام الناصري في العالم العربي وتأثيره فيه بدأ ينالهما الاذى .

في هذا كله وجدت برجوازية الدولة (باستثناء البرجوازية العسكرية ، التي كانت لها مصاحة خاصة في مواصلة الحرب) ارضا مؤاتية جدا للضغط على السلطة . فقد كانت في وضع يسمح لها باظهار لا عقلانية سياسة النظام المعادية للغرب وارتفاع كلفتها .

والامر الاهم هو ان برجوازية الدولة وجدت في ذلك سلاحا سياسيا تستطيع استغلاله : هذا السلاح هو غضب الجماهير الشعبية المتزايد والذي بدأ يتمحور حول حرب اليمن ـ كما لو كانت هذه اصل الفوضى الاقتصادية ـ وهو الغضب الذي بدا ينخر نفوذ السلطة (اذ كانت الحرب تعتبر « حربها » ، قررت القيام بها لاسباب تتعلق بهيبتها ، غريبة عن مصالح الشعب واهتماماته) .

اخيرا قررت اسرائيل خلال هذه الحقبة نفسها ، القيام بهجمتها الجديدة . فاسرائيل بعد ان اضعفتها تناقضاتها السياسية والاقتصادية الرئيسية (انتهاء التعويضات الالمانية ، توقف حركة الهجرة ، التراخي السريع للانضباط والوحدة

الداخلية بين سكان الدولة) بدات تحاول حلها وفقا للخطة الوحيدة الممكنة ـ القيام بهجمة ضد العرب . وقد ابتدا المشروع بتحويل مياه الاردن ـ بالاتفاق مع الولايات المتحدة ، التي اعتبرت الهجمة صيغة ضغط اضافية على مصر وسوريا ، بشرط الا تكون عسكرية (لان الشروط الدولية والعربية لم تكن تسمع بذلك بعد) .

عندها اخذت التناقضات تزداد حدة داخل الجامعة العربية ـ وداخل الطبقة المسيطرة المصرية كانعكاس لذلك (فقد جعلت السلطة الناصرية تحاول اخذ مبادرات استعراضية ولكنها شكلية ، وجعل قسم من برجوازية الدولة العسكرية يدعو متعللا بالموقف ، الى عمل عسكري يجعل لها اليد العليا في شؤون الدولة . اما برجوازية الدولة المسيطرة على القطاع الاقتصادي فقد كانت على العكس من ذلك ، تتعلل بالموقف لتبشر بتقارب سريع مع الامبرياليين الامريكيين القادرين وحدهم على حمايتها من اسرائيل) .

في نفس الوقت جعلت التناقضات بين الطبقة المسيطرة الجديدة المصرية والجماهير الشعبية تزداد حدة هي الأخرى .

التناقضات الجديدة بين الجماهير الشعبية والطبقة المسيطرة :

مع تسلم برجوازية الدولة النهائي للسلطة الاقتصادية بدا الاستقرار النسبي لنمط الانتاج الراسمالي يتلاشى .

ففي هذا الوضع . الذي بدات السلطة فيه تفضح عجزها المتعاظم عن السيطرة على المشاكل الداخلية والخارجية اخذت وسائلها السياسية والايديولوجية لتجميد الصراع الطبقي تضعف ـ وبدات نقمة الجماهير الشعبية تقوى قليلا قليلا .

ثم ان الصراع الطبقي في الريف اشتد في جانب البرجوازية الصغيرة الكادحة في البداية (صغار الملاكين وصغار المستأجرين) فانصب على هؤلاء جهد طبقة الفلاحين الاغنياء (بما في ذلك كبار الملاكين سابقا) لان خنق البرجوازية الصغيرة والقضاء على مواردها يعود على تلك الطبقة باكبر الفوائد .

فعندما لا يطرد الفلاح الصغير من ارضه (في الحالات التي يتدبر الملاكون السابقون والسلطات القمعية والمتآمرون معهم في الجهاز القضائي امر نزع ملكية « شرعيا ») فانه ، في اطار التعاونية (التي يلزم بالانتساب اليها) او ربما في اطار جهاز « التسويق التعاوني » (الذي ينظم التسويق لانتاج عدة مئات من الافدنة) ، يقع فريسة « القادة الاداريين » و « الخبراء الزراعيين » ، وبعض الفلاحين المحتالين الذين تدبروا امر تعيينهم أو انتخابهم مسؤولين « اداريين » ، والذين يجنون من مراكزهم الممتازة اقصى حد من النفوذ والارباح .

واذا شاء الملاك الصغير ان يحصل على قرض من مصارف الدولة او ان يحصل على بذار او اسمدة (غالبا ما يخزنها الفلاحون الاغنياء ، انفسهم) او اذا شاء ان

يحصل على المياه (لا مياه المطر بل مياه النيل التي ينبغي ان تصل عبر جهاز الري) وهي خاضعة للسلطات الرسمية ولسلطات كبار الملاكين السابقين ، فان عليه ان يخضع للشروط المفروضة من قبل الذين يمسكون بالسلطة الحقيقية وبوسائل التمويل ، وهي شروط غير مشروعة في جملتها .

اما صغار المستاجرين ، في ظل شروط المنافسة على استئجار الارض ، التي تؤدي الى خلق سوق سوداء على نطاق واسع ، فهم غالبا ما يضطرون لرجاء الملاكين ان يؤجروهم قطع ارض بسعر ارفع من السعر القانوني (تصل الى حد ضعف السعر احيانا) .

اخيرا ، فان الجميع يتعرضون لاقصى حالات النهب في سوق الاستهلاك اليومي ، التي تسيطر عليها في كل قرية فئة صغيرة من التجار والرسميين المحليين تستفيد من ظرف استحالة الانتقال على غالبية الفلاحين ـ وهذا ما يجعل الحائزين على السلع الضرورية (الشاي ، السكر ، التبغ ، الخ ...) في وضع السيطرة على السوق ـ .

على جميع هذه المستويات شكلت « المكتسبات على الورق » العائدة للفلاحين ، ومنها التشريع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعطيهم حقوقا شكلية ، والذي يحدد المسؤوليات في القطاع التعاوني ، والذي ينظم الاسعار في السوق ، شكلت لفترة من الزمن وسيلة لتوجيه تمردات الفلاحين الى المجاري الشرعية ـ وفقا للخط القائل بالنضال لايصال حقوقهم الى القمة بانتظار ان تفصل الدولة الحكم لصالحهم ضد « المغتصبين » .

ولكن بمقدار ما كانت طريقة الفلاحين الاغنياء تأخذ مبادرات معادية للشعب متزايدة الجموح (حول بعض كبار الملاكين السابقين بيوتهم الى معسكرات اعتقال حقيقية) بدات الاوهام المتعلقة بالدولة ـ الحكم تتبدد . وقد كان ذلك يعبر عن نفسه بالشعور العميق المتزايد الذي لا يطاق باننا « دون حماية » حتى عندما نملك جبلا من « من الحقوق الشكلية » .

هكذا جعل شعار « الحلول الذاتية » التي يجب العثور عليها محليا دون انتظار « حلول من فوق » يزداد انتشارا وهو شعار لا يخرج من الاطار الشرعي ولكنه مع هذا ذو دلالة . من ذلك ، ان فكرة الاتحاد والاتفاق والدفاع عن النفس بين صغار الفلاحين ضد الخوة والمظالم قد بدات تنمو في بعض الاماكن . وبدأ يشار الى العقبات والاخصام والاعداء على انهم كذلك (لم يعد الامر مقتصر على كبار الملاكين السابقين والفلاحين الاغنياء وحدهم ، بل تعداهم الى الموظفين الحكوميين و « المسؤولين » اي الى البرجوازية الجديدة) .

كذلك بدات فكرة الاستناد الى قدرات الفلاحين الخاصة على العمل ، وفكرة السعي نحو الوصول لا الى الحقوق وحدها بل الى فرض احترامها ايضا ، بدات تتحدد في عدة مناطق ـ وخصوصا في مصر السفلى ـ وبدات تتشكل ، حول مدن

كدمياط ودسوق وكفر الشيخ ودمنهور ، فئات من صغار الملاكين او المستاجرين للاحتجاج ضد القرارات الرسمية ولمقاومة تصرفات الذين طردوهم من الاراضي التي يعملون عليها . وارتجلت هذه الفئات اشكال عمل وتحريك مثل الاضراب العام عن الطعام ومسيرات الاحتجاج .

كل هذه الاعمال قمعت بعنف — ولكن في وضع بات القمع فيه ، يولد الغضب والنضال ضد القمع . وغالبا ما كان هذا الغضب يتركز على قوى الشرطة . وفي اول مرة ظهر فيها الى وضح النهار اتساع الحقد الشعبي وقدرته الجديدة على العنف — في دمياط ١٩٦٥ — اضطرت السلطات الى تطبيق القانون العرفي في المدينة وضواحيها .

فقد اطلق احد ضباط الشرطة النار على صياد ، فانتشر الخبر مثل وميض البرق وتوجهت تظاهرة ضخمة الى مقر الشرطة للتعبير عن الاحتجاج . فكان ان استقبلت باطلاق النار . وكان جوابها صاعقا زرع الدهشة والرعب في الجانب الرسمي : فقد قلبت السيارات والشاحنات لاقامة المتاريس ، ورد المتظاهرون على الشرطة بان رجموها بما وقعت عليه ايديهم من قذائف .

وجاء بعض المسؤولين على وجه السرعة من القاهرة . فشتموا وعوملوا اشر معاملة وضربت تحت اعينهم بعض المباني الرسمية — وهي رموز النظام — كما رجمت تعاونيات الاستهلاك وهي مخازن غذاء تديرها الدولة وتشكل رمزا للمحسوبية والسوق السوداء .

ولاول مرة منذ زمن بعيد ، كان طلاب المدارس الثانوية موجودين جنبا الى جنب مع فلاحي الضواحي والعمال والصناع والعاطلين عن العمل .

غير ان هذه الانطلاقة للكفاح الشعبي ضد الجهاز القمعي سوف تعزل عن باقي اجزاء البلاد باجراءات استبدادية .

وفي هذا الاطار فان جماعة الاخوان المسلمين ، التي استردت قواها ببطء وكانت التنظيم غير الرسمي الوحيد الذي يتوجه الى الجماهير البرجوازية الصغيرة ، ويعرض عليها افقا جديدا ، قد حققت تقدما سريعا .

فالاخوان المسلمون حين واجهوا الشكاوى الشعبية الجديدة من الفساد العام بروح الاسلام المطهرة وحين قدموا بناهم التنظيمية الفاعلة لتلبي حاجات النقمة الشعبية اكتسبوا من جديد قاعدة جماهيرية حقيقية .

وقد توصل بعض الاجهزة الناصرية (اواسط ١٩٦٥) لاحباط مؤامرة كان هذا التنظيم يعدها للتنفيذ (وتبدأ باغتيال جميع قادة النظام وشل البلاد بنسف عدد من الجسور والمباني الاستراتيجية والمؤسسات الصناعية) . وهكذا اناخ القمع من جديد على الجماعة — ترافقه حملة دعاوية ضخمة توضح الوجه التخريبي

لمشاريعها . لكن الجماهير ــ الفلاحية بشكل خاص ــ لم تكن برغم هذا مؤيدة للنظام في هذا القمــع .

ففي القرى والاحياء الشعبية ، حيث اوقف الاخوان (بعشرات الالوف في الاسابيع الاولى) كان العطف الشعبي غالبا ما يتجه اليهم . وفي حالات عدة كـان الناس هم الذين يخبئون الاخوان الهاربين .

اخيرا ، فانه في بعض القرى التي اقيمت فيها قواعد حقيقية للمنظمة (خصوصا في الواسطة) هبت بعض العائلات الفلاحية لنجدة الاخوان المسلمين المدافعين عن انفسهم ضد قوى الشرطة التي جاءت لترقيفهم .

لم يحدث قمع الجماعة الاثر التخويفي المطلوب. فقد تلقيت احكام الاعدام المعلنة بحق زعماء الاخوان المسلمين بالاستنكار .كان موقف عدم التعاطف تجاه قمع ١٩٥٤ يكرر نفسه .

في عام ١٩٦٦ كانت قرية كمشيش (في المنوفية بمصر السفلى) مسرحا لصراع انموذجي علمت به البلاد كلها .

ففلاحو هذه القرية الذين يخضعون تقليديا معفئة من القرى الاخرى لنير ــ من النوع الاقطاعي ــ تفرضه عليهم عائلة من كبار الملاكين تدعى عائلة الفقي (كانت تملك في ١٩٥٢ ميليشيا خاصة بها وسجنا خاصا وغرفة تعذيب لفرض اسلوب من السخرة على فلاحي ممتلكاتهم) كانت لهم تقاليد كفاحية متطورة جدا .

فلقد نظموا انفسهم منذ عــام ١٩٥٢ لهدم سد بني بنــاء على اوامر الفقي (بني بغرض تحويل مياه الري وجعل الفلاحين يدفعون ثمن استعمالها) . ولمـا كانت ميليشيا المالــك قــد استقبلتهم بطلقات البنادق فانهم بدورهم استحصلوا على بنــادق .

وخلال السنوات التالية كيف آل الفقي ممارستهم السياسية مع الوضــع السياسي الجديد . لقد خسروا القسم الاكبر من آلاف افدنتهم ولكنهم تدبروا أمرهم ليحتفظوا بأجودها . متجاوزين عن طريق الغش والتواطؤات الادارية الحد الاعلى للملكية حارمين بذلــك عددا من الفلاحين قطع الارض التي كان يمكن ان تعود لهم وفقا للاصلاح الزراعي .

وكان ان اخــذ الفلاحــون يستعدون لعــرض مجمل ممارســات ال الفقي اللاشرعيــة على الملأ ، منتظمين حول المثقف الثوري (ابن قريتهم) صلاح حسين.

ان الاحتكــاك الكفاحي بين صغار الفلاحين وبين مثقف ثوري يضع نفســه حقا في خدمة نضالاتهم هو حدث رئيسي ، لم يكن اثره جعل هذه النضالات فاعلة بسرعة وحسب ، ولكن كانت له الى ذلك قيمة نادرة كانموذج على المدى الطويل. هاهنا ، التحم المثقف بالجماهير الكادحة وحول افكاره الى قوة كفاحية وتجاوز

الشغيلة الانقسام والعزلة والجهل التي اغرقتهم الطبقات المستغلة فيها وبداوا يحررون مبادرتهم الخلاقة .

هذه القيمة الانموذجية لم تلق الرعب في عائلة الفقي وحسب ، وانما اوصلته ايضا الى الدوائر الرسمية . واستفادت العصبة الرجعية المحلية من هذا الموقف ، فقررت اغتيال صلاح حسين على امل خنق المبادرة الجماهيرية الناشئة وتحطيم الانطلاق الذي بدا في كمشيش والقرى المجاورة لها .

ولسوف نرى كيف ردت السلطة على موجة الغضب الشعبية التي احدثها الاغتيال .

لكنه ينبغي لنا ، لكي نقدر ردة الفعل هذه ، ان نعلم ان السلطة كانت تواجه في الوقت ذاته مشاكل خلقتها الطبقة العاملة اذ كانت قد بدات تتخلى بدورها عن اوهامها — امام هجمة الفرع الاقتصادي من برجوازية الدولة .

فقد جعلت هذه الاخيرة ، التي وجدت منذ ١٩٦٥ في رئيس الوزراء الجديد زكريا محي الدين ، زعيما كامل الولاء لتطلعاتها الجديدة تقوي من تماسكها ومن وعيها الطبقي .

وسجلت نجاحا اول في هذا الاتجاه لدى دعوة «مؤتمر المديرين» عام ١٩٦٥ حيث وحدت رؤيتها للمسائل السياسية والاقتصادية واقامت لقاء أول جماعيا مع السلطة .

وقد اعقب هذا المؤتمر «مؤتمر الانتاج» الذي جمع الملاكات العمالية الناصرية ، وغايته تهيئة الطبقة العاملة لزيادة الانضباط والوتائر .

شعرت العناصر العمالية المتقدمة ، بالغريزة ، بمعنى هذه النزعة : ان برجوازية الدولة ترص صفوفها كما ان «حقوق» يوليو سوف تنحر بالتواطؤ مع السلطة .

وفي داخل النقابات جرى تعنيف المسؤولين الذين يعملون لحساب السلطة (والذين غالبا ما يصلون الى المؤسسات بواسطة عمليات « انزال » وبدون ان تكون لهم اية علاقة بالعمال) وفي بعض الاحيان اهينوا . وكان ان توصل مندوبو العمال — اولئك الذين لم يكن العفن قد وصل الى عظامهم — لمعاندة قادة المؤسسات في ما يتعلق بالمطالب الداخلية . واتخذت خاصة بعض المبادرات الجديدة بغية التصدي لتوجيهات قادة المؤسسات وذلك دون مساندة مسؤولي النقابات .

اما الاجراءات الخاصة بالانضباط فقد تم الافلات منها ، واما الوتائر فقد ابطئت ، وذهب العمال الى حد تحطيم بعض الالات او شلها تعبيرا عن غضبهم . واما «الواجب المقدس برفع الانتاج الوطني» الذي حاولت السلطة ان تفرضه ايديولوجيا على الطبقة العاملة فقد وضع موضع الاتهام بصورة مكشوفة على انه

وسيلة من وسائل التهويل .

اما السؤال الذي جعل العمال يطرحونه اكثر فاكثر فكان التالي : «لمن ننتج؟» وللجواب على هذا السؤال اقاموا بابتداع عبارة «الطبقة الجديدة» .

من جهة ثانية ، ظهر افلاس اسلوب التحييد السياسي الذي اتبع حيال البرجوازية الصغيرة مع المظاهرة العفوية التي تكونت حول جنازة مصطفى النحاس. فاسم قائد الوفد الذي كان قد شطب من مصنفات التاريخ المدرسية ، لم يكن قد سقط في النسيان بعد ، كما ظن قادة النظام .

توافد الناس من جميع انحاء القاهرة بعشرات الالوف ، وكان بينهم العمال، لكن معظمهم كانوا من البرجوازية الصغيرة (مستخدمون ، موظفون ، مهن حرة ، طلاب ، الخ ...) جاؤوا الى الجنازة يعبرون علنا عن استيائهم وعن زوال الوهم عنهم وعن تطلبهم لديمقراطية حقيقية (1) .

هذه المشاعر اعطتها عناصر وفدية وبعض الاخوان المسلمين ، اتجاها معاديا مباشرة للنظام .

فليس توقف الترقيات وانسداد الآفاق المهنية هما وحدهما اللذين بدءا يشغلان برجوازيي المدينة الصغار ، بل انهم بداوا في ماوراء ذلك يستشعرون التطلع العميق الى التعبير والنقد واخذ المبادرات الذاتية مما ادى بقسم منهم الى نسبة الكمال للديمقراطية البرجوازية ذات الطراز التقليدي التي كان الوفد رمزا لها قبل ١٩٥٢ .

اما السلطة التي شعرت بصعود الكره الشعبي لها ، وبات وعي الجماهير الكادحة الطبقي يرتسم امامها فقد جعلت تحاول تركيز الاستياء الشعبي على بعض العناصر الفردية من برجوازية الدولة او من طبقة الفلاحين الاغنياء - وذلك بوضع الفوضى والتبذير والمحسوبية على عاتق « الاستقامة الشخصية » - حامية بذلك الطبقة في مجملها ومحاولة في الوقت ذاته تخليد صورة السلطة كمرجع غير منحاز .

ثم انها قررت الافادة من اغتيال صلاح حسين .

هكذا ذهب عبد الناصر الى كمشيش ووعد بالتحقيق وبعقوبة للقتلة تكون عبرة لمن اعتبر وقرر انشاء « لجنة تصفية الاقطاع» برئاسة المشير عامر نائب رئيس الجمهورية .كانت السلطة تريد استباق التنظيم الذاتي المستقل للغضب الشعبي ثم تحويله لصالحها من جهة ، ومن جهة ثانية الافادة من ذلك لممارسة ضغوط سياسية وشخصية على الطبقة المسيطرة وتلطيف الحماس الراسمالي لدى عناصرها الراسمالية الاكثر جموحا .

---

(1) ان جنازات السياسيين ، وهي احتفالات ذات اصل ديني لا تستطيع السلطة معارضتها الا بصعوبة بالغة لا تزال منذ زمن بعيد مناسبات تجمع يعبر فيها بقليل او كثير من الوضوح عن التطلعات السياسية .

ولكن ذلك لم يؤد بها الى اكثر من تهييج التناقضات اللازمة عن عدم استقرار برجوازية الدولة وشعورها بفقدان الامن .

عندها اضطرت لتنظيم لقاء لرؤساء مجالس الادارة في القطاع العام مع رئيس الجمهورية في نهاية ١٩٦٦ قام خلاله حوار مباشر بين عبد الناصر وقادة القطاع الاقتصادي تدعم بنتيجته مركز هؤلاء السياسي كما اتسعت صلاحياتهم داخل المؤسسات .

اما محضر هذا الاجتماع الذي نشر في الصحافة ، فيسجل تحولا في نظر الجماهير العمالية . فلقد صرح عبد الناصر لرؤساء مجالس الادارة بانهم «ابناء الثورة» و «قادتها» الحقيقيون على مستوى الانتاج وان تطلب «الفعالية الانتاجية» لا يمكن ان يتحقق الا بزيادة سلطاتهم السياسية والادارية في مؤسساتهم ، وان عليهم ان يقمعوا العمال محدثي الاضرابات « لكن مع محاولة الاحتفاظ » « بسعة الصدر» .

ثم عقب ذلك خطاب هام لعبد الناصر موجه الى الامة (في كانون الاول ٦٦) شدد فيه على موضوعته « قليل من الفلسفة كثير من الانتاج » .

وبعد ان اعطت السلطة لمجموع قادة الاقتصاد هذه الضمانات ، عادت تحاول بالمقابل تفكيك الفئات الضاغطة التي تعتبرها الاكثر خطرا او الاكثر ازعاجا ـ وذلك باللجوء الى سلسلة من التشكيلات الادارية والاحالة على التقاعد تناولت المديرين العامين والضباط الكبار (مفيدة هذه المرة من العداوة المتعاظمة بين القطاعين المدني والعسكري من برجوازية الدولة) .

وفي اعقاب التحقيقات المفتوحة مع كبار الملاكين العقاريين الذين تجاوزوا حقوقهم المشروعة ـ وهي تحقيقات اجريت بصمت ولم يكن لها ان تنتهي الى عقوبات حقيقية بحق المسؤولين عن جريمة كمشيش وجرائم اخرى مشابهة ـ فتحت اللجنة التي يراسها المشير عامر تحقيقات في قطاع الدولة الاقتصادي ضد المسؤولين الغارقين في فضائح اختلاس اموال وتهريب رساميل وتلاعب الى اخره . . . ـ

واعطت نتائج هذه التحقيقات السلطة تبريرات ساطعة تجاه الطبقة المسيطرة لتلجأ الى التشكيلات المذكورة وفي الوقت ذاته كانت تخدم الحملة الاعلامية التي قام بها الاتحاد الاشتراكي العربي ، لاعطاء السلطة صورة من يكافح «الفساد» ويبحث، في هذه المكافحة ، عن «دعم الجماهير» .

لكن هذه المحاولات جميعا كانت في غاية الضعف ـ ذلك ان السلطة لم تكن تستطيع ترك برجوازية الدولة والفلاحين الاغنياء كما فعلت مع البرجوازية التقليدية في الماضي ، وهي لا تستطيع ان تكافح «الا العناصر اللا اخلاقية» و «غير المستقيمة» الخ ، من هذه البرجوازية مع حماية الطبقة في مجملها ـ الامر الذي لم يترك لها الا امكانات ديماغوجية متزايدة الانكماش .

لهذا فان مفعول الديماغوجية قد بدأ يتناقص ، اما اشكال النضال الشعبي فقد بدات تصبح اكثر فاكثر حزما . وفي نهاية ١٩٦٦ انفجرت ، بعد عدة سنوات من الكبت ، اضرابات حقيقية (وهي غير مشروعة في مصر)وخصوصا اضراب عمال التفريغ في بور سعيد ضد قرار زيادة ساعات العمل المقررة من سبع ساعات الى ثمان .

كانت الجماهير لاتفوت فرصة لابراز التطلعات الشعبية . فعلى سبيل المثال ردت الجماهير الشعبية في مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي المحلية التي حاول خلالها مسؤولو الاتحاد القيام بما يسمى « تسييس » الجماهير (اي جعلهاتصوت على الثقة بسياسة السلطة) ، ردت هذا المسخ «للسياسة» وحاولت ان تضع فيالمقدمة شكاوى وتطلعات واضحة (١) .

وعلى سبيل المثال ايضا فان مباريات كرة القدم ـ التي حاول النظام ان يبعد الجماهير بواسطتها عن السياسة ـ والتي يجتمع فيها عدة الاف من الاشخاص باتت تؤدي ، عندما يكون هناك مسألة سياسية ملحة ، الى تظاهرة حقيقية .

من خلال هذا التيار من المبادرات العفوية الجزئية غير المتجانسة ، التيهزت مصر كلها ، اخذ الشعب المصري يستعيد ببطء وعيه لذاته .

اختفاء المحرفين المصريين غير ماسوف عليهم

فيما كان النظام الناصري يدخل طور الانحطاط كانت الحركة الشيوعيةالمصرية توقع صك سقوطها . فقد قررت غالبية عناصرها حل التنظيمات الشيوعيةاراديا ووضعت نفسها فرديا في خدمة النظام .

وفي اللحظة التي عادت فيها جماهير الشعب المصري الى التعبير عن نقمتها الطبقية ، لا يفهم محضر الافلاس هذا الا اذا اوضحنا مسيرة الحركة الشيوعية في اطار النظام .

ان هذه المسيرة قد أوصلت الشيوعيين الى عزلة مطلقة عن الجماهير والى التحام اغلبيتهم بالنظام بعد ان كانت الميول البرجوازية الصغيرة التي تسيطر على الحركة ، قد اندمجت نهائيا في تيار التصفية التحريفية الجديدة العالمي .

لقد راينا ان حركة ما بعد الحرب الشيوعية كانت حركة برجوازية من الاساس وانها لم تكن مفارقة لهذا الاطار الطبقي حتى عندما « نسبّت » عمالا صناعيين .

بالرغم من هذا فان الحركة الشيوعية قد استطاعت ان تبقى حية فترة ما

---

١ ـ اما بيروقراطيو النظام ـ والشيوعيون السابقون الذين يقتفون خطاهم ـ فقد رأوا في هذه الواقعة عندما حللوها ـ (واقعة رفض الجماهير للديماغوجية الرسمية) ـ «نقصا في النضج السياسي».

قبل الناصرية بوصفها ممثلة لقوة ضغط صغرى على يسار الحركة البرجوازية الاصلاحية .

وحتى عام ١٩٥٢ كانت الحركة البرجوازية الاصلاحية ، كما قلنا ،محتواة من قبل الوفد ، وكانت فترات نهوضها تطابق اندفاع الوفد نحو السلطة . اما الصورة التي كان يتخذها هذا الاندفاع فهي في نهاية التحليل ، صورة انتخابية تستند الى قوة حركة الجماهير التي كانت تطمح في اعماقها الى افاق اوسع .

اذن فان فترات الانطلاق هذه ، كانت مؤاتية بالضرورة لتوجيه دكتاتورية الطبقة المسيطرة نحو مزيد من الديموقراطية ، كما كانت مؤاتية لتوسيع الحياة السياسية وايجاد امكانات نسبية لصياغة المطالب الشعبية ولاقامة التجمعات والتظاهرات ومباشرة التحريك الشعبي . وكان للحركة الشيوعية في هذا المضمار امكانيات موضوعية للنمو ولتحويل بعض التطلعات الثورية الى مواقع اليسار في الحركة الوطنية العامة .

والحال هو ان هذه الامكانيات ستختفي مع تدعم النظام .

ذلك ان قيادة الحركة الاصلاحية البرجوازية ، في الظروف التي فقدت فيها دكتاتورية الطبقة المسيطرة كل وجه « ديمقراطي » ، قد انتقلت في الواقع الى اياد جديدة .

فبدلا من الاسلوب البرلماني الذي تركت الطبقة المسيطرة حركة الجماهير الوطنية الديمقراطية تعبر عن نفسها في اطاره الى ان استهلكته ، قام النظام الجديد بتصفية جميع اشكال المعارضة ولم يترك في البلاد الا صيغة عمل سياسي منظم وحيدة على الصعيد الوطني ـ هي تلك النابعة من سلطة الدولة .

في ظل هذه الشروط ، لم يعد ثمة من مكان للحركة الشيوعية بصورتها التي انبثقت عليها من الحرب العالمية الثانية . فاما ان تخرج من بين صفوفها نزعة الى تجاوز الاطار الاصلاحي والى الانخراط في صفوف الجماهير الثورية وقيادة النضال الثوري لتنظيم الشعب المسلح ، واما ان تختنق الحركة رويدا رويدا بعد فقدانها كل قاعدة موضوعية للبقاء .

هذه الطريق الاخيرة هي التي انتصرت .

في عام ١٩٥٢ ايدت بعض التنظيمات الانقلاب على امل ان تتمكن من «التأثير» فيه بواسطة بعض العناصر ذات الصفة الماركسية التي انضمت الى « الضباط الاحرار » . غير ان القمع الذي حل منذ بداية ١٩٥٣ بسائر التنظيمات باستثناء الاخوان المسلمين ، قد دفع مجمل الحركة الشيوعية الى مهاجمة النظام لفظيا ، بسبب صفته الدكتاتورية او حتى « الفاشية » ولكن دون الانتقال الى عمل ملموس يتناول تنظيم الجماهير ضد هذه الدكتاتورية تنظيما مسلحا .

واعتبارا من عام ١٩٥٥ ، ومن « انفتاح » النظام نحو الشرق ،وجدت الحركة

الشيوعية في ذلك المنفذ الذي يناسب ميولها الاساسية . فاندفعت في دعم حماسي للنظام بمقدار ماكان هذا النظام ينفصل عن الامبرياليين الاوربيين ويتقارب مع بلدان الشرق ، واستفادت الحركة في ذلك من التيار التحريفي العالمي الجديد .

هذا التيار الذي تحدد برنامجه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي، قد حقق بسرعة تقدما كاسحا لدى الشيوعيين المصريين .

فهو قد شجعهم على الاندفاع حتى دون اصطناع الخجل ، في طريق كانت انتهازيتهم تهيئهم لها : طريق الخلط بين مصالح الطبقتين البرجوازية والبروليتارية في اطار الحركة الوطنية ، والتوهم ان مصالح الطبقة البرجوازية تستطيع – في الاطار العالمي الجديد – ان تناصب الامبريالية عداء جذريا .

هذه الرؤيا – التي بدت متجسدة في مواجهة ١٩٥٦ بين النظام والامبرياليين الاوربيين الغربيين واسرائيل وفي العلاقات الحارة بين بلدان الشرق وبين النظام – ظن الشيوعيون المصريون انها تتيح لهم ان يتولوا تحت المظلة الناصرية نفس الدور الذي كانوا يتولونه في اطار النظام البرلماني الملكي وهو دور « المعارضة البناءة » في قيادة الحركة البرجوازية الاصلاحية وذلك دون وضع القيادة نفسها في موضع التساؤل الملموس .

وانه ليمكن اختصار موقفهم السياسي على نحو مبسط في العبارة التالية : في الظروف التاريخية العالمية « الجديدة » ، يمكن « لاشعاع » الأنموذج السوفياتي، ولأزمة الامبريالية ، ان يدفعا بالقادة البرجوازيين الى الطريق المعادي للراسمالية عداء جذريا اي الى الطريق « اللاراسمالي » . اذن فان دور الشيوعيين هو « المشاركة » في قوة الدفع ، وتسهيل دعم الجماهير لمثل هؤلاء القادة – ليصبح هذا الدعم « قوة تدفعهم الى الامام » ضد الامبريالية ثم ضد الراسمالية .

غير ان السلطة لم تكن تستطيع في الاطار التسلطي الذي اخذت تنشئه ان تسمح بنمو اية حركة كانت . فما ان حل منتصف عام ١٩٥٨ – بعد عودة عبدالناصر « المظفرة » من موسكو – حتى كان القادة الشيوعيون يتلقون انذارا بوجوب حل تنظيماتهم ووضع انفسهم فرادى في خدمة السلطة .

وبالرغم من ان بعض القادة كانوا مستعدين لمناقشة المسألة ، فان غالبيتهم رفضت ذلك . كانوا على وجه الاجمال غير مؤهلين لفهم مستلزمات الموقف الجديد : فتدخل الاتحاد السوفياتي في المنطقة على حساب البرجوازيات الغربية ، ونمو برجوازية الدولة على حساب البرجوازية التقليدية ، بديا لهم وكأنهما مؤاتيان لنموهم ، في حين انهما ، في الواقع ، كانا يحكمان عليهم بالاعدام .

فالحال ، ان السلطة ، باستنادها الى هذين المعطيين الجديدين ، قد دعمت البنية البرجوازية مؤقتا . وهي قد دعمت ضمن هذا الاطار طابعها التسلطي . ثم انها اندفعت ، كما رأينا ، الى تصفية الحركة الشيوعية خصوصا اعتبارا من ١٩٥٩ .

وبين مطلع عام ١٩٥٩ ومطلع عام ١٩٦٤ تمزقت غالبية العناصر الشيوعية ، المسجونة او المحتجزة في صراعات عقيمة جامدة ، بعد ان خسرت اخر صلات لها بالطبقات الشعبية ، واسلست قيادها للدعوة الى تصفية الحركة .

اما الصيغة الايديولوجية للتصفية فكانت الالتحاق التدريجي بالترسيمة الديماغوجية المعلومة ـ اي بالوهم القائل : ان نظاما معاديا للشعب يمكن ان يصبح « اشتراكيا » لمجرد وجود نمو راسمالي ترعاه الدولة ويدعمه الاتحاد السوفياتي.

وخلال الشهور الاولى من عام ١٩٦٤ ، اطلق سراح جميع الشيوعيين وصدر العفو عنهم . فلقد تمكن عبدالناصر من تحقيق انتصار حاسم على العناصر القيادية في مجلس الثورة التي عارضت سياسة يوليو ١٩٦١ ، وبدا يستعد لاعطاء الاتحاد الاشتراكي العربي منحى جديدا . كان يفكر عندها باستخدام « كفاءات » الشيوعيين النظرية والتنظيمية ـ شرط ان يقبلوا بحل تنظيماتهم .

وكان هذا هو الذي حدث بعد عدة شهور من المناقشات النظرية الزائفة التي حل فيها موقف قادة الحزب الشيوعي السوفياتي من النظامحل التحليل الملموس للوضع المصري ، و نجحت العبارات الجوفاء عن « الخصائص الجديدة لعصرنا » في تحويل راسمالية الدولة المصرية الى « طريق خاص » نحو الاشتراكية .

من حينها وقفت اقلية من العناصر التي كانت منتمية الى هذه الحركة ، لترفض بمقادير متفاوتة من الوضوح هذا الموقف ، ولتحاول متابعة النضال،ولكن دون ان تتوصل الى تحطيم عزلتها البرجوازية الصغيرة وولوجالطريق البروليتاري. اما الغالبية فحاولت الالتحام بالنظام ، وغالبا ماكانت تحاول ان تنسي من هم حولها انها كانت شيوعية .

الا انها عجزت حتى عن المشاركة الفاعلة في نشاط الاتحاد الاشتراكيالعربي ـ فالمسؤولون عن التنظيم ومن خلالهم ، مختلف فروع برجوازية الدولة كانوا يعارضون كل محاولة توسيع لأطر النظام ويعارضون في الوقت نفسه كل ادخال لعناصر ماركسية ، حتى ولو كانت تائبة ـ .

هكذا اكتفى عبدالناصر بان يضع عشرات منهم في مختلف مصالح الصحافة الرسمية ـ اي في الأجهزة المكلفة بترجمة اتجاهات النظام الى لغة ديماغوجية ، ولكن دون ان تشارك في صياغة هذه الاتجاهات او حتى في وضعها موضعالتطبيق.

جاء الشيوعيون السابقون اذن لينفخوا صفوف « فئة المثقفين » التابعة للنظام ـ اي الفرع المتخصص في الديماغوجية من جهاز الدولة .

وكانت الحركة الشيوعية التي ولدت من الحرب العالمية الثانية قد ماتت تماما.

القسم الثالث :

افلاس طريق رأسمالية الدولة وانطلاق الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية الجديد

الفصل الأول

حزيران ١٩٦٧

تحضير العدوان الاسرائيلي

منذ ذاك بات الوضع في مصر يتيح شروطا مؤاتية لعدوان اجنبي : فالنظام المتردي كان يظهر آيات ضعف متعاظم ، في حين ان الحركة الجماهيرية الناشئة لم تكن تمثل بعد قوة سياسية تغطي نطاق الوطن .

والعدوان الاسرائيلي سيفيد من هذه الشروط ويستجيب بذلك لسلسلتين متكاملتين متمايزتين من المتطلبات الامبريالية ـ ضرورات تدعيم دولة اسرائيل وضرورات الهجمة الامبريالية الاميركية ضد البلدان التي حاولت رفض السيطرة الاميركية تحت علم « الحياد » وتحت غطاء الخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

فمن وجهة النظر الداخلية ، كان العدوان يخدم اعادة تماسك الكيان الاسرائيلي وعلاقة هذا الكيان السياسية والمادية مع الجماعات اليهودية خارج اسرائيل ، وتيار الهجرة نحو الدولة اليهودية . ذلك ان الموقف الاسرائيلي على مستوى جميع هذه العلاقات كان قد بدأ يتردى سريعا منذ ١٩٦٥ مضعفا بذلك الطاقة الهجومية لهذه الدولة .

فالتماسك الداخلي والطاقة الهجومية الاسرائيلية كانا يستلزمان عدا اللاشاة الوطنية للشعب الفلسطيني ، القدرة الدائمة على تنظيم جميع السكان عسكريا ، وعلى وقف التناقضات بين مختلف الفئات الاجتماعية والاثنية والثقافية ، عند الحد الذي يحفظ التضامن الاساسي تجاه الشعوب العربية ، وكانا اخيرا ولكل هذه الاسباب يستلزمان المعونة الضخمة من الخارج .

ولقد كان للازمة التي بدات تهز اسرائيل في عام ١٩٦٥ ثلاثة اسس : الضعف العنيف في المعونة الخارجية ، واستقرار تنظيم البلاد المدني وتفاقم التناقضات الداخلية وخصوصا تلك التي تواجه القطاعات الاجتماعية المتجهة نحو التبرجز بالقطاعات التي صيرت الى البطالة او الى اشكال اكثر فأكثر قربا من الاستغلال المباشر ، واخيرا انبعاث الحركة الثورية الفلسطينية التي تضع الشعور العام بالامان

الداخلي (١) على المحك ، ان لم تضع وجود اسرائيل الراهن في خطر .

هكذا فان وجود اسرائيل كان مهزوزا في العمق ، نتيجة لان جميع العناصر اللازمة عضويا للاستقرار كانت بمجملها ، محل اعادة نظر . وكان ذلك على الصعيد الذاتي مبعثا لقلق واضطراب متزايدين ، ومبعثا لازمة ثقة فرضت نفسها جميعا .

ان قيادة الاركان الصهيونية العسكرية ، الملتفة حول بن غوريون ودايان (وهما المؤتمنان على تقاليد الماضي الريادية) والواعية تماما للشروط الموضوعية لبقاء « الدولة اليهودية » ، قد اقترحت في حينه الحل الوحيد الذي يوافق شروط بقاء هذه الدولة : اعطاء الاولوية للبنية العسكرية باقامة « ضغط دينامي» على الحدود، واحداث نزاع مفتوح اذا اقتضى الامر ، لكي تنتقل الازمة من الداخل الى الخارج ، ولكي تتحول الازمة الداخلية المنبثقة عن الانقسام داخل الحركة الصهيونية من جراء انبعاث الحركة الثورية الفلسطينية ، الى خوف متزايد من ابادة يهود اسرائيل على ايدي الدول العربية المجاورة .

من هنا ، فان الاهداف المقصودة كانت توحيد جميع القطاعات الداخلية وتحريكها ، وخلق تيار من العطف والمعونة المادية بين الجاليات اليهودية خارج اسرائيل وامتصاص الازمة السياسية والازمة الاقتصادية بفعل « الخطر » العربي.

اخيرا فان انتصارا حاسما ، في حالة النزاع المفتوح ، يمكن ان يكون تمهيدا لاعادة رسم الحدود على نحو يكون اكثر محاباة للدولة الصهيونية ويقود اما الى حالة متطاولة من « الضغط الدينامي » واما الى « سلام اسرائيلي » يفتح الحدود الاقتصادية لبعض البلدان العربية تدريجيا ويعطي اسرائيل في النهاية نوعا من « الريف » .

وفي الحالين فانه ينبثق عن ذلك كسب نوعي لاسرائيل : فقد كان في خاطر القادة الصهيونيين العسكريين ، ان سمعة البلاد العربية وخصوصا النظام الناصري سوف تتحطم كلية ، وستذل الشعوب العربية ويشل الشعب الفلسطيني خاصة وبصورة نهائية ، وسيستعيد الاسرائيليون الثقة والوحدة اللتين كانوا قد بداوا يفقدونهما .

تلك هي الرؤية التي اراد الجناح المحارب في الحركة الصهيونية ـ خصوصا بعناصره الاكثر تمثيلا داخل اسرائيل ـ ان يعمل بها ليصل في حزيران ١٩٦٧ الى القيام بالعدوان .

كان مطلوبهم هو خلق الظروف الخارجية الملائمة لزيادة التوتر بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة لها (او على الاقل مصر وسوريا) بخلق حوادث تتزايد خطورتها على الحدود ، وبدفع الحكومات العربية تدريجيا الى الرد عليها مستثيرة بذلك دوامة تؤدي الى الحرب ، مهيئة الراي العام الاسرائيلي والصهيوني سياسيا لهذه الحرب .

---

١ ـ انظر الملحق الاول حول دولة اسرائيل .

كان المطلوب ايضا الافادة بانتظام من هذه الدوامة لاعطاء التنظيم العسكري الاسرائيلي اولوية على التنظيم المدني ، واعطاء اركان حربه السلطات الاساسية التي كان ممثلو « الديمقراطية البرجوازية » الاسرائيلية قد احتكروها خلال العقدالطويل من « السلام على الحدود » . والواقع ان هؤلاء الممثلين كانوا متعلقين بوهم مفاده ان المشاكل التي تواجهها اسرائيل يمكن ان تحل دون العودة الى التوتر والعسكرة.

وقد انتهت هذه الاستراتيجية بفرض الحرب ولكن دون ان تصل الى قسم كبير من اهدافها لاسباب سنعود اليها اهمها ان الشعوب العربية ، ابتداء بالشعب الفلسطيني ، قد اكتسبت بعد الهزيمة ثقلا سياسيا جديدا من حيث الكيف ، مبدلة بذلك معطيات الموقف في الشرق الاوسط كما يفهمها القادة الصهيونيون العسكريون.

وينبغي لنا الان ان نفهم مصالح الامبريالية الاميركية في تحقيق مثل هذه الاستراتيجية مبتدئين بتوضيح سبب تمييزنا بين الامبرياليين الاميركيين والصهاينة.

ان للفريقين نفس المصالح الاساسية في المنطقة : قهر الشعوب العربية ونهب ثرواتها (البترولية خاصة) والحفاظ في الوقت نفسه ، على دولة اسرائيل المعتبرة عنصرا جوهريا في عملية القهر والنهب هذه .

غير انه يمكن ، من وجهة النظر الآنية ، ولدى كل مرحلة معينة ، ان تحدث تباينات فيما يتعلق بالسياسة الواجب اعتمادها تجاه مختلف الشعوب العربية ، مثل هذه التباينات تنبع عن الدور النوعي لكل من الفريقين (وخصوصا عن دور الوضع العالمي للامبريالية الاميركية ، وعن مجمل الاعتبارات الشديدة التنوع التي تدخل في سياستها في كل منطقة من الكرة (١) .

ومن جهة ثانية ، فكما ان هناك تباينات حول الاستراتيجية السياسية على راس الحركة الصهيونية ، كذلك فان هناك تباينات حول موقف الولايات المتحدة من استراتيجية العدوان الاسرائيلي ، بين الدوائر الامبريالية المرتبطة مباشرة بالحركة الصهيونية والدوائر الامبريالية المرتبطة مباشرة بالامتيازات البترولية في الخليج العربي .

هكذا فان التساؤل عما اذا كان هناك تناقض مباشر تام بين الولايات المتحدة واسرائيل ، هو طرح لمشكلة وهمية . ففي البلدين معا ، كان التحضير السياسي والدبلوماسي والعسكري للعدوان يجد مدافعين اساسيين ومشاركين مترددين ومعارضين (غير ان هؤلاء الاخيرين كانوا يعارضون من وجهة نظر امبريالية) .

لكن الاتفاق بين هيئة الاركان العسكرية الصهيونية و « الفئات الضاغطة » الصهيونية والمعادية للعرب في المخابرات الاميركية وفي البنتاغون الخ ... كان يجب

---

١ ـ مثال ذلك ان مصالحها في فيتنام اوصلتها في بعض الاوقات الى القيام ببعض التنازلات للبرجوازيين العرب مقابل التواطؤ السوفياتي معها حول « برنامجها للسلام » في فيتنام .

ان ينتهي الى امتناع الحكومات القائمة بقبول استراتيجية العدوان باعتبار انه بات موافقا لمصالح السياستين الامريكية والصهيونية بعد ان انطلقت الدوامة من عقالها نهائيا (اخر عام ١٩٦٦) .

كانت هذه الاستراتيجية ، من وجهة نظر المصالح الامريكية الانية ، قد انتهت بالدخول ضمن اطار الهجمة العامة التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد البلدان ما قبل الراسمالية والراسمالية المتخلفة التي كانت قد افادت خلال العقد المنصرم من الخصومة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتي كانت قد اكتسبت بعض الاستقلال في الحركة على الصعيد الدولي(واسمته «حيادا ») ومنها مصر واندونيسيا وغانا ، الـخ ...

والقواعد الصمنية للعبة اقتسام مناطق النفوذ الاميركية-السوفياتية، تقضي كما راينا ، الا تدخل الدولتان الكبيرتان في مواجهة مباشرة (كما حدث في كوبا) .غير ان هذه القواعد بدات تجاري مصالح الامبريالية الاميركية خلال الحقبة التي نتناولها - وذلك ان البلدان التي كان الاتحاد السوفياتي قد بسط نفوذه عليها ، شهدت ضعفا في الطاقة الثورية لشعوبها مع صعود البرجوازيات البيروقراطية (وخصوصا العسكرية) التي نما عداؤها للشيوعية وعطفها على اميركا بسرعة كبيرة .

وهكذا امست الولايات المتحدة تستطيع استخدام التناقضات الداخلية الناشئة في هذه البلدان ، ممهدة لتسليم السلطة الى عناصر موالية للغرب فتستعيد الارض المفقودة دون تدخل اميركي عسكري ومباشر ، اي مع احترام قواعد اللعب مع السوفياتيين .

ولقد امكن ممارسة هذه السياسة في اندونيسيا وغانا من الداخل . اما في الشرق الاوسط ، فان صلابة الموقع السوفياتي وهيبة عبدالناصر في العالم العربي كله قد كان لهما من القوة ما اوجب اعلان حرب جذرية عليهما ، واقتلاعهما ، اذا اريد الوصول الى شيء اخر غير انقلاب لاحول له ، ولا هو يملك من الوسائل ما يتيح تدعيم نظام موال للغرب لانه لا يملك ما للنظام القائم من وسائل الغش الديماغوجي .

اذن ، كان ينبغي تدمير هيبة عبد الناصر ، والاتيان بنظام يخلفه ويظهر بمظهر منقذ مصر من الفوضى والمهانة معا . فبهذا وحده يستطيع النفوذ الغربي ان يسترد موطىء قدمه فعلا في العالم العربي .

ولقد راينا ان حرب اليمن وافلاس الرد الذي حاوله العرب مجتمعين على تحويل مياه الاردن ، قد شاركا عمليا في اضعاف النظام انطلاقا من تناقضاته الذاتية. لكن الدعم السوفياتي المتزايد الضخامة ظل يسمح للنظام بان يقاوم طويلا ، داعما بالمقدار نفسه مواقع الاتحاد السوفياتي في المنطقة .

ولم يكن مرمى العدوان الاسرائيلي ، كما اعد له القادة الصهاينة ، يقتصر على

تحطيم النظام الناصري والمد السوفياتي وحسب بل كان يتعدى ذلك الى تدمير سطوة الاول والعطف الشعبي على الثاني ، وذلك دون الخروج على قواعد اللعبة السوفياتية ـ الاميركية . والواقع ، ان اسرائيل كانت تعمل في البداية بمفردها ، اي دون ان تطلب مشاركة عسكرية اميركية خلال العدوان ، ثم تدبرت اسرائيل امرها لتظهر في مظهر المهدد ـ بفتح الدال ـ لا في مظهر المهدد ـ الامر الذي كان يضع النظام الناصري في موقف المعتدي المهزوم .

أما الارض التي جذب الاسرائيليون النظام الناصري لذبحه عليها ، فهي بالضبط ارض الهيبة السياسية . كان الامر بالنسبة اليهم هو ان يوضحوا بشكل متزايد حقهم في الرد على حركة التحرير الفلسطينية بهجمات ضد الحكومات العربية المحادة لاسرائيل والمصنفة في عداد « محرضي الارهابيين » .

من هنا انه كان ينبغي حمل عبدالناصر على التضامن مع المحاربين الفلسطينيين بالكلام اولا ثم باشكال متزايدة الفعالية وخصوصا بالتقارب مع سوريا التي كان الحكم فيها قد اعتمد موقفا اكثر ميلا الى القتال من موقف الحكم المصري فاخذ يرعى فعلا بعض معسكرات الفدائيين الفلسطينيين الناشطة .

هكذا وضعت اسرائيل عبد الناصر ، بتنظيمها حملات انتقام من الاردن اولا ثم من سوريا نفسها ، في موقف متزايد الصعوبة فاما ان يقوم بمبادرات هجومية مانحا اسرائيل الفرصة المنتظرة للدفاع عن نفسها ضد الجيش المصري ، اي لوضع خطة العدوان موضع التنفيذ ، واما ان يترك الحوادث تتجاوزه فتنهار سطوته مرة واحدة .

ولقد حاول عبدالناصر ان يتجنب المواجهة حتى النهاية .

ولم يكن الناطقيون البعثيون وحدهم يستحثونه للقيام بمبادرة مشهودة ولا الاذاعات الاردنية والسعودية التي كانت تستفزه دون مواربة ، بل كان هناك قسم متعاظم من كبار ضباط الجيش المصري يلحون عليه بالعمل ـ املا منهم في ان يستعيدوا عبر تعبئة كثيفة ، كامل المبادرة السياسية الداخلية ، وخاصة في ان يسحقوا كل معارضة للجيش ولدت مع التورط في حرب اليمن . اما بالنسبة للبعض من قادة برجوازية الدولة ، فان موقفا كهذا كان يمكنه ان يؤدي بعبد الناصر الى التقارب مع الولايات المتحدة والى مسايرتها تحت ضغط التهديد الاسرائيلي .

اما الجماهير المصرية الواسعة ، فكانت ترى في بادىء الامر ، (في غمرة كرهها المتزايد لتصرفات السلطة السياسية وخاصة لتصرفاتها العسكرية منذ حرب اليمن) ، ان لا شيء مما يجري يمكن اعتباره جديدا في جوهره . فالسلطة لم تكن امام مواجهتها السياسية الاولى مع اسرائيل . وقد رأينا ما اعطاه « توحيد الصف العربي » لمنع تحويل مياه الاردن . لم يكن في الظن ان حربا حقيقية يمكن ان تنشب .

كان كل ما يجري ــ ويعرض في الصحافة المصرية بلهجة المواقف الدرامية ــ لا يعدو ما تعوده الناس . وحتى عندما اتخذت اجراءات التعبئة العسكرية الاولى ، ظل المدنيون ، شأنهم شأن الجنود وجنود الاحتياط ، ينظرون الى برجوازيةالدولة وهي تدعي لنفسها صلاحيات جديدة ، بعين الحذر . كان استخدام المثل الوطنية لفائدة الطبقة المسيطرة المباشرة ، قد بات ظاهرا جدا بحيث لم يعد الشعبالمصري يحمله على محمل الجد . وكان الشعور بالاستفزازات الاسرائيلية على انها اهانات لم يعد عبد الناصر قادرا على ردها ، شعورا غامضا . وغامضا كان كذلك التوجه الى الفدائيين الفلسطينيين وليس الى الجيش المصري لاتعاب الاسرائيليين .

لكن السلطة بدات تجد نفسها مضطرة الى تلقف الطعم شيئا فشيئا .

كان ردها يفضح سمات الموقف الجديد للنظام ــ اذ اصبح هذا الاخير يجيد تلقي سياسته الخارجية اكثر مما يجيد صياغتها ، واصبحت هذه السياسة صفة لمختلف الضغوط والاعيب النفوذ الاجنبي في حين انه لم يعد للسلطة مبادرة استراتيجية .

اصبح عبد الناصر اذن مجبرا على الهجوم . فبعد ان رفض ، ما امكنه ذلك، الخطة التي ينبغي عليه فيها ان يخطو الخطوة الحاسمة ، وصل اخيرا ، بعد ان خطاها ، الى ساعة الحقيقة ، كل شيء او لا شيء .

لم تعد المساعي الشكلية بفعالة ، لم تعد انصاف الاجراءات تغير شيئا في موقف ليس هو الممسك بخيوطه . كان السبيل الوحيد المفتوح إمامه هو تحويل التحدي الاسرائيليالى تحد مصري ــ وذلكبالغاء العقد السري المبرم معاسرائيل منذ العدوان الثلاثي .ــ

وكان ينتظر من هذا سلسلتين من النتائج . الاولى منهما فقد وقعت فعلا : اذ حصل في مصر وفي سواها من البلدان العربية ، اندفاع شعبي هائل لم يستلزم قيامه اكثر من بضع ساعات . ذلك ان ملايين العرب ادركوا بالغريزة ان الموقف قد تغير وان الحرب ضد اسرائيل واقعة .

هكذا عادت هيبة عبدالناصر فورا الى القمة . فلقد افحم اخصامه العرب واجبروا على العمل معه . ثم انه حصل على عنصر اساسي في المبادرة السياسية الداخلية : اذ اعطاه الدعم الشعبي بعض الاستقلال في الحركة تجاهبرجوازيةالدولة، وهو استقلال كان ينوي الافادة منه لتدعيم النظام . كان ما حدث هو الفرصة التي حلم بها لحل التناقضات التي اخذت تمزق النظام ــ وذلك باعادة خلق « الوحدة الوطنية » .

ذلك انه كان يأمل ان تمر العاصفة ــ وتلك كانت السلسلة الثانية من النتائج التي انتظرها ــ وقد استند في هذا الافتراض على ان السوفياتيين لن يسمحوا بقيام حرب حقيقية ، وان الامريكيين الغارقين في وحول فيتنام لن يصروا على قيامها .

وهكذا فان حقبة توتر طويلة نسبيا كان يمكن ان تنتهي باتفاق ـ ترك عبدالناصر الباب مفتوحا امامه ، وكان نائبه محي‌الدين يستعد لمناقشة تفاصيله في‌واشنطن. ـ اما الاتحاد السوفياتي فقد كان يغذي هذه الاوهام نفسها من ناحية ، واثقا من تأكيدات القادة الامريكيين التي تقول انهم لا يريدون الحرب وانهم سيثنون اسرائيل عن الهجوم . غير ان بادرة عبدالناصر ، قد انتهت الى تحقيق « الاتحاد المقدس» في اسرائيل . فقد اخذ دايان زمام الاشراف على الجيش وسجل نقاطا حاسمة في‌اعادة تنظيم البلد عسكريا .

ثم ان قلق الاسرائيليين امام ظواهر التفكك الداخلي واضطراب حبل الامن ، تبدل في هذه اللحظة الى خوف عام موحد من ان « يبيدهم العرب » . واهتز الراي العام الصهيوني والموالي للصهيونية ، مستعينا بعلاقات التضامن السياسي والديني والثقافي والاقتصادي لدفع هذا « الخطر المميت » .

مذ ذاك بات جهاز العدوان العسكري والسياسي على اهبة الاستعداد .

الانحدار العسكري

كيف كان الميزان العام للقوى الموجودة حينها ـ وهو الذي سبب الانحدار العسكري المصري ؟

لقد جعلت الدعاوة الرسمية تفتش لهذا الانحدار عن تفسيرات شتى ، فتشير الى جوانب الضعف الفني في الجيش المصري وفي خطته ، او الى الخيانات الفردية بين قادة هذا الجيش (١) .

هذه الحجج كلها صحيحة في التفاصيل ، ولكن مهمتها الدعاوية هنا ، هي ان تقنع الشيء الجوهري ـ اي الاسباب الطبقية للهزيمة ، وحتميتها في الظروف المحددة التي جرت فيها الحرب .

والواقع ان المقارنة بين الجيش ، هي مقارنة بين اسلوبين في تنظيم الحرب ، كلاهما رجعي ولا شعبي ولكن احدهما يملك ميزات حاسمة على الآخر .

فمنظمة الحرب الاسرائيلية ، ترتكز الى الشراكة في مصالح رجعية وتستند الى بنية ايديولوجية وتنظيمية تجمد فعل التناقضات الاجتماعية .

هكذا فان مجمل الراشدين في اسرائيل اتحدوا فيما بينهم وضد الشعوب العربية ، نتيجة للشعور بانهم مهددون جميعا وان عليهم ان يقاتلوا من اجل‌بقائهم.

---

١ ـكانوا يتكلمون بخاصة عن هجمة الطائرات الاسرائيلية المفاجئة والتي جاءت من جهة غير متوقعة (جهة البحر) او عن الغطاء الاميركي لهذه الطائرات ، او عن السفينة الحربية الاميركية « ليبرتي » التي كانت في المتوسط توجه الهجمات الاسرائيلية الخ .. ثم بدأ الالحاح بشكل متزايد عن « الخطأ المشؤوم » ، وهو انهم لم يكونوا « البادئين بالهجوم » .

رغم هذا ، فان علينا ان نرفض هنا اسطورة « جيش الشعب » التي تروج لها الدعاوة الاسرائيلية على هذا الاساس . فالجيش الشعبي له ميزتان اساسيتان: الاولى هي انه يوحد الطبقات المقهورة ضد قاهريها ، في حين ان الجيش الاسرائيلي يوحد المستعمرين الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ـ اي يوحد القاهرين ضد مقهوريهم . اذن فان وحدة المستعمرين الصهاينة(والتضامن الصهيوني والامبريالي من حولهم) هي وحدة المشاركة في مصالح رجعية افلح التنظيم الصهيوني العسكري للمجتمع الاسرائيلي في تامين استمرارها ودمجها في صيغة تنظيمية .

اما خاصة الجيش الشعبي الثانية ، فهي ان يستند الى اوسع المبادرات السياسية والعسكرية للجماهير المسلحة (الملحقة بالجيش الثوري ، او المنظمة في فصائل من رجال العصابات او من الميليشيا المحلية) التي تحارب في بلدها وداخل شعبها وعلى أرض ظلت لصيقة بها خلال قرون طويلة . وعندما تخوض الجماهير حربا ضد قاهريها ، فانها تتحرر سياسيا خلال هذه الحرب (التي تكون طويلة بالضرورة ، لان القاهرين يفيدون في البداية من مزايا تنظيمية وفنية) وهي تنشىء اشكال تنظيم وسلطة شعبية تتيح الاستفادة المتزايدة من طاقاتها الجماعية الخلاقة.

وليس هناك شيء من هذا في الجيش الاسرائيلي . فهذا الجيش يحمل المعركة دائما الى خارج الارض التي يسيطر عليها ـ وهذه سمة دائمة من سمات التوسع الصهيوني لازمته منذ البداية (فالمستعمرات اليهودية الاولى القائمة تحولت الى قلاع محصنة ، كان الاستيطان يغنم ، انطلاقا منها ، وقطعة بعد قطعة ، مناطق متزايدة الاتساع) .

ولما كانت حدود دولة اسرائيل نفسها قد رسمت في عام ١٩٤٩ بتوسع عسكري وصل الى مداه الاقصى ، فتجاوز بكثير المناطق التي كان يمارس عليها الصهاينة بعض الاشراف قبل ١٩٤٨ ، فان الحروب التالية سوف تنقل الى خارج الحدود القائمة لتبرر في كل مرة توسيع هذه الحدود .

ان الحروب الصهيونية التي تحمل الجهد العسكري بانتظام الى ارض غريبة (الى داخل فلسطين في البداية ثم الى البلدان العربية المجاورة) وتضع بانتظام جنودا صهاينة في مواجهة عمال وفلاحين (مدنيين او مسلحين) يدافعون عن ارض هى ارضهم ـ هذه الحروب هي في جوهرها لا شعبية (١) .

وهي تستلزم الى ذلك ، وبالضرورة ، اتباع مبدا العمليات السريعة ـ حيث يحاول المشاة ان يتفادوا (ما امكن) كل احتكاك مع السكان ، لان هذا الاحتكاك

---

١ ـ ان الحجة الصهيونية المدلى بها هنا هي التالية : ينبغي لنا ان نحمل المعركة خارج حدودنا والا اختنقنا ، هذه الحجة قابلة للنقاش من وجهة النظر العسكرية . اما من وجهة النظر السياسية ، فانها تعني الاعتراف بان الحروب الصهيونية هي لا شعبية في جوهرها .

يشجع التنظيم النضالي للسكان ضدهم (١) ، وحيث ان هؤلاء المشاة يعملون في وسط غريب عليهم ومعاد لهم ، فانه ليس لهم اي هامش للمبادرة الذاتية ، وانما هم مرتبطون على العكس بقيادة الاركان الصهيونية ، التي توجه كل حركاتهم وتنسقها.

ذلك هو مبدأ الحرب الخاطفة الذي يقوم على مركزة مطلقة للجهد العسكري، وتحديده بدقة في اصغر تفاصيله والاستناد فوق هذا الى تدخل الطيران الحاسم والى فاعلية الاستخبارات في البلدان العربية - اي الى عناصر منفصلة تماما عن جهد السكان الاسرائيليين انفسهم .

هكذا فانه لا يمكن تصور اي هامش مبادرة عائد لقاعدة هذا الجيش ، ولا اي انتشار بين الجماهير المحيطة ، ولا اي تفتح سياسي وايديولوجي وثقافي انطلاقا من جهد شعبي خلاق . ولذلك سبب . فان مثل هذه الخصائص تحدد العلاقة بين شعب وبين جيشه .

ان الجيش الصهيوني لا يستطيع ان يقهر الشعوب العربية (ابتداء بالشعب الفلسطيني) ، الا بشرط ان تكون هذه الشعوب ضعيفة بما يكفي ، منقسمة على نفسها وخاضعة لخيانة قادتها الى حد لا تستطيع معه القيام بحرب مقاومة شعبية ضده وبشرط ان يكون للعمليات العسكرية من السرعة ما يكفي لمنع اي احتكاك بين المحتلين والسكان العرب .

من ها هنا بالذات ، انه ينبغي للجهد العسكري الصهيوني ان يكون خاضعا للاركان الصهيونية التي تملك بمفردها مجمل المبادرات ، وتستند في هذا على الفاعلية الفنية العائدة لجهاز مركزة الاعلام ، وتخطيط الجهد العسكري الاجمالي وتنسيقه .

اذن فان الجيش الصهيوني يستطيع عمليا حشد كل السكان القادرين في اسرائيل ، ولكنهم ، بمجموعهم لا يشكلون الا جيشا معدا لقهر شعوب المنطقة .

وان سبب انتصار هذا الجيش على مصر في حزيران ١٩٦٧ هو انه لم يجد امامه الا جيشا لا شعبيا ايضا - وليس جيش الشعب المصري ، المرتكز على مبادرات الجماهير المصرية المسلحة ، السياسية والعسكرية - جيشا لا يقارن بالجيش الاسرائيلي على ارض الحرب التقليدية البرجوازية ، من حيث ما يملكه من الارصدة السياسية الايديولوجية والتنظيمية التي يتمتع بها الجيش المنافس .

ان عشرين مليون مصري قادرون على حمل السلاح وحاملون لهذا السلاح ، متحدون لتحرير وطنهم ، لا يعتمدون الا على مبادرتهم الخلاقة ، انما هم قوة لا تقهر.

ولكن هؤلاء العشرين مليون مصري لم يكونوا لحظة العدوان ، احرارا ولا

---

١ - في ما يختص بالتوسع الاسرائيلي داخل فلسطين ، كان جوهر القضية يتلخص بطرد الشعب الفلسطيني من ارضه الوطنية لتفادي هذا الاحتكاك .

متحدين ولا مسلحين . ان خمسة عشر سنة من التسلط قد خنقتهم بانتظام ، كما راينا ، وجمدتهم وقسمتهم ـ وعرتهم من السلاح على الصعيدين السياسي والايديولوجي بالاضافة الى الصعيد العسكري ـ وحصرت مرتكز امال الاستقلال والكرامة الوطنية كلها ، في مبادرة سلطة الدولة وقوة الجيش النظامي .

والامر الذي حاول عبدالناصر ان يفعله في ايار ١٩٦٧ ، وهو يتقدم دون ان يدري ، نحو الحرب التي اعدتها له اسرائيل ، هو ان يقنع الجماهير المصرية والعربية بانه مستعد هو لكسب الحرب عوض ان يعد الجماهير لكسبها .

كان هناك لقاءات شعبية في كل مكان للتحدث عن الحرب التي يجب ان يخوضها الجيش ، اما الشعب فينبغي له أن يدعم هذا الجيش بلا تحفظ وان يثق بزعيمه ثقة مطلقة .

كانت القضية ، كما في عام ١٩٥٦ ، قضية تجميع راسمال سياسي للسلطة ولم تكن بالطبع قضية ازالة السدود من وجه المبادرة العسكرية الشعبية . وكما في ١٩٥٦ ، فان الحرب لم تكن المراد ـ فاحرى بها اذن ان تظل دون اعداد ـ وعندما بداها الاسرائيليون عرف بها الشعب المصري من نشرات اخبار الاذاعة .

والحال انه كان لا بد من تكرار ما جرى عام ١٩٥٦ من ابعاد الشعب عن المعارك ابعادا تاما . هكذا فان هذه المعارك حدثت خلال ساعتين فوق المطارات ، ثم خلال ثلاثة ايام في سيناء امام الجيش النظامي وحده .

وهكذا فان الهزيمة قد تمت نهائيا ، قبل ان تتمكن الجماهير الشعبية من ان تعرب عن ادنى مشاركة في التحضير السياسي والعسكري للحرب ، او في سير المعارك .

وفي النقاط النادرة التي اشتبك فيها الجيشان ، وسط سكان مدنيين ، في خان يونس والعريش ـ تولى الجيش المصري نفسه خنق ما نشأ عفوا من اشكال التنظيم الشعبي للمقاومة .

ان سبب الهزيمة الرئيسي ، كما في عام ١٩٥٦ ، هو ان الذين يقودون الحرب ليسوا اصحاب المصالح المعادية للامبريالية حتى النهاية ، ولا اصحاب التطلعات القتالية الحقيقية ، ولا اصحاب طاقات البطولة او التضحية الشخصية او المبادرة الجماعية التي لا تملكها الا الطبقات الكادحة المستغلة والمقهورة ـ اولئك الذين ليس لديهم ما يخسرونه لكن امامهم الحرية يربحونها .

كان الذين يقودون الحرب هم قادة برجوازية الدولة العسكريون ـ الممثلون الرئيسيون لنظام الاستغلال الراسمالي البيرقراطي ، الذي كانت الجماهير قد بدات تعيد النظر فيه . وكانوا يقومون بهذه الحرب عبر جيش برجوازي يشكل الجهاز الرئيسي لقمع الشعب ، الجهاز الذي كان يستقطب ضده غضب الشعب الاشد .

ونحن نستطيع ، اعتبارا من هذه الواقعة الحاسمة ، ان ننظر في ميزان القوى الاجمالية بين الجيشين المصري والاسرائيلي .

رأينا ان جيش العدوان الاسرائيلي كان يتمتع بتماسك داخلي شديد ، يستند الى اندماج اعضائه في جسم موحد ، بواسطة مصالح اساسية مشتركة وانه كان يتبع هيئة اركان تعي هذه المصالح الاساسية وتؤمن اعمق الايمان بالنظام الايديولوجي الرجعي الذي تقوم عليه المصالح المذكورة مما يدفعها الى المضي في سلوكها حتى النهاية . ولما كانت مصالح اسرائيل تستلزم توترا دائما وانتصارات مشهودة من حين الى حين ، فان سياسة قيادة الاركان هذه تتمثل في تحقيق المستلزمات المذكورة بانتظام . في ظل هذه الظروف يمسي في وسع قيادة الاركان المذكورة ان تستخدم باقصى مقدار من الفعالية ، ما تملكه من امكانات فنية .

اما الجيش المصري فقد كان في حالة تأخر في جميع هذه المجالات .

كانت كل تناقضات المجتمع المصري الطبقية تنعكس فيه . ان الاحتقار الكامل الذي يكنه الفرع العسكري من برجوازية الدولة للجماهير الشعبية يتخذ هنا شكل الاحتقار الكامل لحياة ابنائها ، بينما تصل الشهوة الانانية البرجوازية (في ظرف الحرب وفي الصحراء) (1) الى حد الفضيحة وتمارس تأثيرا سلبيا مباشرا على المعنويات .

كان الجيش المصري يجمع طبقتين متعارضتين تعيشان الوضع الذي وصفناه انفا — فمن الاثراء والترف الى عدم الاستقرار والضعف الى القلق من المستقبل لدى الطبقة المسيطرة الى بدايات التمرد الطبقي وسقوط الاوهام لدى الطبقة المستغلة (بفتح الغين) .

كانت مصالح الطبقة المسيطرة في هذا الوضع تقوم على الظهور بمظهر من يريد الحرب ، وعلى استخدام هذه الحرب في حال انفجارها ، لفرض سياسة اكثر تصميما في موالاتها للغرب ، على السلطة التنفيذية ، مما يدعم لها امتيازاتها .

لكن الشعارات التي كانت ستخاض الحرب تحتها كانت شعارات الحرب الوطنية وحرب التحرير كجواب على القهر والاذلال الوطنيين — اذ تحت مثل هذه الشعارات وحدها ، كانت الجماهير الشعبية مستعدة للتضحية بحياتها — .

غير ان هذه الشعارات الغريبة عن مصالح كبار ضباط الجيش وعن اهتماماتهم الحقيقية ، كادت تخلق بونا ثابتا بين اقوال هؤلاء وافعالهم — بين الصفة التقدمية للحرب التي كانت الجماهير تستعد لمباشرتها والصفة الرجعية السياسية قادة الجيش وخطتهم وسلوكهم اليومي في سعيهم نحو اهداف اخرى غير تلك التي يعلنونها.

---

1 — ان الصورة الانموذجية لذلك ، هي صورة الضابط الذي كان يغتسل في سيناء بمياه الشرب المخصصة للجنود . والامثلة في هذا المعنى كثيرة .

وكان هذا البون يشدد ، على المستوى السياسي والايديولوجي ، من حدة التناقض اللازم عن بنية الجيش المصري الطبقية . والحق انه احدث قبل الهزيمة ، اثرا تجميديا وصل الى الاعماق على جماهير الجنود وصغار الضباط . فالقيادة التي كانت تصرفاتها اليومية تخون بشكل دائم الاهداف المعلنة ، كانت تضع جدية الصراع الناشب وثقة الجنود بهذه القيادة موضع الاتهام وتدمر قتاليتهم وروح التضحية لديهم .

ثم ان هذا البون شوش بعد الهزيمة ـ بصورة مؤقتة ـ وجهة الجماهير الشعبية في مجملها (المدنيين والجنود) ، فوجدت نفسها مشلولة بالفجوة التي اكتشفتها فجاة وبكل عمقها ، بين حقيقة الموقف وكذب الطبقة المسيطرة ـ تاركة العدو المبادرة المستمرة في العمليات حتى وقف اطلاق النار (١) .

ان الانحدار العسكري والشلل المؤقت الذي اصاب الامة بكاملها ، كان كلاهما عندئذ حتميين .

ان الانحدار ، (وهو مختلف عن الهزائم العسكرية ، لانه يعني انهيار قيادة الجيش تماما وهربها بعيدا عن المعارك) ، كان محتما لان هذه القيادة لم تكن تتوقع ما حدث . فلقد كان الجيش بالنسبة اليها مرقاة طبقية واداة لقمع الشعب. والحقد الموجه الى الجماهير الشعبية ورفض السماح بتاتا بأدنى مبادرة متعلقان بهذا الموقف الطبقي . فلم تكن هذه القيادة مستعدة اطلاقا ، وهي في حقبة حرب وامام عدو منظم ، أن تضحي بمصالحها الانانية وامتيازاتها وحياتها ، ولم تكن لها اية ثقة بطاقة الشعب القتالية وبطولته الوطنية . فبعد ان مضت في حسبانها ان الحرب لن تنفجر حقيقة الى النهاية وبعد ان استفاقت بقسوة على الهجوم الاسرائيلي، وجدت نفسها عند ذاك مشدوهة مضطربة (٢) .

---

١ ـ كانت الفجوة التي تفصل بين الجماهير الشعبية الواسعة وبين الفرع العسكري من برجوازية الدولة ، توضح حتى حزيران ١٩٦٧ نفاق هذه الاخيرة السياسي والاقتصادي . ولكن الجماهير ظلت تعتقد ان هذا الفرع له مزايا عسكرية وانه قادر على حماية الوطن . هذا القناع لم يسقط الا في ٨ حزيران .

٢ ـ يجب ان نوضح ان هذا الموقف ليس خاصا باي جيش برجوازي وانما بجيش برجوازي يستعمل كقاعدة طبقية رئيسية لبرجوازية مسيطرة . والواقع انه لا يكون هناك في هذه الحالة تخصص اجتماعي يميز بين قادة الدولة والجيش والاقتصاد الخ .. والحال هو ان هذا التخصص هو الذي يسمح ، في اطار الجيش البرجوازي ، باكتساب قيم عسكرية مثل عادة الحياة في شروط صعبة نسبيا ، والمخاطرة ، والقيام بمبادرات في المعركة . ان الاطر البرجوازية في مثل هذا الجيش ، لا تستطيع ان تعرب عن تطلعاتها الفردية الا في هذا الاطار من القيم . وهكذا فان الجيش يستطيع ان يكون اداة قتالية تزيد او تنقص فعاليتها ضد جيوش برجوازية اخرى .

في المقابل ، فان جيشا يضطلع بالدور الاجتماعي الذي يضطلع به الجيش المصري لا تلبث الانانية الراسمالية والميل للترف والشهرة الفردية ، ان تظهر بين صفوفه نفسها ، لانه ليس الا مرقاة طبقية وليس اداة متخصصة في القتال .

هكذا غادر اعضاء القيادة الرئيسيين سيناء منذ اليوم الاول لتحضير تغيير سياسي في القاهرة ، وحذا الاخرون حذوهم منذ هبوط الليل الاول ، بعد ان توالى الاوامر تثبيطهم ، او نتيجة للرعب ، او لانهم اسرعوا في العودة الى منازلهم للاهتمام بشؤونهم الشخصية في موقف بدات تظهر فيه تباشير اضطرابات كبرى .

كذلك فان عدم القدرة على مبادرة عسكرية على مستوى القاعدة ، بعد هذا الانهيار كان محتما ، ذلك ان بنية قيادة الجيش كانت تركز كل السلطات وكل المعلومات وكل المبادرات في القمة ، تاركة جماهير الجنود وصغار الضباط غير قادرين على اتخاذ ادنى مبادرة ذاتية . ولهذا فان لا مبالاة كبار الضباط ونفاقهم قد اديا الى انعكاسات بالغة الخطورة على جميع مستويات الجيش . لهذا فانه بعد الهزائم الضخمة في اليومين الاول والثاني من ايام الحرب ، وبعد ان غادر هؤلاء الضباط ارض المعركة ، كانت القوات التي تركت بدون رؤساء امام الاستحالة المطلقة لمحاولة اي شيء ، فلم يكن في امكانها حتى ان تجد طريقها في الصحراء . ثم فقد الماء عندما تفككت مراكز التموين ، فلم يبق لها الا ان تحاول البقاء على قيد الحياة .

والخلاصة ان المقارنة بين الجيشين المتقابلين ، تظهر لنا انهما معا يعتمدان على تركيز المبادرات الكلي في القمة ، وعلى رد كل مبادرة من القاعدة . ولكن قيادة الجيش المصري لم تكن لها مصلحة اساسية في القيام بالحرب ، ولم تكن مقتنعة بالقضية التي تعلنها ولم تكن تشعر باي تضامن مع جماهير قواتها .

وهكذا فان القوات المصرية ، التي كان لها مصالح اساسية تدافع عنها ضد الجيش الصهيوني ، ولكنها لم تكن تستطيع باية صورة ان تعرب عنها بمبادرات ذاتية ، كانت مقودة الى معركة لا تريد قيادة الجيش والدولة لها فيها اكثر من ان تستخدمها كما تستخدم قوة عملها في المصنع او في الحقل - اي كجمهور اعمى ومنقاد من السواعد العاملة .

عليه ، فانه اذا كان الجيش الاسرائيلي قد اثبت حسن استعداده في حزيران ١٩٦٧ لخوض حرب عدوانية ، فان الجيش المصري - الذي كان عاجزا عن القيام بحرب شعبية وطنية - كان قاصرا ، من جميع النواحي ، عن القيام بحرب برجوازية تقليدية للدفاع عن الوطن .

دور الحركة الجماهيرية الحاسم (٩ حزيران) :

مع التعزيز الحاسم لدور الجيش الاسرائيلي في المنطقة كلها ومع التوسع الاقليمي الصهيوني الجديد حتى قناة السويس ، حسبت الاركان العليا الاسرائيلية انها ستحقق الشيء الرئيسي في مخططاتها : ان تدعم ، والى امد بعيد ، تنظيم البلاد عسكريا ، والتماسك الداخلي الذي ينبع عنه ، ان تستعيد تيار عطف الجماعات اليهودية والراي العام الموالي للصهيونية الذي سيجرف معه مساعدات ضخمة لحل مشاكل اسرائيل الاقتصادية الاكثر الحاحا ، وكان في يقينها ان الشعوب

العربية ستجد نفسها ذليلة الى حد لا يبقى لها معه من مخـرج الا القبول بوجود اسرائيل ، والقبول وفي الوقت نفسه ، بتفوقها الحاسم في المنطقة .

كذلك فان الامبريالية الاميركية من جهتها ، (بعد افلاس النظـام الناصري وسياسته « غير المنحازة » و « الاشتراكية » المستندة الى الاتحاد السوفياتي ، والمعتمدة على الدولة في التنمية) قد حسبت انها ستصل الى الهدف الذي جرت خلفه طوال سنوات ، وهو تحطيم تيار الاستقلال العربي عن الغرب وتحطيم هيبة التجربة الناصرية والبرجوازية السوفياتية معا . هكذا توطد املها في ان تحـل « الانموذج السعودي » محل « الانموذج المصري » في العالم العربي ، وان تفرض في الوقت نفسه « وضعا قائما » لصالح اسرائيل في الشرق الاوسط .

ولقد بدا انه لم يبق للنظام الناصري الا ان ينظم محضر افلاسه ـ وهذا ما فعله عبد الناصر في خطاب استقالته في ٩ حزيران .

الح المعلقون كثيرا حتى الان ، على دوافع عبد الناصر الشخصية الى الاستقالة. الا ان الاهم من ذلك بكثير هو ان توضح طبيعة الضغوط التي مورست في هذا الاتجاه من قبل القوى الداخلية والخارجية التي كان عبد الناصر ونظامه يستندان اليها حتى ذلك الحين .

كانت هذه الاستقالة تستجيب لمتطلبات غالبية العناصر في برجوازية الدولة ـ التي كانت تجد في ذلك فرصة غير مأمولة لتحقيق تحول سياسي يوافق تطلعاتها المشتركة ، بلا قتال (واو ادى ذلك الى الدخول من ثم في صراع على النفوذ ضمن اطار هذا التحويل) .

كان الامر بالنسبة اليها ان تحل زكريا محي الدين محل عبد الناصر ، لتجد فيه زعيما دون سطوة تاريخية واقل استقلالا عنها من جهة ، ولتبعث مجددا مـن جهة ثانية سياسة تقوم على التقارب مع الولايات المتحدة ، مستفيدة الى اقصى حد من الهزيمة التي تلقاها السوفياتيون المعتبرون حماة التجربة الناصرية ـ ومظهرة ان حماية الولايات المتحدة وحدها هي التي تتيح « مخرجا مشرفا » مـن الموقف الناشىء عن الهزيمة (اي انه بعبارة اخرى ، ليس ثمة غير العطف الاميركي علـى الطبقة المسيطرة المصرية ما يستطيع ان يحمل اسرائيل على تقديم تنازلات ذات شان تسمح للطبقة المذكورة « بانقاذ ماء الوجه ») .

فماذا كان موقف البرجوازية السوفياتية في ظل هذه الشروط .

لم يكن لهذه حتى ذلك الحين ، كما راينا ، وسيلة مباشرة لتوجيه السياسة المصرية ، واذن فانها لم تشارك في وضع الخطة الناصرية اثناء شهر ايار . غير انها لم تثن الحكم الناصري عن عزمه ، اذ كانت تعلم ان الحكومة المصرية لم تكن تريد الحرب وتعتبر ان الحكومة الاميركية لم تكن تبحث عن الحرب هي الاخرى .

ثم ان تردي العلاقات بين مصر ـ ومعها البلدان العربية الاخرى من حولها ـ

وبين البلدان الغربية التي تحمي اسرائيل يمكن ان يؤدي الى ارباح سياسية كبرى للاتحاد السوفياتي (اذ يظهر دون كلفة كبيرة بمظهر « الصديق الامين » للشعوب العربية ، في وضع غليان وطني ، ويزيد من نفوذه وثقله الاقتصادي في المنطقة على حساب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) .

لكن ما يبقى ضروريا هو التأكد من ان الموقف لن يتحول الى حرب حقيقية ، لهذا فان ضغوطا ملطفة قد مورست على عبد الناصر خلال الايام الاولى من حزيران ـ عندما بدا ان تحريك الجيش المصري في سيناء بعد سحب قوات الامم المتحدة يحمل خطرا متزايدا ـ خطر تسخين المشاعر الوطنية لدى الضباط الصغار ، الضباط الذين كانوا يريدون ان يقاتلوا ولا يفهمون سياسة التعلات التي مارستها السلطة .

اذن فان الحرب عندما انفجرت ، فاجأت السوفياتيين كما فاجأت المصريين . ولقد فاجأتهم الهزيمة الصاعقة اكثر . وما كاد يظهر رد فعلهم الاول على الموقف الذي نشأ عن العدوان الاسرائيلي حتى كان الجيش المصري قد بات عاجزا عن القتال، وكان القادة الرئيسيون قد امسوا في القاهرة يطالبون عبد الناصر بالاستقالة.

كانت هذه الاستقالة على ما راينا تتضمن وقفا قاسيا لنمو النفوذ السوفياتي في مصر ـ ومن ثم في باقي العالم العربي . غير انه لم يكن ثمة الا وسيلة واحدة لتحويل الموقف في اتجاه المصالح السوفياتية : اقتراح تدخل سوفياتي مباشر في المجهود الحربي ، وانهاض الموقف عسكريا ، والاقامة بالتالي في الشرق الاوسط . ولكن لا البرجوازية السوفياتية كانت مستعدة للقيام بهذا (مخاطرة بذلك بحرب عالمية) ولا برجوازية الدولة المصرية كانت تستطيع قبوله من تلقاء نفسها .

لم يكن للسوفياتيين اذن الا ان ينحنوا امام الهزيمة ـ وان يتركوا عبد الناصر يرحل ـ . وعلى اية حال فان ثمة اعتبارين كانا يدفعانهم الى ذلك مباشرة .

اولا ان وضع الحرب قد اطلق مدا وطنيا ضخما شمل كل الشعوب العربية بدون استثناء ، واخذ يتحول ، من يوم الى يوم ، الى تيار جماهيري يطالب بتدخل جميع البلدان العربية الى جانب البلدان المهاجمة ويطالب خاصة بالمشاركة الشعبية في الحرب .

وفي مساء يوم ٨ ، عند قبول الاتحاد السوفياتي ومصر بقرار وقف اطلاق النار ، عبرت التظاهرات الشعبية عن عدائها لحكومتي البلدين واعربت عن غيظها من عبد الناصر مسمية اياه باسمه . كانت الاحداث تفلت بسرعة من قبضة السلطات القائمة مظهرة عجزها عن الرد والشلل الذي اصابتها به سرعة الهزيمة .

اذن فان خطرا كان قد بدا بالظهور : هو خطر دخول الجماهير ، بصورة لا رقابة عليها ، الى المسرح السياسي ـ والى ساحة المعركة (فصائل شعبية تتصدى للاسرائيليين الذين وصلوا الى الضفة الشرقية لقنال السويس ، تسليح ذاتي للمدنيين ، بما يقع تحت ايديهم) وبكلمة واحدة كانت هناك مبادرات شعبية عنيفة

يحتمل ان تؤدي الى اشكال عمل ثوري يشمل مصر وسائر البلدان العربية .

كان هذا الخطر ادهى على المصالح السوفياتية في المدى الطويل ، من خطر التراجع امام الاميركيين ولو كان التراجع مشهودا . فنمو حركة جماهيرية واشكال، ولو بدائية ، من حرب العصابات الشعبية في المنطقة كان يمثل بالنسبة لكلا القوتين الامبرياليتين ، خطرا اساسيا .

من الافضل اذن ان يعطى زكريا محي الدين فرصة لاستعادة السيطرة على الموقف ، خاصة وانه لم يكن يفكر بتوجهه نحو الاميركيين ـ وهذا هو الاعتبار الثاني الذي دفع بالسوفياتيين في هذا الاتجاه ـ في ان يتبع سياسة معادية للسوفياتيين . فلم يكن في مقدور اية حكومة مصرية كما قلنا ، ان تفكر بمثل هذه السياسة نظرا للعلاقات التجارية والمالية والفنية التي تربط الاقتصاد والجيش المصريين بالاتحاد السوفياتي .

حتى اذا تم استبعاد خطر التدخل الشعبي ، فان البرجوازية السوفياتية سوف تنظر في ما يتيح لها ان تقلص على قدر المستطاع سائر الخسائر السياسية والاقتصادية التي ستنجم عن نهاية الناصرية .

وهكذا ، تخلت برجوازية الدولة عن عبد الناصر ـ مستمدة من الهزيمة عزما وتماسكا مؤقتين هما ما كانت تفتقر اليه حتى ذلك الحين لكي تفرض ممثلا اكثر ملاءمة لافقها الطبقي الضيق ، من جهة ثانية كانت البرجوازية السوفياتية قد تخلت عنه .

في ٩ حزيران بدا عبد الناصر اذن وكأنه لم يعد يمثل شيئا .

بدا آنذاك ، انه لم يبق الا ان يعود الى بيته لتقيم البرجوازية المصرية حوارها مع الامبريالية الاميركية .

ولكن ذلك كان يفترض اسقاط الشعب المصري من الحساب .

هب هذا الشعب محطما قيود خمسة عشر سنة من القمع والتجزئة المنظمة ، وتدخلت جماهيره عفويا ، فحسمت الامر وبددت الخطط التي كانت تعد دون علمه وضده وقلبت معطيات الموقف السياسي المصري والعربي راسا على عقب .

فالهزيمة وصورتها المباغتة واتساعها قد فجرت جميع مشاعر التمرد المقموعة لديه ضد برجوازية الدولة وضد الفرع العسكري منها بشكل خاص . وكان الانفجار اكثر قوة لان تطلعاته الوطنية قد بدات تتحول بسرعة منذ شهر ايار الى ارادة متحمسة للقتال والمشاركة في الحرب التي كانت تقترب ضد الامبريالية وضد اسرائيل ـ وهي ارادة كانت السلطة تحاول ان تحولها الى انتظار سلبي لانتصارات الجيش النظامي .

حتى اذا ظهرت الهزيمة عوض الانتصارات ، لم يحتج الشعب المصري الى

اكثر من اربع وعشرين ساعة ليقيس مدى الصدمة وليتمالك نفسه بعد دوار الذهول . فاذا بارادته المتحمسة للقتال قبل ٥ حزيران تتحول في الثامن منه الى ارادة غاضبة حادة لدفع العار ورفض الاستسلام الذي كانت السلطة والسوفياتيون يقدمونه له ، وللبحث عن وسائل تتيح له مواصلة الحرب ـ مضطلعا فيها هذه المرة بدور رئيسي ... معاقبة المسؤولين عن الكارثة ، مطالبة قادة البلاد باداء الحساب وتنظيم الشعب وتسليحه لبدء حرب جديدة ـ تلك كانت ارادة اوسع الجماهير .

لكن خطاب عبد الناصر كشف فجاة حقيقة الموقف ـ لم تكن ثمة احد يتولى الاستجابة لهذه التطلعات بل ان معسكر الاستسلام كان يتأهب لاستعادة زمام الموقف .

استقال عبد الناصر مفسحا المجال لطاقم جديد ـ يحظى بثقة الاوساط البرجوازية المصرية وعطف الامريكيين النسبي ـ ليفاوض على الاستسلام .

هكذا فان « البرجوازيين الجدد » (ابتداء ـ ويا لسخرية القدر ـ بهؤلاء القادة الذين يرمزون الى خمسة عشر عاما من القمع والى اذل هزيمة عسكرية تلقتها مصر) لم يكفهم انهم اوصلوا مصر الى الاندحار ، بل ارادوا ان يملوا على الشعب المصري رغباتهم ـ ان يعلنوا باسمه قبول الاستسلام .

ذاك هو الخطر الداهم الذي كان يجب التصدي له انذاك . وتلك هي المؤامرة التي كان يجب اسقاطها دون ابطاء .

لماذا جعلت الجماهير الشعبية المصرية في هذه اللحظة (الجماهير التي كانت قد بدات امس تصب غيظها على عبد الناصر) تجمع عفوا على التوجه الى عبد الناصر ، ليعرب عن رفضها للاستسلام ؟

ذاك ان عبد الناصر بدا البارحة عندما قبل بوقف اطلاق النار على انه الناطق باسم هذا الاستسلام ، في حين انه بانسحابه اليوم ، قد عاد عن ذلك واوحى بان قوى الاستسلام قد اختارت سواه ناطقا باسمها .

كانت الصيغة الوحيدة الملموسة والعاجلة ، المطروحة امام الشعب المصري حينها ليعرب عن رفضه للاستسلام هي ان يرفض تغيير الزعامة الذي اقترحته قوى الاستسلام .

هذا المعطى الاساسي للموقف ينبغي ان يدرك ، اذا اردنا ان نفهم المعنى التاريخي لتظاهرات ٩ حزيران من وجهة نظر الجماهير ، اي اذا اردنا ان نمضي الى ابعد من التفسيرات اللاشعبية التي اعطيت لها . (راى فيها دعاة النظام اجماعا شعبيا على عبد الناصر يفسره « الحب الخالد » من الشعب لزعيمه ، اما بعض المحللين البرجوازيين الاكثر تحذلقا فقد راوا فيها « شعورا بنويا » من الجماهير الشعبية الجاهلة تجاه « والد » تخشاه لكنها ، تتعلق بسلطته الخ ...) .

حتى بعض الوطنيين ، وحتى اصدقاء الشعب الحقيقيون ، او بعض المشتركين مباشرة في هذه التظاهرات حين حصروا تفكيرهم في حيز المجردات ، لم يجدوا تفسيرا لمد العطف الكلي القوة على عبد الناصر ، الذي غمر مصر (وبقية العالم العربي معها).

لقد عاشوه ، ولكن ما ان انقشع الجو حولهم حتى اصيبوا هم انفسهم بالدهشة .

والحال ان هذا المد كان يشكل المظهر الاول لنهضة الحركة الجماهيرية الوطنية والتعبير عن الحالة السياسية العفوية للشعب الذي يستعيد حيويته ـ ولكن في صورة ملتبسة بادىء ذي بدء ، لنشوئها عن وضع ملتبس .

اذن فانه من الاساسي ان نحلل هذا المظهر عن كثب ، اذا كنا نريد ان نشارك في تنمية تيار هذه النهضة وتعميقه ، واذا كنا نريد ان نشارك في هذه المرحلة الجديدة من الثورة الشعبية في مصر .

يجب ان نرى في تظاهرة ٩ حزيران اولا ، القوة الجارفة الوليدة للحركة السياسية الجماهيرية ـ التي تدخلت بصورة كاملة الحرية على النطاق الوطني وبقوة حاسمة ، لتقطع الطريق على اتمام المرحلة الاخيرة من اذلال بلدها ، ولتفسد مخططات اعدائها جميعا .

فبرؤية الحركة الشعبية الجماهيرية ، في قواها العميقة الدفينة التي اعربت عن نفسها ذلك اليوم ، للمرة الاولى على النطاق الوطني ، نستطيع ان نفهم المراحل اللاحقة من نمو هذه الحركة (وقد بلغت ذروتها في شباط ثم في تشرين الثاني ١٩٦٨) ، ان نفهم ان ما استؤنف يوم ٩ حزيران ، هو سياق لا عودة عنه ـ انه نهوض حركة الجماهير الشعبية الواسعة ، التي جعلت اهدافها الوطنية والديمقراطية تتضح مذ ذاك بقوة متزايدة .

فشعار التاسع من حزيران ـ رجوع عبد الناصر الى السلطة ـ هو اذن شعار له تفسيره التاريخي . والحركة الجماهيرية الوطنية كانت تعرب ذلك المساء عن تصميمها على رفض الاستسلام ، ولكنها كانت تعرب عنه بالصيغة الوحيدة التي كان يقدمها الموقف الموضوعي العاجل : اما زكريا محي الدين واما عبد الناصر ، اما الرجل المكلف بالخضوع واما الرجل الذي انسحب ليترك له الاضطلاع بهذه المهمة ، اما انتصار دايان الكامل واما رفض رؤيته منتصرا ـ رغم ان احدا لم يكن يرى بوضوح كيف سيتصرف عبد الناصر متى عاد الى كرسيه .

ذلك انه ، حتى في قلب التظاهرات التي دامت طوال ليلة ٩ حزيران الى العاشر منه ، كان الذين يستدعون عبد الناصر ، قد فقدوا ثقتهم الكاملة به ، كانوا واعين لمسؤوليته الكبرى في الاحداث التي سببت الموقف الراهن ، الا انهم بلوروا حول شخصه ارادتهم في مقاومة المؤامرة التي كانت تعد لهم .

فما من تنظيم شعبي جماهيري ، ما من نواة سياسية قائدة مرتبطة بالجماهير ،

ما من صيغة ملموسة للتعبير الواعي والمنظم عن التطلعات الشعبية كانت موجودة ذلك المساء . هذا يعني ان حركة الجماهير لم يكن لها خيار اخر ممكن غير عبد الناصر .
لهذا فان الحركة الجماهيرية لم تكن تطرح وهي تتظاهر الا مسائل ملموسة ؛ ام تكن تطرح آنها الا سؤالا واحدا عبد الناصر ام زكريا (١) ؟.

من جهة ثانية جاء هذا الخيار ليتجسد عند لحظة مصيرية ، كان الشعب المصري اثناءها يعيش مثل رجل واحد ودفعة واحدة ، تدمير العالم السياسي الذي كان عالمه حتى ذاك ــ وكان يحس هذا التدمير ماديا عبر عري الهزيمة ويضاعف احساسه به حدس ينبىء كل فرد من افراده انه خسر في سيناء ابا او ابنا او صديقا .

ولهذا فان اختيار دعوة عبد الناصر لم يكن اختيارا املاه برود العقل ، بل كان التعبير الشعوري الصاخب الكثيف عن تلك الارادة الشعبية القابعة في هذا الجسد المثخن .

ثم انه يعبر فوق ذلك عن موقف جديد تماما . فالتصميم الشعبي المطلق على متابعة النضال ، كان يتخلله القلق من فقدان كل وسيلة لذلك . ذلك ان الجماهير الواسعة قد وعت مسؤوليتها الوطنية في نفس الوقت الذي كانت تدرك فيه غريزيا مدى عجزها وعريها السياسي والتنظيمي المباشر . كان الموقف ــ في وسط المعركة ، في وسط الهزيمة ــ يستدعي اكثر من اي وقت مضى ، وجود قيادة .

والحال هو ان عبد الناصر قد اكتسب فجأة ، بعد ان تخلى عنه جميع الذين كان يخدمهم حتى ذلك الحين ، استقلالا جديدا في مواجهة الطبقة المسيطرة والقوى الاجنبية . فهو كما قلنا ، لم يعد يمثل في ٩ حزيران اية من هذه القوى .

هكذا وجدت فيه الجماهير الشعبية اذ ذاك زعيما وحيدا تخلى عن الطبقات التي تستعد للاستسلام ــ زعيما يعود للظهور مكللا بغار « الاستقلال » الذي كان قد بدأ يفقده منذ عدة سنوات ، زعيما كانت بحاجة عظيمة اليه . في تلك اللحظة عاد عبد الناصر رمزا للكرامة الوطنية ، واختزل شخصه فجأة في اذهان الجميع الى اقصى حد : فاذا هو ذاك الذي وطد عزة مصر وقاوم كل ضغط خارجي يمس كرامتها واذا هو يمثل مرحلة من التاريخ عاشتها مصر بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٧ فتحدثت الى العالم باسمها الخاص واكتسبت وضعا جديدا بين الشعوب .

وها هو الشعب المصري يجد نفسه اليوم في وضع يلقى فيه كل شيء بغتة على بساط البحث ، ويبرز فبه الماضي من جديد ، فيتخذ جيش الاحتلال الاسرائيلي لنفسه على ضفاف القناة مواقع اخلاها جيش الاحتلال البريطاني . واذا بالشعب لا يجد أمامه الا خيارا وحيدا : بين ذاك الذي يرمز الى نهاية الاحتلال البريطاني

---

١ ــ من وجهة النظر التاريخية ، التي لا يمكن ان تكون الا وجهة نظر ملموسة كان اختيارها اذن هو الاختيار الوحيد الصحيح .

والاذلال الأجنبي وبين العدم . ذاك ان زكريا محي الدين حين يحل ، في تلك اللحظة، محل عبد الناصر ، فهو الفراغ الذي لا يستطيع ان يملأه الا دايان . هكذا فان مرحلة ما قبل عبد الناصر هي التي تعود ، ومعها الاذلال الاجنبي المروع ، بعد اثني عشر عاما قضتها مصر مرفوعة الراس .

في ٩ حزيران ذهب كل شيء — حتى الهزيمة — الى عالم النسيان . وكان بقاء عبد الناصر ، في خضم المأساة ، يرمز الى بقاء مصر مرفوعة الراس .

وكان ان حملته الجماهير جميع امانيها المباشرة ، بصدق وحرارة املاهما شعورها بالعجز عن تنظيم نفسها بالسرعة التي يفرضها الموقف واذكاهما شعورها بان عبد الناصر قد ابتعد عن قيادة الاستسلام العامة .

ذاك ما امد وهم « السلطة التي فوق الطبقات » بقوة جديدة ، فقد نفذ هذا الوهم من الموقف الذي ابعد فيه عبد الناصر على يد الطبقة المسيطرة والاعداء الخارجيين فاعيد على يد الشعب على الرغم من هؤلاء جميعا ، ليمثل ارادة الشعب.

اذن فان الوهم قد تعزز ، ولكن بعنصر جديد يناقضه : فهذه السلطة قد اختارها الشعب هذه المرة ، وهو الذي فرضها بارادته الخاصة ، ليعرب عن تصميم سياسي — التصميم على متابعة النضال .

هكذا كان هناك في ليلة التاسع من حزيران ، حقيقة جديدة تعبر عن نفسها بصيغة لا تزال قديمة . فالحركة الجماهيرية تعبر عن استقلالها حتى وهي تستدعي عبد الناصر .

ذاك عنصر رئيسي تغير في النظام الناصري . ان عبد الناصر قد عاد وهو لا يزال على حاله اما الشعب المصري فلم يعد على حاله . لقد اعطاه ثقته .

عليه فان خيار الشعب المصري قد بات له مذ ذاك محتوى جديد : محتوى دخول الجماهير مباشرة الى المسرح السياسي ، محتوى مسؤولية جديدة يضطلع بها الشعب .

فهذا الخيار لم يعد وقفة امام واحد من امرين (اما الكرامة الوطنية واما الاذلال الوطني) في اطار لا تقوم منه الجماهير بأي دور خاص وتمارس عليها الوصاية الايديولوجية البرجوازية دون اي قيد . بل ان هذا الخيار قد بات ارادة شعبية واعية لمقاومة العدو ، ارادة تواجه النزوع السلبي الى الخضوع ، وهو نزوع كان قد طغى على البرجوازية كلها ، هذا الخيار اذن قد بات خيارا طبقيا .

فالشعور بالكرامة الوطنية قد اخذته الجماهير الشعبية على عاتقها اخذا مستقلا ، للمرة الأولى منذ عهد بعيد ، وهي قد اعطته مضمونا طبقيا ملموسا : يحتوي تعبئة الشعب وتنظيمه وتسليحه ، تحتوي مشاركة الشعب الفعالة في الحرب .

لذا فان الشعب ، وقد اكتسب دورا سياسيا جديدا من حيث الكيف ، سيدفع جميع القوى التي كانت تعد لخلافة الناصرية الى تغيير موقفها وخططها .

فالواقع ان زكريا محي الدين قد اصبح في ليلة واحدة ، رمزا للاستسلام (١). والموقف الذي بدا ان بامكانه ان يسيطر عليه البارحة قد اصبح مذ ذاك يستعصي على السيطرة . لم يكن هناك وسيلة لقمع مثل هذا التيار بالعنف ، ذلك ان جهاز الدولة قد تفكك مع انهيار الجيش المصري الذي يشكل دعامته الرئيسية . امـــا الشرطة فكانت عاجزة عن التدخل في مثل هذا الموقف دون دعم ضخم من الجيش . واما كبار الموظفين فهربوا من العاصمة بالمئات ـ وقد استبد بهم الرعب من الحركة الجماهيرية التي لم يعد ثمة من سد قمعي فعال يملكه الموقف في وجهها .

لم يكن امام هذه القوى الا حل وحيد ممكن ، قبول عودة عبد الناصر ، الذي اكتسب وحده يوم ٩ حزيران السلطة الضرورية لضبط الحركة الجماهيريـــة . بالخضوع ظاهريا للارادة الشعبية في مواصلة النضال ، ثم باخماد هـــذه الارادة تدريجيا في الواقـــع .

وكان ان التقت جميع القوى المعادية لنمو الحركة الجماهيرية وللنضـــال المعادي جذريا للامبريالية حول هذه النقطة ، من اسرائيل الى الامبريالية الاميركية الى الامبريالية ـ الاشتراكية التحريفية ، الى البرجوازية المصرية ، وحلفائها العرب ، وحتى القادة العرب العملاء امثال اولئك الذين في المملكة العربية السعودية او في المغـــــرب .

هكذا حرمت اسرائيل بغتة من النصر السياسي الحاسم الذي كانت تتوقع احرازه في مصر ، وهو سقوط عبد الناصر ، الذي جعلته الحركة الصهيونية عمدا رمز « معاداة اسرائيل » لتحول سقوطه الى « نصر لاسرائيل » . ولكن قيادة الاركان الاسرائيلية في حيرتها امام السيل الوطني الشعبي المصري ، لم تكن تستطيع الا ان تتوقف على ضفاف القناة وتترك عبد الناصر يسرح الحركة الجماهيرية على مهل (٢).

ثم ان قادة الامبريالية الاميركية لم يكونوا قادرين اطلاقا على التفكير بصيغة

---

١ ـ وذلك فقط بسبب الوظيفة التاريخية التي كان يضطلع بها تلك الليلة ـ وهي استبدال النظام المقهور بنظام الاستسلام . ولكن الشخص نفسه ، رفيق عبد الناصر منذ الساعة الاولى ، لا يتميز عن هذا الاخير بشيء من الناحية السياسية الا ببعض الاستعدادات التي هي نسبيا اكثر موالاة لاميركا واكثر ليبرالية .

٢ ـ نظريا ، كان بامكان الجيش الاسرائيلي ان يجتاز القناة مثلا وان يحتل دلتا النيل حتى القاهرة عسكريا . ولكن لن يكون بامكان الحكومة التي كان سينصبها انذاك ، ان تبقى ، في الوضع السياسي الناشىء عن نهضة الحركة الجماهيرية ، الا باحتلال مستمر واقامة نظام ارهاب ، كـــان الجيش الاسرائيلي عاجزا طبيعيا وماديا ، وسياسيا عن الاضطلاع بهما ، وفي الوقت نفسه ، فان هذا الاحتلال يناقض ترسيمة الحروب ـ الخاطفة ويجمد الجيش في وسط شعب عدو .

عمل مباشر من جهتهم . فلم يكن بامكانهم الا ان يتكلوا على التحولات الداخلية ـ وقد رأينا ان كل تحول داخلي بات محالا لفترة من الزمن بعد ٩ حزيران . فما كان لاي قائد برجوازي مصري ان يجد وسائل الحلول محل عبد الناصر .

لم يكن ثمة بد من تركه يعود عن استقالته وانتظار ان يقوم بالانعطاف السياسي اللازم (تسريح الجماهير) ، قبل ان تفرض عليه صيغة استسلام ما ، او يؤتى بسواه بصورة او باخرى ، عندما لا تكون الجماهير هناك لحمايته .

اما البرجوازية السوفياتية ، فقد وجدت في ذلك فرصة لم تكن تاملها ، لتحويل فشلها الى نهوض امبريالي جديد . فباعادة عبد الناصر ، تستطيع هي من ورائه ان تعيد جلاء صفحتها في حين انه لم يكن للبرجوازية الاميركية التي كانت المرمى الرئيسي لتظاهرات ٩ حزيران ، الا ان تسجل تراجعا في نفوذها .

كان في وسع المعونة الضخمة اذا قدمت لاعادة بناء الجيش المصري المهدوم واعادة تشغيل الجهاز الاقتصادي المشاول ان تجعل من البرجوازية السوفياتية (التي كانت تستعد في ٨ حزيران لنكوص مدو في الشرق الاوسط كله) القوة الامبريالية الاجنبية التي لا منافس لها في مصر وسوريا وان تزودها بارصدة جديدة ضد الولايات المتحدة في معظم البلدان العربية الاخرى .

والواقع ان هذه المعونة كانت حيوية جدا لعبد الناصر ، ان كان يريد انهاض جهازه الاقتصادي والعسكري في سنتين او ثلاث ـ وما كان ايمكنه ان يجدها الا لدى السوفياتيين في الوضع الذي استدعي فيه الى السلطة . وبدونهم ، كان افلاس النظام سياسيا واقتصاديا وعسكريا شيئا يستحيل التغلب عليه . اما الحركة الجماهيرية ، فانها باكتشافها عجز عبد الناصر ، كانت ستتحول بسرعة الى تيار حرب شعبية معادية لاسرائيل ، تشمل العالم العربي وتجعل ازمة الطريق الراسمالي المصري ازمة لا شفاء لها نهائيا .

هذا ما سيقود برجوازية الدولة المصرية الى القبول بعبد الناصر وبالمساعدة السوفياتية الضخمة اللازمة له . فما كان لها من سبيل عاجل اخر . فاما عبد الناصر واما الفوضى الشعبية التي لا يستطيع اي زعيم برجوازي ان يسيطر عليها بشكل فعال ـ اي تهرؤ نظام علاقات الانتاج الراسمالية عبر الحكومات السريعة العطب واللاشعبية وكل ما ينجم عن هذا التهرؤ من نتائج غير متوقعة في الوضع الذي اسفرت عنه الهزيمة ـ (وخصوصا امكان ان تجد الجماهير شيئا فشيئا ، طريق التنظيم الذاتي للحرب الشعبية والعمل السياسي الشعبي المباشر) .

ومهما يكن من امر فان قبول عبد الناصر والمساعدة السوفياتية لم يكن نتيجة الاختيار المتروي : كانت البرجوازية المصرية في مجملها عاجزة عن ان تقوم باختيار او ان تفرض اختيارا . كانت محطمة فعلا بنتيجة الهزيمة ، اي بنتيجة انهيار العنصر الذي يشكل ارضية وضعها الاجتماعي السياسي ، وكانت منهارة المعنويات ، وقد

اخذ الرعب منها كل مأخذ بسبب موقف افلتت منها مقاليده تماما ، فلم يبق الا ان تسلم قيادتها لعبد الناصر كحصن اخير في وجه المجهول والفوضى .

هكذا فان هذه القوى التي كانت تتواجه البارحة على ساحة المعركة قد التقت في مواجهة الشعب المصري بعد ان تحرك. فالحيرة التي اصابتها بعد ان كانت تستعد، كل منها حسب مواقعها المكتسبة ، للتصرف فيما بينها بمستقبل مصر ، وخططها التي انقلبت من جراء هذا الانفجار ، وفقدانها لكل مبادرة ، كانت تجعلها تجد في حكم ناصري جديد القاسم المشترك المؤقت لاستراتيجياتها المختلفة التي انسدت السبل امامها فجأة نتيجة للحركة الوطنية الجماهيرية .

ولكن الشعب المصري كان قد عاش لتوه ليلة ٩ حزيران . وهو قد بدأ يكتسب وعيا جديدا لدوره الخاص . وهو سيرفض ان يتحول تدخله الحاسم على المسرح السياسي المصري الى سلاح سياسي يوجه ضده .

هكذا فان تناقضين حاسمين سيتزايد احتدامهما عند ذاك في داخل المجتمع المصري . التناقض الاول يضع الارادة الوطنية والديمقراطية للجماهير الثورية المصرية في وجه المصالح البرجوازية المصرية بعد الهزيمة ـ اي طريق الحرب الشعبية والديمقراطية الجماهيرية في وجه طريق الاستسلام امام متطلبات اسرائيل الرئيسية، ليستتب النظام البرجوازي وليتاح قمع الحركة الجماهيرية من جديد . اما التناقض الثاني فهو ذلك الذي كان يحتد بين الامكانات الموضوعية الكبيرة جدا ، لتفتح بعض صيغ الديمقراطية الجماهيرية ونمو بعض المبادرات الوطنية والعسكرية الجماهيرية ـ الامكانات التي كانت الطبقات الواسعة من الشعب تعيها بصورة غامضة ـ وبين الامكانات الذاتية السياسية والتنظيمية الضعيفة جدا لقيادة الطاقة الوطنية والديمقراطية لمدى الحركة الشعبية الى ابعد ما يمكن على طريق الحرب الشعبية المعادية لاسرائيل وللامبريالية وللبيرقراطية .

وكان الشعور بهذا التناقض يتجلى في ضمير الجماهير على صورة حاجة يتزايد الحاحها دون ان تعثر على ما يشبعها او على صورة يقين يكذبه الواقع فينمو منه شعور بالعجز كما تنمو في الوقت ذاته طاقات تدميرية ثورية مخزونة ، سوف تعبر عن نفسها بعواصف جماهيرية متتالية ذات غزارة متزايدة ، تتخللها حقبات انهاك وحيرة. هذا الشعور المزدوج هو الذي حدد، ابتداء من حزيران ١٩٦٧ محتوى الصلة السياسية الايديولوجية المتناقضة بين الجماهير الشعبية المصرية والسلطة الناصرية .

فالجماهير كانت تريد بعد الآن ان تعطي للدفاع عن الوطن وللكرامة القومية محتوى طبقيا ملموسا وان تحمل السلاح لتدخل الى ميدان الصراع ، لكنها لم تكن تستطيع ذلك وحدها . فعبد الناصر ما يزال القيادة الوحيدة الخليقة بالثقة التي تعترف بها . الا ان عبد الناصر لا يريدها ان تحمل السلاح وان تدخل الى ميدان الصراع .

هكذا بدات الجماهير تعي هذا الوضع شيئا فشيئا وتنتفض ضده ، تنتفض اكثر من مرة ضد النظام ، الى حد ما ، وتطال اثناء انتفاضتها عبد الناصر نفسه . لكنها في كل مرة كانت تكتشف ، بعد دفعة الانطلاق ، انها عاجزة عن التقدم على نحو مستقل .

وكانت ، في كل مرة ، تتراجع ، حائرة قلقة ، أمام الفراغ ، الذي تكشفه لها مبادرتها هي بالذات .

من هنا ان نبض الشعب ظل يخفق دون انتظام ، مترجحا بين ثقة متضائلة الحماسة واحتدام مكبوت وارهاق متعاظم ونوبات مباغتة من الحمى .

ولكن فهم الاطار العالمي والعربي الذي تنمو فيه هذه التناقضات هو امر في غاية الاهمية لأن التفتح المشهود للحركات الجماهيرية وللصيغ الاصيلة في التدمير والتنظيم الثوريين (وهو ما وسم هذا الاطار) يمارس تأثيرا اكيدا على نمو الوضع في مصر نفسها ويسعه ان يشارك مشاركة كبرى في تقدم الحركة الشعبية المصرية وفعاليتها السياسية والتنظيمية .

فمن المفيد اذن ان نقيم الموقف المصري الراهن آخذين بعين الاعتبار جميع العوامل العالمية والعربية التي تواتي تفتح صراعات الشعب المصري الوطنية والديمقراطية .

الفصل الثاني

انطلاق الحركة الجماهيرية في عام ١٩٦٨

الاطار العالمي والعربي

سجلت سنة ١٩٦٨ تتويج سياق اختمار طويل شهدته التناقضات الناجمة عن بنية العلاقات الدولية الجديدة التي توجهها محاولة اقتسام العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فلقد أصبحت الاستراتيجيتان المتكاملتان لهذين البلدين تقومان من الان فصاعدا على التعاون لخنق البؤر الثورية التي تهدداستقرار امبراطورية كل منهما ، وعلى التنافس في المناطق التي لا تزال محل تنازع بينهما ، جاهدين في احتواء التناقضات بينهما ضمن اطار لا يتيح لشعوب المناطق المتنازع عليها ان تحمل السلاح ضدهما .

وسياسة التعايش السلمي بين هاتين الدولتين ، والاولوية المعطاة للتفاهم بينهما على كل اعتبار ثوري « تجنبا للحرب العالمية » ، والذهنية الانهزامية التي تتبع ذلك ، تشكل كلها الاداة الايديولوجية لمصالح البرجوازية السوفياتية الاساسية.
هذا وقد اتاحت سمعة الثورة البلشفية الباس استراتيجية الدولتين الكبيرتين الجديدة « ثوب سياسة السلم المعادية للامبريالية » مدة عدة سنوات .

غير انه بمقدار ماكانت تتأكد الصفة اللاثورية لهذه السياسة ، وراء الجمل المجردة عن « الثورة في السلام » ، كان الاتفاق مع الولايات المتحدة يبدو ،وبصورة متزايدة ، على انه اتفاق يميل في الواقع الى خنق الحروب الثورية وتحرك الجماهير السياسي ، وكانت الطبيعة الطبقية للسياسة السوفياتية تأخذ في فرض نفسها على الاذهان .

فمنذ تراجع خروتشوف في كوبا ، بدات كلمة « التعايش السلمي» تحمل بالنسبة للشعوب رائحة استسلام وتفضح النزعة الى تفضيل المشاورات بين القادة الاميركيين والروس ، على مبادرة الشعوب الثورية .

ولم يكن في وسع ردود الفعل على هذه السياسة ان تتأكد الا تدريجيا ، ولم يكن في وسعها خاصة ان تجد تفسيرا لها دون معرفة كافية بالتحولات الطبقية داخل الاتحاد السوفياتي . لهذا فان ردود الفعل هذه كانت في البداية بوادر حذر

وخيبة ، ثم عادت فولدت بين الجماهير الثورية شعورا غريزيا بالعداوة للاتحاد السوفياتي .

كان هناك قلق واسع في العالم كله ، عبر خلال السنوات الاولى من الستينات، عن الازمة المفتوحة بين تطلعات الجماهير الثورية وعدم مطابقة هذه التطلعات ، على نحو متزايد الوضوح ، للترسيمات التحريفية الجديدة المسالمة .

من هذه الازمة ، ومن التناقض الذي تعبر عنه باشكالها الاولية، سينشأ تيار التمرد العالمي على الترسيمات التحريفية ثم يعود الانطلاق الشعبي العالمي فيولد جديدا طليقا ، ويندفع ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معا .

وسيتركز التمرد على التحريفيين اولا ، حول سياستهم الخارجية ، اي حول الوجه السياسي الذي تحس به شعوب العالم قبل سواه ، اما الضمرات النظرية والعملية في التحريفية الجديدة فلن تدرك سائر نواحيها الا خلال صراع قاس جدا في بعض البلاد التي تملك فيها القوى الثورية قلاعا صلبة ، في الصين والبانيا وفيتنام ـ صراع يضع القوى الثورية في مواجهة قوى الاستسلام المحلية ومعها الاستراتيجية الامبريالية الاميركية ـ الروسية .

بلغ الصراع بين هاتين القوتين اشده في فيتنام بادىء الامر ، اذ انطلقت الامبريالية الاميركية في حرب عدوانية ضد الشعب الفيتنامي كانت مموهة بادىء الامر ، ثم تزايد انكشافها بعد ذلك . هكذا اكتسب الصراع بين الطريقين صفة القدوة التي تحتذى على نطاق العالم كله . كذلك اصبح انتصار الطريق الثوري للكفاح الشعبي المسلح ، انتصارا ضد جميع قوى الاستسلام للدكتاتورية الاميركية ـ الروسية تحت ستار الخضوع لمتطلبات « التعايش السلمي» . (لا زلنا نذكر ان القادة الروس ظلوا حتى مطلع ١٩٦٦ ينادون بوقف حرب التحرير الفيتنامية) .

هذا الانتصار ، وهو ذو اهمية حاسمة لجميع شعوب العالم ، شجع على انطلاقة اوسع بكثير من ذي قبل شهدتها الحركات الثورية المعادية للامبريالية في جنوب شرق اسيا وكذلك في فلسطين وافريقيا واميركا اللاتينية .

ان مناعة الشعب الفيتنامي التي تجسدت بعد حين في هزائم مشهودة متعاظمة حاقت بالامبرياليين الاميركيين ، كانت نتيجتها الاخرى هزيمة كبيرة حاقت بالبرجوازية التحريفية الروسية هي الضربة الحاسمة التي اصابت مشاريعها لاقتسام العالم اقتساما هينا مع الولايات المتحدة ، وهي المشاريع المبنية على خوف شعوب العالم من الحرب النووية . ذلك ان الشعب الفيتنامي قد حطم هذا الخوف.

لهذا كان على هذه البرجوازية ان تتراجع دون انتظام وان تمارس سياسة اكثر تعقيدا وخطرا بالنسبة لها . فاعتبارا من عام ١٩٦٦ اخذت تقدم لفيتنام عونا ماديا لتتمكن من التدخل في شؤونها ولتحاول استخدام التناقضات داخل الحركة الشعبية لصالحها ، وكسب قسم من قادتها لصالح استراتيجية التفاهم مع

الامبرياليين الاميركيين .

هذا التراجع ليس تغيرا في الطبيعة الطبقية لهذه البرجوازية ، ولكنه هزيمتها الجدية الاولى امام الحركة الثورية العالمية — وهي هزيمة لا تزال هذه البرجوازية قادرة على استخدامها برغم ذلك ، لتعود الى الهجوم ، ولتكسب لها بعض الهيبة جاعلة من ذلك وسيلة ضغط على شعوب اخرى وورقة في مساومتها مع الولايات المتحـــدة .

غير ان نمو التناقضات التي تنبع عن هذا التراجع هو اكثر سرعة من المحاولـة الروسية لاستخدام هذا التراجـع لمصلحة استراتيجيتها . اذ لما كان للصـراع الفيتنامي صفة موضوعية هي صفة القدوة العالمية ، فان انتصاراته الاولى تكتسب صفة عالمية . هكذا تسير شعوب اخرى عديدة بدورها نحو الصراع الثوري — واذا كانت لا تزال تغذي بعض الاوهام تجاه الاتحـاد السوفياتي بسبب موقفـه ذي الوجهين في فيتنام فان زنة ذلك هي في نهاية التحليل اقل بكثير من الواقعة الاساسية المتمثلة في ولوج هذه الشعوب الى صراع يتناقض في الممارسة مع استراتيجيتـي الامريكيين والسوفياتيين ، ويخلق بالضرورة تناقضات جديدة ، تسير امكانات تغلب هذين البلدين عليها في طريق التضاؤل .

ولقد جعل اكثر هذه التناقضات قدرة على الحسم يتبلور ، اعتبارا مـــن اللحظة التي احرز فيهـا صراع الشعب الفيتنامي الأنموذجي انتصاراته الاولـى داخل الصين .

ذلك ان الصراع بين طريق التحريفية والاستسلام للدكتاتورية الاميركيـة — الروسية العالمية من جهة والطريق الثوري البروليتاري المتماسك من جهة اخرى ، قد ارتدى طابعا شاملا واوصل التناقض الى حده الاقصى — الحد الذي افضى الى الثورة الثقافية . لم يعد الامر يقتصر عند ذاك على انتصار اخر ضد التحريفيـــة والاستسلام بل بات يتصل بنمو كامل للممارسة الثورية الجماهيرية وبنمو كامـل لمعرفة قوانين الثورة ، وهي القوانين التي ستعطي شعوب العالم اخيرا المفتاح النظري للانتصار على التحريفية بين صفوفها وعلى المطامع الامبريالية الامريكية والروسية في بلادها ، وللانتصار ، في الوقت نفسه ، على اشكال القهر والاستغلال التي تتولاها الطبقات الجديدة ذات الطراز البيروقراطي الاستبدادي التابع للدولة والذي تنمـو منه ، في البلدان الاشتراكية ، نزعات التحريف والقوى البرجوازية وتيـــارات الاستسلام للدكتاتورية الامريكية الروسية العالمية .

هكذا اعطى الشعب الصيني بممارسة اوسع الجماهـير ، وبتعريتـه لاوالات الراسمالية وبعث طبقة برجوازية داخل الدول الاشتراكية ، وباكتشافه لقوانـــين الثورة ضد هذه الصيغة الجديدة من صيغ الثورة المضادة ، اعطى شعوب العـالم سلاحا ايديولوجيا جديدا ، من حيث النوع ، لتحل مشاكلها الثورية الخاصة .

فهو قد كشف اولا على نحو حاسم متماسك طبيعة الطبقة القابضة على السلطة

في الاتحاد السوفياتي والمنطق الطبقي لتحول سلطة بروليتارية الى سلطةبرجوازية بيرقراطية ، اشتراكية ـ امبريالية ، وكشف تبعا لذلك ، الاسس الطبقية لسياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ولايديولوجية « التعايش السلمي » ، محررا الشعوب بذلك من وصاية الاتحاد السوفياتي الايديولوجية الخانقة .

وهو ثانيا قد جدد بانتظام ، مدركات التنظيم والثورة والسلطة انطلاقا من المدرك الاساسي للخط الجماهيري ـ فوضع خط التشديد الحاسم تحتطبيعة العلاقات بين الجماهير وقادتها ، اهي علاقات دفع وحماية لمبادرة الجماهيرالواسعة، ام هي علاقات قمع بالعنف او بالخديعة للجماهير الواسعة .

غير ان السلاح الجديد الذي قدمه الشعب الصيني لشعوب العالم الثورية ، لم يبدا بالاتساع فعليا ، على نطاق جماهيري وفي القارات الخمس ، الا اعتبارا من سنتي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ اي منذ الانتصارات الاولى الحاسمة للثورة الثقافية .

ولكن حتى قبل ان ينجز هذا الانتصار ، وعندما كان مداه الاساسي لا يزال يفوت كثيرا من الناس خارج الصين ، كان الانقلاب الذي ينطوي عليه يحدث هزات متوالية في جميع البلدان .

والحق انه لا يجب ان نبحث عن حوادث بعينها تربط تمرد حراس شنغهاي وبكين الحمر بالتمردات التي ستنفجر بعد ذاك بسنة في برلين او روما او القاهرة او باريس او لندن او مكسيكو او كراتشي .

ليس هناك حوادث بعينها ، لكن هناك خيطا هاديا سلك في قلب التمرد المكبوت للجماهير الثورية في العالم اجمع ـ وهو تمرد تظل اسبابه المباشرة وميزاته المحلية خاصة بكل بلد ولكنها تتداخل ويؤثر بعضها في بعض على نحو غالبا ما يظلغير مرئى.

هذا الخيط الهادي هو التعبير عن موقف موضوعي على النطاق العالمييتجسد في تراكم عوامل تمرد ثوري ضد الاستغلال والقهر ، يمثل مجلس الوصايةالامبريالي ـ الروسي في نهاية التحليل ركيزته الاساسية ومرماه المشترك .

لهذا فان الهزة الرائعة التي احدثتها الثورة الثقافية ـ حتى ولو كانت لا تزال تبدو ظاهرة غريبة غير مفهومة ترمي بكل القيم التي بدت حتى قيامها ثابتة من سلطان الدولة الى التعايش السلمي الى مهابة الاتحاد السوفياتي ـ هي حدث تحريري بفعل غرابتها ذاتها . ان شيئا مطلق الجدة كان يولد . وهذا الجديد هو الذي يقطع اخيرا شعور الانسحاق الذي ولده التيار التحريفي العالمي خلالالنصف الاول من الستينات .

وشيئا فشيئا كانت غرابة الظاهرة (مضاعفة بالتشويهات المنتظمةالتيتعرضت لها في الصحافة الرسمية في غالبية البلدان) تفسح المجال للافكار الجديدة الاولى التي كانت تحملها ، لمدرك تمرد الشبيبة الثورية ضد سلطة المراتب والراسخين في العلم والنظام والقيم التي تخنق المبادرة الخلاقة لدى الجماهير ، لمدرك التدمير

الثوري السابق للبناء الثوري والذي يحمل في ذاته هذا البناء ، لمدرك الثورة على انها لا تنفصل عن ممارسة الجماهير والتثقيف الجماهيري الذاتي خلال الصراع الطبقي ، لمدرك المصلحة الجماعية على انها خلاصة مصالح الشعب الاساسية ، لمدرك المصلحة الخاصة (الانانية) على انها خلاصة للمصالح الاساسية للبرجوازية والطبقات الرجعية .

هذه الافكار الجديدة وجدت صداها العميق بادىء ذي بدء في صفوف الجماهير الثورية الطلابية في العالم ـ ذلك ان هذه هي اكثر الجماهير استعدادا مباشرا لتلقي التأثيرات الايديولوجية الجديدة . وان تمردها يخضع لعقبات مباشرة اقل مما تخضع له الطبقات الكادحة .

ومع ان هذه الافكار لم تستوعب في الغالب الا جزئيا ـ وخلط احيانا بينها وبين الافكار الفيفارية او الفوضوية ـ فان لها تأثيرا رئيسيا على المجرى اللاحق للاحداث الثورية العالمية .

فهي تمتلك اولا قوة افكار تمارس على نطاق له من الاتساع ما للصين ، فلا تقارن بافكار فيها من السماحة قليل او كثير لكنها لا تجاوز في الغالب ان تكون مثلا عليا .

وهي تحطم ثانيا وللسبب ذاته ، وصاية الاتحاد السوفياتي في الواقع السياسي على الحركة الثورية العالمية وهذا بحد ذاته ظاهرة تدمير ثورية ذات مضمرات لا يمكن قياسها اذا تذكرنا ماكان عليه الثقل الساحق لنفوذ الحزب الشيوعي السوفياتي في المجالين السياسي والايديولوجي على الحركة الثورية منذ اقل من عشر سنوات.

كانت سنة ١٩٦٨ السنة التي اصبح فيها التمرد الطلابي ظاهرة مشتركة بين القارات الخمس ـ تعبر عن المرحلة الاولى من انقلاب ثوري عالمي . فالثورات الشعبية والحروب الثورية التي تحطمت انطلاقتها مؤقتا خلال الخمسة عشر سنة الاخيرة على صخرة التيار التحريفي الجديد العالمي الذي يخنق معنويات الشعوب ويعزز المعسكر الامبريالي ، قد باشرت انطلاقة جديدة ضد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في آن معا ، وذلك بعد ان حررها صراع الشعب الفيتنامي من خشية الحرب النووية وبعد ان حررتها ثورة الشعب الصيني الجديدة من الوصاية الايديولوجية التحريفية .

ثم ان هذه السنة شهدت تضافر التمردات الشعبية السياسية والاقتصادية التي باتت الاوهام الاصلاحية عاجزة عن احتواء انفجاراتها ، مع البوادر الخطيرة الاولى لمرحلة جديدة من مراحل ازمة الراسمالية العالمية ، اتاحت اعادة البحث في التنازلات التي كانت البرجوازيات الامبريالية قد قدمتها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي للجماهير الكادحة ، اعتبارا من نهاية الحرب العالمية الثانية ، هذا كله التقى اخيرا مع انتصار الثورة الثقافية على انه النصر الاول الحاسم لعالم جديد ينتصب امام ازمة قوى القهر كلها .

عبر التمرد الطلابي عن نفسه في كل بلد من خلال الشروط الخاصة التي تحدد الوضع الملموس لهذا البلد . ولكن طابعه بما هو ظاهرة عالمية ، ذات مضمون عالمي تضع بنية عالمية موضع الاتهام ، امر لا يخفى على احد .

ولئن تركز هذا التمرد في القاهرة على ضرورة مواصلة الحرب مع اسرائيل، وان طرح في باريس وروما مشكلات الطريق الثوري العنيف ضد طريق البلاهة البرلمانية ، وان نقل في احياء السود المغلقة في الولايات المتحدة حركة ثورية اصيلة الى مستوى حرب العصابات المدينية ، فذلك لا يخفي كون التمرد المذكور ينطوي اينما كان ، على بعض الصفات المشتركة الرئيسية التي تبشر بتحولات ثورية لا رجعة عنها وهي الصفات التي تبرز باشد الاشكال تركيزا واكثرها تماسكا في الثورة الثقافية .

هذا التمرد له وجه ايديولوجي في كل مكان : ثمة جماهير واسعة لم تعد تؤمن بنظام الطبقات المسيطرة الايديولوجي ـ النظام الذي يستند بصورة او باخرى الى الاصلاحية في الداخل والخضوع في الخارج لمستلزمات التعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فالطبقة المسيطرة قد فقدت حيثما كان قدرتها على التصرف بالتطلعات الشعبية داخل اطار الوضع القائم .

واذا كان التمرد الطلابي يكشف الازمة الايديولوجية ، فانه في الوقت نفسه يزيدها ـ لان صفته كتمرد وان كان مضطربا سلبيا ، يفاقم من ضعف سلطان الطبقات المسيطرة الايديولوجي ويسهل انفتاح الاذهان المتمردة على افاق جديدة .
اخيرا فان هذا التمرد يجد صداه لدى جميع شرائح الشعب الكادح اذ انها وهي في المنفى الذي تسجنها الطبقات المسيطرة داخله ـ بعد ان تسميه مؤسسات صناعية وزراعية ـ تلقى في هذا التمرد تعبيرا عن شاغلها الاساسي الذي يظل يخنق بانتظام : شاغل التعبير والتدمير الثوري لاطر الاستغلال .

وغالبا ماكان هذا الصدى يقود اكثر العمال تقدما الى الاندفاع نحو مراكز التمرد الطلابي ـ وذلك بمقدار ماكان هذا التمرد يتجاوز صفته الطلابية الخالصة وبمقدار ماكان يظهر على انه تحد للنظام او نضال ضد ما تمارسه قوى النظام من قمع. هكذا اصبحت المتاريس الرمز العالمي للشارع الذي يسيطر عليه الشعب (قوى « الفوضى الثورية ») بضعة ايام ويوحد النضال فيه ضد اجهزة الدولة اكثر العناصر تقدما من مختلف الطبقات الشعبية ـ وخصوصا العمال والعاطلين عن العمل والطلاب والتلامذة الثانويين .

من هنا بالذات ، ان هذا التمرد واشكال النضال العنيف التي ينميها ، كانت تقوض اعماق الاساطير الاصلاحية التي ينشرها « الطغاة المتنورون » او الاحزاب التحريفية او الاشتراكية الديمقراطية .

وهي اذ تكشف الاوالات الموضوعية للنمو الاجتماعي (التناقضات الطبقية والصراع الطبقي العنيف ، القادر وحده على حل هذه التناقضات) ، تفرض على

اذهان الملايين وعشرات الملايين هذه الحقيقة الحاسمة وهي ان قوى المحافظة والاستقرار والنظام هي قوى القهر ، وانه لايريد التغيرات الاساسية الا الجماهير المقهورة القادرة وحدها على فرضها .

اما القوى الاصلاحية ، فتبدو المتآمرة المباشرة مع قوى القمع العنيف ، واما التمرد فيضع بين شواغل الجماهير المتقدمة البحث عن طرق جديدة للتغيير يعبر فيها التطلع الحاسم للجماهير الكادحة عن نفسه ـ بما هو تطلع الجماهير الى وضع تصبح فيه قوة سياسية عاملة ، ولا تعود غرضا لاصلاحات كاذبة تقوم بها «نخبة» او حزب «باسم» الجماهير ولكن دون مشاركة الجماهير مشاركةحية خلاقة .

هذا وسنة ١٩٦٨ هي ايضا السنة التي انفجرت فيها امام هذه الانطلاقة ازمة الدولتين الامبرياليتين الرئيسيتين على النطاق العالمي .

فقد امتازت هذه السنة في الولايات المتحدة بنمو العصابات المدينية ، عصابات الثوريين الافرو ـ امريكيين وبانعقاد الصلة الاولى بين الحركة الثورية السوداء وحركة الرفض الثورية بين صفوف الشبيبة البيضاء ـ وهي صلة استطاعت تحت تاثير انتصارات الشعب الفيتنامي الحاسمة (وخصوصا هجوم راس السنة القمرية)، ان تهز الامة الاميركية بأسرها .

اما في ما يخص الاتحاد السوفياتي ، فان الازمة ستعبر عن نفسها بحدث رئيسي . هو احتلال تشيكوسلوفاكيا . هذا الاحتلال يعبر عن المستوى التناحري الذي بلغه نمو التناقضات داخل امبراطورية البرجوازية التحريفية الروسية في اوروبا .

كانت المشاعر المعادية للسيطرة الاشتراكية ـ الامبريالية الروسية فيغالبية بلدان الديمقراطيات الشعبية ، قد بدات تنمو منذ عدة سنوات ، ولكن باشكال غير متماسكة غالبا ماكان منافسو الامبريالية الروسية (اي الامبرياليون الامريكيون) يستخدمونها لصالحهم .

فالتطلعات الشعبية الحقيقية المتجهة لاستعادة استقلال وطني يتزايد دوسه بالاقدام ، قد صودرت عمليا حتى الان من قبل مراتب طبقية موجودة في السلطة داخل هذه البلدان ، ـ مراتب شل تفتحها الراسمالي ، نتيجة للقبضة الروسية والبنى المركزة المعتمدة فيالدولة والحزب والاقتصاد .

هكذا اذنت ازمة الايديولوجية التحريفية بنمو شوفينية فاشية (في بولونيا) وليبرالية تدور فيفلك البرلمانية الغربية في (تشيكوسلوفاكيا) .

ولقد تمكنت المرتبة الليبرالية فيهذه الاخيرة منان تظفر ، في كانونالثاني ١٩٦٨ ، بسلطة الدولة وان تكسب لاهدافها غالبية الشعب التشيكي الذيلم يكن يرى بعد حدود الطريق التي فتحت امامه وتناقضاتها ، وانما كان يرى بصورة

رئيسية تراخي القبضة الروسية عن بلاده ومعها ، في الوقت نفسه ، قبضة اجهزة القمع العنيفة والايديولوجية على نشاطة السياسي والثقافي .

والحال ان مثل هذه الطريق كانت تناقض يوم ذاك في الاساس الاستراتيجية الاشتراكية الامبريالية الروسية .

فان تدعم التجربة التشيكوسلوفاكية كان سيجر معه بالضرورة نشوء تيار تحرير وطني في كل بلدان اوربا الاخرى .

هذا التيار كان يستطيع نسف الامبراطورية العالمية للبرجوازية الروسية، ومركزها العالمي تجاه البرجوازية الاميركية ومصالحها الاقتصادية اللازمة عن علاقات التبادل غير المتكافىء بين الاتحاد السوفياتي وبلدان اوربا الشرقية ، وكان يستطيع اخيرا ان يعمل في انضاج التناقضات الطبقية داخل الاتحاد السوفياتي نفسه ، بين هذه البرجوازية والطبقات الكادحة السوفياتية. لكن احتلال تشيكوسلوفاكيا الذي وقع لدرء هذا الخطر ، قد واجه مقاومة شعبية حقيقية في تشيكوسلوفاكيا نفسها واحدث اصداء هائلة في العالم اجمع .

اما العناصر التي كانت تريد ، ان في تشكوسلوفاكيا او في بقية بلدان اوروبا الشرقية ، ان تنمي مصالحها الراسمالية وحسب ، وان تتقارب مع الولايات المتحدة وان تفيد من الدعم الذي كانت المانيا الغربية مستعدة لتقديمه ــ هذه العناصر التي كانت تدعي انها تحمل دون سواها مشعل قضية الحرية ، فقد قبلت ان تستسلم تدريجيا امام قوة التدخل الساحقة .

امام هذا التدخل وهذا الاستسلام بدأ الانفصال يتم سريعا بين الذين لم يكونوا يعارضون الامبريالية الروسية الا للاقتراب من الامبرياليين الغربيين واكتساب هامش تحرك خارجي وامكانات اثراء جديدة ، وبين الذين كانوا يعارضون الامبريالية الروسية لان ذلك كان المظهر الاول لتمردهم على القهر الطبقي بصيغته التحريفية .

ان صفوف هؤلاء الاخيرين قد بدات تتراص ، وان اشكال نضالهم قد جعلت تتجذر كما سقطت الاوهام الاخيرة حول الظفر بالحرية عن طريق استبدال اكثرية باخرى في اللجنة المركزية . كذلك فان تمرد عناصر من الطلاب والعمال التشيكيين قد اخذ ينشىء اشكال نضال مستقلة عن الايديولوجية التحريفية . وبواسطتهم دخلت الى تشيكوسلوفاكيا اولى الهبات الخلاقة من الثورة الثقافية .

ولقد تحطمت مؤقتا في جميع بلدان اوروبا الشرقية ، تحفزات بعض المراتب التحريفية الموازية لتحفزات الزمرة التشيكية . اما الجماهير الشعبية فهي حائرة نسبيا . ولكن تطلعاتها الى الاستقلال الوطني والديمقراطية الجماهيرية جعلت تتخلص من الخداع التحريفي وتفلت من وصاية القادة الاصلاحيين المحليين وتلتفت نحو سبل التغيير الثوري التي اصبح الجيش الروسي بعد الان يمثل في مواجهتها،

رمز القمع الاجنبي الوحشي ـ حالا بسرعة في الاذهان والمخيلات ، محل الرمز النازي .

اما الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والنخبة التشيكية الموالية للغرب ، فقد منيت بفشل نسبي ، ولكنها ماتزال تجد صيغ مساومة او تفاهم مع المنتصرين . فالواقع انهؤلاء الاعداء ليسوا همالذين اراد الاحتلال ان يضربهم فعلا. فأعداء هذا الاحتلال ألنهائيون الوحيدون هم الجماهير الشعبية فيتشيكوسلوفاكيا، الجماهير التى تستمر فيالنضال ضد هذا الاحتلال ، وحركة التحرر الوطني الثورية الآخذة فيمد جذورها بين شعوب اوروبا الشرقية .

اذن فقد بدا هذا الاحتلال ، هذا النصر المؤقت الذي احرزته الامبريالية الاشتراكية الروسية ، ينمي المشاعر الثورية المعادية للتحريفيةلدى الجماهير الشعبية ويحضر معارك اكثر جذرية ضد البرجوازية الروسية .

في عام ١٩٦٨ اخيرا شاركت الشعوب العربية بجماهيرها فيحركة التمرد العالمية وفياضفاء مزيد منالحدة على القهر العالمي الذي تسيطرعليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان مجمل التمردات الشعبية جميعا فيالعالم العربي ، قد تركزت منذ حزيران ١٩٦٧ ضد العدو الرئيسي ـ دولة اسرائيل ـ التي تشكل احدى اهم قلاع نظام القهر العالمي ، نتيجة لانهاتحمل وتغذي جميع عناصر الضعف والانقسام وعجز الطاقة الثورية لدى الشعوب العربية .

لهذا فان انطلاقة جماهير العالم العربي الواسعة ضد العدوان الاسرائيلي ، واشكال تمردها الاولى ضد الانظمة العربية نتيجة لعجزها امام هذا العدوان ،تشتمل على علامات اولى لانقلابات ثورية ذات نتائج لايمكن حسبانها بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معا .

ولقد راينا لهذه الانطلاقة غداة ٩ حزيران نتيجة اولىهي تراجع الامبرياليين الاميركيين والاسرائيليين عنالمشاريع التي كانوا يعدونها فيالسابق . فبدلا من ان يحلوا نظامي استسلام مكشوفين في مصر وسوريا ، اضطروا لان يتركوا النظامين القائمين تحت وصاية الاتحاد السوفياتي المشددة ـ على املان يفرضوا علىهذين البلدين الاستسلام وفق صيغة جديدة بعد تسريح الحركة الجماهيرية المعادية لاسرائيل .

والحال هو انهذا التسريح لم يتم . بلعلى العكس ، فان الانطلاقة الوطنية الثورية سوف تنمو بقوة خلال سنة ١٩٦٨ .

وسيكون العنصر المحرك لهذه الانطلاقة الشعبية العامة هو النضال الثوري الذي خاضه الشعب الفلسطيني في سبيل تحرره الوطني .

والواقع انهذا النضال كان يضع فيوجه العدو الرئيسي المشترك لجميع الشعوب العربية ، منكان بين هذه الشعوب يواجه التهديد المباشر الحيوي الاكبر

من قبل الدولة الصهيونية . كان هذا النضال يشد ازره من جهة ثانية بنصف قرن من اكثر التقاليد الثورية عمقا في العالم العربي جعلته يتجذر ، من مرحلة الى مرحلة، من مواجهة احتلال الجالية الصهيونية وتوسعها في فلسطين . اخيرا وجد هذا النضال نفسه ، غداة هزيمة الانظمة العربية المجاورة لاسرائيل ، وقد تحرر بسرعة من جميع الوصايات البرجوازية الديماغوجية التي لا تزال ترزح على بقية الشعوب العربيـــة .

فقبل عدوان حزيران بسنوات ، تشكلت منظمة وطنية فلسطينية مستقلة عن مختلف الانظمة والاحزاب السياسية العربية ـ الفتح ـ ونظمت العناصر الاكثـر تصميما من الشعب الفلسطيني في مختلف البـلاد العربية . ومنـذ ١٩٦٥ انتقل جناحها العسكري «العاصفة» الى كفاح العصابات العسكري ضد اسرائيل واصبح عنصرا في الموقف السياسي في العالم العربي ، ولم يعد امره يحتل المكانة الاولى بين هموم قيادة الاركان الصهيونية وحسب بـل بين هموم الانظمة العربية القـائمة ايضـــا .

ولسوف يطارد المنتمون اليهـا ويسجنون ويعذبون في السجون المصريـة والسورية واللبنانية كما في السجون الاردنية . لا بل ان منظمة فلسطينية غير صادقة التمثيل (منظمة التحرير الفلسطينية الشقيري) انشأها مؤتمر القمة العربي الاول ، ستحاول ان تتكلم باســم الشعب الفلسطيني لتغطي صوت المقاومة الفلسطينية المستقلة . ولكن عندما جـاء عدوان حزيران ليكنس كل القوى العسكريـة العربية المصطنعة ، بقيت قوة واحدة ، عرفت بعد اشهر من صدمة الهزيمة نموا نادرا ـ هي العاصفة ثم تبعتها منظمات مقاومة جديدة اخرى .

بقيت هذه القوة لانها لا ترتبط بالبنى البرجوازية العربية التي تقوم على قمع الجماهير ، بل انها ترتكز على دعم الجماهير الثورية الفلسطينية .

وهي قـد نمت بسرعة لانها بدات منذ معركة «الكرامة» التاريخية تمثل الصيغة الرئيسـية للممارســة الثورية لدى الجماهير الفلسطينية ـ اي انها عبرت من مرحلة تنظيم العناصر المتقدمة من الشعب الفلسطيني الى التجميع والتحرك العملي وتنسيق مختلف اشكال نضال الجماهير الواسعة من الشعب الفلسطيني .

هكذا غدت الرمز الحي الملهم لجميع مبادرات الشعب الفلسطيني (الذي لا يزال مشتتا تحت نظام الاحتلال الاسرائيلي المباشر او في مختلف البلدان العربية) مـن اشكال التمرد البدائية في قرى الاردن الصغيرة ، الى التظاهرات الجماهيريـة التي تشترك فيها جميع مراتب الشعب في المدن الكبرى الفلسطينية . مذذاك ، اصبحت، الانطلاقة المتصلة لحركة المقاومة الفلسطينية في عين جميع الشعوب العربية قدوة النضال الذي تتعرف فيه على نفسها وترى فيه تحقق تطلعاتها للمشاركة المباشرة في الحرب .

ولقد بدا رمـز الفدائي الفلسطيني منذ عـام ١٩٦٨ يحل في اذهان الجماهير

الواسعة العربية محل الزعماء العسكريين والديماغوجيين . فالعصابات الشعبية وتساليح الشعب ومسائل الحرب السياسية قد اصبحت شاغلا بين شواغل الجماهير .

هكذا اقتربت من النهاية مرحلة طويلة من القمع لمبادرة الجماهير الوطنية والديمقراطية ، مرحلة كان يغطيها الوهم القائل بان الانظمة التسلطية والبيروقراطية تستطيع ان تظفر باستقلال حقيقي .

ولم تكن الشعوب العربية تشعر بذلك غداة الهزيمة الا بصورة مشوشة ولكنها متفهم ذلك مع تفاقم التناقضات بين ارادتها للقتال وسياسة قادتها سياسة الاستسلام المموه .

ولسوف تأخذ المقاومة الفلسطينية لنفسها في الاردن بنية الدولة الحقيقية داخل الدولة متحدية النظام الهاشمي ، ومنظمة ، تدريجيا ، جميع وجوه الحياة اليومية للشعب الفلسطيني (السياسية والعسكرية والمدرسية والاجتماعية والادارية) تبعا لمتطلبات حرب المقاومة الطويلة الامد . هذه السلطة المزدوجة تحمل منذ الان عناصر انفجار المملكة الاردنية .

وفي لبنان ، بدات البنية الطائفية القمعية للدولة الكومبرادورية الموالية للغرب تهتز من الاعماق ابتداء من اللحظة التي وجدت الشبيبة الاسلامية والمسيحية نفسها متضامنة مع المقاومة الفلسطينية . اخذت بالاضافة الى ذلك مزيدا من المعارضة لسياسة الخيانة التي تتبعها الحكومة اللبنانية .

وفي العراق ، حيث استلم السلطة بعد الهزيمة فريق بعثي فاشي ، لم تعد الديماغوجية المعادية لاسرائيل توهم الا سطحيا . فالقمع البوليسي والجسدي الذي يرزح على جميع اشكال المبادرات الشعبية ، قد استدعى ولادة ظاهرة بؤر الكفاح المسلح التي تستند الى قواعد فلاحية وتصل مابين قضية التضامن الشعبي المؤيد للشعب الفلسطيني وقضية قلب النظام الرجعي الداخلي بالنضال العنيف .

كذلك فان مصر التي استعادت الحركة الشعبية فيها انطلاقتها مساء ٩ حزيران ، ستشهد خلال سنة ١٩٦٨ مرحلتين جديدتين من مراحل نمو هذه الحركة .

من تظاهرة ٩ حزيران ١٩٦٧
الى تمرد شباط ١٩٦٨ الشعبي .

في القاهرة كان اعلان عودة عبد الناصر عن استقالته في صباح ١٠ حزيران مصحوبا بنداء الى جميع المتظاهرين المتجمهرين حول مبنى مجلس الامة المصري ، ليتفرقوا ويرجعوا الى منازلهم ويعودوا الى اعمالهم ، تاركين مصيرهم بين يدي الرئيس .

اذن فمنذ غداة ٩ حزيران جعل التناقض يتجلى بين تطلعات الجماهير الواسعة للمشاركة بصورة اكثر فعالية في الحياة السياسية وفي الجهد العربي ، ولتحطيم

دكتاتورية برجوازية الدولة بغية تحويل الحرب النظامية الخاسرة الى حرب شعبية منتصرة ـ وبين مصالح برجوازية الدولة التي كانت تقضي بسياسة استسلام تموهها بما زعمأنه تحضير الجيش النظامي ليثأر لنفسه بينما هيتقوم فيالواقع باعادة بناءجهاز الدولة والدكتاتورية البرجوازية التي زعزعتها الهزيمة .

عليه فان يومي ٩ و ١٠ حزيران كانا الكاشف الحاسم لطبيعة النظام الطبقية .

لهذا بالذات بدات السلطة منذ ١٠ حزيران بتسريح الحركة الجماهيرية . وكانت سياستها جوابا على المسألة البالغة التعقيد المتعلقة بانقاذ برجوازية الدولة المصرية منالانهيار السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يهددها تحت الوطأة الخارجية المثلثةللاحتلال الاسرائيلي وللمناورات الامبريالية الامريكيةوللتطلبات التحريفية السوفياتية .

وسنحاول باختصار ان نحلل كلا منعناصر هذه السياسة .

كان العنصر الاساسي بين هذه العناصر هو اعادة الاعتبار لبرجوازية الدولة كطبقة مسيطرة ، فيموقف يتميز ليس بضعفها المباغت وتفككها الكامل فحسب ، بل ، بدخول الحركة الوطنية الجماهيرية المفاجىء ، فيالوقت نفسه ، كقوة عفوية مستقلة لها متطلبات خاصة قدرة علىوضع شرعية سلطة برجوازية الدولة ، بالتحديد على بساط البحث .

والحال انه بمقدار ماكانت الجماهير الواسعة تعارض سلطة هذه البرجوازية وتضع فيالمقدمة مطلبا (كان لا يزال غامضا ولكن لا يقبل الجدل) هو مشاركتها في حرب التحرير التي تريد فرضها ـ كان الصراع الطبقي يعبر عن نفسه في صوره الاولى المباشرة على الصعيد الوطني .

عليه كان ينبغي ايقاف هذا السياق الذي بدايشق سبيله بأي ثمن . لهذا حاولت السلطة ان تشل الانطلاقة الوطنية المستقلة للجماهير ـ متوسلةلذلك وحدة جميع المصريين «الوطنية» ومنثم وحدة جميع العرب القومية (بما فيذلك الملك فيصل ملك الجزيرة العربية !) مقدمة كلنهضة شعبية وكل عداء لاصحاب الامتيازات والاستسلاميين ، علىانه صراع بيناخوة وتقسيم للقوى والهاء مضروورقة رابحة في يد العدو .

فينفس الوقت عمدت السلطة الى اعادة تنظيم الجيش والاقتصاد مستفيدة من اضطراب جميع اجنحة البرجوازية ومن الطاقة الفائضة عن الحركة التي اكتسبتها لعدة أشهر ـ وذلك الكي تستعيد احتكار المبادرة السياسية داخل مصر احتكارا مطلقا .

هكذا فانعبد الناصر قد عمد الى استخدام السند الجماهيري في ٩ حزيران والمهلة التي تركها لهالاسرائيليون والامريكيون ليعيد وضع برجوازية الدولة فيموضعها وليكون كفيلا لها امام العداء الشعبي ـ ولكنه حاول انيفرض

عليها من جديد مقابل ذلك بعض الانضباط ـ.

والامر الاساسي في سياسته تجاه برجوازية الدولة ، هو في هذا الاطار اعادة تنظيم مختلف قطاعات جهاز الدولة والاقتصاد ـ بفضل دعم الاتحاد السوفياتي وماله ومشورته (١) بحيث يتعزز كل فرع من البرجوازية داخل القطاع الذي يسيطر عليه ، وبحيث تترك له البرجوازية من جهة اخرى ، احتكار السياسة وتتكفل من جهة اخرى باعادة تسيير قطاع الدولة او الاقتصاد الذي يتعلق بها .

رغم هذا كان من المحتم التضحية ببعض عناصر هذه البرجوازية امام غضب الشعب ـ وخصوصا بالمسؤولين العسكريين الرئيسيين عن الهزيمة ـ. هكذا عمدت السلطة الى محاكمة عدة مجموعات من كبار الضباط علانية ، مستجيبة ظاهريا للمطلب الشعبي بمعاقبة الخونة عقابا يكون عبرة لمن اعتبر دون ان تنسى التشديد على مسؤوليتهم الشخصية ، وذلك لاعادة الاعتبار لمجموع الجيش البرجوازي (كان الهدف النهائي ، كما نعلم ، هو الا تنزل بهؤلاء الضباط بعد ذلك الا عقوبات خفيفة نسبيا ـ بعد ان تهدا العاصفة ـ) .

الا ان هذه الخطة نفسها بدت للبعض منهم غير قابلة للاحتمال ـ فالتفوا حول المشير عامر وحاولوا القيام بانقلاب فاشل كان هو بدوره سببا في محاكمة جديدة .
وفي الوقت نفسه فان الجيش ، بعد تطهيره ، بدا بعاد تنظيمه تحت اشراف الاف « الخبراء » السوفياتيين وفق قواعد فنية صارمة . وكان لا بد ان يفرض عليه دور جديد اقل تعلقا بالسياسة والاقتصاد واكثر صرامة عسكرية وفعالية فنية. فلا ينبغي بعد الآن الا لعدد ضئيل من كبار ضباطه « الاهتمام بالسياسة » في جوار الرئيس .

اما الجناح الاقتصادي من برجوازية الدولة الذي اهتم به خاصة زكريا محي الدين كان لايزال الشخصية الثانية في الدولة ـ فانه قد استقر في مجمله نسبيا بفعل السلطات الاقتصادية الممنوحة له ـ بغية انهاض الانتاج الحربي ـ وذلك بعد ان طهر من اكثر عناصره فسادا . وقد حلت بعض «العناصر الكفوءة» محل «المحظيين» غير الاكفاء . هنا ايضا ارادت السلطة ان تطمئن هذا الجناح وان تدخل حدا ادنى من النظام والفعالية في الاقتصاد المصري الذي رايناه ، قبل الحرب ،فريسة للفوضى المدمرة والذي اصبح مشلولا عمليا منذ الهزيمة (بعد قطع وسائل المواصلات العادية واقفال قناة السويس ، والتوقف المفاجيء لكل نشاط سياحي ، الخ...).

---

١ ـ افادت مصر كذلك من المعونة الكريمة التي قدمتها العربية السعودية وامارات بترولية اخرى ـ اعتبارا من مؤتمر الخرطوم في آب . فلقد وجد ملك العربية السعودية ، في هذا المؤتمر ، فائدة مثلثة من « تقديم » دعمه المالي لمصر . اذ تلقى في مقابل ذلك انسحاب مصر النهائي من اليمن ، ثم انه وجد في ذلك وسيلة لخداع شعبه ـ حين ظهر بمظهر المشارك في الجهد العربي القومي ، واخيرا كانت له مصلحة في مساعدة السلطة على محاصرة مد ٩ حزيران الشعبي وفي منع السوفياتيين من التفرد بالسمعة التي تتيحها « مساعدة البلدان العربية المحاربة » .

اما البرجوازية الريفية فانها قد زودت بقسط من الحرية وبضمانات اقتصادية غير معتادة . فكان لها وزيرها سيد مرعي ـ وهو ملاك معروف بأفكاره الليبرالية الموالية للغرب ، كان مجرد وجوده في الحكم تشجيعا للفلاحين الاغنياء . والواقع ان المقصود كان اعطاء الفلاحين الاغنياء كل ضمانات الامان لينمو الانتاج الزراعي الى الحد الاقصى بفعل تكثيف استغلال الفلاحين المتوسطين والفقراء والمعدمين . فمن جهة لم يكن للسلطة وسيلة اخرى تحض بها على زيادة الانتاج الزراعي وهي لم تكن تخشى من جهة ثانية مبادرة سياسية من البرجوازية الريفية بمفردها .

وصل الامر بالسلطة الى حد اعادة بعض الاراضي التي صودرت ايام تحقيقات «لجنة تصفية الاقطاع» ـ ولكن ذلك اطلق ريحا من التمرد الريفي فتراجعت الحكومة .

على صعيد اعم سارعت السلطة ، في القطاعين المنتجين (الصناعة والزراعة) ، الى تشديد الضغط الاقتصادي على العمال ـ متوسلة ضرورة مضاعفة الجهود في سبيل الانتاج الوطني بغية اعادة النهوض بقوة البلاد الاقتصادية والعسكرية .

اخيرا حاولت السلطة ، انطلاقا من «النخبة» الجديدة البرجوازية الصغيرة ان تشكل فرعا ثانويا من برجوازية الدولة يتولى خاصة ، مهمات الدعاوة والتأطير السياسي باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ـ اي انها كانت ترجو استخدام هذا الفرع من ناحية ، لتثبيت مواقعها السياسية على مستوى القاعدة وذلك باخماد الطاقات الشعبية محليا ، وكانت ترجو استخدامه من ناحية اخرى لتوفير انضباط اكثر فعالية من قبل مختلف فروع برجوازية الدولة المسيطرة ، المدينية او الريفية ، متذرعة بتطلبات «الراي العام» الذي اكتسب منذ ٩ حزيران مكانة جديدة تماما .

ولكن لماذا كان يجب ان يتجه ترميم النظام وبرجوازية الدولة ، بالضرورة نحو الاستسلام ؟ لماذا لا يكون الامر ـ كما يزعم الاستسلاميون ـ مرحلة اولى من تعزيز «القدرة العسكرية» المصرية وبالتالي خطوة نحو «الانتقام» ؟ .

ثمة سببان لذلك . الاول هو ان برجوازية الدولة المصرية لم تتغير لا طبيعتها ولا استعداداتها السياسية العامة . انها نفس الطبقة التي كانت تريد منذ ماقبل الحرب ، ان تلتحق بالغرب وان تنهي معاداة السلطة الصورية للامبريالية والتي كانت مساء الهزيمة تجري نحو الاستسلام باعتباره فرصة تاريخية تسمح لها اخيرا بتحقيق تطلعاتها . هذه الطبقة كانت مجبرة في ليل ٩ حزيران على احناء هامتها امام العاصفة وتسليم نفسها لعبد الناصر وتركه ليقوم باعباء السياسة الوحيدة القادرة على ان تحفظ لها جوهر امتيازاتها ـ اذ يدفع الشعب خارج حلبة السياسة ـ والحبلى بفرص تتيح لها ـ بعد ان تخفت العاصفة الوطنية ـ ان تفرض شيئا فشيئا اعادة العلاقات مع الدول الامبريالية الغربية .

كانت مصلحتها الاساسية منذ ذاك ، تكمن في هدفين : خنق الحركة الجماهيرية

لتثبيت سلطتها المتزعزعة من جديد وحفظ وسائل الانتاج الكبرى بأي ثمن (السد العالي ، المؤسسات التعدينية والطاقية والكيماوية) لانها تشكل القاعدة الاقتصادية الرئيسية لسلطتها ـ وهي قاعدة يعطي استئناف القتال مع اسرائيل لهذه الاخيرة فرصة تدميرها . ولكن هناك سببا اخر يجعل من ميل السلطة الى الاستسلام امرا مطلق الحتمية = عنينا التطلبات الاسرائيلية والاميركية والسوفياتية المتضافرة . ذلك ان السلطة لا تملك الخيار ـ انها لا تستطيع الا ان تمهد الارض السياسية للاستسلام .

فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واسرائيل كان كل منها يسهر باسلوبه الخاص على ان يكون للسياسة الداخلية المصرية محور رئيسي هو تحضير الاستسلام المعمد باسم «الحل السلمي» .

باية وسائل يعدون لانهاء الامر على هذا النحو ؟ أولا ـ بوجود الجيش الاسرائيلي على ضفاف القناة وبالدعم الاميركي المحلي والعالمي لسياسة العدوان الاسرائيلية (السياسة التي تقدم على انها سياسة دفاع شرعي عن النفس وتدين سلفا كل احتمال محاولة عسكرية مصرية لاسترداد الاراضي التي احتلها المعتدي بالقوة) . بعبارة اخرى كانوا يعدون لذلك أولا : بالضغط العسكري والضغط السياسي العالمي .

وهم ثانيا يعدون لذلك بصورة غير مباشرة من خلال الوجود السوفياتي الذي بات بعد اليوم مهيمنا في مصر . فالنظام المصري قد اصبح خاضعا مباشرة للارادة السوفياتية . والواقع انه لم يكن ليستطيع ممارسة سياسة اعداد ظاهر للحرب دون اعادة تجهيز جيشه ودون اعادة تنظيمه واعطائه ما يشبه الاستعداد لاستئناف المعارك ـ اي دون تدخل سوفياتي حاسم في هذا المجال ـ .

ثم ان النظام لم يكن يستطيع ان يضع حدا ادنى من الترتيب في فوضى الشؤون الاقتصادية ـ دون استناد واسع عاجل على «العون» السوفياتي في هذا المجال ايضا ـ .

في ظل هذه الاحوال ، اصبحت البرجوازية السوفياتية ، التي كانت في مركز الغلبة قبل ١٩٦٧ ، هي صاحبة الامر المطلق في اعادة تنظيم مصر عسكريا واقتصاديا . يضاف الى هذا انها تذرعت بالعجز وعدم الكفاءة اللذين كانا سائدين حتى ذلك الحين في هذين المجالين وتذرعت بحقها في مراقبة الاستخدام «الحسن» لمعونة بمثل هذه الضخامة . وتذرعت اخيرا بالخطر المستمر لانفجار ينطوي عليه وجود الجيوش المصرية والاسرائيلية وجها لوجه ، فطلبت حق النظر المباشر في شؤون البلاد وخاصة حق الادارة الفعلية للعمليات العسكرية على القناة .

ان مجمل هذه التدابير قد عزز تعزيزا هائلا مركز البرجوازية البيرقراطية السوفياتية في الشرق الاوسط كله . وتلك نتيجة لم تسع الولايات المتحدة اليها ـ ولكن انقلاب وضع ما هو امر كثير الحصول في المنافسة بين الامبرياليين ـ . ولما

كانت العملية قد تمت في اطار قواعد المنافسة الاميركية ـ السوفياتية ، فان الامبريالية الاميركية قد اخذت علما بها وعكفت على البحث ببطء عن عناصر هجمة مضادة .

ولكن ذلك كله لم يكن من زاوية مصالح الشعب المصري ، الا شجون المنافسة الاميركية ـ السوفياتية . لم يكن للشعب المصري مايربحه من ذلك. ذلك ان البرجوازية السوفياتية لم تحل في مصر لتعدها للحرب . بل هي على العكس ، قد حلت في مصر بغية اعدادها لتحمل الاستسلام .

راينا ان هذا الاستسلام كان يقتضي التزيي بزي الجهد الحربي ويقتضي في الوقت نفسه ، ترميم نظام برجوازية الدولة . كان يقتضي من ناحية تجميد الاندفاعة الوطنية ومن ناحية اخرى انهاض النظام من كبوته ليتخذ الاستسلام صورة «التسوية المشرفة» لاصورة السقوط بلا قيد او شرط ـ من موقع عجز كلي عداة هزيمة .

ولم يكن السوفياتيون يستطيعون ان يفكروا بشيء اخر اطلاقا غير الحل السياسي الذي يفرض باقل الشروط سوءا . فكل تطلب من جانبهم (اي تطلب التغيير الكيفي لميزان القوى المتواجهة بواسطة الحرب) كان مرفوضا من جانب الولايات المتحدة ، لانه يقتضي تدخل الاتحاد السوفياتي الى جانب مصر ويخرق قواعد اللعبة بين الامبرياليتين. فالولايات المتحدة كانت ستجد نفسها ، في هذه الحالة ، مضطرة الى التدخل بدورها ، مما يجعل خطر الحرب العالمية امرا لا لبس فيه

ومن الواضح ان جونسون وكوسيفين قد وضعا معا في غلاسبورو حدود لعبة كل منهما في اطار مصالحهما المشتركة ، فكان لدولة اسرائيل ان يعترف بها وللنظام الناصري ان يحافظ عليه وللشعوب العربية ، بدءا بالشعب الفلسطيني ، ان ينزع سلاحها وان تسرح وان تجعل في عزلة عن الحياة السياسية . فالواقع ان الدولتين الامبرياليتين الرئيسيتين كانتا تستطيعان ، في هذا الاطار ، ان تنصرفا الى التنافس «الشريف» في مابينهما دونما خطر .

كانت السياسة السوفياتية اذن تتلخص اولا في الابعاد التام لخطر استئناف القتال الشامل ثم ـ على مستوى اعمق ـ في استبعاد كل نزعة الى وضع وجود الدولة الصهيونية موضع جدال ، ولو في المدى الطويل ، وكانت هذه السياسة تتلخص ثانيا ـ في الاطار نفسه ـ بتقوية النظام الناصري الى الحد الاقصى للتقليل قدر الامكان من تطلبات اسرائيل السياسية والتوسعية ، حين يؤون أوان المفاوضات بين هذه الاخيرة وبين مصر .

هذه الجملة المعقدة من التطلبات الداخلية والخارجية التي وجدت سلطة الدولة المصرية نفسها في مواجهتها ، قد آلت الى صياغة الاستراتيجية المدعوة ب «ازالة اثار العدوان» على ان تفهم هذه الازالة في الاطار الذي يحدده قرار مجلس الامن المؤرخ في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ .

والسياسة المذكورة تقوم على مقدمة اولى = ان يتم الفصل بين نضال الشعب الفلسطيني التحرري وبين الجهد المصري الهادف الى تحرير سيناء . فتركز الانتباه العام (او محاولة تركيزه) حول عدوان حزيران عام ١٩٦٧ على الارض المصرية كان المقصود به فصل هذا العدوان ، في ذهن الشعب المصري ، عن العدوان الصهيوني المقيم الذي بدأ مع وعد بلفور عام ١٩١٧ على الارض الفلسطينية ، وكان يهدد مذ ذاك، اراض عربية اخرى .

والقصد الاقرب الى لب القضية هو تمويه (او محاولة تمويه) التناقض الحيوي بين وجود اسرائيل نفسه - وهو وجود قهري قمعي في جوهره - وبين اي تفتح شامل ، سياسي وعسكري وثقافي ، للحركة الثورية المعادية للامبريالية في صفوف الشعوب العربية .

والخلاصة ان هذه السياسة ، على صعيد المصالح الطويلة الاجل للحركة المذكورة ، هي سياسة تخل قومي .

فالواقع ان « اتفاقا سلميا » مع اسرائيل حول سحب قواتها من سيناء ، ليس - ولا يمكن ان يكون - «خطوة اولى» نحو تحرير فلسطين ، حتى ولا نحو تحرير مصر وحدها تحريرا حقيقيا . ان هذا الاتفاق يشتمل بصورة ملموسة على القمع المعنوي والسياسي والعسكري والجسدي الخالص لحركة التحرير الشعبي الفلسطيني ، (اذ بدون ذلك لن توقع اسرائيل ابدا مثل هذا الاتفاق) ، وهو يشتمل بالصورة الملموسة كذلك على تسريح حركة الجماهير المصرية المطالبة بالحرب الشعبية وبالتضامن النضالي مع المقاومة الشعبية الفلسطينية - .

بعبارة واحدة ، ان هذا الاتفاق ينطوي على تدمير كل الطاقة الثورية الشعبية في العالم العربي .

اما على صعيد المصالح الضيقة لسياسة البرجوازية المصرية فان هذا الاتفاق هو استسلام خالص بسيط امام العدوان - لان النظام الناصري موافق فيه على مطالب كان يستحيل تصورها قبل هذا العدوان - وهي معادلة للاعتراف باسرائيل = ضمان حدود امنة لهذه الدولة ومعترف بها رسميا ، والاعتراف علنا بحرية المرور لسفنها ليس فقط في مضيق تيران بل ايضا في قناة السويس ، ونزع السلاح عن قسم من الاراضي المصرية اي فقدان السيادة الوطنية على هذا القسم من الاراضي لصالح امن اسرائيل ، الخ ....

هذا الاستسلام امام المطالب المتناقضة جوهريا مع مصلحة مصر الوطنية ، يقدم على انه سوف «يعوض بالانسحاب الكامل» لقوى العدوان الى حدود ٥ حزيران (كما لو كان نزع السلاح عن قسم من سيناء ومرابطة قوى تابعة لمجلس الامن فيها، لا يشكلان امتدادا جديد الصورة ، للوجود الاسرائيلي) .

والسياسة المذكورة تستند اخيرا الى المطلب الرئيسي الذي عبر عنه الشعب

المصري مساء ٩ حزيران = لامفاوضة ولا سلام (لانهما التعبير الخالص عن الاستسلام) الا انها تحاول تقليص هذا المطلب الى وجهه الاكثر صورية = عدم الجلوس علنا على «مائدة واحدة» مع الاسرائيليين .

هكذا فان الاعتراف بالمطلب الشعبي سيصبح عنصر ديماغوجية توظف في خدمة الاستسلام العملي .

ذاك هو الخط السياسي الذي يرسمه تشابك المصالح التي اصبحت السلطة المصرية بعد الان خاضعة لها .

والشرط الواجب لسلوكه بنجاح يكمن في تسريح الحركة الوطنية الجماهيرية. لان هذه الاخيرة كانت تمثل العنصر الحاسم في الموقف الناشىء عن ٩ حزيران ، وتشكل في نفس الوقت . اذا قيض لها ان تتسع وتزداد عمقا بدل ان تختنق ، خطرا مباشرا على الاستراتيجيتين الاميركية ـ الصهيونية والسوفياتية في الشرق الاوسط . بيد ان الدفق التحرري لتظاهرة ٩ حزيران ، برغم الدعوة الى التفرق في ١٠ منه وبرغم جميع جهود الالهاء واضعاف المعنويات اللاحقة ، قد احدث هزات عميقة في المجتمع المصري كله .

وهو خاصة قد ايقظ نهائيا على النطاق الوطني ، تيار تفكير نقدي ومناقشة عامة ، وارادة مصرة على المعارضة وتدميراهم ما انشاه النظام من قهر ومن امور غير محتملة الا وهو صمت الجماهير السياسي .

كان الجدال الجماهيري في مسائل الحرب والسلام والسياسة الناصرية ، ودور الجيش وسلطة الدولة يتعمق ويمضي صعدا في الساحات الكبرى ومركبات النقل والمقاهي .

ولم تكن السلطة ، ضمن الوضع الناتج عن الهزيمة ، تستطيع ان تفعل شيئا غير السماح بجريان هذا التيار على امل ان تجففه لاحقا ، وان تتركه يستنفد قواه ثم تاخذ بيده مثل طفل غير مسؤول تعب من كثرة الحركة .

في الوقت نفسه ، جعلت خطوات الدولة تنمو بانتظام على المستويين السياسي والعسكري ـ دون ان تجابه هذا التيار ـ في اتجاه ابعاد الحركة الجماهيرية عن السياسة واضعاف معنوياتها .

حاولت السلطة خاصة ، ان تشوه معنى الحرب ضد اسرائيل مؤكدة على ضرورة خوضها بالاشكال التقليدية («مصر ليست فيتنام») ، وبالاستناد الى التقنية («في المرة القادمة ستكون على مايرام») . وكانت السلطة تذكر ان مصر دفعت ثمن «انطلاقتها الصناعية» ثمنا يمنعها من ترك الطائرات الاسرائيلية تدمرها في بضعة ايام ـ وهذا ماسيحدث لو تدخل الشعب جماهيريا في الحرب ليجعل الاسرائيليين على ارض سيناء في وضع لايطاق ـ . وكانت تستنتج انه ليس غير الجيش النظامي الكفؤ ، بعد ان يسترجع من القوة مايكفي للحؤول بين العدو وبين هذا

الهدف ، يستطيع ان يحفظ المنجزات المـادية «للثورة» ويشكل في الوقت نفسه دعامة لسياسة «فعالة» تملك الوسائل العسكرية والسياسـية والدبلومـاسـية سـويـة .

من وجهة النظر هذه ، لا يمكن للحرب انتكون الا عملية تستبعد عنها جميع المبادرات الشعبية المستقلة تماما : « فالشعب » هو المدنيون الذيـن لا يحتاجونالا للحماية فقط . والمدنيون ليسوا قاصرين عن القيام بالحرب وحسب ، بل انهم لا يستطيعون اخذ جميع «المضامين الدولية المعقدة» للنزاع بعين الاعتبار . فاذا مـا اعطوا سلاحا اضطروا الى ارتكاب «حماقات» وحاولوا القتال «قبل ان تدق الساعة»، فهم بعبارة واحدة ، يستطيعون انيقودوا الامة الى «الكارثة» . (صحيح ان الضباط الرصينين جدا ، ضباط الجيش الناصري النظامي جدا قـد قادوا الامة الـى كارثة لميسبق لهـا مثيل ، ولكن ، كمـا سيقول هيكل ، مامن انسان الا ويرتكب اخطاء، الا انهذه الاخطاء لا تقتضي منا ان نعيد النظر في «مبادىء الحرب») .

يلزم عن هذا ابعـاد جميع المدنيين عن الجبهة (على طول قناة السويس التي اخليت مدنها الرئيسية الا منالمدنيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم واحتلها الجيش النظامي) . اما الجيش نفسه ، فقد الزم بانضباط شديد الصرامة مآلـه تثبيط النزعات الوطنية فيداخله . فالجنود الذين يطلقون النار على العدو كانوا يعاقبون (لان الرصاصة قد تستخدم ذريعة لردود اسرائيلية) . اما الضباط الوطنيون ،وهم كثيرون بين الضباط الشباب ، فكانوا حين تشتد نقمتهم على قادتهم وعلى حضور « المستشارين السوفيانيين » الخانق ، يعاقبون او ينقلون او يؤخذون بالتي هـي احسن .

اخيرا فان عدةحركات معزولة كانت تحاول ان تنشر افكار النضال الشعبي ، او ان تنظم اعمال التخريب ضد العدو في سيناء ، قد قمعت جميعها .

بالرغم منهذا ، فان الارادة الشعبية لاعداد الذات للمعركة ، من شمـالمصر الى جنوبها ، لن تضعف ولن تتغير تحت تأثير سياسة الحكومة . ولكنها على العكس منذلك ، سوف تتضح كلما مرت الشهور . وكمـا فيعام ١٩٥٦ ، فان السلطات سوف تحـاول ان تـزور تسليح الشعب ـ بتجميع المدنيين تحت اشراف الجيش لتعليمهم استخدام البندقية (التي لن يحملوها معهم بالطبع) .

ولسوف يحاولون ان يشوهوا خصوصا مبدا الحرب الشعبية نفسه امام اعين الراي العام ، ويحاولون تشويه محتواه الطبقي محيلينه الى مبدأ مساندة المدنيين للجيش النظامي ـ لأن هذا الاخير هو اداة النصر الرئيسية .

والحجة التي تثار هنا هي حجة التكامل بينحرب العصابات وحرب المواقـع ـ فتخلط الاولى بحرب الشعب والثانية بالحرب النظامية التقليدية .

بل ان بعض الصحفيين الناصريين يذهبون الى حد استخدام جمل لماوتسي

تونع او لجياب ، دعما لبراهيهم .

غير ان الامرالذي يسدل عليه الستار هنا هو ان حرب المواقعوحرب العصابات في حالة الصين او فيحالة فيتنام ، كلاهما شعبيتان ، وهما متكاملتان عمليا لانهما شكلان من اشكال تنظيم الشعب المسلح ، ولانهما معا تنطلقان من الشعب وتستندان اليه وتعتمدان على مبادرة القاعدة الخلاقة ، وتشكلان في عين الشعب مظهرا لحريته الطبقيـة .

ان الامر الذي يسدلعليه الستار هو ان (حرب الشعب) كمايتصورها الضباط الناصريون ليست الا صيغة غامضة (يؤجل تحقيقها على اي حـال بصورة مستمرة) لانشاء زوائـد شبـه عسكريـة على الجيش البرجوازي النظامي ـ خدمـة لبرجوازية الدولة العسكرية التي تعمل على استعادة سلطتها ، ولا تسمح بأيةمبادرة خلاقة من القاعدة وتتجه ، عوض انتساعد الشعب في تنظيم نفسه سياسيا (كمـا هو الحال تمامـا فيالصين او فيفيتنام) الى ابعاد الشعب عن السياسة .

والخلاصة ان القضية بالنسبة للسلطةهي رفض مبدا تحويل الحرب البرجوازية الى حرب شعبية ، ورفض الاحلال الثوري لمبادرة الجماهير الشعبية (المتجهة نحو الحرب ،الثورية الطويلة) محل مبادرة البرجوازية (التي تنزع في الظاهر الى الحرب وفي الحقيقة الى الاستسلام) .

اخيرا فان الدولة ستحاول ان تتذرع بحالة الحرب لشل ، ماامكنها ، كـل رغبة في التجمع او التظاهر الجماهيري المستقل او اي نشاط سياسي غير مراقب ، وذلك بواسطة اقامة مناخ ارهاب ايديولوجي تريد منـه ان تفرض على كل فـرد الا يفكر الا بالانتاج (لـ « المجهود الحربي »)وان تقنع كلفرد ان مركزه فيالمعركةهو محله في المصنع او فيالحقل وان كل شاغل آخر هو شاغل مضربالمجهود الوطني المقدس . بعبارة واحدة فان السياسة يجب ان تعود ، اكثرمن ايوقت مضى الى قادة الدولة وحدهم ، وليس للجماهير ان تطرح مسائل استراتيجية او مسـائل شـاملـة .

اما قادة الدولة الذين لديهم «رؤية شاملة للموقف» فانهم يحضرون للحرب على «جميع الجبهات» وليس على «الجبهة العسكرية» وحدها . انهم يأخذون بعين الاعتبار الجبهة الدولية والجبهة العربية وتحريك كل الطاقة العربية الخ ...

من هذه الجملة من الاعتبارات ، استمدت السلطة الذرائع المتوالية لسلبيتها ـ اي الحجج التي حاولت بواسطتها تهدئة اهتمام الراي العامبالاستعدادات الحربية وحـدهـا .

فالـ «جبهة الدولية» هي القوى الامبريالية الغربية «التي تستطيع ان تمارس ضغوطا» على اسرائيل بحيث تصل بهـا الىقبول قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ . وبالطبع فانه يجب «استنفاد» جميع الامكانات المتاحة عن هذا السبيل امام «الحل السلمي» .

والـ«جبهة العربية» هي الحكومات العربية البيرقراطية او الاقطاعية ـ التي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار «تحفظاتها» ويجب ان «نربحها» لصالح القضية المقدسة، قضية تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وذلك ان «العرب» يصبحون «قوة لا تقهر» عندما تتفق حكوماتهم على سياسة مشتركة تجاه اسرائيل ! .

اما تحريك «الطاقة العربية» فلا شأن له بالمبادرة الجماهيرية الثورية وانما «بالثروات الضخمة» في العالم العربي (البترولية خاصة) التي تعطي الامة العربية مقدرة في «الضغط الاقتصادي» على البلدان الامبريالية الغربية .

بعبارة واحدة ، فان الحكم المصري يقترح على الجماهير الشعبية المتعجلة للمشاركة في حرب من طراز جديد، للانتقال الى تحرير وطنها ان تنصرف الى شؤونها تاركة الامر بين يديه .

هذه السياسة في مجملها ، وقد مورست منذ العاشر من حزيران ، هي التي سيقف في وجهها التمرد الشعبي في شباط عام ١٩٦٨ بعنف وبالاجماع .

اما الذريعة المباشرة للتمرد فكانت تساهل الاحكام ، الصادرة بحق كبار الضباط المسؤولين مباشرة عن تخاذل الجيش ابان عدوان حزيران .

فلقد راى الشعب في ذلك تعبيرا عن الارادة الرسمية في اخماد جو الحرب ـ وتحديا لجميع الذين كانوا لا يزالون متعلقين منذ شهور بأمل وحيد هو التحرر من الاذلال باستئناف الحرب ، والذين كانوا يطلبون قصاصا يكون عبرة لمن اعتبر لجميع الذين مرغوا الكرامة الوطنية بالوحل .

كان مسرح التمرد الرئيسي في القاهرة وضواحيها العمالية (خصوصا حلوان ثم شبرا) ، ولكن بقية مصر قد اعربت بمبادرات عديدة معزولة ـ خنقتها الصحافة ـ عن تضامنها مع العاصمة (١) .

انطلقت الشرارة الأولى من ضاحية حلوان ، مقر المصانع الحديثة الكبرى التي بناها النظام ، وبالتالي مقر القسم الاكثر تركيزا من البروليتاريا والاوثق اندماجا بالصناعة الكبرى والاكثر خضوعا مباشرا لاشراف الدولة .

تكونت اول حركة احتجاج ضد حكم المحكمة في مجموعة من المصانع العسكرية . واستخدمت جميع وسائل الضغط التي تملكها الادارة لصرف العمال عن القيام بمبادرة علنية .

---

١ ـ لا نملك اي كشف بتمرد شباط وهذا الكشف لم يكن له ان يكتب الا بمقارنة التجارب المباشرة لعدة عشرات من المشتركين فيها ، وبصياغة هذه التجربة والقوانين والدروس المحسوسة التي تسمح باستخلاصها . والصفحات التالية تحاول فقط ان تعثر على خيط الحوادث اي على منطق التمرد الشعبي . وبالرغم من هذا ، فان سيماء هذه الاحداث اذا شوهدت من الداخل ولو بدون كشف اجمالي ، تختلف عن سيمائها كثيرا في تحقيقات الصحافة البرجوازية المحلية والاجنبية . وهذه الملاحظات تنطبق ايضا على عرضنا لانتفاضة تشرين الثاني .

لكن هذه الضغوط ظلت بلا نتيجة . فلقد قرر العمال ان يذهبوا للتعبير عن غضبهم امام مقر الاتحاد الاشتراكي العربي . كانت شعاراتهم الرئيسية «لا شفقة على الخونة» ، ثم جاهروا شيئا فشيئا بشعار «لا اشتراكية بلا حرية» .

هنا حاول زعيم نقابي ، يعمل لصالح الحكومة ، ان يضع نفسه على راس التظاهرة ليلطف من حدتها ويتجنب الاصطدام مع قوى الشرطة المرسلة لمواجهة التظاهرة . لكن جهده ذهب سدى . فالسد الذي اقامه هؤلاء الاخيرون محاولين بهمنع مرور العمال قد كنسه غضب المتظاهرين .

تراجع الشرطيون بسرعة وهاجم العمال مركز شرطة حلوان . وكان ان احتلوا المركز بعد معركة بالحجارة . عند ذاك ارسلت امدادات جديدة واعطيت الاوامر للشرطيين باطلاق النار . فجرح العديد من العمال وكانت اصابة كثيرين منهم خطرة جدا .

وصل الخبر الى جامعة القاهرة حيث شاع سقوط عدة قتلى (وكانت الارقام والتفاصيل تصل مضخمة بسبب الرقابة الكلية التي فرضتها السلطة حول حلوان).

في المساء ذاته ، نظم لقاء عام في كلية الآداب اتخذ فيه قرار اجماعي يقضي بذهاب الطلاب في حشد يستقبل عمال حلوان القادمين الى القاهرة بالقطار . كانت اللهجة حادة . وكان الانفعال شديدا بحيث ان بعض الفتيات لم يتمالكن انفسهن من البكاء . فالشهور العشرة التي انقضت في الانتظار والقلق والغضب الاخرس منذ ٩ حزيران قد انفجرت اخيرا .

اصيب وزير الداخلية بالذعر فامر بقطع خط حديد حلوان ـ القاهرة .

رغم هذا ، فان عمال شبرا (ضاحية يعمل ويعيش فيها مليون عامل مع عائلاتهم) وقد ايقظهم المهرجان الطلابي ، باشروا سلسلة من اضرابات التضامن وارسلوا عدة آلاف من المتظاهرين ليشاركوا في المسيرة التي دعت اليها جامعة القاهرة . سلكت هذه المسيرة عدة خطوط في آن واحد ـ نحو مقر الجريدة شبه الرسمية «الاهرام» نحو المحطة الرئيسية بباب الحديد ، نحو منزل الرئيس على طريق هليوبوليس . على هذه الطريق خاصة قامت معارك بين عشرة آلاف متظاهر وبين رجال الشرطة . ولم يكن المتظاهرون قد اعدوا للامر عدته فقاوموا بالحجارة . هذا وقد سجل الرسميون بقلق مرضي واقعة رئيسية : ذلك ان فتيانا ينتمون الى الجماهير ذات الطابع البروليتاري ـ المنبوذين من المجتمع و «الزعران» ـ قد انضموا الى الطلاب والعمال في هذه التظاهرة وفي جميع التظاهرات التي تلتها مكرسين الصبغة العنيفة واللاشرعية لهذه التظاهرات .

واحاطت مسيرة اخرى بمباني مجلس الامة وطلبت الى رئيسه انور السادات ان يخرج على المتظاهرين لاداء الحساب . ثم انتهى الامر بان صعد اليه عشرون طالبا انتدبهم المتظاهرون ، وادلوا امامه في جو صاخب (كانوا يقاطعونه غالبا ويتوجهون اليه

بعبارات مهينة) بالمطالب التالية :

اولا اعادة النظر في الدعوى ورفض كل رحمة بالخونة . اما القادة العسكريون فوصفوا دون مواربة بالانتهازيين الذين لا يبحثون الا عن مظاهر التكريم والثروة ولا يفقهون شيئا في الامور العسكرية .

ثانيا حرية الصحافة والاعلام عموما ، واجراءات مختلفة لتوجيه النظام نحو الديموقراطية ، وانتخابات كاملة الحرية (لا تخضع لمصفاة الاتحاد الاشتراكي العربي) ، الخ .

اخيرا مطالب طلابية خالصة اهمها تشكيل اتحاد طلاب ينتخب دون تدخل الدولة وطرد الشرطة والطلاب المزيفين الذين ارسلتهم المخابرات ، خارج الحرم الجامعي .

خلال هذا الوقت ، لم يتوقف المتظاهرون المتجمهرون حول المجلس عن ترديد شعارات تجاهر على نحو متزايد الوضوح بالتطلبات الديمقراطية . هذه التطلبات كانت تتخذ الى حد ماصورة العودة الى الماضي - الى الفترة السابقة للتسلط الناصري - وذلك لان المحرضين السياسيين المجربين الموجودين في التظاهرة كانوا من الملاكات السياسية لبعض التجمعات التقليدية (وفديون قدماء ومتعاطفون مع الاخوان المسلمين) .

وفي طريق العودة حاصرت التظاهرة «الاهرام» التي يعرف رئيس تحريرها هيكل بكونه يجمع صفة الرجل النافذ لدى الرئيس وصفة الناطق الخداع المرائي باسم جميع الاستسلاميين المصريين .

جعل المتظاهرون ، الذين رفض هيكل الظهور امامهم ، ينادونه بالجبان وحاولوا ان يضرموا النار في مبنى الجريدة . فكان ان هرب من باب جانبي .

ثم ان متاريس بدائية اقيمت في احياء مختلفة من القاهرة . فالطبقات الشعبية قد التقت في الشارع يحفزها الغضب والشعور المسكر بتجاوز النظام والقوانين واكتشافها انها قادرة على هذا التجاوز وادراكها الفطري ان جهاز الدولة المؤتمن على هذا النظام ليس قادرا على منازلتها وجها لوجه . هكذا فان كل فرد ظل معزولا عن جميع الآخرين سنين عديدة وجد نفسه جماعة .

ولم يكن في وسع السلطات ان تبدا الا بمحاولة تفادي الفيضان ، وهي تأمل بقلق ان تهدأ الحركة من تلقاء ذاتها (ذلك ان جهاز الدولة كان لايزال اعجز من ان يسمح لنفسه بعمل قمعي للجماهير) ثم وجدت نفسها في النهاية مضطرة الى اتباع سياسة التهديد .

فبعد التصريح بأن الحكومة تفهم وتحترم الدوافع العميقة والمشروعة للطلاب ، عاد وزير الداخلية فصرح بأن المحرضين المحترفين والعناصر اللامسؤولة قد شوهت معنى التظاهرة ، ونتيجة لهذا فان اية تظاهرة جديدة هي ممنوعة .

وفي اليوم التالي ، لم يقتصر الامر على مواصلة التظاهرة فحسب بل ان صيغة جديدة للتمرد قدظهرت وهي احتلال كلية الهندسة . فان عدة مئات من الطلاب المهندسين (بعد ان علموا انقسما من الزعماء الطلابيين الذين كانوا يحاورون بالامس رئيس مجلس الامة قد اوقفوا) قرروا الاعتصام في الكلية حتى اطلاق رفاقهم .

كلفت الشرطة باستعادة الكلية وطرد الطلاب ـ اذ كانت للاحتلال قيمة رمزية تجعله خطرا غير عادي على سلطة الدولة ، خصوصا في وضع لا تجد فيه هذه الاخيرة وسائل الرد الفعال اذا ماتعمم مثل هذا الاحتلال .

هكذا بدات معركة منظمة حقيقية مع البوليس . الحجارة من جهة (١) والغاز المسيل للدموع والقنابل الهجومية منالجهة الاخرى . في مابعد باتت مراحل الحصار امثلة تضرب فيالشجاعة ـ بينها مثلا تلك التي توصل فيها بعض الطلاب الى السيطرة على سيارة اطفاء ثم اداروا خراطيم الماء نحو قوى الامن فاجبروها على التراجع تحت وابل الماء .

استمر الاحتلال الذي كانت السلطة تظن نفسها قادرة علىتصفيتهبسرعة ثلاثة ايام . وكانت مصر كلها تتسقط اخباره ـ فيحين ان الصحافة والراديو كانا يشوهانه ويصفران من شأنه بانتظام .وقامت تظاهرات دعم . وكانتالشعارات تتصلب وتتضح معتصلب السلطات وجهاز الدولة ... «اللعنة على الخونة» البوليس عدو الشعب «فليسقط هيكل» «اين الحرية ياانور السادات» «حلوا المجلس العاجز» .

في ساحة التحرير تشكلت تظاهرة ضخمة اختلطت فيها جميع طبقات الشعب بحيث ضاعت قوى الشرطة تماما في المد . بلان رجال الشرطة كانوا يعربون احيانا عن تضامنهم الصريح مع المتظاهرين . وعلى مسافة منهناك في شارع اصلان قامت معركة اولى منظمة بينقوى الامن وفئة منالطلاب والعمال الشباب والعاطلين عن العمل .

اذ ذاك لم يبق ثمة مفر من اللجوء الى الجيش . لكن السلطةتراجعت دون هذا التفريط لان هذا الجيش كان لايزال مرادفا للهزيمة امام اعين الجميع وقطبا يتجمع الغضب الوطني كله عليه . لذا فان انزاله لمواجهة المتظاهرين يتيح الوصول طبعا الى هدوء مؤقت . غير انالثمن السياسي لذلك يكون فادحا . ـ فالحقد الطبقي عليه مضافا الى العداوة الناتجة عن هزيمته لا يمكن الا ان يقطعا طريق المحاولة لاعادة الاعتبار الى البرجوازية المسيطرة .

رغم هذا ، لميكن هناك من مخرج آخر متاح . فكان ان تدخل بادىء الامر بشيء من التستر مستعملا الغاز المسيل للدموع ، لكنه مالبث ان اضطر الى اطلاق

---

١ ـ كانت تنتزع من جدران الحماية المقامة ضد الهجمات الجوية .

النار ــ فأصاب العديد من المتظاهرين وقتل خياطا ، اقامت لــه القاهرة بعد ذلك مأتمــا حللا .

اما حول كلية الهندسة ومدينة القاهرة الجامعية فقد اضطر الجيش الــى القيام بحشد للقوى لم تعرفه القاهرة حتى ذلك التاريخ . فقطعت جميع الطــرق المؤدية الى الجامعة على مسافة مئة متر . وطوقت الاحياء المجاورة لها واوجبت مراقبة تذاكر الهوية .

غير ان الهجمة المضادة جاءت من حيث لم تكن الدولة تحتسب : طلاب يافعون من ١٤ الى ١٧ سنة ما كان لاحد ان يتوجس منهم ، كونــوا تظــاهرة وحملوا على الحواجز مسلحين بالاغصان والحجارة .

وانتهى الجيش باحراز الغلبة . فلم يكن للتمرد الجماهيري اية وسيلة للتعبير السياسي او التنظيمي ، لذلك سقط مع اخلاء كلية الهندسة واقفال المعاهد العليا طوال شهر وتوقيف مئات من الطلاب الفتيان والعمال والمعدمين ــ وهم القــادة العفويون لمختلف التظاهرات .

لكن هذه الضربة التي جمدت التيار الوطني الديموقراطي لم يكن من شأنها ان تحطمه ، بل انها بقمعها له وجهت نموه نحو الاعماق . وهي قد امدته خاصة بدرجة عليا الاستقلال السياسي .

ولا يقتصر الامر على تحول مآثر حلوان وكلية الهندسة والتلامذة الى رمــوز شاركت في استمرار هذا التيار وتكريسه في مصر كلها ، بل ان ثمة واقعة سياسية وايديولوجية ذات اهمية حاسمــة سوف تتبلور : فحديث هذه المآثر سوف يدفع بحديث المبادرات الرسمية وعمليات الجيش وقرارات مجلس الامة الــخ .... الى الصف الثــاني .

ونحن قد راينا ان احد العناصر الثانية في سياسة القمع الرسمية ، كــان على وجه التحديد ابراز عمل السلطات بانتظام ــ على انه المصدر والمبدأ المحرك لكل الحياة السياسية ــ واغفال كل عمل جماهيري ملموس .

جاء تمرد شباط ليحطم هذه القوقعة : فالدور الخاص بالجماهير قد استعاد مركزه في ذهن كل فرد ــ بوضوح جديد قياسا على ٩ حزيران .

ولم تنشأ عداوة جماهيرية لعبد الناصر ، ولكن خيبة امل كبرى نشأت ومعها عداوة مباشرة لقوى القمع .

غير ان قلق ٨ حزيران سيولد من جديد بين الطبقات الشعبية ــ القلق مــن ان تجد نفسها دون قيادة ودون افق محدد . وسوف ينمــو هذا القلق دون هوادة كلمــا ظهر لجميع الضمائر ، الخط الفاصل بين تطلعاتها والسياسة الرسمية ، بين تطلعاتها وعجزها عن صياغتها وفرضها بصورة مستقلة .

من تمرد شباط الشعبي الى عصيان تشرين الثاني الشعبي •

كانت السلطة تعرف انها لن تستطيع ان تقصر سلوكها على اعمال القمع العنيفة . وكانت تعلم ان حظها من النجاح ـ في احياء سلطة برجوازية الدولة والعثور على صيغة للاستسلام ـ يتركز خاصة في مقدرتها على استعادة مقاليد الحركة الجماهيرية .

لذا فقد حاولت ان توطد صورة الزعيم الذي نصبه الشعب والذي يحرص على اراده الشعب وحدها ، وجهدت في الوقت نفسه لاستعمال وسائل جديدة لتقسيم الحركة الجماهيرية ، وتكريس التناقضات بين صفوف الشعب بغية تحطيم انطلاقته الوطنية والديموقراطية من الداخل .

وما لبثت ان زعمت انها تتبنى التطلعات المعرب عنها اثناء تظاهرات شباط وانها فضلا عن ذلك تستعد لترجمتها الى افعال ـ وان قرارها بقمعها كان موجها فقط ضد مثيري الاضطرابات الذين حاولوا تضليل مشاعر الشعب «المخلصة الشريفة المفهومة» .

ثم انها حاولت ان تضع الحركة الطلابية في الصدارة وان تنسى التمردالعمالي. وحاولت على اي حال بانتظام ان تفصل الاولى عن الاخير .

هكذا اخذت من جهة تتمطق بشعارات «سلكية» : «حرية» الطلاب في كلياتهم وحرية العمال في مصنعهم ـ على ان لا يكون للفريقين مايقولانه فيما بينهما . غير انها من جهة ثانية ، حاولت ان تثير الطلاب ضد العمال والعمال ضد الطلاب . ثم غمرت اخيرا زعماء الحركة الطلابية بالتكريم ـ لتجعل مركزهم «رسميا» وتفصلهم عن القاعدة .

لكنها ستنفذ من ثم ، بفضل المعونات الخارجية ،سياسةماليةاقتصادية تنزع الى خلق انقسامات عميقة بين الجماهير الاكثر فقرا والشرائح الشعبية المستفيدة من حد ادنى معين ، وستنشىء ايضا خطوطا فاصلة بين مشاغل كل فريق منهم ومشاغل الآخر .

وستحاول السلطة ان تفرض ـ على البروليتاريا والجماهير ذات الطابع البروليتاري والمرتبة الدنيا من البرجوازية الصغيرة ـ نمط معيشة قاس يتنافر بوضوح مع نمط معيشة المراتب ذات الامتيازات من البرجوازية الصغيرة ـ النخب الجديدة (الملاكات المتوسطة ، المثقفون المندمجون بالنظام الخ ...) ونمط معيشة الراسماليين الذين سيعرض عليهم على العكس ، ترفيهات ومنتجات استهلاكية متفاوتة الجدوى وستعرض عليهم بعد ذلك بقليل سلع مستوردة وامكانات سفر الى الخارج ـ مما يقربهم الى موقف البرجوازية .

اما الطبقات الاكثر فقرا ، فان الحكومة تعرف انهاتستطيع دائما ان تلجأ الى وطنيتها وذهنية التضحية لديها . وهي قد استخدمت ذلك لتطلب منها الحد

الاقصى من التضحيات المادية ـ مع محاولة تأمين المستوى الادنى الذي اعتادتعليه كل فصيلة اجتماعية بغية امتصاص النقمة الطبقية المباشرة التي يمكن ان تولد في الوضع الذي يحدث فيه تدن فجائي لأحوال معاشها .

والمجهود المالي الذي ستلزمه مثل هذه السياسة ، قدمه ـ راضين او راغمين ـ ملوك البترول العرب .

تأمل السلطة ان يؤدي ذلك الى يأس الطبقات الاكثر فقرا من المجهود الحربي ـ نظرا لأن «النخبة» قد تحولت عنه ـ وفي الوقت نفسه فان الطبقات ذات الامتيازات المتقدمة نسبيا ستترك ، نتيجة لعزلتها عن الاولين . الاهتمامات الوطنية والسياسية او على الاقل فانها ستصبح اكثر قبولا للتسويات (ذات الاتجاه «السلمي») .

في مثل هذا الاطار من التمايز ، يتكرس الفصل الاداري والعسكريللبلد بين منطقة معرضة للعدو (في جوار القناة) ومنطقة «غير معرضة» ، ـ وذلك لابعادغالبية المصريين عن ارض المعارك ، ولعزل العاصمة خاصة (بصفتها المركز السياسيوالثقافي) عن مشاغل الجبهة ومناخ الحرب .

اخيرا فان السلطة سوف تقطع بانتظام الاخبار المتعلقة بالتظاهرات الشعبية العديدة المعزولة التي تطالب بالسلاح ، ومحاولات الحصول على السلاح بالقوة او خفاء بصورة غير مشروعة ، والمناقشات العامة التي وصلت حتى اعمق قرى الصعيد والتي تدور حول الاشكال الضرورية لتنظيم المقاومة .

في ذات الوقت الذي ارسيت فيه اسس هذا التقسيم ، بدأ التأكيد بالحاح شديد على شعار «وحدة الشعب» ، من قبل دعاة النظام . والواقع ان هذه «الوحدة» هي فيعين السلطة القبول السلبي من الجميع لتسلطها المطلق ـ الذي لا يمكن ان يرتكز الا على الانقسام والعجز في الحركة الجماهيرية .

ومهما يكن من امر فان السلطة قد بدات تنفذ سلسلة من الاجراءات الديماغوجية الجديدة . اذ عزمت بادىء الامر ـ وحتى قبل انتهاء التظاهرات ـ على كسر الحكم الصادر بحق الرؤساء العسكريين ـ الذي سببت مهاودته تظاهرة حلوان ـ وتقديم هؤلاء الاخيرين الى محكمة اخرى . ان هذه البادرة التي اراد بها قادة النظام تهدئة المشاعر الشعبية تكشف مهما كانت غايتها حالة موضوعية جديدة في جوهرها:حالة تتحدى فيها الجماهير سلطان السلطة (كان بديهيا ان الحكم هو قرار سياسي صادر عن السلطة) ، وتعبر عن هذا التحدي بأشكال خارجة تماما عن الشرعية ، وتحمل السلطة على الخضوع لمطلبها .

وعلى اي حال فقدكان تراجع السلطة امرا احست بهالجماهير ولو بصورة غامضة على انه مجال سياسي جديد غنمه تمرد شباط ـ هو على وجه التحديد مجال التظاهر والعمل السياسي الجماهيري .

لهذا فانه ما انخمد التمرد مؤقتا حتى اصبح الامر الرئيسي في نظر السلطة

هو تحويل التطلع الديمقراطي الشعبي عن هذا المجال وجذبه الى مكان آخر ـ اي اعادته الى اطار النظام .

ذلك هو هدف « بيان ۳۰ آذار » الذي عرضت فيه السلطة « برنامجا » تخضعه «لاستفتاء» ثم يتبع «بانتخاب» اللجان المحلية والفرعية ثم اللجنة المركزية «للاتحاد الاشتراكي العربي» .

كان الهدف الذي سعت اليه السلطة مزدوجا . فهي قد حاولت اولا ان تضعف الحاجة الشعبية للديمقراطية الجماهيرية (نقد الجماهير ، تنظيم الجماهير ، الممارسة السياسية للجماهير ، مراقبة الجماهير الملموسة لشؤون الدولة) فتحيلها الى ممارسة انتخابية وفقا لافقر الصيغ واهزلها : التصويت بنعم أو بلا على سلسلة من الوعود «الديمقراطية» التي ليس لها محتوى عملي ، يتبع ذلك انتخاب هيئات لا سلطة حقيقية لها يقصد بها ، بعد ان تضع نفسها في صف «الارادة الشعبية» ان تعيد كل فرد الى مصنعه او حقله او مدرسته وتدع السياسة للسياسيين .

من جهة ثانية ، وفي الوقت الذي كانت السلطة تحاول فيه ان «تشغل» الشعب بهذه اللعبة العقيمة وان تخمد حيوية الحركة الجماهيرية ، كانت تريد ان تحتفظ لنفسها صراحة باحتكار شؤون الحرب الوطنية والعلاقات الخارجية والسياسية والاقتصادية باعتبارها من «اسرار الدولة» محاولة اقناع الناس ان هذا النطاق هو نطاقها وحدها . الواقع انه كان ينبغي ان تظل المشاكل السياسية الحقيقية ، اكثر من اي وقت مضى ، بعيدا عن كل مراقبة شعبية ـ لأن هذه المشاكل سوف تحل بعد الآن وراء الستار وفق تضافر ارادات لم تعد في الاساس ارادات مصرية خالصة .

وفي موازارة الاستعراضات السياسية الديمقراطية المزيفة التي نظمت انطلاقا من «البيان» كانت السلطة تغير عناصر ديماغوجيتها على الصعيد «العربي» . فكما كانت قد عجزت عن الاعتماد في مصر نفسها ، وفق ماكانت تأمله قبل شباط ، على التعب وعدم الاهتمام المتزايد تجاه المسائل السياسية ، كذلك فانها لم تعد تستطيع ان تلوح برايات وطنية صورية من طراز رايات «الخرطوم» (مؤتمرات القمة) .

لذا فانها ستقرب حركة المقاومة الفلسطينية اكثر فأكثر من مكان الصدارة . هذا العنصر من ديماغوجيتها هو جديد بالنسبة للسياسة التي كانت تمارسها حتى ذلك الحين والتي كانت تتمثل في حبس كل مايتجاوز الحد الادنى من اخبار هذه الحركة .

والواقع انه كان يبدو للسلطة حتى ذلك الحين ان الشعب المصري يمكن تعويده خلال بضعة شهور على مواجهة صدمة «التسوية» . في هذا الافق لا يمكن لتفاقم

الكفاح الفلسطيني الا ان يكون عائقا في وجه هذا «التعويد» لذلك فانه ينبغي للدعاوة الرسمية ان تقدم المقاومة الفلسطينية على انها ظاهرة ضئيلة دون تاثير حقيقي على الوضع السياسي الاجمالي ، اي على انها حركة جديرة بالاحترام لكنها لا امل فيها .

بعد شباط ، غيرت السلطة سياستها بهذا الصدد: فأطرت المقاومة الفلسطينية على انها حركة تحرير ذات قدرة متعاظمة لا يقلل ابدا من شأنها بل يعمل فيه تضخيما وتعطى الى ذلك دعما «صاخبا» .

يترجم هذا التغير بادىء الامر ، الاعتراف بأمر واقع ـ فالواقع ان حركةتحرير الشعب الفلسطيني كانت قد اخذت تتجسد فعلا في تنظيمات المقاومة .

غير ان هذا الاعتراف العلني الذي تزايد التشديد عليه كانت له اهداف سياسية واضحة : كان يسمح للسلطة ان ترفع راية جديدة ـ راية «المساندة» لصيغة الكفاح المسلح التي يتوجه اليها عطف الجماهير المصرية والتي لا تستطيع السلطة ان تقدمها في مصر نفسها .

اذن فان الامر يمثل فيآن معا تراجعا على جبهة جديدة امام الشعور الوطني المصري ومحاولة لتضييق نطاق هذا الشعور ولحصره في حدود القضية الفلسطينية فقط .

فمن جهة تقدم السلطة المصرية نفسها على انها السند الصامد للكفاح الفلسطيني ـ الذي يشكل «احدى جبهات» الكفاح ضد العدو المشترك ـ وتفيد من ذلك هيبة متزايدة ، ومنجهة ثانية تعمل على فصل كفاح الشعب الفلسطيني عن كفاح الشعب المصري ، مقدمة الاول على انه عنيف بالضرورة في حين ان الثاني «اكثر تعقيدا» (يشمل جبهة «دبلوماسية» تواكب الجبهة العسكرية المحضة) .

ثم انه كان لهذه السياسة هدف آخر : فهي ورقة فييد السلطة اثناء المساومات الجارية مع الروس ومن خلالهم معالامريكيين للوصول الى صيغة تسوية مع اسرائيل .

فالموقف الناشىء عن تعزيز حركة التحرير الفلسطيني وعن اشعاعها السريع فيالعالم العربي كله ، كان يبدو في الواقع امرا يمكن استخدامه كوسيلة ضغطعلى الامريكيين تدفعهم الى الظهور بمظهر اكثر رفقا تجاه الحكومات العربية المحاربة ، خيفة ان ينتهي تشددهم في تأييد اسرائيل الى خلق شعور معاد لهم في العالم العربي يبلغ حدا منالعمق يهدد مصالحهم الاستراتيجية .

تبقى خلاصة اخيرة ـ لكنها ليست اقل الخلاصات اهمية ـ خرجت بها السلطة من تمرد شباط . وهي لن تعلن عنها بلستتبعها فورا بنتائج عملية : ينبغيتكريس الايديولوجي جهد متزايد لتحضير قسم منالجيش للتدخل في القمع الداخلي (التحضير لمثل هذه الاعمال ، ادخال وسائل التدخل القمعي تدريجيا الخ ...) .

كان ذلك عودة الى وضع تمكنت السلطة ، كما راينا ،انتفلتمنهمنذ١٩٥٤ـ الوضع الذي يصبح فيه الجيش اداة قمع مباشر . لكن الشرطة باتت عاجزة عن مواجهة الحركة الجماهيرية . وكان تمرد شباط قد اظهر ذلك . اما عصيان تشرين الثاني فسوف يؤكده .

قبل ١٩٥٤ كان جيش الاحتلال هو الذي يتولى الجانب الرئيسي من هذه المهمة . بعدها كان جهاز العنف والخديعة المتلازمين يملك من الفعالية مايكفي لخنق التمردات الشعبية المعزولة واخمادها قبل ان تتمكن من توليد حركةجماهيرية .بعد ٩ حزيران عاد هذا الجهاز غير فعال .

تلك هي التدابير الاساسية التي اتخذتها السلطة لمواجهة الوضع : تنازلات منحتها للشعور الوطني والديموقراطي لدى الجماهير المصرية والمباشرة بانشاء جهاز اكثر تعقيدا لتضليلها واخماد جذوتها .

فماذا كانت ردود فعل قوى الاستسلام الداخلية وقوى العدو ؟

كانت برجوازية الدولة المصرية قلقة . فالحوادث لمتجر في الاتجاه المقدر لها بعد ١٠ حزيران . وتدابير السلطة على مابدا لهذه البرجوازية نابعة من خضوعاكبر للمشاعر الشعبية .

حتى ان البعضمن اكثر الناطقين باسمها ، موالاة للغرب ـ زكريا محي الدين بادىء الامر ـ اوقفوا تعاونهم مععبد الناصر ووصل بهم الامر الى الاستقالة .

هؤلاء كانوا يرون ان التنازلات الديماغوجية لا بد لها ان تدفع الشعور الشعبي نحو مزيد من التجذر ، ممايستدعي في المدى القصير تنازلات جديدة . هذا بينما كانوا هم يوصون بمعاكسة هذا التيار ـ بالعبور اذا دعت الحاجة الى مرحلة قمع جديدة اشد عنفا والى انفتاح على الغرب اكثر تصميما .

كان المطلوب فينظرهم هو ربح ثقة الامبرياليين الامريكيين اولا ـ وهي الثقة التي بدا لهم انها شرط للتوصل الى اتفاق «مقبول» مع اسرائيل وشرط لتعزيز موقفهم سياسيا وشرط للحصول على دعم اقتصادي يقوي النزعات الانفلاشيةالتي يريدون اعتمادها لتنظيم الانتاج .

كانوا يطالبون في الداخل بليبرالية اكثر في الرقابة المركزية علىقادةالاقتصاد وبهامش مبادرة حقيقي يسمح لهم بتطبيق انضباط راسمالي اقسى على العمال ويعزز مصالحهم الشخصية في حسن سير المؤسسات . اخيرا كانوا يطالبون بعصر اليد العاملة النشيطة طبقا لادنى مقاييس الربح الراسمالي .

غير ان تطبيق مثل هذه السياسة في الموقف السياسي الذي كشف عنه تمرد شباط كان ينطوي على مخاطر كبرى بانفجار شعبي لا يعود في وسع احد ان يلجمه.

هذه المخاطرة رفضها عبد الناصر . ولكن بعد ان حمل الناطقين باسم هذه

النزعة على الانسحاب من الحكومة ، جهد ، رغم ذلك ، في تنفيذ البعض من تطلباتهم ـ ولكن بصورة تدريجية : فاذا بـه يتقرب بمزيد من الالحاح الى الامبرياليـين الامريكيين ، ويشجع المبادرة الفردية في ادارة الجهاز الاقتصادي .

فالواقع انه كان على السلطة ان تجد في الحصول على حد ادنى من الفعالية في مؤسسات الدولة ، ولم تكن تستطيع الاعتماد في ذلك الا على حسن استعداد المسؤولين عنها . وبما انها لم تكن تستطيع الخضوع لتطلعاتهم السياسية المباشرة فلم يبق الا ان تتنازل لهم على الصعيد الاقتصادي .

لكن الاسباب الموضوعية لفوضى الانتاج لا يمكن تلافيها على هذا النحو ، بل ان التأرجح بين طريقين متناقضين يعمقها .

لذا كان قلق برجوازية الدولة يزيد على مر الشهور ومع تأكد رغبة الجماهير في استئناف الحرب من خلال تيار العطف على عمل العصابات الفلسطينية والاعجاب بها . كان هذا القلق يظهر من خلال النوافذ الاقتصادية التي فتحتها الحكومة ، ومن خلال النمو المحموم الذي شهدته الاعمال الممنوعة وتكديس الثروات الشخصية وتوسع شبكات تهريب السلع وتداول الاموال والتوظيفات الطفيلية بعيدا عن كل مراقبة مركزية .

ولم ينقص التفكك الاقتصادي خلال الشهور اللاحقة للهزيمة مباشرة ، الا بمقدار ما كانت برجوازية الدولة بحاجة لاستعادة وعيها وبمقدار ما لم يكن الاتحاد السوفياتي قد قدم بعد العناصر المادية للانتاج التي تسمح للمؤسسات باستئناف العمـــل .

بعد ذلك اعلنت حمى الارباح والانفاق الجامح عن نفسها من جديد ، وكان ما يكرسها هشاشة جسم البرجوازية السياسي الذي انهكه ثبات ضغط الجماهـير الشعبية عليه .

هكذا باتت ممارسة « الرشوة » قانونا في جميع الادارات . فكل هيئات المراقبة المركزية للنشاط الاقتصادي (وخصوصا تلك المكلفة بمراقبة « الحصص في الانتاج » وادارة الضرائب والتجارة الخارجية) قد تحولت الى مراكز مكوس غير مشروعة بين يدي العصابات المنظمة على نطاق الوطن او المنطقة .

اصبحت الفضائح التي تخنق عادة في الصحافة ، على كل لسان . ولعل اكثر هذه الفضائح دلالة هي مصادرة الموظفين المختصين للاغطية والمعلبات الخ ... التي قدمتها دول اجنبية مختلفة للسكان المنقولين من منطقة القناة . فبدلا مـن توزيع هذه الاشياء ، باعها الموظفون المذكورون لحسابهم الخاص .

في مثل هذا الموقف الذي يزيد من الكشف عن الهوة الفاصلة بين الجماهير الشعبية الواسعة والبرجوازية ـ بالرغم من جهود السلطة كلها ـ لا تملك هـذه الاخيرة الا اتخاذ اجراءات شخصية ضد هذا المسؤول او ذاك ، وتشكيل « لجان

مراقبة » جديدة ـ لا يمكنها ان تحصل الا على نتائج جزئية ووقتية ، مكرسة ارتباك البرجوازية المصرية في مجملها .

ازاء هذا الموقف ، كيف تطورت سياسة القادة الاسرائيليين .؟

راينا انهم اوقفوا تقدمهم مساء ٩ حزيران واعطوا عبد الناصر مهلة يواجه اثناءها ولادة الحركة الجماهيرية الوطنية . لكن الشهور التالية اظهرت لهم ان هذه الحركة بدات تكسب مزيدا من العمق والطاقة عوض ان تنطفىء .

وبعد تمرد شباط والتصحيح الناتج عنه في السياسة المصرية . راح القادة الاسرائيليون يصححون هم ايضا خططهم .

لكن من الاهمية بمكان ان نحدد بادىء ذي بدء اين تكمن مجمل مصالحهم في الموقف الجديد . وفي وسعنا ان نحدد هذه المصالح بالنسبة لقرار مجلس الامن في ٢٢ تشرين الثاني .

ينص هذا القرار على استسلام الدول العربية المجاورة لاسرائيل لبعض التطلبات الاسرائيلية (وهي تطلبات كان من المستحيل فرضها على هذه الدول لولا الهزيمة) .

فهذا القرار ينص على اعتراف عملي بالكيان النهائي لدولة اسرائيل وعلى ضمانات معنوية ومادية لوجود هذه الدولة وامنها ـ تمنحها الدول الأمبريالية الاربع في الامم المتحدة وتقبل بها الدول العربية المعنية صراحة .

اذن فهو يشكل ، بدون ادنى شك ، انتصازا رئيسيا لاسرائيل .

رغم هذا فان اسرائيل ترفضه عمليا . وعلى العكس مما تذهب اليه بعض النظرات السطحية ، فان الامر ليس « تعنتا » من قبل بعض « المتطرفين » الاسرائيليين ، ولا هو مناورات دبلوماسية ثانوية . الامر هنا هو وعي القادة العسكريين الصهاينة لمعطى موضوعي في الوضع الجديد : فبنود قرار مجلس الامن تشكل انتصارا كبيرا لهم ، ولكن هذا الانتصار ليس كافيا لحل ازمة دولة اسرائيل.

ذلك ان الشعوب لم تحطمها الهزيمة العسكرية . بل هي على العكس قد تعبأت عفويا للحرب ، وازداد ميلها للحرب عما كان عليه قبل هزيمة الجيوش البرجوازية . هذه التعبئة تميل الى الترسخ بمقدار ما تضاعف منظمات المقاومة الفلسطينية مآثرها وتثبت على ارض الواقع ان الشعوب العربية ليست عاجزة امام الجيش الاسرائيلي بل العاجز هو الجيوش النظامية التي يقبض على ازمتها قادة بيرقراطيون، وحسب .

عليه فان حرب حزيران لم تسفر عن استكانة الشعوب العربية (كما قدر القادة الصهاينة) ولا عن « قبولها » بدولة اسرائيل على انها قدر او واقع لا سبيل الى دفعه . لهذا السبب لم يكن بالامكان اقامة انظمة موالية لاسرائيل في البلاد

العربية ، تتمتع بحد ادنى من القابلية للحيـاة .

ونتيجة هذه الحالة هي ان قرار مجلس الامن ، اذا طبق ، لا يتيح بلوغ الاهداف الداخلية التي حددها القادة العسكريون الصهاينة .

ان الاعداد الحرب ، ومباشرتها ، والوضع الناشيء عن التوسع الاسرائيلي لم تحقق الا تماسكا ظرفيا داخل الكيان الاسرائيلي .

كان قد امكن تجاوز ازمة ١٩٦٥ الحادة ، ثم انه امكن الاستمرار بعد ذلك في التضامن العام المعادي للعرب ، بفضل التوتر المستمر على خطوط وقف اطلاق النار . ولكن التناقضات الداخلية ظلت قادرة على الظهور ثانية وظل ممكنا ان يستأنـف النزوع نحو تفكك الوحدة الاسرائيلية من جديد اذا ما قام وضع من التعايش مـع الدول العربية واذا ما استعاد التنظيم المدني للكيان الاسرائيلي كامل وقعه .

فماذا تنفع الاسرائيليين ، في هذه الحالة ، حدود « تضمنها » الدول الامبريالية الكبرى (وخصوصا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) ، وماذا تنفعهم « انهاء حالة الحرب » مع الدول العربية ؟ انها لا تتجاوز اعادتهم ، وفق اشكال جديدة ، الى وضع الازمة البنيوية التي كانت تمزق دولة اسرائيل قبل الحرب .

فالسلام على الحدود ، هو الحرب في الداخل من جديد . والهجرة اليهودية التي طال انتظارها ، لم تلب آمال القادة الصهاينة . والرساميل الغربية لم تكن كريمة الا خلال الحرب نفسها .

فبعد الحرب ببضعة اشهر ، اصبحت هذه الرساميل ، اكثر تطلبا كما ظهر في مؤتمر القدس الذي عقده الصهاينة . فقد طلب المتمولون والصناعيون الموالون للصهيونية ضمانات رأسمالية لمردود رساميلهم وفعاليتها تنطوي على تصفية ما هو ممنوح للفئات العمالية الدنيا من حقوق اجتماعية ومكاسب اقتصادية لا يقرهـا المنطق الراسمالي .

بعبارة اخرى ، بدأ الامبرياليون الغربيون الذين كانوا قد وظفوا بكرم زائد في اسرائيل ، منذ الحرب العالمية الثانية ، رساميل لا مردود لها من وجهة النظـر الاقتصادية ، بداوا يظهرون مزيدا من التحفظ في تغطية العجز البنيوي لميـزان المدفوعات الاسرائيلي وبدأوا يميلون الى تأمين مردود تدريجي لرساميلهم عـلى حساب العمال الاسرائيليين .

ويعني هذا فتح الطريق بصورة مؤكدة امام التناقضات بين العمال والراسماليين اليهود ، بين الفئات الاثنية والثقافية ذات الامتيازات (تبسيطا : اليهود الغربيون) وتلك التي ليس لها امتيازات (تبسيطا اليهود الشرقيون) .

عليه فان حالة « الهدوء على الحدود » تنطوي على اضعاف يغزو ، بسرعة معينة ، كيان اسرائيل . ولما كانت الشعوب العربية لم تصب في الوقت نفسه بهزيمة

نهائية ـ تحطم معنوياتها وقتاليتها ـ ولما لم تكن قد ضربت الا بصورة مؤقتة ، فانها ستستمد من هذه الازمة قوة جديدة تستعيد انطلاقتها التي قد تؤدي هذه المرة الى تمرد قطاعات اسرائيلية دفعت الى البؤس والقمع .

الخلاصة ان تطبيق قرار مجلس الامن سيخلق شروط ازمة ما قبل الحرب .

اتفق القادة الصهاينة اذن مع قادة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على نقطة : ينبغي لاسرائيل ، ما امكنها ذلك ، رفض كل الحلول التي لا تقود الى « سلام متفاوض عليه » بين الاسرائيليين والعرب ـ اي الى استسلام قاطع للشعوب العربية تتولاه الحكومات العربية ، وتصاحبه الاجراءات القمعية اللازمة عنه .

مثل هذا التدبير فقط يستطيع ان يضمن في راي القادة الاسرائيليين ، امن اسرائيل . فوجود هذه الدولة وقابليتها للحياة لا يمكن ان يكونا الا متناسبين مع العجز السياسي للشعوب العربية .

و « السلام المتفاوض عليه » يعزز العجز نوعيا لانه يحطم ذهنية المقاومة لدى الشعوب العربية .

من جهة اخرى ، فان « السلام المتفاوض عليه » ينشىء ـ ولسنوات عدة ـ قواعد جديدة للاستقرار الاسرائيلي وذلك بفتحه الحدود الاقتصادية للعالم العربي امام اسرائيل .

والواقع ان الرساميل الاسرائيلية ، اي اساسا رساميل مختلف البلدان الامبريالية التي تمر بالمحطة الاسرائيلية ، يمكنها ان تصب على اساس هذه الشروط، في مختلف البلدان المذكورة وان تعزز فيها وسائلها الاقتصادية والفنية والثقافية التي يملكها الامبرياليون الغربيون من قبل . فاذا اقيمت شبكات تكامل اقتصادي غير متكافىء بين اسرائيل والبلاد العربية ، فان مردود الرساميل الامبريالية سيسعه اذ ذاك ان يتحقق على حساب الشعوب العربية ـ مما يتيح للدولة الصهيونية ان تحتفظ بمستوى حياة العمال الاسرائيليين وامتيازاتهم .

عندها وعندها فقط يمكن قهر التحفظات الامبريالية الاقتصادية على التوظيف في اسرائيل ـ ويمكن التعويض ايضا عن جهود جميع الراسماليين والدول الراسمالية ممن وظفوا قبل ذلك مصالح في اسرائيل : فثمة ابواب جديدة ستفتح لهم في الشرق العربي . ذلك ان توظيفاتهم ستفيد من مزية الصدور عن دولة من المنطقة معترف بها على انها كذلك من قبل الدول العربية ـ ومن جميع الضمانات التي يقدمها الجيش الاسرائيلي ضد الموجات الشعبية المعادية للامبريالية .

غير ان مثل هذه الرؤيا ليست الا وهما لان مضمراتها لا يمكن ان تحتمل من قبل الشعوب العربية . وحتى اذا كان القادة الصهاينة لا يفهمون التطلعات الشعبية العربية نحو الاستقلال على انها تطلبات جوهرية ، فان تجربتهم تثبت لهم ان

« السلم المتفاوض عليه » ليس في متناولهم الآن . فاذا كانوا يطلبون هذا السلم فهم يعلمون انه يستلزم في اي حال معارك جديدة ، وهزيمة للشعوب العربية ، يجب ان تكون اعمق بكثير مما سبق ، هزيمة تتوقف هذه الشعوب بعدها عن مقاومة « السلم » المذكور .

اذن فان احتمال « السلام المتفاوض عليه » ــ وهو الذي ينطوي على صيغة التعايش الوحيدة المفيدة حقا للقادة الصهاينة ــ كان بعيد المنال مشكوكا في امره .

ولكن واقعة التمسك به هي بحد ذاتها خط سياسي . فالواقع ان هذا الموقف يفترض استمرار حالة الحرب و « الضغط الدينامي » على الحدود وتمديد الموقف الداخلي المبني على التضامن ضد العرب ، وهو اخيرا يمنح القدرة على اثبات الخطر الذي ينطوي عليه اي ترد ذي شان في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، ما دامت هذه الاحوال قائمة ، وذلك امام حماة الدولة الذين باتوا متحفظين لكنهم ما زالوا مجبرين على تدبير الامور حين تدهورها .

هكذا يظهر بوضوح ما يفصل السياسة الاسرائيلية عن السياسة المصرية : فاسرائيل تريد الحصول على استسلام قاطع ضروري لتدعمها الداخلي ، ومصر لا تستطيع ان تقبل الا باستسلام غير محدد الصورة ليترك لها الهامش اللازم لاجتناب المواجهة مع الشعور بالكرامة القومية لدى الجماهير .

هكذا يتضح ايضا وهم « التلاقي » بين الاهداف الصهيونية واهداف حركة التحرير الفلسطيني او ، على وجه اعم ، اهداف الحركة الوطنية الجماهيرية في البلاد العربية . فقرار مجلس الامن مرفوض فعلا من الجانبين .

اما الواقع الملموس فهو ان هذه الحقيقة الصورية تغطي كون التناقضات بين الدولة الصهيونية والحركة الثورية لتحرير الشعوب العربية هي تناحرية ولا يمكن التوفيق بينها وكون المصلحة العميقة لكل من القطبين هي في حل هذه التناقضات بهزيمة الآخر هزيمة حاسمة . اما القرار المذكور فانه حجز مؤقت للصراع الذي يتيح حل هذه التناقضات ــ حجز يخدم مصلحة الطبقات والدول التي ترضى بمنح اسرائيل ، مع بعض التحفظ ، تنازلات كبرى ، ولكن لديها ما تخشاه من نمو النضال الشعبي العربي على المدى الطويل .

صفوة القول ، ان السياسة الاسرائيلية لم تعد على ما كانت عليه بعد ٩ حزيران ١٩٦٧ : فالمهلة المعطاة لعبد الناصر لم تعط النتائج المتوقعة . اذن لا بد من العودة تدريجيا الى حالة التوتر على الحدود . ولا بد من دفع القادة العرب من جديد الى دوامة النزاع المسلح .

عليه كانت سياسة القادة الاسرائيليين خلال سنة ١٩٦٨ سياسة استيطان في الاراضي المحتلة وتعزيز لجهاز الاحتلال بانشاء كيبوتزات على هذه الاراضي وتعزيز لاستثمار البعض من ثرواتها ــ بترول سيناء مثلا ــ وتطبيق لاجراءات صهينة

الادارة في المناطق المسكونة (الضفة الغربية وغزة والجولان) .

كانت هذه السنة اذن السنة التي حاولوا فيها جعل حدود وقف اطلاق النار حدودا دائمة عمليا .

وقادت هذه الدوامة الى انشاء قاعدة للصواريخ الاسرائيلية دمرها المصريون فرد عليهم الاسرائيليون بارسال قوة محمولة بالطائرات المروحية الى قلب الصعيد دمرت منشآت كهربائية في نجع حمادي .

كان هذا اشارة لانطلاقة جديدة شهدتها الحركة الوطنية الجماهيرية المصرية . فالواقع ان اكثر الجماهير المصرية تقدما قد ردت في اتجاه متزايد الجذرية على تطور الموقف . فعوض ان تقف الجماهير مشلولة بفعل الديماغوجية الرسمية ، تعلمت تحويل تنازلات السلطة الى ثغرات تدفع من خلالها تطلبات جديدة تتعلق بالاعداد للحرب وبفرض الديمقراطية في الحياة السياسية .

فعلى صعيد الحرب الوطنية تمحورت التطلبات الشعبية حول المقاومة الفلسطينية خصوصا . فانطلاقا من الاهتمام والاعجاب الحماسيين بالمقاومة ، اتضحت الثقة بالاشكال الشعبية لنضال ضد المحتل .

ولكن هذه التطلعات لن تجد امامها اية وسيلة عملية من وسائل التعبير . اذ يقوم الخط السياسي للسلطة بالضبط على الانحراف بهذه التطلعات لا على تحويلها الى قوى مادية .

فان اشكال التضامن الشعبي العربي مع المقاومة الفلسطينية ومع المقاومة الشعبية في سيناء لن تقوم الا اذا انشأتها الجماهير الشعبية نفسها ضد ارادة السلطة .

لكن مثل هذا الافق لم ينفتح بعد على نطاق جماهيري . فلا تزال الجماهير تنتظر من السلطة ان تنظم المقاومة الشعبية . وهي تنتفض ضد السلطة لانها تنظمها . هكذا لا تطرح مسألة تجاوز السلطة .

اما على صعيد التطلع الى الديمقراطية السياسية فان الجماهير ستحاول ان تفيد عفويا وحسب من فرص التعبير التي اتاحتها لها حالة النظام الهشة .

بالرغم من هذا ، جرى في ظل هذه الشروط تعميق للصراع الايديولوجي الطبقي على نطاق اكثر الجماهير تقدما بين الرغبات والتطلبات والافكار النابعة من مصلحة الجماهير في القتال للحصول على الحرية وبين الموضوعات والترسيمات البرجوازية الرامية الى خنق ذلك كله .

لكن تطلعات الجماهير المتقدمة ما كانت لتعبر عن نفسها الا بمنتهى الصعوبة . فالخدر الناجم عن الليل السياسي الطويل الماضي قد بدأ يهتز من اعماقه ، الا ان اشكال العمل والتعبير الجديدة التي تستطيع استيعاب التطلعات الجماهيرية

المحسوسة الى الكفاح لم تكن قد انتجت بعد .

هكذا ظهر تيار فكري ماركسي ذو مدى جماهيري داخل الكليات خاصة .
وهو لا يزال يخطو خطاه الاولى . فنراه يرفض التحريفية الحديثة بالغريزة ، لكنه لا يقر ، نظريا بكونها مذهبا من مذاهب الفكر الرجعي . والتيـــار الثوري البرجوازي الصغير المتمثل بالغيفارية هو الذي يتلاءم بأمانة تامة مع هذه المرحلة من البحث الايديولوجي المتجه نحو العنف الثوري والعاجز حتى الآن عن تصور الممارسة الجماهيرية على انها المبدأ المحرك وعن تصور القيادة البروليتارية على انها الشرط الحتمي لتفتح هذه الممارسة .

وهكذا لم ينشأ انصهار حي بين الافكار النظرية الماركسية والتطلبات الوطنية والديموقراطية لدى الجماهير .

ان المطلب الشعبي العام ــ وهو مطلب الاتحاد والتنظيم لمقاتلة المحتــل اي بالتالي مطلب النضال ضد جميع العوائق الداخلية الحائلة دون بلوغه ــ ما زال عاجزا عن التمثل في شعارات واشكال عمل جماعي .

رغم هذا ينمو ذاك المطلب فيالاذهان نموا صامتا ، ويتحول الى هاجس متزايد الالحاح متفاقم التعارض مع صورة الحياة اليومية التي لا يستطيع ان ينطبع فيها .

فالتصرفات المعزولة ، الفردية منها او تلك التي تمارسها فصائل صغيرة قد وقعت في مواضع مختلفة وحطمت حينما ظهرت وكفنت بالصمت . والذين يقومون بها ينتمون الى فصائل دراسة او دعاوة او هم شباب ناقمون يعبرون بعمل عنيف فريد عن اشمئزازهم من الجمود اليومي ، من النفاق الرسمي من المجتمع .

وثمة اغان واشعار عامية مزدهرة تدعو الى الحرب والحرية وتعود كيفما اتفق لها الى جذور الالهام الشعبي وذكر صور الكفاح المصري او الاجنبي التي غابت طويلا عن العيون .

ان التعطش الى التواصل والى العثور من بين اشكال العيش المشتـــرك والشعور المشترك ولو على اكثرها بدائية ليعبر عن نفسه في الولع الذي تعمم خلال اشهر قليلة ، بشعراء شعبيين من امثال الشيخ امام ــ الذي اطلق على احــدى اشهر قصائده اسم « غيفارا مات » .

ان المهرجان الذي استمر بضعة اشهر والذي نظمته السلطة داعية ايـــاه « الاستفتاء » ــ مع او ضد « بيان ٣٠ آذار » ــ ثم تلته انتخابات « على مستوى القاعدة » للجان الاتحاد الاشتراكي العربي ، لم يستطع ان ينال من ارادة الجماهير ان تتقدم نحو الحرب . وكانت اللامبالاة بنتائج التصويت عامة .

وتمت الموافقة على « البيان » بأكثرية ٩٩٪ من الاصوات ــ ولكن العمال كانوا يذهبون في معظم الاحيان الى مراكز الاقتراع ليجتنبوا الغرامة المفروضة عــلى

المتنعين . وفي الريف « كانت الصناديق قد امتلأت » في مئات من مراكز الاقتراع قبل ان يجد الفلاحون المشغولون في الحقول الوقت للمجيء الى الصناديق .

كان الحذر قد بدا ينمو بين الجماهير من السياسة الرسمية . فالشهور تمر ، ثم يظهر بوضوح متزايد ان محاولات السلطة الدبلوماسية مقدمة على استعداداتها الحربية . هذه المحاولات ليست علنية ، والتصريحات الرسمية « السلمية » نداع في الخارج وليس في داخل مصر . رغم هذا انتهى الامر بالشعور الشعبي الى كشف التركيز في الواقع على « الحل السلمي » — وراء الصيغ الملتبسة او الغامضة .

وكانت سياسة السلطة الوطنية « خلال هذه المرحلة مرتبطة بتنقلات وسيط الامم المتحدة يارينغ بين اسرائيل والعواصم العربية » .

وجاءت الاذاعات الاجنبية والشائعات الداخلية لتضاعف الحذر من هـــذه السياسة في حين كان الصمت على ضفاف القناة يستنفـد صبر الناس عليهـــا شيئا فشيئا .

حدد هذا المزيج من الغضب لنفسه مرام بعينها يستهدفها — فوسائل الاعلام تتكلم بلسانين مختلفين واحد للداخل وآخر للخارج ، ساعية في الوقت نفسه على صعيد الداخل الى خنق الصرت الحقيقي للتطلعات الجماهيريـة ، ومجلس الامة والاتحاد الاشتراكي العربي هيئتا تمثيل زائفتان لا تنفذ منهما هذه التطلعات ، ثم ان هناك وزارة الداخلية وشرطتها .

من جهة ثانية جعلت الاشكال المحلية للتمرد على ممثلي الطبقة المسيطرة — البرجوازية المدينية والريفية — تتضاعف بمقدار ما كانت عداوة هذه الاخيرة للعمال تتأكـــد .

هذه المسافة عن النظام ومصالحه ومؤسساته جعلت تتضح في حين كانـت اسرائيل تزداد عنجهية وباتت ميول السلطة « السلمية » من جراء هذا كله اكثر ارهاقا للصبر .

ولم يستفد من وسائل التجمع والتعبير النسبية في هذا الاطار ، الا فرع وحيد من الشعب : الطـلاب .

قلنا ان السلطة كانت تدال هؤلاء . فهي قد اذنت بانتخابات لاتحاد الطلبة انتخب فيها القادة الرئيسيون الذين ظهروا في شهر شباط . فكانوا يدعون لمقابلة المسؤولين والسفر والخطابة في الناس — اي انهم جذبوا نحو المؤسسات ، وحملوا على سلوك مسلك «المسؤولين». رغم هذا فان كثيرين منهم رفضوا ان يشد وثاقهم.

ساد في الجامعات حتى حزيران نشاط سياسي غير معتاد اعاد الى اذهان الطلبة السابقين مراحل العمل الوطني الكبرى في عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ . ولكن بدا ان المناقشات السياسية او النظرية تجري بعيدا عن بقية ارجاء البلاد — حيث لا يمكن اقامة ندوات مماثلة .

كانت الجامعات اذن مختبرا للتفكير الجماعي ولبلورة الاتجاهات السياسية والايديولوجية ـ معزولا عن بقية فظاعات الحياة الاجتماعية . لم يخل الامر من مبادرات عابرة لتقديم دعم نشيط الى منظمات المقاومة الفلسطينية . وقامت بعض المبادرات الاشد ندرة للاحتكاك بالشبيبة العمالية ، ولكنها ما لبثت ان احبطت .

لم يحدث اذن نفاذ جمهور طلابي الى الجماهير الكادحة العمالية او الفلاحية ـ وهو الامر الوحيد الذي يتيح تنظيم قوة سياسية جديرة بان تمنح الكفاح من اجل المقاومة صيغة مستقلة عن السلطات القائمة .

هكذا فان التطلعات المشتركة اساسا بين الغالبية الساحقة من الشعب المصري قد بقيت مشتتة ، مفتقرة الى ما يعبر عنها ، اسيرة للحواجز التي اقامتها السلطة ودعمتها حول كل فرع اجتماعي وكل منطقة جغرافية وكل مهنة ، حتى لا تتحول هذه التطلعات المشتركة الى قوة جارفة تكنس الاستراتيجية الاسرائيلية ومشاريع الاستسلام لدى البرجوازية المصرية معا .

واحداث تشرين الثاني قد عبرت عن قوة هذا التيار عندما اتاح له تضافر الظروف ان يحطم عفويا هذه الحواجز ـ واظهرت ايضا عجزه عن الاتساع والتعزز في مواجهة القمع ـ نتيجة لعدم وجود اقنية دائمة تصل ما بين دفقات الغضب الشعبي في البلاد كلها .

اظهرت احداث تشرين الثاني تراكم النقمة الشعبية على سياسة السلطة ذات الوجهين . ولم تكن هذه النقمة تجد اية صيغة سياسية ـ تنظيمية للتعبير عن نفسها ، فلم يكن لها الا ان تنفجر بفعل ظروف مباشرة مؤاتية لانفجارها ، فكانت تظهر مقدار قوتها العفوية ثم تتلاشى بسرعة ، تاركة من بعدها شعارات وصورا ورموزا تتحدد فيها التطلعات الشعبية ويتصلب عودها .

وكانت الظروف المؤاتية لهذا الانفجار هي الغارة الاسرائيلية على نجع حمادي من جهة ـ التي اظهرت الضعف البالغ للدفاع الوطني المستند الى الجيش النظامي وحده والتي كرست دون لبس حاجة الشعب الى انشاء ميليشيات شعبية في البلاد كلها ، ومن جهة ثانية كان هناك الشعور الذي غذته شائعة متزايدة الوضوح (شبه رسمية في مصر وثابتة لمن يستمع الى الاذاعات الاجنبية) مفادها ان الحكومة عوض الاستعداد للرد ، قد انتقلت الى مرحلة المباحثات السرية مع اسرائيل .

هكذا كانت السلطات مرغمة على العودة الى الحديث عن تنظيم « المقاومة الشعبية » ـ مع تمسكها بالصيغ الغامضة وبمبادرات صورية في الممارسة اوصلت نقمة اكثر العناصر تقدما الى ذروتها . فعندما سارع علي صبري ، احد نواب عبدالناصر ، الى نجع حمادي بعد الغارة الاسرائيلية ، زعق فيه السكان ووصفوه « بالاشتراكي المزيف » و « الجبان » ، فعاد ادراجه مسرعا واصيب على اثرها بنوبة قلبية في طائرة العودة .

اما الاوساط الطلابية ، وهي اسرع الاوساط في مثل هذا المضمار الى الاستعلام والرد ، فكانت في حالة غليان . كانت مشاغل الحرب هي التي تحركها ، وهم ايجاد وسائل الرد على الاستفزاز الاسرائيلي الجديد .

اما الصحافة المصرية والاجنبية فنشرت انطباعا مؤداه ان مثل هذه المشاغل غير موجودة ، وان تمرد المنصورة وعصيان الاسكندرية والاصداء التي لقياها في معظم مدن مصر دفعت اليها دوافع طلابية بحتة ان لم نقل دوافع اجرامية .

والواقع ان وجود شاغل العداء لاسرائيل لم يكن محلا لاي شك بين الذين عاشوا تلك الايام في هذه الجامعة المصرية او تلك . فهو غالب غلبة مطلقة ،والسبب المباشر لغزارة المناخ السياسي الذي كان مسيطرا هو غارة نجع حمادي .

واذا كان انفجار التمرد الشعبي ليس جوابا صريحا على الغارة فذلك لان الجماهير نفسها لم تأخذ بزمام قضايا الحرب على نحو مستقل .كانت هذه القضايا تمد آثارها نحو الاعماق الا انها بدت قاصرة عن التعبير عن نفسها في اعمال ملموسة. كانت تثير الشعور الشعبي ولكن على صورة احتجاجات تحفظ للحكومة مكان الحكم في ما يختص بالسياسة الدفاعية .

ولهذا فان الذريعة المباشرة لتمرد المنصورة كانت جامعية مدرسية ـ رفض التدابير الرسمية الجديدة التي تجعل النجاح في التوجيهية والوصول الى التعليم العالي اكثر صعوبة ، وهي تدابير تقع على امتداد الاجراءات المتتالية التي اتخذتها الحكومة لضغط كتلة العمل المأجور .

ولكن ما ان وقعت الحركة ، حتى بلورت الصدامات مع اجهزة القمع، التناقض بين التطلعات العامة للجماهير وبين السياسة الحكومية ـ في ما يتعلق بالحرب ضد اسرائيل وبالديمقراطية الداخلية معا ـ هكذا تم تجاوز الذريعة الجامعية وافلتت المشاغل السياسية والوطنية من عقالها .

يوم الاربعاء في ٢٠ تشرين الثاني انفجرت التظاهرات في مختلف المناطق الجامعية في مصر . واهم هذه التظاهرات هي تلك التي قامت في المنصورة .

والحال هو ان هذه المدينة هي واحدة من المدن التي تملك اعرق التقاليد السياسية في البلاد : وذلك ان مختلف النزاعات الايديولوجية التي مارست تأثيرا على الحياة السياسية من الوفدية والشيوعية الى الاخوان المسلمين تتمثل فيها. انها العاصمة الثقافية الحقيقية للدلتا ، وهي مرتبطة بالعديد من المدن الصغيرة الغارقة مباشرة في ارياف الوجه البحري والمتأثرة كثيرا بالمشاغل التي تخترقها .

هناك انطلقت غداة الخميس تظاهرة طلابية من معهد ثانوي ديني (مفتوح لطلاب الطبقات الفقيرة وليس له اية نزعة رجعية فعلا) وتضخمت سريعا بدفق من طلاب المؤسسات الاخرى ثم بعمال المدينة ومستخدميها وعاطليها عن العمل، واخيرا بالفلاحين الذين لا ارض لهم والذين اخطرتهم خضة البارحة فجاءوا من الجوار .

هذه التظاهرة التي واجهتها قوى الشرطة ومعها امدادات ارسلت من العاصمة ، تحولت الى تمرد شعبي تضامن معه غالبية سكان المدينة وجوارها .

وما لبثت قوى الشرطة المحلية ان شلت نتيجة لعنف المتظاهرين وتصميمهم. فتراجعت في فوضى تحت وابل من الحجارة .

عندها فتحوا النار ، بموافقة سلطات القاهرة ، وقتلوا عدة اشخاص ، وفي لحظة من الوقت طوق قسم الشرطة وتم احتلاله ورجمه بينما توجه شق من التظاهرة التي كانت لا تني تتضخم ، نحومستودع الاسلحةفي المدينةللاستيلاءعليه .

الا ان وصول امدادات العاصمة انهى التظاهرة – بعد ان كانت حصيلتها عدة عشرات من الجرحى في صفوف الشعب وفي صفوف الشرطة ثم صدر قرار باقفال جميع المدارس الثانوية والعليا في المنطقة .

وفي اليوم التالي ، اطلقت الصحافةالرسميةابواقها ضد «مشاغبي»المنصورة – في حين كانت مصر تعلن في الامم المتحدة انها تنتظر من « الوسيط » يارنغ ان يقدم لها عروضا واضحة لفرض تطبيق قرار مجلسالامن مشددة على الاعتراف العملي التي هي مستعدة لمنحه لاسرائيل .

ولكن سير معركة المنصورة كانت قد وصلت تفاصيله في المساء نفسه الى الاسكندرية في الشمال والى القاهرة في الجنوب .

وانفلت الغضب المكبوت من عقاله ضد القمع الدموي والصحافة المأجورة .

تم اول اجتماع طلابي للاحتجاج على القمع ، في الاسكندرية ، ثم تبعته تظاهرة اصطدمت بالشرطة مباشرة .

واوقف الطلاب الذين كانوا على راس التظاهرة في الشارع وتفرق الآخرون نتيجة لاستعراض عنف لم يكن له نظير حتى ذلك الحين ، رافقه استخدام الاسلحة النارية .

وفي المساء نفسه احتلت كلية الهندسة واصبحت لثلاثة ايام متتالية مركز اشعاع التمرد الاسكندري .

وكان اول عمل باهر لهؤلاء المحتلين هو احتجاز محافظ المدينة – وهو من اعيان النظام البارزين – وحبسه في غرفة من غرف الكلية والمطالبة باخلاء سبيل الطلاب الموقوفين في مقابل اطلاق سراحه . سرت في المدينة كلها اخبار سلوك المحافظ المخزي الذي انهار وبكى من الخوف واستجدى الشفقة . وكانت البرجوازية المصرية تشعر بالرعب نفسه امام تفكك البنية التراتبية الرسمية والانقلاب المذهل في القيم اللذين اتاحا في غضون ساعات اهانة واحد منهم ومن اهم ممثلي سلطة الدولة وحبسه .

ولم يطلق سراحه الا بعد الاطلاق الفعلي لسراح الطلاب .

ومنذ مساء السبت جعات آلاف المناشير تدعو الطلاب والثانويين وجميع سكان المدينة الى الثورة .

ولاول مرة تم الربط علنا بين القمع الداخلي واستسلام النظام في الخارج. والحال هو ان اعادة النظر في الدور الوطني للسلطة على ضوء غارة نجع حمادي والشائعات عن محادثات سرية بين مصر واسرائيل امر ذو اهمية حاسمة .

فلقد راينا ان النظام المشخص في زعيمه ، قد كسب اعتبارا من عام ١٩٥٥ راس مالا سياسيا جاءت اكثر اجزائه صلابة من احتكاره للمبادرات السياسية الخارجية ، وهو احتكار يستند الى ما ربحه من هامش مناورة مؤقت ، فأعطاه هيبة المؤتمن على الاستقلال والكرامة الوطنيين .

هذان الاخيران شكلا خلال ثلاثة عشر عاما متتالية ، الركيزة الاساسية للديماغوجية الرسمية ، والمعقل الايديولوجي الاخير للبرجوازية المصرية.

في مساء السبت الى الاحد كانت مدينة الاسكندرية تستعد للانقضاض على هذه الركيزة .

وفي صبيحة اليوم التالي ، ومنذ الفجر ، غادر الطلاب والتلامذة منازلهم وهم يقولون لاهاليهم انهم لن يعودوا الا بعد اسقاط الحكومة .

وطيلة النهار كانت تجمعات عدائية ضخمة ، الا انها مرنة ، تتفرق امام هجمات الشرطة والجيش ثم تعود الى التكون من حي الى آخر ، ضامة مختلف طبقات السكان ، مباورة مشاعر الغضب ونفاد الصبر ضد سلبية النظام الخارجية ووحشيته الداخلية ، بعنف متزايد من ساعة الى ساعة .

واخلت شعارات « الحرية » و « اين قوانين الحرية » الساحة لشعارات من طراز « شعراوي جمعة سفاح » (١) وحتى « استقل يا عبدالناصر » .

لم يخرج من هذه التظاهرات اية رؤية سياسية ولا اي برنامج تغيير ولا اي بديل لعبدالناصر . بل خرجت منها ارادة حادة للتغيير ايا كان .

وفي القمة ، استولى الرعب على القادة . لم يبق لهم اي هامش للمناورة . لذلك راهنوا على تدخل الجيش تدخلا ضخما لا لبس فيه ، على القمع الدموي.

فمنذ الاحد ، وبعد صدور القرار باقفال جميع المؤسسات الثانوية والعليا حشدوا قوى مسلحة للتدخل (قوى اعدت لهذا الغرض منذ تمرد شباط) في العاصمة وحولها . كان هناك طائرات حوامة تحلق فوق المدينة دون توقف لتكشف تجمعا وتسحقه قبل ان يتسع . فلو خطر للقاهريين ان يتحركوا ، في وضع كان

---

١ ـ وزير الداخلية .

التمرد يملك فيه من القوة ما يكفي لمده الى مواضــع اخرى ، لانتشر التمرد فــي البــلاد كلهــا .

والذي حصل ان تظاهرات قامت ذلك الاحد في العاصمة وفي مدن اخــرى عديدة بينها مدن الصعيد التي تعرضت منذ غارة نجع حمادى لتوتر بالغ .

وفي القاهرة تكونت عدة تجمعات عفوية امام جسر الجامعة بالرغم من اقفــال الجامعة ، وكان اهمها تلك التي تواجهفيها الف من الطلاب يرددون هتافات « يسقط شعراوي جمعة » و « تسقط الدكتاتورية » و « حلوان المنصورة الاسكندرية » وخاصة « حرية » ، مع اربعماية شرطي مدججين من الراس الى القدم . كذلــك قامت تظاهرات اقل عددا من ذلك في احياء اخرى فحطمت بعنف آثار نقمة السكان .

لكن الحوادث الحاسمة دارت في الاسكندرية نهار الاثنين . اعطيت الاوامــر باطلاق النار للقتل . واستخدم هنا ايضا اسلوب الطيران في الحوامات فوق التجمعات بعــد تظاهرات الاحــد .

لكن ذلك ذهب سدى . فتمرد البارحة الذي احدث احتــلال الكلية اثنــاءه صدى بين كل الطبقات الشعبية ، تحول الى عصيان عام .

وخلال الليل اصبحت الكلية مركز تجمع ليس للطلاب وتلامذة الثانويـــات وحدهم بل ايضا لآلاف العمال الشبان والعاطلين عن العمل من الشبان الذين جاؤوا يقدمون معونتهم او مشاركتهم ، ويوزعون مناشير لا يحسنون في الغالب قراءتها ، او لمجرد الاستماع الى الطلاب ــ ذوي الامتيازات بالنسبة لهم ــ ينطقون اخــيرا بلغة التمرد الذي ظل دائما دفينا في نفوسهم .

وكان ان حمل الانفجار التحريري ، نهار الاثنين جميع الطبقات الشعبيــة في زوبعته الخــارقة .

فهو قد زعزع ، بدفعه الجماهير ذات الطابع البروليتاري خاصة الى العمــل الجماهيري المباشر ، اعمق اسس البنية الطبقيــة واعاد الى اذهان جميع المالكــين شبح كانون الثاني ١٩٥٢ .

ان الذين تقدموا عفويا بؤر العصيان هم العاطلون الشباب عن العمل فوجهوها ضد مقرات الحيــاة السياسية والاجتماعية للبرجوازية المصرية ــ نادي المحافظة في المدينة ، المفوضيات والمصالح العامــة (الاوتوبيسات وحافلات التــرام) ونوادي القمــار وعلب الليل .

الا ان الجماهير الفقيرة خلافا لـ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ لم تكن وحيــدة هذه المرة . كان الطلاب خاصة يشاركون في غالبية بؤر العصيان ويتعمدون بالنار .

والواقع ان قوى القمع اطلقت نيران الرشاشات على التجمعات تاركة علــى

المنعطفات عشرات القتلى وحولهم حقد جديد تشارك فيه العاطلون عن العمـــل والعمال والطلاب .

كانت هذه الوحدة الجذرية العنيفة من القوة بحيث ان وحشية القمع لـم تحطمها . ان عصيان الاثنين ٢٥ تشرين الثاني لم يخنق بالطلقات النارية . فهو قد صمت لانه لم يجد امامه اية قيادة سياسية متماسكة تستطيع ان توصله الى ابعد مما وصل اليه وان توجهه ضد اهداف اكثر دقة .

ونتيجة لمطر جارف ، ندر ان تشهده مصر ، انحل العصيان ، فشنت قوى القمع هجومها على كلية الهندسة وحاصرتها ـ شانة في الوقت نفسه حملة اعتقال شملت المئات في جميع احياء الاسكندرية .

لم يكن هناك هزيمة شعبية . بل ان بركان الايام الثلاثة قد تقطعت انفاسه فابتلع شعلته التي انتشرت في الاعماق باحثـة عن لحظة ومكـان تندلع فيهمـا من جديــد .

الفصل الثالث

الحروب المحدودة والمفاوضات غير المباشرة

حرب الاستنزاف * :

بعد ان وصلت الحركة الجماهيرية الى مرحلة جديدة من نموها التلقائي، عادت القوة فحطمتها مرة اخرى : فهي لم تكن تملك ما يتيح لها انتزاع نصر عسكري يكون حجمه بحجم القمع الذي استجلبته . لم يكن ثمة نواة ثورية طليعية قادرة على صوغ دروس الحدث وعلى القيام بمبادرات تتباور فيها الأفكار الجديدة التي نبتت بين صفوف الجماهير اثناء العصيان ، وعلى منح الحركة الشعبية ، في جملتها ، طاقة جديدة تدريجية .

وجدت الجماهير نفسها في حالة من الضياع المؤقت ، لم تستطع معها حتى ان تقدر قيمة ما فعلته ، فكأنما انشدهت امام ما ابدته من جراة . ولقد استثمرت السلطة ، بحذق ، هذا الوضع ، فانزلت وسائل دعاوتها بكثافة الى الميدان لتشوه الحدث ولتزيد من الحيرة الشعبية التي تبعت القمع . وقدمت مظاهر العصيان على انها صنيعة فئة من المتآمرين ابتاعتهم اسرائيل ، وقللت من شأن عواطف الشباب الثورية اذ جعلت منها « ضيقا عالميا » غامضا اصاب الشباب ، يشبه أن يكون صرعة لاحالة داخلية عميقة .

هكذا حصل النظام على هدنة جديدة ، لكن النذير كان من الشدة بمكان . ثمة امركان اكيدا وهو ان المسكنات لا تكفي لضمان الهدوء طويلا . فالشعور العام كانت تسوده المرارة لا الاستكانة وكانت الأزمة تنذر بالانفجار مرة اخرى في اي حين .

والحال انه كان في اصل العصيان . ذاك الشعور بالكرامة القومية الذي

---

* هذا الفصل وال « تذييل » الذي يليه هما ترجمة لنصين جديدين الحقا بالطبعة الفرنسية الثانية من الكتاب التي تظهر بعد الطبعة العربية بأسابيع قليلة . وقد اخضعت ترجمتهما ـ شأنها شأن ترجمة الكتاب كله ـ لتعديلات غايتها التجاوب مع حاجة القراء العرب الذين يجدون في الكتاب معالجة لوضع يعرفونه أو يعيشونه ، لا لوضع يصل اليهم صداه من الخارج . (المترجم) .

انتقص منه انتصار اسرائيل ، والمضض من مشاهدة جيشها يقيم في سيناء بينما يبقى الجيش المصري على سلبيته . فبالقياس على الفدائيين الذين كانوا يشاغلون العدو بما تيسر لهم من وسائل ، بدا الجهاز العسكري المصري الضخم ، الجامد على القناة ، مستصغر الشأن . وبدا ان السلطة ستكون عاجزة عن السيطرة، الى آخر الزمان ، على الوضع الداخلي ، اذا ظلت سياستها تجاه اسرائيل على ما هي عليه من خجل .

لم يكن ثمة بد من مرحلة توتر فعلي على القناة تعيد الى النظام وجيشهمهابة العداء الصهيونية ، العداء الضروري للاستيلاء على شعور الجماهير الوطني . في الوقت نفسه كان هذا التوتر يتيح الاستجابة لتطلع الجنود والضباط الشبان على القناة ، وقد امضهم ان يروا الأعلام الاسرائيلية ترفرف على الضفة الشرقيةوجنود العدو يستحمون ، دون عقاب ، في مياه القناة ، بينما تصدر الى الجيش المصري اوامر قاطعة بالامتناع عن اطلاق النار . اخيرا كان من شان هذا التوتر أن يحرك الوضع في ساحة القتال ، اذ يدفع الروس الى امداد الجيش المصري بأسلحة ودعم هجومية الطابع ، واذ يحرض الأمريكيين ، بالتالي ، على توجيه ضغوط اكثر فعالية الى اسرائيل تضعها على طريق الاعتدال .

ولم يكن شان عمل من هذا النوع تمتزج فيه الحرب بالسياسة والدبلوماسية، يقتصر ، اذا احسن اداؤه ، على الافضاء الى قبول اسرائيل بنوع من الجلاء عن سيناء ، بل كان يتعدى ذلك الى توطيد هيبةالدولة المصرية المعنوية ،فيتيحبالتالي تقديم الاتفاق التعاقدي مع اسرائيل ، اذا تم ، على انه انتصار نسبي حققته قوة السلاح يعيد الى المصريين كرامتهم كلها .

كان ما يعني السلطة اذن ، على الصعيد الداخلي ، هو أن تنهي المرحلة السابقة ـ المرحلة التي كانت قد حاولت خلالها دون جدوى أن تسرح الجماهير المصرية الواسعة وان تصرفها عن الاهتمام بالحرب . وكان علىالحرب ، منذ ذاك فصاعدا ، ان تصبح اداة استعادة الرقابة على العقول واستعادة المبادرةفيالاحداث.

فلقد بات الوصول الى درجة معينة من التعبئة ، خلف عبدالناصر ، شيئا ضروريا . لكن العملية بدت دقيقة . فلا بد من تقنين الجهد العسكري على نحو يحفظ خيوط اللعبة جميعا في قبضة السلطة ـ اي على نحو يمنع اية قوى تعمل خارج مخطط السلطة من تجاوزها . فالواقع انه اذا احرز الجيش المصري بعض النجاح ، فان ذلك يشدد من شعور الجماهير المصرية الوطني ومنرغبتها فيالمشاركة في الجهد العسكري وينمي ضغطها في اتجاه حرب شاملة .

ولما كان في وسع الصهاينة ، من الناحية الأخرى ، أن يستفيدوا من كسر الهدنة ليظهروا مزيدا من التصلب في موقفهم وليلحقوا بمصر ، اذا واتتهمالظروف، خسائر جسيمة ، فان السلطة كانت ستجد نفسها آنذاك امامضرورة الاختيار بين التراجع ـ مع ما ينجم عنه من آثار سياسية بالغة السوء ـ والذهاب الى

مدى ابعد في التصعيد ، وهذا ما يمنح الحركة الشعبية المعادية للصهيونية قوة جديدة ويغلق الباب دون اية تسوية ويفسح المجال امام الطرح الثوري المتجه نحو حرب مديدة تنتهي الى تحرير فلسطين .

عليه بات ضروريا ، قبل اي شيء آخر ، تطويع الثورة الفلسطينية ، لانها كانت ، في المدى المباشر ، القوة العسكرية العربية الوحيدة المستقلة ، المنظمة عسكريا ، القادرة على الاستفادة من التوتر الجديد لتكريس سياق عسكري لا رجعة عنه ولالهام مد شعبي لا بد ان ينقلب في النهاية ضد جميع الدول المؤيدة للتسوية مع اسرائيل .

كان ينبغي الا تعود الثورة الفلسطينية ، في عين الجماهير المصرية وجماهير العالم العربي سوى قوة صغيرة في المواجهة مع اسرائيل، ثانوية بالقياس الى الجيش النظامي المصري ، وذلك لتستطيع قيادة هذا الجيش ان تفرض رقابتها على نمو الجهد العسكري العربي وليعود عبدالناصر ناطقا باسم جميع القوى العربية المقاتلة.

الا ان الموقف الذي كان ينبغي اتخاذه تجاه الثورة الفلسطينية لم يكن بسيطا. فقد راينا ان الدعم الذي قدمته السلطة لها كانت تصاحبه محاولة فصلها عن الجهد الحربي المصري . وقد جعلت السلطة تلح دون مواربة على هذا الفصل ، فتشدد في الصحافة والاذاعة والتلفزيون على ان استعادة سيناء يمكن ان تتم بمعزل عن استعادة فلسطين كلها ، وذلك بالمزاوجة بين الجهد العسكري والجهد الدبلوماسي.

من جهة اخرى ، حاولت السلطة ان « تهضم » منظمات المقاومة ، فتدفع بسياسة هذه المنظمات الى ابعد مدى ممكن في اتجاه « التكيف » مع « المصالح العامة » للبلدان العربية ـ اي مع سياسة الحكومات المصرية والأردنية واللبنانية. وكان هذا يعني ، عمليا ، ان يبذل كل جهد ممكن لشل المبادرات الفلسطينية الخليقة باضعاف مركز هذه الحكومات وخاصة ـ بطبيعة الحال ـ المبادرات التي من شأنها ان تطلق حركات جماهيرية تتجاوز هذه الحكومات وتشل ما بين ايديها من وسائل العمل .

هكذا اعترف عبدالناصر لمنظمات المقاومة بمكانة رسمية تشكل ، في الظاهر ، انتصارا فلسطينيا ، لكنها ، في الواقع ، محاولة لدمج المقاومة في جوقة الدول العربية وفي سياق التسويات ، املا في ان يؤدي ذلك الى ابطال ما اظهرته الجماهير المصرية والعربية من حماس للمقاومة .

عليه لم يكتف عبدالناصر بمحاولة الفصل ، في ذهن الشعب المصري ، بين المصالح الأساسية لهذا الأخير ومصالح الشعب الفلسطيني ، بل حاول ايضا أن ينتقص من هيبة النضال الفلسطيني ونقاوته .

بيد ان خنق الثورة الفلسطينية بما هي ناطق باسم حرب التحرير المديدة حتى تحرير فلسطين وبما هي طليعة متقدمة لاقصى اليسار الثوري العربي ، لم

يكن يتنافى مع الحفاظ على طاقتها العسكرية بما هي قوة مساعدة في المواجهة مع اسرائيل .

بل ان هذا الشرط كان وحده الكفيل بوضعها في خدمة ما اعدته السلطة المصرية من خطط طويلة المدى : فان انتصاراتها ـ بوصفها قوة ناجزة الاستقلال ـ كانت سلاحا ذا حدين ، اذ هي تتسبب في خسائر معينة للعدو ، لكن كلا منها يوغل قليلا في اضعاف السلطة المعنوية للانظمةالعربية القائمة لأنه يظهر للعيان ما تنطوي عليه من جبن . وكانت اسرائيل تعلم ذلك جيدا . وكان ذلك يزيد على مصر عسر استخدامها للثورة الفلسطينية وسيلة للضغط على اسرائيل . فقد كانت وسيلة الضغط هذه ترتد على عبدالناصر نفسه مادام لم يقبض عليها بيديه الاثنتين .

تلك كانت السياسة المصرية اذن تجاه الثورة الفلسطينية . لكن ما جعل وضعها موضع التنفيذ اشد تعقيدا هو ان عبدالناصر لم يكن يحدد وحده علاقات العالم العربي الرسمي بالثورة الفلسطينية . كان عليه خاصة أن يضع في حسبانه القوى الحاكمة في البلدين اللذين اقامت فيهما الثورة قواعد انطلاقها الرئيسية ، لبنان والأردن . ففي هذين البلدين ، كان الفدائيون يمثلون خميرة تمرد ثوري افعل بكثير مما كانت عليه الحال في مصر . وذلك لا يعود الى كثافة الوجود الفلسطيني وحسب ، بل ايضا الى تعفن النظامين الرجعيين اجتماعيا والمرتبطين عضويا بالأمبريالية الغربية .

لم تكن الطبقتان الحاكمتان في هذين البلدين تملكان ما للطبقة الحاكمة في مصر من امكانات المناورة . وكانت أشد الفروع رجعية ، في الأردن كما في لبنان ، مسوقة الى ضرب الفدائيين ضربا عنيفا ومعهم الحركة الوطنية الجماهيرية التي تساندهم ، وذلك بالارتكاز على معونة امريكية كثيفة . كان مثل هذا ، اذا وقع ، يضع النظام الناصري امام الخيار الذي كان ، على وجه الدقة يريد اجتنابه: فاما أن يترك حبل الأمور على غاربها واما أن يتدخل . والامتناع عن التدخل يعني التواطؤ المباشر على القمع والعزوف عن الاستيلاء على الحركة الجماهيرية المعادية للصهيونية ويعني ، في الوقت نفسه ، السماح بتغير ميزان القوى السياسية في المنطقة لصالح حلفاء الأمبريالية الأمريكية ، مما يشجع اسرائيل على التصلب في موقفها . اما التدخل لصالح الثورة فمعناه تجذير النضال ، نوعيا ، ضد انظمة الاستسلام والسماح بنمو الصراع الطبقي بين التيار الثوري المتماسك وحلفاء الأمبريالية الأمريكية ، اي في النهاية فقدان السيطرة على الوضع .

لذا كان على السياسة الناصرية تجاه هاتين الدولتين أن تشق سبيلها بين طرفين : منع الصراع الداخلي من التجذر لصالح الثورة (وذلك بالضغط على الحكام لحضهم على الاعتدال ، وباستخدام هيبة الناصرية عند الجماهير العربية لصالح السلام الاجتماعي واحترام الأنظمة القائمة) . هذا اولا . ثانيا : منع عناصر

اقصى اليمين في الجيش الأردني او في الجيش اللبناني من التفاهم معالامبريالية الامريكية على القيام بحملة ابادة (وذلك بمساعدة المقاومة ماديا وبالضغط أيضا على حكام البلدين لدفعهم الى الاعتدال) . كان عبدالناصر يريد ان يحافظ على التوازن بين الطرفين وان يوطد دوره في التحكيم بينهما .

والخلاصة ان النظام الناصري بات مضطرا ، اذا وضعنا في الحسبان جميع هذه الاعتبارات ، الى اطلاق سباق عسكري يبقى تحت رقابته ، بحيث لا يتجاوزه احد عن يساره ولا عن يمينه .

كان الجيش المصري قد اعيد تجهيزه وتنظيمه اثناء العامين السابقين .وهو وان لم يكن قادرا على الخروج منتصرا من مواجهة عامة مع الجيش الصهيوني ، فانه بات يستطيع أن يمارس اشكالا معينة من الانهاك على ضفاف القناة .

بقي ان يتم اقناع القادة الروس بتبني الخطط الناصرية ، والحجة في ذلك هي ان مرحلة من التوتر المحدد سلفا تستطيع وحدها ، بعد حين ، ان تقود الى « حل سلمي » يتقبله معظم المصريين والعالم العربي .

والحال انه اذا كان الامبرياليون الروس يجدون مصلحة لهم في تمديد حالة الحرب لان ذلك يرسخ من وجودهم العسكري والاقتصادي ويوطد نفوذهم في العالم العربي ، فانهم كانوا ، في الوقت نفسه ، يجتنبون ان يسوقهم منطق الصدام الى ما قد يصبح نزاعا أمريكيا ـ روسيا . وكانت هذه السياسة تحضهم على مزيد من الحذر . فيقصرون دعمهم العسكري على وسائل دفاعية بحتة ويحصرون وجودهم في مراكز التخطيط والرقابة والتدريب بعيدا عن مواقع القتال. وكانت السياسة المذكورة تفرض كثيرا من التردد قبل القيام بأدنى مبادرة . وكان تصعيد التوتر بضع درجات على القناة يعني ان عليهم اعادة النظر في الموقف الدفاعي البحت الذي التزموا به حتى ذلك الحين . ولم يكن ذلك بالأمر السهل . فبات على عبد الناصر ان يسير بهم تدريجيا في هذا السبيل وذلك بالدخول في سياق ما سمي بـ « حرب الاستنزاف ».

هذه الحرب التي بدات فعلا في ربيع عام ١٩٦٩ ، لم تنته الا في صيف عام ١٩٧٠ حينما قبل عبد الناصر « مشروع روجرز » ومعه فترة محدودة من وقف اطلاق النار . وهي قد تمثلت من الجانب المصري بالقصف المدفعي الكثيف للتحصينات الاسرائيلية على الضفة الشرقية من القناة وفي قيام مجموعات متزايدة العدد والفعالية باجتياز القناة لاتمام عمليات تخريب داخل خطوط العدو . وكان رماة النخبة القابعون في مواقعهم دائما يطلقون النار على كل شيء يتحرك .

اما الهدف العسكري من هذه العمليات فكان منع خطوط وقف اطلاق النار من التحول ، في الواقع ، الى حدود جديدة بين مصر واسرائيل .

وفي نهاية آذار اعترف عبدالناصر امام مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي أن

العقاب كان ، حتى ذلك الحين ، نصيب كل جندي مصري يطلق النار على العدو. واضاف أن كل جندي مصري يرى جنديا اسرائيليا ولا يطلق عليه النار ، مذ ذاك فصاعدا ، سوف يعاقب . وشددت الصحافة على ان الجيش المصري والجيوش العربية الاخرى لم تهزم عام ١٩٦٧ لأنها لم تحارب فعلا ، وانها الآن اقوى مما كانت عليه في حينه وان ما يجري هو بداية المعارك الحقيقية .

وكانت أدنى العمليات على الجبهة تنال من الاعلان نصيبا ضخما ، فيجري ابراز الوجه الفني من الحرب ومعه بطولة الجنود والضباط وحبهم للتضحية ، وخاصة ما يتعلق بفدائيي « منظمة تحرير سيناء » وهم فرقة من النخبة تابعة لهيئة الاركان تخصصت في عمليات التخريب على الضفة المحتلة من القناة . بل ان تقارير مراقبي الأمم المتحدة التي تصف التوتر المتزايد كانت ، هي ايضا ، تنشر في المكان البارز . فالعالم كله ينبغي ان يشعر بريح الحرب وهي تهب على القناة، والشعب المصري ينبغي ان يؤمن بأن الجيش المصري يتأهب لاستعادة سيناء وان زمن الانتظار والمحادثات السرية قد ولى .

رغم ذلك كان محمود فوزي ــ وهو اذ ذاك مستشار الرئيس للشؤون الخارجية وهو بعد ذاك رئيس الوزراء في عهد خلف عبدالناصر ــ يطير ، في الوقت نفسه ، الى الولايات المتحدة ليذكر القادة الأمريكيين بأن مصر مستعدة للتسوية ، وبأن واشنطن تملك ابقاء الردود الاسرائيلية ، اثناء حرب الاستنزاف في حدود مقبولة، لتتحول هذه الحرب الى مقدمة لمفاوضات السلام . منذ ذلك العهد كان عبد الناصر يعلم القادة الأمريكيين بأن مآل المواجهة التي بدأت متوقف عليهم قبل سواهم.

من الناحية السوفياتية قام وزير الشؤون الخارجية ، غروميكو ، بزيارة الى القاهرة في شهر حزيران ليعين الحدود التي لا ينبغي للمواجهة الجارية أن تتجاوزها. واستمع الى القادة المصريين وهم يعرضون له خط عملهم ، الا انه ذكرهم بأن اطار التعايش السلمي على النطاق العالمي لا يجوز تخطيه . غير انه وجد نفسه يواجه الشائعات السائرة في مصر ، وهي تقول ان الاتحاد السوفياتي غير متحمس لمساعدة المصريين على تحرير سيناء . فكان أن تلقى الجيش قسما من الامدادات الجديدة التي طلبها ، بينما شدد الاشراف السوفياتي عليه .

هكذا افلح عبدالناصر في البدء بتنفيذ مشروعه . وكان رد اسرائيل منتظرا . لكن ما لم يكن في الحسبان هو الاتساع الذي بلغه هذا الرد .

فاسرائيل لا تستطيع ان تكتفي بالرد من ضفة القناة الشرقية على قصف المدفعية وعمليات المغاوير الموجهة من الضفة الغربية. فهي ان قبلت بهذه اللعبة تجد نفسها في حالة من الدونية العددية والفنية : ذلك انها تملك من الرجال ومن المدافع اقل مما يملكه الجيش المصري . وهي تجد نفسها محشورة الى وضع دفاعي في نهاية خطوط تموينها الطويلة وتفقد الامتيازات التي استمدتها دوما من قدرتها على الاحتفاظ بالمبادرة وعلى اختيار المكان والزمان والوسائل للحرب التي

تنوي خوضهـا .

فمنذ المرحلة الأولى من المعارك التي كانت اسرائيل تكتفي اثناءها بالردعلى التكتيك المصري الجديد كانت خسائرها البشرية والمادية فادحة وكان أفدح منها خسائرها المعنوية : فالجنود والضباط الاسرائيليون وقد سجنوا ليلا نهارا في تحصيناتهم وباتوا عرضة للقصف الكثيف وبات لأدنى تفريط منهم ثمن فـادح، قد وجدوا انفسهم للمرة الاولى وهم في حالة الدفاع وقد تجاوزهم الوضع .وبدات الأعصاب تتحطم على الجبهة وفي المؤخرة حيث اخذت الأسر تعتبر ان ارسال فـرد منها الى القناة لعنة من لعنات القدر . كانت الحرب تزداد ثقلا : فهي لم تعد لعبة محكمة تتحدد الخسائر فيها سلفا ويقلل حجمها الى أدنى حد ، بل امست لعبـة مع الموت في مجتمع محارب يرى في موت كل جندي خسارة عامة .

في ظل هذه الشروط كان الرد الاسرائيلي الحقيقي يتمثل في نقل الجبهـة لاستعادة المبادرة . فأرسلت مجموعات من المغاوير الى شاطىء البحر الاحمر لالزام القوى المصرية المتركزة على القناة على مط وجودها نحو الجنوب لحمايةباطن الأرض المصرية المكشوف عمليا . هذه الخطة لم تؤد الا الى بعض النتائج الفاقعة التـي لا تغير شيئا يذكر في صلب الوضع ـ خاصة العملية التي فكك الاسرائيليون خلالها رادارا كان الروس قد أقاموه حديثا على البحر الأحمر وحملته الطائرات الحوامة . وهي ، اي الخطة ، قد بدت ثقيلة الكلفة سياسيا وعسكريا ـ كما في حالةالاحتلال المؤقت لجزيرة شدوان .

جزيرة شدوان ، وهي تقع غير بعيد عن قاعدة الغردقة البحرية ، تقيم فيها حامية من‌حوالي ستين رجلا ظن‌الأسرائيليو ن انهم يبطلون مقاومتها ما ان ينزلـون فيها بضع مجموعات من المغاوير الذين تحملهم الحوامات . وبعد قصف الجزيرة قصفا شديدا ، خلال اربع ساعات ، تم الانزال ، ولكن دون أن يظهر اي مقاتل مصري . فهم جميعا في مكامنهم يستقبلون كل تقدم من القوة الصهيونية بزخـات من بنادقهم الرشاشة . فاذا بالعدو يتراجع مرات عدة ويطلب الطيران مجـددا . غير ان الحامية دافعت عن الجزيرة شبرا شبرا ، طوال اربع وعشرين ساعة ،حتى نفاد الذخائر المصرية . وحين وصفت جريدة « الهيرالد تريبيون » هذه المعركـة استذكرت معارك المحيط الهادىء خلال الحرب العالمية الثانية .

ورفضت الحامية المصرية ان تستسلم حتى النهاية ، رغم عزلتها التامة عن اليابسة ورغم ان اية طائرة لم تقلع من قاعدة الغردقة البحرية لتحاول انجادهـا. بعد ذلك بيومين كان سكان الاسكندرية جميعا يودعون الضابط والجنود الذيـن سقطوا اثناء هذه المعركة في جنازة مؤثرة .

ولقد اضطر الصهاينة الى التخلي عن هذا التكتيك الذي لم ينجح ، على اي حـال ، في تخفيف الضغط المصري على القنـاة . فلم يبق لهم والحالة هـذه الا ان يستنفروا الطيران دون تحديد مدى‌لتوغله . هكذا فقط استطاعوا ان يحطموا

اطار المواجهة الذي فرضه الجيش المصري عليهم وان يمدوا هذا الاطارالى السماء المصرية كلها وان يردوا عبد الناصر مرة اخرى الى موقع الدفاع، لأن الطيران المصري لم يكن من القوة بحيث يخوض ردا على ذلك حربا جوية فوق المدن الاسرائيلية .

كانت الولايات المتحدة مقتنعة بأن الجيش الاسرائيلي ، اذا لم يسلك هذا السبيل ، سوف يجد نفسه ، على المدى الطويل ، في وضع سيء، فقبلت ان تسلم اسرائيل خمسين طائرة من طراز « فانتوم » شديدة الاتقان لم تكن قد ارتضت من قبل تسليمها لأي من حلفائها . ولم تصغ واشنطن الى نداء القاهرة : فهي لا تريد لهيبة عبد الناصر أن تتوطد بوضع اسرائيل في موقع الدفاع .

مذ ذاك بات لحرب الاستنزاف وجه جديد . فالطائرات الاسرائيلية تتقدم تدريجيا داخل الأرض المصرية حتى حدود القاهرة . وهي تقصف اهدافا عسكرية واهدافا مدنية ـ مثل مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر ـ متسببة في قتل المئات . وكانت غاية الرد الاسرائيلي ضرب معنويات الشعب المصري كله بابراز عجزه امام التفوق الاسرائيلي . اما في ما يخص النظام الناصري فالغاية هي حمله على قبول شروط السلام الاسرائيلية ـ المفاوضات المباشرة تحت وطأة الهزيمة ، اي على وجه التحديد ما لم يتحقق بنتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧ ـ او هي حمله على الانهيار معنويا وافساح المجال امام نظام جديد مستعد لقبول الاستسلام بعد تحميل عبد الناصر مسئولية الكارثة .

لكن الشعب المصري جعل الفشل ، مرة اخرى ، نصيب الخطط الاسرائيلية ، ولو ان حرب الاستنزاف شكلت بالفعل مرحلة عادت السلطة أثناءها فاستولت على مشاعره الوطنية . فقد تحقق ما أمله عبد الناصر ووضعت الجماهير تطلعاتها الى النضال في حرب الاستنزاف . ذلك ان شعورها قد اتجه الى جهود الجيش المصري على القناة واسلمت الى عبد الناصر من جديد قيادة ارادتها المعادية للصهيونية . هذا الانقلاب في الوضع ، وان كان ينم عن علاقة ثقة مجددة بين الجماهير وعبد الناصر وبالتالي عن توطد سياسي للنظام ، الا انه لا يعني ابدا تراخي الضغط الشعبي باتجاه زيادة المجهود الحربي وخاصة باتجاه مشاركة جماهيرية في هذا المجهود . بل ان هذا الضغط على العكس من ذلك ، قد اشتد . فالجماهير لم تجدد ثقة غير مشروطة بعبد الناصر : انها قد اولته ثقتها بمقدار ما يستجيب جزئيا لحاجتها الى استئناف النضال . اما هذه الحاجة نفسها فبقيت مستقلة لا تتغير ولا تطالها اية مناورة .

هذه الحاجة عبرت عن نفسها خلال تظاهرتين جماهيريتين ضخمتين : كبراهما قامت في القاهرة بمناسبة جنازة اللواء عبد المنعم رياض رئيس اركان الجيش المصري الذي قتل على القناة خلال عملية قصف . فقد جمع الموكب الجنائزي اكثر من مليون قاهري انشدوا سوية : « بلادي ، بلادي » ورددوا شعارات تطالب باستمرار الحرب « على الطريق التي خطها عبد المنعم رياض » . وكان عبد الناصر، وقد حضر الجنازة ، يكاد يضيع بين الجمهور . وكانت قوة الشعور بالتعلق والاعجاب

برياض (الذي كان معظم المتظاهرين يجهلون اسمه ، حتى ذلك الحين ، والذي بات بطلا وطنيا لانه مات على الجبهة) لا تدع مجالا لأي التباس : فالذين يقاتلون والذين يعرفون ان يموتوا وهم يقاتلون هم الذين يجسدون امل الشعب المصري .

واثناء الجنازة التي اقيمت في الاسكندرية لأبطال معركة شدوان ، عبر نصف مليون من الاسكندريين عن الشعور نفسه . فالجماهير المصرية لم تقف موقف اللامبالاة من الحرب التي يخوضها الجيش بل عاشتها بحرارة وطالبت بالمشاركة الملموسة فيها .

كان عبد الناصر قد شكل بعد اندلاع حرب الاستنزاف « لجان المواطنين من اجل المعركة » التي دخلها متطوعون تخيرتهم أجهزة المخابرات لينظموا فيها « الدفاع المدني » ـ اي ليراقبوا اطفاء الانوار في حالة الانذار ويتدربوا على الاسعافات الأولية ويحفروا خنادق بسيطة ويشاركوا في بعض الاشغال ذ'ت المنفعة العامة ـ دون أن يكون لهم اي دور مباشر في مواجهة العدو . هذه اللجان التي خضعت ، عن كثب ، لوصاية السلطات المحلية البيرقراطية ، لم تكن تاذن بأية مبادرة شعبية وتحولت الى زوائد لقوى الأمن لا الى رماة منتظمين في ميليشيا .

وكان ذلك هو المأخذ الواضح على السلطة للعمال والطلبة في المدن وللفلاحين الفقراء في قرى كثيرة من الدلتا ومن الصعيد . ومع تزايد الغارات الجوية الاسرائيلية بدا نفاد الصبر ينمو في الوسط الشعبي . ففي مصانع حلوان تظاهر العمال مطالبين بالسلاح وبتدريب عسكري فعلي و ـ خاصة ـ بحرية تنظيم الأحياء الشعبية وتعبئتها خارج اشراف الرسميين القمعي .

وحينما وصل الاسرائيليون بالتصعيد الى سماء القاهرة ، كان الشعب المصري اذن بعيدا عن الحالة التي انتظروا أن يجدوه فيها . فكما في كل وضع يتعرض الوطن فيه للخطر وتنشأ مواجهة بين السلطة والعدو ، رص الشعب صفوفه حول هذه الأخيرة ، دون أن يكف عن الضغط عليها في اتجاه توسيع الحرب .

كان تعميق الجبهة والتماس بين العدو والشعب يذكي الشعلة الوطنية الشعبية . لكن هذا نفسه ادى الى خرق الحدود التي اختطت لحرب الاستنزاف . وبدا ان عبد الناصر قد وصل الى طريق مسدود . فالجيش المركز على القناة ، اخذ يبدو من جديد قوة مشلولة .

ذلك ان الولايات المتحدة رفضت المشاركة في اللعبة التي اقترحها عليها عبد الناصر . فهي قد سمحت لاسرائيل بتجاوز اطار المواجهة المحدودة . وهي قد وضعت عبد الناصر ، بالتالي ، في مواجهة الشعب المصري امام خيار مستحيل : اما الاستسلام واما الاستجابة لما ينتظره الشعب واقرار التعبئة الجماهيرية الفعيلة بتسليح عشرات الألوف من المدنيين من شمال مصر الى جنوبها لتحميلهم جانبا من عبء الحرب المتعاظم بعد أن دفعتها اسرائيل بعيدا عن القناة ومدتها الى الأرض المصرية كلها .

ولقد اجتنب عبد الناصر هذا الاختيار حين طالب المزيد من مشاركة الروس في الحـــرب .

فالواقع انه وضع هؤلاء امام الخيار الذي كانت اسرائيل تريد ان تفرضه عليه: ان النظام مهدد فعلا بالانهيار ومعه استراتيجية التغلغل الروسي في الشرق الأوسط وافريقيا ، فاما أن يقطف الأمريكيون ثمار هذا الانهيار في حال انتصار اسرائيلي حاسم واما ان تقطفها التيارات الثورية في حال التوسيع النوعي للحرب نحـــو الجماهير الشعبية . الا اذا ارتضى الاتحاد السوفياتي أن يقدم تغطية جوية للمدن المصرية وان يبني تحت هذه التغطية شبكة من قواعد الصواريخ القادرة على وقف طائرات « الفانتوم » الاسرائيلية .

فالروس يملكون وسائل الخروج من المأزق الذي حشر فيه عبد الناصر وحده، والعودة بالحرب الى مرحلة شبيهة بما كانت عليه الحال في بداية حرب الاستنزاف . فاذا كانت الأرض المصرية محمية في اعماقها ، كان للمدفعية الثقيلة ان تستعيـــد حقوقها على ضفاف القناة .

هنا ايضا اضطر القادة الروس الى الرضوخ للوقائع . وبعد تردد طويل وجدوا ان عليهم القبول بمزيد من التدخل المباشر ، وخاصة بارسال طيارين روس يقودون الطائرات المكلفة بحماية المدن ، وذلك الى أن يكتمل بناء شبكة القواعد الصاروخية التي سوف تبقى ، على أي حال ، خاضعة لاشراف الخبراء الروس وعنايتهم الى اجل معين ، على الأقل ، كان الاتحاد السوفياتي يجد نفسه مسوقا الى مزيد من المشاركة في الخط الأول . وهو قد تقبل ذلك ولكن بعد ان وطد حقه في الرقابة على سير العمليات . من ثم، باتت بعض حقول التكتيك العسكري وقفا على الضباط الروس وباتت بعض المناطق العسكرية ـ التي اقيمت فيها القواعد الجديـــدة ـ مقصورة على السلك الفني الروسي .

واضطر عبد الناصر ، لقاء التدخل الروسي المباشر في حرب الاستنزاف ، الى التخلي عن صلاحيات كانت ، حتى ذاك الحين ، تدخل في صلب السيادة المصرية . لكن هذا لم يبرز للعيان توا . فبعد اسابيع قليلة اختفى الطيران الاسرائيلي مـــن سماء مصر . وكان ذلك مدعاة لفرحة عامة بين صفوف الشعب المصري وفي العالم العربي كله .

اذ ذاك بدأ القلق ينتقل الى واشنطن . كان عبد الناصر قد وجه نداء اخيرا الى نيكسون في خطاب اول ايار من عام ١٩٧٠ ، مشيرا الى ان الوقت قد حـــان للتدخل ولحمل اسرائيل على الاعتدال قبل ان يتولى منطق الحرب اقفال الباب أمام كل مفاوضة وقبل ان تضرب المصالح الامريكية في الشرق الأوسط العربي لعشرات من السنين .

وكان على القادة الامريكيين ، وهم يساعدون اسرائيل في فرض نفسها على انها الدولة الاقوى في الشرق الأوسط ، أن يضعوا في حسبانهم مجمل مصالحهم في المنطقة

ـ حيث بدا مائة مليون عربي يماثلون بينهم وبين العدو الاسرائيلي ـ ومصالحهم في النطاق العالمي ، اذ كان عليهم ان يروا ان تصعيد الحرب في الهند الصينية كلها لا يتيحلهم فرض شروطهم جميعا في الشرق الأوسط . والحال ان التصعيد القائم الذي ادى بالروس الى التدخل المباشر لا يستبعد ان يسوق الأمريكيين ، اذا استمر ، نحو تدخل مماثل . كان النزاع اذن قد بدا ينطوي على مخاطر ذات شأن .

في حزيران بدات واشنطن مناورة اخيرة ، فشجعت الملك حسين على تدبير استفزاز واسع للثورة الفلسطينية ، رغبة منها في توجيه ضربة كبيرة للجبهة المعادية لاسرائيل وفي أجبار عبد الناصر على الاستسلام المكشوف . الا ان الاستفزاز اخفق وتحول هذا الاخفاق ، في مناخ الثقة العربية الذي تبع وقف الغارات الاسرائيلية ، الى انطلاقة جديدة للحركة الوطنية العربية والى ضعف جديد مني به النظام الأردني .

لم يبق امام واشنطن ، والحالة هذه ، الا ان تتقرب من عبد الناصر .



بداية المفاوضات :

في تموز من عام ١٩٧٠ بدا يرتسم تضافر ظرف جديد بسط ارضا للتفاهم بين قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومصر ، تجسدت في « مشروع روجرز » .

هذا المشروع الذي اعده ناظر الخارجية الأمريكية هو رد واشنطن على تردي مواقعها السريع في الشرق الأوسط ، وخاصة على تآكل المملكة الهاشمية تحت ضربات الثوة الفلسطينية . فالخطر الذى برز خلال أحداث حزيران ، خطر قلب النظام الملكي مع اندفاعة الشارع المسلح ، يتجاوز كثيرا حدود الأردن وينخر سلطان جميع البنى القائمة منذ الحرب العالمية الثانية . ذاك ما يبرزه « مشروع روجرز » في ديباجته الموجهة الى الحكومتين المصرية والأردنية .

غير ان انتصار الثورة الفلسطينية الجديد في عمان لم يكن الا ذروة لوضع عام كان فيه التوتر المتصاعد على الحدود الاسرائيلية يشل كل مبادرة من جانب القوى العربية « المعتدلة » ـ وخاصة من جانب النظام الناصري ـ ويجبرها على البقاء متضامنة مع الثورة الفلسطينية ، سجينة في منطق العمل العسكري . من ناحية اخرى كان هذا التوتر يقلل بسرعة من امكانات المناورة التي تملكها واشنطن اذ يظهر للعيان ما بينها وبين اسرائيل من صلات ويعزلها حتى عن اقل العرب ميلا الى الحرب . فالنفوذ الأمريكي قد لاقى في الشرق الأوسط اخفاقات شديدة الأهمية منذ حزيران ١٩٦٧ ، وخاصة تغيير النظام في ليبيا الذي يهدد باطلاق سلسلة من الانقلابات القومية في سائر ارجاء الأمبراطورية البترولية الأمريكية . في المقابل ، يشجع هذا الوضع توسيع النفوذ الروسي في العالم العربي كله .

أخيرا فان هذا التوتر بدا يشكل فعلا خطر مواجهة مباشرة بين الأمريكيين والروس . وباتت السيطرة على التصعيد الجاري تزداد صعوبة مع تخبط واشنطن في الهند الصينية .

لهذه الأسباب جميعا وجدت الزمرة الأمريكية الحاكمة نفسها مسوقة الى اضفاء مزيد من المرونة على مواقفها لتحدث انفراجا في جو المنطقة ولتستعيد نفوذها فيها تدريجيا ولتضطلع في النزاع بدور اكثر قدرة على الحسم .

تمثل جوهر هذا التغير في فك الارتباط بأكثر المواقف الاسرائيلية تطرفا وفي اظهار مزيد من « التفهم » بشأن التنازلات التي يطلبها عبد الناصر والقادة العرب المستعدون لعقد الصلح مع اسرائيل ، بمقدار ما كانت هذه التنازلات تبدو ضرورية لانقاذ ماء وجه القادة المذكورين ولجعلهم قادرين على أن يفرضوا لأمد طويل على شعوبهم « حلا متفاوضا عليه » للنزاع .

وكان المراد هو ممارسة بعض الضغوط على اسرائيل لتعود عن طلب المفاوضات المباشرة (اثناء المراحل الأولى من الحوار على الأقل) ولترضى بمفاوضات غير مباشرة عبر وسيط الأمم المتحدة يارنغ ـ اي لتتخلى عن طلب الاعتراف القاطع بها مسبقا من جانب الدول العربية المستعدة للمفاوضة ـ ولتقبل من ناحية اخرى مبدا اخلاء جميع الأراضي العربية المحتلة أثناء حرب ١٩٦٧ ، بعد تعديلات طفيفة في الحدود اذا اقتضى الأمر . لقاء ذلك كان على الدول العربية المستعدة للمفاوضة ان تقبل الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وان تضمن حدود اسرائيل من كل انتهاك ، بما في ذلك طبعا ما يتأتى من جانب الشعب الفلسطيني .

وكان « مشروع روجرز » يتضمن أخيرا شرطا أساسيا لبدء المفاوضات هو اقتراح بالوقف الكامل لاطلاق النار بين الفرقاء المعنيين ، خلال فترة اولى تمتد ثلاثة اشهر وتتجدد بموافقة الفرقاء انفسهم .

هذا المشروع ينطوي على بذور بعض التناقضات بين السياسة الأمريكية والسياسة الاسرائيلية . فالواقع ان اسرائيل لا تخشى ، في المدى المباشر ، تردي الأنظمة العربية والآثار التي يحدثها هذا التردي على الامبراطورية البترولية الأمريكية. ان استراتيجيتها تتمثل في أحد امرين : اما أن تفرض على العرب سلاما مذلا يفتح لها ابواب العالم العربي الاقتصادية فتدخله دخول الفاتحين ، واما أن توطد الوضع القائم فيحول ذلك تدريجيا احتلالها المؤقت للاراضي العربية في حزيران ١٩٦٧ الى توسع جديد ويؤبد سيطرة الجيش التامة على الحياة الاسرائيلية الداخلية . وما دامت الولايات المتحدة تمدها دائما بالاسلحة المتجددة المتقنة فانها لا تخشى هزيمة عسكرية . فليس لها من مصلحة اذن في اعتماد سياسة التنازل امام القوى العربية المعتدلة الا اذا امست القوى الثورية فعلا خطرا ملموسا عليها .

لذا قبلت بمشروع روجرز ـ مع تحفظات عدة ـ لأن هذا القبول وحده يلزم

عبد الناصر باطلاق يد حسين نسبيا في مواجهة الثورة الفلسطينية . فبعد ان يتم اضعاف هذه الأخيرة ، ستنتهز اسرائيل اول فرصة لاثارة التساؤل حول جدوى « المشروع » .

اما الزمرة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي فاستقبلت المبادرة الامريكية بالترحاب ووجدت فيها ، باستثناء بعض التفاصيل ، صدى لمبادرة كانت هي نفسها تستعد للقيام بها . ذلك ان بعض التنامي في النفوذ الأمريكي داخل اقطار منطقة النفوذ الروسية هو ، في المدى المباشر على الأقل ، ثمن مقبول للانفراج العسكري ولبداية مفاوضات جادة . فالكرملين قد بدأ يقلقه دخوله المباشر في الخطوط الأولى من النزاع الذي قاده اليه التصعيد الجاري ، وبدأ يخشى ان يغرق في مصر غرق الامريكيين في فيتنام الجنوبية . لذا قبل « بمشروع روجرز » .

واما النظام الناصري فهو اذ ذاك ـ اذ ذاك فقط ولمرحلة محدودة ـ في وضع يتيح له قبول المقترحات الامريكية . فان حرب الاستنزاف قد اعادت الى عبد الناصر هيبة المقاتل المعادي للصهيونية . ووقف الغارات الجوية الاسرائيلية يشكل في عين العالم العربي كله انتصارا ملموسا على العدو . فالجيش المصري قد بدا من جديد ، ليس على انه قوة عسكرية فعلية وحسب ، بل ايضا ـ وبفعل تدخل الطيارين الروس الحاسم ـ على انه اقوى وافعل مما هو في الواقع .

اخيرا كانت مكانة الثورة الفلسطينية قد بدات تظهر ثانوية ، بفعل هذا نفسه ، في اطار الصدام العسكري ، وكان يغطي صوتها حينذاك صوت المدافع المصرية الذي ضخمته الصحافة العربية قدر الطاقة . •

هذا الوضع منح عبد الناصر هامش مناورة سياسية لم يكن له قبل بضعة اسابيع . لكنه كان وضعا مؤقتا : فالاسرائيليون لم يحتملوه فترة طويلة وبداوا يعدون ردهم حين طلبوا ، خاصة ، طائرات « فانتوم » جديدة من الولايات المتحدة . وكانت تلك هي الفرصة التي لا تعوض امام عبد الناصر ليدخل في سياق الانفراج الاسرائيلي ـ العربي دون ان يبدو عليه انه يستسلم . فهو ، في نهاية الامر ، لم يكن قد بدا حرب الاستنزاف قبل ستة عشر شهرا الا ليصل الى هذه الفرصة .

فاذا تركها تضيع وتابع الاسرائيليون التصعيد فانه سيجد نفسه في الوضع الذي حاول اجتنابه ، على وجه الدقة ، منذ بداية حرب الاستنزاف : وضع من يتزايد خضوعه للقيادة الروسية في شأن مصير الحرب ومن يتزايد خضوعه ، في الوقت نفسه ، للضغط الوطني الشعبي في اتجاه خوض حرب شاملة والتخلي عن مبدأ التفاوض مهما كان . على العكس من ذلك ، كان يستطيع اذا بدات المفاوضات عبر الوسيط يارنغ ان يحاول حمل الضغط الوطني الداخلي على التراخي اذ يقدم موقفه ، في البداية ، على انه مناورة تكتيكية غايتها السماح لمصر باستعادة انفاسها ، ثم ان يحاول بعد ذلك فرض فكرة المفاوضة شيئا فشيئا ، بواسطة الدعاوة ، على انها باتت مشرفة تماما ، بما هي مكسب انتزعه الجيش المصري من اسرائيل .

وهو ، على اي حال ، يستطيع اذ ذاك ان يفرض على الثورة الفلسطينية ان تختار احد امرين : اما القبول بالاستراتيجية المصرية (العزوف عن تحرير فلسطين كلها والسعي في سبيل الاتفاق مع اسرائيل ومنح الفلسطينيين وضعا وطنيا لم تتحدد صيغته بعد) وبالتالي ضمان الحماية المصرية من اية محاولة للتصفية ، واما ان تعزل الثورة تدريجيا بعد ان تقدم الى العالم العربي على انها عامل شغب غير مسؤول وبعد ان يخنق صوتها شيئا فشيئا تحت الوطاة السياسية لسياق مفاوضات يبدو « مشرفا » وتحت الوطاة العسكرية لجيش حسين الذي تتولى واشنطن تزويده بأحدث وسائل القمع .

اخيرا ، يستطيع عبد الناصر بعد ان تنقل المواجهة من ساحة القتال الى الميدان الدبلوماسي وبعد أن يستأنف الحوار مع الولايات المتحدة ، لا ان يفلت بالطبع من الوصاية الروسية الساحقة ولكن ، على الاقل ، ان يباعد ما بين فكي كماشتها وإن يموهها بعض الشيء مستندا الى التنافس الامريكي الروسي على طاولة المفاوضات .

وفي الثالث والعشرين من تموز أعلن عبد الناصر ، بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لانقلاب ١٩٥٢ انه يقبل « مشروع روجرز » . وبدا الراي العام المصري والعربي في حيرة من الامر : الان عبد الناصر استطاع ان يحمله على القبول بموقفه مؤقتا اذ اخذ يشدد على ان المشروع يملك حظا مقداره « نصف بالمائة » في الافضاء الى نتيجة ، وانه لم يقبله الا ليعزل اسرائيل دبلوماسيا وليتيح للجيش المصري ، في الوقت ذاته ، ان يقوي نفسه تحسبا للمعارك المقبلة . وجاءت الوقائع ، على اي حال، وكانها تضع الحق الى جانبه ، حين ترددت اسرائيل في قبول المشروع وحين اعلنت بعد وقف القتال مباشرة ان قواعد للصواريخ من طراز « سام » تبنى سرا على مقربة من القناة ، مما يشكل خرقا لاتفاقات وقف اطلاق النار : كان الجيش المصري يوحي بأنه يستعد لصدامات جديدة وكانت اسرائيل توحي بأنها في وضع حرج . حتى اذا قبل قسم واسع من الجماهير المصرية والعربية وقفا محدودا في الزمن لاطلاق النار ، في ظل الشروط المذكورة آنفا ، وجد النظام نفسه وقد كسب مهلة الاشهر الثلاثة ليحاول الانطلاق في سياق مفاوضات لا رجعة فيه .

غير انه ـ قبل ان يجد الوقت لمواجهة التصلب الاسرائيلي على طاولة المفاوضات وجد نفسه يواجه ، في معسكر القوى الوطنية العربية ، ردود الفعل الأولى التي استثارها قراره بين صفوف الثورة الفلسطينية .

كان هذا القرار قد اخذ الثورة على حين غرة ، اذ بدا وكانه ردة كاملة بالنسبة الى مرحلة حرب الاستنزاف . فالفلسطينيون كان قد انتهوا ، في الواقع الى الاقتناع بأن عبد الناصر يريد مواصلة القتال حتى تحرير سيناء بقوة السلاح . لذا صعقهم « مشروع روجرز » وما لبث ان شق صفوفهم . كان بعضهم ـ من الطلبة خاصة ـ يدينون النظام المصري صراحة بالخيانة ، وكان البعض الآخر ـ من العناصر

السياسية التقليدية ـ يميلون الى قبول القول المصري بأن موقف عبد الناصر تكتيكي بحت . لكنهم ، بأكثريتهم العظمى ، ظلوا حائرين خلال الأسابيع الحاسمة التي تلت القرار المصري .

واعتمدت قيادة المقاومة موقفا دفاعيا في جوهره ، فتركت اصوات الحركة الدعاوية تندد بالموقف المصري ، لكنها لم تصغ أي رد سياسي ملموس على المفاوضة التي بدات . ولم تخل المبادرة الجماهيرية الوحيدة التي قامت باسم اللجنة المركزية من مغزى : فكانت مسيرة صامتة في عمان احتجت على « مشروع روجرز » وحشدت عدة عشرات من الألوف ، دون ان يتحدد فيها اي توجيه .

ورفضت جريدة « فتح » الناطقة باسم اللجنة المركزية ، الحجة القائلة بان الموقف المصري لا يعدو ان يكون تكتيكيا . وذكرت بأن مقدمات « الحل السلمي » قد ظهرت مع قرار مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ وان مشروع روجرز ، وهو مجرد تجسيد لهذا القرار ، يؤكد النزعة الاستراتيجية نحو الاستسلام . وحرصت الجريدة على مراعاة شخص عبد الناصر ، لكنها هاجمت هيكل الذي كان قد عين ، قبل ذلك بقليل ، وزيرا للارشاد مكلفا ، قبل كل شيء ، بتطويع الراي العام لفكرة « الحل السياسي » .

اما « صوت العاصفة » و « اذاعة فلسطين » الناطقة باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد وصلا الى ابعد من ذلك ، فنظما ، فعلا ، دعاوة مضادة للدعاوة الناصرية منادين بمواصلة الحرب ضد اسرائيل ومتهمين بالخيانة كل من يتهرب منها.

وبدأ قسم من الطلبة الفلسطينيين في الاردن وفي المدن الجامعية العربية يقومون بالتحريض السياسي ضد « مشروع روجرز » .

ولم يتأخر الرد الناصري . فالنظام لا يستطيع ان يسمح لاحد بان يتجاوزه عن يساره ، ولو على صعيد الدعاوة وحدها ، في وضع له ما له من الدقة . واحتكار القدرة على توجيه الرأي العام هو الآن اكثر ضرورة له من اي وقت آخر .

كانت محطتا البث الفلسطينيتان موجودتين في القاهرة . فأقفلتا دون انذار . وفي الوقت نفسه طرد بضع مئات من اكثر الطلبة الفلسطينيين نشاطا على الصعيد السياسي . وهدد الباقون بملاقاة المصير نفسه اذا تعاطوا التحريض . واخذت الدعاوة المصرية ـ وقد باتت تسمع وحدها في النطاق العربي ـ تقدم هذه الاجراءات على انها تدبير مؤقت فرضه تصرف لا مسؤول من جانب بعض الفلسطينيين ، واخذت تتعلل بأن عبد الناصر قد هوجم شخصيا .

ثم انها بدات تلح على « الدور الرئيسي » الذي يضطلع به الجيش المصري على الجبهة العربية المواجهة لاسرائيل ، وتمجد « مسؤوليات مصر الحاسمة » في النضال ، الناجمة عن مكانتها في العالم العربي وعن التضحيات التي ارتضت تقديمها في الحرب وهي « اعظم بكثير من تضحيات سواها » ، وعن دور عبد

الناصر الخاص بما هو « قائد للامة العربية » . كان المقصود ان تستقر في الاذهان الفكرة القائلة بأن مصر وحدها هي صاحبة الحق في تحديد سياسة العالم العربي ، العامة وان عبد الناصر وحده خليق بالتحدث باسمه . فجميع المصالح العربية الجزئية وجميع الجهود السياسية والعسكرية في سائر ارجاء العالم العربي ينبغي ان تخضع خضوعا مباشرا للاستراتيجية الناصرية . وبمقدار ما يسعى « بعض » الفلسطينيين الى تحديد سياسة مستقلة ، فانهم يخربون الوحدة العربية ويفككون الجبهة الموحدة ضد اسرائيل .

اخيرا كانت الدعاوة الرسمية ـ في اطار مصر نفسها ـ تحاول ان تستثير « النعرة الشوفينية المصرية » مذكرة بأن مصر كانت تهب « لنجدة » اشقائها العرب من الجزائر الى سوريا الى اليمن ، دون ان تنال شيئا لقاء ذلك، وانها لم تلاق منهم الا « نكران الجميل » وانه ليس ما هو اهون على مصر في المرحلة الراهنة من استعادة سيناء وترك الدول العربية الاخرى وشأنها ، غير انها ترفض ذلك رغم التضحيات التي تطلب منها ، لأنها مسؤولة عن مصير العالم العربي كله .

عليه فان مشاركة مصر في الحرب لا يمكن ان تتم الا من موقع القيادة ، والذين يشككون في هذه الوقائع هم اما مغامرون واما جاحدون .

ولما كان النظام يولي اهمية كبرى لمنع قيام تيار مستقل في مصر يؤيد الثورة الفلسطينية وبدعمها ـ ويشكل بعد امد قصير قطب معارضة داخلية لخطه السياسي ـ فانه لا بد من تمجيد قدر المصريين غير العادي والتقليل من شأن الفلسطينيين ، ولا بد من انماء شعور بـ « التفوق المصري » الذي يأنف من السير على طريق يخطها الآخرون .

في ظل هذه الشروط التي كانت الثورة الفلسطينية فيها تعاني من الحيرة وكان وجهها يغور اكثر فاكثر امام عيني الراي العام المصري، اخذ عبد الناصر يمارس الضغوط بغية حمل القادة الفلسطينيين على الخضوع لاستراتيجيته .

لكن عبد الناصر لا يسيطر على جميع العوامل السياسية في الشرق الاوسط . فهو ، في شأن الاردن ، قد حاول ، حتى ذلك الحين ، ان يحفظ التوازن ، كما اسلفنا ، بين الملك حسين والفدائيين ، حتى لا يتجاوزه احد عن يساره ولا عن يمينه . والحال ان الميزان ، في شهر آب ١٩٧٠ ، كان يميل الى اليمين ، وكانت تلك نتيجة محتمة لمنطق الأمور بعد « مشروع روجرز » .

فلقد استفادت الزمرة الامريكية الحاكمة والقصر الأردني من ضغوط عبد الناصر على الثورة لينظما ضدها حملة ابادة . ذلك ان الملك حسين لا يملك الرغبة ولا الوسائل لاتباع سياسة « ناصرية » . فالحركة الوطنية الفلسطينية تهدد تماسك مملكته وبقاءها . وعليه ان يدمر هذه الحركة نهائيا اذا اراد الجلوس امام مائدة المفاوضات باسم ضفتي الأردن . فاذا كان في وسع عبد الناصر أن يقرب الثورة

الفلسطينية اليه وان يقبل ، في آن معا ، شروط « مشروع روجرز » ـ اي ان يفرض فعلا وقف اطلاق النار على القناة ـ فان حسين لا يستطيع ذلك : اذ لا يستقيم وقف اطلاق النار على نهر الأردن الا اذا استطاع الملك ان يوقف عمل الفدائيين .

كانت معدات الدمار الجماعي الأمريكية (الدبابات الثقيلة ، المدفعية الثقيلة ، قنابل النابالم) تصل يوميا الى الأردن . قبل « مشروع روجرز » كان محالا على عبد الناصر ان يغض الطرف عن ذلك . اما اليوم فهو يرقب سير الأمور في صمت . ذلك ان هذا جزء من الصفقة : فالقوى التي قبلت « الحل السلمي » لا بد أن تتوطد على حساب القوى التي رفضته . ولقد اسدى عبد الناصر الى حسين نصحه بالاعتدال . الا انه لم يعد سيد اللعبة ولم يعد في موقع الحكم .

هكذا اخذ الملك حسين ، يسانده مستشارون امريكيون وبريطانيون عديدون ، يعد مجزرة ايلول بدقة بالغة ، مستفيدا من اخطاء اليمين واليسار في المقاومة ليعبىء ضدها فعلا قسما من السكان الأردنيين ، صور لهم الفلسطينيين على صورة « الغاصبين » الراغبين في سرقة الوطن الأردني مثلما سرق الصهاينة وطنهم . هذا عدا السموم التي بثت بين قوى البدو فجعلتهم يقتنعون بأن تنظيف العاصمة من الفلسطينيين « الملحدين » مهمة مقدسة .

وحينما اكتمل الاعداد ، بجوانبه جميعا ، شكلت حكومة عسكرية في عمان وطوقت العاصمة . وفجر السابع عشر من ايلول بدأ الدك العنيف لعمان والزرقاء . وكان معسكر الملك يتوقع انتهاء المقاومة خلال اربع وعشرين ساعة ، أو خلال ثمان واربعين ساعة على الأكثر ، قبل ان يجد الراي العام العربي الوقت للتحرك وقبل ان يجد عبد الناصر الوقت للتدخل .

بيد ان الجماهير الفلسطينية ، عوض ان تنهار ، ردت ، عفويا ، على المذبحة بالتحدي . ودعمت معنويا وماديا الفدائيين والميليشيا الذين خاضوا المقاومة . وبعد احد عشر يوما كانت ثلاثة ارباع الزرقاء قد احتلت ، الا ان بضعة احياء من عمان فقط تم اجتياحها . وظل شمال الاردن في يد المقاومة .

سقط الرهان الأمريكي ـ الهاشمي اذن ، لان العالم العربي صحا على الحدث، في هذه الأثناء ، وبدأ الغضب الشعبي يعبر عن نفسه . اذ ذاك استطاع عبد الناصر ان يتدخل مستندا الى الاستنكار العام ـ قبل أن يتجاوزه هذا الاستنكار هو نفسه ـ ليجد مرة اخرى صيغة تعايش بين الثورة والقصر ، اعادت اليه دور الحكم الذي لا غنى له عنه لمتابعة المفاوضات مع اسرائيل . واستقبل في القاهرة « مؤتمر قمة » اضطر جميع القادة العرب فيه ، حتى اكثرهم « اعتدالا » ، الى المباعدة علنا بين مواقفهم وموقف حسين . ووجد هذا الأخير ان مواصلة المجزرة هي له بمثابة الانتحار السياسي . فجاء الى القاهرة وقبل تحكيم عبد الناصر بينه وبين ياسر عرفات قائد فتح . واتت اتفاقات القاهرة التي وقعت في هذه الأثناء لتقيم هدنة مهزوزة بين الطرفين ضمنها رسميا سائر القادة العرب .

استطاع الشعب الفلسطيني أن يسترد انفاسه ، لكن هذه الهدنة كانت بداية مرحلة دقيقة دخلتها الثورة . فهي وان كانت قد قاومت ببطولة حملة الابادة

واسقطت بالتالي الخطط الأمريكية الهاشمية الأصلية ، الا انها خرجت ضعيفة من المواجهة فالجماهير الفلسطينية التي تلاحمت معها ، واتاحت للمناضلين أن يصمدوا في وجه هجمات الجيش الأردني المتوالية ، قامت بذلك دون أن تكون معدة له سياسيا او عسكريا وخرجت من الحملة منهكة جسديا . ووقف القتال لم ينتزع بفعل انتصار عسكري بل فرضه المؤتمر العربي الرسمي على حسين ، وخاصة عبد الناصر الذي بات له دين في عنق الثورة (١) .

والأخطار الفادحة لهذا الوضع تتأتى من انه فاجأ قادة المقاومة بينما كانوا في موقف الدفاع وانه زاد من وطأة هذا الموقف حين دفعهم الى الاتكاء على العناصر العربية « المعتدلة » والقيام بتنازلات عدة للعرش الهاشمي بغية المحافظة على الهدنة ـ هذا بينما كان « مشروع روجرز » يبدأ رحلته ، والاتصالات مع اسرائيل تنطلق في سبيلها ، اي ، بكلمة واحدة ، بينما كان سياق الاستسلام يستأنف مسيرته.

ذاك ما اعطى موقع الهجوم لقوى الاستسلام ، فأخذ بعضها (النظام المصري) يحاول ان يجتذب القادة الفلسطينيين تحت وطأة الصدمة نحو فكرة تقسيم فلسطين بين شعبها والصهاينة ، في اطار « حل متفاوض عليه » . واخذ بعضها الآخر (النظام الأردني) يحاول الوصول الى اهدافه الاصلية على نحو جديد ، اي بخنق الثورة ، ليس بأسلوب المجزرة ، ولكن بالتطويق السياسي والعسكري التدريجي الذي ينخر نفوذها ويزيلها شيئا فشيئا عن مواقعها العسكرية ويعزل الفدائيين عن السكان وينزع السلاح من ايدي هؤلاء . وتعاظمت استماتة النظام في مواصلة هذه المحاولة بعد ان مات عبد الناصر ففقدت الوصاية العربية على الأردن معظم وزنها المعنوي .

كان عبد الناصر قد حقق ، في المدى المباشر ، واحدا من اهدافه : فهو قد ترك الثورة الفلسطينية تضعف وقدم نفسه على انه الوحيد القادر على حمايتها . فاستولى بذلك على جانب من التعاطف العربي معها لصالح سياسة تنزع الى التفريط بآمالها الرئيسية وهو قد حطم مؤقتا انطلاقتها السياسية المستقلة وبدا على انه الناطق الوحيد المسؤول على الصعيد العربي .

وكان هذا عمله السياسي الأخير . فهو قد مات في الثامن والعشرين من ايلول بعد توقيع اتفاق القاهرة بيومين . وظل العالم العربي مشلولا من وقع النبأ طوال عدة ايام . فلقد اختفى عنصر جوهري من الوضع السياسي في الشرق الأوسط مرة واحدة ، واجبر ، باختفائه ، جميع الأقطار العربية على التوقف ليتم لها استيعاب الحدث . * .

---

١ ـ لم يقم الثوريون الفلسطينيون حتى الآن بجردة متماسكة لهذه المرحلة من نضالهم . ولا يستطيع احد ان يتولى عنهم هذه المهمة . والملاحظات التالية ليست الا تقييما اوليا لموقف الثورة .

* ـ حول التقييم العام لدور عبد الناصر ومكانة المرحلة الناصرية في تاريخ مصر والعالم العربي انظر مقدمة الطبعة العربية و « تذييل » الكتاب . (المترجم) .

تــذييل

من رفض الصراع الطبقي والثورة العنيفة على انهما مصيبتان الى الابقــاء بتعاون الطبقات وبالثورة البيضاء على انهما ضرورتان من ضرورات الانعتاق القومي، لا يزال الفكر الناصري ، بعناوينه الرئيسية ، وقد أشبعت تردادا خلال الأعوام التسعة عشر الماضية ، يشل كثيرا من العقول ويحول بينها وبين ادراك ما لنهوض حركة الجماهير من أهمية حاسمة اليوم .

هذه العناوين ، وقد اعدت لتسريح الشعب ، تبرر نفسها كذبا ، على الصعيد التاريخي ، بالأسطورة القائلة ان الشعب المصري ، « بطبيعته » مسالم ، وانه ينزع الى تحمل القهر عوض التمرد عليه وانه بالتالي قد وجد في التسلط الناصري نظاما يستجيب لنوازعه الحقيقية .

هذا التزييف لتاريخ الشعب ليس بالجديد . فهو مستمد من تركة الاستعمار السياسية والثقافيةالتي تولت ، في مصر وفي البلدان المستعمرة الأخرى ، نشر هذه الاساطير على نطاق واسع في الأوساط المثقفة .

والحال ان تاريخ الشعب المصري يدحض هذه المزاعم دحضا لا لبس فيه . فهو ملحمة متصلة ـ أطول الملاحم واصلبها في جميع العصور ـ من التمردات العنيفة على مختلف الطغاة الذين عملوا ، طوال الوف السنين ، على خنق الطبقات الكادحة في مصر .

وفي العصر الحديث تناوبت جماهير المدينة وجماهير الريف على مقاومة المستعمرين الغربيين منذ اول احتكاك مباشر لها معهم ، خلال الحملة الفرنسية التي قادهــا بونابرت : فمن تمردات القاهرة الى الانتفاضات الفلاحية المسلحة في الفــوة وفي الفرسقور وفي المنزلة ، وهي تقع في الوجه البحري ، الى تمردات عدة في الصعيد .

وحينما انسحبت الحملة الفرنسية واقام محمد علي نظاما صارم المركزية ، توالت التمردات الفلاحية ضد السخرة ـ وهي الشكل الرئيسي للعبودية الاقطاعية ـ وضد التجنيد الاجباري وضد الضرائب التي فرضتها السلطة . وقام على مقربة من قنا في اقصى الجنوب المصري جيش خارج على القانون ضم بضع عشرات مــن الوف الرجال ، وقلب ممثلي السلطة المحليين وشكل حكومة شعبية حقيقية . وبعد ان استطاعت حملة عسكرية أن تقهر التمرد ، عاد الى الظهور بعد ذلك بعامــين بالقرب من الأقصر واتسع بسرعة نحو المنطقة المحيطة . وتكون جيش وحكومــة

شعبيان قاما على مشاركة الفلاحين الحماسية . وخيضت معارك عديدة ضد القوات النظامية واحرزت انتصارات هامة . ولم يؤد القمع الوحشي الذي انهال على المنطقة (احرقت عشرات القرى بكاملها) الا الى اذكاء الحقد الشعبي وروح التمرد . غير ان التفوق العسكري والاقتصادي الذي كان للسلطة المركزية استطاع في النهاية ان يقضي على الجيش الشعبي في مجزرة حقيقية .

بعد ذلك ببضع سنوات وقع تمرد مسلح آخر في المنطقة نفسها ـ بينما كان الصعيد ، حتى ابواب القاهرة ، يشهد انتفاضات فلاحية متفاوتة الحجم ـ وكان اهم دوافعه ان السلطة فرضت زرع بعض المساحات رزا لحساب الدولة بينما كان الفلاحون لا يجدون اليد العاملة لحاجاتهم المباشرة .

وتكررت اشكال التمرد نفسها على نطاق مشابه ، في ايام اسماعيل ، الذي فتح ابواب مصر أمام الانكليز بعدما اغرق الدولة في دين ضخم . واستلزم الأمر الوفا من الجنود مجهزين بالمدفعية الثقيلة ، اغرقوا في الدم تمرد ابي تيج الشعبي في منطقة أسيوط ، ضد السخرة وضد الالزام بالعمل في اراضي اسماعيل لقاء أجور اشد بؤسا من الأجور البائسة المعتادة . واحرقت قرى عديدة ونفي مئات من الفلاحين قبل أن يستتب الأمن من جديد . الا ان الأمن لم يستتب طويلا . فان عهد اسماعيل قد نشر البؤس والقهر في كل مكان . وهو قد حصد التمرد في كل مكان : فأخذت السلطة المركزية تفقد هيبتها ، واخذ الجنود وجباة الضرائب المبعوثون الى الريف يجدون الرصاص في استقبالهم ، واخذت مجموعات مسلحة من الفلاحين تترك قراها وتلجأ الى التلال الصحراوية لتقاتل ممثلي النظام ، وقامت انتفاضات فلاحية ، خاصة في الاقطاعات الملكية واقطاعات الارستقراطية التركية . ونهض الوطنيون في الجيش الذي كان يؤطره الأتراك والشراكسة . فكانت تلك ثورة عرابي التي سحقها التدخل البريطاني وتحول بعدها الى احتلال دائم .

اما عام ١٩١٩ فكان عام الثورة التي اشتركت فيها للمرة الأولى جميع الطبقات الوطنية في الوقت نفسه ، في الريف وفي المدينة ، ضد المحتل البريطاني . وكانت الجماهير الريفية المعدمة او الفقيرة تشكل قواها الرئيسية ، فسددت ضرباتها الكثيرة في كل مكان الى طرق المواصلات التي لا غنى للانكليز عنها واشتبكت مع جيش الاحتلال في مواقع كثيرة جدا . وكان العمال والعاطلون عن العمل واصحاب الدكاكين والموظفون المصريون يتواجدون ، جنبا الى جنب طوال العام في شوارع القاهرة ومعظم المدن المصرية الأخرى اثناء تظاهرات جماهيرية عنيفة لم يعرف لاتساعها مثيل من قبل . وانتقل العمال الى اشكال نضال خاصة بهم ، فاحتلوا المصانع ونظموا الدفاع الشعبي الذاتي ضد القمع . وكانت الاهداف الوطنية تتضافر مع الأهداف الديمقراطية الثورية ، فبرزت الى النور ارهاصات عابرة للسلطة الشعبية ، وقامت تمردات مسلحة على الملاكين الكبار . ولم تتحطم الثورة الا بفعل التضافر بين السياسة القمعية والاستيلاء التدريجي على الحركة الجماهيرية بواسطة تنازلات

شكلية تتعلق بالكرامة القومية : فاقيم نظام ملكي دستوري تستطيع القوى الاصلاحية البرجوازية ان تقوم فيه بدور ثانوي . ولم تعد بريطانيا العظمى تحكم مصر مباشرة .

اثناء الثلاثينات ايضا ادى البؤس الفلاحي الذي زادته اصداء الأزمة العالمية الى اشكال كثيرة من المقاومة العنيفة لمصادرة الأراضي او لجباية الديون . ونظم الفلاحون انفسهم ليشاغلوا قوى الأمن المرسلة الى قراهم وليطوقوها ويعزلوها بقطع طرق المواصلات وخطوط الهاتف وايحرقوا عرباتها ـ هذا بينما كانت الحركة الوطنية الجماهيرية ، في المدن ، تستعيد انطلاقتها ضد الاحتلال البريطاني الذي بدا انه ليس اخف وطأة مما كان عليه قبل قيام النظام الدستوري . وكان أن قدم الانكليز تنازلات جديدة لقاء قمع جديد للحركة الجماهيرية .

على ان جميع الطبقات الوطنية ، عادت ابتداء من عام ١٩٤٥ لتنتفض من جديد دفعة واحدة ، فتجعل الاحتلال البريطاني محالا ومعــــه حكم الأجانــــب والارستقراطيين الذين كانوا يحكمون باسمه .

هكذا فان الشعب المصري لم يكف ابدا عن التمرد ضد الاذلال الأجنبي ـ الذي اتخذ ، عبر القرون ، وجوها عديدة جدا ـ وضد قهر الطبقات المستغلة (بكسر الغين) التي اخضعت هذا الشعب للقمع والبؤس ، أكانت من اصل اجنبي أم من اصل مصري .

وكان هذا الشعب ، اثناء بعض المراحل ، حين يتغلب عنفمستغليه علىعنفه المشروع أو حين يستطيع قاهروه أن يشقوا قواه وان يستولوا على بعض تطلعاته ، يتوقف عن النضال وقد أصابته الحيرة أو تحطمت انطلاقته . على انه ما يلبث أن يضمد جراحه ويسترد انفاسه ويستخلص الدروس من عثراته ثم يمسك من جديد بزمام المبادرة .

وحتى اليوم كان نصيب تمرداته جميعا أن تسحق عسكريا وانيستولىعليها سياسيا الى هذا الحد او ذاك . وذلك ان الطبقات الشعبية المصرية لم يكن يسعها تاريخيا ، حتى اليوم ، أن تنشىء اشكالا من السلطة ومن التنظيم الاجتماعــــي والاقتصادي والعسكري تستطيع ان تقلب سلطة الطبقات القاهرة وأن تحل محلها نهائيا . ولكن اذا كانت هزائم الشعب قد بدت محتمة ، في العهود السابقة ، فان هذه الحتمية قد زالت نهائيا منذ ان استطاعت القوى الثورية العالمية التي احرزت البروليتاريا على راسها اولى انتصاراتها ، أن تراكم تجربة عملية ونظرية تتيح للشعوب ان تدرك أخيرا قوانين الثورة ، قوانين نموها منذ أكثر اشكالها عفوية حتى الأشكال العليا لحرب الشعب وسلطة الشعب . في مواجهة هذه القوى ، فقدت القوى الأمبريالية والطبقات البرجوازية المرتبطة بها احتكارها لوسائل السلطــــة الايديولوجية والسياسية والعسكرية . وهي في سبيلها الى فقدان المبادرة على هذه الجبهات جميعا ، بينما تتعلم الجماهير الشعبية من تجربتها الخاصة ويتعلم بعضها من بعض ان تقود تمردها الثوري بوعي متزايد حتى النصر .

في مصر لم تسفر الحركة الشعبية الكبرى ، الوطنية والديمقراطية ، التي قامت بعد الحرب عن انتصارات حاسمة ، لأنها لم تجد قوى ثورية بروليتاربة قادرة على قيادتها في طريق الثورة المديدة لتحقيق استقلال كامل وديمقراطية شعبية حقيقية .

فالشيوعيون لم ينجحوا في الاضطلاع بهذا الدور التاريخي . ذلك انهم ظلوا منكمشين في الاطار الايديولوجي القومي والاصلاحي الذي رسمته البرجوازية الصغيرة واعتبروا انفسهم نخبة سياسية تضاف الى النخب الأخرى في البلاد ، لا ناطقين باسم التطلعات الثورية العميقة التي يحملها الشعب المصري .

لم يكونوا يتصورون الثورة من وجهة نظر الشعب ، على انها نمو قدراته على التفكير بذاته وعلى تنظيم صفوفه وتسليحها ليتولى بنفسه ضرب الذين يشكلون غرض نقمته وليتعلم عبر تجربته الخاصة في النضال ان يصل النظرية بالممارسة وان يصحح اخطاءه وان يتقدم على طريق تحويل عالمه تحويلا جماعيا واعيا .

وهم لم يفطنوا ابدا ، بالتالي ، الى ان وظيفتهم التاريخية ليست الحلول محله، بل هي الانطلاق من تطلعاته الملموسة واستلهام دروس النظرية الثورية لتنشيط مبادراته والتنسيق بينها ولتشجيعه على امتلاك جراة التمرد وجراة التفكير وارتكاب الأخطاء ليتعلم بتصحيح هذه الأخطاء ان يسيطر تدريجيا على مصيره .

وخلال الأعوام الحاسمة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ ، بينما كان الكفاح المسلح قد بدا وكان العمال يهزاون من قياداتهم النقابية وينظمون اضرابات تلقائية ، وبينما كان الفلاحون يحملون السلاح ضد ارستقراطيي الريف وكان الطلاب والتلامذة يتحدون قوى القمع بصدورهم العارية ، اي ـ بعبارة واحدة ـ بينما كان الشعب المصري كله يرتجل أشكالا متعددة من النضال العنيف ضد الاحتلال الاجنبي وضد القهر الداخلي والبؤس وبينما كانت تطلعاته تتضافر كلها ضد شرعية النظام ، كان الشيوعيون ، المنقسمون الى شيع كثيرة ، يصوغون النظريات المعقدة حول طبيعة علاقات الانتاج في مصر وحول دور البرجوازية الصغيرة في البلدان المقهورة وحول ضروة التمييز بين مرحلتين في الثورة البرجوازية الديمقراطية .

كانوا يصلون ومعهم كتاب او منشور الى حيث كان الناس ينتظرون بندقية. كانوا في العاصمة حين بدات حرب العصابات على القناة واندلعت الانتفاضات الفلاحية . ولم تكن اهدافهم السياسية تتعدى الضغط على الحكومات القائمة ، وخاصة الوفد ، لفرض بعض التنازلات عليها ، عوض تشجيع المبادرات الشعبية المستقلة وتوجيهها نحو اغراض تستطيع الجماهير نفسها ان تنالها واهداف تستطيع ان تتولى تدميرها . ولقد اعتبروا الجامعة حتى النهاية مركزا لقيادة الثورة واعتبروا التظاهر في الشارع ارفع اشكال الصراع الطبقي . في ظل هذه الشروط لم يكن للتضحيات التي ارتضاها آلاف المناضلين الشيوعيين في مصر ان تقدم مشاركة حاسمة في انماء التمرد الشعبي .

هكذا ظلت الحركة الوطنية الجماهيرية لا تحير جوابا سياسيا أو عسكريا حينما قامت القوى البرجوازية الصغيرة الاصلاحية المنبثقة من الجيش بانقلابها عام ١٩٥٢. وهكذا امكن تفكيك هذه الحركة والاستيلاء عليها بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٧ .

ولقد كلفها هذا السقوط غاليا . فعاشت مرحلة طويلة من القمع السياسي قامت على أوهام هائلة ، وضحت بجيل كامل من البشر والأفكار لصالح فئة حاكمة ورثت علل الفئة القديمة جميعا وخانت الكرامة القومية بعد ان تسلقتها الى القمة.

لكن الجماهير تتعلم من سقطاتها مثلما تتعلم من انتصاراتها . ولقد بدات الجماهير المصرية ، منذ عام ١٩٦٧ ، تستخلص دروس هذه التجربة وتعي نتائج استلابها الطويل وتسترد شيئا فشيئا حريتها في التفكير . واليوم تستمر ثورة العقول وتهز من الأعماق مجمل الأساطير الناصرية حول الوحدة الوطنية القائمة على سلبية الشعب والكرامة الوطنية المتروكة لعناية برجوازية الدولة .

ان الكرامة الوطنية هي المطلب الذي لا تتساهل الجماهير المصرية في شأنه منذ عقود أو قل منذ قرون . وهي الشعاع الذي يهدي نضالاتها ضد جميع أنواع القهر . وهي التطاع الصامد الذي انتهى دائما الى انهاك غزاة مصر الكثيرين عبر تاريخها الطويل . بها عاش النظام الناصري وبها حكم على نفسه بالزوال . فان سلطة البرجوازية حينما تلقي بعلم الكرامة الوطنية تفقد كل شرعية في عين الجماهير. واكثر ممثليها وعيا يعلمون ذلك ، فتراهم مجبرين ، مراعاة للشعور الشعبي ، على الدخول في مرحلة ثانية من حرب الاستنزاف ، بينما هم يتابعون الحوار مع القادة الأمريكيين للتوصل الى صيغة تسوية نهائية .

غير ان هذه المناورات لا تنفعهم الا الى أجل .

فالجماهير المصرية قد بدات تدرك انها هي وحدها القادرة على رفع علم الكرامة الوطنية دون توان ، وانها هي وحدها المستعدة للتضحية بحياتها في سبيله، لأنها هي وحدها التي ترى فيه غاية لاتباع .

★★★

في مواجهة العدوان الاسرائيلي المجهز بكل ما امده به الأمبرياليون الامريكيون من وسائل ، كان الشعب المصري ، حين لم يجد اية قوة ثورية جديدة تشق أمامه طريق التعبئة المسلحة الفعلية ، قد ترك لعبد الناصر ان يستأنف قيادة الحملة السياسية . وحينما استعاد هذا الأخير سلطة قائد النضال ضد اسرائيل ، اخذ يوسع الشقة من جديد بينه وبين الجماهير . فهو قد عاد قائد الحرب ، اي ذاك الذي لا يمكن الاعتراض عليه دون التعرض للاتهام بالخيانة . فاذا به يسترجع من الجماهير طاقة المبادرة وحرية النقد اللتين كسبتهما بعد حزيران ١٩٦٧ . هكذا بقي ، حتى موته ، العماد الرئيسي لتوازن سياسي قائم على عجز الشعب المصري، واستولى على تطلعاته الى النهضة القومية ، ليتاح له ، على نحو افضل ، سحقه

من قمة جهاز الدولة وتحطيم انطلاقاته المستقلة وتصييره صفوفا مفتتة ، لا تملك ارادة خلاقة مشتركة وبنصب جهدها وتضحياتها على توطيد السلطة التي تقهرها، عوض أن يتحول ذاك الجهد وهذه التضحيات الى قوة ثورية .

ولقد انطبعت منجزات النظام الكبرى كلها بطابع هذه العلاقة القائمة على المزاوجة بين قهر الجماهير والاستيلاء على تطلعاتها . ثم انقضت الأعوام الثلاثة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ وجاءت الهزيمة ، خاصة ، في نهايتها ، فلحق افلاس النظام بهذه المنجزات جميعا . ذلك ان مصر ، حين حرمت من جوهر قواها المعادية للصهيونية وللامبريالية ومن جوهر طاقتها الانتاجية الخلاقة ــ التي تستطيع الجماهير دون سواها ان تحررها ــ فد باتت عاجزة عن مقاومة التحديات الهائلة التي كان عليها ان تواجهها ، مقاومة فعلية حتى تحقيق النصر .

فكان أن بدت المرحلة الناصرية مرحلة انتقال قصيرة من تبعية الى اخرى ومن اذلال الى آخر . وكان ان وصل الجيش الاسرائيلي الى ضفة القناة بعد خمسة عشر عاما تكبدت خلالها مصر ما تكبدته من التضحيات لبناء جيشها النظامي.وكان ان انتهت لعبة الترجح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ــ وهي التي افادت في الخلاص من السيطرة البريطانية ــ بولوج الاتحاد السوفياتي ولوجا بطيئا الى ما كانت بريطانيا العظمى تحتله من المواقع في السابق .

اما المشاريع الكبرى التي يطلق عليها النظام صفة « الاشتراكية » ، فقداقتصر امرها على تشديد الاستغلال الراسمالي الحديث الذي تخضع (بضم التاء) له برجوازية الدولة الجديدة جماهير الشغيلة ، وذلك دون أن تؤدي ــ اذا وضعنا في الحساب زيادة السكان ــ الى تغيير اساسي في النسبة بين اليد العاملة المستخدمة كليا واليد العاملة المستخدمة جزئيا والمحكوم عليها بأشد صنوف البؤس .

والرمز الأبرز الى هذه السياسة والى محتواها الطبقيهو سد أسوانالعالي. فهو قد قدم على انه مفتاح مشكلات النمو الاقتصادي القومي جميعا ــ والتحدي الاكبر التى تواجه به مصر الأمبريالية العالمية ــ وتم تصميمه دون ان يوضع في الحسبان ما سيحدثه من عوج واختلال على اصعدة الاجتماع والحضارة والاقتصاد والبيئة . وهو لا يشكل حلا لبعض مشكلات التصنيع الا من وجهة نظر دولة برجوازية أخطبوطية ، تعجز عن حل هذه المشكلات بالاكثار من المشاريع المائية والكهربائية المحلية التي تستثير ، على أوسع نطاق ، جهود الجماهير العاطلة حاليا عن العمل وحماسها الخلاق ، فتموه هذا العجز باعتماد الانجازات ذات الوقع الضخم التي تزيد في تركيز السلطات الاقتصادية بين يدي قلة قليلة وتشجع نمو مرتبة من الملاكات الفنية العالية التخصص ، المقطوعة تماما عن وسطها الاقتصادي الاجتماعي . فجميع العمال وجميع الفنيين الأدنين او المتوسطين الذين شاركوا في بناء السد قد أخضعوا لانضباط عسكري ، اكان ذلك اثناء ساعات العمل او فيخارج الورش . وقد دفع عشرات من العمال حياتهم ثمنا للوتيرة الجهنمية التي فرضتها

على الأشغال سياسة السلطة القائمة على الأبهة ، ومات بعضهم بسبب النقص في التدابير اللازمة لوقاية العمل اثناء نسف الصخور .

أما الفلاحون المصريون فهم ، من جهتهم ، سوف يجدون مساحات جديدة من الأرض وقد امست قابلة للزرع او للري المنتظم ، الا ان نسبتها تكاد لا تتعدى زيادة السكان من الفلاحين . وهم سيجدون قراهم ايضا وقد مدت اليها الكهرباء تدريجيا ، الا انهم سيدفعون لقاء ذلك ثمن الكهرباء التي تأتيهم من الخارج وتوطد تبعية الريف للمدينة .

وسوف يضيع كل عام مائة مليون طن من الطمي ، لا يستغني عنها لاخصاب الارض . وسيكون على الفلاح أن يستعيض عنها بالسماد الاصطناعي الذي يشتريه باغلى الأثمان . ولما كانت فيضانات النيل قد اوقفت فان ملوحة التربة ستبلغ نسبا مقلقة وستستدعي اشغالا للتنقية تصل كلفتها الى مئات الملايين من الدولارات . وسوف تنحت المياه مجرى النهر نزولا . بعد أن تتخلص من وحولها ، وسوف تأكل من ضفتيه ايضا بحيث تزعزع اسس جميع الجسور والسدود التي يمر النيل تحتها وبحيث تتوجب تقويتها تبعا لذلك .

على الوجه الأعم جرى تصميم جهد التصنيع الناصري ليتجسد في مؤسسات ضخمة ممركزة ، تستلزم استيراد فنون الصناعة واجهزتها الحديثة من البلدان الشاملة التصنيع ، بحيث تتكون جزر من الانتاج الصناعي في اوقيانوس من الانتاج الصغير القديم وبحيث تشتد سلطة المراكز المدينية على الأرياف وتنمو ذهنية تحديث راسمالية تكرس أولوية الآلة على الانسان وتهمل الاحتياط الهائل من اليد العاملة غير المستخدمة ، في الريف وفي المدينة ، وتنزع الى تعميق متزايد للهوة القائمة بين أولئك الذين يضعهم التصنيع في وضع ممتاز وأولئك ــ وهم الغالبية العظمى ــ الذين يحكم عليهم التصنيع ببؤس متعاظم يزيد من صعوبة احتماله تنافره مع البحبوحة النسبية التي تتمتع بها مراكز النشاط الحديث .

ذاك هو مؤدى مشروع التصنيع الذي شكل رمز النظام والذي هو على صورة النظام ومثاله ، يفضح هشاشة كل مشروع يتناول شروط معيشة الملايين من الناس دون أن يلجأ الى مبادرتهم الخلاقة او يخضع لرقابتهم .

ولقد شكل موت عبد الناصر محرضا أليما على وعي هذه الحقائق . فهو قد كان حجر الزاوية في البنيان الايديولوجي الناصري ، يبلور حوله عجز الشعب المصري بوجوهه المختلفة ويتكسر على مرآته الفهم الشعبي للمشكلات الوطنية الكبرى . أما خلفاؤه فليس لهم ما كان له من شرعية وسطوة في عيون الجماهير . فهم المسؤولون المباشرون عن القمع بصوره المختلفة ، على راس الشرطة ومخابرات الجيش والاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الامة والصحافة الرسمية .وهم مثار الغضبة الشعبية في شباط وفي تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ . ثم انهم ضباط الاتصال بين برجوازية الدولة الجديدة والسلطة. ولكل منهم خلصاؤه وبلاطه وادوات

ضغطه وصلاته المباشرة مع هذه الفئة او تلك من المسؤولين الاقتصاديين أو من العائلات البرجوازية الكبيرة أو من كبار ملاكي الأراضي . فهم ــ والسادات من بينهم ــ « غاصبو » تراث عبد الناصر وليسوا مكملي طريقه ، في نظر الشعب . ولا يستطيع السادات ان يضطلع بدور « الحكم » الذي كان لعبد الناصر ، لأن للآخرين ــ ولبرجوازية الدولة عبرهم ــ نفوذا عليه لم يكن لهم على عبد الناصر . فهذا الأخير كان ، بمعنى من المعاني ، منشيء وضعهم الطبقي الجديد وصانع الطريق التي قادتهم الى القمة . اما السادات فهو واحد منهم وهم الذين وضعوه حيث هو والتفوا حوله الى حين . لذا اخذت الشقة تقرب بين سلطة الدولة والأقسام المختلفة من البرجوازية المسيطرة . وبدا المتنازعون من هذه الاقسام يخرجون بنزاعاتهم من السر الى العلن ولا يجدون من يحتكمون اليه .

في ظل هذه الشروط . تسعى برجوازية الدولة الى دفع الحكام نحو سياسة تستجيب لمطامحها المباشرة ، لكنها تجرد النظام من صبابات الأمان التي جهزه بها عبد الناصر ضد الصراع الطبقي . فهي تجهد في توطيد وضعها ، بما هي طبقة تسيطر مباشرة على وسائل الانتاج القومية ، بواسطة ماتناله من قوانين وصلاحيات جديدة . ويسعى الممسكون بمقاليد جهاز الدولة الاقتصادي الى التزود بسلطة ارباب العمل في مواجهة العمال والى شق مسارب شرعية تتيح توظيف رساميلهم الشخصية في القطاعين المختلط والخاص ويفرضون رفع الحجر عن املاك البرجوازية القديمة والملاكين الكبار ــ بعد أن نمت التحالفات والشراكات بسرعة بين الطبقتين القديمة والجديدة ــ ويعملون على التخفيف كثيرا من اجراءات الرقابة الادارية ... في الوقت نفسه يشاركون هم وبرجوازية الريف في ابتكار صنوف جديدة من ادوات الضغط على السلطة ، وذلك عبر مجلس الأمة السائر نحو التحول الى مجمع استشاري لممثلي البرجوازية .

اما تتمة هذه السياسة في ميدان العلاقات الخارجية فهي مواجهة العدوان الاسرائيلي والتغلغل الروسي بالتقرب من الطبقة الحاكمة الأمريكية التي تستطيع وحدها أن تساعد السلطة المصرية في العثور على صيغة تسوية مع اسرائيل وفي تعديل الميزان المائل بفعل الوجود الاقتصادي الروسي وفي امداد المبادرة الراسمالية في مصر بدينامية جديدة .

هكذا تتضاءل رويدا رويدا قدرة السلطة الجديدة على تطبيق السياسة الناصرية بعد حزيران تطبيقا فعالا ، وهي السياسة التي كانت تقوم على المزاوجة بين الجهود الدبلوماسية والصدامات العسكرية المحدودة . وذلك لان هذه السياسة تستلزم اقامة توازن يجري تصحيحه دائما بين الحرب والسلم ، وهي تستلزم معادلات متوالية واقعة تماما تحت سيطرة السلطة بين ما يمنح البرجوازية من ترضيات وما يمارس عليها من ضغوط ، بين ما يفرض على الجماهير من تدابير تكرهها وما يقدم من تنازلات لتطلعاتها الوطنية . ثم انها ــ اي السياسة المذكورة ــ تنطوي على لعبة دقيقة تتنقل السلطة اثناءها بين الحكام الروس الذين بات لهم

وزن غالب في مصر والحكام الامريكيين الذين لا ينبغي ان يشق امامهم باب مصر الا بالمقدار الذي يقبله خصومهم الروس مضطرين ، في سبيل مصلحة المفاوضات مع اسرائيل . ولقد كانت البرجوازية تقبل جميع وجوه هذه السياسة ، في ظل قيادة عبد الناصر ، على انها كل متكامل . أما اليوم فهي قد بدات تشكل تيارات سياسية تتحلق حول الشخصيات الحاكمة وتتعارض حول الوجوه المتناقضة موضوعيا من هذه السياسة .

وهكذا نشأ انصار الحرب وانصار السلم واصدقاء واشنطن واصدقاء موسكو ومؤيدو الليبرالية الاقتصادية ومؤيدو تشديد قبضة الدولة الخ .. وصار كل واحد من هذه التيارات يعمل على احتكار السلطة له وحده ، فبات من المرجح أن يحكم على هذه السياسة بالاندثار ، ولو بعد حين ، خاصة وان الجماهير أخذت، من ناحية اخرى ، تضع مزيدا فمزيدا من النقد في نظرتها اليها .

عليه فان التناقض الاساسي بين مصالح البرجوازية ومصالح الغالبية العظمى من الشعب المصري ، سوف تشتد حدته دون ريب بعد ان انفلت هذا الشعب من علاقة الثقة السلبية التي كانت تشده الى السلطة ، وذلك مهما كانت الخاتمة المنتظرة لسياسة السلطة تجاه اسرائيل .

فالواقع انه في حال امتداد الحرب زمنا طويلا ، لن تكتفي الجماهير بالتفرج على المعاقبة في الجبهة بين المراحل « الحارة » والمراحل « الباردة » التي تتخللها تنازلات متعاظمة تمنح للعدو . فالجماهير قد تدخلت جماعيا في حياة البلاد السياسية عام ١٩٦٨ ، وكان عبد الناصر لا يزال حيا . وهي سوف تتدخل حتما من جديد محدثة وعيا اجتماعيا لما بات ينخر النظام من تناقضات لا يملك حلها ، متسببة في تصفية الحساب بين اجنحة البرجوازية ، بحيث يستفيد هذا الجناح او ذاك من تردي الوضع ليزيح هذا الجناح الآخر او ذاك . وسوف يسعى ضباط قوميون خرجوا من الصف الى الاستفادة هم أيضا من حالة الاضطراب لتدبير حركة انقلابية ومحاولة الدخول في سياسة عسكرية ذات طابع هجومي لا تلبث أن تجبرهم على الاختيار بين تعبئة سياسية وعسكرية فعلية للجماهير وتراجع أمام تفوق العدو الفني أو تحت ضغط الروس ، مما يفقدهم حظوتهم لدى الجماهير (والاختيار بطرفيه قاتل لبرجوازية الدولة) . ولا بد أن تؤدي الخصومة الروسية الأمريكية الى توسيع هذه التفسخات ، بينما يكون الطرفان يسعيان للاستفادة منها . ولا يسع الجماهير المصرية في المستقبل الا أن تزيد في بعد الشقة بينها وبين مجمل المصالح المتصارعة حول السلطة ، وان تستأنف انطلاقتها الوطنية المستقلة .

أما في حال التوصل الى اتفاق مع اسرائيل ، فلن تعتبره اكثرية المصريين ــ وبينها اكثرية الجيش ــ خيانة وحسب ، مهما كانت الاحتياطات التي سترافقه، بل ستفقد السلطة أيضا رصيدها الرئيسي الذي كانت تستخدمه لاحتواء النقمة الشعبية . فلن يعود في وسعها أن تستعين بمستلزمات الحرب لتبرر التضحيات التي تطلبها من الجماهير والتنازت التي تقدمها للبرجوازية ، باسم وحدة « الجبهة

الداخلية » . ذلك ان الضغط الاقتصادي الذي مورس خلال السنوات الثلاث الاخيرة على مختلف الطبقات الشعبية كان من الشدة بحيث ان كل تراخ في مناخ الحرب يمكنه أن يتسبب في غضب تنظر الدوائر الحاكمة منذ اليوم الى اتساعه وآثاره نظرتها الى خطر رهيب . فشبح الأعوام الأخيرة من حكم فاروق يراود الأذهان في هذه الدوائر ، حين مزجت الحركة الجماهيرية بين الأهداف الوطنية والأهداف الثورية الموجهة ضد الطبقة المسيطرة . ولقد بدأ غضب الفقراء ، على اي حال ، يعبر عن نفسه ، منذ عصيان تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

ففي المصانع ترتجل مجموعات من العمال عمليات خاطفة ضد المدير او ضد احد المسؤولين ممن يستثيرون مقتا خاصا . وفي أيام القبض يأتي عمال لم يعد على لائحة اجرهم شيء ـ بسبب الغرامات العديدة التي حاقت بهم ـ فيتولون بأنفسهم تاديب الناظر او رئيس الفرع . اما مكاتب المديرين ومنصاتهم فتفرش بالنفايات. وتوزع مناشير مقذعة تتصدى للادارة او للنقابة الرسمية .

وفي الضواحي التي فرض على المعدمين الانتقال اليها (لأن اكواخهم كانت تسد الافق في الأحياء المركزية من المدن الكبرى) تتكون زمر من الشبان تتولى زرع الرعب او الفوضى في الأحياء الغنية .

وفي الأرياف حيث يصل الفقر الى اقصى حالاته وحيث بلغ سعر الذرة ـ وهي غذاء الفلاحين الأساسي ـ حدا لا يطيقه مئات الالوف من الفلاحين المعدمين ، يعبر التمرد عن نفسه بالعودة الى ممارسة العنف ضد ممثلي السلطة وضد الأغنياء وبغزوات النهب وبالحركات التي تقوم لحماية قطاع الطرق من قوى الأمن .

هكذا ينضاف البؤس الى الذل القومي والى القهر السياسي ويشتد الشعور بها جميعا . فلقد صدئت الاقفال التي تحمي المجتمع البرجوازي وبدأ التمرد يحتدم في الضمائر . ولقد شارفت مرحلة الدينامية النسبية التي شهدتها البرجوازية في الاقتصاد والسياسة والايديولوجية على الأفول . ولم يعد للصراع الطبقي بد من استعادة حقوقه .

تاريخيا ، ذهبت الناصرية الى ابعد مما كان الوفد قد وصل اليه في تجسيد الكرامة الوطنية : فهي قد رمزت الى استعادة مصر نهائيا لحق النطق باسم نفسها وعجلت في بلورة الشعور بالهوية القومية وبالعزة القومية ، في مصر وفي سائر ارجاء العالم العربي . فهي تترك وراءها اذن مكسبا ايديولوجيا : ذلك ان الكرامة القومية باتت فكرة اقرب الى الملموس واميل الى التجسد واقدر على تعبئة الجماهير من ذي قبل .

غير ان هذه الفكرة لا تتحول الى قوة مادية جديدة الا اذا استلهمتها الجماهير لتعبر بحرية عن حماستها وعن قدرتها على النضال وعن طاقتها في العمل لمنح هذا المكسب الايديولوجي قواعد سياسية وعسكرية واقتصادية لا تتزعزع ، اي لانتزاع مصر والعالم العربي من براثن التبعيات جميعا ، لا من براثن العبوديات الحضارية النافرة فحسب .

واذا كانت الناصرية ـ بعد الوفدية ـ قد بلغت حدودها التاريخية بسرعة ، فذلك لأنها قد حكمت بالحجز على هذا السياق وحالت بين الجماهير وبين تحويل كرامتها الوطنية المستثارة الى سلاح للنضال وللتحرر الوطني الشامل . والحال ان العصر الذي نعيش فيه والذي تسير فيه الشعوب نحو امتلاك قوانين الحرب والسلطة في وجه قوى الأمبريالية العالمية ، لم يعد يترك من مكان مستقر لقوى تستثير الكرامة الوطنية ضد الأمبريالية ، الا انها ، في الوقت نفسه تقمع الحركة الشعبية المعادية للامبريالية . هذه القوى تستطيع ان تنمو لبضع سنوات ، مستفيدة من التناقضات بين الامبرياليات الغربية المختلفة او من التناقضات بين هذه الأمبرياليات والأمبرياليين الروس الجدد ، غير انها لا تلبث أن تقع حتما اسيرة هذه او تلك من الدول الأمبريالية .

ولا يستطيع طرف سوى الجماهير الشعبية أن يعطي الكرامة الوطنيةمحتوى الاستقلال الحقيقي الذي يتكيء على ما تبذله من جهد خلاق ملايين وملايين من رجال الشعب ونسائه ، مستعدة للدفاع عن الاستقلال ضد الغزاة الاسرائيليين وضد الأوصياء الروس او الامريكيين وضد الطبقاتالمحلية التيتخضع لارادتهم ... رجال ونساء من الشعب مستعدون لأن يبنوا بأيديهم مصرا تعتمد على نفسها اكثر مما تتكل على مساندة الآخرين ، وتستمد صيغ نموها من تاريخها ومن تطلعاتها الخلاقة الخاصة ، لا من نماذج تخضعها للبلدان الأمبريالية او الأمبريالية الجديدة ... نساء ورجال من الشعب لا تعود الكرامة الوطنية ، بعد ان يحملوها على اكفهم ، وسيلة يلجأ اليها آخرون لاستلاب ارادتهم ، بل تغدو طريقا لنهضتهم الطبقية تتفتح عليها تدريجيا حرياتهم كلها وطاقاتهم كلها .

ان الطبقات الكادحة المصرية وهي وحدها المؤتمنة الدائمة على كرامة مصر الوطنية سوف تبدأ بمد ايديها لرفع علم النضال في سبيل الاستقلال الذي بدأ النظام الناصري يتخلى عنه . والطريق الذي ينفتح امامها هو اطول واشقماسلكته من طرق حتى الآن : انه طريق الانعتاق السياسي عبر المعركة في سبيلالاستقلال الوطني ، الطريق الذي سوف يكون عليها فيه أن تحمل على عاتقها مسؤولية تنظيم صفوفها ، دون وسائط ، ضد اعدائها الخارجيين وقاهريها المحليين ،الطريق الذي سيكون عليها فيه أن تبتكر كل شيء وان تصنع كل شيء من جديد ، الطريقالذي سوف تواجه عليه مباشرة مشكلات الحرب والسلطة وتستعيد عليه نهائيا مقاليد ارادتها السياسية .

على هذا الطريق تجد الطبقات المذكورة امامها دروس الثورة الصينية الكبرى وقدوة شعوب الهند الصينية . وقد ولجته قبلها ايضا ثورة الشعب الفلسطيني التي هي ـ مهما كان ما تلاقيه حاليا من مصاعب ـ منطلق افكار حرب الشعب في الشرق الأوسط ومركز اشعاعها .

انها طريق النضال المديد . وليس من طريق سواها لمن شاء التدرب على الحرب .

آذار ١٩٧١

ملحقـــــــــان

الملحق الأول

حول دولـــة إسرائيل

كان للمشروع الصهيوني لانشاء دولة يهودية فيقلب العالم العربي منذ البداية وجهان اساسيان متكاملان : فهو من جهة مشروع موجه ضد حركة تحرر الشعوب العربية ، وهو من جهة ثانية مشروع يتكيء على استراتيجية القوى الامبريالية التي تشغل مركزا غالبا فيالشرق الاوسط .

ولدى تحقيق كل مرحلة من مراحل هذا المشروع ، كانت تظهر الى حيزالوجود اشكال خاصة بالقمع الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، كما كانت تظهر في الوقت نفسه اشكال خاصة لتبعية الصهيونية تجـاه القوى الامبريالية التي تسيطر على المنطقة .

ونحن لن نعاود فيهذا الملحق رسم ذاك التاريخ . ولكننا سنلح على المعطيات الدائمة الاساسية للمشروع الصهيوني وعلى الاشكال الخاصة بالتناقض القائم حاليا بين دولة اسرائيل والشعوب العربية الاخرى .

ان الجالية الصهيونية التي كانت تغطي فيمطلع هذا القرن بضع مئات مـن الكيلومترات المربعة والتي شملت بعد ذلك بخمسين عاما جميع فلسطين وقسما من الاراضي المصرية والسورية ، قد قدمت على انها معجزة .

غير ان هذه المعجزة من وجهة نظرنا ، لهـا تفسير بسيط : فهي قد تحققت بمقدار ماكان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية عاجزة سياسيا وعسكريـا عن مواجهتهـا .

ان التناقض الذي يحدد نمو العلاقات بينالجالية الصهيونيـة الآخـذة في الاتساع وبين العالم العربي الذي دخلت فيه ، هو فيالواقع تناحري منذ البداية . اذا لمنطلق من هذا المعطي يستحيل ان نفهم ذاك النمو .

كانت الشعوب العربية في المنطقة قد نهضت جميعا علىاثر الحرب العالمية الاولى ، في موجة وطنية معادية للامبرياليـة توجهت سريعـا ، بعـد ان سحقت الامبراطورية العثمانية ، ضد منافستيها الامبرياليتينالرئيسيتين : انجلترا وفرنسا.

عندها اندرج مشروع الاستعمار الصهيوني في الاستراتيجيـة الامبرياليـة

البريطانية المتمثلة في اقامة جميع العوائق الممكنة في وجهتفتح حركات التحرر العربية المعادية للامبريالية . وقد شكل هذا المشروع تدريجيا حاجزا متزايد القوة امام التفتح المذكور .

ان جميع كتب العالم ، من اكثرها تعلقا بالعلم الى اكثرها تعلقا بالهوى لا تستطيع ، ان حاولت طرح مشكلة اسرائيل في صيغة غير هذه ، الا ان تقدم التباسات واوهاما ولا تستطيع ان تاخذ الحقيقة الموضوعية بعين الاعتبار .

ولا يمكن ادراك الحقيقة الموضوعية الا اعتبارا من اللحظة التي نعترف فيها بالتناقض الاساسي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الجالية الصهيونية والشعوب العربية .

هذه العلاقة هي علاقة قهر .

كانت المصالح الرئيسية للشعوب العربية اثر الحرب العالمية الاولى مركزة على صعيد الملموس في نيل استقلالها وفي السيادة العربية على الاراضي العربية - وفي العبور الثوري من مرحلة الاذلال والقهر والاستغلال ذات الطراز الامبريالي القائمة على بنى محلية سابقة للراسمالية الى مرحلة تحرر وطني وديموقراطية سياسية.

وكان الاستعمار الصهيوني عنصرا متزايد الفعالية في القمع الامبريالي لهذه المصالح .

وكان الشعب الفلسطيني اول من تلقى الاشكال المباشرة لهذا القمع ومن ابدع اشد الاسلحة جذرية للكفاح ضد هذه الاشكال - اسلحة الحرب الشعبية : ولكن بمقدار ماكان الشعب الفلسطيني بكامله يبدأ بالشعور بانه مهدد في وجوده الوطني نتيجة لتقدم المشروع الصهيوني الذي تدعمه الحماية البريطانية ، كانت الشعوب العربية الاخرى قد بدات تشعر بالضربة التي وجهت اليها .

واعتبارا من الثورة الشعبية الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، اظهرت الشعوب العربية - وخصوصا الشعوب المجاورة للشعب الفلسطيني - تضامنها الفعلي معه وقرنت العدو الصهيوني بمجمل اعدائها الامبرياليين .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وخلال ثلاث حروب واجهت دولة اسرائيل المكونة حديثا بالشعوب العربية المجاورة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧) ظلت العلاقة التناحرية بين حركة تحرر الشعوب العربية وبين وجود هذه الدولة ، وامتدادها تزداد شدة .

وسياق تفاقم هذا التناقض سياق معقد - يتراوح بين مراحل خدر نسبي ومراحل احتدام تكون في كل مرة اعمق واكثر اتساعا من المراحل السابقة . ولكن دولة اسرائيل هي التي خرجت حتى الان منتصرة من المراحل المتتالية في هذا السياق .

ذلك ان الشعوب العربية قد ظلت تحت سيطرة طبقات مستغلة (بكسر الغين) تتعارض مصالحها بانتظام مع التعبئة الثورية لهذه الشعوب . كانت هذه الطبقات

نظري تطلع شعوبها المعادي للامبريالية ولاسرائيل لفظيا ، لاغراض سياسيةداخلية، ولكنها كانت عاجزة عن الاستجابة فعلا لهذا التطلع – اي عن تنظيم الحرب الشعبية ضد اسرائيل .

في ظل هذه الشروط كسبت اسرائيل الحروب الثلاث التي قامت بينها وبين الدول العربية . ذلك ان اسرائيل تتمتع بارصدة حاسمة بالنسبة للانظمة العربية التي كانت تواجهها . لـذا فان كلا من هذه الحروب كانت تفضي الـى مرحلـة انهاك وحيرة نسبيين لدى الشعوب العربية – في حين انالمشاعرالمعادية لاسرائيـل كانت تصلب فيالعمق ، لتنفجر بقوة جديدة فيالمرحلة التالية .

نريد الان انوضح المعطيات الاساسية التي تحدد منالداخل نمـو المشروع الصهيوني وتوطده – في اطار التناقض الاساسي بينهذا المشروع وبين مصالـح الشعوب العربية .

بذلك نحدد الارصدة الحاسمة التي تتمتع بهـا دولـة اسرائيل بالنسـبة للانظمة العربية اللاشعبية ، والاسباب التي تجعل هذه الارصدة غير فعالـة اعتبارا مناللحظة التي تواجهها فيها حرب شعبية للتحرير .

كان الاستعمار الصهيوني يستند قبل انشاء دولة اسرائيل رسميا وبعدهعلى الهجرة اليهودية واشكال التنظيم اللازمة للجماعة التي كانت فيطور التوسع امام مقاومة الشعب الفلسطيني ثمامام مقاومة جميع الشعوب العربيـة المحيطة بهذه الجماعة منجهة ، ويستند منالجهة الثانية على الدعم الخارجي – السياسـي والدبلوماسي والمـالي والفني – الذي ماكان يمكن لولاه لبضع عشرات الوف من المستوطنين انينتهوا الى السيطرة على اقليم يمتد من قنـاة السويس الـى نهـر الاردن .

ان البوتقة التي صهرت الموجات المتتالية من المهاجرين قبل انشاءدولةاسرائيل، كانت بصورة اساسية بوتقة عسكرية وريادية تستجيب لضرورة تنظيـم جميع المستوطنين بقصد التوسع المستمر في وجه مقاومة الشعب الفلسطني المتزايـدة الجذريـة .

وكان ينبغي للعدوان على الشعب الفلسطيني ان يسير جنبا الى جنب مـع التملك المنتج للارض الفلسـطينية .

وهكذا فان العنصر الاساسي الذي قام عليه التماسك الداخلـي للجماعـة الصهيونية هو الوحدة المعادية للفلسطينيين وللعرب واللحمة الايديولوجية لهـذه الوحدة هي الرؤيا الصهيونية للتاريخ اليهودي وسندهـا التنظيمي هـو التنظيم العسكري القائم على مبدا المساواة .

وللعنصر الايديولوجي اهمية كبرى : فهو قـد اقام اللحمة بين عناصر متنافرة، منطلقة في مشروع رجعي طويل النفس – وذلك باعطائهـا رؤيا مثالية لمشروعها .

ان الايديواوجية الصهيونية التي نمت خصوصا خلال حملات الاضطهاد اللاسامية في اوروبا الشرقية لتقدم مشروعا هو موضوعيا لا شعبي مؤداه استعمار فلسطين . لتحرير الشعب اليهودي من العبوديات التي حاقت به خارج فلسطين .

وهكذا يظهر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية على انها اجنبية عن فلسطين ومعادية في جوهرها لتحرير الشعب اليهودي . وهكذا يصير المشروع المنظم لازالة الشعب الفلسطيني ، في هذا الاطار ، مغامرة تحرير مثيرة .

عليه فان وضع المستعمرين الصهاينة في فلسطين هو موضوعيا وضع عرقي معاد للعرب استعماري قمعي يخدم الامبريالية مباشرة .

اما من الناحية الذاتية فهو وضع ريادي لقضية طافحة بالمثل العليا واهله مقتنعون «بحقهم التاريخي» ومستعدون للموت في سبيل احقاقه .

هكذا فان الرؤيا الذاتية الصهيونية التي يستحيل الدفاع عنها من وجهة نظر موضوعية ، هي عنصر حاسم في التماسك الداخلي للمشروع الصهيوني .

هذا الامر تزايد وضوحه بعد ١٩٤٨ - عندما باتت موجات المهاجرين الرئيسية من اصل شرقي وغلب عليها اليهود العرب . فان مزج مختلف الاصول العرقية ومختلف الاجيال التي تكون الشعب الاسرائيلي (وقد كان حتى ذلك الحين اوروبيا في معظمه) بات اصعب تحقيقا من حيث الكيف .

فمن جهة اولى باتت الفوارق بين الفروع الاجتماعية والفئات العرقية والثقافية اشد ظاهرة للعيان اكثر مما كانت .

ومن جهة ثانية كان انشاء الدولة ونمو تنظيم مدني للحياة الاجتماعية - وقد ارسيا على العلاقات الراسمالية - يتجهان موازاة تنظيم عسكري اساسا انشىء خلال العقود السابقة ، نحو تعميق هذه الفوارق .

لذا جعلت التناقضات داخل الكيان الاسرائيلي تنزع نحو النمو .

ولقد كتب جورج فريدمان في هذا الصدد : (١) .

« عام ١٩٤٨ كان ٨٠٪ من الشعب الاسرائيلي من اصل اوروبي وكان يضم بضعة آلاف من الامريكيين وعام ١٩٦٣ كان اكثر من ٥٠٪ ، بما في ذلك مواليد اسرائيل من الشرقيين .

هذه الموجات من المهاجرين ، وهي تختلف كثيرا عن الموجات السابقة لـ ١٩٤٨ ، التي قدمت من مناطق في العالم العربي سائرة في طريق النمو ومن جماعات هي

---

١ - نهاية الشعب اليهودي ؟ « غاليمار » ١٩٦٥ .

ذاتها متفارقة فيما بينها ، تمارس اليوم في مجملها ادنى الاعمال اجراً ، واقلها رواجـــا .

وليس بين فئتي الهجرات اللتين تشكلان شعب اسرائيل الحالي ، نقـاط مشتركة اطلاقا حتى على صعيد النظرة الى الدين وممارسة الشعائر .

والخلاصة ان دخل العائلة من الشرقيين هو اقـل ارتفاعا من دخل العائلة من الغربيين وينبغي لـه برغم هذا ان يوفـر الغذاء لعائلات اكثر عددا بكثير . وتميل هذه الفروقات الى التعمق في حين ان الشروط الاجتماعية الثقافيـة تبقى على حـالهـا» .

ويعترف مؤرخ اسرائيلي هو شاوول فريدلاندر ، وقد نشر كتابا عن اسرائيل هو احدث ما وصلنا ، بانقسـام البلاد وفقـا لخط فاصل يجمع بين السلالة والدخل والتربية وقد تأكد خلال الخمسينات ومطلع الستينات . وهو يلاحظ في هـذا الصـــدد .

«كان اكثر مايثير القلق من وجهة النظر النفسية هو النمو السريع للاحكام المسبقة التي تبعث على التشاؤم من المستقبل . فالتحقيقات التي قام بهـا معهد علم الاجتماع في الجامعة العبرية تشير الى ان الاحكام المسبقة على اليهود القادمين من افريقيا او آسيا (وخصوصا المغرب) قد زادت كثيرا من ١٩٥٠ الى ١٩٥٩ ، ففي ١٩٥٠ عبر ٥ ٪ فقط من الاشخاص الذين سئلوا عن احكام مسبقة ، وفي ١٩٥٢ كانت النسبة ١٩٪ وفي ١٩٥٩ ٣٤٪ ، ولقد اصبحت الفئتان السلاليتان تنزعان نحو الانغلاق كل على نفسها ، وحتى في المدارس اخذ الاطفال يميلون نحو الانقسـام الى معسكرين متميزين . وعلى اي حال فان الاطفال ذوي الاصل الشرقي يردون على الاحكام المسبقة التي يحملها الاطفال ذوو الاصل الغربي ، باحكـام تعويضية مسبقـة» .
شنط

من وجهة النظر السياسية الخالصة ، يفيد التقسيم المذكور اليهود الغربيين بصورة مطلقة ، وفي راي الكاتب نفسـه .

«ان السلطة الحقيقية في اسرائيل هي من نصيب فئات ضيقة جدا ، يمكـن التعرف الى تركيبها السلالي بوضـوح . فـلا تـزال النخبة السياسية والنخبـة الاقتصادية تكونان في القسم الاكبر منهمـا من يهود ذوي اصل روسي او بولوني. اما النخبة العسكرية فيسيطر عليها مواليد اسرائيل ويهود من جميع بلدان اوروبـا ومن الولايات المتحدة . اما اليهود القادمون من افريقيا او آسيا فلا يتمثلون عمليا في اية من هذه الفئات» .

واليك اخيرا كيف يلخص الكاتب المسائل المطروحة اعتبارا من انشـاء دولة اسرائيـل .

«كان المثال الريادي قبل انشاء دولة اسرائيل مقبولا مـن غالبيـة يهـود

فلسطين . غير ان انشاء قرى جديدة ، وكيبوتزات جديدة والافادة من الصحراء قد انهكت طاقات مجمل «يهود الوطن» شأنها شأن الصراع اليومي ضد سلطة الانتداب وضد العصابات العربية المسلحة . فمنذ الحرب العالمية الثانية باتت الرغبة في انشاء دولة يهودية ، تستطيع ان تشرع ابوابها لجميع اليهود المهددين في العالم ، ومعها مهمات الاستعمار المباشرة هي هدف الجماعة الوحيد» .

ثم طرحت مسألة التماسك الداخلي نفسها في صيغة جديدة :

«كانت الجماعة اليهودية في فلسطين حتى غداة حرب الاستقلال موحدة حول هذا المثل الاعلى برغم الصراعات السياسية . ثم تغيرت الاشياء : فالهجرة الضخمة في سنوات الخمسين مع ماتبعها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية (وخصوصا الانقسام السلالي) وتصنيع البلاد السريع واثراء بعض طبقات الشعب المفاجىء بسبب التعويضات الالمانية ، خاصة ، والتبرجز المعمم في الجماعة الاوروبية ، والهدوء على الصعيد الخارجي ، كل هذه العوامل شاركت في ازالة المثل الاعلى الجماعي العائد للفقرة السابقة» .

كان استرجاع وظيفة الدمج التي تقوم بها البني الفوقية الاسرائيلية ، حاسما في ظل هذه الشروط . فالايديولوجية الصهيونية تحولت تدريجيا الى نوع من «الوطنية الاسرائيلية» — تميز سكان اسرائيل — وازداد ماتنطوي عليه من عداء للعرب ، بالنسبة للمثل الاعلى الصهيوني في مطلع هذا القرن . غير ان دور التنظيم العسكري للكيان الاسرائيلي خاصة اصبح امرا حيويا ثابتا .

فالجيش الاسرائيلي ليس جهازا ، كما هو الحال في غالبية البلدان ، موضوعا خارج اطار حياة غالبية السكان اليومية يمارس عليهم القمع بصورة او بأخرى .

الجيش ، ومنظمات الشبيبة الموضوعة تحت وصايته هي صيغة تنظيمية دائمة لجميع السكان القادرين في اسرائيل ، وهي بصورة ادق المحل الذي يغذى فيه التضامن المعادي للعرب لدى هؤلاء السكان — علة تماسكهم الداخلي وطاقتهم الهجومية الاجمالية معا .

ولا يمارس الدور القمعي لهذا الجيش اساسا في داخل الكيان الاسرائيلي بل خارجه — ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى . لهذا فان الجيش هو جهاز توحيدي من وجهين .

ففي الجيش تذوب الاعراق المختلفة والشرائح الاجتماعية والاصول التاريخية والجغرافية والنزعات السياسية التي تكون الشعب الاسرائيلي تحت راية المثل الاعلى الصهيوني وتستديم التقاليد القائمة على المساواة والذهنية العسكرية لدى الرواد الصهاينة .

اذن فان تنظيم الكيان الاسرائيلي يجب ان يرتكز على الانفصال في حياة

كل فرد (مهاجر اكان ام مولود فياسرائيل) بين الجندي والمواطن ، فهو ينتمي الى مجتمع عسكري (ينخرط فيه بضعة اسابيع فيالسنة) حيث تزول الفروقات الاجتماعية وحيث يتعاون الاغنياء والفقراء وحيث يقاتل الضابط اليجانب الجندي- وهو ينتميفي الوقت ذاته الى مجتمع مدني بفئاته الاجتماعية والسلالية واحزابه ونظامه ذي «الديمقراطية البرجوازية» .

ويتحققفي الاطار المدني الديمقراطي البرجوازي ، التطلع الذاتي « نحو حياة قومية حرة» و «طبيعية اخيرا» وهي ماتعلل به الحركة الصهيونية المهاجرين الى « ارض الميعاد » ويتحقق في الاطار العسكري الشرط الحيوي لبقاء الدولة الصهيونية المزروعة في قلب عالم معاد لها بالضرورة .

لكن التوازن بين هذين النمطين فيتنظيم الكيان الاسرائيلي غير مستقر : فالجهاز العسكري القادر على تعبئة مجمل السكان وتوزيعهم وتنسيقهم خلال بضع ساعات قد ظل متفوقا حتما حتى مطلع سنوات الخمسين . واما اعتبارا من هذا التاريخ ، وتبعا لتطورات الموقف فيالشرق الاوسط (استقرار نسبي او توتر نسبي) فان الجهاز المدني قد تمكن من ان ينوب عنه مؤقتا» .

ففي الحالة الاولى كانت نزعة التماسك في الكيان الصهيوني ، هي الغالبة ، وفي الحالة الثانية كان الميل نحو الانقسام (الى شرائح اجتماعية ، وفروع عرقية وفرق دينية ـ واخيرا الى مصالح برجوازية فردية) هو الذي يميل نحو الغلبة .

والحال ، هو ان الشروط الموضوعية التي اتسم بها المشروع الصهيوني ـ اي التناقض الاساسي بين نمو هذا المشروع ، وبين مجمل مصالح الشعوب العربية ـ جعلت كل ارتخاءفي اليقظة العدوانية لدى اسرائيل ، وكل نقص في وحدتها الداخلية ، وبالتالي في طاقتها الهجومية الاجمالية ، يشكل خطرا يضمر لهاالموت- ضمن اطار التناقض الذي يواجه اسرائيل بمجمل الشعوب العربية .

فالواقع ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لن تتخلف عن الافادةمن هذا الضعف لتستعيد هجمتها الثورية وتفكك البنية التي تكون قد بدات تجعل نفسها هدفا للضربات .

اذن فان قابلية دولة اسرائيل للحياة تفترض تحقيق شرط يمكن تحديده بانه الضرورة المطلقة لحصر التناقضات داخل الكيان الاسرائيلي في اطار التضامن الاساسي ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

ولقد اظهرت الممارسة حتى الآن انهلا يمكن تحقيق هذا الشرط في اطارسلام طويل على الحدود وتنظيم مدني للحياة الاجتماعية في اسرائيل .

فالنزعة التي ظهرت بعد ١٩٤٨ وخصوصا بعد ١٩٥٧ كانت نزعة الى بلورة التناقضات الخاصة ببنية راسمالية تابعة . وكانت هذه التناقضات تهدد باعادة النظر فيالتضامن الاسرائيلي المعادي للعرب ، وهذا ماظهره عصيان اشدود وحيث

واجه العمال اليهود والعرب سوية قوى الشرطة .

فلننظـر لمـاذا ؟

انه لمن الحيوي فيإطار التنظيم المدني للدولة ان تكون شروط المعيشة في اسرائيل مقبولة من اقل الطبقات حظوة ـ فدون هذا يتكثف الخط الفاصل السلالي والثقافي والسياسي فيتناقض طبقي يواجه بالضبط مابين الغربيين والشرقيين ويخلق بالتالي فيداخل اسرائيل ذاتها قوة اجتماعية متضامنة موضوعيا معحركة التحرر الوطني العربية .

والحال هو ان شروط حياةاقل القطاعات حظوة منالسكان الاسرائيليين كانت قد بدات تصل بالضبط الى النقطة الحرجة ـ نحو عامي ١٩٦٥/١٩٦٦/ .

ويلخص شاوول فريدلاندر الموقف في هذه الكلمات :

«كان المجتمع الاسرائيلي فيسبيله الى اتخاذ صورة طبيعية في حين ان مثل هذا«التطبع» يحمل في ذاته اكبر الاخطار نتيجة لاستمرار النزاع في حالة الكمون ولأمكان بروزه المفاجىء في أي وقت . بلغ هذا التطور مرحلته الحادة في السنتين اللتين سبقتا حرب الايام الستة ، فقد زادت سياسة الانكماش الاقتصادي مـن حدة نزعات التفكك الاجتماعي ، ولحقت الهجرة لاول مرة بالهجرة المضادة ، ثم ان الاستهتار المتزايد كان يعطي انطباعا بان حالة الدمج قد اختفت تماما وان المجتمع الاسرائيلي على صعيد مراتبه الاوروبية ليس في كلحال الا مجتمع استهلاك يمر في ازمة شأنه شأن مجتمعات اخرى في العالم» .

غير اننا ان شئنا معرفة الابعاد الحقيقية لـ «ازمة السلام» التي كانت تجتازها اسرائيل عندذاك ، فانه يجب ان نضع التناقضات الداخلية التي تميز الاقتصـاد الاسرائيلي السائر على طريق التبلور الراسمالي في اطار تبعيته تجـاه الاحتكارات الغربيـة .

فهذه التبعية هي تكوينية بالمعنى الدقيق للكلمة . اذ ان انشـاء دولة اسرائيل وبقاءها فيالسياق الذي وصفناه لـه تطلبات يستحيل ارضاءها انطلاقا من الجهد الانتاجي للمعمرين انفسهم وحده .

كانت اهم هذا التطلبات هي اولا : صيانة جيش حديث لـه حجم مجمـل السكان الاسرائيليين من سن السادسة عشرة الى سن الستين ، وثانيـا : العمل في انشاء قرى ومدن (وما تقتضيه مناعمال التمهيد) وذلك خلال بضع سنوات وفي وضع منالعزلة الجغرافية الكاملة ـ فعلاقات التبادل الحيوية مع الخارج كانت ذات كلفة نادرة الارتفاع بسبب المسافات ـ واخيرا استحالة جعل غالبية السكان الاسرائيليين يتحملون هذه الاعباء جميعا (باجتزائهـا مـن فائض قيمـة ماينتجونه) فان التناقضات الطبقية ستحطم التضامن حينئذ بينهذه الغالبية وبين النخبة القائدة نهائيا .

لهذا ، وهو راي متفق عليه ، فان العون الخارجي الذي منح لاسرائيل حتى الآن هو عمليا عون لا نظير له في العالم .

فلقد استلمت دولة اسرائيل ، لشعب يعد اقل من مليونين من السكان ، اكثر من ٨٠٠ مليون دولار من الخارج سنويا ـ اذا اسقطنا المساعدات الهامة المرسلة من الخارج لاشخاص او لمؤسسات خاصة .

لكن الاهم من ذلك هو ان نرى أن العجز الخارجي المغطى بهذا العون ، قد كان دائما اكبر حجما من التوظيف الصافي. بعبارة اخرى : ان منشآت الدولة (الصناعات المساكن ، الطرقات ، الخ) والنمو الاقتصادي الداخلي كانت تمول بكاملها من الخارج . تساوي هذه الاستثمارات اكثر من ٢٥٪ من النتاج الداخلي القائم . والحال ان الارقام التي هي تحت تصرفنا لا تسمح بتقييم العون العسكري ولا العون العملي المتكون من اعداد البالغين المهاجرين الى اسرائيل من الخارج .

اذن فان المعجزة الاسرائيلية من وجهة النظر الاقتصادية هي بالعبارة الدقيقة ـ مشروع يحيطه راس المال العالمي بعيني رعايته .

وما حدث اعتبارا من عام ١٩٦٥ هو السقوط العنيف للعون الخارجي (بعد انتهاء التعويضات الالمانية) وفي الوقت نفسه تباطؤ هبات الجاليات اليهودية الغربية نتيجة لتوتر العلاقات بينها وبين اسرائيل . فكان ينبغي للسلطات الاسرائيلية آنذاك ان تستخلص «خطة تقشف» وان تحاول تعديل وجهة الاقتصاد الاسرائيلي تدريجيا ، وذلك بتقليص العجز الخارجي عبر زيادة استغلال اكثر الطبقات فقرا (١) .

غير ان نتيجة ذلك لم تبطىء في الظهور : فخطة التقشف وقد جاءت بعد عقد من الوفرة النسبية والتبرجز ستحيل مائة الف شخص على البطالة . وقد اشتد التوتر بسرعة وحصلت صدامات عنيفة بين المضربين (من عرب ويهود شرقيين) ورجال الشرطة . وتجاوز تيار الهجرة من اسرائيل الهجرة اليها .

خلال ذلك ظهرت العاصفة ـ وهي اول منظمة للمقاتلين الفلسطينيين قامت منذ ١٩٥٦ بعمليات فدائية داخل اسرائيل ، فأعادت وضع الشعب الفلسطيني على ارض الصراع الثوري المباشر .

وفي ظل الشروط التي وصفناها ، كان لكل عملية يقوم بها المقاتلون الفلسطينيون انعكاس عميق ـ ذلك ان سكان اسرائيل كانوا مرتبكين يفتقرون الى التماسك الداخلي في لحظة كان فيها هذا الاخير ضرورة رئيسية فبدات ازمة ثقة

---

١ ـ الامر هنا في الاساس هو رفع مردود الاقتصاد بانقاص حجم القطاع العام ، الخدمات المختلفة، المستدروت ، المشاريع التي تساعدها الدولة، الخ) الذي لا يستجيب عمله لتطلبات الربح الرأسمالية املا في جذب الرساميل التي تبحث عن مردود مباشر .

ووجدان على نطاق مجمل السكان .

ان هذا الوجه من الخطر القاتل الذي تمثله المقاومة الشعبية الفلسطينية ـ حتى في صيغتها الاولى المحدودة الابتدائية ـ بالنسبة لتماسك السكانهوماتجاهلته بانتظام جميع الطبقات البرجوازية بما في ذلك البرجوازيات الغربية .

فهذه المقاومة لا تضع على بساط البحث وجود الدولة الصهيونية المباشر بل شرعيتها ومن ثم امتن الاسس التي يقوم عليها الكيان الاسرائيليووحدته وطاقته الهجومية .

اذ ذاك اخذ اصدق ممثلي التيار الصهيوني العسكري (الذي تحلقت قيادته العامة حول دايان) يعدون للحملة السياسية التي افضت بعد سنتين الىحرب حزيران ١٩٦٧ فاتاحت اعادة الوحدة الاسرائيلية والتضامن الصهيوني العالمي بعد ان اعادت الاولويةللتنظيم العسكري على البنى المدنية للدولة .

ويعترف شاوول فريدلاندر بذلك حيث يقول :

« ان الابقاء على حالة النزاع بالنسبة لاسرائيل لمما يساعد على اندماج الفئات غير المتجانسة التي تشكل الدولة اليهودية في الوحدة الاجتماعية ... كذلك يوثق النزاع العلاقات بين اسرائيل ويهود المنفى : ان ازمة ١٩٦٧ كانت المظهر الاكثر سطوعا للتضامن اليهودي لميعرفه شعب اسرائيل منذ زمان بعيد» .

وهو يحدد هذا القول بدون اي التباس :

«رغم ذلك كانت نوازع الانحلال تشتد . ثمجاءت ازمة ١٩٦٧ وتغيرت اشياء كثيرة . واسباب هذا التحول سهلة التحديد فقد فهم الاسرائيليون الاوروبيون والشرقيون كما لميفهموا منقبل انهم يهود قبل كل شيء ويهود فقط ، وانه فيحالة انتصار عربي فانهم سيذبحون دون تمييز بين اصل واصل . ولقد تبدى الخطر المشترك من جديد كعامل توحيد ولكن اثره هذه المرة كان حاسما» .

بيد ان موقف التوتر علىالحدود الذي كانت تقطعه حروب عدوانية وتوسعية، ـ والذي لميكن بعد انشاء دولة اسرائيل ، الا تمديدا لموقف كان يتجلى سابقا في صدامات مستديمة بين الجاليات الصهيونية والثوريين الفلسطينيين ادت الى التوسيع التدريجي لنطاق السيطرة الصهيونية ـ هذا الموقف لميكن ملائماللجالية الصهيونية ومنثم لدولة اسرائيل الا في ظل شروط معينة .

ويمكن اختصار هذه الشروط باضطرار الصهاينة الى الحفاظ على موقع الهجوم والخروج منتصرين منالمعارك الرئيسية التي يقومون بها . فبدون هذا لن تسمح قوى المقاومة العربية التي لا تحصى ، اذا مااستعادت موقع الهجوم باستمرار الاستعمار الصهيوني .

وقد تحققت هذه الضرورة بمقدار ماعجز الشعب الفلسطيني اولا ، والشعوب

العربية من بعده عن مواجهة هذا التوسع بحرب شعبية مديدة (والمرحلة الوحيدة من الصراع التي شكلت تهديدا خطيرا للمشروع الصهيوني هي الحرب الشعبية الفلسطينية التي هزمت عام ١٩٣٩) .

وفي ظل هذه الشروط واجه التوسع الصهيوني في الاجمال قوى مقاومة نخرتها من الداخل القيادات العربية المتتالية للحركة الوطنية .

كان الكفاح ضد اسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية قائما على قواعد تفضي على صعيد الملموس الى الهزيمة : وسيان اكان هذا الكفاح بقيادة الجيل الاول من القادة ـ وهم الملوك والرؤساء الدينيون المسؤولون بصورة غير مباشرة عن انشاء دولة اسرائيل ـ او بقيادة الجيل الثاني من القادة ـ الرؤساء البرجوازيون الوطنيون المسؤولون بصورة غيرمباشرة عن تدعيم هذه الدولة .

وذلك لان هؤلاء القادة بقمعهم للمبادرة الشعبية على جميع المستويات ، بما في ذلك المستوى الوطني المعادي لاسرائيل ، لم يكونوا يستطيعون ان يعتمدوا لمواجهة اسرائيل ، الا على الفن العسكري . والحال هو ان دونية البنى التحتية الفنية لدى الانظمة العربية الاقطاعية او البرجوازية المتخلفة التي عانت عدة عقود من القهر الامبريالي والتي كانت مشلولة خلال النصف الاول من القرن العشرين وطنيا او اقتصاديا وفنيا ـ هذه الدونية ظاهرة بالنسبة الى البنية التحتية الموضوعة بتصرف الصهاينة (ليس من حيث الرساميل والوسائل الفنية وحسب بل ايضا من حيث الاعداد الذي تلقاه المستوطنون في اوروبا الراسمالية) .

ثم ان القوى الموجودة كانت تنم عن تماسك وعن طاقة هجومية غير متساويين من الاساس . ففي مواجهة الاسرائيليين المتحدين كليا ـ في ظل الشروط المشار اليها سابقا ـ كان الجانب العربي يضم قوى اكثر عددا ولكنها موضوعة تحت قيادة تمثل انظمة قمع الغالبية العظمى . وماكانت هذه القيادات تدخل الصراع الا لتبعد عنه القوى الحقيقية ـ قوى الشعب الفلسطيني المسلح (الذي خنقه جيل فاروق ثم جيل عبد الناصر) وقوى الحركات الجماهيرية المعادية لاسرائيل في بلادها نفسها ـ وكانت هذه القيادات نفسها تلج الى الصراع في ظل شروط لم تكن تسيطر عليها (عام ١٩٤٨ كان فاروق تابعا مباشرا للانجليز : وعام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ قيد عبد عبد الناصر الى حرب كان يبذل اقصى جهده لتلافيها لانه لم يكن مستعدا لها) .

هكذا فان القوى العربية التي كانت تواجه التوسع الاسرائيلي كانت بانتظام دون حاجة المواجهة . فما كانت تملك ان ترد على هجمة المشروع الصهيوني المتماسكة المنتظمة ، التي يدعمها الامبرياليون المسيطرون الا بخط عمل غيرمتماسك يتصف بالعجز المطلق عن تعبئة القوى الضرورية لحملة طويلة النفس ، فكان هذا الخط يدعو لفظا الى الحرب لاسباب ديماغوجية ـ الا انه ظل دفاعيا على صعيد الواقع .

نستطيع اذن ان نصف نسبة القوى الموجودة منذ ١٩٤٨ ، بالتواجه بين قوة

عدوان لهـا درجة مرتفعة من التماسك الداخلي تتبع بسياسة هجومية منتظمة وقوة مقاومة دفاعية ومتناقضة ـ تسيطر عليها قيادات همها الاساسي هو كبح جماح الانطلاقـة الوطنية الديمقراطية لدى شعوبها وليس مواجهة هذا العدوان .

اذن فان القوى الشعبية التي كانت تتطلع حقا الى صراع طويل مع اسرائيل في سبيل التحرير كان يحال بينها وبين التعبير عن نفسها .

رغم هذا فان ماكانت مؤهلة للقيام بـه قد اثبتـه الشعب الفلسطيني فـي الاحيان التي تمكن فيها من تحطيم الاغلال التي فرضها عليه رؤساؤه الاقطاعيون قبل ١٩٤٨ ومن تحطيم الوصاية القمعية التي فرضتها عليه الدول العربية بعد هذا التاريخ ـ اي في الاحيان التي استطاع فيها التعبير عن تطلعاته الوطنية والثورية في اطار صيغ جديدة من الكفاح العنيف والتنظيم الديمقراطي .

كان هذا مافعله خلال الثورة الكبرى ١٩٣٦/١٩٣٩ ثم ، الى حد مـا بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٩ وهذا ماعاد فحصل من جديد بعد عام ١٩٦٥ وخصوصا اعتبارا من عام ١٩٦٧ .

ان التنظيم الشعبي الديمقراطي للكفاح الثوري العامل على مقاومـة دولـة اسرائيل يملك في الواقع الصفات الاساسية اللازمة لاحداث تحول نوعي في الموقف كلـه .

ان التناقض بين دولة اسرائيل والحرب الشعبية هو مـن طبيعة مختلفة تماما وهـو يشتمل على مضمرات مختلفة تمامـا من كـلا الجانبين ، علما للتناقض بين دولة اسرائيل والدول العربية التي تقمع الحرب الشعبية .

فالحرب الشعبية تستطيع تحويل عناصر الضعف في الجانب العربـي الى عناصر قـوة وعناصر القوة في الجانب الاسرائيلي الى عناصر ضعف .

هي تستطيع اولا ان تواجـه الهجمة الاسرائيلية المنتظمة المعـادية للعرب بهجمة مضادة منتظمة من الحرب الشعبية الثورية الطويلة بدلا من الردود الدفاعية غير المتماسكة التي ينخرها كونها معادية للشعب .

مذ ذاك يغدو الامـر الذي يعبر عن نفسه مباشرة من الجانب العربي هـو التطلع المعادي للامبريالية ولاسرائيل وللاستبداد لدى الشعوب العربية بدلا من ان يخنق هذا التطلع ويشوه ويوظف في خدمة المصالح الديماغوجية ـ انها انطلاقة المبادرة الخلاقة لدى الجماهير الآخذة في الاتساع شيئا فشيئا .

انهم الملايين ثم عشرات الملايين من العرب ـ من الفلاحين والعمال والبرجوازيين الصغار خاصة ـ الذين يتقدمون في موجات متتالية لمواجهة الجيش الاسرائيلي (« الذي سيحميه مجموع الامبرياليين بصورة متزايدة ») لينشئوا اشكالا جديدة من الكفاح السياسي والعسكري مرتكزة الى الذهنية الخلاقة لدى الشعب والى بطولته

وروحية التضحية لديه ، وليتعلموا خلال هذا الكفاح ان يقاتلوا بصورة افضل وان ينتظموا بصورة افضل ، ليكسبوا من خلال انتصاراتهم وهزائمهم درجة اعلى من الحرية الجماعية والمسؤولية والتجربة ، وليبدعوا ، وبنادقهم في ايديهم ، واقعا جديدا من حولهم وعلاقات جديدة فيما بينهم .

مثل هذه الحرب تستطيع ان تستعيد موقع الهجوم تدريجيا من الجيش الاسرائيلي ــ وقد وضعت صيغتها الاولى اليوم موضع التنفيذ وبصورة اخاذة على يد الشعب الفلسطيني ، وهي حرب العصابات وحرب الانهاك الصغيرة التي تتجه الى دفع العدو نحو موقع الدفاع في نقاط صغيرة لا عد لها .

وحين يتم الوصول الى ميزان قوى معين خاصة بعد دخول القوى الشعبية المصرية والسورية واللبنانية والعراقية تستطيع الهجمة العربية ان تخطو خطوة جديدة وان ترد مجمل الجيش الاسرائيلي المبعثر والذي ربما دفع الى توسيع مناطق احتلاله حتى ماوراء قناة السويس والاردن والجولان او الحدود اللبنانية ــ الى موقع الدفاع .

اذ ذاك سينهار احد مرتكزات القوة الاسرائيلية ــ الا وهو مرتكز «التفوق» الثقافي والفني والتنظيمي لهذا الجيش ، مصطحبا معه في سقوطه تدريجيا جميع عناصر الثقة الداخلية اللازمة عن الشعور بالتفوق .

من جهة ثانية ، وعلى المستوى الايديولوجي الخالص لميزان القوى القائم ، سيكون هناك بدءا من ذلك الحين نظام قيم جديد معارض لنظام القيم الصهيوني : وقد كان هناك الى الان قوميتان شوفينيتان تتواجهان وترتكزان كلاهما على الاحتقار العميق للشعوب العربية . على هذا الصعيد كان للصهاينة التفوق الذي رايناه.

ولكن اعتبارا من اللحظة التي تبدأ فيها القيم الحقيقية الديمقراطية الثورية لحرب الشعب ، للاخوة الكفاحية ولبطولة الجماهير ، في التجسد تولد قوة جديدة نوعيا في مواجهة الصهاينة .

وبمقدار ماتنمو الحرب الشعبية تتولى القيم الثورية التي تنتج عنها نسف القيم المثالية الزائفة التي تشكل العنصر الرئيسي في قوة الصهاينة . فهي توضح المحتوى الرجعي للايديولوجية الصهيونية : احتقار الشعوب العربية والشعوب المقهورة عموما ، ووهم تفوق الغرب على الشرق الذي لا يعدو ان يكون انتاجا ايديولوجيا من المرحلة الامبريالية .

ومع تبلور القيم التقدمية في جوهرها من جانب الشعوب العربية ومع بدء تفكك المثالية الصهيونية ، سيحدث تحول حاسم . سينتقل الحماس والوحدة الداخلية من المعسكر الصهيوني الى معسكر الحرب الشعبية الفلسطينية والعربية.

اخيرا فان التوضيح السياسي الثوري الذي يلزم عن مثل هذا السياق لن يكون عامل تماسك وقوة متناميين في الجانب العربي وحسب ، بل سيميل ايضا

الى الغـاء عناصر التماسك فيالجانب الصهيوني الاسرائيلي ــ وبمقدار مـا تظهر تبعية دولة اسرائيل التكوينية للامبرياليين بصورة متزايدة الوضوح ويتعاظم دور هؤلاء الاخرين فيقمع الحرب الشعبية . في الوقت ذاته فان عمل الشعوب العربية وقدوتها وبرامجها ومقترحاتها ستؤكد تفردها بالصفة التقدمية وبمعاداة الامبريالية والعنصريــة .

في ظل هذه الشروط لا يعود فيوسع الحرب بين اسرائيل والعرب انتضطلع: بمهمة التوحيد داخل الكيان الاسرائيلي بل تبـدا على العكس بتعميق تناقضاتـه الداخليــة .

عند ذاك تبرز تلك العناصر والفروع من الكيان الاسرائيلي التي ارتبطـت نهائيا بأرض فلسطين فتبدأ فك ارتباطها بالمشروع الصهيوني ، وتجد نفسها مقودة الى الانخراط فيحرب الشعوب العربية الثورية والشعبية ضـد دولـة اسرائيل والجيش الصهيوني وجميع البنى الامبريالية التي يتكئان عليها . والكيان الاسرائيلي بعد ان يفقد زمام الهجوم الاستراتيجي والتكتيكي والثقة والتماسك الداخليـين اللذين يشكلان قوته ودوره الممتاز بمـا هو جهاز قمع ايديولوجي وعسكري قائمعلى خدمة الدول الامبريالية ، يدخل في مرحلة التفكك ــ محررا طاقة مذهلة مـن المبادرات الثورية المخنوقة والملجمة نتيجة لوجود هذه الدولـة منذ بداية التوسع الصهيوني .

هــذه الطاقة السياسية والايديولوجية والعسكرية والثقافية والاقتصادية هي قادرة على تحطيم المشروع الصهيوني والاستراتيجية الامبريالية التي اندمجت بـه معـا ، وعلى انشاء صيغ سلطة وتنظيم انتاجي فريدة وديمقراطية لجميع شعوب هذه المنطقة واقلياتها .

ان الموقف العام في العالم العربي فيبداية هذا العام ١٩٦٩ يضمر آفاقاخارقة امـام هذه الحرب الشعبية . فقد تحركت الجماهير الثورية العربية عفويا فـي هذا الاتجاه منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ وهي تصـارع بصيغ مختلفة ، سياسـة الحكومات العربية التي تعيق دخولها في الحرب الى جانب الشعب الفلسطيني .

فبمئات الالوف ، يطمح العمال الشبان والفلاحون والعاطلونعن العملوالطلاب المصريون خاصة الى فتح جبهة جديدة ضد الجيش الاسرائيلي ، جبهة تكون اكثـر عمقـا وضراوة منالسد الذي يقيمه الجيش النظامي على قنـاة السويس ، جبهة تشل قوى اسرائيلية متزايدة ممـا يؤدي امـا الى انسحابها او الى اجتياز قنـاة السويس واحتلال قسم مندلتا النيل . والمكاسب الاستراتيجية الناتجة عن الوضع الحالي سوف ترتد ، في هذه الحال ، على دولة اسرائيل التي ستستدعي قسما متزايد الحجم من قواهـا الى الجبهة المصرية والى جبهـات عربية اخرى .

فالواقع ان مشاركة الشعب المصري في الحـرب التي يخوضهـا الشعب الفلسطيني اليوم بمفرده ، لا يشكل تغييرا حاسما في الموقف على الجبهة المصريـة

وحسب بل ايضا بادرة نهضة شعبية في العالم العربي كله ، يستحيل سحقها من قبل الحكومات الموجودة استحالة مطلقة .

ولسوف يكون هذا بداية عصر جديد تماما في تاريخ الشعوب العربية الحديث ، وهو عصر الحرب الشاملة تخوضها الشعوب العربية ضد دولة اسرائيل وضد جميع السيطرات الامبريالية على المنطقة وضد جميع الانظمة المعادية للحرب الشعبية .

ان الحواجز التي تواجه هذه الانطلاقة في الوضع الحالي هي حواجز داخلية في البلاد العربية . انها تعود الى تحالف المصالح الطبقية المسيطرة في مجمل هذه البلدان ، وهي مصالح معادية لهذه الانطلاقة ، تحاول لدرء الخطر المتمثل في اجتياحها جميع الحواجز ان تحطمها بقبول استسلام لايكاد يخفي نفسه .

في مثل هذا السياق نبعت بعض العروض الخادعة من فقاعات الثقافة الانهزامية وهي عروض يغلب فيها التلميح والتستر على المصارحة ـ تميل الى فصل وجود اسرائيل عن السيطرة الامبريالية على المنطقة ، وجهل طبيعة العلاقات بين الدولة الاسرائيلية والحركة الصهيونية وهي تفترض (بكلمات مغلفة طبعا) قيام دولة اسرائيلية غير تابعة وغير عدوانية الخ .

مثل هذه العروض هي عنصر من الجهاز الايديولوجي الهادف الى التمهيد للاستسلام . وهي تلتحق باوهام فئات من المثقفين العرب فقدت معنوياتها وبعض التيارات الاوروبية «اليسارية» وبعض النزعات الاقلية في اسرائيل نفسها اخيرا ، وهي اوهام ترى دولة اسرائيلية صهيونية تقدمية يمكنها ان ترى النور دون حرب الشعوب العربية الشعبية اي دون تحطيم دولة اسرائيل ودون التدمير الثوري للجهاز القمعي الذي يشكله الجيش الاسرائيلي ، ودون بتر جذري عنيف لجميع الاقنية السياسية والايديولوجية والعسكرية والمالية والفنية والتجارية التي تربط الكيان الاسرائيلي بالبنية الامبريالية للدول الغربية الكبرى .

وتنزع هذه العروض ، موضوعيا ، الى تحطيم الانطلاقة الثورية الحالية لدى الشعوب العربية وذلك بتوكيدها اوهاما من النوع «السلمي» حول امكان تحويل دولة اسرائيل .

ونستطيع ان نوجز الحجة ، المقدمة في هذا الاتجاه على الوجه الآتي :
لقد حصلت دولة اسرائيل على «وجود لا جدال فيه» فلم يعد ثمة مجال لمحاولة «انكارها» وانما «لتحويلها» ، واصبحت المهمة ان «نفك» ارتباط هذه الدولة بالحركة الصهيونية ، وان نفصلها عن الدول الامبريالية الغربية التي تحميها وتستخدمها في الوقت نفسه ، واخيرا ان نفكر بتنظيم نمط من التعايش البناء بين هذه الدولة التي اصبحت «مستقلة» وبين الدول العربية ـ التي تستطيع دولة فلسطينية جديدة ان تأخذ لنفسها مكانا بينها .

هكذا يترتب علينا عمليا ان لانعيد النظر في وجود هذه الدولة او ان نساعد سكان اسرائيل على ان يتنبهوا الى البساطة المضيئة في هذا الحل .

يستند صلب هذه الحجة الى امكان المحافظة على دولة اسرائيل ـ التي ينطوي تدميرها على اكبر الصعوبات ويتطلب اكبر التضحيات ـ مع «تخليصها» من علاقاتها مع الامبريالية .

وهي تفترض انه ليس هناك تناقض تناحري بين وجود دولة اسرائيل وبين تفتح الحركة الثورية للتحرر الوطني لدى الشعوب العربية ، وان هذه الحركة ليست مقهورة نتيجة لهذا الوجود وان الشعوب العربية ليست لها مصلحة حقيقية في تدمير هذه الدولة بصفتها اداة من ادوات قمعها المختارة .

وهي بالتالي لا تنظر الى العلاقات الحقيقية بين الكيان الاسرائيلي وبنية السيطرة الامبريالية على المنطقة. والحال هو ان دولة اسرائيل لم تنم وتصل الى توسعها وقوتها الحاليين الا لانها تدخل في بنية السيطرة الامبريالية على العالم العربي .

ان كثيرا من الذين يعترفون بهذه الواقعة التاريخية لا يعترفون بنتائجها على بنية دولة اسرائيل نفسها وعلى طبيعة العلاقات الحالية والمستقلة بينها وبين الامبريالية ـ الاميركية بصورة خاصة ـ .

فان جميع ادوات جهاز الدولة الاسرائيلي ـ السياسية والعسكرية والايديولوجية والاقتصادية ـ اذ تتواصل انطلاقا من الجيش الاسرائيلي ـ قد نمت تدريجيا وفقا لضرورة افناء الشعب الفلسطيني وتحطيم معنويات الشعوب العربية عامة ـ تحت راية الدولة اليهودية ـ .

وقد تشكلت جميع هذه الادوات في نسيج المصالح الامبريالية الغربية والقيم الغربية الامبريالية .

بهذا اكتسبت البنية الحالية للدولة الاسرائيلية ميزتين خاصتين بها :

اولا : انها دولة وظيفتها القمعية الاساسية خارجة عن شعبها وسكانها ، وهي لهذا بالذات توحد هؤلاء السكان في وجه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى . ولم تتبلور بعد ، داخل اطار هذا الكيان الاسرائيلي التناقضات بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية على صورة تناقضات طبقية .

ثانيا : ان هذه الدولة توطد علاقة تضامن بين الشعب الاسرائيلي في مجمله وبين النظام الامبريالي للسيطرة على البلاد العربية باعتبار ان المصالح الرئيسية للكيان الاسرائيلي مع المصالح الرئيسية للامبرياليين وللاميركيين منهم خصوصا .

بعبارة اخرى ليست العلاقات بين الشعب الاسرائيلي في مجمله وبين الامبريالية الاميركية علاقات مقهورة بقاهر بل علاقات قن بسيده .

وهذه العلاقات مختلفة اساسا عن العلاقات القائمة بين الشعوب العربية والامبريالية الامريكية .

فالشعوب العربية مقهورة مقموعة منهوبة من قبل الامبريالية الاميركية ، و (معونتها) في حال تقديمها للاقطار العربية ليست الا عونا للطبقات القيادية العربية المخصصة على وجه التحديد لاستغلال الشعوب العربية .

اما السكان الاسرائيليون فهم لم يستطيعوا ان يتكونوا وان يستمروا ويتدعموا سياسيا وعسكريا ، واقتصاديا ـ الا بالمعونة الامبريالية ، فهذا العون اذن حيوي لهم جميعا ـ وهو يسمح للامبريالية الاميركية ليس ، باستغلال قسم منهم بل باستغلال الشعوب العربية نتيجة لوجودها في ظل شروط اكثر ملاءمة .

هكذا فان الخط الطبقي الاساسي الفاصل في العالم العربي لا يمر داخل اسرائيل ولا بين اسرائيل ونظام السيطرة الامبريالية انه يفصل الشعوب العربية عن مجمل الدول الامبريالية التي تتقاسم السيطرة على العالم العربي والقوى المساعدة المرتبطة بهذه السيطرة اي الكيان الاسرائيلي والطبقات الاجتماعية العربية المرتبطة نهائيا باحدى الدول الامبريالية المسيطرة .

اذن فان التغيير الحاسم للوضع الحالي لا يمكن ان يأتي الا من حل هذا التناقض . فالقوة الرئيسية لهذا التغيير لا يصح ان « تعين» كيفما اتفق ـ بل ان هذا التناقض يعينها موضوعيا : انها الجماهير الشعبية العربية ، ـ بدءا بالشعب الفلسطيني ـ الخاضعة لقهر مجمل هذه القوى .

في ظل هذه الشروط يكون كل تسريح للجماهير الشعبية العربية في صالح هذا المجموع من القوى وخاصة في صالح تدعيم دولة اسرائيل العنصرية العدوانية التوسعية .

وليس غير التعبئة وتحويلها الى حرب شعبية شاملة تستطيع ، اذ تضعف البنية المركبة لحالات القهر الامبريالية الاسرائيلية العربية ، ثم اذ تكسرها ، ان تعمق التناقضات داخل الكيان الاسرائيلي وان توصل قسما من السكان المستعدين لفك تضامنهم مع الصهيونية الى الانخراط في الصراع الثوري للشعوب العربية .

وعلى اي حال ، فان العدوان الصهيوني لا يمكنه ان ينتهي الا بنهايةالدولة والجيش الاسرائيليين المرتبطين عضويا بالسيطرة الامبريالية الامريكية . وعلى اي حال ، فان القوى الكامنة اللاصهيونية في السكان الاسرائيليين ، لا تستطيع الكفاح ضد المشروع الصهيوني الا بمقدار ما تكون الشعوب العربية التي تشكل القوى الرئيسية في الصراع ، قد بدات بتحديد مجراه وتطوره . والواقع انه عند ذلك فقط يبدأ ارتباط هذا القسم من السكان بارض فلسطين ، بالدخول في تناقض معالمشروع الصهيوني لقهر الشعوب العربية ـ ويكون عليهم ان يختاروا بين الاثنين.

الملحق الثـــاني

احياء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي
والثورة الثقافية الصينية

لا تزال الطبيعة الطبقية المسلطة في الاتحاد السوفياتي ، في ذهن عدد كبير من المصريين ، مقنعة باللغة اللينينية التي ينتحلها القادة التحريفيون . لكن سياسة هؤلاء الخارجية ، القائمة على اتفاقات متتالية مع الامبريالية الاميركية منذ مطلع الستينات قـد ولدت انقشاعا للوهم وتناقصا مضطردا في العطف عليهم . وهي قد انتجت فى ٨ حزيران ١٩٦٧ ـ مساء قبول الاتحاد السوفياتي لوقف اطلاق النار غير المشروط ـ اول خميرة للعداء .

ولكن المنطق الداخلي للسياسة الخارجية السوفياتية لما يدرك بعد ـ ولا يمكن ان يدرك الا اذا انطلقنا من تغيرات البنية الطبقية في الاتحاد السوفيـاتي نفسها . دون ذلك لا يمكننا الا ان نلاحظ تفاوتـا بين حقيقة السياسة الخارجيـة السوفياتية والمثل البروليتارية الاممية التي تزعم انها تستلهمها . فلا يمكننا الا ان نعتبر هذا التفاوت على انه سلسلة من « الاخطاء » ونأمل ان ينتهي القادةالسوفيات الى «تصحيح» هذه الاخطاء .

مثل هذا التفكير ينطلق من مقدمة واهمة : انه يفترض ان السلطة في الاتحاد السوفياتي لا تزال بيد البروليتاريا وان الحزب الشيوعي السوفيـاتي والجيش والجهاز الاداري الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي لا تزال ادوات لديكتاتوريـة البروليتاريـا .

اما الواقع فهو ان فيالسلطة برجوازية بيروقراطية جديـدة . وليس غير تحليل المصالح الطبقية لهذه البرجوازية الجديدة ينتج لنا تفسير الخط السياسي الداخلي والخارجي للاتحاد السوفياتي اليوم .

ان تبلور هذه البرجوازية في شروط جديدة تماما ، في قلب الدولة الاولى لدكتاتورية البروليتاريا ، قد بقي ظاهرة بالغة الصعوبة على الادراك في مجملهـا حتى هذه السنوات الاخيرة ـ والعلة الاساسية لذلـك هي ان نظـام المدركـات الماركسي لـم يكن يسمح بتفسير ظاهـرات الصراع الطبقي في ظـل دكتاتوريـة البروليتاريا ، نظريا وعلى نحو منتظم .

فبعد تحويل ملكية الوسائل الراسمالية للانتاج الى وسائل اجتماعية اوجماعية للانتاج تسيطر عليها قانونيا سلطة الدولة ، بدا ان الغاء البرجوازية الراسمالية لطبقة اصبح امرا لا راد له .

ان مفهوم الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية على طول حقبة العبور من الراسمالية الى الشيوعية موجود في اعمال لينين – ولكن بصفة مجردة ،فاقدة للعناصر المدركية الملموسة التي تتيح التعرف الى محتوى العلاقات الراسمالية الجديدة في ظل الاشكال الاشتراكية .

واقتضى الامر ان يتحقق النمو والانتصار السياسي الكامل لهذه البرجوازية الجديدة في الاتحاد السوفياتي ، وفي الوقت ذاته ، النمو المتقدم جدا لمثل هذه البرجوازية في الصين ، ليبدأ كفاح الجماهير الصينية العريضة بقيادة الاركان العامة الثورية البروليتارية المؤتلفة حول ماوتسي تونغ ، فيتيح اخيرا انتاج مجمل المدركات النظرية التي تفسر اوالة الصراع الطبقي في البلدان الاشتراكية .

هكذا فان هذه الجملة من المدركات النظرية هي نمو جديد للماركسية اللينينية ظفرت به في مرحلة صراع طبقي هي اكثر ماعرفته الانسانية تعقيدا . وانه يستحيل فهم ظاهرة احياء الراسمالية في الاتحاد السوفياتي اذا بقينا دون هذا النمو النظري واذا حاولنا تفسيره في اطار اللينينية وحدها ، اي في الاطار النظري المتزاوج مع مرحلة من الصراع الطبقي هي كيفيا اقل تعقيدا من المرحلة التي تتزاوج مع فكر ماوتسي تونغ .

★★★

ماهي القواعد الطبقية للطريق البرجوازي في بلد كالاتحاد السوفياتي غداة الثورة البلشفية ؟ كان هناك العناصر البرجوازية والاقطاعية التي قلب حكمها ، ومراتب من البرجوازية لصغيرة لما تذب بعد مع الشعب العامل ولا اعيد تثقيفها بواسطة البروليتاريا (واعادة التثقيف لا يمكن ان تتحقق الا خلال صراع طبقي طويل) .وفي صفوف البروليتاريا نفسها ، داخل وخارج اجهزة الدولة ، كان هناك العناصر الفاسدة او البرجوازية الجديدة المتأثرة بالبرجوازية او بالايديولوجية البرجوازية الصغيرة ، وكان هناك اخيرا الحصار الراسمالي والامبريالي الذي ظل يحاول ان ينفذ ضد الدولة البروليتارية امرين معا : محاولات التدخل المسلح ومحاولات التفكك السلمي في الداخل .

وسياق العبور الى الشيوعية هو السياق الذي تستولي فيه الجماهير الكادحة بقيادة البروليتاريا ، على جميع السلطات وتزيل القوى الطبقية المتعلقة بالطريق البرجوازي .

اذن فان من المحتم ان تقاوم القوى الاخيرة – بنشاط ينقص او يزيد – هذه الازالة .

ووسائل الصراع التي يمكن ان تكون لهذه القوى الطبقية تدخل في البنية وفي البنية الفوقية معا .

انها : وجود السوق وبعض من اوالاته ـ التي لا يمكن ان تزال الا تدريجيا ، ووجود بعض المؤسسات الراسمالية فعلا التي يمكن للدولة البروليتارية ان تدعها تستمر مؤقتا لاسباب سياسة او اقتصادية ، ولجوء البروليتاريا الى كفاءات برجوازية فيبعض الحقول التي لا تزال جديدة عليها ، واخيرا ايديولوجية وثقافة الطبقات التي قلبت سلطتها ـ وهما تستمران في شل ذهنية المبادرة الجماعية لجزء من الجماهير الكادحة ولا يمكن اقتلاعهما الا خلال صراعات طبقية متتاليةتقودها البروليتاريا .

ثم ان تقسيمات العمل الكبرى التي يطبع بها المجتمع الطبقي المجتمع المنتقل الى الشيوعية ـ التقسيمات بين العمل اليدوي والعمل الذهني ـ بين الريف والمدينة، بين الزراعة والصناعة ـ هي في النهاية مرتكز مجمل الوسائل التي يمتلكها الطريق البرجوازي .

والواقع ان هذه التقسيمات تحدد التناقض المرسوم على جميع مستويات المجتمع والذي يشكل الاساس الاكثر استقرارا لقهر الجماهير واستغلالها . انه التناقض بين الذين يمارسون وظيفة جزئية وليس لهم الا وجهة نظر محدودة حول العمليات الاجتماعية والانتاجية ، وبين الذين يمارسون دور تنسيق وتنظيم ومركزة ـ اي دور سيطرة على الوظائف الجزئية ، فيمتلكون وجهة نظر شاملة حول العمليات الاجتماعية والانتاجية ، وجهة نظر مطابقة لمصالحهم الشاملة .

ولا يمكن للاولين ـ الجماهير الكادحة ـ ان يكتسبوا في اطار هذا التنظيم ، وجهة نظر شاملة مطابقة لمصالحهم الشاملة . هكذا فهم خاضعون ، ليس لسيطرة الفريق الثاني وحسب (على مستوى علاقات الانتاج) ، بل ايضا لسيطرته على مستوى البنية الفوقية (السياسية والايديولوجية والثقافية) .

اذن فانه بمقدار ماتدمر الجماهير الكادحة هذا التنظيم على نحو ثوري ، يمسي في الامكان حل ذاك التناقض .

لكن التنظيم المذكور لا يمكن ان يدمر الا على مراحل ثورية متتالية. والاستيلاء على السلطة السياسية يشكل مرحلة سابقة بالضرورة على مرحلة الاستيلاء الفعلي على السلطة الاقتصادية ، اذ قد يتحقق هذا الاخير بينما تكون سيطرة البرجوازية والاقطاعيين الايديولوجية والثقافية لا تزال حية في اذهان الجماهير واعرافها وعاداتها وردود فعلها .

وانما يكون الطريق البروليتاري بمحاولة حل التناقضات في كل مرحلة من المراحل اللاحقة للاستيلاء على السلطة السياسية منجانب البروليتاريا . وذلك بمعالجتها على انها تناقضات في صفوف الشعب ـ وببذل الجهد كل مرة

لتوحيد غالبية الشعب الكاسحة صاحبة المصلحة في حل هـذه التناقضات ضـد الاقلية الصغيرة التي تقوم مصلحتها على مفاقمتها .

والطريق البرجوازي هو اذن الطريق الذي يقوم على مفاقمة هذه التناقضات لصالح القوى الطبقية التي تقاوم الانتقال وتحاول تقسيم الشعب واضعاف طاقاته النضالية والعودة الى مراكز السيطرة المفقودة واحدا بعد الآخر ـ اي بعبارة واحدة استعادة السلطة .

وبعد التحويل الاشتراكي لملكية وسائل الانتاج ، يتركز جهد القوى الطبقية البرجوازية لاستعادة السلطة على الصعيد الايديولوجي . فبعد ان يفلت جهـاز الدولة والجهاز الاقتصادي من قبضة رقابة البرجوازيـة المباشرة ، تحاول هذه القوى ان تستعيد السلطة انطلاقا من الافسـاد البرجوازي لقـادة جهـاز الدولة والجهاز الاقتصادي الجدد .

والقاعدة الاجتماعية الاساسية لامكان الافساد موضوعيا هي التناقض بـين القادة والمقودين من خلال الحزب والدولة .

والواقع انه طالما ظل هذا التناقض قائما فان القياديين ـ او قسما منهم ـ يمكن لهم ان ينعزلوا عن الجماهير ويشكلوا نقطة اجتماعية لالتقاء القوى الاجتماعية المذكورة . وانـه ليمكن عندها ان توضع سلطات هؤلاء القياديين في خدمة احياء الراسمالية ـ وتخريب الانتقال الى الشيوعية .

وفي هذه الحالة ، يكون للاشكال الجديدة ، التدريجية ، لتجـدد الاوالات الراسمالية ان تبصر النور . وهي تبدأ بتسريح الجماهير الكـادحة والحط مـن معنوياتها . وانطلاقا من ذلك تتولى الايديولوجية البرجوازية والفردية تحطيم وحدة الجماهير النضالية . ويصبح ممكنا ايلاء سلطة متزايدة الاتساع للقادة السياسيين والاقتصاديين ويزداد لجوؤهم الى القوى البرجوازية في المجتمع والى احياء مناهج واساليب ذات طراز راسمالي اكيد لاستغلال الشغيلة .

فكيف يمكن عند ذلك ان نميز الطريق البروليتاري في جوهره عن الطريق البرجوازي؟ اثنـاء المراحل الاولى من احياء الراسمالية ، تستمر اللغة الماركسية وكذلك الصيغة القانونية للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فتنمو العلاقات الاجتمـاعية البرجوازية وعلاقات الانتاج الراسمالية من جديد في هذا الاطار الشكلي من «الاشتراكية» .

كيف اذن يمكن عرض التناقضات الطبقية الناجمة عن هذا السياق ؟ على هذا المستوى من التحليل تظهر المدركات التي ابدعتها الثورة الثقـافية قدرتهـا على الحسـم .

والمسألة في بادىء الامر هي ان نحدد المعيار الحاسـم للتمييز بـين العلاقة البروليتارية للقادة بالمقودين وبين العلاقة البرجوازية للقادة بالمقودين . ويعبر عن هذا المعيار بالمدرك الاساسي التالي :

ان حماية الجماهير الواسعة او اخضاعها للقمع هو ما يميز بصورة اساسية الحزب الشيوعي عن الكيومنتانغ والبروليتاريا عن البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا عن دكتاتورية البرجوازية .

وانما المصالح الاساسية للبروليتاريا هي في ان تتحرر وان تحرر معها كل طبقات الشعب من جميع اشكال القمع والاستغلال التي يفرضها الاعداء الطبقيون الداخليون والخارجيون . لهذا ينبغي للبروليتاريا ان تستثير وتنظم وتوجه جميع المبادرات الثورية للجماهير ـ وخصوصا عنفها الثوري ضد قاهريهاومستغليها، ينبغي لها ان توحد الجماهير ، خطوة خطوة ، سياسيا وايديولوجيا في اثناء هذه الصراعات ، بنشرها الايديولوجية الجماعية الشيوعية بين صفوف الشعب ـ أي بتحويل المجتمع تحويلا مضطردا وفقا لصورة البروليتاريا الثورية .

وذلك هو تعريف دور البروليتاريا التاريخي وجوهر العبور الثوري لمجتمع ما من الراسمالية الى الشيوعية .

في المقابل ، تتمثل المصالح الرئيسية لكل طبقة برجوازية بقمع الجماهير الواسعة ـ بالخداع السياسي او بالقمع الرجعي العنيف ـ وذلك ليتاح لهذه الطبقة قهر الجماهير اقتصاديا اي استغلالها وابتزاز الحد الاعلى من العمل غير المدفوع منها . فقضية البرجوازية هي منع الجماهير الواسعة من الاتحاد تحت قيادة البروليتاريا ، وهي العمل على ابقاء هذه الجماهير ضعيفة جاهلة مقسمة وبالتالي عاجزة عن التمرد اي سهلة الاستغلال .

والخلاصة ان مهمة القياديين الثوريين البروليتاريين هي مساعدة الجماهير الواسعة على ان تحطم في الصراع ، جميع اشكال تقسيم العمل المفروضة من قبل البرجوازية (الاجنبية او المحلية) وخاصة تقسيم العمل بين قلة من القياديين تملك رؤيا شاملة منجهة وتحتكر بالتالي القرارات المتعلقة بالسياقات الشاملة وبين الجماهير الواسعة منجهة ثانية المحدودة برؤى جزئية والمفتقرة الى السلطة الفعلية لتقرير الوجه الرئيسي لمصيرها الخاص والخاضعة في النهاية لسلطة قادتها .

بعبارة اخرى ليس الدور الاسمى للقادة الثوريين البروليتاريين ان يشكلوا «نخبة» جديدة بل ، على النقيض منذلك ان يساعدوا الجماهير الواسعة على ان تكتسب بنفسها طاقات قيادية ـ وان تنظم اولا بأول نضالاتها الطبقية على نحويتيح لها ارتكازا متزايدا الى طاقتها الجماعية الواعية على المبادرة ويقلل شيئا فشيئا من حاجتها الى الطاقة القيادية والتنظيمية لبضع مئات من القادة .

هكذا فان المعيار المستخلص للتمييز بين قيادة بروليتارية وقيادة برجوازية هو معيار سياسي ـ وليس معيارا فنيا أو اقتصاديا .

فالقيادة الثورية البروليتارية ليست مكونة من افضل المتخصصين في الادارة

والاقتصاد ومن اكبر النظريين او اشجع الرؤساء العسكريين : انها مكونة اساسا من اكثر العناصر استعدادا لاستثارة المبادرة الثورية عند الجماهير الواسعة وحمايتها لدى كل مرحلة من مراحل نضالها .

عليه تكسب الايديولوجية البروليتارية اهمية جوهرية فانطلاقا منها يغدو ممكنا ، خلال مراحل هذا النضال المتوالية ، ان تنسج علاقات متزايدة المتانة بين القادة والمقودين في صفوف الجماهير نفسها وبين مختلف الافرادوالفئات الاجتماعية ويغدو ممكنا بالتالي ان تتشكل اطر النشاط الجماعي الخلاق التي تميز الطريق الاشتراكي .

ولكن الايديولوجية البروليتارية لا تنفذ الى الجماهير الا بمقدار ما تقوم هذه الاخيرة بنضالات منتصرة ضد الطبقات والقوى الطبقية البرجوازية وتتحرر بهذا بالذات ، من وصاية البرجوازية ونفوذها الايديولوجي .

هكذا فان للبرجوازية في المجال الايديولوجي ، سلاحا بالغ الخطورة بعيد المرمى وهي تستخدمه بفعالية يزيد منها عجز البروليتاريا والجماهير الثورية عن ابداع نظام من القيم والعادات البروليتارية دفعة واحدة ــ في حين ان نظام القيم والعادات التي انشأتها الطبقات المستغلة (بكسر الغين) تغرز جذورا عميقة في مختلف القطاعات من نشاط البلاد .

«اذا شئنا قلب نظام مافينبغي علينا اولا ، وبالضرورة ان نهيء الراي العام وان نعمل في المجال الايديولوجي» .

من هذا يستخلص مدرك حاسم آخر ــ مدرك الصراع الطبقي الايديولوجي ــ بين الطريق البروليتاري والطريق البرجوازي .

يعبر هذا الصراع باشد الصور تركيزا على التناقض بين اوسع الجماهير ومصالح القوى الاجتماعية المرتبطة بالطريق البرجوازي .

لذا كان من الضروري تحديد المبدأ الذي يتركز فيه المجموع المعقد لعناصر الايديولوجية البرجوازية ــ لكي نستخلص خط الفصل الايديولوجي الاساسي بين الطريقين .

هذا الخط هو الخط الذي يواجه المصلحة الجماعية او العامة بالمصلحة الخاصة والفردية ــ اي بالانانية .

هذا الصراع لا بد ان يستمر عشرات السنين وان يدوم ما بقيت القوى الطبقية المرتبطة بالطريق البرجوازي والقواعد المادية والمعنوية التي تتيح لها مقاومة التحرير الكامل للجماهير الواسعة ــ وخصوصا ما لم تختف الفروق الاساسية بين العمل اليدوي والعمل الذهني وبين الريف والمدينة ، وبين الزراعة والصناعة، وما لم تحل صيغ تعاقب عامة على الادارة والعمل في القاعدة ، محل تقسيم

العمل بين قادة ومقودين .
والواقع ان الايديولوجية البرجوازية ـ اي الانانية في جوهرها ـ تنمو بسهولة اكثر كلما كان هناك تفاوت اجتماعي ومسافة بين طبقة واخرى ، بين فئة اجتماعية واخرى ، بين فرد وفرد او افراد آخرين . وهي تنمو بسرعة خاصة على مستوى الوظائف القيادية التي يمكن ان تعزل اولئك الذين يضطلعون بها عن المقودين .

في هذه الحالة ، تضع العناصر القيادية في الحزب والجيش والاقتصاد مصالحها الشخصية في المقدمة وتستخدم السلطات التي تمتلكها لتخدم شخصها الخاص بدلا من ان تخدم الشعب ولتزيد ثروتها الخاصة او نفوذها الخاص .

اذ ذاك يمسي من المحتم ان تنقطع اكثر فاكثر عن الجماهير الشعبية وان تحاول الافلات من اشرافها وان تخدعها وتبعدها عن كل مسؤولية ـ وبالتالي ان تقمع انطلاق الجماهير الثوري نحو الشيوعية لتحافظ على مركزها المتاز . هكذا فانها تحول مركز مسؤوليتها تجاه الجماهير الى امتياز اجتماعي واقتصادي ، الى موقع طبقي فوق الشعب .

هذه العناصر لا تختلف اساسا عن اية عناصر برجوازية في اي مكان من العالم ـ ممن يكون دورها قمع الجماهير الواسعة والافادة الشخصية من هذا القمع . انها تصبح عناصر برجوازية تسللت الى داخل جهاز الدولة البروليتاري .

عليه فانه يمكن ان تولد وتنمو ، داخل جهاز الدولة البروليتاري نفسه الذي ولدته الثورة البروليتارية ، مرتبةبرجوازية بمقدار ما تنمو الايديولوجية الفردية البرجوازية على حساب الايديولوجية الجماعية البروليتارية . هذا ما حدث في الاتحاد السوفياتي في ظروف تاريخية سمحت لهذه العناصر البرجوازية بان تنقطع عن الجماهير مع بقائها داخل الحزب والدولة .

فان فريقا يكثر او يقل من قادة الدولة الاشتراكية ينعزل ، بفعل الايديولوجية الفردية البرجوازية ، عن الجماهير الواسعة ويبدأ ، على صلة متنامية مع جميع القوى الخارجة عن الدولة والمرتبطة بالطريق الراسمالي ، بتنمية صيغ جديدة للقمع الايديولوجي والسياسي والاقتصادي للجماهير . وتنزع هذه الطبقة البرجوازية عندئذ ، الى بذل جهد شديد الانتظام ، لسحق الروابط الجماعية التي تشكل القوة الوحيدة للجماهير الواسعة ، ولابعادها شيئا فشيئا عن السياسة أي لردها الى وضع العمال المعزولين بعضهم عن البعض الآخر ، لا يملكون وجهة نظر بروليتارية شاملة .

ولا يبقى للعمال بعد ان تنخرهم الايديولوجية البرجوازية الفردية وبعد ان يصبحوا عاجزين عن العمل المنتج الخلاق ، الا ان يجاهدوا امام الحاح الدافع الفردي الذي يصبح مصدر القيم الايديولوجية المسيطرة في المجتمع ، ولا يمكن بعد هذا ـ

٩

ضمن الاطار القائم ـ كبح استغلال الجماهير الكادحة انطلاقا من السيطرة الايديولوجية والسياسة المطلقة لمسؤولي الدولة والاقتصاد .

ولكن سياق التفسخ البرجوازي لاجهزة الحزب والدولة لا يمكن ان يكون الا سياقا طويلا من الصراعات داخل هذه الاجهزة وخارجها بين الطريق البرجوازي والطريق البروليتاري .

هذا الصراع انتصرت فيه الطبقة البرجوازية التي تكونت تدريجيا في الاتحاد السوفياتي بعد عدة عشرات من السنين وانتزعت واحدا بعد الآخر الاجهزة الرئيسية في قيادة الحزب والدولة . هذا الانتصار الحاسم للبرجوازية الجديدة على النطاق الوطني هو ما كرسه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي .

هكذا فان السلطة السياسية يمكن أن تستعاد من البروليتاريا ويمكن ان تتحول من سلطة تحريرية للجماهير وقاهرة للبورجوازية الى سلطة قاهرة للجماهير ومحيية للبورجوازية .

وبقدر ما يتولى قسم من القيادة البروليتارية تحويل العلاقة بين القادة والمقودين الى علاقة قمع للمبادرة الثورية الخلاقة لدى الجماهير الواسعة ، تتحول بنية عمل اجهزة الدولة واوالته .

فعند ذاك تميل هذه الاجهزة على نحو متزايد الانتظام الى تعميق الهوة بين القادة الذين يركزون في ايديهم سلطات متنامية وبين الجماهير التي لا تعود السلطة تحميها والتي تكون قد فقدت طاقتها على المبادرة الثورية الجماعية ، فتتحول من جديد الى حالة قوة منتجة لا ارادة سياسية لها . وبعد ان تفقد الجماهير السلطة لا تعود تمتلك الا قوة عملها التي تخضعها لسيطرة الطبقة البرجوازية الجديدة في ظل شروط هي متزايدة الاقتراب من العلاقة الراسمالية .

ان احياء علاقات الانتاج الراسمالي في الاتحاد السوفياتي يعني انه عوضا عن ان تتوطد فعالية الاشراف الجماعي الذي تمارسه الجماهير الكادحة على مجمل وسائل الانتاج ، يزداد تحول هذا الاشراف الى احتكار للطبقة البرجوازية البيروقراطية الجديدة (١) .

هذا هو المدرك المركزي الذي يتيح لنا ان نفهم ، انبعاث الادارات الراسمالية

---

١ ـ استخدمنا عبارة البرجوازية البيروقراطية بدلا من عبارة برجوازية دولة لان لها معنى اوسع ، ففي داخل جهاز الدولة كما في داخل النقابات والمزارع الجماعية ، كانت مرتبة القياديين المنبثقة من الشعب هي التي « تبقرطت » ، اي انفصلت عن الشعب وانقلبت عليه ، فاصبحت تشكل البرجوازية الجديدة . هكذا فبرجوازية الدولة ليست الا احدى مكوناتها . من جهة ثانية تشير الى هذه البرجوازية غالبا بعبارة البرجوازية الروسية بدلا من السوفياتية لان العناصر القائدة في هذه الطبقة هي على وجه التعميم روسية .

الخالصة ونموها على المستويات الاقتصادية من التراكم الى الانتاج الى التوزيع الى تحقيق راس المال .

فالواقع ان احياء علاقات الانتاج الراسمالية متى جددناها على هذا النحو ، نثير هذه الادارات تدريجيا — في الاطار الثانوي لملكية الدولة لوسائل الانتاج الاساسية .

فقادة الدولة والاقتصاد المتبرجزون قد انشأوا شيئا فشيئا منطلقين من الاشراف الذي اصبح بعد الآن حكرا عليهم والذي يمارسونه على وسائل الانتاج ، بنى سياسية وتنظيمية وادارية وتشريعية تسمح لهم بتحويل العمال الى مجرد بائعين لقوة عملهم .

فثمة قلة من الناس فقط تشرف على وسائل الانتاج وتتصرف على هواها بجميع عوامل الانتاج . ففي هذه الحالة يشترى هؤلاء الناس من العمال قوة عملهم كما تشترى السلعة ويتصرفون بها على هواهم بها وبجميع عوامل الانتاج الاخرى — كالمباني والآلات والمواد الاولية الخ — .

وهكذا يدخل العامل الى المعمل دون اي حق فعلي ، فحتى قوة عمله اصبحت تحت تصرف هذه الاقلية .

بات اساسيا اذن ان نفهم ان القبض على وسائل الانتاج وامتلاكها فعلا امر لا يتحقق بالضرورة في صيغة الملكية الفردية . فالمعيار الحقيقي لتحديد ما اذا كان هناك استغلال راسمالي ام لا ، هو مكان العمال في سياق الانتاج .

وهكذا فان مؤسسات الدولة فيالاتحاد السوفياتي (الصناعية فيها والزراعية) قد تغيرت طبيعتها حين باتت محلا لعلاقات انتاج راسمالية جديدة .

فهي لم تعد محلا لعمل العمال الجماعي الخلاق ولم تعد تعمل استجابة لحاجات الشعب ، لقد امست محلا لديكتاتورية برجوازية جديدة وهي تعمل لتدعيم سلطتها وارفع الفائض الاجتماعي الذي تسيطر عليه وحدها الى حده الاعلى .

ان « المدراء » و « الفنيين » و « الاختصاصيين » الجدد الخ يفرضون على العمال عملا متزايد الغزارة بغية الزيادة في « ريع » مؤسستهم . وبما ان المؤسسات تتنافس الآن تنافسا حادا ، فان البرجوازيين الجدد امسوا مدفوعين الى البحث عن الربح بأي ثمن ليتسنى لهم البقاء في السوق .

وهم بحجة « تقليص الموظفين الزائدين » ، يسرحون عددا كبيرا من العمال ويحملون بقية العمال على القيام بعمل اولئك . ان الوتائر تتسارع والتسريحات تهدد جميع الذين لا يتبعونها او الذين يتمردون . والنساء خاصة يخضعن لتمييز خاص والامهات منهن غالبا ما يكن اول المسرحات لانهن لا يستطعن اعطاء وقتهن كاملا للعمل . من جهة ثانية تؤدي المنافسة بالمؤسسات القليلة الريع الى اقفال ابوابها .

لذا بدأ يتكون في الاتحاد السوفياتي اليوم جيش من العاطلين عن العمل .

هذه المشكلة كانت سببا في غضب عظيم جعل الطاقم الحاكم ينشىء مكتب استخدام يدعى « مكتب الادارة لاستخدام موارد اليد العاملة » وهو خطوة رسمية نحو تنظيم سوق حرة لليد العاملة تتيح للبرجوازية ان تمارس ضغوطا اقتصادية وسياسية على العمال .

هكذا فان اختلاف المداخيل ونمط المعيشة بين طبقة اصحاب الامتيازات الجدد التي تسيطر على وسائل الانتاج وبين الجماهير العمالية الواسعة قد امسى فاضحا. ولا يقتصر الامر على ان اصحاب الامتيازات يتمتعون بمداخيل مصرح عنها تصل الى ما هو اعلى من مداخيل العمال بعشرات المرات ، بل ان لهم ايضا مداخيل غير مشروعة يستحوذون عليها لقاء قيامهم بعمليات في ما بينهم ، وانشائهم « سوقا سوداء » لبيع وشراء منتجات مسروقة من قطاع الدولة الذي يشرفون عليه وبتقديمهم جردات كاذبة واستخدامهم التواقيع المزورة الخ ...

بات تمرد طبقة العمال السوفياتيين مد ذاك في طور النضوج . والمظاهر الاولى لهذا التمرد تعبر عن نفسها منذ اليوم في ظاهرة رئيسية هي نمو الاضرابات العنيفة وغير المشروعة ، التي تسحقها البرجوازية الجديدة بكل وحشية .

على الصعيد السياسي تولد التنظيمات السرية الشابة ، مبلورة تطلعات اكثر العناصر تقدما وترفع شعار ثورة شعبية جديدة تتجه نحو التدمير الجذري للدولة السوفياتية ولعلاقات الانتاج الراسمالية التي باتت تمثلها من الآن وصاعدا .

لكن التناقضات التي يثيرها احياء الراسمالية في الاتحاد السوفياتي ، لا تتوقف عند حدود هذا البلد بل انها تلمس جميع البلدان المرتبطة به على نحو او آخر .

فالبرجوازية الجديدة مسوقة الى مد نطاق استغلالها ما امكنها ذلك . بل انها قد باتلها مصلحةفي استغلالشعوباجنبية اكثر مما تستغلشعبها. وهي بهذا تنقص حدة التناقضات بينها وبين العمال السوفياتيين وقد تتمكن من توزيع بعض المكاسب المادية على فئات معينة منهم . وتلك خاصة من خواص الامبريالية تتمثل في نقل ابشع وجوه استغلالها من البلد الام الى البلدان التي تستطيع السيطرة عليها .

هذه السيطرة بسطتها البرجوازية الجديدة على البلدان الاجنبية بادئة ببلدان اوروبا الشرقية . وهي قد حولت العلاقات الوثيقة الموجودة اصلا بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان اكثر فاكثر الى علاقة غير متساوية ، الى علاقة قاهر بمقهور .

ولقد استخدمت البرجوازية الروسية على الصعيدين السياسي والعسكري، ثقلها الايديولوجي وجيشها في اطار « حلف فرصوفيا » لتنشىء منطقة خاضعة لارادتها بكل ما في هذه العبارة من معنى .

كذلك بسطت سيطرتها الاقتصادية من خلال « الكوميكون » (الموازي للسوق المشتركة) .

وقد منع الاتحاد السوفياتي ، بحجة « التقسيم الاممي للعمل » على الدول الاعضاء ان تنمو نموا كاملا متوازنا زاعما لنفسه الحق في ان يفرض عليها التخصص في بعض المنتجات . على هذا النحو بات مصير اقتصادها مرتبطا بصادراتها الى الاتحاد السوفياتي . ووجد الاتحاد السوفياتي نفسه في وضع يستطيع فيه ان يفرض عليها شروط المبادلة المناسبة لزيادة ارباحه ، فيبيع غاليا ويشتري رخيصا .

اذن فان شعوب اوروبا الشرقية قد بدات تستغل ، ليس على ايدي البرجوازيات الجديدة التحريفية المحلية فحسب بل ايضا على يد الامبريالية السوفياتية الجديدة . ولا بد لهذا الاستغلال المزدوج ان يشحذ التناقضات الطبقية في هذه البلدان باسرع مما هي الحال في الاتحاد السوفياتي .

من جهة اخرى ، اخذت البرجوازية الروسية تحاول اقامة علاقات جديدة مع بلدان لم تكن قد وجدت منفذا جديرا بالذكر اليها حتى ذلك الحين ــ مثل بلدان افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية . فهي بدعمها للمراتب البرجوازية الكومبرادورية او الوطنية او المنبثقة من الدولة في هذه البلدان ، تفتح مناطق جديدة لنشاطها السياسي والاقتصادي .

وهي تربح بذلك وبسرعة كبيرة وتحت ظل الأزمة في البلدان الامبريالية الغربية، شبكات تبادل غير متساو ، واسواقا ومواد اولية ، وتصل الى مناطق استراتيجية لم تكن تستطيع الوصول اليها قبل ذلك وتكسب نفوذا سياسيا ودبلوماسيا جديدا ــ مما يمنحها قدرة على الابتزاز والمساومة في وجه الامبريالية الامريكية التي تسر برؤية الاتحاد السوفياتي يخون الثورة العالمية ولكنها ليست مستعدة لتتخلى له بدون صراع عن مناطق كانت خاضعة في السابق لنفوذ الغربيين وحده .

وهكذا انشأ الاتحاد السوفياتي اعتبارا من الخمسينات شبكة علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية على النطاق العالمي ، وضاعفت البرجوازية البيروقراطية الجديدة ، انطلاقتها ، وقدرتها على السيطرة والاستغلال والنهب (١) .

واصبحت السياسة الخارجية المبنية على خط « التعايش السلمي » مع الولايات المتحدة ، تعبر عن المتطلبات الرئيسية الخارجية لهذه البرجوازية : وهي تتلخص في انشاء بنية جديدة للعلاقات العالمية تستطيع الدولتان الامبرياليتان ، في اطارها ، أن تتنافسا وتتقاسما العالم ــ جاهدتين ايضا في تجنب الحرب وفي خنق

---

١ ــ نصف نحن هذه الظاهرة « بالاشتراكية الامبريالية » وتنطبق هذه العبارة التي استخدمها لينين على نمو الامبريالية عندما يحركه قادة اشتراكيون ديمقراطيون يستخدمون ماضيهم الاشتراكي وينتحلون لغة ثورية ليحموا مشروعهم ايديولوجيا . « اشتراكية في الكلام وامبريالية في الواقع . تحويل الانتهازية الى امبريالية » . (لينين) .

الحركات الثورية في البلدان المقهورة وفي الاقطار الامبريالية الام سوية .

وان اكثر المظاهر سطوعا لهذا التعاون الموجه ضد الشعوب خلال السنوات الاخيرة اثنان : الضغوط التي مارسها الاتحاد السوفياتي ضد البلدان العربية عام ١٩٦٧ لتقبل بتسوية تترك لاسرائيل انتصاراتها الرئيسية ، ثم قلة الحماس الذي ابداه جونسون لاستغلال متاعب الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا ، ثم موافقته الضمنية على التدخل الروسي ، وكذلك قلة ما ابداه القادة الروس من حماس لاستغلال ازمة النظام الراسمالي وانطلاقة الحركة الثورية الجماهيرية في الغرب خلال السنة نفسها .

« لا يولد الخط السياسي والعسكري من ذاته بسلام ، بل يولد وينمو في المعركة » .

بيد أن انتصار الطريق البرجوازي في الاتحاد السوفياتي وخطر انتصاره الذي احدق بالصين بعد ذلك ببضع سنوات ، قد أتاحا للثوريين الصينيين أن يستخلصوا، خلال نضالهم الخاص ، قوانين انتصار الطريق البروليتاري وهي قوانين الثورة الثقافية .

فالشعب الصيني حين دخل هذه الثورة ، اتجه الى تحقيق انتصارات ثلاث ذات اهمية عالمية .

أولا : قام بصياغة الوسائل التي تؤمن افشال المحاولة المبذولة لاحياء الراسمالية في الصين ، وهي المحاولة التي اتكأت على نجاح مثيلتها في الاتحاد السوفياتي .

ثانيا : قام بتحقيق ميزان قوى جديد على النطاق العالمي : فبعد عقد طويل من الهبوط المعنوي الذي سببته الخيانة السوفياتية ، وجدت الحركة الثورية العالمية من جديد قاعدة حمراء تناطح الاستراتيجية الأميركية ـ الروسية لاقتسام العالم .

اخيرا : قام باستخلاص منظومة من المدركات النظرية الأساسية ، افترقت افتراقا جذريا منتظما عن التيار التحريفي الجديد ، فرفعت الماركسية اللينينية الى مرحلة أعلى ـ مرحلة فكر ماوتسي تونغ .

ذلك ان نظرية الثورة الثقافية التي تمت صياغتها عبر ممارسة اكبر حركة ثورية جماهيرية عرفها التاريخ ، تركز في ذاتها الحصيلة الجوهرية لفكر ماوتسي تونغ :

« الشعب ، الشعب وحده هو القوة المحركة لتاريخ العالم وهو خالق هذا التاريخ » .

ان فكر ماوتسي تونغ يقدم تقديما حاسما حركة الجماهير الثورية على انها المبدأ المحرك للتاريخ ومقياس نموه الرئيسي .

وهو يزود الفكر البروليتاري الثوري بقوانين تفتح الحركة الجماهيرية الثورية

بدءا من اكثر اشكالها عفوية وانتهاء بأكثر اشكالها بروليتارية ووعيا وتماسكا ، اي بقوانين العبور من التمرد الشعبي الابتدائي الى الثورة غير المنقطعة ، بحيث يتم الانتقال ، على مراحل ، الى الشيوعية .

هكذا تكتسب المدركات الأساسية في نظرية الثورة البروليتارية بعدا جديدا . فالحزب البروليتاري والثورة البروليتارية والسلطة البروليتارية تتضافر لدى تطلب اول هو حماية المبادرة الثورية للجماهير نفسها ودفع الوعي والتنظيم لدى الجماهير نفسها الى مستوى متزايد الارتفاع .

عليه فان الثورة تستجيب لحاجة اساسية لدى الجماهير الشعبية لا لعبقرية قائد او طاقم قيادي . فلا يستطيع احد ان يحل محل الجماهير للقيام بالثورة ، لان هذه الاخيرة ليست الا تحطيم البنى والبنى الفوقية التي انشئت لقهر الجماهير ، على يد الجماهير نفسها ، وهي انشاء بنى وبنى فوقية ، أثناء هذا السياق نفسه ، تتأسس على التصور البروليتاري للعالم وعلى نظام القيم البروليتاري .

ولما كانت الثورة هي نمط تفتح المبادرة الخلاقة لدى الجماهير الواسعة ، فان الحزب البروليتاري لا يعدو ان يكون النواة القائدة لهذه المبادرة تبلور لدى كل من المراحل المذكورة ، اكثر تطلعات الحركةالجماهيرية جذرية ، في اطار الامكانات الموضوعية التي تنطوي عليها المرحلة .

هذا الحزب لا يستطيع أن ينمو اذن الا بمقدار ما تنمو المبادرة الثورية لدى الجماهير وبهدف الاستجابة لحاجات هذا النمو الموضوعية : الحاجة الى تنسيق مبادرات الجماهير المختلفة والحاجة الى صياغة اكثر تجاربها تقدما صياغة منظمة والحاجة الى حل التناقضات بين صفوف الشعب والحاجة ، في الوقت نفسه ، الى مبادرات قيادية تقوم على المعرفة الملموسة بموازين القوى بين الحركة الثورية واعدائها ، على النطاقين الوطني والأممي .

فالحزب لا يملك من « شرعية ثورية » اذن سوى تلك التي تمنحه اياها الحركة الجماهيرية الثورية لدى كل مرحلة من مراحل نموها .

واذا هو كف عن الاستجابة لحاجات هذا النمو الموضوعية في واحدة من مراحله ، وتحول الى بنية اضافية لقمع مبادرة الجماهير الثورية ، يكون قد بدأ يخضع لحاجات اعداء الثورة الموضوعية ، في تلك المرحلة ، ويكون طريق الثورة عندئذ مشتملا على تحطيمه ، اشتماله على تحطيم البنى الأخرى المعدة لقمع الشعب.

ذاك يصح ايضا على السلاحين الآخرين اللذين تملكهما الثورة : الجيش الشعبي وجبهة القوى الشعبية .

فالجيش الشعبي هو الاطار الذي تصل فيه مبادرة الجماهير الى اسمى صورها ، صورة العنف الثوري . فلا يمكن ، بأي حال اذن ، أن يكون غريبا عن الجماهير او أن يمارس شكلا من اشكال القمع ضدها .

بل انه على العكس من ذلك ، المكان الممتاز لتحريـــر الجماهير السياسي . المكان الذي تتعلم فيه الجماهير ان تغدو سيدة مصيرها ، فليس العنف الثوري اذن وسيلة لقهر اعداء الشعب فحسب ، بل هو ، في الوقت نفسه ، وسيلة لقهر قرون من الضعف والخضوع والخوف في صفوف الشعب نفسه .

« تفعل الحرب الثورية فعل نوع من الترياق ، ويتجاوز فعلها العدو الذي تحطم هجمته المسعورة ليصل الى صفوفنا نحن فيطهرها من كل ما علق بها من علل . فكل حرب عادلة ثورية هي قـــوة كبيرة تستطيع ان تحول كثيرا من الامور او ان تفتح الباب أمام تحويلها » .

« والجيش الأحمر لا يخوض الحرب من اجل الحرب ، بل يخوضها لممارسة الدعاوة بين الجماهير ولتنظيم الجماهير وتسليحها ومساعدتها على انشاء السلطة الثورية، فدون هذه الأهداف لا يعود للحرب من معنى ولا يعود للجيش الأحمر من علة وجود » .

واذا فقد الجيش طبيعته القائمة على تحرير الشعب ، انضم الى ادوات قمع الشعب وبات من الواجب تدميره .

أخيرا فان جبهة القوى الشعبية هي اطار التنسيق بين جميع المبادرات الثورية الموجهة ضد عدو المرحلة الرئيسي . والأكثرية الساحقة من هذه القوى مكونة من البروليتاريا والجماهير ذات الطابع البروليتاري والبرجوازية الصغيرة الفقيرة في الارياف والمدن ، ولا يمكن لتطلعاتها الأساسية ان تتحقق الا في اطار الثورة غير المنقطعة التي تقودها البروليتاريا ، على مراحل .

والحال انه يمكن لهذه الجبهة ويجب عليها ان تضم بين صفوفها قوى اخرى مرتبطة بالطريق الراسمالي تحاول ، عبر مشاركتها ، بكثير او قليل من التحفظ ، في مرحلة من مراحل الثورة ان تسلب البروليتاريا مركز القيادة ، وذلك لتحول دون افضاء هذه المرحلة على المراحل التالية من الثورة غير المنقطعة ، اي لتستفيد مـــن تضحيات الشعب في توطيد الطريق الراسمالي .

اذا نجحت طبقات من هذا النوع في ممارسة نفوذ غالب على القوى الشعبية ، تكون الجبهة ، في الواقع ، قد تحطمت وتكون المنظمات الشعبية قد اضعفت او شلت وتكون مبادرة الجماهير المستقلة ، بعبارة واحدة ، قد قمعت .

في هذه الحالة لا تعود « الجبهة » او « الوحدة الداخلية » الا ستارا لدكتاتورية البرجوازية ويمسي من الواجب تحطيمهما .

هذه المبادىء الاساسية تصح على ما قبل استلام البروليتاريا للسلطة وعلى ما بعده ، لأن من الممكن ان يتحول الحزب والجيش والجبهة في الحالة الثانية الى ادوات قمع في يد الدولة .

كانت الثورة الثقافية اول حركة جماهيرية في التاريخ تنطلق لاقتحام ادوات الدولة البروليتارية الآخذة في التحول الى ادوات برجوازية . ولما كان الصراع بين الطريق البروليتاري والطريق البرجوازي داخل الحزب والدولة ، هو انعكاس للصراع نفسه على نطاق المجتمع ، ولما كان يركز التناقضات الرئيسية بين البرجوازية الجديدة الآخذة في التكون وتطلعات الجماهير العريضة الى التقدم على طريــق الشيوعية ، فانه ــ اي الصراع ــ لم يكن يمكن أن يخاض ويكسب على يد قادة معينين يدخلونه ضد قادة آخرين .

كان ينبغي ان يخاض ويكسب على غرار جميع المراحل السابقة من الثورة غير المنقطعة بالجماهير الواسعة .

« في الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ، لا يمكن للجماهير الا ان تحرر نفسها بنفسها ولا يمكن لاحد ، في اي حال ، ان يحل محلها في العمل » .

بل ان هذا الصراع كان يقتضي اكثر من اية مرحلة سابقة ان تأخذ الجماهير على عاتقها مباشرة خوض الصراع الايديولوجي ضد البرجوازية وان تعمل مقدرتها على التمييز السياسي الثوري ، لأن الجماهير وحدها كانت تستطيع أن تعثر في جميع مراتب السلطة ، على القادة المتبرجزين الذي كانوا يغلفون نواياهم الراسمالية بلهجة ثورية زائفة . وان تعي اشكال القمع الجديدة ــ من الغش الى العنف ــ التي كان هؤلاء ينسجونها ضدها .

« في الماضي خضنا المعركة في الشمال كما في الجنوب . كانت تلك الحرب هينة. فالعدو كانباديا للعيان. اما الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى التي نعيشها الآن فهي اشد صعوبة ... » .

« فالمشكلة هي ان الحالات التي ترد الى اخطــاء ايديولوجيــة والحالات التي ترد الى تناقضات بيننا وبين العدو قد اختلطت بعضها ببعض ، واننا لا نستطيع ، الى اجل ما ، ان نرى الأمور رؤية جلية ».

ان طريق الثورة الثقافية هو ذاك الذي تمثل في تشجيع تمرد الجماهير الجريء ضد جميع الصور ــ وكانت ما تزال مبهمة صعبة الادراك ــ التي اتخذها قهرها الايديولوجي والسياسي ، وتمثل ايضا في البحث بين الجماهير .

عن شكل او منهج تبيح تعبئة الجماهير الواسعة ، على نحــو مكشوف وفي جميع المجالات وانطلاقا من القاعدة ، لتفضح الجانــب المظلم من وضعنا » .



اذن فان البعد الجديد الذي زود به فكر ماوتسي تونغ التصـــور الثوري البروليتاري للعالم ، يتلخص ، في غاية التحليل ، على النحو الآتي : الثقة بالجماهير.

« ما دمنا نستند الى الشعب ونؤمن ايمانا صلبا بطاقات الجماهير الخلاقة التي لا تنفذ ، موالين ثقتنا للشعب ومتحدين معه ، فاننا سنقهر الصعوبات أية كانت ، وايا كان العدو فانه لن يستطيع سحقنا، بل سيتم لنا القضاء عليه حتما » .

ان وضع الجماهير الشعبية الواسعة وضع قائم على القهر . وهو يولد تطلعات ثورية وممارسة ثورية .

الا ان تلك التطلعات وهذه الممارسة لا تستطيع التعبير عن نفسها بما هي كذلك، الا في النضال ضد القمع الايديولوجي وضد القمع العنيف اللذين يمارسهما قاهرو الجماهير .

هكذا فان مجرد صياغة التطلعات الأساسية لدى الجماهير يشكل سياقـا نضاليا ضد البنى الفكرية التي تفرضها الطبقات المسيطرة . هذه التطلعات لا تملك ان تعبر عن نفسها في البداية ، الا على صورة الحدس والأفكار الجزئية التـي لا تكتسب تماسكها المنتظم الا عبر صراع الطبقات والتمثل التدريجي الذي يجري خلال هذا الصراع للتصور الشيوعي للعالم .

كذلك فان مشكلة السلطة التي تتجه اليهـــا موضوعيا جملـــة التمردات الجماهيرية لا يمكن ان تطرح ، على نطاق جماهيري ، الا ما يصل نمو هذه التمردات وتنظيمها السياسي الى مستوى معين . اما في البدء فان أهدافا جزئية هي التي تعتمل في هذه التمردات ، لأنها تشكل المرمى المباشر الملموس لمن يقهرون الجماهير .

في اطار هذا التصور للعالم يكون دور الشيوعيين ان يغذوا لدى الجماهير التجرؤ على التمرد ايديولوجيا والتجرؤ على التمرد في الممارسة ، وان يجمعوا ، على ضوء القوانين العامة للثورة ، ما تنتجه الجماهير من أفكار صحيحة ـ أفكار التمرد ألتي تتبلور فيها تطلعات الجماهير الثورية في كل مرحلة من الصراع ـ وان ينظموا هذه الأفكار ويعيدوها الى الجماهير لتستطيع التخلص من افكارها الخاطئة ـ أفكار الخضوع التي تعكس درجة من التبعية الايديولوجية ما تزال الطبقـات المسيطرة تفرضها على الجماهير ـ ولتستطيع التقدم ـ بالتالي ـ على طريق الثورة .

« ان مشكلة العلاقات بين الحزب والجماهير ينبغي ان تفهم على الوجه الآتي : واجب الحزب أن يرشد الجماهير في تحقيق افكارهـــا الصحيحة جميعا وأن يربي الجماهير لتصحح الأفكار الخاطئة التـي ظهرت بين صفوفها » .

« ان جمع أفكار الجماهير وتركيزها وحملها منجديد الى الجماهير

لتتولى هي تطبيقها بصلابة ولتصوغ افكارا صحيحة توجه عمل القيادة ، هي ما يشكل المنهج الأساسي للقيادة » .

ان الجماهير هي التي تصنع التاريخ بتمردها لأنها بحاجة الى التمرد . وهي في هذا الصراع نفسه تتعلم ان تناضل وان تنظم نفسها ، وهي تستوعب فيه قوانين الثورة وتقوم بالثورة .

وان رسالة البروليتاريا الثورية هي ان تتعلم ، بانخراطها في تمردات جميع الطبقات الشعبية الأخرى ، كيف تحمل الى هذه التمردات ، على نحو ملموس ، ما تتسم به من تماسك ومن سمو في النظر ومن قيم جماعية تتضافر كلها ، مرحلة بعد مرحلة ، لاضفاء الطابع البروليتاري على ثورة الجماهير الواسعة ، فتقودها في كل مرحلة نحو اعظم الانتصارات ، وتقودها ، في المدى الطويل ، نحو الشيوعية .

أيار ١٩٦٩

الفهرس

هذا الكتاب

ليس هذا المجلد ترجمة لكتاب صدر بالفرنسية فحسب . انه ثمرة تعاون وثيق قام طوال عام بين المؤلف والمترجمين . فقد نقح المؤلف الاصل قبل ترجمته مطوعاً اياه لما ينتظره القارىء العربي الذي لا ينظر الى تاريخ مصر المعاصر من بعيد ، بل يعيشه او يشهد اثره على حاضره ومستقبله . ثم ان المؤلف كتب مقدمة خاصة بهذه الطبعة واضاف اليها فصلا جديداً وتذييلا أعدهما للطبعة الفرنسية الثانية التي تصدر بعد هذه الطبعة ببضعة اسابيع . هكذا بات التحليل يصل الى ابواب ١٩٧١ بعد أن كان في الطبعة الفرنسية الاولى ينتهي مع نهاية ١٩٦٨ .

أما مضمون الكتاب فليس لنا الا ان نستعيد فيه شهادة البحاثة الماركسي الكبير شارل بتلهايم (في جريدة لوموند الفرنسية) :

« يشكل كتاب محمود حسين « الصراع الطبقي في مصر » مشاركة هامة في تحليل المجتمع المصري والتناقضات التي تمت فيه خلال الاعوام العشرين الماضية .

« ... والكتاب يلائم على نحو ملحوظ الجودة بين تحليل ملموس للأحداث والقوى الإجتماعية والسياسية المتحركة وتحليل آخر للتصورات — وللاوهام — التي كانت تلك الحركات « تعاش » من خلالها . والدور الذي يضطلع به ، في الكتاب ، ما يسميه المؤلف « وجهة نظر الجماهير » والتحليل الطبقي ، يشهد بنهضة النظرية الماركسية وبدخولها مرحلة جديدة ... »

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن ٨٠٠ ق.ل.
١٠٥٠ ق.س.